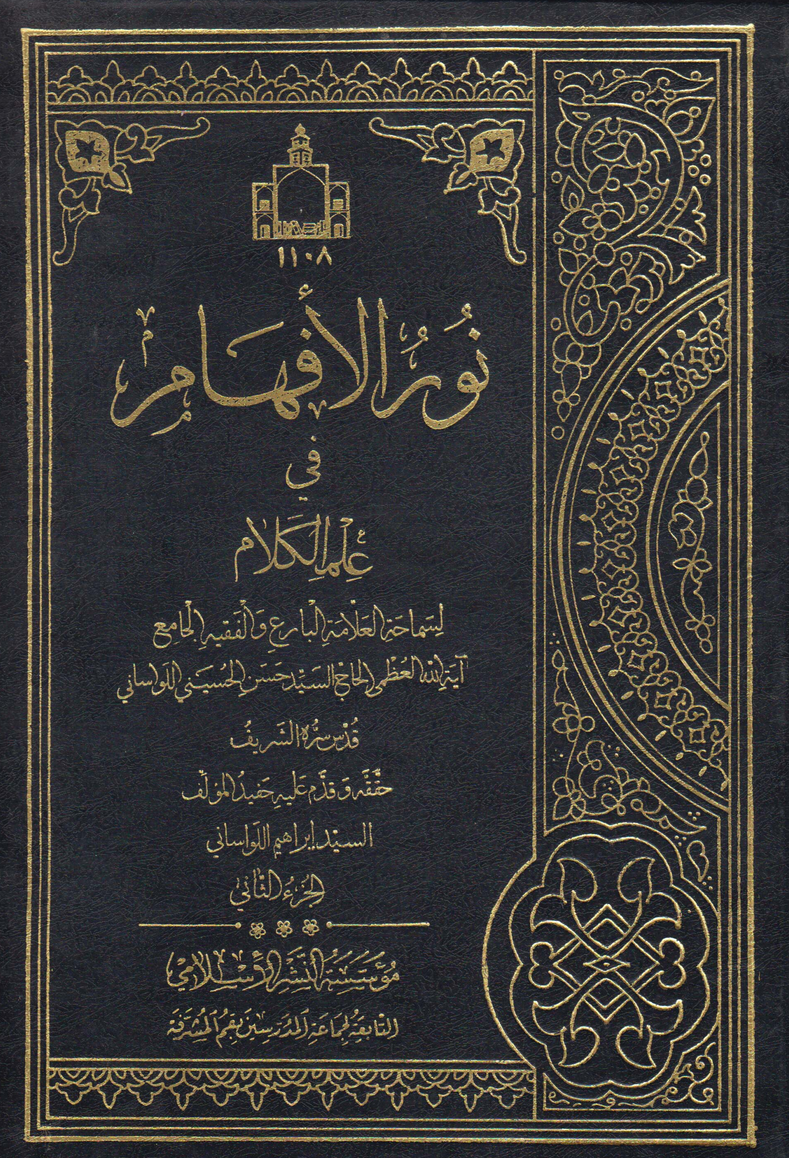


١١٠٨
نور الأفهام
في
علم الكلام
لسماحة العلامة البارع والفقيه الجامع
آية الله العظمى الحاج السيد حسن الحسيني اللواساني
قدس سره الشريف
حققه وقدم عليه حفيد المؤلف
السيد إبراهيم اللواساني
الجزء الثاني
مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة



١١٠٨

نور الأفهام

في

علم الكلام

لسماحة العلّامة البارع والفقيه الجامع
آية الله العظمى الحاجّ السيّد حسن الحسيني اللواساني
قدّس سرّه الشريف

حقّقه وقدّم عليه حفيد المؤلّف
السيّد إبراهيم اللواساني



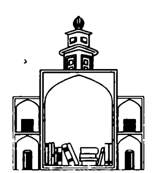
الجزء الثاني



مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة

شابك الدورة ٥ ـ ١٢٧ ـ ٤٧٠ ـ ٩٦٤
ISBN 964 - 470 - 127 - 5

شابك (ج٢) ١ ـ ١٢٩ ـ ٤٧٠ ـ ٩٦٤
ISBN 964 - 470 - 129 - 1



نور الأفهام
في علم الكلام
(ج ٢)

■ تأليف: العالم الربّاني السيّد الحسن الحسيني اللواساني ؒ □
■ تحقيق: حفيد المؤلّف السيّد إبراهيم اللواساني □
■ الموضوع: الكلام □
■ طبع و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي □
■ عدد الصفحات: ٤٢٨ □
■ الطبعة: الأُولى □
■ المطبوع: ١٠٠٠ نسخة □
■ التاريخ: ١٤٢٥ هـ.ق □

مؤسّسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة



المقصد الثاني *

في بيان صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وانقسامهم إلى مؤمن ومنافق

اعلم أنّ الجمهور ذهبوا إلى وجوب تعظيم عامّتهم، وقالوا: إنّ القدح في أحدهم إثم وفسق[1].

وقال بعضهم: إنّه يوجب الكفر، ويجوز القتل[2].

واستدلّوا على ذلك بظواهر آياتٍ دلّت على عظم شأنهم، الموجب للثناء عليهم كقوله تعالى: ﴿والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والّذين اتّبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[3].

وقوله سبحانه: ﴿والسابقون السابقون * أُولئك المقرّبون﴾[4].

وقوله جلّ وعزّ: ﴿يوم لا يخزي الله النبيّ والّذين آمنوا معه﴾[5].

وقوله عزّ من قائل في آيتين: ﴿محمّد رسول‌الله والّذين معه أشداء على الكفّار﴾[6].

وقوله تعالى: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾[7].

ثمّ لفّقوا في ذلك أحاديث موضوعة، نسبوها إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كروايتهم عنه:

(*) من الباب الرابع (في الإمامة) وقد جعلنا المقصد الأوّل منه في المجلّد الأوّل، وذلك لما تحرّينا إخراج هذا الأثر القيّم في مجلّدين، بعد أن كان طبعته السابقة في ثلاثة مجلّدات.

(١ و٢) انظر الصواعق المحرقة: ٢٥٧. (٣) التوبة: ١٠٠. (٤) الواقعة: ١٠ و١١.

(٥) التحريم: ٨. (٦ و٧) الفتح: ٢٩ و١٨.

«خير القرون قرني، ثمّ الّذين يلونهم»[١].

«لا تسبّوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم، ولا نصيفه»[٢].

«أصحابي، لا تتّخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبّهم فبحُبّي أحبّهم، ومن أبغضهم فببُغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله [ومن آذى الله] فيوشك أن يأخذه»[٣].

«أصحابي أمَنَةٌ لأُمّتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أُمّتي ما يوعدون»[٤].

«أكرموا أصحابي فإنّهم خياركم، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ يظهر الكذب»[٥].

«لا تمسّ النار مسلماً رآني ورأى من رآني»[٦].

«مثل أصحابي في أُمّتي كالملح في الطعام ولا يصلح الطعام إلّا بالملح»[٧].

«ما من أحدٍ من أصحابي يموت بأرضٍ إلّا بعث قائداً ونوراً لهم يوم القيامة»[٨].

«أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»[٩].

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٣ باب فضائل أصحاب النبيّ، صحيح مسلم ٤: ٢٥٣٣/١٩٦٣.

(٢) مسند أحمد ٣: ١١ و٥٤ و٦٣، صحيح البخاري ٥: ١٠ باب فضائل أصحاب النبيّ، صحيح مسلم ٤: ٢٥٤٠/١٩٦٧ و٢٥٤١، سنن ابن ماجة ١: ١٦١/٥٧ و١٦٢، سنن أبي داود ٤: ٤٦٥٨/٢١٤.

(٣) مسند أحمد ٤: ٨٧ وج ٥: ٥٤ و٥٧، سنن الترمذي ٥: ٣٩٥٤/٣٥٨، الجامع الصغير ١: ١٤٤٢/٢١٤، كنز العمّال ١١: ٣٢٤٨٣/٥٣٢ و٣٢٥٣٠.

(٤) المصنَّف (ابن أبي شيبة) ٦: ٣٢٣٩٦/٤٠٧، مسند أبي يعلى ٦: ٧٢٣٩/٢٢٠، المعجم الصغير (الطبراني) ٢: ٧٣، كنز العمّال ٧: ١٩٤٨٠/٣٩٨.

(٥) مسند الحميدي ١: ٣٢/١٩، كنز العمّال ١٢: ٣٥٥٨٥/٤٨٣.

(٦) سنن الترمذي ٥: ٤٩٤٩/٣٥٦، تحفة الأحوذي ١٠: ٢٤٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٩٨٦٧/٧٤٥، كنز العمّال ١١: ٣٢٤٨٠/٥٣١.

(٧) مجمع الزوائد ١٠: ١٨، كنز العمّال ١١: ٣٢٥١٠/٥٣٧، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٢٢٦٤/١٩٧.

(٨) سنن الترمذي ٥: ٣٩٥٧/٣٥٩، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٧٩٩٤/٥٠٧، كنز العمّال ١١: ٣٢٤٧٥/٥٣٠.

(٩) تحفة الأحوذي ١٠: ١٥٥، كشف الخفاء (العجلوني) ١: ٣٨١/١٣٢.

إلى غير ذلك ممّا ورد في أساطيرهم عن أبي هريرة، وأبي بريدة، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، وعائشة، وحفصة، وأضرابهم...

وبذلك أخذوا يقدّسون كلّ من انتمى إلى صحبة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولو في أيّام قليلة، وأزمنة يسيرة.

ثمّ لمّا عثروا على ما تواتر لدى الفريقين، وتحقّق لدى الأُمّة عامّةً من صدور كثيرٍ من المنكرات الشرعية من كثيرٍ منهم، ولم يمكن القوم إنكارها ولا تكذيبها، لم يجدوا بُدّاً من تأويلها بوجوهٍ خرافية زعموها دافعة للذمّ عن مرتكبيها[١] وإذا أعيتهم التأويلات أيضاً فيما صدر عن بعضهم التجأوا إلى الدفاع عنهم بدعوى اجتهادهم فيما وقع منهم من عظائم المحرّمات وكبائر المنكرات الموجبة لغاية الفسق أو الكفر، فزعموا لهم الأجر والمثوبة على ارتكابهم تلك الكبائر.

وذلك لما رُوي عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في المجتهدين: «إنّ المصيب منهم له أجران والمخطئ منهم له أجر واحد»[٢].

ولكنّه غير خفيّ على أدنى عاقلٍ فساد تلك الدعوى والتأويلات، وكذب تلك التلفيقات الّتي نسبوها إلى النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله على ما ستعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وأمّا ما رُوي عنه في المجتهد، فلا شبهة عقلاً ونقلاً في أنّ المراد منه هو المجتهد في الفروع الشرعيّة، الباذل جُهده في استخراج الأحكام الفرعيّة من الكتاب والسنّة، فإنّها هي الّتي لا يوجب الخطأ فيها كفراً ولا زندقة، ولا مخالفة محكمات الكتاب ومتواترات السنّة، ولا معارضة الحكم البات من العقل، ولا محذور في الخطأ فيها، أو في العمل بها عند عدم إدراك الواقع، وعدم إصابة الصحيح من حكم الله الواقعي في المسألة.

---

(١) انظر تأويل ابن روزبهان مع ردّها في إحقاق الحقّ (الحجري): ٢٦٦ فما بعد.

(٢) سنن الترمذي ٢: ١٣٤١/٣٩٣، فيه وكذا في الباقي: الحاكم أو الوالي، تحفة الأحوذي ٤: ٤٦٣، الجامع الصغير ١: ٥٦٥/٨٨، كنز العمّال ٥: ١٤١١٠/٦٣٠.

ولا مانع من كون مثله مأجوراً على بذل جُهده واستفراغ وُسعه في طلب الحكم الفرعي الحقيقي الثابت من الشرع المقدّس في الموضوع الكذائي، فإنّ العقل لا يحكم بقبح إثابته على تَعَبه ذلك وإن أخطأ في إصابة الواقع، ولم يدركه بعد السعي وبذل الجُهد في تحصيله.

وأين ذلك من ارتكاب أكبر المحرّمات الشرعيّة، وأفظع المنهيّات الدينيّة الإلٰهيّة، الموجبة فعلها غاية الفسق أو الكفر، والخروج عن الدين بنصّ الكتاب وآياته المحكمة والسنّة المتواترة وإجماع الأُمّة، وتصديق العقل وحكمه القطعي بالقبح؟

وكيف يجوز الاجتهاد في أُصول الدين والمذهب، فضلاً عن المثوبة على الخطأ فيها، مع وضوح أنّ تجويز ذلك يفتح باباً واسعاً من العذر لجميع فرق الكفّار والمشركين وسائر الملحدين والمنافقين في انحرافهم عن الدين القويم؟ وتتمّ لهم الحجّة بذلك على ربّهم في عدولهم عن الصراط المستقيم بدعوى الاجتهاد.

وهل يتفوّه بذلك مسلم؟ أو هل يقول بذلك أدنى عاقلٍ؟ ولا سيّما من يدّعي الإيمان بالكتاب الكريم؟ فأين إذاً قوله تعالى: ﴿لئلّا يكونَ للناس على الله حجّة بعد الرسل﴾[1] ﴿فللّه الحجّة البالغة﴾[2] وأمثالهما من الآيات المحكمة المثبتة لانقطاع أعذار العبيد في مخالفاتهم الكتاب والسنّة والعقل؟

أم كيف يستتر أو يرمّم ما وقع من عائشة في وقعة الجمل وغيرها؟ وما صدر من معاوية في وقعة صفّين، وما هو أفظع منها من إثارة الفتنة، وإيقاد نيران الحروب على عليّ أميرالمؤمنين عليه السلام، وهو إمام زمانهما وخليفة نبيّهما بالعقل والنقل، وإجماع الأُمّة عامّة. ثمّ تظاهرهما بتكفير ذلك الإمام المطلق عليه السلام وعداوته، وإباحة دماء كلّ من ينتمي إليه أو يحبّه ولو بالتهمة ودعوى الزور، وشهادة الباطل والكذب والافتراء.

ثمّ نشر سبّه ولعنه في جميع أقطار الأرض في المعابد والمساجد[3] وعلى

---

(١) النساء: ١٦٥.
(٢) الأنعام: ١٤٩.
(٣) انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧١/٢٤٠٤، العقد الفريد ٥: ١١٤، فلك النجاة: ٣٤٤ فما بعد.

المنابر والمآذن، وفي المدارس والمجامع، وإلزام أفراد الأُمّة بذلك في دبر كلّ فريضة ألف مرّة، حتّى رُبّي عليه الصغير، وهرُم عليه الكبير، واستمرّ ذلك في البلاد بين العباد عادةً جاريةً كفريضةٍ واجبةٍ، أو طبيعةٍ خامسةٍ بما ينوف على ثمانين سنة، مضافاً إلى ما سبق منهما في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، من إيذائهما لشخصه المقدّس بأنحاء شتّى:

أحدها: بذاءة اللسان والإهانة به والافتراء عليه، كما صدر من المرأة وصاحبتها[١] حتّى نزل فيهما آيات التهديد والتشبيه بالمرأتين الكافرتين تحت نبيّين مكرّمين، وهما زوجتا نوح ولوط عليهما السلام، كقوله تعالى: ﴿يا نساء النبيّ من يأت منكنّ بفاحشة مبيّنة يضاعف لها العذاب ضعفين﴾[٢].

﴿يا نساء النبيّ لستنّ كأحدٍ من النساء إن اتقيتنّ فلا تخضعن بالقول﴾[٣].

﴿يا أيّها النبيّ قل لأزواجك إن كنتنّ تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أُمتّعكنّ وأُسرّحكنّ سراحاً جميلاً﴾[٤].

﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإنّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين﴾[٥].

﴿ضرب الله مثلاً للّذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما﴾[٦].

إلى غير ذلك ممّا نزل فيها، وفي أمثالها على ما هو مذكور في تفاسير الفريقين، وتواريخهما، وأحاديثهما، فراجع مظانّها وابتغ شرح كلّ ذلك من مواقعها وصحفها.

ثانيها: إعلان الحرب عليه صلى الله عليه وآله وسلم، وقصد قتله، وإطفاء نوره، وإراقة دمه، وإخماد ذكره، كما كان ذلك مراراً عديدة من معاوية وأبي سفيان الّذي اختلف مع ثلاثةٍ أُخرى من المشركين في إبوتهم لمعاوية، فهما اللذان كانا حاملي لواء فِرَق

---

(١) انظر مجمع البيان ٤: ٣٥٣.

(٢ ـ ٤) الأحزاب: ٣٠ و٣٢ و٢٨.

(٥ و٦) التحريم: ٤ و١٠.

الكفّار والمشركين المحاربين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع غزواته.

فهل يمكن رتق ما فتقه أُولئك المنافقون وأشباههم من المتظاهرين بالإسلام حقناً لدمائهم، أو طمعاً في إمارتهم، مع ابطانهم الكفر بشهادة انتقامهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بظلمهم لعترته، وخصوصاً معاوية، وما فعل بالإمام الثاني، وهو الحسن السبط الأكبر عليه السلام بعد شهادة أبيه عليه السلام، من أنواع المظالم والهتك والسبّ، وغصب الحقّ، إلى أن دسّ إليه السمّ الناقع وقتله به[1]. ثمّ أبدع في الدين ما أبدع، وبدّل من أحكامه ما بدّل، وغيّر ما غيّر، وحلّل وحرّم على حسب هواه وشهوته.

أفهل مثله ومثل أبيه ومن حذا حذوهم من سائر المنافقين الّذين تظاهروا بالإسلام ولو في أيّامٍ قليلةٍ من عصر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم واجتمعوا حوله في أواخر أيّام حياته خوفاً من بطشه أو طمعاً في الجاه بعده مع ما عُلم فيهم من إبطانهم الكفر والعداوة والحسد له ولأهل بيته عليهم السلام.

فهل مثلهم يُترحّم عليهم، ويُحكم بتزكيتهم وعدالتهم ووثاقتهم، ويستوجبون الثناء الجميل والأجر العظيم برؤيتهم النبيّ ووجودهم في عصره؟ على ما صرّح به بعض القوم بقوله: إنّ كلّ من أدرك النبيّ وتظاهر بالإسلام، فهو صحابيّ عدل ثقةٌ مستوجبٌ للثناء والأجر[2] وكذا التابعين لهم في العصر الثاني بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، ويجب تزكية جميعهم، وهيهات هيهات من ذلك.

فأين إذاً ما ورد في محكمات الكتاب، ومتواترات السنّة، الدالّة على انقسام الصحابة إلى قسمين، مع ذمّ المنافقين منهم، مع التنصيص بكذبهم، أو إيذائهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو كونهم جواسيس للكفّار، نحو قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾[3].

---

(١) تقدّم تخريج مصادره ص ١٤، لكن لتسهيل الخطب انظر المعارف (لابن قتيبة): ٢١٢، مروج الذهب ٢: ٤٢٧، أنساب الأشراف (البلاذري) ٣: ٢٩٥، الاستيعاب (بهامش الإصابة) ١: ٣٧٥.

(٢) انظر تدريب الراوي ٢: ٢١٢.

(٣) المنافقون: ١.

وقوله سبحانه: ﴿ومنهم الّذين يؤذون النبيّ ويقولون هو أُذن﴾[١]. مع قوله جلّ وعلا: ﴿الّذين يؤذون رسول‌الله لهم عذاب أليم﴾[٢].

ثمّ قوله عزّ من قائل: ﴿وممّن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذّبهم مرّتين﴾[٣].

﴿وفيكم سمّاعون لهم﴾[٤].

إلى غير ذلك ممّا ورد في محكمات الكتاب، فضلاً عن متواترات السنّة من التقسيم المذكور للمتشرفين برؤيته المباركة الفائزين بشريف محضره، فضلاً عن التابعين لهم، من أهل العصر الثاني بعده صلى الله عليه وآله وسلم، وفيهم جرو معاوية، وهو اللعين: يزيد، المحلّل نكاح المحارم[٥] والمجاهر بارتكاب الفواحش والمنكرات، كشرب الخمر[٦] واللعب بالقرود، وإنكار رسالة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، والاستهزاء بالوحي السماوي، وقتل أفلاذ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وسبي عترته، وهتك حرماته، على ما تقدّمت الإشارة إلى بعض مناكيره[٧].

فكيف ينسب إليه الإسلام، أو إلى أتباعه وأمثاله، أو إلى من يحكم بوثاقة ذاك الرجس الزنيم وعدالته، وصحّة رواياته وأحاديثه المنقولة بلسانه؟ على ما قدّمنا نقله عن الغزالي وتصريحه بكلّ ذلك[٨].

أم كيف يجوز الترحّم عليه وعليهم لمجرّد كونهم في عصره، أو رؤيتهم له، أو تسميتهم بالصحابة والتابعين؟ ولعمر الحقّ إنّ كلّ ذلك اجتراء على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل خروجٌ عن الدين، وتكذيب للكتاب والسنّة، ومعارضة لقوله تعالى: ﴿ما كان للنبيّ والّذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أُولي قربى من بعد ما تبيّن لهم أنّهم أصحاب الجحيم﴾[٩].

وذلك مع تسميته تعالى المنافقين إخوان الكفّار في آيات عديدة كقوله تعالى:

(١ و٢) التوبة: ٦١. (٣ و٤) التوبة ١٠١ و٤٧.

(٥ و٦) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، مروج الذهب ٣: ٦٧، أنساب الأشراف (البلاذري) ٥: ٢٩٩. (٧) راجع ج١ ص٣٩٧. (٨) راجع ج١ ص٤٠٠. (٩) التوبة: ١١٣.

رقى ذرى المجد بسيّد البشر أصحابه مَن بهم الدين اعتمر
وقد أتى في محكم الكتاب ما يقتضي فضيلة الأصحاب

﴿ألم تر إلى الّذين نافقوا يقولون لإخوانهم الّذين كفروا من أهل الكتاب﴾[١].

أليس قد نهى الله تعالى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة على جنائزهم، والقيام على قبورهم، ثمّ سمّاهم فسقة كفّاراً بمجرّد تخلّفهم عن الجهاد معه صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال تعالى: ﴿فرح المخلّفون (المخالفون ـ خ ل) بمقعدهم خلاف رسول الله﴾[٢] إلى قوله سبحانه: ﴿ولا تصلّ على أحدٍ منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنّهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾[٣].

وذلك بعد قوله تعالى فيهم: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرّة فلن يغفر الله لهم﴾[٤].

وبالجملة، فالحكم بتزكية جميعهم ولاسيّما ممّن يدّعي أدنى مراتب الإسلام فضلاً عمّن يزعم كونه عالماً من علمائهم لمن الغرائب، وأغرب من ذلك افتراء الكذّاب المفتري على الفرقة الإماميّة بأنّهم يكفّرون جميع صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ويتبرّؤون منهم أجمع ﴿سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ﴾[٥].

فإنّ ذلك أشنع وأفظع من سابقه، ومن الواضح أنّ كلا المذهبين غيّ وضلال، وهما بين إفراطٍ وتفريط، وأنّ مذهب الحقّ والقول الفصل هو القول الأوسط، وهو ما أفاده السيّد الناظم بقوله: «**رقى ذرى المجد**» أي: سنامه وعلوّه «**بسيّد البشر**» أي: بسببه صلى الله عليه وآله وسلم «**أصحابه**» لكن لا جميعهم، بل بعضهم، وهم «**من بهم الدين اعتمر**» بنيانه، وبسيوفهم وبذلهم مهجهم شيّدت أركانه «**وقد أتى في محكم الكتاب**» ـ على ما تقدّمت الإشارة إلى بعض نصوصه في ذلك ذكر ـ «**ما يقتضي فضيلة**» بعض «**الأصحاب**» المتّصفين بالفضائل والفواضل من الصفات، والمنعوتين بمحاسن الآداب وكرم الذات، كقوله تعالى في سورة التوبة بعد ذكر المنافقين:

---

(١) الحشر: ١١. (٢ ـ ٤) التوبة: ٨١ و٨٤ و٨٠. (٥) النور: ١٦.

تـقلّدوا ديـن الـنـبيّ الـعـربي وبـايعوا الله عـلى يـد النـبي

﴿لكنّ الرسول والّذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأُولئك لهم الخيرات وأُولئك هم المفلحون * أعدّ الله لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك الفوز العظيم﴾[١].

وقوله سبحانه: ﴿والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والّذين اتّبعوهم بإحسان﴾[٢].

إلى آخر ما تقدّم ذكره من الآيات الشريفة، ونظائرها الكثيرة، فإنّه هم الّذين «تقلّدوا دين النبيّ العربي» واتّخذوه كالقلادة في العنق، ملازمين له «وبايعوا الله» على تضحية نفوسهم، وبذل مهجهم، وكانت تلك البيعة منهم «على يد النبيّ» بيعةً مع الله سبحانه، فقد قال تعالى: ﴿إنّ الّذين يبايعونك إنّما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم﴾[٣].

ولكن كان هناك من صحابته من لم يكن بتلك الصفات، ونزل فيهم من الذمّ والتهديد أيضاً محكمات الآيات على ما أشرنا إلى بعضها، وسنشير أيضاً إلى بعضها الآخر عند تعرّض السيّد الناظم قدس سره لها، وبذلك يتّضح لك صحّة ما ذكرنا من انقسامهم إلى قسمين.

بل وسيتّضح لك إن شاء الله تعالى ما ثبت كتاباً وسنّة من أنّ المؤمنين في عصره أيضاً انقسموا بعد وفاته ﷺ إلى قسمين:

فمنهم من ثبت واستقام على إيمانه وإطاعة أمر نبيّه ﷺ، ووفى بعهده معه في اتّباع وصيّه والاقتداء بخليفته المنصوب من قبله.

ومنهم من ارتدّ عن دينه بعد نبيّه ﷺ، ونكث بيعته له، ونقض عهده معه في ذلك، وقد نزل في كلّ من الفريقين أيضاً آيات في الكتاب الكريم، فقال تعالى في

(١ و٢) التوبة: ٨٨ ـ ٨٩ و١٠٠.

(٣) الفتح: ١٠.

فمن وفى بعهده نال المُنى ومن حفا ضلّ ضلالاً بيّنا
فصُحبة النبيّ أعلى رتبه لكلّ من قام بحقّ الصحبه

الفريق الموفين بعهدهم: ﴿الّذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق﴾[١].

﴿والمُوفون بعهدهم إذا عاهدوا﴾[٢].

﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾[٣] ﴿ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً﴾[٤].

وقال عزّ وعلا في الفريق الآخر: ﴿وما محمّد إلّا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[٥].

﴿من يرتدّ منكم عن دينه﴾[٦].

﴿فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه﴾[٧].

﴿أو كلّما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون﴾[٨]

﴿الّذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أُولئك هم الخاسرون﴾[٩].

إلى غير ذلك من محكمات الكتاب في شأن الفريقين فضلاً عمّا ورد في ذلك في السنّة المتواترة بين الفريقين، وستأتيك الإشارة إلى بعضها إن شاء الله تعالى.

وعليه «فمن وفى» بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم «بعهده» الّذي عاهده به في عصره وأيّام حياته، ولم يرتدّ عن دينه «نال المُنى» من الأجر العظيم، وهوالمستوجب للثناء الجميل، والترحّم عليه، والمدح له، جيلاً بعد جيل.

«و» أمّا «من حفا» ونقض العهد، ونبذه وراء ظهره، فإنّه ليس له شيء من ذلك كلّه، وأنّه قد «ضلّ» عن الحقّ «ضلالاً بيّناً».

وكيف كان «فصُحبة النبيّ أعلى رتبة» من حيث الفخر والشرف، ولكن ذلك إنّما

---

(١) الرعد: ٢٠. (٢ و٨ و٩) البقرة: ١٧٧ و١٠٠ و٢٧. (٣) النحل: ٩١.
(٤ و٧) الفتح: ١٠. (٥) آل عمران: ١٤٤. (٦) المائدة: ٥٤.

وهي لمن بها تحلّى حليه	وبغية ومُنية وغنيه
ولا ينال المرؤ فضل الصُحبه	إن يكن الشيطان أعمى قلبه
وما على المدح من الكتاب دلّ	لا يقتضي صونهم من الزلل
فإنّ مدحهم على الإيمان	لا يمنع الذمّ على العصيان

يفيد «لكلّ من قام بحقّ الصُحبة» ولم يضيّعها بالنفاق أو الارتداد «وهي لمن» فاز «بها» و «تحلّى» بحُليّها «حليةٌ» وزينةٌ «وبغيةٌ» لمبتغي الحقّ والرشاد «ومُنيةٌ» لمؤمّل الجنّة والأجر والسداد «وغنيةٌ» وخلاصٌ من شدائد يوم المعاد.

«ولا ينال المرؤ فضل» تلك «الصُحبة» القيّمة الشريفة «إن يكن الشيطان أعمى قلبه» بحُبّ الجاه والمال، والانغمار في الشهوات، وإنّ من الواضح أنّ ما نزل من تلك الآيات في فضلهم «وما على المدح» لهم «من الكتاب دلّ» فإنّما هو من جهة إيمانهم، فإنّ تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلّية على ما اشتهر عند الكلّ[1].

وإنّ ما أخبر به لهم فيها من الفلاح، وإعداد الجنّات والخيرات، وثبوت الرضا منه تعالى والقُرب وأمثالها، لم يرتّب شيء منها على مجرّد الصُحبة فقط مطلقاً، بل على اتّصافهم بالإيمان والمسابقة إليه، كما هو واضح، كوضوح أنّ إيمانهم المسبّب للمدح «لا يقتضي صونهم» وعصمتهم أبد الدهر «من الزلل» والعصيان، حتّى في عصر النبيّ ﷺ وأيّام حياته، فضلاً عن صونهم بذلك عن الارتداد بعد وفاته.

«فإنّ مدحهم على الإيمان» بما هو هو «لا يمنع الذمّ على العصيان» لعدم التمانع بين وجوديهما بدواً وختماً، وسيّما مع تهاجم الشهوات. ويتحصّل من ذلك كلّه أنّ المدح والثناء منه تعالى معلول للإيمان، يدوم بدوامه، ويفنى بفنائه، وليس حدوث الإيمان علّة لبقائه، ولا للعصمة عن الذنوب، وعليه فلا تزاحم بين الإيمان وبين ارتكاب بعض الذنوب، كما لا تلازم بين حدوثه وبقائه، ولا تنافي بين المدح على أحدهما والذمّ على الآخر منهما، فلا وحشة من القول بارتكاب بعضهم المعاصي

---

(١) انظر حقائق الأُصول (للسيّد محسن الحكيم) ١: ٤٧٠، أجود التقريرات (الخوئي) ١: ٤٣٥.

وبيعة الرضوان تقتضي الرضا لمن وفى بما به الله قضى

المسبّبة للذمّ في حياة النبيّ ﷺ، فضلاً عن الوحشة من القول بارتداد بعضهم، وكفر كثير منهم بعد وفاته ﷺ.

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنوا ثمّ كفروا ثمّ آمنوا ثمّ كفروا ثمّ ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم﴾[1].

وبذلك كلّه يتّضح لك الجواب عمّا استدلّ به الخصم: من آية الرضا عن أهل البيعة تحت الشجرة «و» هي «بيعة الرضوان» فإنّها أيضاً لا «تقتضي الرضا» إلّا «لمن وفى بما» حكم «به الله» و «قضى» من الائتمام بخليفته المنصوب من قبله بعد نبيّه ﷺ.

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه﴾[2] كما تقدّم ذكره.

وأمّا ما لفّقه الخصم من الأحاديث الظاهر عليها أثر الوضع، فمع اختصاصها برواتهم، وعدم استشمام مضامينها من شيء من روايات أهل البيت ـ الّذين هم أدرى بما في البيت ـ: لا اعتبار بها أصلاً بعد معارضتها لمحكمات الكتاب، ومتواترات السنّة، نحو قوله تعالى: ﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[3] ﴿ولكنّ البرّ من آمن بالله واليوم الآخر﴾[4].

ونظائرهما ممّا لم يفرّق فيه بين عصرٍ دون عصر، ولم يختصّ المدح فيه للموجودين في زمانٍ دون زمان.

وممّا يؤيّد كون تلك الموضوعات مفتريات على النبيّ ﷺ قوله في الحديث المجمع عليه: «لقد كثرت عليَّ الكذّابة»[5].

---

(١) النساء: ١٣٧. (٢) الفتح: ١٠.

(٣) الحجرات: ١٣. (٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) الكافي (الكليني) ١: ٦٢/١، الخصال (الصدوق): ٢٥٥، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ٢٠٦ أبواب صفات القاضي باب ١٤ ح ١.

وما جرى مجراه[١] ممّا دلّ على نفوره واشمئزازه من كثيرٍ من صحابته، ومن إيذائهم له حتّى نزل فيهم: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبيّ إلّا أن يؤذن لكم﴾[٢].

إلى قوله تعالى: ﴿ولا مستأنسين لحديث إنّ ذلكم كان يؤذي النبيّ فيستحي منكم﴾[٣].

إلى قوله سبحانه: ﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول‌الله﴾[٤].

إلى قوله عزّ من قائل: ﴿إنّ الّذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم عذاباً مهيناً﴾[٥].

﴿ومنهم الّذين يؤذون النبيّ ويقولون هو أُذن﴾[٦].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالّة على إيذاء كثيرٍ منهم له. وعليه كيف يمكن مدحه لجميعهم، وتزكيته لكافّتهم، حتّى الّذين لعنهم الله تعالى بكذبهم عليه، أو نفاقهم، أو إيذائهم له، أو عصيانهم لأوامره ونواهيه، كما أُشير إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً﴾[٧].

ثمّ كيف يمكن أمره صلّى الله عليه وآله وسلّم بالاقتداء بكلٍّ منهم مع ما كان بينهم من الاختلافات والبغضاء والشحناء، حتّى أعقبت فتنة السقيفة، ووقعة الجمل، وصفّين، والخوارج، وغيرها من الحروب الدامية؟

أم كيف يُعقل أن يأمر الأُمّة أجمع إلى آخر الأبد بحبّهم بعد محكمات الكتاب ونصوصه المتسالم عليها بين الفريقين المصرّحة بنفاق كثيرٍ منهم، وارتداد بعض المؤمنين منهم بعد وفاته، مردفاً كلّها باللعن عليهم والبراءة منهم، على ما ستأتيك الإشارة إلى بعضها عند تعرّض السيّد الناظم لها.

هذا، مع ما ثبت في رواة تلك الملفّقات من الفسق، وتعمّد الوضع للأحاديث

---

(١) مثل قوله صلّى الله عليه وآله: «ستكثر بعدي القالة عليَّ» انظر المعتبر (المحقّق الحلّي) ١: ٢٩، الرواشح السماوية (المحقّق الداماد): ١٩٣.

(٢ ـ ٤ و٥) الأحزاب: ٥٣ و٥٧.

(٦) التوبة: ٦١.

(٧) الأحزاب: ٣٦.

المكذوبة، وقد اعترف بذلك بعض أعاظمهم، فراجع تاريخ رواة تلك التلفيقات(*)

(*) فإنّ أحدهم: أبو هريرة، الّذي أكثر البخاري وأهل نحلته من رواياتهم عنه، وقد روى البخاري بنفسه فيه في الجزء الأوّل من صحيحه ص ٢٢: أنّه قد ضجّ الناس من كثرة أحاديثه، واتّهموه بالوضع[١].

وقال مسلم في صحيحه في الجزء الأوّل ص ٨٦: أنّ أبا هريرة أثبت التجسيم والضحك لله تعالى في ما رواه من روايةٍ طويلةٍ ذكر فيها أنّ الناس يرونه كرؤيتهم للشمس والقمر.

وروى عنه في الجزء الثاني من صحيحه ص ٣٠٨ خرافات تصكّ الأسماع، من قبيل ضرب الكليم ملك الموت حتّى فقأ عينيه عند ما نزل لقبض روحه[٢] وأمثال ذلك.

وقال سراج الدين البلقيني: إنّ كلّ ما تفرّد به أبو هريرة من الأحاديث فهو باطل لا يُقبل، ثمّ ضبط بمقتضى التاريخ والحديث جميع أوقات النبيّ ﷺ ليله ونهاره، ثمّ قال: فهذا ليله وذاك نهاره، ففي أيّ وقتٍ تفرّد به أبو هريرة مع بُعده عنه في الحسب والنسب حتّى روى عنه هذه الأخبار المتكثّرة؟[٣] انتهى.

ولقد عدّت رواياته في صحاح القوم وغيرها فبلغت خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعةوسبعين، مع أنّه قد أسلم في السنة السابعة من الهجرة، وكان أُمّياً في الكتابة على ما رواه البخاري في الجزء الأوّل من صحيحه ص ٢٠، فنقل عنه أنّه قال: ما من أصحاب النبيّ ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه منّي إلّا ما كان من عبدالله بن عمر، فإنّه يكتب وأنا لا أكتب[٤]. انتهى.

وأنّه كان يقول: لولا أنّ الناس رموني بالكذب لحدّثتهم عن رسول‌الله ﷺ أكثر ممّا حدّثت[٥].

وقد ألّف سيّدنا الحجّة المعاصر العاملي المولى شرف الدين ـ دامت بركاته ـ في تاريخ حياة الرجل كتاباً مستقلاً وسمّاه باسم الرجل: أبو هريرة، فراجعه وأعجب من مناكير أحاديثه وأكاذيبه[٦].

فمنها: حديث نزول الربّ تعالى في كلّ ليلة إلى السماء الدنيا[٧]. ←

---

(١) صحيح البخاري ١: ٤٠ باب حفظ العلم. (٢) صحيح مسلم ٤: ٢٣٧٢/١٨٤٢.

(٣) لم نعثر عليه بهذه العبارة، وانظر ما حكاه عنه في الروض النظير (فارس حسون): ١٨٥.

(٤) صحيح البخاري ١: ٣٩ باب كتابة العلم وفيه: عبدالله بن عمرو.

(٥) انظر صحيح مسلم ٣: ٢٠٩٨/١٦٦٠، وكتاب شيخ المضيرة أبوهريرة (أبو ريّة): ١٢١.

(٦) أبو هريرة: ٨٣ فما بعد.

(٧) صحيح البخاري ٨: ٨٨ باب الدعاء نصف الليل كتاب الدعوات.

وسائر من روى البخاري وأضرابه أحاديثهم في صحاحهم عنهم تزداد يقيناً بكذب تلك الموضوعات، وكونها مفتريات.

ومنها: أنّ جهنّم لا تمتلي حتّى يضع الله رجله فيها[١].

ومنها: أنّ الله خلق آدم على صورته وطوله ستّون ذراعاً[٢].

ومنها: أنّه تعالى يأتي هذه الأمّة يوم القيامة في غير صورته الّتي يعرفونه، ويقول لهم: «أنا ربّكم» فيكذّبونه ويستعيذون بالله منه، ثمّ يأتيهم بصورة يعرفون فيُعيد قوله، فيصدّقوه[٣].

ومنها: خرافات نسبها إلى المعصومين من الأنبياء[٤] وادّعى غضب الله تعالى عليهم بها ممّا ينزّه عنه أدنى مسلم، فضلاً عمّن عصمهم الله تعالى من كلّ شينٍ ومعصية.

ومنها: ما تزلّف به إلى بني أُميّة وملوك عصره وأعوانهم[٥] ممّا تضحك به الثكلى.

ومنها: ما لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلاً عن ذكرها، وإنّما يجلّ الحبر والورق والعمر عن التحديث بها، فعليه كذبه عامله الله بعدله.

هذا، مع ما ذكره في الاستيعاب وغيره من دناءة حسبه، ولئامة نسبه، وشدّة جهله وغباوته ونسيانه، فكان يحدّث يوماً بحديثٍ وينكره يوماً آخر، ويحدّث بما يناقضه[٦].

ولم يعرف له اسم في الجاهليّة ولا في الإسلام، وإنّما كُنّي بأبي‌هريرة لما كان عنده من هرّةٍ صغيرةٍ يلعب بها على ما ذكره ابن قتيبة وغيره[٧] وكذا الفيروزآبادي في قاموسه[٨] ولم يكن تظاهره بالإسلام عصر النبيّ ﷺ إلّا ثلاث سنين، فكيف حاوى تلك الأحاديث الجمّة، مع أنّ عائشة على شدّة اتّصالها بالنبيّ وملازمتها له في السفر والحضر والخلأ والملأ وطول معاشرتها له لم يزد جميع ما عدّ من أحاديثها عنه على ٢٢١٠[٩].

وكذا سائر الصحابة: كالشيخين، وابن عمر، وأنس، وأمثالهم، مع كونهم أسبق منه إسلاماً ←

---

(١) صحيح البخاري ٦: ١٧٣ تفسير سورة «ق».

(٢) صحيح البخاري ٨: ٦٢ كتاب الاستئذان باب بدو السلام.

(٣) صحيح البخاري ٨: ١٤٧ كتاب الرقاق باب الصراط جسر جهنم.

(٤) صحيح البخاري ٧: ٥٠ كتاب النكاح باب قول الرجل: لأطوفنّ الليلة ...

(٥) انظر شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسي: ٢٠٦ وأبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ١٢٢ فما بعد.

(٦) الاستيعاب ٤: ٢٠٥.

(٧) المعارف (لابن قتيبة): ٢٧٨، والاستيعاب ٤: ٢٠٥، أُسد الغابة ٦: ٣١٤.

(٨) القاموس ٢: ١٦٦ (هره).

(٩) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦٠، وتهذيب الأسماء ٢: ٣٥١.

وأيضاً أنّ العقل والاعتبار لا يساعدان على صحّة مضامين تلك المذكورات، حيث إنّه لا شبهة بحكم العقلاء في أفضليّة من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وخلفائه في عصر الانقطاع عنهم، وعن مشاهدة معاجزهم وكراماتهم، فتراه موقناً بهم، خاضعاً لهم، مطيعاً لأوامرهم ونواهيم، ساعياً في معرفة أحكامهم، مهاجراً من وطنه، مفارقاً أهله وعشيرته، منقطعاً في بلاد الغربة النائية بكلّ شوقٍ ورغبة، مفادياً بنفسه ونفيسه لتعلّم شريعتهم، واتّباع طريقتهم بعد تكثّر المذاهب السخيفة، وانتشار الأكاذيب المفتريات على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته، لطول مدّة الانقطاع عنهم، وامتداد الغيبة.

وأكثر منه ملازمة للنبيّ. فإنّ جميع مارُوي عن أبي بكر على ماعدّه الحفظة مائة واثنان وأربعون حديثاً[١] وكلّ ما أسند إلى عمر خمسمائة وتسعة وثلاثون[٢] وكلّ ما لعثمان مائة وستّة وأربعون[٣] وكلّ مارووه عن عليّ عليه السلام خمسمائة وستّة وثمانون[٤] ومجموعها ألف وأربعمائة وأحد عشر حديثاً. وذلك كلّه يقرب من خُمس ما رواه أبو هريرة.

ثانيهم: ابن عمر، الّذي بايع يزيد بن معاوية طوعاً ورغبة بعد ارتكابه قتل أفلاذ الرسول، وسبيه عترته، وكان يحرّض أولاده وأتباعه على الاعتصام بحبل يزيد على مافي مسند أحمد ص ١٢١[٥].

وروى عنه البخاري في الجزء الأوّل من صحيحه ص ١١٧ أنّه قال: رأيت النبيّ في بيت حفصة على الغائط مستدبر القبلة[٦] بعد ما روى في نفس صحيحه ص ٢٦ عن النبيّ حرمة استقبالها واستدبارها عند الغائط[٧] وقد اتّفقت الأُمّة على ذلك أيضاً[٨].

ثالثهم: عائشة، وسيأتيك بيان بعض أحوالها عند تعرّض السيّد له إن شاء الله تعالى. ←

---

(١) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦٠، وتهذيب الأسماء ٢: ٣٥١.

(٢) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠٩، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦١، أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١.

(٣) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٤٨، تهذيب الأسماء ١: ٣٢٢.

(٤) أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٦٧.

(٥) مسند أحمد ٢: ٤٨ والطبقات الكبرى (ابن سعد) ٤: ١٨٣.

(٦) صحيح البخاري ١: ٤٩ باب التبرز في البيوت، وج ٤: ١٠٠ باب ماجاء في بيوت أزواج النبي.

(٧) صحيح البخاري ١: ٤٨ باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلّا عند البناء جدار أو ..

(٨) انظر موطّأ مالك ١: ١٩٣، نيل الأوطار ١: ٩٤، تحفة الأحوذي ١: ٥٦، ومن الشيعة الشيخ في الخلاف ١: ١٠١.

فأين فضل أُولئك المجاهدين في سبيل الدين، والمتحمّلين المشاقّ الصعبة للمحافظة على شريعة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، والباذلين جهدهم في نشر أحكامه وتعليمها للمساكين من المسلمين عن فضل أُولئك الأوّلين وإن كانوا مغبوطين بالتشرّف بمحاضره ومجالسه الشريفة، والفوز بمشاهدة أنواره النيّرة؟

رابعهم: أبو موسى الأشعري، الّذي كان مشتهراً بانحرافه عن عليّ أميرالمؤمنين عليه السلام وكراهته له، وشماتته بالحسن السبط عليه السلام في مرضه عند عيادة الأشعري له[١].

خامسهم: أنس بن مالك، الّذي كتم الشهادة بوقعة الغدير، ودعا عليه عليّ، فأُصيب بالبرص والعماء[٢].

سادسهم: عمران بن حطّان الخارجي، الّذي مدح قاتل عليّ بقوله:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها	إلّا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إنّي لأذكره يوماً فأحسبه	أوفى البريّة عند الله ميزانا
لله درّ المرادي الّذي سفكت	كفاه مهجة شرّ الخلق إنسانا
أمسى عشيّة غشاه بضربته	ممّا جناه عن الآثام عريانا[٣]

إلى غير ذلك من كفريّاته، لعنه الله تعالى.

سابعهم: عكرمة مولى ابن عبّاس، وكان أيضاً خارجياً كذوباً، يضرب به المثل على ما حكاه ابن خلّكان في تاريخه[٤] والشهرستاني في ملله ونحله[٥] وقد كذّب أحاديثه العطاء[٦] ويحيى ابن سعيد[٧] ومالك[٨] وابن سعد[٩]. ←

---

(١) مسند أحمد ١: ٨١، وصدر من مركز المصطفى تحقيق حول أبي موسى الأشعري فلاحظ.
(٢) انظر تعليقتنا عليه في ج١ ص ٣٩٢ الهامش ١. وزيادة على ما ذكرنا هناك انظر المناقب (ابن مردويه): ١٧٦.
(٣) انظر الكامل (المبرد) ٢: ١٤٤، ديوان شعر الخوارج: ١٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٩٦.
(٤) انظر وفيات الأعيان ٣: ٢٦٥ بتفاوت. (٥) الملل والنحل ١: ٢١٨ عدّه من الخوارج.
(٦) حكاه عنه ابن حجر في مقدّمة فتح الباري: ٤٢٥.
(٧) الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٢، ميزان الاعتدال ٣: ٩٤.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٩٠٥، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٧ و٢٨٨، سير أعلام النبلاء ٥: ٣٠، تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.
(٩) محمّد بن سعد صاحب كتاب المعروف: الطبقات الكبرى ٥: ٢٩٣.

لكنّهم لم يتجرّعوا الغصص، ولم يتحمّلوا المشاقّ في معرفة الأحكام عُشر معشار الآخرين المنقطعين، وذلك لسهولة الأمر على أُولئك السابقين بالاستعلام منه صلى الله عليه وآله وسلم، أو من خلفائه الموجودين بين أظهرهم، ومن الواضح أنّ أفضل الأعمال أحمزها وأصعبها[١].

فكيف يقاس فضلهم على فضل الآخرين الّذين آمنوا بسوادٍ على بياض،

وروى ابن حجر كذبه على ابن عبّاس[٢].

وقال قاسم: إنّ عكرمة كذّاب يحدّث غدوة بحديثٍ يخالفه عشية[٣].

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: إنّ أيّوب أنكر صلاته، وأنّه لمّا مات تركت جنازته على باب المسجد، لم يصلّ عليها أحد من الناس، ولم يشهدها إلّا السودان[٤].

ثامنهم: سمرة بن جندب الخارجي، أحد ولاة معاوية، وقد قتل ثمانية آلاف من المسلمين، فيهم أربعون رجلاً قد جمع كلّ منهم القرآن كلّه، وأنّ أمره في سفك الدماء لمشهور[٥].

وروى ابن حنبل في الجزء الأوّل من مسنده ص ٢٥ أنّه كان يبيع الخمر أيّام خلافة عمر[٦] إلى غير ذلك ممّا ورد في طعنه.

تاسعهم: المغيرة بن شعبة المشتهر لدى العموم بالكذب والفسق والفجور[٧] هؤلاء وأضرابهم رواة أحاديث صحاح القوم، وخصوصاً البخاري المعاند المبغض لأميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، وصحيحه أوثق لدى القوم من سائر صحاحهم، وأُولئك رواة ما في مجلّداته الأربعة من كتابه، وهم المعوّل عليهم لديه في أحاديثه، وهم أصدق وأوثق عنده من أحاديث الصادقين، عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذرّيته المعصومين.

ولذلك لم يذكر في شيء من مجلّدات تأليفه ما يُستشمّ منه أدنى فضلٍ ومنقبةٍ لأميرالمؤمنين عليه السلام وأبنائه الطاهرين خلفاء الرسول، وأفلاذ كبد البتول ... فحشره الله تعالى ←

---

(١) مأخوذ من حديث نبويّ، انظر النهاية الأثيرية ١: ٤٤٠، مجمع البحرين ٤: ١٦ (حمز) بحار الأنوار ٦٧: ١٩١، شرح المواقف (الجرجاني) ٨: ٢٨٥، كشف الخفاء (العجلوني) ١: ٤٥٩/١٥٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٤٧٥/٢٦٩.

(٣) حكاه عنه ابن حجر في مقدّمة فتح الباري: ٤٢٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٧: ٤٧٥/٢٧١.

(٥) انظر الغدير ١١: ٢٩، تاريخ الطبري ٤: ١٧٦، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٧٧ ـ ٧٩.

(٦) مسند أحمد ١: ٢٥، وانظر سنن الدارمي ٢: ١١٥.

(٧) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٦٩ و٧١ و٢٠: ٢٣، أُسد الغابة ٢: ٢٣٧٩/٦٠٨، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٤٦، المجموع (النووي) ٢٠: ٢٢٣، الغدير ٦: ١٣٨.

وهل ترى البيعة منهم علّه تعصمهم مدى المَدى عن خلّه

وخضعوا لما سطر من الأحاديث بالحبر على الورق، من غير تشرّفٍ بشرف لقيا نبيّهم ﷺ وخلفائه الطاهرين، ولا مشاهدة معاجزهم وكراماتهم؟

أم كيف يُفضّل أُولئك المتقدّمون عليهم لمجرّد تقدّم عصرهم هذا، مع أنّ التقدّم أو التأخّر في الزمان خارجٌ عن قدرة الفريقين، وأجنبي عن إرادتهما؟ فكيف يفضّل أحدهما على الآخر بما هو كذلك وإن فرض كونه أمراً عبادياً، فضلاً عمّا ليس كذلك؟ فإنّه لا فخر ولا فضل لمن يقوم به الأمر القهري الخارج عن إرادته كما هو واضح لدى العقلاء.

وبالجملة، لا عبرة بتقدّم المتقدّمين في العصر لولا إيمانهم وبيعتهم، كما لا عبرة بإيمانهم به ﷺ وبيعتهم له إن لم يتثبّتوا عليه «وهل ترى البيعة منهم» له ﷺ «علّةً» موجبةً لعصمتهم بعدها عن كلّ ذنبٍ وخطيئة؟ أو تراها موجدة فيهم إرادةً قويّة، أو قوّةً قهريةً «تعصمهم مدى المَدى» أي: مدّة العمر «عن» كلّ «خلّة»

مع مواليه، وعامله بعدله يوم يلاقيه.

ولقد أنصف وأجاد أحد أعلامهم، وهو أبو بكر بن شهاب الدين حيث أنشد فيه:

قضيّةٌ أشبه بالمرزئه	هذا البخاري إمام الفئه
بالصادق الصدّيق ما احتجّ في	صحيحه واحتجّ بالمرجئه
ومثل عمران بن حطّان أو	مروان وابن المرأة المخطئه
مشكلة ذات عوار إلى	حيرة أرباب النُهى ملجئه
وحقّ بيت يمّمته الورى	مغذّة[1] في السير أو مبطئه
إنّ الإمام الصادق المجتبى	بفضله الآي أتت منبئه
أجلّ مَن في عصره رتبةً	لم يقترف في عمره من سيّئه
قلامة من ظفر إبهامه	تعدل من مثل البخاري مئه[2]

اللّهمّ والِ من والى عليّاً، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، كما دعا له بذلك نبيّك المصطفى ﷺ.

(١) مغذّة: مسرعة.

(٢) انظر النصائح الكافية: ١١٩، وشرح إحقاق الحقّ ١: ١٩.

كيف ومنهم من تعاطى المنكرا | وفي الوغى فرّ وولّى الدُبرا
وآيــة حــوت مــن التـمثيل | ما جاء في التوراة والإنـجيل
حوت صفات من بـها تـحلّى | فـاق الأنـام شـرفاً وفـضلا

دنيّة، وعن كلّ صفةٍ رذيلة، كي يستحيل بذلك صدور منكر منهم بعد ذلك، وبذلك يستوجبون كلّ الثناء؟ هيهات، ثمّ هيهات من ذلك.

«كيف» يتفوّه بذلك ذو مسكة؟ «و» من الواضح لدى العموم أنّ بعضاً «منهم من تعاطى المنكرا» وإنّ كثيراً منهم ارتكب بعد تلك البيعة أقبح القبائح، وأكبر الكبائر «وفي الوغى» والغزوات مع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم «فرّ» منهزماً عنه «وولّى الدُبرا» نحوه، وتركه بين الأعداء غير مبالٍ بقتل نبيّه مع سلامة نفسه، كما قال تعالى في غزوة حنين: ﴿ثمّ ولّيتم مدبرين﴾[1] ﴿إذ تصعدون ولا تلوون على أحد والرسول يدعوكم في اخراكم﴾[2].

ثمّ قال تعالى فيهم: ﴿ومن يولّهم يومئذٍ دبره إلّا متحرّفاً لقتال أو متحيّزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنّم وبئس المصير﴾[3].

وكذا في غزوة أُحد وغيرها من غزواته، ولا ينافي ذلك كلّه ما في آخر نفس السورة الحاوية لذكر البيعة.

وكذا ما في سورة الفتح وهو قوله تعالى: ﴿محمّد رسول الله والّذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم تراهم ركّعاً سجّداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود﴾[4].

فإنّه «و» إن كانت «آية حوت من التمثيل» وتشبيه الصحابة بالزرع المونق المعجب للزرّاع والمغيظ للكفّار على «ما جاء» ونزل «في التوراة والإنجيل» وكانت بظاهرها عامّة لجميعهم وقد «حوت صفات» شريفة عالية أثبتتها لهم، ومن

---

(١) التوبة: ٢٥. (٢) آل عمران: ١٥٣. (٣) الأنفال: ١٦. (٤) الفتح: ٢٩.

لكنّما الموصول للعهد وقد عدّ كأن لم يك من لها فقد

الواضح أنّ «من» اتّصف «بها» و «تحلّى» بحُليّها قد «فاق الأنام شرفاً وفضلاً» مع ما صرّح به أيضاً في ذيل الآية الشريفة من المغفرة والأجر العظيم لهم.

فإنّ تمام الآية قوله سبحانه: ﴿ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره﴾.

أي: أخرج فراخه، أو ورقه، فأعانه وقوّاه حتّى صار غليظاً بعدما كان رقيقاً. ﴿فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزرّاع ليغيظ بهم الكفّار وعد الله الّذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾[١].

وذلك لأنّ صدرها وإن كان يفيد ظهورها في التعميم لجميع من كان مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة «لكنّما» غير خفيّ على الفطن المنصف أنّ «الموصول» في قوله تعالى: ﴿والّذين آمنوا معه﴾ إنّما هو «للعهد» والإشارة إلى من كان حاوياً لتلك الصفات السامية، بقرينة صلته الواقعة عقيبه، وهي جملة: ﴿آمنوا معه﴾.

فإنّ تقييده بتلك الصلة يفيد اختصاص تلك المناقب الموجبة للمدح والثناء الدنيوي والمغفرة والأجر الأُخروي بخصوص المؤمنين المتّصفين بتلك الصفات، وبذلك يُعلم عدم إرادة التعميم من صدرها لجميعهم؛ حذراً من التهافت، ولا يمكن العكس؛ لكون الذيل أخصّ من الصدر، ويجب حمل العامّ على الخاصّ ولا عكس كما هو واضح.

«و» عليه فكأنّه تعالى «قد» أعرض عن غيرهم في الذكر، و «عدّ» من لم يكن حاوياً لتلك الصفات عدماً صرفاً «كأن لم يك» من الصحابة «من» خلا منها، و «لها فقد».

ولا يتوهّم أيضاً شمول وصف الإيمان لجميعهم كي يقال: إنّه بظهوره في العموم يعارض ظهور الموصول في العهد، أو يقدّم عليه، وذلك لوضوح أنّ عموم الصلة

---

(١) الفتح: ٢٩.

فالوصف قد جرى على ماعمّفي ظـاهره ولطـفه غـير خـفي
والوعد فـي الآيـة مـنه سـبقا للـصالحين مـنهم لا مـطلقا
وهل ترى جميع مَن كـان مـعه ما قد حوى من الصفات جـمعه
كـيف وفـي أصـحابه مـنافق وفـاسق بـه الكـتاب نـاطق

يتبع عموم الموصول، ولا تكون دائرة عمومه أوسع من دائرة عموم الموصول،فإنّ عموم التابع في طول عموم المتبوع متفرّع عليه لا في عرضه كي يعارضه، وبعد تسليم كون «اللام» في الموصول في المقام للعهد الذكري، ومخصوصاً بخصوص الحاوي لتلك الصفات، لا موقع للتوهّم المذكور.

وعليه «فالوصف قد جرى على ما عمّ» له الموصول «في» مـقام الإرادة مـنه حسب «ظاهره» المتّبع لدى العقلاء، دون الزائد ممّا أُريد منه.

«و» بذلك تعرف أنّ «لطفه غير خفي» على غير الغبي على ما أُشير إليه، فإنّ فيه إشارةً إلى أنّ غير الحاوي لها لم يتشرّفوا حقيقةً بشـرف الصُـحبة، ولم يـفوزوا باستحقاق التبجيل والتعظيم، ولم يستوجبوا المغفرة والأجر العـظيم، وإن أُطـلق عليهم لفظ: الصحابة بظاهر الحال لدى بعض الأنعام.

«و» يشهد لما ذكر من إرادة العهد من الموصول وتبعية الصلة له في العموم ما ترى، من أنّ «الوعد» بالمغفرة والأجر العظيم المـذكور «فـي الآيـة» الشـريفة «منه» تعالى «سبقا» وثبت «للصالحين منهم» خاصّة بـقوله تـعالى: ﴿وعـملوا الصالحات منهم﴾[1] «لا» لجميعهم «مطلقاً» بصراحة كلمة «منهم» في التبعيض.

فهل تعتقد «وهل ترى جميع مَن كان معه» صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة حـاوياً لكـلّ «ماقد حوى» قوله تعالى في الآية المذكورة «من الصفات» الحميدة و «جمعه» بأسره؟ «كيف» يكون ذلك «و» قد اتّفق الكتاب والسنّة بل وإجماع الأُمّة أيضاً على أنّه كان «في أصحابه منافق» غير مؤمن في الباطن وإن تظاهر بـالإسلام؟

(١) الفتح: ٢٩.

ومـن زنـى وللـخمور شـربا　　　مـنهمكاً وللـفجور ارتكـبا

«و» كان فيهم أيضاً «فاسق» بعمله مع كونه مسلماً؟

ألم يكن فيهم: الوليد بن عتبة، الّذي نزل فيه باعتراف البيضاوي بذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا﴾[١][٢].

وكذا أبو سفيان، وجروه معاوية، وأُبيّ بن كعب، وأضرابهم الكثيرة، الّذين ثبت في تواريخ الفريقين وأحاديثهم أنّه كان فيهم من استهزأ بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم[٣].

«ومن زنى» ونزل فيه: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتّخذوها هزواً ولعباً﴾[٥].

ومنهم من كان غير مبال بالنهي عن السُكر، وخصوصاً في حال الصلاة «وللخمور شرباً» واشتغل بالصلاة وهو سكران بعد نزول قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾[٦][٧] وهجر في صلاته وأنشد أبياتاً كفريّة حتّى أن الزمخشري* عالم القوم نسب ذلك إلى الخليفة الثاني.

---

* فإنّه روى في كتابه ربيع الأبرار: أنّه بعد نزول الآية شَرِب الخمر من شربه من المسلمين، وشربه عمر، ثمّ أخذ لحى بعير، وضرب به رأس عبدالرحمن وشجّه، ثمّ قعد ينوح على قتلى بدر بقوله:

كأنّـي بـالُقليب قُـليب بـدرٍ　　　من القنيات والشرب الكـرام
أيوعدنا ابن كبشة أن سنحيى　　　وكـيف حـياة أصـداء وهـام
أيعجز أن يـردّ المـوت عـنّي　　　ويـنشرني إذا بـليت عـظامي
ألا من مـبلّغ الرحـمن عـنّي　　　بأنّـي تـارك شـهر الصـيام
فـقل لله يـمنعني شـرابي　　　وقـل لله يـمنعني طـعامي

وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج مغضباً يجرّ رداءه حتّى انتهى إليه، ورفع شيئاً كان في يده ليضربه، فقال عمر: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، إلى آخر ما ذكره الزمخشري[٨].

---

(١) الحجرات: ٦.　(٢) تفسير البيضاوي ٥: ٨٧.　(٣) انظر نهج الحقّ: ٣١٤.
(٤) النور: ٢.　(٥) المائدة: ٥٨.　(٦) النساء: ٤٣.
(٧) وروى ابن مردويه في تفسيره خبراً نصّ ابن حجر على نظافة سنده أنّه شرب جماعة من الصحابة وأنّ أبا بكر وعمر كانا فيهم، انظر فتح الباري ١٠: ٣٠.
(٨) ربيع الأبرار ٤: ٥١.

وفيهم من كان «منهمكاً» في المنكرات، أي: مجدّاً فيها، متمادياً بها «وللفجور» والفواحش «ارتكبا» وقد ملئت كتب الفريقين من ذكر ما صحّ من مناكير كثير منهم.

فقد روى مسلم في صحيحه: أنّه افترى بعضهم على عائشة، وهي عرض النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الفاحشة والإفك[١] ونزل فيهم قوله جلّ وعلا: ﴿إنّ الّذين جاؤا بالإفك عصبة منكم﴾[٢].

وروى البخاري في صحيحه: أنّ كثيراً منهم كانوا يقطعون على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خطبته في نهار الجمعة، ويتفرّقون عنه، كأنّهم الجراد المنتشر، لحضور مجامع الطبل والصفق[٣] ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها وتركوك قائماً﴾[٤].

وذكر مثله النيشابوري في تفسيره[٥] وغيره في غيره[٦].

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين: أنّه تضجر من كثير من أصحابه في مواقع شتّى، وغضب على خالد بن الوليد وفعله ببني خزيمة بقتله رجالهم غدراً، وسبيه نساءهم جوراً، وتبرّأ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من فعله ثلاثاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللّهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا صنع خالد»[٧].

وفيه أيضاً في حديث أنّه أخبر ابن عوف ببعض ما يحدث بعد وفاته إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ثمّ تتنافسون، ثمّ تتحاسدون، ثمّ تتبادرون، ثمّ تتباغضون»[٨].

إلى غير ذلك ممّا رواه القوم واعترفوا بنفاق كثيرٍ من أصحابه، وارتكابهم الكبائر في حياته وبعد وفاته، وإخباره بما يجري منهم على عترته ووصيّه وأهل بيته من الظلم، والغدر، والقتل، والأسر.

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢١٢٩/٢٧٧٠.
(٢) النور: ١١.
(٣) صحيح البخاري ٦: ١٨٩ كتاب التفسير.
(٤) الجمعة: ١١.
(٥) تفسير النيشابوري (تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٦: ٣٠٢.
(٦) انظر التفسير الكبير ٣٠: ١٠، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ٣: ٣٣٦.
(٧و٨) الجمع بين الصحيحين ٢: ٢٧٠/١٤١٣ و٣: ٤٤٦/٢٩٦٠.

فليست الصُحبة من حيث هيه	عاصمة عن ارتكاب المعصيه
ولا سبيلها سبيل التوبه	بحيث لا يقدح فيها الحوبه
أليس منهم من أتاهم ﴿أفإن﴾	ويلمزون وينادونك من

وعليه «فليست الصُحبة» له «من حيث هي» هي بنفسها وإن طالت «عاصمة» قهرية «عن ارتكاب المعصية» واقتراف الذنوب الموبقة.

«ولا سبيلها سبيل التوبة» الماحية للكبائر الماضية، أو المانعة عن الآثام المستقبلة «بحيث لا يقدح فيها الحوبة» المتقدّمة، أو المقارنة، أو اللاحقة، بحكم العقل والكتاب والسنّة، ولا يمكن إنكار ذلك كما لا يمكن إنكار وقوع المنكرات من بعضهم في عصره، بل بمحضره الشريف بمرأى منه ومسمع، فضلاً عمّا بعد رحلته ﷺ.

«أليس منهم من أتاهم» التعريض بقوله تعالى: ﴿«أفإن» مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[١].

أم أو ليس منهم من كانوا يتهمونه في أخذ الصدقات «ويلمزون» أي: يعيبونه وينالونه باللسان والعين والإشارة، ويطالبونه منها أكثر من سهامهم[٢] حتّى نزل فيهم قوله تعالى: ﴿ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أُعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾[٣].

ثمّ أو ليس منهم من كان يناديه برفيع الصوت من وراء حجراته مصرّحاً باسمه المقدّس بكلّ وقاحة وقلّة آداب[٤]؟ «و» نزل فيهم قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين «ينادونك من» وراء الحجرات أكثرُهم لا يعقلون﴾[٥] حتّى نهاهم الله تعالى عن التصريح باسمه الشريف عند الخطاب بقوله تعالى: ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول

---

(١) آل عمران: ١٤٤. (٢) انظر مجمع البيان ٣: ٤٠. (٣)التوبة: ٥٨.
(٤) انظر مجمع البيان ٥: ١٢٩، وتفسير النيسابوري ٦: ١٥٩. (٥) الحجرات: ٤.

ألم يكن ولّى عن الزحف وفرّ　　أكثرهم وغادروا خير البشر
وهل نسيت عصبة الإفك ومن　　في عصمة النبيّ بالإفك طعن

بينكم كدعاء بعضكم بعضاً﴾[١] حيث إنّ ربّه تعالى وهو الخالق له صلى الله عليه وآله وسلم لم يصرّح باسمه السامي عند مخاطبته ولم يذكره في محكم كتابه كلّه عند ندائه إلّا بألقابه الشريفة تفخيماً له بقوله سبحانه: ﴿يا أيّها النبيّ﴾[٢] ﴿يا أيّها الرسول﴾[٣]﴿يا أيّها المزّمّل﴾[٤] ﴿يا أيّها المدّثّر﴾[٥] ﴿طه﴾[٦] ﴿يس﴾[٧] ﴿حم﴾[٨] ﴿ن﴾[٩].

وأمثال ذلك على خلاف سائر الأنبياء على ما تقدّمت إليه الإشارة.

ثمّ نهاهم أيضاً عن رفعهم الأصوات بمحضره وعن الجهر بالكلام لديه بقوله عزّ من قائل: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبيّ ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾[١٠].

«ألم يكن ولّى» كثير منهم الدبر «عن الزحف» في الغزوات معه «وفرّ» عن الجهاد بين يديه «أكثرهم، وغادروا خير البشر» وتركوه بين جموع المشركين، ونقضوا عهده، وخانوا بيعته، على ما اتّفقت عليه تواريخ الفريقين وأحاديثهم.

«وهل نسيت عصبة الإفك و» هم «من» نسبوا الزنا ـ والعياذ بالله ـ إلى عائشة ـ على ما أشرنا إليه ـ و «في عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم » وعِرضه «بالإفك» والقول الكذب البالغ نهاية السوء «طعن» حتّى أبهته وحيّره بين الغضّ عن ذلك، والسكوت الكاشف عن قلّة الغيرة، وعدم المبالاة بذلك وبين الإفشاء الموجب للعار والفضيحة.

---

(١) النور: ٦٣.
(٢) الأنفال: ٦٤ و٦٥ و٧٠ والتوبة: ٧٣ والأحزاب: ١ و٢٨ و٤٥.
(٣) المائدة: ٤١ و٦٧.　(٤) المزّمّل: ١.　(٥) المدّثّر: ١.
(٦) طه: ١.　(٧) يس: ١.　(٨) غافر: ١ وفصّلت: ١ والشورى: ١.
(٩) القلم: ١.　(١٠) الحجرات: ١٥.

وفي حديث حوضه شهادة تثبت ردّ البعض وارتداده

وقصّة ذلك(*) مشهورة متسالم عليها بين العامّة والخاصّة.

«و» كذا ما ثبت من طرق الفريقين، وورد «في حديث حوضه» فإنّه أيضاً متّفق عليه لدى العموم، وفيه «شهادةٌ» صريحةٌ «تثبت ردّ البعض» من أصحابه يوم القيامة عن حوضه «و» تخبر بكلّ وضوحٍ عن «ارتداده» بعد رحلة النبيّ صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ ووفاته.

فقد روى ذلك البخاري(**) في صحيحه بطرقٍ عديدة عن أبي هريرة، وعن

* أمّا العامّة، فقد روت أنّ قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين جاءوا بالإفك عصبة منكم﴾[1] نزل في عائشة ومارية في غزوة بني المصطلق. وقال أبو عليّ: إنّ عائشة ضاع عِقدها في الغزوة، وكانت قد خرجت من هودجها لقضاء الحاجة، فرجعت طالبة له، وحمل القوم هودجها على بعيرها، ومضوا ظنّاً منهم أنّها فيه، ولمّا رجعت عائشة وجدتهم قد رحلوا، فجلست مكانها حائرة في أمرها، وكان صفوان من وراء الجيش، ولمّا انتهى إليها عرفها، وأناخ لها بعيره، فركبته، وجعل الرجل يسوقه حتّى انتهى بها إلى الجيش، وكانوا قد نزلوا، فقام أحد المنافقين يشيع في الناس أنّها باتت مع الرجل حتّى أصبحت، ثمّ جاء يقودها، والله ما نجت منه، ولا نجا منها[2].

وروى الخاصّة عن الباقر عَلَيْهِ‌السَلام أنّه لمّا مات إبراهيم ابن رسول‌الله صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ حزن عليه النبيّ صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ حزناً شديداً، فقالت له عائشة: ما الّذي يحزنك عليه؟ فما هو إلّا ابن جريح، فغضب النبيّ صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ، وبعث عليّاً عَلَيْهِ‌السَلام وأمره بقتل جريح، ولمّا انتهى إليه عرف جريح في وجهه الشرّ، وهرب منه، وصعد على نخلة، وصعد عليّ عَلَيْهِ‌السَلام في إثره، فرمى جريح بنفسه إلى الأرض، وبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء...[3] الحديث.

** فإنّه روى في الجزء الثالث من صحيحه عن النبيّ صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ أنّه قال: «يرد علَيَّ يوم القيامة رهط من أصحابي، ويحلّؤون عن الحوض، فأقول: يا ربّ أصحابي، فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدّوا على أعقابهم القهقرى»[4].

وروى بطريق آخر قوله صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيْهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ: «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم يأمر بهم إلى النار، وأنا أسأله عن شأنهم، فيقول: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم ←

(١) النور: ١١. (٢) مجمع البيان ٤: ١٣٠. (٣) تفسير القمّي ٢:٣١٨ وتفسير الصافي ٣:٤٢٣

(٤) صحيح البخاري ٨: ١٥٠ باب في الحوض.

وما ادّعوه أنّــهم هــم الأولى   عن الزكاة امتنعوا دعوى بــلا

أنس، وعن سهل بن سعد، وعن أسماء بنت أبي‌بكر، وعن العلاء بن المسيّب.

ورواه أيضاً الثعلبي في تفسيره[١] والحميدي في الجمع بـين الصـحيحين[٢]، فضلاً عمّا روته الخاصّة بطرقٍ وثيقةٍ.

ثمّ إنّ بعض النصّاب حيث لم يجدوا طريقاً لتكذيب أحاديث الردّة التجأوا إلى تأويلها[٣] وادّعى بعضهم ـ كابن روزبهان ـ اتّفاق أهل نحلته على أنّ المراد منها ليس إلّا القبائل الّتي كانوا من صحابته صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، ثمّ امتنعوا بعد رحلته عن دفع الزكاة إلى أبي بكر، وبذلك سمّوا مرتدّين[٤].

ومعنى ذلك إثبات سلامة جميع من كان حوله من صحابته عـن الارتـداد، ووجوب تعظيمهم وتزكيتهم بأجمعهم.

«و» أنت خبير بفساد ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ «ما ادّعوه» في معنى الارتداد، و «أنّهم هـم الأُولى» أي: أُولئك

القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل هَمَلِ النَعَم»[٥].

وروى مثله أيضاً في الجزء الرابع من صحيحه[٦] ومثله ما رواه الثعلبي، والحميدي، بزيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «سُحقاً سُحقاً لمن غيّر بعدي»[٧].

وروتها الإماميّة أيضاً بطرقٍ شتّى[٨] فراجع.

---

(١) تفسير الثعلبي ٤: ٧٩ ذيل تفسير الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٣: ١٩٤/٢٤٣٤.

(٣) كما في فتح الباري ١١: ٣٣٣، وتحفة الأحوذي ٩: ٦.

(٤) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ٢٦٦.

(٥) صحيح البخاري ٨: ١٥١ باب في الحوض، لا يخفى أنّ المصنّف ذكر ملخّص الحديث.

(٦) صحيح البخاري ٩: ٥٨ و ٥٩ كتاب الفتن.

(٧) تفسير الثعلبي ٣: ١٢٦، الجمع بين الصحيحين ١: ٥٥٦/٩٢٣.

(٨) انظر نهج الحقّ وكشف الصدق: ٣١٤، الطرائف (ابن طاووس): ٣٧٦، بحار الأنوار ٢٨: ٢٦، الغيبة (النعماني): ٤٧.

الّذين «عن الزكاة امتنعوا» ولم يدفعوها لأبي‌بكر «دعوى بلا» برهان، وأنّها تخرّص بالغيب، ولا قيمة لمثلها في سوق الاعتبار لدى العقلاء.

وثانيها: أنّه اشترط بعضهم في الصحابي وصحّة إطلاق اللفظ عليه: إقامته مع النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً به مدّة لا تقلّ عن سنة أو سنتين، مع حضوره في غزواته بما لا يقلّ عن مرّة أو مرّتين، ومن المعلوم المثبت في التواريخ الصحيحة ـ على ما ذكره صاحب الفتوح ـ أنّ القبائل الكثيرة من بني حنيف وبني كندة وغيرهم الّذين امتنعوا عن دفعها للرجل لعدم إذعانهم بخلافته[1] لم يحصل فيهم الشرط، ولم يحضروا بأجمعهم شيئاً من غزوات النبيّ. فلم يصحّ إطلاق الصحابة عليهم، ولا يمكن إرادتهم من المرتدّين من الصحابة.

وثالثها: بعد الغضّ عن ذلك أنّ القوم اشترطوا أيضاً في الصحابي ثباته على الإيمان مدّة حياته بحيث لو ارتدّ عن ذلك انتزع عنه الاسم.

وعليه، فبعد تسليم إنكار تلك القبائل للزكاة لا يصحّ إطلاق الصحابة عليهم، وذلك لخروجهم عن الدين، فلا يصحّ حمل ما في تلك الأحاديث من المرتدّين عليهم.

ورابعها: أنّه يُكذّب تلك الدعوى من ذاك الناصب العنيد ما ذكره ابن حزم ـ وهو من أبناء نحلته ـ في أحكام المرتدّين من كتابه: المحلّى، فإنّه قال: أهل الردّة على قسمين: فمنهم: من لم يؤمن قطّ، كأصحاب مسيلمة وسجاح، إلى أن قال:

والثاني: قومٌ أسلموا ولم يكفروا بعد إسلامهم، لكن منعوا الزكاة أن يدفعوها إلى أبي‌بكر، فعلى هذا قوتلوا، ولم يختلف الحنفيّون والشافعيّون في أنّ هؤلاء ليس لهم حكم المرتدّ أصلاً، وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم، ولا نسمّيهم أهل الردّة.

---

(١) انظر الفتوح (لابن أعثم): ٤٧ ـ ٧٠.

ويشهد لذلك قول شاعرهم، ثمّ ذكر بعض أشعارهم(*) في ذلك، إلى آخر كلامه في الردّ على من سمّاهم مرتدّين[١].

خامسها: أنّه نصّ في بعض تلك الأحاديث في تفسير المرتدّين منهم بأنّهم الّذين أحدثوا وأبدعوا بعد رحلة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولا شبهة في ظهور الكلمتين في إبداع منكرٍ يكون من سنخ الأفعال الوجودية، كالبيعة المنكرة، وما تفرّع عليها من التغيير والتحريف والتقديم والتأخير ونظائرها، فلا يشمل ذلك ما هو من سنخ الترك والعدم، كالامتناع من الواجب.

كما أنّها وقع التصريح في بعضها بأنّ المرتدّين منهم هم الّذين لم يزالوا كذلك مدّة حياتهم.

وذلك أيضاً ظاهر في أمرين: أحدهما: طول مدّة ارتدادهم.

وثانيهما: استمرارهم على ذلك، وعدم رجوعهم إلى الحقّ مدى أعمارهم.

ولا شبهة في أنّ أُولئك الممتنعين لم تطل مدّة امتناعهم من دفع الزكاة، فإنّ منهم من رجع عن الامتناع، ودفعها إلى الرجل في أوّل سنة خلافته بعد استقرار أمره، وسلّمها إليه خوفاً، أو طوعاً، أو كرهاً، ومنهم من قتله جند الرجل، ونهب ما عنده، نظير مالك بن نويرة شيخ قبيلته، الّذي قتله خالد بن الوليد غدراً لغضاضة كانت بينهما في الجاهلية، وقطع رأسه، وشرب الخمر في قحف رأسه، ونكح زوجته في ليلته، وأمر بقتل جنوده بأجمعهم بليلةٍ واحدة غدراً، بعد أن أكرمه

---

* منها قول بعضهم:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا ... فيالهفنا ما بال دين أبي بكر

أيورثها بكراً إذا مات بعده ... فتلك لعمر الله قاصمة الظهر

وأين الّتي طالبتم فمنعتم ... لك التمر أو أحلى لديَّ من التمر

فياليتني دوران رحلي وناقتي ... عشية نجد بالرماح أبوبكر[٢]

إلى آخر أبياته، وكلماتهم في ذلك.

---

(١) المحلّى ١١: ١٩٣.

(٢) انظر المحلّى (ابن حزم) ١١: ١٩٣. تاريخ الطبري ٢: ٤٧٧، الصوارم المهرقة: ٨٢.

فهل ترى أمر الورى يُلقى إلى　　أمــــثالهم فــيَنصبون الأوّلا

وأكرم جنوده شيخ القبيلة بالطعام والشراب وغيرهما.

ولذلك لمّا رجع خالد بجنوده إلى الخليفة الأوّل استشاط الخليفة الثاني غضباً عليه، وهمّ بقتله قصاصاً عن جنايته بأُولئك المسلمين، وسائر منكراته بأعراضهم وأموالهم، ومنعه الخليفة الأوّل عن القصاص، معتذراً بأنّ خالداً ناصره، وسيفه، وعضده، ومشيّد خلافته(١).

وبالجملة، فلا شبهة في أنّ الّذين امتنعوا عن دفع الزكاة إلى الرجل في بدء أمره لم يكونوا مرتدّين، وكانوا من أهل الشهادتين، قائمين بوظائف الدين من الصوم والصلاة وغيرهما، وأنّهم لم ينكروا وجوبها كي تصدق عليهم الردّة، ولذلك فرّقها بنو حنيف في فقرائهم(٢) ثمّ بعد الامتناع لم يستمرّوا عليه، وإنّما أخّروا دفعها إلى حين استقرار الأمر كما ذكرنا.

ويشهد لذلك اعتذار الخليفة عن قتل رجالهم، وسبي نسائهم، وهتك أعراضهم، ونهب أموالهم، ترميماً لعمل ناصره وعضده بأنّهم لم يدفعوها له، فقال: والله لو منعوني عقالاً لقاتلتهم بالارتداد(٣).

وبذلك يُعلم أنّ تُهمة أذنابه لهم بذلك ليس إلّا كذباً محضاً، ورجماً بالغيب، بهتاناً وزوراً، وقد قال تعالى: ﴿إنّما يفتري الكذب الّذين لا يؤمنون﴾(٤).

ثمّ إذ قد ثبت لك كلّ ما ذكرنا كثرة وجود المنافقين في أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم «فهل ترى» أنّه صلى الله عليه وآله وسلم يترك «أمر الورى» أبد الدهر، و «يُلقى» زمامهم «إلى» أُولئك الفسقة و «أمثالهم، فينصبون الأوّلا» بآرائهم السخيفة، وشهواتهم المردية، ثمّ

---

(١) انظر الغدير ٧: ١٦١، والتعجب (الكراجكي): ٤٠.

(٢) انظر تاريخ ابن أعثم (الفتوح) ١: ٤٠ فما بعد.

(٣) انظر صحيح مسلم ١: ٥١/٢٠ ، سنن أبي داود ٢: ٩٣/١٥٥٦، سنن الترمذي ٤: ١١٧/٢٧٣٤، وفي الكلّ: لقاتلتهم على منعه.

(٤) النحل: ١٠٥.

ويـــتركون مَــن هــو الأحــقّ　　　مَـن أيـنما دار يـدور الحـقّ

يلحقهم الهمج الرعاع، أتباع كلّ ناعق، تارةً بدعوى كون المـنصوب بأهـوائـهم أصلح للاُمّة، واُخرى بدعوى الإجماع، وثالثة بأولويّة الأوّل لانتصابه في محراب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إماماً في مرضه، وأولويّة الآخـرين بـالنصّ مـن سـابقهما، وبـتلك المختلقات يجعلون الثلاثة أئمّةً واجب الاتّباع «ويتركون من هو الأحقّ» بها، بعد اعترافهم بذلك، وتواتر أحاديثهم بأنّه عليه السلام «من أينما دار يدور الحقّ» معه.

فقد روى في ذلك علماء الجمهور خمس عشرة حديثاً، ورواه أيضاً علماء الإماميّة بأحد عشر طريقاً، وإنّ من علماء القوم ومحدّثيهم: إبراهيم الحمويني[١] ورزين وإمام الحرمين في الجمع بين الصحاح الستّة في الجزء الثالث مـنه عـن صحيح البخاري[٢] وموفّق بن أحمد[٣] والزمخشري في ربيع الأبـرار[٤] وعـامر الشعبي الناصبي المنحرف عن أميرالمؤمنين عليه السلام.

ومن علماء الخاصّة: الشيخ الطوسي في أماليه[٥] وابن بابويه بطرُقٍ شتّى[٦] ومضامين أحاديث الفريقين متقاربة، مرويّة عن اُمّ سلمة، وعن عبدالله بن عبّاس، وأبي سعيد الخدري، وأبي ليلى، وأبي أيّوب الأنصاري، وأبي ثابت مولى أبي ذر، وحذيفة، وعن أبي بكر، وعن عليّ نفسه، وجابر بن عبدالله، وأبي ذر، وميمونة بنت الحارث زوجة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، كلّهم عن رسول الله.

وملخّص الكلّ بإسقاط المكرّرات، ومقدّمات تـلك الأحـاديث، أنّـه قـال: «عليّ مع الحقّ والقرآن، والحقّ والقرآن مع عليّ، ولن يفترقا حـتّى يـردا عـليَّ الحوض، ورحم الله عليّاً، والحقّ معه حيث دار، اللّهمّ أدر الحقّ معه حيث دار».

---

(١) فرائد السمطين ١: ١٧٦/١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢.

(٢) حكاه عن الجمع بين الصحاح الستّة في نهج الحقّ: ٢٢٤.

(٣) المناقب: ١٧٦/٢١٤.　　(٤) ربيع الأبرار ١: ٥٢٨.

(٥) أمالي الطوسي: ٥١٨ الجزء الثامن عشر.　　(٦) أمالي الصدوق: ٨١ المجلس العشرون.

وقال: «ستكون من بعدي فتنة، فإذا كان ذلك، فالزموا عليّ بن أبي طالب، فإنّه الفاروق الأكبر، الفاصل بين الحقّ والباطل».

وقال لعمّار: «ستكون بعدي في أُمّتي هنأة، حتّى يختلف السيف فيما بينهم، وحتّى يقتل بعضهم بعضاً، فإذا رأيت ذلك، فعليك بهذا الأصلع» وأشار إلى عليّ «فإن سلك الناس كلّهم وادياً، وسلك عليّ وادياً، فاسلك وادي عليّ، وخلِّ عن الناس».

يا عمّار: «إنّ عليّاً لا يردّك عن هُدى، ولا يدلّك على ردى. يا عمّار: طاعة عليّ طاعتي وطاعتي طاعة الله عزّ وجلّ».

يا عمّار: «تقتلك الفئة الباغية، وأنت مع الحقّ، والحقّ معك».

يا عمّار: «من تقلّد سيفاً أعان به عليّاً على عدوّه قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من درّ، ومن تقلّد سيفاً أعان به عدوّ عليّ قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من نار»[1].

«عليّ أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله إلى يوم القيامة، وهو الإمام والخليفة بعدي، فمن تمسّك به فاز ونجا، ومن تخلّف عنه ضلّ وغوى، يلي تكفيني، وتغسيلي، ويقضي ديني، وأبو سبطيَّ».

«عليّ مع القرآن، والقرآن مع عليّ، خليفتان نصيران، لا يفترقان حتّى يردا عليَّ الحوض، فأسألهما ماذا خلفت فيهما».

«عليّ قسيم الجنّة والنار، من فارق عليّاً فقد فارقني، ومن فارقني فقد فارق الله عزّ وجلّ».

«عليّ آية الحقّ، وراية الهُدى، عليّ سيف الله يسلّه على الكفّار والمنافقين».

إلى آخر ما ذكر، من أمثال ذلك، وأضعافها، وأعظم منها بما يضيق المقام عن الإشارة إلى فهرستها، فضلاً عن ذكر كلٍّ منها بطولها.

---

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧/٧١٦٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧٢، البداية والنهاية ٧: ٣٤٠، نهج الإيمان: ١٩١، الطرائف (ابن طاووس): ١٠٤، بحار الأنوار ٣٨: ٣٨.

عـليّ الأعـلى تُـقىً وفـضلا	آيــة ربّــه العــليّ الأعــلا
فأخّــروه فـي وفـور فـضله	وعـــلمه ونُسكــه ونــبله

ولعمرالله هو «عليّ الأعلى» من جميع المخلوقات بعد النـبيّ الأعـظم، فـي مكارم الصفات بأجمعها، ومحامد الخصال بتمامها، ولاسيّما «تُقىً وفضلاً» على ما تسالم عليه الفريقان، واتّفقت عليه كلمة الأُمّة عامّة، بحيث لا يقدح فـي ذلك نباح بعض النصّاب المعادين له.

وأنّه «آيةٌ» من «ربّه العليّ الأعلا» أنزله، لتميّز الحقّ عن الباطل، وبه يُعرف الخبيث من الطيّب، كما قال له النبيّ في الحديث المثبت المشهور: «يا عليّ أنت أخي ووصيّي ووارثي، لحمك من لحمي، ودمك من دمي، وسلمك سلمي، وحربك حربي، والإيمان مخالطٌ لحمك ودمك، كما خالط لحمي ودمي، وأنت غداً على الحوض خليفتي، وأنت تقضي ديني، وتُنجز عداتي، وشيعتك على منابر من نور مبيضّة وجوههم حولي في الجنّة، وهم جيرانـي، ولولا أنت يـا عـليّ لم يُـعرف المؤمنون بعدي» إلى آخر الحديث الشريف[1].

وبعد كلّ ذلك أعرض عنه أكثر المتظاهرين بالإسلام، وأبرزوا ما في قلوبهم من الأحقاد عليه بسبب قتل أقاربهم المشركين، وهـلاك الكـافرين بسـيفه فـي غزوات النبيّ ببدر، وحنين، وخيبر، وغيرها، بأمرٍ من الله ورسوله.

«فأخّروه في وفور فضله» المتسالم عليه لدى عموم المسلمين، بل وغـيرهم «و» كثرة «علمه» الّذي تلقّاه من ريق النبيّ، ومصّ لسانه المقدّس، وقد تعلّم منه ألف بابٍ من العلم، يفتح من كلّ بابٍ ألف باب، حتّى صار بـاب مـدينة عـلومه

---

(١) تقدّم تخريج مصادره في ج١ ص ٦٠٤، وانظر ـ مضافاً على ما مرّ هناك ـ المزار (محمّد بن المشهدي): ٥٧٧، إقبال الأعمال (ابن طاووس) ١: ٥٠٧.

وقدّموا المفضول والعقل استقلّ بقبحه والذكر بالمنع نزل
أليس أوحى الله فيما نزلا على النبيّ أفمن يهدي إلى

المتلقّاة من ربّه تعالى[١] ثمّ ما أشبهه به في كثرة عبادته «ونُسكه» وزهده، بل وكذا في حذاقته «ونبله».

وستعرف بعض اعترافات كثير من خصمائه المنحرفين عنه بكلّ ذلك إن شاء الله تعالى[٢] فضلاً عن إجماع الموالين له، وتواتر أحاديثهم بكلّ ذلك، فانتظر.

ثمّ لم يقنع أُولئك المنافقين التابعين للشهوات، والمتكالبين على حطام الدنيا، والمتفانين في طلب الجاه والمال بالإعراض عنه بعد النبيّ، حتّى تجرّؤوا على الله تعالى ورسوله «وقدّموا» عليه من هو «المفضول» لأقلّ خُدّامه، وبالغ بعضهم في الوقاحة ونسب ذلك إلى الله تعالى، فقال: الحمد لله الّذي قدّم المفضول على الفاضل[٣] مشيراً إلى تقدّم الثلاثة عليه «و» من الواضح لدى كلّ ذي دراية أنّ «العقل» قد «استقلّ» في الحكم «بقبحه» بل «والذكر» الحكيم أيضاً «بالمنع نزل» وحكم على طبق العقل بقبحه، بل حكم أيضاً بقبح التساوي بين الفاضل والمفضول في قوله سبحانه: ﴿قل هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون إنّما يتذكّر أُولوا الألباب﴾[٤] فضلاً عن تقديم المفضول على الفاضل.

وقد تقدّم في المقصد الأوّل ما ينتفع به في المقام، فراجع.

ثمّ راجع الآيات القرآنية الدالّة على وجوب تقديم الفاضل على المفضول، ولزوم اختيار الراجح على المرجوح «أليس أوحى الله فيما نزلا» في كتابه الكريم «على النبيّ» العظيم من قوله عزّ وجلّ: ﴿«أفمن يهدي إلى» الحقّ أحقّ أن يتّبع أمّن لا يهدّي إلّا أن يهدى فمالكم كيف تحكمون﴾[٥].

---

(١) تقدّم تخريج مصادره في ج١ ص٥٠٤، وانظر ـ مضافاً على ما مرّ هناك ـ الكافي (الكليني) ١: ٢٣٩، الخصال (الصدوق) ٢: ٢٢/٦٤٣، الإرشاد (المفيد) ١: ٣٤.

(٢) في ج١ ص٥٠٦.

(٣) وهو ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١: ٣.

(٤) الزمر: ٩.

(٥) يونس: ٣٥.

والســـرّ فـيما اقـتحموه بـيّن　　　الحــقّ مُــرّ وعــليّ خشــن
يــبغي رضــاء الله لا رضــاهم　　　فالأمر لا يجري على هواهــم

وأيّ طريقٍ تسلكون؟ وفي أيّ واد تهيمون؟ وأيّ حكمٍ عقلي أو شرعي أو عرفي أو غيرها تـتّبعون فـي تـقديم الجـهّال البـحت عـلى بـاب مـدينة عـلم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وصنوه، وصهره المتعلّم في حجره جميع علومه، والمدافع عنه في جميع غزواته، والبائت في فراشه، والقائم على كـتفه لكسـر أصـنام المشـركين أعدائه، وهو خامس أهل بيته تحت كسائه، ومغسّله ومكفّنه بيده، والمواري له في لحده، وقاضي ديونه، ومنجز عداته، وأبو ذرّيته، ووارثه، ولحـمته، وأخـوه فـي الشرف والحسب، وابن عمّه من الأبوين في النسب.

إلى غير ذلك ممّا اختصّ به، دون الأوّلين والآخرين وسائر الخلائق أجمعين.

«والسرّ فيما» ارتكبه القوم و «اقتحموه» خلافاً لله تـعالى ورسـوله صلى الله عليه وآله وسلم ونقضاً لحكم العقل «بيّن» واضح لدى التأمّل فيما أشرنا إليه، من أحقادهم عليه، وما في ضمائرهم وقلوبهم من حميّة الجـاهلية، وعـصبيّة الكـفر لقـتلاهم بـبدر وحنين، مضافاً إلى ما كان هو عليه السلام عليه من التمسّك التامّ في الأحكام والأموال وغيرها بالحقّ الحقيق من غير زيغ ولا ميلٍ لحميم ولا قريب.

و «الحقّ مُرّ» على أهل الباطل «وعليّ خشنٌ» في ذات الله تعالى على مـا وصفه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بذلك[1] لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يردّه عن الحقّ عذل عاذل، يعدل في الرعية، ويقسّم بالسويّة، القريب والبعيد عنده سواء، والظالم عنده مهان ذليل، حتّى يأخذ منه الحقّ، والمظلوم عنده عزيز، حتّى يأخذ له بحقّه.

وأنّه في كلّ ذلك وفي جميع تقلّباته وسائر حركاته وسكناته «يبغي رضاء الله، لا رضاهم» كما أخبر الله تعالى بذلك في سورة «هل أتى» النازلة فيه وفي أهـل

---

(١) الإرشاد (المفيد) ١: ١٧٣، نظم درر السمطين (الزرندي): ١١٩، بحار الأنوار ٢١: ٣٨٥.

بيته عليهم السلام اتّفاقاً من الفريقين، وذلك بعدما طووا جياعاً صائمين ثلاثة أيّام، وأطعموا فطورهم للمسكين واليتيم والأسير[١] فأخبر سبحانه عن نواياهم وضمائرهم في عملهم ذلك بعد حكايته قصّتهم بقوله تعالى: ﴿ويطعمون الطعام على حبّه مسكيناً ويتيماً واسيراً﴾.

فقال عزّ من قائل حكايةً عنهم: ﴿إنّما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً إنّا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً﴾[٢].

وإنّ القوم حيث عرفوه كذلك، وعلموا أنّه إن انتهت إليه الرئاسة لا يجيبهم إلى ما يطلبون، ولا يتعدّى حدود الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما يطمعون «فالأمر لايجري» عندئذٍ «على هواهم» وإنّه لا يتّبع شهواتهم ورغبتهم.

انحرفوا عنه، ومالوا إلى غيره ممّن لم يكن كذلك، ونعم الحَكَم الله، والزعيم محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، والموعد القيامة.

وإنّ قصّة ذلك الحجّة الكبرى عليه السلام مع أخيه عقيل، وخشونته في ذات الله تعالى مشهورة، مذكورة في نهج البلاغة(*) على ما ذكره هو عليه السلام بنفسه، فراجع.

(*) فإنّه قال في بعض خطبه: «ولقد رأيت عقيلاً أخي، وقد أملق[٣] حتّى استماحني[٤] من برّكم صاعاً» إلى قوله عليه السلام: «ورأيت أطفاله شعث[٥] الألوان من ضرّهم، وكأنّما اشمأزّت وجوههم من قُرّهم[٦]»[٧] إلى قوله عليه السلام: «فأحميتُ له حديدة، ثمّ أدنيتها من جسمه، فضجّ من ألمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل: أتئنّ من حديدةٍ أحماها إنسانها للعبه، وتجرّني إلى نارٍ سجّرها جبّارها لغضبه، أتئنّ من الأذى ولا أئنّ من لظى»[٨] إلى آخر كلامه عليه السلام.

---

(١) انظر الكشّاف ٤: ٦٧٠، الوسيط (الواحدي) ٤: ٤٠١، تفسير النيسابوري ٦: ٤١٢، مجمع البيان ٥: ٤٠٤.

(٢) الإنسان: ٩ ـ ١٠.

(٣) أملق: افتقر أشدّ الفقر.

(٤) استماحني: استعطاني.

(٥) شُعث: جمع أشعث وهو من الشعر المتلبّد بالوسخ.

(٦) قرّ اليوم قرّاً: برد، المصباح المنير: ٤٩٦ (قرر).

(٧) بدل ما بين القوسين في نهج البلاغة: غُبرَ الألوان من فقرهم.

(٨) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٣٤٦/٢٢٤ من كلام له عليه السلام، المناقب لابن شهرآشوب ٢: ١٠٩ في المسابقة بالعدل والأمانة.

لكنّه كالمصطفى في الخُلقِ   يحظى بلينه المطيع المتّقي
ألم يكن من حسنه أصابه   سهم الّذي رماه بالدعابه

و «لكنّه» عليه السلام مع تلك الخشونة في ذات الله ابتغاء مرضاته كان عليه السلام في مكارم الأخلاق، واللين، والرأفة بالعباد «**كالمصطفى في الخُلق**» الحسن، والحلم العظيم، بحيث كان «**يحظى بلينه**» أي: يدنو منه، ويحبّه ويسعد به ويبلغ مرامه منه عليه السلام بسبب لينه وبشاشته «**المطيع**» لله «**المتّقي**» المتحذّر من عذابه وغضبه.

ويشهد لذلك افتراء عدوّه عليه بكثرة المزح كذباً وزوراً «**ألم يكن من حسنه**» في العِشرة مع الناس، وخلقه العظيم في احتمال المكاره منهم «**أصابه**» من قوس الحسد «**سهم الّذي رماه بالدعابة؟**» بضمّ الدال، بمعنى: المزاح وما يستملح.

فإنّ الخليفة الثاني عند رحلته حار في تعيين الخليفة من بعده، وكان كلّ ما عرض عليه أحدٌ من الصحابة، رماه بشيء يوجب انحطاطه وعدم لياقته لذلك، حتّى عرض عليه تعيين ذلك الحجّة الكبرى، فرماه بذلك[١] حيث لم يجد فيه من النواقص شيئاً يمكن إلصاقه به، وذلك ممّا يبرهن خلوّه عليه السلام عن كلّ نقصٍ وشين، حتّى عند من نظر إليه بعين الحقد والحسد، فضلاً عن غيره.

فإنّه قد صحّ قول الشاعر:

وعين الرضا عن كلّ عيب كليلة   ولكنّ عين السخط تبدي المساويا[٢]

وأعظم من ذلك مدح معاوية له عليه السلام وهو أعدى عدوّه وألدّ خصمائه، وهو المنشد أبياتاً يزكّيه فيها[٣] ومنها ما نسب إليه:

---

(١) أي: أنّ عمر بن الخطاب ذكر ـ بنظره ـ من يصلح للإمامة في الشورى، ولمّا ذكر عليّاً عليه السلام وصفه بالدُعابة، انظر تفصيل الكلام فيه في شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٢: ٢٧٨ والفصول المختارة (مصنّفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٤٢.

(٢) البيت لعبدالله بن معاوية بن عبدالله الجعفري، انظر الأغاني ١٢: ٢١٤.

(٣) انظر الغدير ١: ٣٣٠ و٢: ١٥٧.

فكــان للــورد شـراباً عـذبا وللــطواغــيت عـذاباً صـبّا
وهل ترى إجماعهم لو انـعقد والمــرتضى بـمعزل إلّا فـند

الفضل مـا شـهدت بـه الأعـداء والحسن ما شهدت به الضرّاء[1]

وبالجملة «فكان للورد» بكسر الواو، وهو الوارد على الماء عطشاناً: «شراباً عذباً» أي: حلواً طيّباً، لا ملوحة فـيه، بـحيث سـاغ مشـربه لكـلّ وارد عـليه، ولا يستوحش منه الضعيف، بل يستأنس بمجالسه كلّ بعيد وقريب.

«و» لكنّه عليه السلام كان «للطواغيت» الفجرة، والفراعنة الفسقة «عذاباً صبّاً» أي: مصبوباً منحدراً عليهم، كالصاعقة النازلة المحرقة لهم.

إلى غير ذلك من فضائله وفواضله الّتي لا يـجمعها ولا يسـتقصيها الكُـتب الضخمة، ولا يُحصيها الصحف الجمّة، كيف لا؟ وقد قال في ذلك ابن أبي الحديد الشافعي المعتزلي: ما أقول فيمن كتم فضائله أعداؤه كمداً وحسداً، وأخفى مناقبه أولياؤه خوفاً ووجلاً، وقد ظهر بين الكتمانين من فضائله عليه السلام ما ملأ الخافقين[2].

أفهل يجوز في حكم العدل والإنصاف ـ يا للمسلمين ـ أن يؤخّر مثله بـعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن الخلافة والإمارة، ويحرم عن ميراثه، ويقدّم عليه غيره الّذي كان أجنبيّاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حسبه ونسبه، وبعيداً عنه في جميع كمالاته ومحامد صفاته بدعوى إجماع الاُمّة؟ مع كونها دعوى فاسدة، وقولاً زوراً، وكذباً محضاً.

ثمّ «وهل ترى إجماعهم لو انعقد» يوم السقيفة، وسلّمنا ذلك، أفهل يفيد ذلك شيئاً «والمرتضى بمعزل» عنهم على ما تصافق عليه الاُمّة ولم يختلف في انعزاله وإعراضه اثنان؟ وهل يكون ذلك «إلّا فند» وخرافـة فـاسدة، وجـهل ونـقصان

---

(١) نسبه في مودّة القربى إلى عمرو بن العاص، انظر التحصيل في أيّام التعطيل: ٣٥٦.

(٢) هذه العبارة منسوبة إلى الشافعي كما نسبه إليه المصنّف في ج ١ ص ٤٩٠ من الكتاب وإلى الخليل ابن أحمد الفراهيدي كما في الرواشح السماويّة (المحقّق الداماد): ٢٠٣، وسـفينة البحار ٢: ١٢٧ (خلل).

كيف ومن قام به الإجماع — من دون كرهٍ همج رعاع
أو غالبَ عليه حبّ المال — أو طالب لخفقة النعال

عقل، وكذب وضعف رأي، يوجب اللؤم والندامة.

«كيف» لا؟ وقد صحّ أنّ وجوه الصحابة، كبني هاشم أجمع، وسلمان، وأبي ذرّ، ومقداد، وعمّار، [و] رئيس قبيلة الخزرج سعد بن عبادة وأضرابهم، لم يبايعوا الرجل إلّا كُرهاً، وذلك بعد مدّةٍ مديدةٍ من تصدّيه للأمر[١].

وأمّا السواد «و» هم «من قام به الإجماع» على زعم القوم، وبايعوه «من دون كرهٍ» ولا إجبارٍ، فهم «همج رعاع» والهمج: ذباب صغير كالبعوضة يسقط على وجوه الغنم والحمير، وعلى أعينهما، ويستعار للجَهَلة والأسقاط من الناس، ومثله الهيج بمعنى: البقّ.

والرعاع بفتح الراء: العوام والسفلة، ومنه كلام أميرالمؤمنين عليه السلام في أمثالهم: «همج رعاع، أتباع كلّ ناعقٍ يميلون مع كلّ ريح»[٢].

فإنّ الّذين بايعوا الخليفة الأوّل بسعي من الثاني، ومن سالم مولى أبي حذيفة، وعبيدة بن الجرّاح ... كان جلّهم بل كلّهم على أصناف ثلاثة:

فمنهم: السواد بمنزلة وحوش البرّ الّذين لم يكونوا من أهل الحلّ والعقد، ولم يميّزوا الصحيح عن السقيم، ولم يعرفوا شرائط الخلافة.

ومنهم: الطامعون في الزخارف الدنيويّة «أو» مَن هو «غالبَ عليه حبّ المال» نظير أبي سفيان وأتباعه من الأُمويّين وغيرهم، فأطمعهم المؤسّسون الثلاثة في ذلك بشرط البيعة.

ومنهم: من هو حريصٌ على تحصيل الرئاسة والجاه «أو طالبٌ لخفقة النعال» وتبعية الناس له وسيرهم وراءه، نظير بشير بن سعد وأمثاله من وجوه الخزرج،

---

(١) انظر الإمامة والسياسة ١: ٢٨، العقد الفريد ٥: ١٣، الأوائل (العسكري): ١٠٣.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٥/١٤٧ من كلام له عليه السلام.

فضعضعوا ركن الهُدى واغتصبوا إمــرته وارتكــبوا مـا ارتكــبوا
وآذوا البــتول فــيما صــنعوا كأنّــهم نــصّ الأذى لم يســمعوا

فإنّه حذراً من انتهاء الرئاسة لسعد بن عُبادة سيّد الخزرج ـ وكان بينهما غضاضة ـ ثمّ اتّقاءً من تقدّم أميرالمؤمنين عليه السلام وبيعة الناس له، مع انحرافه عن ذلك الحـجّة الكبرى، وما كان في قلبه من الحسد والعداوة له بادر إلى بيعة الرجل، وأمر أتباعه بذلك أيضاً، وبذلك نالوا الأكثريّة.

ثمّ ادّعوا الإجماع على خلافته كذبا وزوراً «فضعضعوا ركن الهُدى» بأكثريّة الآراء، وقد قال تعالى في آيات كثيرة: ﴿وأكثرهم لا يعقلون﴾[١] ﴿ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾[٢] ﴿بل أكثرهم لا يؤمنون﴾[٣] ﴿وما يؤمن أكثرهم بـالله إلّا وهـم مشركون﴾[٤].

ثمّ اتّفق أُولئك الأصناف الثلاثة على ظلم حجّة الله الكبرى عليه السلام المـنصوب خليفة عنه تعالى وعن نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، والمجعول أميراً بالحقّ على كافّة المؤمنين إلى يوم القيامة «واغتصبوا» مقامه المكين و«إمرته» المخصوصة به «وارتكـبوا مـا ارتكبوا» من البِدع، وأنواع التحريف والتغيير، واقتراف عظائم الآثام.

«وآذوا البتول» وهي الصدّيقة الطاهرة «فيما صنعوا» بها من انتزاع فـدكها، وكانت نحلة أبيها لها، وأخذهم ميراثها منه صلى الله عليه وآله وسلم، وعزمهم على إحراق مسكنها بمَن فيه، وهم أفلاذ كبد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأخرجوا الوصيّ عليّاً عليه السلام بردائـه إلى المسجد، ليبايع الرجل كرهاً، وهدّدوه بالقتل إن امتنع عن ذلك.

ثمّ لمّا لم يمكنهم ذلك جهاراً أمروا خالد بن الوليد بقتله غدراً وغيلة، إلى غير ذلك ممّا فعلوا من الظلم به عليه السلام وبأهل بيته، على ما ذُكر في كُتب الفريقين.

فقد روي كلّ ذلك من طريق الجمهور في أحاديث كثيرة فضلاً عمّا روي ذلك

---

(١) المائدة: ١٠٣. (٢) الأنعام: ٣٧. (٣) البقرة: ١٠٠. (٤) يوسف: ١٠٦.

من طريق الإماميّة.

أمّا حديث إخراجه من بيته ملبّباً، وامتناعه عن البيعة لأبي‌بكر، وهمّهم قتله: فقد روي في واحد وثلاثين حديثاً من طريق القوم[١] وفي خمسة أحاديث من طرق الخاصّة[٢].

وأمّا أمرهم خالداً بقتله غدراً، فقد روي في حديثين من رواة الجمهور[٣] ومثل ذلك في حديثين أيضاً من رواة الخاصّة[٤].

وأنّ رواة أحاديث إخراجه عليه‌السلام كرهاً بعد مهاجمتهم على بيته عليه‌السلام يقدمهم الخليفة الثاني، وخالد بن الوليد، وعبدالرحمن بن عوف، وثابت بن قيس، وأُسيد ابن حصين، وسلامة بن سلامة، وأضرابهم لكثيرة[٥].

وفي طليعتهم الخليفة الأوّل بنفسه، حيث قال في مرض وفاته في كلامٍ طويل له: أما إنّي لا آسف إلّا على ثلاث فعلتهنّ، وددت أنّي لم أفعلهنّ ـ إلى قوله ـ: وددت أنّي لم أكن كشفت عن بيت فاطمة وتركته، ولو أغلق على حرب، ووددت أنّي يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عُنق أحد الرجلين: عمر، أو أبي عبيدة ـ إلى قوله ـ: وددت أنّي سألت رسول‌الله فيمن هذا الأمر؟ فكنّا لا ننازعه أهله.

وروى ذلك محمّد بن جرير الطبري[٦] ونصر بن مزاحم في كتاب الصفّين[٧] والمبرّد في الكامل عن عبدالرحمن بن عوف[٨] ورواه أيضاً أحمد بن عبدالعزيز

(١ و٢) انظر تفصيل النصوص والآثار في الهجوم على بيت فاطمة عن علماء الفريقين في غاية المرام ٥: ٣٢٢ ومأساة الزهراء (السيّد جعفر مرتضى) ١: ٣١٥، وكتاب الهجوم على بيت فاطمة (عبدالزهراء مهدي) الفصل الرابع.

(٣) الأوّل رواه في الصراط المستقيم ١: ٣٢٣ عن جماعة من العامّة، الثاني: رواه ابن جرير الطبري في المسترشد: ٤٥١.

(٤) الأوّل: تفسير القمّي ٢: ١٥٨ ـ ١٥٩، الثاني: كتاب سليم بن قيس: ٢٢٧.

(٥) انظر الاختصاص (مصنّفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٨٦، الاحتجاج (الطبرسي) ١: ٨٣، بحار الأنوار ٢٨: ٢٠٤.

(٦) تاريخ الطبري ٢: ٦١٩.

(٧) الصفّين: ٨٧ و١٢٠ و١٢٦.

(٨) حكاه عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٤٥.

بطريقٍ عن أبي الأسود، وبطريقٍ آخر عن مسلمة بن عبدالرحمن وسعد بن أبي وقّاص، وعن الشعبي، وعن عاصم بن عمر بن قتادة، وأبي بكر الخليفة، وعن ابن شهاب، وعن عمر بن شيبة، وعن النضر بن سهيل، وعن إسماعيل بن مجالد، وعن عائشة، وعن الليث بن سعد، وعن يعقوب عن رجاله[(١)].

ورواه أيضاً إبراهيم الثقفي الّذي هو من أعاظم القوم بطريقه، إلى أحمد العاملي مرّة، وإلى الزهري أُخرى، وإلى بريدة ثالثة، وإلى موسى بن عبدالله رابعة، وإلى عَدي بن حاتم خامسة[(٢)].

ورواه البلاذري أيضاً بطرقه أوّلاً إلى عون، وثانياً إلى ابن عبّاس، وثالثاً إلى عائشة، ورابعاً إلى عقبة بن سنان[(٣)].

وروى ذلك كثير من المحدّثين، ورواة السير، فيهم: الجوهري[(٤)] ومصنّف كتاب أنفاس الجواهر[(٥)] وكتاب الصراط المستقيم[(٦)] وابن قتيبة[(٧)] وغيرهم، فراجع في ذلك شرح المعتزلي على النهج[(٨)] وكتاب الشافي للسيّد المرتضى[(٩)] وصحيحي البخاري[(١٠)] ومسلم[(١١)] وغيرها، فضلاً عمّا ذكره الإمام بنفسه عليه السلام في بعض خطبه في نهج البلاغة[(*)].

---

* منها قوله عليه السلام: «ولقد تَقمّصَها[(١٢)] ـ أي الخلافة ـ ابن أبي قحافة، وهو يعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحا، فنظرتُ فإذا ليس لي معين إلّا أهل بيتي، فظننت بهم عن الموت ←

(١ و ٤) السقيفة وفدك: ٤٣.　　(٢) لم نعثر عليه في الغارات.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨ و ٢٦٩ بتفاوت فيهما، و ١٠: ٣٤٦ وفيه عن عبدالرحمن بن عوف.

(٥) حكاه عنه النباطي العاملي في الصراط المستقيم ٢: ٣٠١.

(٦) الصراط المستقيم ٢: ٢٩٦ و ٣٠١.　　(٧) الإمامة والسياسة: ١٧ ـ ٢٠.

(٨) شرح نهج البلاغة ٢: ٤٦ و ١٢: ٢٦٣ و ١٧: ١٦٤.　　(٩) الشافي ٣: ١٩٣.

(١٠) صحيح البخاري ٨: ١٨٥ كتاب الفرائض باب قول النبيّ: لا نورّث، وفيه: طلب فاطمة والعبّاس ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وآله.

(١١) صحيح مسلم ٣: ١٣٨٠/١٧٥٩، وفيه سؤال فاطمة عليها السلام ميراثها، ومنعه من إعطائه إيّاها.

(١٢) تقمّصها: لبسها كالقميص.

وما رواه علماء الإماميّة ومحدّثوهم، والكلّ متقاربة(*) المضامين، ومتّفقة

وأغضيت[١] على القذى، وشربت على الشجا[٢] فصبرت على أخذ الكظم[٣] وعلى أمرّ من طعم العلقم» إلى آخر الخطبة، وسائر خطبه[٤].

* وحاصل تلك الأحاديث، وملخّصها على ما رواه الشافعي المعتزلي، عن جماعات كثيرة من أرباب السير بعد إسقاط المكرّرات مضافاً إلى ما تقدّم منّا في المقصد الأوّل من الإمامة في هامش شرح قول الناظم: «فإنّه مثار إيقاع الفتن»[٥].

هو أنّه بعدما تصدّى أبو بكر الخلافة امتنع عليّ عليه السلام وكثير من وجوه الصحابة عن البيعة له، وفيهم سلمان، وأبو ذر، والمقداد، وعمّار، والزبير، وأبو سفيان، وخالد بن سعيد، والعبّاس بن عبدالمطّلب، وجميع بني هاشم، وجعلوا يتردّدون إلى عليّ عليه السلام.

فقام عمر مع خالد بن الوليد بأمرٍ من أبي بكر، وانصرفا في عصابة إلى دار عليّ عليه السلام، ونادى عمر على باب الدار، فقال: والّذي نفسي بيده لتخرجنّ إلى البيعة أو لأُحرقنّ عليكم البيت.

فخرج إليه الزبير مصلتاً بالسيف، فاعتنقه زياد بن لبيد، ورجلٌ آخر، فبدر السيف من يده، فأخذه عمر، وضرب به الحجر، فكسره، وخرجت فاطمة، فصرخت، وولولت، وجعلت تبكي وتصيح، ثمّ قبض القوم على الزبير.

ثمّ دخل عمر على عليّ عليه السلام، وقال له: قم فبايع، فتلكّأ عليّ عليه السلام واحتبس وأبى أن يقوم، فجعل عمر يدفعه حتّى أخرجه، وأخرج سائر من كان هناك من الرجال، وأحاط بهم القوم، وأخذوهم بتلابيبهم، وأخرجوهم من الدار عنفاً، وساقوهم سوقاً عنيفاً.

فاجتمع الناس، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال، حتّى أدخلوا عليّاً عليه السلام ومن معه من المهاجرين والأنصار وسائر بني هاشم على أبي بكر، وهدّدوا عليّاً بالقتل إن لم يبايع، وهو يقول: «معاشر المسلمين علامَ تضرب عنق رجلٍ من المسلمين لم يتخلّف لخلاف» ثمّ رفع رأسه إلى السماء وهو يقول: «اللّهمّ اشهد».

ثمّ توجّه باكياً إلى قبر النبيّ صلى الله عليه وآله وقال: ﴿يابن أُمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾ وجعل يكرّر ذلك.

ثمّ قال عليه السلام لعمر: «احلب حلباً لك شطره، والله ما حرّضك على إمارته اليوم إلّا ليؤمّرك غداً». ←

---

(١) أغضيت: أصلها من غض الطرف، والمراد: سكت على مضض.

(٢) الشجا: ما يعترض في الحلق من عظم ونحوه.

(٣) الكظم بالتحريك أو بضمّ، فسكون: مخرج النَفَس، والمراد: أنّه صبر على الاختناق.

(٤) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٨ خ ٣، و٦٨ خ ٢٦ من خطبة له عليه السلام.

(٥) في ج ١ ص ٣٨٨.

المعنى، على أنّ جمهور الصحابة بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم آذوا ابنته وصهره عليهما السلام وسبطيه، «كأنّهم نصّ الأذى» من الكتاب والسنّة «لم يسمعوا».

أوليس قد صحّ وتواتر لدى الفريقين قول رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم في ابنته الصدّيقة: «إنّ فاطمة بضعة منّي، وهي روحي الّتي بين جنبي، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن أحبّها فقد أحبّني، ومن أبغضها فقد أبغضني، ومن أسخطها فقد أسخطني، ومن أرضاها فقد أرضاني»[(١)]؟ إلى غير ذلك ممّا ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في شأنها، وشأن بعلها وولديها، وسائر أهل بيته.

أولم يسمعوا قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم عذاباً مهيناً﴾[(٢)].

﴿والّذين يؤذون رسول‌الله لهم عذاب أليم﴾[(٣)] [و] في سورة الأحزاب ﴿وما

← وقامت فاطمة عليها السلام في لمّة من نساء بني هاشم حتّى دخلت على أبي بكر، وقالت له: «يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ والله لا أُكلّم عمر حتّى ألقى الله تعالى».

وقام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال: إنّ بيعتي كانت فلتة، وقى الله شرّها وخشيت الفتنة، وأيم الله ما حرصت عليها يوماً قطّ، ولو قلّدت أمراً عظيماً مالي به طاقة، ولا يدان[(٤)] ... إلى آخر كلامه.

وقال الشارح المعتزلي: وحقّ لأبي بكر أن يندم ويتأسّف على كشف بيت فاطمة[(٥)].

وروى إبراهيم الثقفي عن رجاله: أنّه والله ما بايع عليّ حتّى رأى الدخان قد دخل بيته[(٦)].

وروى المعتزلي عن جماعة أنّ عمر ضرب فاطمة بالسوط، وضرب الزبير بالسيف، وعن الزهري: أنّه ما بايع عليّ إلّا بعد ستّة أشهر، وما اجترأ عليه إلّا بعد موت فاطمة[(٥)].

---

(١) مسند أحمد ٤: ٥ و٣٢٦ و٣٢٨، صحيح البخاري ٥: ٢٦ باب مناقب قرابة رسول‌الله و٣٦ باب مناقب فاطمة، صحيح مسلم ٤: ١٩٠٢/٢٤٤٩، الصراط المستقيم ٢: ٢٩٣.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢: ٥٠.

(٥) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ١٦٨.

(٦) قاله في كتابه أخبار السقيفة، وهذا الكتاب لم يصلنا، حكاه عنه السيّد المرتضى في الشافي ٢: ٢٤١.

(٥) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٦: ٤٦ و١٦: ٢٧١.

بل سمعوه ووعوا وانقلبوا — لكي يتمّ أمر من قد نصبوا
فانقلبوا به على أعقابهم — والذكر قد أخبر بانقلابهم
ولا تكن في ريبة ممّا ظهر — منهم وهم أصحاب سيّد البشر

كان لكم أن تؤذوا رسول الله﴾[١].

فراجع صحاح القوم ومسنداتهم، وسائر مؤلّفاتهم، فضلاً عن صحف الإماميّة تجد فوق حدّ التواتر ممّا ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك، أترى أنّ أُولئك المهاجمين بيتها، والغاصبين حقّها، والهاتكين حرمتها، والملبّبين بعلها، والساعين في إيذائها، لم يسمعوا كلّ تلك الأحاديث؟

هيهات ثمّ هيهات «بل سمعوه، ووعوا» ذلك كلّه «و» لكن «انقلبوا» على أعقابهم مرتدّين راجعين إلى عصر الجاهلية، كما أخبر الله تعالى عنهم سلفاً بقوله سبحانه: ﴿وما محمّد إلّا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[٢].

وتناسوا تلك النصوص المؤكّدة من النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم «لكي يتمّ أمر من قد نصبوا» و جعلوه خليفة عن نبيّهم «فانقلبوا» بذلك، وارتدّوا «به على أعقابهم» ناكثين عهد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بيوم الغدير وغيره «والذكر» الحكيم ـ كما عرفت في الآية المذكورة ـ «قد أخبر بانقلابهم» قبل وقوعه.

«ولا تكن في ريبة» وشكٍّ أو عجبٍ «ممّا ظهر» ووقع «منهم، وهم أصحاب سيّد البشر» وكانوا قد سمعوا منه وصاياه المؤكّدة في بضعته الطاهرة، وفي بعلها وأولادها.

مضافاً إلى ما صكّ أسماعهم من الآيات القرآنية في شأنهم المثبتة كون مودّتهم وحُبّهم أجر الرسالة، كقوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى﴾[٣].

---

(١) الأحزاب: ٥٣. (٢) آل عمران: ١٤٤. (٣) الشورى: ٢٣.

أليس أصحاب الكليم من فدوا	أنفسهم في الدين بعدما اهتدوا
واتّبعوا موسى على برهانه	وخاصموا فرعون في سلطانه

أو المبيّنة لكونهم نفس النبيّ ﷺ وابنيه ونساءه، كما في آية المباهلة: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾[١].

أو الحاكمة بولايتهم، على ما تقدّم بيانه من قوله تعالى: ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله﴾[٢].

أو المظهرة لطهارتهم من قوله سبحانه: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾[٣].

وغيرها ممّا يأتي بيانه عند تعرّض الناظم لها إن شاء الله تعالى.

فلا غرو ولا وحشة من ارتداد بعض الصحابة بعد كلّ ذلك، فقد تبعوا في ذلك الأُمم الماضية «أليس أصحاب الكليم» عليه السلام، وهم «مَن» كانوا متفانين في حُبّ نبيّهم، وكانوا في غاية التمسّك بشريعته، بحيث «فدوا» وقتلوا «أنفسهم في» سبيل «الدين» وكان ذلك «بعدما اهتدوا» وتابوا عن كفرهم ومعاصيهم السالفة، وبلغ تمسّكهم بالدين إلى أن استسلم العُصاة منهم للقتل، وباشرت آباؤهم وأبناؤهم وإخوانهم وعشيرتهم قتلهم، رغبةً في إطاعة نبيّهم، وتوبةً إلى ربّهم، وطلباً لمرضاته، وامتثالاً لأمره بقوله: ﴿فاقتلوا أنفسكم﴾[٤].

كما قال تعالى: ﴿وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنّكم ظلمتم أنفسكم باتّخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم﴾[٥].

فأجلوا عن سبعين ألف قتيل، وكان القتل شهادةً لمن قُتل وتوبةً له، كما كان ذلك كفّارة لذنوب من بقي منهم «واتّبعوا» بعد ذلك «موسى على» إثر «برهانه» ومعاجزه، اتّباعاً تامّاً «وخاصموا فرعون» وجادلوه بكلّ شدّة وجرأة، على شدّة

---

(١) آل عمران: ٦١. (٢) المائدة: ٥٥. (٣) الأحزاب: ٣٣. (٤ و٥) البقرة: ٥٤.

للســـامري اتّــبعوا وشـيّدوا | واتّــخذوا العـجل إلهاً يُـعبد
واستضعفوا من قد تولّى أمره | ومـــن بـــه شـــدّ الإله أزره
أخاه هارون وكادوا مـذ أمـر | بأمـــره أن يـــقتلوه فـاصطبر

بأسه وسطوته «في سلطانه» واحتملوا من أذاياه المكـاره العـظيمة، وعـرجـوا المدارج الصعبة.

وبعد كلّ تلك الأُمور، ومع رسوخ الإيمان القوي في ضمائرهم وشراشرهم، تراهم كيف ارتدّوا عن الدين؟ و «للسامري اتبعوا، و» ضلاله «شيّدوا» وتسويله عاضدوا، ودعوته إلى الشرك أجابوا «واتّخذوا العجل إلهـاً يـعبد» مـن دون الله تعالى، وذلك لغيبة نبيّهم عليه السلام عنهم أيّاماً قليلة، للاختلاء بربّه تعالى ومناجاته، مع عدم انقطاعه الأبدي عنهم «واستضعفوا» خليفته، وهو «مَن قد تولّى أمره» فـي غيبته «و» كان «مَن به شدّ الإله أزره» أي: قوّى به ظهر موسى عليه السلام إجابة لسؤاله بقوله: ﴿اُشدد به أزري * وأشركه في أمري﴾[١] أعني: «أخاه هارون» فاجتمعوا عليه، وآذوه بما أمكنهم من الإهانة، والسبّ، والضرب المؤلم، حتّى أشرف على الهلاك «وكادوا مذ أمر» عليهم «بأمره» أي: بما أمر به أخوه الكليم «أن يقتلوه» طغياناً وارتداداً «فاصطبر» على ما ناله منهم، وذلك قوله لأخـيه بـعد رجـوعه: ﴿قال ابن أُمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾[٢].

فما ظنّك بأُولئك المنافقين من الصـحابة، وقـد انـقطع عـنهم النـبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أبديّاً، مع ما هم عليه من التجبّر والتكبّر، خصوصاً على مـثل الحـجّة الكـبرى، والوصيّ بالحقّ، الّذي يرونه بظاهر الحال فقيراً في المال، غير متمائل معهم حسب أهوائهم، وقد ملئت قلوبهم عليه غيظاً وغضباً، لكـثرة مـن قُـتل مـن أشـياخهم المشركين بسيفه في غزواته مع النـبيّ الأعـظم صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يكـونوا كأصـحاب

---

(١) طه: ٣١ ـ ٣٢.
(٢) الأعراف: ١٥٠.

وكم هُمُ مِـن ذيـنك النـورين رأوا من الآيـات رأي العـين
وجاء حذو النعل بـالنعل يـقع في هذه الأُمّة مـا قـبل وقـع

الكليم عليه السلام متمسّكين بالدين، ولا مفادين لنبيّهم النفس والنفيس، على ما تـقدّم بيان كلّ ذلك.

فإنّ أُمّة الكليم عليه السلام كم خاطروا بأنفسهم حُبّاً فيه، وامتثالاً له، واتباعاً لشريعته في بدو أمرهم، وكيف كانوا منقادين له ولأخيه هارون عليه السلام «وكم هم مـن ذيـنك النورين» النيّرين «رأوا من الآيات» البـاهرات والمـعجزات والكـرامـات «رأي العين»؟ حتّى أحبّوهما جدّاً، وأطاعوهما في كلّ شيء حقّاً، وخالفوا العدوّ القاهر المسيطر عليهم، وجادلوه، ثمّ هاجروا أوطانهم تبعاً لذيـنك النـبيّين المـعظمين، واقتحموا البحر معهما، واحتملوا أشدّ المكاره وأمرّ المصائب في سبيلهما، وصبروا على كلّ ما نالهم من فرعون وقومه: ﴿يذبّح أبنائهم ويستحي نسائهم﴾[1].

وبعد كلّ ذلك غووا وضلّوا على يد السامري من غير طمع فيه، ولا خـوف ولا وجل منه، فكيف لو غلب عليهم أحد الأمرين كما غلب على أُولئك المتعقّبين لهم من هذه الأُمّة المقتفين آثارهم، وهم المتلقّبون بلقب الصحابة ﴿ولقد صـدّق عليهم إبليس ظنّه فاتّبعوه إلّا فريقاً من المؤمنين﴾[2].

وصدق الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما صحّ «وجاء» عنه صلى الله عليه وآله وسلم مـثبتاً مـن السنّة المستفيضة، أو المتواترة في كتب الفريقين: أنّ كلّ ما وقع في الأُمم السابقة مطلقاً، أو في أُمّة الكليم عليه السلام لابدّ مثله «حذو النعل بالنعل» والقذّة بالقذّة «يقع» ويكون «في هذه الأُمّة» مثل «ما» كان «قبل» ذلك ونظير ما «وقع» في سالف الأيّام.

كما قال تعالى في سورة «الانشقاق» بعد الحلف والأيمان الأربعة ﴿لتركبنّ طبقاً عن طبق﴾ على ما صحّ تفسيره عن أهل البيت، أي: «لتسلكنّ سبيل من كان

---

(١) القصص: ٤. (٢) سبأ: ٢٠. (٣) الانشقاق: ١٩.

قبلكم في الغدر بالأوصياء بعدالأنبياء حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة، لا تخطئون طريقهم، ولا يخطئ شبر بشبر، وذراع بذراع، وباع بباع، حتّى أنّ لو كان من قبلكم دخل جُحر ضبّ لدخلتموه»[١].

وروى مثله البخاري في صحيحه[٢] والحميدي في الجمع بين الصحيحين بطُرقٍ شتّى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم[٣].

ورواه أيضاً الشارح المعتزلي في شرح النهج بطُرقٍ مختلفة عنه صلى الله عليه وآله وسلم[٤].

والقذّة بالضمّ والتشديد: ريش السهم، أو أنّها الطريقة يضرب بها المثل لكلّ شيئين متساو بين استواء القذّة بمثلها، وقطعها لهدفها الواقعة عليه المصيبة له.

وكيف كان فيشهد لتلك الأحاديث ما صحّ أيضاً وتواتر في كتب الفريقين عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «ستختلف أُمّتي من بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، كما اختلفت أُمّة الكليم من بعده على إحدى وسبعين فرقة، واختلفت أُمّة المسيح عليه السلام على اثنين وسبعين فرقة»[٥].

وقد روى ذلك كثير من علماء القوم كموفّق بن أحمد[٦] وابن مردويه[٧] وغيرهما في عدّة كتب بطُرقٍ شتّى، مذيّلاً جلّها بل كلّها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «واحدة منها في الجنّة، وهم أتباع عليّ وشيعته، والبقيّة في النار، وهم الغالون فيه، والمعادون له، والمنحرفون عنه، وهم أعداء الله ورسوله»[٨].

فإنّ ذلك وما بمعناه من أحاديث الاختلاف يُثبت بكلّ وضوح ارتداد كثير من الأُمّة من الصحابة أو التابعين أو غيرهم، بل يثبت كفرهم بانحرافهم فقط عن

---

(١) تفسير القمّي ٢: ٤١٣، مجمع البيان ٥: ٤٦٢، تفسير البرهان ٤: ٤٤٤، عوالي اللآلي ١: ٣٣/٣١٤.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٢٦ باب قول النبي: لتتبعُنّ سنن ...

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٠٩٩.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٩: ٢٨٦.

(٥) سنن البيهقي ١٠: ٢٠٨.

(٦) المناقب: ٣١٨/٣١٧ و٣٥١/٣٣١.

(٧) مناقب عليّ بن أبي طالب: ١٥٧/١٢٤.

(٨) انظر الصراط المستقيم ٢: ١٢٦، كفاية الأثر (الخزّاز): ١٥٥ بتفاوت.

حرب علـيّ حـرب مـن ولّاه — فـــالخصم اللهُ ومـــصطفاه
وقد روينا ورووا عـن النـبيّ — حربك حربي في صحاح الكتب

الوليّ المطلق عليه السلام، فضلاً عن كفر المعادي له، وأعظم من ذلك، وأثبت منهما كفر من يتجاهر بسبّه عليه السلام، أو البراءة منه، ولا شبهة في شيء من ذلك، وأعظم من ذلك أيضاً الحرب معه، بأن يشهر عليه السيف أو على أصحابه وأعوانه، من غير فرقٍ بين أن يقتل أو يُقتل، حيث إنّه لا ريب عقلاً ونقلاً وكتاباً وسنّة في أنّ: «حرب عليّ حرب من ولّاه» الأمر، وجعله أميراً بعده، وخليفة عنه، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما تقدّم بيانه مفصّلاً.

«فالخصم» لهم «الله و» رسوله الّذي هو «مصطفاه» ومنتجبه. ولا يذهب عليك أنّ في الشطر شبهة الوقفة إن قُرئ الخصم بسكون «الصاد» بمعنى: الخصيم، إلّا أن يُقرأ بالكسر، بمعنى: شديد الخصام.

ولو قيل بدل الشطر: «فالله خصمهم ومصطفاه» زالت الشبهة، والأمر هيّن. وكيف كان فالسنّة المتّفق عليها بين الفريقين صرّحت بذلك «وقد روينا» بطريق أهل البيت، «و» هكذا الجمهور بطرقهم «رووا عن النبيّ» صلى الله عليه وآله وسلم أنّه خاطب علياً عليه السلام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ««حربك حربي» وسلمك سلمي».

وقد صحّ ذلك «في صحاح الكتب» للفريقين، فراجع في ذلك تاسع البحار[١] وغاية المرام[٢] وغيرهما من الكتب المطوّلة المعدّة لذلك[٣] تجد المتواترات في ذلك من الطريقين، بعد ما عرفت فيما تقدّم من الآيات الدالّة على اقتران ولايته بولاية الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ووجوب طاعته على سبيل طاعتهما، كقوله

---

(١) بحار الأنوار ٢٤: ٢٦١ و٣٤٩ و٢٧: ٢٠٣ و٣٢: ٩٣ و٢١٧ و٣٢١ و٣٦: ٣٣٥.

(٢) غاية المرام ٢: ٧٤ و١١٧.

(٣) بشارة المصطفى (الطبري): ٢٤٦، المناقب (للخوارزمي): ١٢٩/١٤٣، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢: ٢٩٧.

وهل ترى حرب الأمير إلّا	حرب الّذي أمّره وولّى
فنسبة الحرب إلى السلطان	ومن يلي إمرته سيّان
فمن بغى على عليٍّ كفرا	لكفر من بغى على خير الورى

تعالى: ﴿إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾[1] على ما تقدّم شرحه[2].

وقوله سبحانه: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾[3].

وقوله جلّ وعلا: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾[4].

فالذكر هو رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ لقوله تعالى: ﴿قد أنزل الله إليكم ذكراً * رسولاً يتلو عليكم آيات الله﴾[5] وعليٌّ عليه السلام من جملة أهل بيته، بل هو أكبرهم وأفضلهم، ولا شبهة بحكم العقل أيضاً بعد النقل أنّ حربه حرب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

«وهل ترى» في حكم العقلاء والعرف أن يكون «حرب الأمير» على الجيش «إلّا» بمنزلة «حرب» الملك «الّذي أمّره» عليهم «وولّى» القيادة له، وفوّض الأمر إليه؟

«فنسبة الحرب إلى السلطان» الّذي هو القائد الأعلى، وهو مؤمّر الأمير «و» نسبته إلى «من يلي إمرته» وقيادة جيشه «سيّان» وأنّ عدوّ كلّ منهما عدوّ الآخر منهما.

وعليه «فمن بغى على عليٍّ» بالحرب أو السبّ وأمثالهما، لا شكّ أنّه قد «كفر» بمن أمّره، وهو النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم وذلك «لكفر من بغى على خير الورى» إجماعاً من المسلمين عامّة، بعد ثبوت التلازم بين الأمرين عقلاً ونقلاً.

وبذلك ينقدح حكم الناكثين للبيعة مع إمام الحقّ عليه السلام، وهم: طلحة، والزبير، ومن تبعهما من أصحاب الجمل.

والقاسطين الجائرين، وهم أهل صفّين.

---

(١) المائدة: ٥٥. (٢) تقدّم في ج ١ ص ٤٤٢. (٣) النساء: ٥٩.
(٤) النحل: ٤٣. (٥) الطلاق: ١٠ ـ ١١.

ويستحقّ اللعن فالعنه بلا　　تأمّل وضلّ من تأمّلا

والمارقين الخارجين عن الدين، وهم: أهل نهروان، فإنّ كلّهم بغوا على الوصيّ عليه السلام، وحاربوه، وسبّوه، وتبرّؤوا منه، فكلّ منهم كافر باغٍ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، «و» لا شبهة أنّ الباغي عليه «يستحقّ اللعن» من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأوليائه.

«فالعنه» أيّها المسلم تبعاً لهم إن كنت مؤمناً بهم «بلا» وحشة ولا «تأمّل» في ذلك «وضلّ من تأمّلا» فيه بعد قوله تعالى: ﴿فلعنة الله على الكافرين﴾[1] ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾[2] ﴿إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾[3] ﴿ولا تحسبنّ الله غافلاً عمّا يعمل الظالمون﴾[4] ﴿وسيعلم الّذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾[5] وأمثالها الكثيرة.

مضافاً إلى دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم له يوم الغدير: «اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه» على ما تقدّم ذكره[6].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في متواترات أحاديث الفريقين: «يا عليّ وليّك وليّي، وعدوّك عدوّي»[7].

وسائر ما ورد في ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وكيف يجوز التأمّل في ذلك؟ أم كيف يجوز الترحّم على أُولئك الفسقة الكفرة، على ما هو دأب كثير من الجمهور بعد قوله تعالى: ﴿ما كان للنبيّ والّذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أُولي قربى من بعد ما تبيّن لهم أنّهم أصحاب الجحيم﴾[8]؟

---

(١) البقرة: ٨٩.　(٢) هود: ١٨.　(٣) المنافقون: ٦.

(٤) إبراهيم: ٤٢.　(٥) الشعراء: ٢٢٧.　(٦) تقدّم في ج١ ص٥٦٧.

(٧) الخصال (الصدوق) ٢: ٤٢٩/٦، أمالي الصدوق: ٧٢/٨، أمالي الطوسي: ١٣٦ الجزء الخامس، بشارة المصطفى (الطبري): ٢٠٥.

(٨) التوبة: ١١٣.

وإن تسل عن عائش فهي امرأه ... وليتني استطعت فيها التبرئه

«وإن تسل عن عائش» زوجة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وخروجها إلى حرب وصيّه عليه السلام في سبعين ألفاً من بني أُميّة وغيرهم، وقتالها الشديد في البصرة من العراق مع أمير المؤمنين عليه السلام حتّى قُتل من المسلمين ستّة عشر ألف نسمة.

«فهي» حيث إنّها «امرأة» ناقصة العقل والإيمان وحظّ الميراث على سبيل سائر النساء، ولكونها حرم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعرضه، قد جفّ اليراع عن التعرّض لها، أو المتكلّم فيها «وليتني استطعت فيها التبرئة» والاعتذار عنها، أو الستر على شنائع أفعالها يومئذٍ، وما صدر منها من المنكرات:

أحدها: تبرّجها بين أجانب الرجال، ووحوش الأعراب الأنذال، وهي حرم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعرضه.

ثانيها: اصطحابها أُلوف العسكر الجرّار من الحجاز إلى العراق، لحرب إمامها ووليّ أمرها، ووصيّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعلها، وهي يومئذٍ فتيةٌ شابّة بنت اثنين وأربعين سنة، ولم تكن عجوزة هرمة لا يلتفت إليها.

ثالثها: رفع صوتها بين الجيوش تدور عليهم تحرّضهم على القتال، وفي مسامعها نداؤه تعالى: ﴿يا نساء النبيّ لستنّ كأحد من النساء إن اتّقيتنّ فلا تخضعْنَ بالقول﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وقرن في بيوتكنّ ولا تبرّجن تبرّج الجاهليّة الأُولى﴾[١].

﴿يا أيّها النبيّ قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ ذلك أدنى أن يعرفن﴾[٢].

﴿وليضربن بخمرهنّ على جيوبهنّ ولا يبدين زينتهنّ﴾[٣].

﴿ولا يضربن بأرجلهنّ ليعلم ما يخفين من زينتهنّ﴾[٤].

(١ و٢) الأحزاب: ٣٢ ـ ٣٣ و٥٩.

(٣ و٤) النور: ٣١.

وقوله عزّ وجلّ في العجائز الهرمة: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جناح أن يضعن ثيابهنّ غير متبرّجات بزينة وأن يستعففن خير لهنّ﴾[(١)].

فكيف بالشابّة الجميلة؟

رابعها: عصيانها لله تعالى ورسوله بمباشرة القتال، وقيادتها للعساكر، وقد أسقط الله تعالى الجهاد عن النساء حتّى البوادي منهنّ، وحرّم عليهنّ القتال حتّى مع الكفّار والمشركين، فكيف بخروجهنّ إلى حرب المسلمين، والقتال مع خليفة الله ورسوله أميرالمؤمنين عليه السلام، من غير موجب، ولا علّة، ولا شبهة، ولا حجّة، سوى الدعوى الكاذبة، وهي الطلب بدم عثمان؟ مع أنّها لم تزل تحرّض الناس على قتله، وتنادي في القبائل: اُقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلاً، لقد أبلى سنّة رسول الله، وهذا قميصه لم يبل بعد[(٢)].

وكان لفظ «نعثل» اسماً ليهودي أعرج، فكانت عائشة تسمّي عثمان باسمه، وتشبّهه به، لعرجه، ولم تزل تجاهر بكفره والبغض والمعاداة له، حيث إنّه قطع عنها ما كان الشيخان ـ أبوها وصاحبه ـ افترضا لها من القطائع في كلّ سنة، وميّزاها عن سائر المسلمين، وعن نساء النبيّ بأموال كثيرة عيّنا لها في كلّ موسم ممّا كان يُجبى إليهما من أموال المسلمين.

ولمّا قُتل عثمان بأيدي المسلمين وإجماعهم، وبتحريض عائشة وأمرها، فرحت بذلك كثيراً، واستبشرت طويلاً، ثمّ سألت عن الخليفة بعده، ولمّا أخبروها بقيام عليّ عليه السلام بالأمر، واختيار المسلمين له انتفخت أوداجها، وارتجت، وولولت غيظاً وغضباً عليه عليه السلام، وكرهاً فيه، واستعدت لحربه، إلى أن جمعت الجموع، وخرجت بهم إلى قتاله، ولم تزل تعاديه إلى الغاية، وتعبس عند ذكره، وتنفّر عن

---

(١) النور: ٦٠.

(٢) انظر زيادةً على مرّ سابقاً تذكرة الخواصّ: ٦٦، المحصول (للرازي) ٣: ٩٨٣.

التصريح باسمه، وكانت تنفي عنه إمرة المؤمنين، ولم تكن غايتها القصاص والانتقام من قَتَلَة عثمان، وإلّا لكان ينبغي أن تتوجّه بعسكرها نحو مدينة الرسول الّتي كانت مجمعاً لقاتليه، دون البصرة والعراق الّتي خرجت إليها.

مضافاً إلى أنّها لم تكن وليّة الدم، ولم يكن بينها وبين المقتول نسب، ولا قرابة، ولا الشركة في العشيرة، فإنّها كانت تيميّة، والمقتول أُموي.

وبالجملة، فمن الواضح أنّه لم يكن خروجها ذلك لحُبٍّ في المقتول، ولا انتقاماً له، كرهاً في أميرالمؤمنين عليه السلام وعداوة له، وعصياناً لله تعالى، ومخالفةً له ولرسوله في تأكيدهما عليها بالاختفاء في بيتها، واحتجابها وراء أستارها، وإخفائها صوتها عن أجانب أبنائها، أُمّة بعلها.

فقد أخرج أبو نعيم في كتاب الفتن[١] وابن مسكويه في تجارب الأُمم[٢] وابن قتيبة في الإمامة والسياسة[٣] وغيرهم في غيرها من كتب الفريقين: أنّها لمّا انتهت بعسكرها الجرّار إلى ماء الحوأب في طريقها إلى البصرة للحرب، نبحها كلاب الحوأب، فسألت محمّد بن طلحة عن الموضع، فقال: ماء الحوأب، فقالت: ما أراني إلّا راجعة، فإنّي سمعت رسول‌الله يقول لنسائه: «كأنّي بإحداكنّ قد نبحها كلاب الحوأب» ثمّ توجّه إليَّ، وقال: «فإيّاك أن تكوني أنت يا حميراء»[٤].

وقد صحّ أنّ طلحة والزبير وابنيهما أقاموا أربعين شاهد زور شهدوا عندها: أنّه ليس الموضع ماء حوأب[٥] فسارت بجنودها إلى أن دخلوا البصرة، وقتلوا جمعاً من عُمّال أميرالمؤمنين عليه السلام وأخرجوا منها الحاكم نائبه: عثمان بن حنيف،

---

(١) حكاه عنه في الصراط المستقيم ٣: ١٦٢.

(٢) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ٣٠٥.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٨٢.

(٤) مسند أحمد ٦: ٩٧، المستدرك (الحاكم) ٣: ١٢٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤، فتح الباري ١٣: ٤٥، المعيار والموازنة: ٥٥، البداية والنهاية ٧: ٢٥٨.

(٥) انظر رسائل المرتضى (الشريف المرتضى) ٤: ٦٤، معجم البلدان ٢: ٣١٤، الجمل (ضامر بن شدقم): ١٠٩، مروج الذهب ٢: ٣٥٨.

وليت مُذ عـوت كـلابها وعت | أو ورعت في إلف طاها ورعت
أو وَقَرت فـي بـيتها ألم تكـن | سامعة ﴿وقرن في بـيوتكن﴾
أو حفظت أبـناءها مـن العـمى | أو حقنت ما سفكت من الدمـا

بعد أن أوجعوه ضرباً، ونتفوا لحيته، ثمّ نهبوا بيت مال المسلمين، وعملوا ما عملوا، فليتها ماتت قبل أن يصدر منها شيء من ذلك.

«وليت مذ عوت» وصاحت «كلابها» عند ماء الحوأب «وعت» أي: عقلت عن غفلتها، وفاقت من سكرتها، وذكرت ما سمعته من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك تحذيراً لها.

«أو» ليتها «ورعت» أي: كفّت عن القتال رغبة «في إلف» النبيّ «طاها» ومداراته «ورعت» خواطره الشريف في حبّه صلى الله عليه وآله وسلم لوصيّه.

«أو» ليتها صانت عزّها، و «وقرت في بيتها» حفظاً للهدوء، وإن كانت خالفت خليفة عصرها ونقضت بيعته.

«ألم تكن» هي من نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم؟ أو لم تكن «سامعة» ما نزل فيهنّ خطاباً لهن من قوله تعالى: ﴿«وقرن في بيوتكن»﴾؟ على ما تقدّمت إليه الإشارة.

و لا ريب أنّ الأمر فيه للوجوب، وأنّ مخالفته إثم عظيم، ومعصية كبيرة.

«أو» ليتها اكتفت بمعصية نفسها بنقض بيعة الخليفة بالحقّ، والخروج عن طاعته، ولم تحتمل أوزار غيرها و «حفظت أبناءها» المسلمين «من العمى» والضلال، بل الكفر والهلاك الأبدي بالقتال للوليّ المطلق وإمامهم بالحقّ، ولم تخرج بهم إلى حرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحرب وصيّه وخليفته عليه السلام «أو» أنّها إذا لم تراع شيئاً من ذلك كلّه فياليتها كانت تراعي حفظ النفوس المحترمة عن القتل والهلاك الدنيوي، فكانت «حقنت ما سفكت من الدماء» الّتي حرّم الله تعالى ورسوله سفكها، حتّى قُتل بسبب خروجها من الصحابة والتابعين في تلك الوقعة ما ينوف على اثنين وثلاثين ألفاً.

أو سترت ما صدرت من السلف ولا تسلني عنه، فـاليراع جـفّ

«أو» ليتها بعد الغضّ عن كلّ ذلك كانت باختفائها في بيتها «سترت» عـلى «ما صدرت من» قدمائها «السلف» من قبائح المنكرات المنبئة عن غاية بُغضهم وعداوتهم لمن كان نفس الرسول، وضجيع البتول، ولا ينبغي لنا في المقام شرح ما صدر منها، ومن أسلافها زائداً على ما ذُكر على نحو الإشارة.

«ولا تسلني عنه، فاليراع» أي: القلم «جفّ» عن التـعرّض لشـرح كـلّ مـن منكراتهم، حتّى المتّفق عليها بين الفريقين، فضلاً عن غيرها. كلّ ذلك حفظاً على الهدوء، ورغبةً في السلم لأبنائها وأتباعها إن جنحوا لذلك، امتثالاً لأمره تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكّل على الله﴾[١].

ويكفي من ذلك ما رواه الغزالي[٢] والحميدي في الجمع بين الصـحيحين[٣] وغيرهما من أبناء نحلتها[٤] من أنّه بلغ الأمر بها وبشريكتها حفصة بنت الخـليفة الثاني من سوء صحبتهما لرسول‌الله إلى حدّ ضرب الله تعالى لهما مثلاً بامرأة نوح وامرأة لوط، اللتين كانتا كافرتين مع كونهما زوجتي نبيّين معصومين، وذلك قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً للّذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين﴾[٥].

فلا غرو ولا عجب في كفر المرأتين مع عصمة بعلهما، وإن أعظم منها صفراء بنت شعيب النبيّ عليه‌السلام وكانت زوجة الكليم موسى عليه‌السلام وحرمه، فإنّها بعد وفاة بعلها خرجت في جندٍ كثيف، وحاربت وصيّه يوشع النبيّ ابن نون[٦] ولقد أجاد الفاضل

---

(١) الأنفال: ٦١.
(٢) حكاه عنه في نهج الحقّ: ٣٧٠.
(٣) انظر الجمع بين الصحيحين ٤: ١٣٢/٣٢٤٥، وحكاه عنه في نهج الحقّ: ٣٧١.
(٤) انظر صحيح البخاري ٦: ١٩٥ كتاب التفسير.
(٥) التحريم: ١٠.
(٦) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٥٤/١٧ ، قـصص الأنـبياء (الراونـدي): ١٧٥، بـحار الأنوار ١٣: ٣٦٦.

الأُزري في ديوانه بقوله في زوجة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

يوم جاءت تقود بالجمل العسكر	لا تتّقي ركوب خُطاها
وألحّت كلاب حوئب نبحاً	فاستدلّت به على حوباها
يا ترى أيّ اُمّة لنبيٍّ	جاز في شرعه قتال نساها
أيّ اُمٍّ للمؤمنين أساءت	بنيها ففرّقتهم سواها
شتّتهم في كلّ شعبٍ ووادٍ	بئس اُمٍّ عتت على أبناها
نسيت آية التبرّج أم لم	تدر أنّ الرحمن عنه نهاها
حفظت أربعين ألف حديثٍ	ومن الذكر آيةً تنساها
ذكرتنا بفعلها زوج موسى	إذ سعت بعد فقده مسعاها
قاتلت يوشعاً كما قاتلته	لم تخالف حمراؤها صفراها
واستمرّت تجرّ أردية اللهـ	ـو الّذي عن إلهها ألهاها[1]

والظاهر أنّ مراده من البيت الأخير: أنّها لم تندم بعد انتهاء الحرب، وبعد رجوعها إلى مكّة مخذولة منكوبة، قد تناولتها الألسن من كلّ جانب باللوم والعتب على خروجها وفعلها الشنيع، فلم يحصل منها استغفار ولا توبة عمّا وقع منها من منكراتها، ولم ترجع عن غيّها وضلالها، ولم تعدل عن عدواة وليّها وإمامها، وإن ادّعى ذلك بعض[2] أتباعها ومحبّيها؛ ترميماً لمناكيرها؛ وستراً على شنائعها، بل إنّها استمرّت على ما كانت عليه من البُغض والعداوة لأميرالمؤمنين عليه السلام وسائر العترة الطاهرة بعد رجوعها عن حرب البصرة خائبة خاسرة.

والدليل على ذلك خروجها مرّةً ثانيةً يوم شهادة الحسن المجتبى عليه السلام وهو السبط الأكبر، فركبت البغل، وأقبلت بجندها الجرّار من بني اُميّة، ومنعت عن طواف الجنازة المقدّسة بقبر جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعلت تنادي برفيع صوتها:

---

(١) قصيدة معروفة مشهورة وقد طبعت وحدها مراراً.

(٢) انظر كلام الناصب ابن روزبهان المنقول في إحقاق الحقّ: ٣٠٢.

يا بني هاشم نحّوا جنازتكم عن بيتي هذا[١] مع أنّ مقبرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن إلّا حجرته المختصّة به، لم يشاركه فيها أحد، لا عائشة ولا غيرها، وقد نبشتها من قبل، وأمرت بضرب المعاول عند مدفنه الشريف لدفن أبيها وصاحبه، من غير أن تستأذن لذلك ورثته[٢] وهم أهل بيته الطاهرون، أو سائر المسلمين، على اختلاف المذهبين، وأنّها لم تكن لها دار ولا بيت ملك في المدينة، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد أسكنها في إحدى حجراته التسع غير حجرته المختصّة به، وأشار ذات يوم إلى حجرتها وقال: «إنّ ثلثي الفتنة تخرج من هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»[٣] ولمّا اعترضت جنازةالسبط تقدّم إليها ابن عبّاس لينصحها ويردعها عن ذلك، وقال فيما قال لها:

تجمّلتِ تبغّلتِ وإن عشتِ تفيّلتِ
لكِ التُسع من الثُمن وفي الكلّ تصرّفتِ[٤]

فغضبت من ذلك، وأمرت جنودها برمي الجنازة وحامليها بالسهام، فأقبلت سهامهم كالليل المظلم، وأصابت الجثّة المقدّسة منها سبعة أسهم، وأصاب النعش سبعين، وعند ذلك رجع بنو هاشم بجنازة سيّدهم عليه السلام نحو البقيع، ودفنوه فيها من غير حرب ولا مقاتلة؛ إطاعة لإمامهم الحسين عليه السلام[٥].

راجع في ذلك صحيح البخاري[٦] وسائر كتب الفريقين، تجد صحّة ما ذكرنا بأجمعه، بل تجد في التواريخ، وكتب الأحاديث من منكراتها أكثر ممّا ذكر

---

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨، كشف الغمّة ١: ٥٨٥، إعلام الورى ١: ٤١٤.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٣) مسند أحمد ٢: ١٨، صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبيّ، صحيح مسلم ٤: ٢٢٢٩/٢٩٠٥، العمدة (ابن البطريق): ٤٥٦/٩٥٣.

(٤) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٤٤٠، زيادة على ما مرّ انظر الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ١٤٢.

(٥) الهداية الكبرى (الخصيبي): ١٨٧، عيون المعجزات (ابن عبدالوهاب): ٥٨، المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ٤٤ في وفاته وزيارته، بحار الأنوار ٤٤: ١٤١ و ٩٩: ١٦٦ بتفاوت في الكلّ.

(٦) صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبيّ.

وغشّها طلحتهم فالخير　　بمعزل عنه كذا الزبير
هما اللذان هتكا في الدين　　وأجّجا نار وغى صفّين
كلٌّ بغى في هتك إلف طاها　　يوم طوت في السير ما طواها

بكثير[١] ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

«و» لا ريب أنّ الّذي «غشّها» وأوردها مورد الفضيحة والهلاك إنّما هو طالح القوم، وهو المزكّى لديهم، والمعدود عندهم في العشرة المبشّرة، وحاشا رسول الله ﷺ أن يبشّر مثله بالجنّة، وهو «طلحتهم» الشهير لديهم: بطلحة الخير «فالخير» المنتسب إليه «بمعزل عنه».

و «كذا الزبير» ابن عمّة النبيّ ﷺ، وهو الّذي صرفه ابنه عبدالله عن أهل البيت بعد ما كان منهم، وطال ما ذبّ بسيفه عن وجه رسول الله[٢] فشارك صاحبه طلحة في الارتداد بعد النبيّ ببُغض الوصيّ عليه السلام وحربه.

وكانا في مقدّمة جيش عائشة يوم حرب البصرة، فهما اللذان سبّبا تلك الحروب الدامية العظمى، وأسّسا إهراق اُلوف الدماء في تلك الداهية الكبرى، و«هما اللذان هتكا في الدين» بإخراج حرم النبيّ من بيتها في مكّة المكرّمة، وبقيادة الجيش لها إلى البصرة، وإيقاع تلك الفتنة والبلية.

بل وهما اللذان سبّبا أيضاً اجتراء معاوية على حرب أمير المؤمنين عليه السلام «وأجّجا نار وغى صفّين» أي: أوقدا وألهبا نار الحرب في تلك الوقعة أيضاً، فإنّها وما تعقّبها من حرب النهروان، وشهادة أمير المؤمنين عليه السلام وما اُصيب به هو وولده من بعده من أنواع الظلم والطغيان والقتل والأسر لم تكن إلّا من آثار مساوئهما، وفروع اجترائهما على خليفة الله تعالى ورسوله.

و «كلٌّ» من الرجلين «بغى» في نقض بيعة وليّ الله تعالى، وجاوز الحدّ «في

---

(١) انظر الخرائج والجرائح (الراوندي) ١: ٢٤١ ـ ٢٤٤، كشف الغمّة ١: ٥٨٤ ـ ٥٨٧.

(٢) انظر تفصيل الكلام في كتاب الاقتصاد (الطوسي): ٢٢٧، ومروج الذهب ٢: ٣٦٤.

فـــليتها عـــقّتهما ولم تُـــلَم　　ولم تـزلّ عـن سـبيلها قـدم

هتك» حرمة «إلف طاها» وحبيبه وأنيسه، وهو ابن عمّه وصهره ووصيّه الّذي كان النبيّ يألف به، ولا يألف بغيره مثل ما يألف ويستأنس به، ولا يكرم أحداً مثل ما كان يكرمه ويحترمه، وذلك «يوم طوت» المرأة المراحل «في السير» وتبعت «ما طواها» الرسلان.

«فليتها عقّتهما» أي: قطعتهما عن كونهما ابنين لها، وأبعدتهما عن الصلة بهما «ولم» تطعهما في ذلك، فلم تك «تُلَم» على البناء للمفعول، أي: لم تصر بإطاعتها لهما مورداً للذمّ والعتاب، ولا نصباً للسوء والعقاب.

«و» ليتها «لم تزلّ» منها «عن سبيلها» وطريقها للخير «قـدم» ولكـنّه يـا للأسف والحسرة على ما صدر منها، من كبائر المعاصي الّتي قد اتّفق على كـثير منها الفريقان، وإنّ أدب الفرقة الإماميّة، وحسن مكارم الشيعة الاثـني عشـرية، وإكرامهم للنبيّ الأعظم، واحترامهم له يقتضي السكوت عن عرضه وحرمه، وترى الكلّ يلهجون بلسان الحال بقولهم:

فــيا حــميرا! سبّكِ مـحرَّم　　لأجل عينٍ ألف عينٍ تُكرم[1]

وأمرها إلى الله تعالى، ونعم الحَكم الله، ونعم الزعـيم مـحمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، ونـعم الموعد القيامة.

---

(١) مثلٌ تمثّلت به العرب، ولعلّه مأخوذ ممّا أنشده سعد بن محمّد الأزدي لنفسه، أوّله:

لا يوحشنّك من جميل تصبر　　خطب فإنّ الصبر فـيه أحـزم

العســر أكـرمه ليسـرٍ بـعده　　ولأجل عينٍ ألف عينٍ تُكـرم

انظر الفرج بعد الشدّة (للقاضي التنوخي) ٢: ٤٦٦.

بعد عليّ آية الرحمن أوّل شبليه إمام ثان

المقصد الثالث

في بيان سائر خلفاء النبيّ «بعد عليّ» عليه السلام

الّذي هو «آية» الله «الرحمن» العظمى، وحجّته الكبرى، وهم أحد عشر إماماً، واحداً بعد واحد، وهم أولاده المعصومون:

[إمامة السبطين الحسن والحسين عليهما السلام]

أوّلهم: «أوّل شبليه» وهو السبط الأكبر، المسمّى بالحسن، والملقّب بالمجتبى، وهو «إمامٌ ثان» وقد انتقلت إليه الخلافة عن جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان عمره يومئذٍ سبعاً وثلاثين سنة، منها سبعة سنين كان مع جدّه، ومنها ثلاثون سنة أيّام خلافة أبيه عليه السلام بعد النبيّ، ومنها أيّام خلافته عشر سنين بعد أبيه، فكانت مدّة حياته سبعاً وأربعين سنة.

ومضى شهيداً بسمٍّ ناقع على يد زوجته جعدة، وقد دسّ السمّ إليها معاوية ابن أبي سفيان، ووعدها على قتل الإمام أن يزوّجها لابنه يزيد،ولم يف لها به[1].

---

(١) تقدّم تخريج مصادره في ج١ ص٤٠٥.

والثـان ثـالث شـهيد الأُمّـه　　　أبـو الكـرام الحـجج الأئـمّه
هـما إمـامان بـنصّ أحـمدا　　　قاما بأعـباء الهُـدى أو قـعدا

ثمّ قام بالخلافة من بعده أخوه الحسين «و» هو الشبل «الثان» والسبط الأصغر لرسول‌الله.

والشبل بالكسر: ولد الأسد، وهو «ثالث» الأئمّة الطاهرين الّذي صار «شهيد **الأُمّة**» الملعونة، وهو «**أبو الكرام**» التسعة، و «**الحجج الأئمّة**» المعصومة صلوات الله عليهم أجمعين.

وقد انتقلت إليه الخلافة بعد أخيه، وعمره يومئذٍ سبع وأربعون سنة، وقام بالأمر أيضاً عشر سنين، فكانت مدّة حياته سبعاً وخمسين سنة، ومضى شهيداً مع جماعة من إخوته وأولاده وأقاربه وأصحابه بأرض الطفّ من العراق في سنة إحدى وستّين من الهجرة المباركة، وهم عطاشا، وقطّعوا بالسيوف إرباً إرباً بأيدي آل زياد وآل مروان وبني أُميّة، بأمرٍ من يزيد بن معاوية.

ثمّ لا ريب لدى الفرقة المحقّة الإماميّة في أنّ «**هما إمامان**» معصومان من كلّ زلل وخطأ، وخليفتان من الله تعالى ورسوله على الخليقة جمعاء «**بنصّ**» النبيّ «**أحمدا**» في الحديث المتفق عليه بين الفريقين[1]: سواء «**قاما بأعباء الهُدى**» أي: بحمل أثقال الهداية ومشاقّ الحرب بالسيف، كما قام به الحسين عليه السلام «**أو قعدا**» عن ذلك بالصلح مع العدوّ، كما فعله الحسن بالصلح مع معاوية؛ حقناً لدماء أقاربه وشيعته القليلين، ومصالح كثيرة أُخرى، فإنّ كلّاً منهما لم يأت بما أتى به إلّا بأمرٍ من الله تعالى، وأُسوة بجدّهما رسول‌الله.

فإنّه كان أحياناً يصالح العدوّ ـ كما في غزوة الحديبية الّتي صالح فيها

---

(١) ورد هذا الحديث بعبارات مختلفة، انظر على سبيل المثال: دعائم الإسلام (المغربي) ١: ٣٧، علل الشرائع (الصدوق) ١: ٢/٢١١، كفاية الأثر (القمّي): ١١٧، روضة الواعظين (النيشابوري): ١٥٦، الفصول المختارة (مصنّفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٠٣.

المشركين يقدُمهم أبو سفيان ـ وأحياناً يحاربهم كما في سائر غزواتـه ـ وربـما اختفى عنهم في الغار ثلاثة أيّام، وربما تحصّن في شعب أبي طالب أربع سنين.

كلّ ذلك لمصالح وقتيّة اقتضاها أمر إحياء الدين، ولعلّ منها انتظار توبة بعض الكفّار أو المنافقين، ورجاء رجوعهم إلى الحقّ واليقين؛ أو انتظار خروج من في أصلابهم من المؤمنين؛ أو تماميّة الحجّة عليهم وعلى غيرهم، أو أمثال ذلك، فإنّ كلّاً منها يوجب الصبر والصلح، كما أنّ اليأس عن كلّ ذلك والعلم بعدم وجود شيء من تلك المصالح يوجب الحرب والقتال؛ إقامةً للمعروف، وإزالةً للمنكر.

ولذلك كلّه تأسّى أيضاً أبوهما أميرالمؤمنين عليه السلام قبلهما برسول‌الله في صبره وسكوته يوم السقيفة، وفي مواضع أُخرى، ثمّ في قيامه بالحرب يوم الجمل ويوم صفّين، ثمّ في صلحه مع أصحاب النهروان في بدو الأمر، ثمّ قتاله معهم في السنة الثانية، فإنّ كلّ ذلك لم يكن منه عليه السلام إلّا بأمرٍ من الله تعالى ورسوله، وعلمه بمصالح الأوقات المختلفة، ومقتضيات الأسرار المكنونة الّتي أخـبره النـبيّ ﷺ بـها، وعلّمه إيّاها.

وهكذا الأمر في سكوت الأئمّة من ولده المعصومين وصبرهم على مكـاره الدهر، واحتمالهم المصائب والمظالم من سلاطين عصرهم، وسائر الظالمين، مع قدرتهم الكاملة على دفعها عن أنفسهم وعن شيعتهم وأهاليهم بـإذن الله تـعالى، حيث إنّهم بأجمعهم خلفاً عن سلفٍ أخـذوا عـلم المـنايا والبـلايا عـن جـدّهم رسول‌الله، وتأدّبوا بآدابه الجميلة، وتعلّموا منه مكارم أخلاقه الفاضلة الشـريفة، وكان هو عالماً بما كان وما يكون إلى يوم القيامة بتعليمٍ له من ربّه تعالى، وهـو المصفّى المربّى بيد قدرته جلّ وعلا.

وبالجملة: لم يكن سكوت أحدهم عن العدوّ، أو صلحه معه، جُبناً أو عجزاً، كما أنّ قتالهم عند الاقتضاء لم يكن توحّشاً ولا ظلماً ولا طلباً للجاه، ولا حرصاً على الملك، كما يظنّه بعض الجهّال المنحرف عنهم، أو المعادي لهم، وحاشاهم عن كلا الأمرين، ثمّ حاشاهم، وأنّ لهم بأجمعهم الشرف الأقصى، وغاية المجد والعُلا،

أُمّــهما بــنت نــبيّ الرحــمه　　بــنت أبــيها حكــمةً وعــصمه
أُمّ أبــيها قــد عــلت بــه كــما　　علا بها من فاق أملاك الســما

ولا سيّما السبطين، فإنّهما سبقا الأوّلين والآخرين حسباً ونسباً.

أمّا حسباً؛ فلكونهما سيّدي شباب أهل الجنّة أجمعين بتنصيص الرسول صلى الله عليه وآله[(١)] إجماعاً من الأُمّة كلّها.

وأمّا نسباً؛ فلأنّ جدّهما سيّد النبيّين، وأبوهما سيّد الوصيّين، و «أُمّهما» سيّدة نساء العالمين، وهي «بنت نبيّ الرحمة» من صلبه المقدّس، من غير فصلٍ ولا واسطة، مع كونها أيضاً «بنت أبيها حكمةً وعصمة» حيث إنّها بضعة لحمه، وفلذة كبده وروحه الّتي بين جنبيه، على ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في صحاح الفريقين[(٢)] وورثت منه جميع كمالاته المرضية، وأنواع مكارمه الحميدة، وتمام عصمته الباطنية.

بل هي «أُمّ أبيها» كنيةً على ما خصّها به النبيّ أبوها صلى الله عليه وآله وسلم[(٣)] إمّا لشدّة رأفتها به وحنوها عليه على سبيل رأفة الأُمّ الحنونة على أعزّ أولادها، أو لعظم قدرها وعلوّ مقامها لديه، على نحو عظم مقام الأُمّ الجليلة لدى ولدها البرّ العطوف.

ولا شبهة أنّها «قد علت به» شأناً ومقاماً، مضافاً إلى شخصياتها ورفعة ذاتها «كما» أنّه «علا بها» فخراً وشرفاً أبناؤها المعصومون، وذرّيّتها الأئمّة الطاهرون.

وهم «من فاق» كلّ منهم «أملاك السما» وارتفعوا في الشأن والمنزلة عند الله تعالى فوق الروحانيّين من الملائكة المقرّبين، والكرّوبيّين، والروح الأمين، وحملة العرش، وسائر الصدّيقين والأنبياء والمرسلين، وكافّة الخلائق أجمعين.

---

(١) مسند أحمد ٣: ٣ و٦٢ و٨٢ و٥: ٣٩١، سنن ابن ماجة ١: ١١٨/٤٤، سنن الترمذي ٥: ٣٨٥٦/٣٢١ و٣٨٧٠، المستدرك (الحاكم) ٣: ١٦٧.

(٢) راجع ج١ ص ٤٢٨.

(٣) مقاتل الطالبيين: ٢٩، المعجم الكبير ٢٢: ٣٩٧، أُسد الغابة ٧: ٧١٨٣/٢١٦، تاريخ مدينة دمشق ٣: ١٥٨.

وآيــة التــطهير والمــباهله   برغم أنف الخصم فيهم نــازله

فإنّ الكلّ ما سوى الله تعالى دون أُولئك الأئمّة المهديّة، والهـداة المـرضيّة، وأنّهم على ما هم عليه من الفخر والشرف الذاتي كان دأبهم الافتخار بانتسابهم إلى تلك الصدّيقة العلياء(١) وولادتهم من تلك البتولة العذراء، ولهـا جـلال ليس فوق جلالها إلّا جلال الله جلّ جلاله.

وعليه فلا غرو في مباهاة «لعيا» سيّدة حور الجنان بكونها قـابلة لهـا عـند ولادتها(٢) ولامباهاة جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وسائرالملائكةالعلويّين بكونهم خدّاماً لها، قائمين ببعض أُمورها قيام العبيد الأذلّاء بخدمات ساداتها ومواليها.

ولا وحشة ولا عجب ممّا تواتر مضمونه في صحاح الأحـاديث المأثـورة عنهم: من أنّ الأمين جبرئيل افتخر بإدارة مطحنتها عند تعبها(٣).

وأنّ ميكائيل قد نال الدرجة السامية بهزّ سرير رضيعها، ومـناغاته له حـين غلبة النوم عليها(٤).

إلى كثير من أمثال ذلك، ممّا صحّ وثبت في الموثّقات من الأخبار، فراجـع مظانّها(٥).

كيف لا؟ «و» قد اتّفقت الأُمّة على اخـتصاص «آيـة التـطهير» بـهم دون غيرهم(٦) وهو قوله تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليـذهب عـنكم الرجس أهـل البـيت ويطهّركم تطهيراً﴾(٧).

---

(١) على سبيل المثال انظر الاحتجاج (الطبرسي) ١: ١٧١ و١٩٥، وكتاب فاطمة الزهراء بهجة قلب المصطفى: ١١٩.

(٢) انظر مدينةالمعاجز ٣: ٤٢٦ ـ ٤٣٠، الأربعين(الماحوزي): ٣٦٨ـ٣٧٠،شجرة طوبى ٢: ٢٥٩.

(٣ و ٤) انظر مدينة المعاجز ٤: ٤٦/ ١٠٧٦ و١٠٧٧، بحار الأنوار ٣٧: ٩٧ ـ ٩٨.

(٥) انظر المناقب (ابن المغازلي): ٣٦٥، كفاية الطالب: ٣٠٨ باب ٨٣.

(٦) انظر تفسير الطبري ٢٢: ٥، شواهد التنزيل ٢: ٧٦٩/٩٠، تفسير ابن كـثير ٣: ٧٩٩، الدُرّ المنثور ٥: ١٩٨.

(٧) الأحزاب: ٣٣.

«و» كذا آية «المباهلة» في سورة آل عمران[١] وهي قوله تعالى: ﴿فمن حاجّك فيه من بعد ما جائك من العلم فقل تعالوا ندع أبنائنا وأبنائكم ونسائنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾[٢].

فإنّ كلاً منهما ـ على ما فيه من مزايا رفيعة سامية «برغم أنف الخصم» الألدّ المنحرف عنهم، أو الجاحد العدوّ لهم ـ بإجماع ثقات الفريقين «فيهم نازلة».

فراجع في ذلك مسند ابن حنبل[٣] وتفسيري الثعلبي والبيضاوي[٤] وتأليف محمّد بن عمران المرزباني[٥] وصواعق ابن حجر على شدّة نصبه وعداوته لهم[٦]. وقد رووا ذلك عن أكثر المفسّرين.

وملخّصه: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لموعد الملاعنة مع نصارى نجران لم يطلب أحداً للمشاركة معه في الدعاء عليهم، ولم يستعن في ذلك برجل ولا امرأة من أكابر عشيرته، ووجوه صحابته، وفيهم الشيخان، وعمّه العبّاس، وبنوه، وأجلاء قريش من المهاجرين والأنصار، وقد اجتمعوا حوله، ومدّ كلّ منهم عنقه يتسابقون للدنوّ منه، ينظرون إلى عينيه وشفتيه صلى الله عليه وآله وسلم رجاء دعوته لهم في المشاركة معه، والدخول تحت عبائه المنشرة على الشجرة، وهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع طرفه نحو أحدٍ منهم، ولم يطلب معه إلّا أُولئك الأئمّة الأربعة المعصومين، وهم الصدّيقة الزهراء، وبعلها، وابناها، على صغر سنّهما ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ.

فخصّهم بذاك الفخر والشرف دون غيرهم، ولولا مشاركتهم له في العصمة وسائر محامد صفاته ومكارم أخلاقه ومناقبه الجمّة واختصاصهم بها دون سائر

---

(١) تفسير الطبري ٣: ٢١١ و٢١٢، المستدرك (الحاكم) ٣: ١٥٠، شواهد التنزيل ١: ١٢٥/١٧٣، الدُرّ المنثور ٢: ٣٩، سنن الترمذي ٥: ٣٠١/٣٨٠٨.

(٢) آل عمران: ٦١.

(٣) مسند أحمد ١: ٣٣١ و٣: ٢٥٩ و٢٨٥ و٤: ١٠٧ و٦: ٢٩٢.

(٤) تفسير الثعلبي ٣: ٨٥، تفسير البيضاوي ٢: ٢٢.

(٥) أبوعبدالله محمّد بن عمران المرزباني صحبه السيّد المرتضى وتتلمذ عليه في الشعر والأدب، فأكثر عنه السيّد المرتضى والشيخ الطوسي في أماليهما، لم نعثر على كتابه.

(٦) الصواعق المحرقة: ١٤٣.

والآية الأُولى لمن أنصف في عصمة أصحاب العبا نصّ وفيّ
فــــإنّها قــاضيةٌ بأنّ مــا أراده مــاضٍ لســبق إنّــما

الصحابة، لكان تخصيصهم بذلك لغواً قبيحاً، وحاشا مقام النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم عن مثل ذلك.

«و» أظهر منها في الدلالة على عصمتهم هو «الآية الأُولى» فإنّها «لمن أنصف في» نفسه صريحة في إثبات «عصمة أصحاب العبا» وهي «نصٌّ وفيّ» في ذلك، يغني عن التماس غيرها «فإنّها قاضية بأنّ» المقصود من كلمة «يريد» فيها هو الإرادة التكوينيّة قطعاً؛ لمكان التخصيص بهم، حيث إنّ التشريعيّة منها غير مختصّة بهم، بل عامّة لجميع المكلّفين.

ولا شبهة في أنّ «ما» تعلّقت به المشيئة الأزليّة، و «أراده» الخالق تعالى تكويناً لا يعقل التخلّف عنه، وأنّ أمره التكويني «ماضٍ» نافذ غير قابل للتغيير والتبديل؛ لاستحالة تخلّف المعلول عن علّته، بعد التسالم على كون إرادته تعالى هي العلّة الوحيدة لوجود الأشياء.

هذا مع ما في الآية الشريفة من الحصر الظاهر المشهود فيها «لسبق» كلمة «إنّما» الدالّة عليه، فإنّ ذلك لا يناسب إلّا الإرادة التكوينيّة المختصّة بهم، دون التشريعيّة منها العامّة للجميع، بل ويُعلم أيضاً من تخصيص ذلك بهم: أنّ الرجس المنفيّ فيها ليس المراد منه خصوص الشرك وكبائر الفواحش، بعد وضوح مشاركة كثير من الناس معهم في طهارتهم منها، وتنزّههم عنها، فلم يبق وجهٌ لاختصاصها بهم إلّا ما ذكرنا.

هذا، مضافاً إلى ما رواه الطبرسي عن ابن عبّاس من أنّ الرجس فيها كلّ ما لم يكن لله فيها رضاً[1].

---

(١) مجمع البيان ٤: ٣٥٦.

كيف وقد مَنّ عـليهم وكـفى ... فـالامتنان يـمنع التـخلّفا
ومـنهما بـان عـموم الرجس ... فـلا مـجال لحـديث النـفس

ويتحصّل من كلّ ذلك ثبوت تعلّق إرادته التكوينيّة الأزليّة النـافذة بـطهارة أُولئك الأطهار عن كلّ ما يخالف إرادته تـعالى، أو يـنافي رضـاه، وذلك مـعنى العصمة، وأنّها بعد تعلّقها بشيء لا يعقل التخلّف عنها، ولا سيّما في مثل المـقام، وهو مقام بيان منّته تعالى عليهم بذلك قطعاً، و «كيف» يمكن عدوله تعالى عن وعده الجزمي «وقد مَنّ عليهم» بتلك الإرادة لهم، وأخبر صريحاً بـتلك العـطية والإحسان إليهم، ووعدهم بها؟

«وكفى» ذلك برهاناً على استحالة الخلف والرجوع في الموهبة «فالامتنان» الثابت لهم «يمنع التخلّفا» فإنّ قبحه أوضح واضح، وخصوصاً من الكريم بالذات العالم بالعواقب والذوات، وهو الغنيّ المقتدر على تنفيذ أمره وإرادته، مـن غـير تصوّر مانع ولا رادع.

ثمّ إذ قد عرفت ذلك «و» ثبت لك دلالة الآية على الحصر، ثمّ التـخصيص بهم، انقدح لك «منهما» و «بان عـموم الرجس» المـنفيّ فـيها لجـميع الخـبائث، والرذائل في الأفعال والصفات، وغيرها «فلا مجال لحديث النفس» الشيطاني.

ولا موقع للمناقشات الخرافية في ذلك من الناصب المـلحد ابـن روزبـهان العجمي، بأنّ المراد فيها هو الطهارة من الزنا[1] فإنّ دعوى ذلك ـ مضافاً إلى خلوّها عن الشاهد والقرينة وكونها رجماً بالغيب ـ فاسدة جدّاً، حيث إنّ إرادة فرد خاصّ من المطلق المساوق للعموم مع عدم البيان إغراء قبيح يجلّ الربّ تعالى عن مثله.

ونظير ذلك في الفساد استشهاده لذلك بقوله تعالى قبل ذلك: ﴿فيطمع الّذي في قلبه مرض﴾[2].

---

(١) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ١٤١ (الحجري).

(٢) الأحزاب: ٣٢.

كيف! وبالتطهير قد تأكّدا بما أتى بمصدر مؤكّدا

فإنّ الإشعار المستفاد منه على تقدير تسليمه لا يعارض ما عرفت من التخصيص بهم أوّلاً، ثمّ الحصر بكلمة «إنّما» ثانياً، فإنها ـ كما عرفت ـ لا تناسب إلّا التكوين الّذي لم يحصل لعامّة المكلّفين بالضرورة.

ثمّ «كيف» يمكن دعوى إشعاره بإرادة الشرك والزنا خاصّة من الرجس في الآية بعد الغضّ عمّا ذكر من تفسير حبر الاُمّة ابن عبّاس بما عرفت. «و» من الواضح المصرّح به في ذيل الآية الشريفة أنّه تعالى لم يكتف في بيان عصمتهم بذكر إذهاب الرجس فقط عنهم، بل صرّح أيضاً «بالتطهير» الواقعي لهم بقوله سبحانه: ﴿ويطهّركم﴾؟

وهو عامّ أو مطلق، يفيد الطهارة عن جميع أنواع الرجس وأصنافه وأفراده، ولا يجامع ذلك مع ارتكابهم ـ والعياذ بالله ـ لأدنى رديّ وخبيث، بل ولا يصدق ذلك مع إتيان أقلّ شيء لا يكون لله فيه رضى، حتّى المكروه والمباح المشاركين للحرام في عدم الرجحان، وعدم رضاه تعالى به، إمّا لكونه لغواً عبثاً، وإمّا لكونه أعظم من ذلك، بحيث يوجب انحطاط درجاتهم لدى سيّدهم، على ما هم عليه من القرب منه وعلوّ المقام لديه تعالى، فهم طاهرون منزّهون عن جميعها.

ويشهد لذلك ما عرفت، من أنّه «قد تأكّدا» ما ذكر، من إذهاب الرجس عنهم «بما أتى» بعده من الفعل المصرّح بالطهارة، مع عدم الاكتفاء به أيضاً، حتّى أكّد الفعل ثانياً «بمصدر» منه، وهو قوله سبحانه: ﴿تطهيراً﴾ حتّى يكون «مؤكّداً» لما سبقه من الأفعال كلّها، لكونه مفعولاً مطلقاً للفعل الأخير منها.

كلّ ذلك دفعاً لتلك المناقشات من اُولئك المنحرفين عن الأئمّة المعصومين، والمعادين لهم، الّذين تعلّق العلم الأزلي بخرافاتهم وهذياناتهم.

وعليه فلا يصغى لنهيق ذاك الناصب العجمي فيما ذكره، كما لا ينبغي أن يعبأ بنباحه وتشكيكه في اختصاص الآية المباركة باُولئك المعصومين، فإنّه ادّعى أوّلاً

وهي لدى الجمهور منهم نازله فيمن حـوتهم آيـة المـباهله

اختصاصها بزوجات النبيّ، وأخرج الأربعة المعصومين: عليّ، وفاطمة، وولديهما عنها، بدعوى قرينة السياق بينها وبين الآيات المقترنة معها المختصّة بـهن، ثـمّ احتمل ثانياً عمومها لكافّة مَن في بيته من الزوجات وغـيرهنّ، بـقرينة تـذكير الضمير في «عنكم»[١].

وبذلك احتمل شمولها لأُولئك الأربعة المعصومين حال كونهم مشاركين مع سائر مَن في البيت.

وأنت خبير بأنّ تلك الوساوس الواهية، والتشكيكات الفاسدة، لم تنشأ إلّا من الحقد والعداوة والانحراف عن الوليّ المطلق، وإلّا فقد اعترف جمع كثير من أبناء نحلته في تواريخهم وتفاسيرهم وأحاديثهم باختصاص الآيـة الشـريفة بـأُولئك الحجج الأربعة فقط[٢] من دون اشتراك غيرهم معهم، إلّا سائر الأئمّة الطاهرين من ذرّيتهم اللاحقة بهم، بدليل الاشتراك، وإجماع الإماميّة على ذلك، بل **«وهي لدى الجمهور»** وهو الأكثر **«منهم نازلة»** بالخصوص **«فـيمن حـوتهم آيـة المـباهلة»** المختصّة بهم إجماعاً من الفريقين، من دون مشاركة الزوجات ولا غيرهنّ معهم.

فراجع في ذلك صواعق ابن حجر(*) على شدّة نصبه وعداوته لأُولئك المعصومين.

(*) فإنّه قال في صواعقه: إنّ أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفـاطمة والحسـن والحسين؛ لتذكير ضمير «عنكم»[٣].

وروي عن زيد بن أرقم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أُذكّركم الله في أهل بيتي» فقيل لزيد: من أهل بيته؟ هل هم نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثمّ يطلّقها، فترجع إلى أبيها وقومها، وإنّما أهل بيته هاهنا أهله وعصبته الّذين حُرموا الصدقة بعده[٤]. ←

---

(١) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ١٤١. (٢) راجع ص ٦٩.

(٣) الصواعق المحرقة: ١٤٣.

(٤) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣ / ٢٤٠٨، مصابيح السنّة (البغوي) ٤: ١٨٥ / ٤٨٠٠ فيه صدر الحديث.

ثمّ راجع جامع الترمذي[١] ومصابيح الإسفرائيني[٢] وتفسير الثعلبي[٣] وغيرها من كتب القوم[٤] فإنّهم رووا ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وعائشة، وأُمّ سلمة، وغيرهم، كلّهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا كلّه، مضافاً إلى اختلاف التعبيرين بين تلك الآية، وبين حافّتيها من الآيات المخاطبة للأزواج، فإنّ الضمائر الخطابية فيها بأجمعها ـ كما تراها ـ ضمائر جمع المؤنّث بقوله تعالى: ﴿إن كنتن تردن الحياة الدنيا﴾ ﴿فتعالين أُمتّعكنّ وأُسرّحكنّ﴾ ﴿وإن كنتنّ تردن الله﴾ ﴿أعدّ للمحسنات منكنّ﴾ ﴿من يأت منكنّ بفاحشة﴾ ﴿ومن يقنت منكنّ﴾ ﴿لستن كأحدٍ من النساء إن اتّقيتنّ فلا تخضعن﴾ ﴿وقلن قولاً معروفاً * وقرن في بيوتكنّ ولا تبرّجن﴾ ﴿وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله﴾[٥].

ثمّ قال تعالى بعد آية التطهير: ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكنّ﴾[٦].

← وروى الطبرسي عن كثيرٍ من الصحابة اختصاص الآية بأهل الكساء[٧].

وروى عن أُمّ سلمة أنّ فاطمة جاءت إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فقال لها: «أُدعي لي زوجك وابنيك» ولمّا جاءت بهم وطعموا ألقى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليهم كساءً خيبرياً، وقال: «اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وعترتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً» فقلت: يا رسول الله: وأنا معهم؟ قال: «أنت إلى خير» فأنزل الله تعالى: ﴿إنّما يريد الله﴾[٨].

ومثلها عن عائشة حينما سألتها أُمّ مجمع عن خروجها يوم الجمل؟ فأجابتها: أنّه كان قدراً من الله، ثمّ سألتها عن عليّ عليه السلام؟ فقالت عائشة: تسأليني عن أحبّ الناس إلى رسول الله، ثمّ ساقت حديث الكساء مثل حديث أُمّ سلمة[٩]... الخ.

---

(١) صحيح الترمذي ٥: ٣٢٨/٣٨٧٥.

(٢) لم نعثر على مصابيح الاسفرائيني.

(٣) تفسير الثعلبي ٨: ٤٤.

(٤) انظر تحفة الأحوذي ٩: ٤٨، المعجم الكبير ٣: ٥٤، نظم درر السمطين: ٢٣٨.

(٥) الأحزاب ٢٩ ـ ٣٣. (٦) الأحزاب: ٣٤. (٧ ـ ٩) مجمع البيان ٤: ٣٥٦ و٣٥٧.

بـذاك تـذكير الضـمير شـهدا   ولا اعـتبار بـالسياق أبـدا

وذلك بخلاف الضميرين في تلك الآية الشريفة، وهما كلمتا «عنكم» و «يطهّركم».

و «بذاك» علم عدم إرادة الأزواج منهما، وإلّا فلا موقع للاختلاف المذكور، وإنّ «تذكير الضمير» فيهما قد «شهدا» بذلك أيضاً «ولا اعتبار بالسياق» وتقارنها مع صويحباتها في الذكر، فإنّ ذلك إنّما يعتبر مع عدم قيام قرينةٍ على خلافه، وأمّا مع قيام أدنى قرينةٍ على الخلاف، فلا يعبأ به «أبداً» فكيف مع وجود الشاهد القوي أو الصراحة باختلاف المراد منهما مع المراد من قرنائهما، كما عرفت في المقام.

بل يمكن أن يقال: إنّه يستفاد أيضاً من اختلاف التعبير بينهما وبين قرنائهما معنىً دقيقاً آخر، أو لطيفة أُخرى، دالّة على أفضليّة المعصومين الأربعة المخاطبين بها على سائر مَن حوته الدار من الأقارب، والأزواج، وغيرهم، وذلك باعتبار قطع الكلام في خطاب الأزواج والإعراض عنهنّ، ثمّ توجيه الخطاب بمحضرهنّ نحو أُولئك المطهّرين، وتخصيصهم بشرف خطابٍ خاصّ، معوحدة الآية المشتملة على كلا الخطابين، واتّصال بعضها ببعض.

ثمّ أضف إلى ذلك، ما تجده من الاختلاف بين الخطابين في اللهجة والكيفية، فترى خطابه تعالى للأزواج لم يكن إلّا بالأمر والنهي، مع ما يفوح منهما من رائحة التهديد الملازم غالباً للتحقير، وذلك على خلاف الخطاب لأُولئك الحجج المعصومين، فإنّه لم يحوِ إلّا التكريم والتعظيم والتبشير بإرادة تكوينيّة من غير أمرٍ ولا نهي، ولا شائبةٍ من التحقير أصلاً.

وفي ذلك تلميحٌ إلى نزاهتهم عن كلّ ما يوجب الردع، وطهارتهم عن كلّ شين أو رديّة تقتضي التحقير أو التهديد أو النهي أو الأمر أو النهي، وذلك هو معنى العصمة.

هذا، مضافاً إلى أنّ الرجس المنفيّ عنهم في الآية قد فسّر بلطخ الشيطان ووسوسته[١] وذلك عامّ لجميع أنحاء حِيَله ووساوسه وخدعه، من حيث كونه معرّفاً باللام، فإذهابه التكويني ذلك عنهم يدلّ صريحاً على امتناع تعرّض اللعين لهم بشيء من مكائده أصلاً، وذلك كافٍ في إثبات عصمتهم، وإن ذكر للرجس معانٍ أُخر أيضاً: كاللعنة، والعذاب، والنتن، وقول الزور، وعمل الغناء، والقذر، والغضب، وكلّ فعل قبيح أو حرام، وغير ذلك، ولكن مآل الكلّ إلى ما ذكرنا، ويثبت به المطلوب.

ثمّ لا يذهب عليك أنّ التلميح المذكور فيه نوع نصيحة وتأديب للأزواج المخاطبين بآيات قبلها وبعدها، وفيه إشارة خفيّة إلى لزوم اتباعهنّ لأُولئك المطهّرين عن كلّ رجس وخبث، وفيه من التنويه بفضلهم ما لا يخفى.

ثمّ لا يخفى عليك أيضاً أنّ البيت المذكور في الآية الشريفة ليس المراد منه البيت المبنيّ بالطين والخشب، كما صرّح به الطبرسي، وجزم به[٢] بل المراد منه: البيت المعهود، بشهادة «لام» العهد، وهو بيت النبوّة والعصمة، ومخفر الرسالة والطهارة، فإنّه ملجأ كلّ هارب، ومأمن كلّ آثم خائف، حيث إنّ العرب تسمّي كلّ ما يُلتجأ إليه: بيتاً، وبذلك سمّوا الأنساب: بيوتاً في قولهم بيوتات العرب، أي: أنسابهم[٣].

ومن ذلك قول قائلهم:

ألا يا بيت بالعلياء[٤] بيت ... ولولا حبّ أهلك ما أتيت

ألا يا بيت أهلك أوعدوني ... كأنّي كلّ ذنبهم جنيت

والمراد منه: بيت النسب[٥].

---

(١) انظر الكشّاف ٣: ٥٣٨ وفيه: الرجس: الطهر؛ لأنّ عرض المقترف للمقبحات يتلوّث بها ويتدنّس، كما يتلوّث بدنه بالأرجاس.

(٢) مجمع البيان: ٤: ٣٥٦.

(٣) انظر أقرب الموارد ١: ٦٩ (بيت).

(٤) العلياء: رأس الجبل، المكان العالي.

(٥) انظر لسان العرب ٢: ١٥ (بيت).

ونظيره قوله الفرزدق:

بـيتاً زرارةُ مـحتب بـفنائه ومجاشعُ وأبو الفوارس نهشل

لا يحتبي بـفناء بـيتك مـثلهم أبداً إذا عدّ الفـعال الأكـمل(١)

وعليه، فالبيت المذكور في الآية المباركة بنفسه بعد إرادة المعهود منه يدلّ عـلى عصمة أهله المنتسبين إليه، من غير حاجةٍ إلى التماس دليل آخر.

ولا شكّ أنّهم هم الخمسة الطاهرة أهل الكساء، وهم: فاطمة، وأبوها، وبعلها، وبنوها، صلوات الله عليهم أجمعين حيث إنّ المتسالم عليه بين الفـريقين عـدم عصمة غيرهم في عصرهم، فلا تكون الآية نازلة إلّا فيهم خاصّة؛ لعدم كون غيرهم يومئذٍ من أهل بيت العصمة إجماعاً من الكلّ.

وعليه، ففي ذكره غنىً وكفاية لإثبات عصمة أُولئك الطاهرين، فإنّ نسـبتهم إلى بيت العصمة إنّما هي على نحو نسبة الحالّ إلى المحلّ، كما يقال: أهل الدار، وأهل البيت، وأهل البلد، ولابدّ من التناسب بينهما، كـما أنّ البـيت مـن الخشب والطين حاوٍ لأهله، ومانعٍ عن دخول الأغيار، وحافظٍ لسكنته غالباً من الأشرار، فكـذلك العصـمة حاوية لأهلها، ومحيطة بهم من جوانبهم، حافظة لهم عن دنس الأقذار مانعة عنهم الوساوس والأهواء.

وهذا هو الاستعارة اللطيفة.

ويشهد لذلك أنّه لا ريب في أنّ نسبتهم إليه لم يكن إلّا تكريماً لهم، وتفخيماً لشأنهم، وتعظيماً لمقامهم على سبيل قول النبيّ صلى الله عليه وآله مثلاً: «سلمان منّا أهل البيت»(٢).

أو قول العرف في شأن الصُلحاء: هم أهل الله، أو أهل القرآن مثلاً، وأنّ التكريم المذكور لا يكون مع إرادة بيت الخشب والطين في الآية الشريفة، فلا جرم يكون المراد منه بيت النبوّة الملازمة للعصمة على ما تقدّم بيانه في باب النبوّة.

---

(١) ديوان الفرزدق: ١٥٥.

(٢) المستدرك (الحاكم) ٣: ٥٩٨، مجمع الزوائد ٦: ١٣٠، المعجم الكبير ٦: ٢١٣، الجامع الصغير ٢: ٥٢/٤٦٩٦، كنز العمّال ١١: ٦٩٠/٣٣٣٤٠.

ولذلك أنكر النبيّ صلى الله عليه وآله على اُمّ سلمة كونها مع اُولئك الأربعة المطهّرة من أهل هذا البيت، ووعدها بخير، وهي على ما هي عليه من شرف المقام[١] وعظم المنزلة عند الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف بغيرها ممّن هو دونها في علوّ القدر والمنزلة.

ثمّ بعد الغضّ عن كلّ ذلك لو عاند الخصم وأبى إلّا الجحود بدعوى ظهور البيت في المبنيّ منه بالخشب والطين وأمثالهما، فلابدّ من كون المراد في الآية هو الغرفة الواحدة المختصّة به الّتي هي أشرف من غرف نسائه، حيث إنّ شرف المكان بالمكين، وإنّ البيت إنّما يطلق على الغرفة الواحدة فقط.

وعليه، فلا ينسب إلى تلك الغرفة المباركة إلّا من يكون أمسّ الناس به، حتّى يكون كنفسه المقدّسة، وكفى لهم بذلك فخراً وشرفاً، وكفى بـه دليـلاً للـمطلوب المدّعى، فإنّه لا يكون أحد نازلاً منزلة تلك النفس القدسية، ولا مميّزاً عن سائر الناس بالاختصاص بغرفته المباركة، ولا أمسّ به من سائر الخلائق إلّا من يكون حاوياً لصفاته الجميلة، وخصاله الشريفة، ومنها ما رمنا إثباته لهم، وهو العصمة، وأنّهم لم يشاركهم في ذلك أحد غيرهم.

أمّا في العصمة: فبإجماع الفريقين، كما ذكرنا[٢].

وأمّا في كونهم أمسّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب إليه، وأحبّ لديه من سائر الناس أجمعين؛ فلتظافر أحاديث المخالفين المنحرفين عنهم بذلك، فضلاً عن أحاديث الموالين لهم.

راجع في ذلك مسند ابن حنبل[٣] وكتاب المرزباني، وصواعق ابن حـجر[٤] وغيرها، من موثّقات القوم[٥] تجد تواتر أحاديثهم بذلك.

ومنها: ما رواه ابن حجر: أنّ عليّاً احتج على أهل الشورى يوم السقيفة بقوله: «اُنشدُكُم الله هل فيكم أحد أقرب إلى رسول‌الله في الرحم منّي، ومن جعله نفسه،

---

(١) انظر المستدرك (الحاكم) ٤: ١٦ ذكر اُمّ‌المؤمنين اُمّ‌سلمة.   (٢) انظر ج ١ ص ٣٨١.
(٣) مسند أحمد ٤: ١٠٧ و٦: ٢٩٢.   (٤) الصواعق المحرقة: ١٤١ فما بعد.
(٥) انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٨٣ باب فضائل أهل البيت عليهم السلام.

وفـــي عـــليٍّ آيــة المباهله　　　أبدت على رغم العدى فضائله
نـــزّله مـــنزلة النـفس النـبيّ　　　فويل مـن أخّـره فـي الرتب

وابنيه ابنيه، ونساءه نساءه، غيري؟» قالوا: اللّهمّ لا[١].

وبالجملة، إنّ الآية المباركة المذكورة قد أشارت من وجوهٍ شتّى إلى فضائلهم وعصمتهم، بل بيّنت ذلك بكلّ وضوحٍ: ﴿لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهـو شهيد﴾[٢].

بل «و» مثلها الآية الشريفة الثانية، فقد أجمع المفسّرون من الفريقين عـلى أنّها نزلت «في عليّ» وزوجته وولديه عليهم السلام وهي «آية المباهلة» الّتي «أبدت على رغم العدى فضائله» على ما أشرنا إليه[٣].

فترى أنّ سيّد الكـائنات قـد «نـزّله مـنزلة النـفس» مـنه، وهـو «النـبيّ» الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، بل وفي الصحاح من الأحاديث أنّه صلى الله عليه وآله وسلم جعله من نفسه كرأسه من بدنه، وروحه الّتي بين جنبيه[٤].

فكما أنّ كلّاً من الرأس والبدن لا يستقيم منفرداً، وكذا الروح والجسد، فكذا ذانك النوران النيّران، فإنّهما من شجرة طيّبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وسائر الناس من شجر شتّى، كما ورد ذلك أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم في موثّقات الأحاديث[٥].

وهل يقاس بتلك الشجرة الميمونة المباركة الطيّبة شيء؟ أو هل تضاهي نفس تلك النفس القدسيّة الّتي هي مرآة الربوبيّة؟

هيهات! ثمّ هيهات! أوهل يشكّ بعد ذلك في عـصمة النـفس الولويّـة بـعد اتّحادها مع النفس النبويّة صلى الله عليه وآله وسلم إلّا الجاهل الأعمى أو الجاحد الأطغى؟

«فويل» ثمّ ويل لكلّ من انحرف عن أحدهما، أو أنكر عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٥٦.　(٢) ق: ٣٧.　(٣) راجع ص ٦٩.

(٤) العمدة (ابن البطريق): ٢٩٦/٤٩٢، المناقب (ابن شهرآشوب) ٢: ٢١٧ فـي الاخـتصاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٥) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٦٠٣.

بإنكار عصمة «من» هو نفسه وروحه، أو قدّم عليه بعد النبيّ أُولئك الثلاثة الأجانب، و «أخّره» عنهم في منصب الخلافة، ومسند الولاية والزعامة، و «في الرتب» السامية المقرّرة لمقام الرسالة والإمامة، ويا ويحهم! في اجترائهم بذلك على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله ﴿وسيعلم الّذين ظلموا﴾ آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم حقّهم، وغصبوا ميراثهم، وهتكوا حجابهم، وأزالوهم عن مقام نبيّهم، وعن مراتبهم الّذي رتّبهم الله فيها ﴿أيّ منقلب ينقلبون﴾[(١)].

﴿ولا تحسبنّ الله غافلاً عمّا يعمل الظالمون﴾[(٢)] و ﴿إنّا لله وإنّا إليه راجعون﴾[(٣)].

وقد ثبت لك بكلّ ما ذكر عصمة ذلك الوليّ المطلق، والوصيّ بالحقّ عليه السلام وإمامته وخلافته بلا فصل عن النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ووجوب الاقتداء به، دون غيره بعد النبيّ على ما رواه الرازي الحنفي في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «من اقتدى بعليّ بن أبي طالب فقد اهتدى»[(٤)].

وكذا الشيخ الآلوسي في كتابه روح المعاني روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «من اقتدى في دينه بعليّ فقد اهتدى»[(٥)].

ثمّ لا شبهة ولا خلاف عندنا أنّه قد انتقلت الإمامة من بعده بجميع شؤونها وشرائطها الرفيعة إلى ولديه السبطين الشهيدين، سيّدي شباب أهل الجنّة، كما لا شبهة في خلافتهما عن جدّهما بعد أبيهما.

وقد وُلد المجتبى عليه السلام في مدينة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم منتصف شهر الصيام[(٦)] من السنة الثالثة من الهجرة المباركة، وهي سنة وقعة بدر الكبرى، وانتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة بعد شهادة أبيه.

وقُبض شهيداً بالسمّ، على يد زوجته الملعونة، جعدة بنت الأشعث، وكانت

---

(١) الشعراء: ٢٢٧.　(٢) إبراهيم: ٤٢.　(٣) البقرة: ١٥٦.
(٤) التفسير الكبير ١: ٢٠٥.　(٥) تفسير روح المعاني ١: ٤٦ مباحث تتعلّق بالبسملة.
(٦) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٥.

ورابـــع الأئـمّة الكـــرام نـجل الحسـين أزهـد الأنـام

أُمّها أُخت الخليفة أبي‌بكر بن أبي قحافة، وكان السمّ من معاوية بن أبي سفيان، وكانت شهادة الإمام في ثامن وعشرين صفر من سنة خمسين من الهجرة، عن عمر سبع وخمسين سنة، أو ثمان وخمسين سنة في المدينة المنوّرة، ودُفن في البقيع الغرقد[١].

وأمّا الحسين عليه السلام فكانت ولادته أيضاً في المدينة النبويّة بعد أخيه الحسن عليه السلام بأشهر يسيرة، وكانت مدّة حمله ستّة أشهر[٢] كعيسى المسيح، ويحيى بن زكريّا.

وكان ذلك في ثالث شعبان، أو في الخامس منه، من السنة الرابعة من الهجرة المباركة، وفيها وقعت غزوة الخندق، وكان رضاعه من ريق جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبذلك صارت الإمامة في ذرّيته دون ذرّية أخيه الحسن عليه السلام.

ثمّ استشهد عليه السلام مع ولده وأقاربه وأصحابه، بأرض كربلاء من العراق في سنة ستّين من الهجرة، في العاشر من محرّم، على أيدي بني أُميّة جنود يزيد بن معاوية وابن زياد.

وكان له من العمر عند شهادته ستّاً وخمسين سنة وأشهراً.

[إمامة زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام]

ثمّ اعلم أنّ الخليفة بالحقّ من بعدهم هو سادس الحجج المعصومين «ورابع الأئمّة الكرام» المسمّى باسم جدّه عليّ عليه السلام والملقّب بالسجّاد وزين العابدين.

وهو «نجل الحسين» وابنه من صلبه، وقد اعترف المؤالف والمخالف بمراتب فضله[٣] ونسكه، وعباداته، وزهده، حتّى أقرّ الكلّ أنّه «أزهد الأنام» طُرّاً، لا يُقاس

---

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٩٤، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٩.

(٢) انظر مثير الأحزان (ابن نما): ٧، بحار الأنوار ٤٤: ٢٠٢.

(٣) الفصول المهمّة (ابن الصباغ): ٢٠٣ فما بعد، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٤٠ ـ ١٥٤.

من نسخت فضل الورى فضيلته وعـــلمه وهـــذه صـــحيفته

به أحد في كثرة بكائه، وخضوعه في صلاته وطاعاته، في ليله ونهاره، وشدّة اجتهاده في مناجاة ربّه، صائماً نهاره، قائماً ليله مدّة حياته، حتّى أنّه لم يفرش له فراش لنومه في الليل[١] ولم يُقدّم له طعام في النهار أصلاً، وربما كان يظلّ في سجدة واحدة من الغداة إلى الزوال[٢] ويبل موضع سجوده من دموع عينيه، كالطين، ولسعت حية إصبع رجله في سجدته، فلم يلتفت إليها، ولم ينصرف عمّا هو عليه، وعندئذٍ سمع نداءً من السماء: أنت زين العابدين حقّاً، وسيّد الساجدين صدقاً[٣].

وقد ورد كلّ ذلك في الأحاديث الصحيحة.

وبالجملة، فهو «مَن» قد «نسخت فضل الورى» بأجمعهم «فضيلته» بحيث أنسى ذكر الأوّلين، وأتعب الآخرين في مكارم أخلاقه، ومحامد صفاته. «و» فيما برز من «علمه» في أجوبة معضلات المسائل، وحلّ صعاب المشاكل، ودفع شبهات المنافقين، ونقض حجج الملحدين، على ما هو مسطور في الكتب المطوّلة من المتقدّمين والمتأخّرين بما يضيق المقام عن الإشارة إليها[٤] فضلاً عن ذكر تفاصيلها.

وكذا ما ظهر من معاجزه وكراماته، وما وجد في كلماته وأدعيته وصنوف مناجاته من الفصاحة والبلاغة، وعلوّ المضامين، وسلاسة العبارة الّتي أخرست البلغاء، وأبهرت الفصحاء، ووضعت نيّر المذلّة على أعناق الأُدباء.

فراجع كلماته وبياناته في الحكمة والأدب المتمسّك بها بين الطوائف والملل، وخاصّة وجوه أكارم العرب «وهذه صحيفته» المنتشرة بينهم، المشهورة بالصحيفة

---

(١) المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ١٥٥ في صومه وحجّه عليه السلام، بحار الأنوار ٤٦: ٦٣.

(٢) لم نعثر بهذا النصّ ولكن انظر الفصول المهمّة: ٢٠٢.

(٣) كشف الغمّة ٢: ٢٨٦، بحار الأنوار ٤٦: ٥.

(٤) انظر بعض ما ورد في فضائله ومكارم أخلاقه في الصواعق المحرقة: ٢٠٠، حلية الأولياء ٣: ١٣٣ فما بعد، تذكرة الخواصّ: ٣٢٥، كشف الغمّة ٢: ٨٣، المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ١٣٢.

نصّ على الأمر له مَن سَبقه   والحنفي ارتاب ثمّ صدّقه

السجّادية، والملقّبة بزبور أهل البيت، وإذا راجعتها وجدتها على نهج كلمات جدّه أميرالمؤمنينعليه السلام وأدعيته في كونها دون كلام الخالق تعالى، ولكنّها فوق كلام المخلوقين، فصلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وذرّيته وأبنائه المعصومين.

وأنّه قد ثبتت خلافته وإمامته بعد أبيه الحسين، السبط الشهيدعليه السلام بالنصوص الجليّة عليه، من الأئمّة الطاهرين قبله خلفاً عن سلف، تنتهي إلى جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عن اللوح، عن القلم، عن الله تعالى.

فإنّه قد «نصّ على الأمر له مَن سبقه» من أُولئك الكرام، على ما في صحاح الأحاديث، وموثّقات الأخبار.

فراجع في ذلك أواخر كتاب غاية المرام[١] والجزء الحادي عشر من بحار الأنوار[٢] وغير ذلك من كتب الأحاديث الكثيرة[٣] تجد فيها روايات شتّى من علماء الجمهور بطُرقهم العديدة، فضلاً عن علماء الإماميّة، ورواياتهم الصحيحة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّ خلفائي من بعدي اثنا عشر، وكلّهم من قريش، أوّلهم عليّ بن أبي طالب، وبعده ابناه الحسنان، وبعدهم عليّ بن الحسينعليه السلام»[٤] ثمّ عدّ الآخرين منهم إلى الحجّة المهديّعليه السلام.

«و» يشهد لذلك ما صحّ أيضاً في كتب الفريقين، من أنّ «الحنفي» وهو عمّه من أبيه، واسمه: محمّد بن الحنفيّة «ارتاب» في إمامته، وعارضه في ذلك مدّعياً لنفسه الإمامة، إلى أن رضي بالمحاكمة إلى الحجر الأسود، والتسليم عليه، فأيّهما أجابه الحجر وردّ عليه التحيّة، يكون هو الإمام، فسبق الحنفي إلى الحجر وتقدّم إليه بالتحيّة الكاملة، ولم يسمع منه شيئاً.

«ثمّ» لمّا تقدّم إليه السجّاد، وسأله عن الإمام بعد أبيه الحسينعليه السلام، اهتزّ

---

(١) غاية المرام ٢: ١٥٥ ـ ١٨٧.

(٢) بحار الأنوار ٤٦: ١٧ ـ ٢٠.

(٣) كشف الغمّة ٢: ٨٣ ـ ٨٥.

(٤) انظر كشف الغمّة ٢: ٥٠٥ ـ ٥١١.

الحجر بحيث كاد أن ينقلع من موضعه، وسمع الحاضرون منه كلاماً طلقاً ذلقاً بلسان عربي مبين، ينادي مخاطباً له: أشهد أنّ الوصاية والإمامة بعد الحسين بن فاطمة بنت محمّد صلى الله عليه وآله وسلم مختصّة بك، فدهش السامعون بذلك، وخرّ ابن الحنفيّة على الأرض، وقبّل رجل ابن أخيه، وخضع له، و «صدّقه» في دعوى الإمامة[١].

وقد روى كثير من علماء الجمهور عن رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم النصّ على إمامة الأئمّة التسعة من ذرّية الحسين عليه السلام واحداً بعد واحد، إلى الحجّة المهديّ عليه السلام الّذي هو خاتم الأوصياء.

وفي بعض تلك الأحاديث أنّه صلى الله عليه وآله وسلم سمّاهم واحداً بعد واحد:

فقد روى ذلك صدر أئمّة القوم، وأخطب خطبائهم، وهو خطيب خوارزم، أبو المؤيّد موفّق بن أحمد المكّي، من أعيان علمائهم في كتاب الفضائل، بإسناده عن أبي سلمى، عن رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثٍ طويلٍ أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «رأيت ليلة المعراج عن يمين العرش أشباح عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمّد بن عليّ، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن عليّ، والمهديّ بن الحسن في ضحضاح[٢] من نور، وقيّام يصلّون، وأنّ الله تعالى أوحى إليه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه خلقهم من نوره، وعرض ولايتهم على أهل السموات والأرض، فمن قبلها كان من المؤمنين، ومن جحدها كان من الكافرين»[٣] الحديث.

وروى ما يقرب منه أيضاً بطريقٍ آخر، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٤].

وروى أيضاً إبراهيم بن محمّد الحمويني، وهو أيضاً من أعيان علمائهم في

---

(١) الكافي (الكليني) ١: ٥/٣٤٨، دلائل الإمامة (محمّد بن جرير الطبري): ٢٠٧، الهداية الكبرى (الخصيبي): ٢٢٠.

(٢) الضحضاح في الأصل: ما رقّ من الماء على وجه الأرض ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، النهاية (ابن الأثير) ٣: ٧٥ (ضحح).

(٣ و ٤) مقتل الحسين (الخوارزمي) ١: ٩٦ و ٩٢ و ٩٤.

كتابه: فرائد السمطين، مضمون ذلك بطُرقٍ عديدة، عن أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، وعن عبدالله بن عبّاس، وعن أبي سلمى، وغيرهم، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١].

وروى الزهري عن ابن عتبة نصّ الحسين السبط عليه السلام على ابنه هذا بالإمامة والخلافة من بعده، وأنّه أبو الأئمّة[٢].

مضافاً إلى متواترات أحاديث الإماميّة في ذلك[٣] وإجماعهم عليه.

وأنّه وُلد بالمدينة في تاسع شعبان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة، بأيّام خلافة جدّه أميرالمؤمنين عليه السلام، وأقام معه سنتين، ثمّ مع عمّه المجتبى عليه السلام عشر سنين، ثمّ مع أبيه الحسين عليه السلام أيضاً عشر سنين، وأقام بعد شهادة أبيه إماماً على المشهور أربعاً وثلاثين سنة، فكانت مدّة حياته عليه السلام ستّاً وخمسين سنة أو سبعاً وخمسين.

ثمّ استشهد في المدينة في خامس وعشرين محرّم، سنة خمس وتسعين بالسمّ الناقع بأمرٍ من عبدالملك بن مروان، لعنه الله[٤] وكانت اُمّه الكريمة، جهان‌شاه، بنت يزدجرد، آخر ملوك الفرس، وهو حفيد هُرمُز بن كسرى، أنوشيروان، فإنّها لمّا جيء بها من بلاد الفرس إلى مدينة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أسيرة في أيّام عمر، وأتوا بها إلى المسجد بين الجموع، وعرضوا عليها الزواج بمَن شاءت، قامت وجالت بينهم حتّى وقفت على الحسين عليه السلام، ووضعت يدها على منكبه، فزوّجها أميرالمؤمنين عليه السلام منه، وقال له: «احتفظ بها، وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض في زمانه بعدك، وهي اُمّ الأوصياء الذرّية الطيّبة» فولدت عليّاً زين العابدين عليه السلام[٥].

---

(١) فرائد السمطين ٢: ٥٦٢/٣١٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٧١/٣١٩ و٥٧٢/٣٢١.

(٢) لم نعثر على هذا النصّ.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٣٨، الكافي (الكليني) ١: ٣/٢٤٢، إعلام الورى ١: ٤٨٢ ـ ٤٨٤.

(٤) الفصول المهمّة (ابن الصباغ): ٢٠٨، تذكرة الخواص: ١٨٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٥٣ وفي الكلّ: سمّه الوليد بن عبدالملك وفي مصباح الكفعمي: سمّه هشام بن عبدالملك.

(٥) الخرائج والجرائح ٢: ٧٥١، بحار الأنوار ٤٦: ١٠.

والخامس ابنه الّذي بالباقر لقّبه طاها كما عن جابر

ولقّب بابن الخِيَرتين لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ لله من عباده خِيرتين، فخِيَرته من العرب قريش، ومن العجم الفرس»[١]. وإليه الإشارة في قصيدة الفرزدق فيه عليه السلام:

وإنّ غلاماً بين كسرى وهاشم لأكرم مَن نيطت[٢] عليه التمائم[٣][٤]

[إمامة محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام]

ثمّ بعد شهادته عليه السلام انتقل الأمر إلى سابع المعصومين «و» هو «الخامس» من خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو نجل السجّاد عليه السلام، و «ابنه الّذي» اشتهر لدى العامّ والخاصّ «بالباقر» وذلك لقب «لقّبه» به النبيّ «طاها» جدّه صلى الله عليه وآله وسلم قبل ولادته.

«كما» روي ذلك «عن جابر» الأنصاري الّذي قال له النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّك تعيش حتّى تدرك خامس خلفائي ابن عليّ بن الحسين، اسمه اسمي، وهو الباقر، يبقر العلم بقراً» أي: يشقّ بحار العلم شقّاً، ثمّ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام»[٥].

وعاش جابر هذا على ما أخبره النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حتّى لقى هذا الإمام عليه السلام، وبلّغه سلام جدّه، وهو عليه السلام ردّ التحيّة والسلام على جدّه الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم[٦].

---

(١) أُسد الغابة ٣: ٢٣٤/٢٩٤١ ففيه الرواية فقط، بحار الأنوار ٤٦: ٨.

(٢) ناط الشيء ينوط نوطاً: علّقه، مجمع البحرين (الطريحي) ٤: ٢٧٧.

(٣) التمائم: جمع التميمة: خرزات كانت العرب تعلّقها على أولادهم يتّقون بها العين على زعمهم، مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.

(٤) نسبه إلى أبي الأسود الدئلي في مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.

(٥ و٦) علل الشرائع ١: ٢٣٣/١ باب ١٦٨، أمالي الصدوق: ٢٨٩/٩ المجلس السادس والخمسون، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٥٩، ينابيع المودّة (القندوزي) ٣: ٣٩٩، كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) ١: ٢٥٣/٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٥٠.

محمّد فاق الورى في فضله — مَن عقمت أُمّ الورى من مثله
نصّ عليه مَن عليه سبقا — وقد كفاك فعله مصدّقا

وكان اسمه على اسمه «محمّد» وخصاله كخصاله الحميدة حرفاً بحرف، ولذا «فاق الورى» بأجمعهم بعصره وزمانه «في فضله» ومكارمه، وعلومه، ومعاجزه، كما فاق جدّه الخاتم صلّى الله عليه وآله وسلّم في كلّ ذلك جميع العالمين، وبذلك صحّ أن يقال: إنّه عليه السلام «مَن عقمت أُمّ الورى من» توليد «مثله» في أيّامه، كما عقمت من توليد مثل ذلك النبيّ الأكرم جدّه صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وقد برز منه عليه السلام من أنواع العلوم في الفقه، والحكمة، والكلام، وغيرها، ما ملأ الخافقين، ولذلك انتشرت جُلّ الأحكام الشرعية ـ لو لم نقل كلّها ـ منه عليه السلام ومن ابنه الصادق عليه السلام وذلك لما صادف لهما في عصرهما من الفسحة عن التقيّة، من جهة اشتغال الفريقين المعادين لأهل البيت ـ وهم بنو أُميّة وبنو العبّاس ـ بالحرب بينهم على المُلك والسلطنة.

ولذلك خصّ عليه السلام باللقب المذكور دون آبائه وأبنائه المعصومين، مع استوائهم في العلم والفضل وسائر المكارم، واشتراك جميعهم في النور والروح والطينة، وقد انتقلت إليه الخلافة بعد أبيه عليه السلام بالنصوص الكثيرة من جدّه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ومن آبائه الطاهرين، على ما في أحاديث الفريقين.

منها: ما أشرنا إليه من الأحاديث المأثورة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله في شأن أبيه عليه السلام فإنّه مشتملة على ذكره وذكر أبنائه الطيّبين إلى المهديّ الخاتم من طُرق الإماميّة.

ومنها: ما «نصّ عليه» خاصّةً «مَن عليه سبقا» وهو الإمام الرابع السجّاد عليه السلام في أحاديث كثيرة(*) «وقد كفاك» برهاناً على إمامته بعد النصوص والأحاديث

---

* منها: رواية أبي خالد عن السجّاد عليه السلام أنّه قال: «محمّد ابني، يبقر العلم بقراً»[1]. ←

---

(١) الخرائج والجرائح (الراوندي) ١: ٢٦٨/١٢، بحار الأنوار ٤٦: ٢٣٠.

ما برز منه من معاجزه المسطورة في الكُتب المطوّلة ممّا لا يسعها المقام، فإنّ ما «فعله» منها بعد ثبوتها بالشهرة المستفيضة بل بالتواتر المعنوي يكفي لذي العينين «مصدّقاً» لخلافته وإمامته، وإن فُرض إنكار تواتر أحاديثه.

فراجع في كلا الأمرين الجزء الحادي عشر من البحار[١] وكتاب مدينة المعاجز[٢] وأواخر غاية المرام[٣] وغيرها[٤] من كتب الأحاديث والتواريخ.

وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وكانت مدّة إمامته تسع عشرة سنة.

ثمّ استشهد في المدينة المنوّرة عن عمر سبع وخمسين سنة بسمّ دسّه إليه إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك بن مروان على ما قيل[٥] في أيّام سلطنة هشام ابن‌عبدالملك وبأمره، وذلك في سابع ذي‌الحجّة الحرام سنة أربع عشرة ومائة،

ومنها: رواية عثمان بن خالد عنه أيضاً، أنّه جمع أولاده في مرض الموت، وأوصى إلى ابنه محمّد، ولقّبه بالباقر، وجعل أمرهم إليه[٦].

ومنها: رواية مالك بن أعين، أنّه قال لابنه محمّد: «بُنيَّ إنّي جعلتك خليفتي من بعدي» إلى قوله: «فاحمد الله على ذلك واشكره»[٧].

ومنها: رواية الزهري، أنّه سأل السجّاد وقال له فيما قال: «فإلى مَن نختلف بعدك»؟ فأشار إلى ابنه محمّد، وقال: «إلى ابني هذا، إنّه وصيّي ووارثي، وعيبة علمي، معدن العلم، وباقر العلم».

فقال الزهري: يابن رسول‌الله هلّا أوصيت إلى أكبر أولادك؟ فقال: «يا أبا عبدالله ليست الإمامة بالصغر والكبر، هكذا عهد إلينا رسول‌الله، وهكذا وجدناه في الصحيفة واللوح، اثني عشر أسامي مكتوبة بإمامتهم، وأسامي آبائهم واُمّهاتهم، ويخرج من صلب ابني محمّد سبعة من الأوصياء، فيهم المهديّ»[٨].

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة الموثّقة المأثورة في ذلك، فراجع مظانّها.

---

(١) بحار الأنوار ٤٦: ٢٢١ ـ ٢٨٦.
(٢) مدينة المعاجز ٥: ٥ فما بعد.
(٣) غاية المرام ٧: ١٧٥ الباب الثالث والأربعون والمائة.
(٤) كشف الغمّة ٢: ١٢٥، المناقب (ابن شهرآشوب) ٢: ٢٠٦ فما بعد.
(٥) الاعتقادات (للصدوق المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٨.
(٦ ـ ٨) كفاية الأثر (الخزاز): ٢٣٩ ـ ٢٤٢، بحار الأنوار ٤٦: ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

وســـادس الأئـــمّة الأكـــابر   جـعفر الصـادق نـجل البـاقر

ودفن في البقيع بظهر أبيه زين‌العابدين، وإن اختلف في تاريخ شهادته.

وكان له من الأولاد سبعة، والذكور منهم خمسة: جعفر الصادق وعبدالله من أُمّ‌فروة بنت قاسم بن محمّد بن أبي بكر وإبراهيم وعبيدالله من أُمّ أُخرى وعليّ وزينب وأُمّ سلمة من أُمّ ثالثة[١].

[إمامة جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام]

ثمّ انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى نـجله الكـريم، وهـو ثـامن الحـجج الطاهرين «وسادس الأئمّة الأكابر» المعصومين، واسمه الشريف: «جعفر» ولقبه المبارك «الصادق» وهو كما ذكرنا «نجل الباقر» وابنه من صُلبه.

وقد اختصّ باللقب المذكور تمييزاً له عن ابن الإمام العاشر الهـادي، وهـو جعفر بن عليّ، المشتهر بالكذّاب، أو إشارة إلى كذب المخترعين للمذاهب الفاسدة المتسمّين باسم الأئمّة، وفي مقدّمتهم: نعمان، المعاصر له، المكنّى بأبي حنيفة.

وكيف كان فهذا الإمام الصادق قد انتقلت إليه الإمامة بعد شهادة أبيه وهو ابن واحد وثلاثين سنة، وكانت مدّة إمامته أربعاً وثلاثين سنة.

ثمّ استشهد أيضاً في المدينة المنوّرة بسمّ دسّه إليه المنصور الملك العبّاسي في سنة ثمان وأربعين ومائة في ٢٥ شوّال على ما قيل[٢] أو في ١٥ رجب، عن عمر خمس وستّين.

وكان له عشرة أولاد، والذكور منهم سبعة، أكبرهم: إسـماعيل، ثـمّ عـبدالله وموسى وإسحاق ومحمّد وعبّاس وعليّ.

---

(١) الفصول المهمّة (ابن الصباغ): ٢٢١.

(٢) الاعتقادات (للصدوق المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٨.

والإناث أمّ فروة، وفاطمة، وأسماء.

وقد وردت نصوص على إمامته بطُرقٍ شتّى من أبيه الباقر عليه السلام، مضافاً إلى ما تقدّمت الإشارة إليه من نصوص جدّه رسول‌الله عليه.

منها: ما عن محمّد بن مسلم في حديثٍ له، أنّ الباقر عليه السلام قال له: «يا محمّد هذا» وأشار إلى ابنه الصادق «إمامك بعدي، فاقتد به، واقتبس من علمه، والله إنّه لهو الصادق الّذي وصفه لنا رسول‌الله، أنّ شيعته منصورون في الدنيا والآخرة، وأعداءه ملعونون على لسان كلّ نبيّ»[1].

وقريب منه روايات صحيحة أُخرى عن ثقات، كهمام[2] وأبي الصباح الكناني[3] وأبان بن تغلب[4] وغيرهم

فراجع كتب الأحاديث، كالبحار[5] وغيره[6].

وبالجملة، فهو الّذي ينتسب إليه مذهب الإماميّة الاثني‌عشريّة. حيث إنّ المذاهب المخترعة المخالفة ابتدعت في عصره، وازدادت شيئاً فشيئاً إلى ما ينوف على سبعين، وتفرّقت المذاهب مختلفين، حتّى أشرف أصل الشرع على الاضمحلال والاندراس، وكاد دين النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومذهب الحقّ أن ينقلع من أصله وأساسه، وطالت ألسنة الأغيار بالاستهزاء به، فالتجأ بعض ملوك العبّاسّين يومئذٍ إلى إيقافهم على المذاهب الأربعة المعروفة، وأجبر المسلمين في أقطار الأرض باتّباعها، ورفض غيرها، وبذلك سمّوا غيرهم روافض.

وعندئذٍ انحاز الفرقة المحقّة الإماميّة إلى إمامهم الصادق، وسمّوا أنفسهم جعفريّة، في قبال تلك المذاهب الأربعة.

(١ و٢) كفاية الأثر (القمّي): ٢٥٣ و٢٥٤، بحار الأنوار ٤٧: ١٥.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨٠، بحار الأنوار ٤٧: ١٢.

(٤) لم نعثر عليه عن أبان بن تغلب وروى عن أبان في بحار الأنوار ٤٧: ١٣.

(٥) بحار الأنوار ٤٧: ١٢ باب ٣.

(٦) الكافي (الكليني) ١: ٣٠٦، إعلام الورى (الطبرسي) ١: ٥١٧.

بثّ العلوم فرعها وأصلها وكم وكم من شبهات حلّها

ولا شبهة أنّ مذهب ذلك الإمام الصادق هو بعينه مذهب آبائه الطاهرين، وطريقته طريقة جدّه سيّد المرسلين، من غير فرقٍ ولا اختلافٍ بينهم وبين المعصومين ذرّيتهم في شيء من الأحكام والفتاوى والمذهب والطريقة والقضايا وغيرها أصلاً، ولا بمقدار شعرة، بل كلّهم نور واحد، وكلامهم واحد، ورأيهم واحد، كما أنّ الحقّ الواقعي عند الله في جميعها واحد، والربّ واحد، والدين واحد.

ولا يعقل في شيء منها التعدّد والزيادة إلى الاثنين، فضلاً عن الأربعة، خصوصاً مع كونها مبتدعة مخترعة، وأنّ هذا الإمام الحقّ المبين، والمبين للحقّ اليقين من المذهب والدين، هو الّذي فسح له الدهر نشر الفضائل، وتعليم الفواضل، ومكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب لعامّة البرايا، فعلّم الناس الأحكام، و «بثّ العلوم» بأصنافها «فرعها وأصلها» بين الأنام.

وذلك لما أشرنا إليه من اشتغال ملوك عصره من العبّاسيّين والأُمويّين بأنفسهم، وقيام الحروب الدامية بينهم، والتهاؤهم بذلك عن التعرّض للإمامين الباقرين الصادقين، ولذلك بذل هذا الإمام الناطق بالحقّ جُهده في تعليم الناس، وتربيتهم، ولقّب بينهم بشيخ الأئمّة.

والمعروف أنّه كان يحضر مجلس تدريسه وتحت منبر تعليمه أربعمائة نسمة من فحول العلماء[1] وفيهم أبو حنيفة، أوّل أئمّة مذاهب القوم، ولم يزل يتلمّذ عنده ويتعلّم لديه حتّى غلب عليه الطمع، وحُبّ الجاه والرئاسة، واغترّ بمواعيد بعض ملوك المخالفين في عصره، وانحرف عن الإمام، وابتدع مذهباً لنفسه، معارضاً لمذهب الحقّ.

---

(١) قال المفيد في الإرشاد ٢: ١٧٩: قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجلٍ. وكذا قال ابن شهرآشوب في مناقبه ٤: ٢٤٧ في علمه عليه السلام.

ناهيك منها ما روى المفضّل فانظر وأمعن نظراً لو تعقل

وإن شئت أن تشمّ رائحةً من عبقريّة ذلك الإمام الصادق فراجع كتب الأحاديث والتفاسير[١] تجد العجب العُجاب من بياناته الشريفة في علومٍ شتّى، ثمّ احتجاجاته المفحمة للخصماء الألدّاء، وأصحاب الأديان، فترى كم من علومٍ غامضة قد بيّنها «وكم» من قضايا مشكلة عويصة قد أوضح الحكم فيها «وكم من شبهات» مضلّة ذات عقد صعبة الانحلال قد «حلّها» حتّى أبهر الكلّ، وحيّر العقول، وأدهش أُولي الألباب، واعترف بفضله المخالف والمؤالف، وخضع له القريب والبعيد، وأرغم بذلك أنف الحسود العنيد.

وقال في شأنه أبو حنيفة: والله ما رأت عيني ولا عين بصير، ولا سمعت أُذني ولا أُذن سامع بأفقه ولا أعلم من جعفر بن محمّد[٢].

راجع في ذلك كلّه ما رواه العلّامة المجلسي[٣] وغيره من فطاحل العلماء، من طُرق الفريقين، ويكفيك من المعرفة ببعض علومه، و«ناهيك منها» ومن إطالة الكلام في بيان فضائله وفواضله والغوص في بحار علومه «ما روى المفضّل» بن عمر أحد تلاميذه عنه، في الحديث الطويل المشتهر بتوحيد المفضّل في عجائب خلقة الموجودات بأنواعها وأصنافها من الحيوانات والنباتات والجمادات. وقد تقدّم ذكر بعضها في الباب الأوّل من الكتاب.

«فانظر» في تمام الحديث المذكور في كثير من الكُتب المطوّلة، ومنها البحار[٤] «وأمعن» فيه «نظراً» وأعجب وتأمّل في دقائق معانيه، وفصاحة بيانه،

---

(١) انظر كشف الغمّة ٢: ١٥٧ ـ ١٧٩، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨٣ ـ ٢٠٨، بحار الأنوار ٤٧: ١٣٦ فما بعد، الفصول المهمّة (ابن الصباغ): ٢٢٢.

(٢) تذكرة الحفّاظ ١: ١٦٦ بتفاوت، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٥٧.

(٣) بحار الأنوار ٤٧: ١٦٢ فما بعد، الفصول المهمّة (ابن الصباغ) ٢٢٤.

(٤) بحار الأنوار ٣: ٥٧.

والسابع الكاظم من فيه بدا   لله ما جاز له من البدا

وبلاغة جُمله، وسلاسة عباراته، ولطافة كلماته، وسائر رموزه وإشاراته «لو» كنت «تعقل» شيئاً من ذلك، ومن المعارف والحكم والأخلاق والشيم.

ثمّ أضف إلى ذلك كلّه ما ظهر منه من معجزاته وكراماته الكثيرة الّتي لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلاً عن إحصائها وبيان كلّ منها، فراجع فيها كتب الأحاديث والتواريخ المطوّلة[١].

[إمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه‌السلام]

ثمّ إنّه انتقلت الإمامة عنه بعد شهادته إلى ابنه موسى عليه‌السلام، وهو تاسع المعصومين «والسابع» من خلفاء جدّه خاتم النبيّين صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، ولقبه «الكاظم» وكنيته أبو الحسن الثاني، وأبو إبراهيم.

وهو «من فيه بدا» ما كان مكنوناً «لله» تعالى، وكان مخزوناً في علمه القديم الأزلي، ولم يعلم به الناس، وهو انتقال الإمامة إليه دون أخيه الأكبر الثقة إسماعيل، الّذي كان المتعيّن لديهم أنّه سينتقل إليه الأمر بعد أبيه الصادق، وذلك لشدّة ورعه وتُقاه وعلمه وفضله وقرب منزلته من أبيه، إلى أن توفّاه الله تعالى في حياة أبيه؛ دفعاً للتوهّم، وأظهر للخلق ما كان مخزوناً لديه تعالى من إمامة هذا الإمام الكاظم.

وهذا هو «ما جاز له» تعالى لدى الإماميّة «من» قسمي «البدا»[٢] لا ما توهّمه بعض المخالفين، ونسب القول به إلى الشيعة الإماميّة، وطعن عليهم بذلك أشدّ الطعن، بل نسبهم بذلك إلى الكفر، وهو أولى منهم بذلك، فزعم المخالف الأعمى أنّهم يقولون بتبدّل ما جرى في علمه الأزلي، وعدوله عنه إلى غيره،

---

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٩٣، بحار الأنوار ٤٧: ٦٣ ـ ١٦١.

(٢) كنز الفوائد (الكراجكي) ١: ٢٢٧، وأصل الشيعة وأُصولها (كاشف الغطاء): ٣١٣.

وندامته عمّا قدّره أوّلاً لظهور الخطأ له في ذلك، والعياذ بالله أو لانكشاف مصلحة مزاحمة لمصلحة ما رآه وقدّره قديماً، بحيث حصل العلم له بالمصلحة المتأخّرة المعادلة للأُولى، أو الأقوى منها بعد خفائها عليه.

وإنّ من الواضح أنّ كلّ ذلك كفر لا ينسب إلى أدنى مسلم، فضلاً عن الفرقة المحقّة الإماميّة؛ لاستلزامه نسبة الجهل أو الغفلة أو العبث إليه تعالى، أو ما هو أعظم من ذلك، وهو نسبة تغيّر الذات المقدّسة بتغيّر علمه المتّحدة لها، ونعوذ بالله من القول بشيء منها.

وقد تقدّم نظير ذلك اعتراضاً وجواباً في النسخ في باب النبوّة، فراجع[1] وكلاهما من وادٍ واحد، غير أنّ النسخ إنّما هو في التشريعيّات، والبداء يكون في التكوينيّات.

وبالجملة، فلا وحشة في نسبة البداء إليه تعالى بالمعنى الّذي ذكرنا، وهو إبداؤه تعالى لخليقته ما علمه أزلاً، وكتمه عنهم لمصالح شتّى، منها: امتحان العباد، وتميّز الخبيث من الطيّب كما في وعده تعالى لكليمه عليه السلام ثلاثين ليلة؛ لاختلائه بالمناجاة معه في جبل طور، ثمّ إتمامها بعشر ليال أُخر، كما قال تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتمّ ميقات ربّه أربعين ليلة﴾[2].

وبذلك ارتدّ جمعٌ كثيرٌ من أُمّته، ورجع الخبيث منهم إلى الكفر؛ لما علم تعالى فيهم من كون إيمانهم مستعاراً يزول بأدنى توهّم وزلّة، وتثبت الآخرون المستقرّ إيمانهم.

وكذا الأمر فيما نحن فيه، فإنّه بعد ما وهب إسماعيل للإمام الصادق عليه السلام، وهو أكبر ولده، وجمع له فضيلتي العلم والتقى، وشدّة حُبّ الإمام عليه السلام له أرخى العنان لأصحاب الإمام، حتّى ظنّوا وأيقنوا بكونه الخليفة عن أبيه بعده، وأخفى الله تعالى علمه بعدم ذلك عنهم إلى أن أظهر ذلك لهم بموت إسماعيل أيّام أبيه، وعرّفهم بأنّ

---

(١) راجع المجلّد الأوّل.

(٢) الأعراف: ١٢٤.

علمه القديم كان متعلّقاً بخلافة موسى عن أبيه، فعدل المؤمنون المطيعون عمّا كانوا يعتقدون إلى الاعتقاد بموسى، وأقام بعضهم على الغيّ والضلال والاعتقاد بإمامة إسماعيل.

وربما تكون هناك مصالح مهمّة أُخرى في كتمان التكوينيّات الواقعيّة، خيراً كانت أو شرّاً، ولعلّ منها التحريض والحثّ على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وسائر الطاعات؛ دفعاً لما هو قابل للمحو، وتبديله بما هو قابل للإثبات بعد العدم، على ما أشار تعالى إليه بقوله سبحانه: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾[١].

ويؤيّد ذلك ما تواتر كتاباً[٢] وسنّة من الأمر بالدعاء والصدقة وأمثالهما لدفع البلايا والمكاره[٣] وطلب الرزق، وطول العمر، وأمثالها، كقوله تعالى: ﴿ادعوا ربّكم تضرّعاً وخفية﴾[٤] ﴿اُدعوني أستجب لكم﴾[٥] ﴿فإنّي قريب أُجيب دعوة الداع إذا دعان﴾[٦] ﴿قل ما يعبؤا بكم ربّي لولا دعاؤكم﴾[٧] وأمثالها.

وكذا ما تظافر في الأحاديث الكثيرة، من أنّ الصدقة تدفع كلّ بليّة، وميتة السوء، ونظائرها[٨] أو أنّ الحسنة الكذائيّة تستجلب النعمة الكذائيّة، والمعصية الكذائيّة توجب النقمة الكذائيّة[٩].

لا يقال: إنّ المقدّر التكويني الواقعي الّذي قد تعلّق به العلم الأزلي إنّما هو أحد الأمرين لا محالة، وهو غير قابل للتغيير، لاستحالة تبدّل علمه تعالى، فما معنى المحو والتبديل؟ وكيف يؤثّر الدعاء والصدقة وأمثالهما في ذلك؟

فإنّه يقال: إنّ التكوينيّات المكتومة عن الخلائق على قسمين: فقسم منها ما هو مخزون علمه في نفسه المقدّسة، واستأثر به لذاته العليا خاصّة فقط، لمصالح

---

(١) الرعد: ٤٠. (٢) البقرة: ١٨٦، والمؤمن: ٦٠.
(٣) الكافي (الكليني) ٢: ٤٦٩ باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء. (٤) الأعراف: ٥٥.
(٥) المؤمن: ٦٠. (٦) البقرة: ١٨٦. (٧) الفرقان: ٧٧.
(٨) الكافي (الكليني) ٤: ٢/١ وص ٥ باب أنّ الصدقة تدفع البلاء، دعائم الإسلام ٢: ١٢٥٢/٣٣١.
(٩) انظر مستدرك الوسائل ١٢: ١٣٥٩٢/٨٧.

خفيّة في ذلك، ولم يعرف به أحداً من خليقته، ولم يطّلع عليه مخلوق من بريّته، لا مَلَك مقرّب، ولا نبيّ مرسل، نظير علمه بالساعة، بمعنى قيام القيامة الكبرى، والبعث والنشور يوم الطامة العظمى أو بمعنى قيام القيامة الصغرى في الدنيا، بظهور الحجّة العليا الّذي هو خاتم الأوصياء، والثاني عشر من خلفاء خاتم الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الساعة أيّان مرساها قل إنّما علمها عند ربّي لا يجلّيها لوقتها إلّا هو﴾ إلى قوله سبحانه ﴿يسألونك كأنّك حفيٌّ عنها قل إنّما علمها عند الله﴾[1].

وكذا قوله جلّ وعلا في النازعات: ﴿يسألونك عن الساعة أيّان مرساها ❊ فيم أنت من ذكراها ❊ إلى ربّك منتهاها﴾[2].

ونظير ذلك علمه عزّ وجلّ بأربعة أُمور أُخر قد قرنها بعلمه بالساعة في قوله عزّ من قائل في سورة لقمان: ﴿إنّ الله عنده علم الساعة وينزّل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأيّ أرض تموت﴾[3].

وكذا قوله عزّ وجلّ في سورة الرعد: ﴿الله يعلم ما تحمل كلّ أُنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد﴾[4].

وأمثالها ممّا تعلّق به العلم الأزلي القديم، المتّحد مع الذات المقدّسة بنحو العينيّة الحقيقيّة، والدقّة التامّة العقليّة، وهو الّذي لا يعقل فيه التغيّر والتبدّل أبداً، ولا يؤثّر فيه شيء من الدعاء والصدقة وأمثالهما من الطاعات، أو المعاصي أصلاً.

وذلك نظير علمه سبحانه بالآجال الحتميّة على ما صرّح به في آيات عديدة كقوله سبحانه: ﴿إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾[5] ﴿إنّ أجل الله إذا جاء لا يؤخّر﴾[6] وأمثالهما.

وبالجملة، فهذا القسم من العلم المختصّ بذاته المقدّسة هو المشار إليه في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلّا هو﴾[7].

---

(١) الأعراف: ١٨٧. (٢) النازعات: ٤٢ ـ ٤٤. (٣) لقمان: ٣٤.
(٤) الرعد: ٨. (٥) يونس: ٤٩. (٦) نوح: ٤. (٧) الأنعام: ٥٩.

وفي سورة الكهف: ﴿له غيب السموات والأرض﴾[١].

وفي سورتي النحل وهود: ﴿ولله غيب السموات والأرض﴾[٢].

وفي سورة النمل: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلّا الله﴾[٣].

إلى غير ذلك من نظائرها، وأنّ المثبت فيه هذا القسم من علمه سبحانه وهو الذات المقدّسة، هو المعبّر عنه باللوح المحفوظ أو بأُمّ الكتاب في قوله عزّ وعلا في سورة البروج: ﴿بل هو قرآن مجيد * في لوح محفوظ﴾[٤].

وفي سورة الرعد: ﴿وعنده أُمّ الكتاب﴾[٥] بعد قوله العزيز: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾[٦].

وأمّا القسم الآخر من العلم المكتوم الّذي اقتضت المصالح الواقعية إبداءه لبعض الخواصّ من الأنبياء والأولياء وإخبارهم به بالوحي أو بالإلهام: فهو أيضاً على قسمين:

فإنّ منها ما هو موافق لما في اللوح المحفوظ، ويُسمّى بالأمر الحتمي المنجّز، وربما يوحى إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأنّه يلهم الوصيّ عليه السلام بكونه كذلك، وهم يخبرون غيرهم بإذن من الله أنّ الأمر الكذائي الّذي أخبر بوقوعه أمرٌ حتمي منجّز لابدّ من وقوعه، من غير تبديل ولا تغيير.

نظير ما أخبروا عن فتنة الدجّال[٧] وخروج السفياني[٨] وظهور المهديّ عليه السلام، وأمثالها بطريق الحتم والتنجّز، وكذا بعض فتن آخر الزمان بحيث لا يغيّرها شيء من الدعاء وأمثاله من المغيّرات.

ومنها ما ليس كذلك، بمعنى أنّ الموحى إليهم ربما يكون وقوعه القطعي مشروطاً بشرطٍ مستور معلوم عنده تعالى، وغير معلوم لدى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو الوصيّ، وعندئذٍ يُخبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مثلاً غيره بما علمه، وهو غير عالم

---

(١) الكهف: ٢٦. (٢) النحل: ٧٧، هود: ١٢٣. (٣) النمل: ٦٥. (٤) البروج: ٢١ ـ ٢٢.

(٥ و٦) الرعد: ٢٩. (٧) انظر بحار الأنوار ٨٥: ٩٢ وصحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ٢٠.

(٨) كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٤٤/٥١٦ و١٤/٦٥٢، الغيبة (النعماني): ٢٥٥.

بالاشتراط، ولا بالشرط وقوعاً أو عدماً، ولذلك يعقّب إخباره ذلك غالباً بقوله مثلاً: ولله فيه المشيئة.

وعليه، فالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الوصيّ يعلمان شيئاً من الغيب بإخبار من الله تعالى، وإظهارٍ منه سبحانه لهما وحياً أو إلهاماً، كما قال عزّ من قائل: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلّا من ارتضى من رسول﴾[١].

ولكنّهما غير عالمين بمطابقة ما علّماه لماهو المخزون في علمه تعالى في اللوح المحفوظ، من حيث الاشتراط وعدمه، أو من حيث حصول الشرط وعدم حصوله، وبذلك ربما يقع الاختلاف بين ما أخبرا عنه سلفاً وبين المخبر عنه، من حيث الوقوع وعدمه، وأنّ إمكان ذلك أوجب تعقيب ما يخبرون به بمشيئته تعالى، وتعليق ذلك عليها، كما أمر سبحانه بذلك ونهى عن تركه بقوله جلّ وعزّ: ﴿ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غداً * إلّا أن يشاء الله﴾[٢].

وبذلك سُمّي ما أُخبروا به أُموراً معلّقة، وسُمّي أيضاً نفوسهم الزكية الملهمة بتلك المغيبات بلوح المحو والإثبات.

وبذلك كلّه ينقدح لك حكمة كتمان ما في اللوح المحفوظ عن كلّ أحد، وإظهار ما في اللوح الثاني لبعض الخواصّ من العباد، وإخبارهم لغيرهم بذلك، مع بيان كون المخبر عنه ـ من شقاوة زيد أو سعادته، أو صحّته ومرضه، أو غناه وفقره، وأمثالها ـ قابلاً للمحو والإثبات، باعتبار إمكان اشتراط كلّ منها بالدعاء مثلاً وعدمه، أو بالصدقة وعدمها في اللوح المحفوظ، حتّى يرغب الناس، ويبذلوا جهدهم في تلك المبرّات والأعمال الحسنة؛ رجاء التعليق المخفيّ عنهم وعن النبيّ والوصيّ اللذين أخبرا بذلك، ثمّ يجتهدوا في عمل الخير والإلحاح في الدعاء والتضرّع، مؤمّلين محو السوء عنهم، وإثبات الخير لهم، على تقدير اشتراط ذلك بحصول الأدعية أو الأعمال الحسنة.

---

(١) الجن: ٢٧.

(٢) الكهف: ٢٣ ـ ٢٤.

وهذا هو الوجه فيما ورد في الكتاب والسنّة وغيرهما من الحثّ على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وأمثالها: لدفع البلايا والأسواء الدنيويّة المقدّرة، مضافاً إلى كونها عبادات مقرّبة إليه تعالى؛ جالبةً للحسنات، والأُجور الأُخروية؛ ودافعة لمكارهها الوخيمة الشديدة.

وكذا ما ورد عنهم في بعض أدعيتهم بقولهم مثلاً في ليلة القدر: «اللّهمّ إن كان اسمي مكتوباً في ديوان الأشقياء فامحني من ديوان الأشقياء، واكتبني في ديوان السعداء»[١].

وبذلك كلّه اتّضح لك أيضاً وجه الجمع بين ما ورد كتاباً وسنّة من عدم إمكان تقدّم الآجال وتأخّرها عن الوقت المقدّر لها، على ما صرّح به في الآيتين المتقدّمتين وأمثالهما، وبين ما ورد فيهما من إمكان ذلك، كما في قوله تعالى في سورة نوح: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخّركم إلى أجل مسمّى﴾[٢].

وقوله سبحانه في سورة الأنعام: ﴿ثمّ قضى أجلاً وأجل مسمّى﴾[٣].

وفي سورة العنكبوت: ﴿ولولا أجل مسمّى لجاءهم العذاب﴾[٤].

وأمثال ذلك في الآيات أيضاً كثيرة، فإنّ المحتوم المسمّى منهما هو ما علّمه تعالى أزلاً، وهو محفوظ عن التغيير والتبديل، وأمّا المعلّق منهما فهو ما في اللوح الثاني، ولا تهافت بين الصنفين أصلاً كما ربما يتوهّمه بعض الجهلة.

وبذلك كلّه يتّضح لك أيضاً اندفاع ما ربما يعترضه بعض حمقاء المخالفين على مبيت الوصيّ عليه السلام على فراش النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فراره من مكّة المكرّمة، وإنكارهم كون ذلك فخراً له على ما تدّعيه الإماميّة[٥] بأنّه فادى بنفسه النفيسة لنفس النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المقدّسة، وخاطر بمهجته للقتل حفظاً له صلى الله عليه وآله وسلم وذلك لأنّ

---

(١) إقبال الأعمال (ابن طاووس): ٣٧٨، بحار الأنوار ٩٤: ٣٧٤ بتفاوت يسير.

(٢) نوح: ٤. (٣) الأنعام: ٢. (٤) العنكبوت: ٥٣.

(٥) قد تقدّم مفصّلاً مع تخريج مصادره في ج ١ ص ٥١٥، وص ٥٥٥.

الفخر له إنّما يكون مع جهله بالغيب وعدم علمه بما قدّر له من السلامة، وذلك لا يجامع دعواه أنّ الإمام يعلم الغيب، وذلك واضح[1].

والجواب ما عرفت، من أنّه كان عالماً ببعض الغيب، وهو المسطور في لوح المحو والإثبات، وهو سلامته من القتل في تلك الليلة، ولكنّه مع ذلك كان الجائز في نفسه مغائرة ما عَلِمه لما هو المقدّر أزلاً، بإمكان كون سلامته تلك معلّقاً ومشروطة بشرط مستور عنه، ولم يعلمه، فيكون المقدّر له في ليلته القتل والهلاك بالبداء الصحيح منه تعالى، فوطّن نفسه على ذلك، ولم يبال بهلاكه نفسه الشريفة مع سلامة النفس المقدّسة النبويّة صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا هو غاية الجود والشهامة والمفاداة الحقيقية، وله بذلك أقصى مراتب الفخر والنبالة، والجود بالنفس أقصى غاية الجود.

وبذلك باهى الله تعالى ملائكته، وبمؤاساته اعتجبت الروحانيّون، وبمفاداته أدهشت الكروبيّون، وفي شأنه نزل يومئذٍ قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله﴾[2].

وحاصل الكلام: أنّ البداء بالمعنى المذكور أمرٌ صحيحٌ معقولٌ واضح، لا وحشة في نسبته إليه تعالى، ولا محذور فيه أصلاً؛ لكونه بمعنى إظهاره ما هو المكنون في علمه، بعد إخفائه ذلك مدّةً لمصالح هناك، وحِكَم كثيرة، على ما أشرنا إليه، وأنّ ذلك من غاية لطفه تعالى بعبيده، وشفقته عليهم.

نعم، إنّ الممتنع الّذي يُجلّ عنه الربّ تعالى هو ظهور الشيء له بعد الخفاء عليه، وحصول العلم له به بعد الجهل به، على ما هو المعنى الآخر للبداء، كما عرفت، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، وأنّ الشيعة الإماميّة بريئون إليه تعالى من القول بذلك، وأنّهم منزّهون عن الافتراء عليهم به، وحسبهم الله تعالى، وهو سبحانه لهم نعم الكفيل، ونعم المولى، ونعم النصير.

---

(١) انظر الصواعق المحرقة: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) البقرة: ٢٠٧.

أبدى الهدى وأوضح السبيلا فيه بسبق موت إسماعيلا
مات ووارى لحده أبوه شخصاً فما يقول تابعوه؟

وأنّه جلّ وعلا بذلك المعنى الصحيح من البداء «أبدى» وأظهر «الهُدى» وهو الإمام السابع «وأوضح السبيلا» للناس إلى معرفته، ومعرفة ما «فيه» من اللياقة للخلافة، وبيّن لهم ماله من الميز والقابليّة، وأزال عنهم الشبهة فيه «بسبق موت إسماعيلا» حيث توفّاه بعصر أبيه الصادق عليه السلام.

ولذلك أشهد عليه الصادق عليه السلام كافّة أصحابه مراراً عديدة ـ عند زهوق روحه، وعند تجهيزه وتغسيله وتكفينه ـ أنّه قد «مات»[١].

ثمّ لم يكتف بذلك كلّه حتّى تقدّم بنفسه المقدّسة، وأنزل ابنه إسماعيل في قبره «ووارى» أي: ستر «لحده أبوه» بالتراب، بعد أن كشف وجهه وأراهم أنّه ميّت لا حراك به[٢].

وتولّى كلّ ذلك «شخصاً» بنفسه النفيسة؛ تثبيتاً لموته وعدم إمامته بعد أبيه عليه السلام. «فما يقول تابعوه» المتسالمون على موته قبل أبيه؟ وهم المعروفون بالإسماعيليّة[٣] الضالّة المضلّة الباقية منهم شرذمة قليلة إلى عصرنا الحاضر، وكيف أقاموا بعد ذلك كلّه على الغيّ، وأصرّوا على الضلال؟

أفهل يعتقدون بحياته الظاهريّة، وكونه على وجه الأرض حيّاً يرزق من طعام الدنيا؟ فذاك ـ بعد كونه دعوى فارغة بلا دليل ولا برهان ـ تكذيب لإخبارات أبيه عليه السلام بموته، مع أنّ التواريخ والأحاديث والاُمّة كلّها متصافقة على موته، وما قول اُولئك الفرقة جواباً عن قوله تعالى: ﴿كلّ نفس ذائقة الموت﴾[٤] ﴿إنّك ميّت وإنّهم ميّتون﴾[٥] وأمثال ذلك.

(١ و٢) انظر الغيبة (النعماني): ٣٢٧، المناقب (ابن شهرآشوب) ١: ٢٦٦ في الردّ على الفرق الباطلة، بحار الأنوار ٤٧: ٢٥٤.

(٣) انظر المقالات والفرق (الأشعري): ٨٠.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

(٥) الزمر: ٣٠.

أم هل يقولون بجواز إمامته وهو ميّت؟ فذلك أيضاً بعد كونه دعوى بلا بيّنة، وكونه مستلزماً لانتزاع الإمامة عن أبيه عليه السلام وهو حيّ حتّى ينتقل إليه من أبـيه؛ لعدم جواز اجتماع إمامين بعصرٍ واحد، ولا سيّما في بلدٍ واحد، وفـي ذلك مـن النقص والإزراء بأبيه ما لا يخفى.

دعوى فاسدة، فإنّه لو قيل بجواز إمامة الميّت فأبوه الصادق عليه السلام وسائر آبائه الطاهرين أولى منه بذلك كما هو واضح. ثمّ إنّ الإمـام الصـادق عليه السلام بـعد وفـاة إسماعيل عليه السلام كان يبالغ في إكرام الإمام الكاظم عليه السلام وتعظيمه، وربـما يـخاطبه بقوله: بنفسي أنت قد بدا لله فيك[1].

وربما يشير إليه ويخاطب أصحابه بقوله عليه السلام: «هذا سيّد ولدي، وفيه علم الحكم، والفهم، والسخاء، والمعرفة بما يحتاج إليه الناس فيما اختلفوا فيه من أمر دينهم، وفيه حسن الخلق، وحسن الجوار، وهو باب من أبواب الله عزّ وجلّ، وفيه أُخرى، هي خير من هذا كلّه، وهي خروج خمسة من الأئمّة المعصومين إلى القائم المهديّ من صلبه، أوّلهم عليّ الرضا، وفضائله كذا وكذا، وهو الإمام بعد أبيه موسى»[2].

وقد روى كلّ ذلك جمع كثير من أصحابه الثقات، منهم: داود بن كثير، والمفضّل ابن عمر، وإبراهيم الكرخي، وعيسى بن عبدالله، ويزيد بن سليط[3] وأمثالهم.

وإنّه عليه السلام كان يكرّر النصّ على ابنه الكاظم عليه السلام وإمامته، حتّى ارتدع جـمع منهم عن القول بإمامة إسماعيل ورجعوا إلى الحقّ[4] كما ذكرنا.

ثمّ أضف إلى تلك النصوص عليه من أبيه وسائر آبائه الطاهرين ـ على مـا تقدّمت الإشارة إلى بعضها، وسيأتي ذكر بعضها الآخر أيضاً إن شاء الله تعالى ـ ما تواتر حديثاً وتاريخاً ونقلاً في الأعصار المتعاقبة إلى العصر الحاضر، من معاجزه

---

(١) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٣١٩، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤١ بتفاوت.

(٢) الإمامة والتبصرة (ابن بابويه القمّي): ٧٨، الكافي (الكليني) ١: ١٤/٣١٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٩/٢٠ بتفاوت في ذيل الحديث.

(٣) انظر تفصيل الكلام في فرق الشيعة (النوبختي): ٧٨.

(٤) راجع ص ٩٤ فما بعد.

كم معجزات ظهرت على يده — وكم كرامات بدت لمرقده
ما أمّه الوافد إلّا نالا — ما كاد أن يحسبه محالا
وإن تكن فيه على شكّ فسل — وفاده أو سله حاجة تنل
فإنّه في طلب الحاجات — يشفع عند منجز العدات

الشريفة الّتي ظهرت منه في حياته، وبعد شهادته[١].

فكم و «كم» من «معجزات ظهرت على يده» المباركة؟ «وكم» من «كرامات» عجيبة «بدت لمرقده» الشريف بعد دفنه فيه؟ ولعمر الحقّ «ما أمّه الوافد» لحرمه المنوّر في حاجة أو مهمّة «إلّا» أنّه «نالا» بغيته، وقضيت له حاجته بشرط الانقطاع إليه مع قصد التقرّب إلى الله تعالى بزيارته، وعندئذٍ يجد من سرعة الإجابة في توسّله «ما كاد أن يحسبه محالاً» نجاحه فيه، ولو بعد مدّة طويلة، وبذل الجهود الشاقّة.

«وإن تكن فيه على شكٍّ» من صدق ذلك وحقيقته «فسل» الّذين قصدوه لمطالبهم، واستخبر «وفاده» الّذين توسّلوا به لمآربهم، وشفاء أمراضهم المُزمنة، وقضاء حوائجهم المهمّة، وهم عشرات الأُلوف من طبقات الخلق، وأصناف العباد الّذين توجّهوا إليه، وأتوه حبواً من البلاد النائية في العصور المتتالية.

وراجع حكاياتهم وقصصهم المتواترة المثبتة في التواريخ الموثّقة، والكتب الصحيحة المفصّلة[٢] وإن كنت في ريبٍ من كلّ ذلك أيضاً فاسع بنفسك إلى حرمه الشريف إن قدرت على ذلك «أو سله حاجة» ولو من مكانٍ بعيد إن عجزت عن التشرّف بمرقده، والشخوص بين يديه، فتراك كيف «تنل» ما تحبّ وتطلب بإذن الله تعالى، وشفاعة ذلك الوليّ المقرّب لديه، والمخصوص بلقب باب الحوائج إليه تعالى.

«فإنّه في طلب الحاجات» للعبيد المتوسّلين به، وكشف الكُرَب عنهم، وكفاية المهمّات لهم: «يشفع عند» من وعد إجابة الدعاء، وهو «منجز العدات» ولا يخلف الميعاد.

(١) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٢١ ـ ٢٣٠.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ١٥١ فما بعد.

وعليه فليس ذلك الحجّة البالغة، ولا أمثاله من الحجج المعصومين إلّا شُفَعاء للخلائق، ووسائط بينهم وبين الخالق تعالى، من غير استقلالٍ لهم في قضاء حاجة، أو كشف ملمّة، ولا مشاركة معه تعالى في ذلك أصلاً، فإنّ القول فيهم بأحد الأمرين كفرٌ وضلال، والإماميّة منزّهون عن ذلك.

ونسبة ذلك إليهم من بعض المخالفين كذب وافتراء، والمسلم لا يفتري الكذب: ﴿إنّما يفتري الكذب الّذين لا يؤمنون بآيات الله وأُولئك هم الكاذبون﴾[١].

وكذلك ما نسبوا إلى تلك الفرقة المحقّة من عبادتهم ـ والعياذ بالله ـ لأُولئك الأئمّة الأطهار، بزيارة قبورهم الشريفة، والخضوع لمراقدهم المطهّرة، وتقبيل ضرائحهم المقدّسة، والصلاة والدعاء والتضرّع إلى الله تعالى في مشاهدهم المباركة، وهي البيوت الّتي: ﴿أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه﴾[٢].

فإنّ المنافقين تزلّفوا إلى شياطينهم برمي أهل الحقّ بتلك الأكاذيب الباطلة، والافتراءات الباهتة ليشوّهوا سمعتهم لدى المسلمين، ويسمّوهم مشركين، وإنّه تعالى: ﴿أحكم الحاكمين﴾[٣] وهو ﴿عليم بالظالمين﴾[٤] عاملهم بعدله يوم الدين.

وبالجملة، فالشيعة الإماميّة إنّما يستشفعون بالنبيّ ﷺ وأهل بيته الطاهرين وخلفائه المعصومين ـ الّذين هم أفلاذ كبده، وطينتهم من طينته، وأنوارهم من نوره، وهم لُحمَته وذرّيته الّذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً ـ لا عبادةً لهم، ولا سجوداً لمراقدهم.

بل إنّما يعبدون الله تعالى وحده حول تلك المقابر بتلك العبادات؛ لكونها أشرف البقاع، حيث إنّ شرف المكان بالمكين، وإنّ تلك النفوس المقدّسة المكينة في تلك البقاع المطهّرة الرفيعة أشرف من نفوس الخلائق أجمعين، بعد ثبوت كونهم ثمرة من شجرة النبوّة، وفروعاً لذلك الأصل الطيّب، وأوراقاً لذاك الغصن الطاهر، وهم روحه الّتي بين جنبيه ﷺ على ما صحّ عنه ﷺ في الأحاديث

---

(١) النحل: ١٠٥. (٢) النور: ٣٦. (٣) هود: ٤٥. (٤) البقرة: ٩٥.

المستفيضة، والأخبار الموثّقة المتظافرة.

ثمّ بعد تلك العبادات الخالصة لله تعالى في تلك الأمكنة المتبرّكة الّتي هي مهابط الملائكة المقرّبين، ومطاف الكرّوبيّين المقدّسين يتوسّلون بتلك الذوات القدسيّة الراقدين فيها الّذين هم: ﴿أحياء عند ربّهم يرزقون﴾[1] رجاء شفاعتهم، وسؤالهم المغفرة من الله تعالى لزوّارهم وخدّامهم، المتوسّلين بهم، المستغفرين من ذنوبهم على ما وعدهم الله تعالى به، وخاطب نبيّه ﷺ بذلك بقوله سبحانه: ﴿ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاءُوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توّاباً رحيماً﴾[2].

وورد في السنّة أيضاً خطابه تعالى له بقوله جلّ وعزّ: اشفع تُشفع[3] أنت أوّل شافع[4] وأوّل من تُقبل شفاعته[5].

وإنّه ﷺ ومن ذُكر من خلفائه وإن كانوا بظاهر الحال خرجوا من الدنيا، ودفنوا في مراقدهم المتبرّكة، ولكنّهم كما ذكر في قوله تعالى: ﴿أحياء عند ربّهم﴾ أي: بحواسّهم ومشاعرهم وتصرّفاتهم في عالم الإمكان بإذن ربّهم، وهم باقون على ما كانوا عليه في دار الدنيا من القدرة بإذن الله تعالى على إبداء الكرامات، وفعل المعاجز، وإعانة المضطرّ والعاجز، من غير أن يحدث الموت فيهم نقصاً في إحاطتهم بالعوالم، وهم قطب دائرتها أحياءً وأمواتاً، وبهم تُدفع البلايا عن العباد، كما قال تعالى: ﴿وما كان الله ليعذّبهم وأنت فيهم﴾[6].

ولا فرق في ذلك بين حيّهم وميّتهم، وأنّهم يطّلعون على أعمال العباد، ويسمعون كلامهم، ويردّون عليهم سلامهم، ويشفعون إلى ربّهم تعالى لكشف كربهم، وإنجاح مطالبهم، وإعطائه تعالى حوائجهم، واستجابته دعواتهم، وغفرانه

---

(١) آل عمران: ١٦٩.
(٢) النساء: ٦٤.
(٣) بحار الأنوار ٨: ٤٦، مسند أحمد ٢: ٤٣٦، صحيح مسلم ١: ١٨١/٣٢٢.
(٤) انظر مجمع الزوائد ٩: ٣٠، المعجم الكبير (الطبراني) ٣: ٦٣.
(٥) قال في مجمع البحرين ٤: ٣٥٤: وفي الخبر: «أنت أوّل شافع وأوّل مشفّع» أي: أنت أوّل من يشفع وأوّل من تقبل شفاعته.
(٦) الأنفال: ٣٣.

والثامن الرضا وفيه اجتمعا نصّ أبيه وصفاته معا

ذنوبهم، وكفايته مهمّاتهم، كما قال تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾[١] ولم يخصّ ذلك بأيّام حياتهم.

ولا شبهة في عدم إرادة عموم المؤمنين ورؤيتهم لأعمال العباد؛ فإنّه لا يصحّ في الآية المباركة، ولا معنى لرؤية أعمال أنفسهم وأعمال غيرهم، ولا محيص عن إرادة البعض منهم، وحيث إنّ أُولئك المقرّبين أقرب الخلائق إليه تعالى، فلابدّ من كونهم هم المعنيّون من ذلك في الآية، دون غيرهم، كما ورد في التفسير[٢] وصحاح الأحاديث[٣].

وعليه، فهذا أحد الفوارق بين الميّت منهم، وبين الميّت من غيرهم، فإنّ سائر الناس بالموت تزول عنهم مشاعرهم الدنيويّة، وتصرّفاتهم الحيوانيّة، مع بقاء نفوسهم المجرّدة في عالم البرزخ إلى يوم القيامة، ومشاركتهم في ذلك لأُولئك المعصومين لنيل الثواب، أو ذوق العذاب.

وبالجملة، فهذا الإمام السابع قد اختصّ بما ذكرنا من لقب: باب الحوائج؛ لمزايا كانت فيه بعد مشاركته لآبائه الطاهرين، وأبنائه المعصومين في ذلك.

وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه عليه السلام وهو ابن عشرين سنة، وذلك في سنة ثمان وأربعون ومائة من الهجرة المباركة، وكانت مدّة إمامته خمساً وثلاثين سنة، ومدّة حياته خمساً وخمسين سنة.

ثمّ استشهد في بغداد من العراق بسمّ دسّ إليه هارون الرشيد العبّاسي، بعد ما حبسه في السجون أربع، أو سبع سنين.

[إمامة عليّ بن موسى الرضا عليه السلام]

ثمّ انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى ابنه المعصوم، وهو الحجّة البالغة «و»

---

(١) التوبة: ١٠٥. (٢) انظر مجمع البيان ٣: ٦٩. (٣) انظر تفسير البرهان ٢: ١٥٧.

الخليفة «الثامن» عن جدّه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولقبه: «الرضا» واسمه: عليّ، وكنيته: أبو الحسن «وفيه اجتمعا» جميع شروط الإمامة والميز عن أهل عصره أجمع، في محامد الصفات، وسائر الكمالات، وفعل المعجزات و «نصّ أبيه» عليه بالخلافة والإمامة من بعده في أحاديث كثيرة، تنوف على خمس عشر ومائة حديثاً[١] وكان فيه مكارم أخلاق أبيه «وصفاته معاً».

وقد روى ذلك كلّه خمس وثلاثون رجلاً من أصحاب أبيه بعبارات شتّى، ملخّصها أنّ أباه الكاظم عليه السلام قد أشهد عامّة أقاربه وأصحابه في مواقع شتّى على إمامة ابنه الرضا من بعده، وهو يقول: «إنّ عليّاً هذا ابني، وكنابه كتابي، وهو وصيّي وخليفتي من بعدي، وهو سيّد وُلدي، وأكبرهم، وأفقههم، وأسمعهم لقولي، وأطوعهم لأمري، وقد نحلتُه كنيتي، وهو صاحبكم، والحجّة على الناس بعدي، ووكيلي في حياتي، ووصيّي بعد موتي، والقيّم بأمري، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله، ينظر معي في كتاب الجفر، وليس ينظر فيه إلّا نبيّ أو وصيّ نبيّ، وهو منّي بمنزلتي من أبي»[٢].

إلى غير ذلك ممّا كان يثني عليه، وربما كان يحمله على عاتقه ويقول له: «بأبي أنت، ما أطيب ريحُك، وأطهر خلقك، وأبين فضلك»[٣].

وكان أحياناً يضعه في حجره ويقبّل وجهه، ويمصّ لسانه[٤].

وبالجملة، قد انتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة، وكانت مدّة إمامته عشرين سنة، ومدّة حياته خمس وخمسون سنة.

ثمّ استشهد في نواحي أرض طوس، من بلاد الفرس في سنة ثلاث ومائتين بسمٍّ من الخليفة العبّاسي، وهو المأمون بن هارون.

---

(١) انظر إعلام الورى ٢: ٤٣ ـ ٥٢، كشف الغمّة ٢: ٢٩٩ ـ ٣١٦، بحار الأنوار ٤٩: ١١ ـ ٢٨.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥/٢٥ ـ ٢٨ ، الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٥٠ وفيه صدر الحديث.

(٣ و ٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٨/٢٦، الوسائل ٢٨: ٣٤٠ أبواب حدّ المرتدّ، باب ١٠ ح ٢.

والتـاسع ابـنه مـحمّد قـضى　　　به خـلاله وتـنصيص الرضـا

[إمامة محمّد بن عليّ الجواد عليه‌السلام]

وبعد شهادته انتقلت الإمامة منه إلى الحجّة الحادي عشر «و» هو «التاسع» من خلفاء رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو قرّة عين الرضا عليه السلام «ابـنه» واسـمه الزكـيّ: «محمّد» ولقبه: الجواد، والتقيّ، وكنيته الشريفة: أبو جعفر الثـاني، وكـان عـمره الشريف يومئذٍ سبع أو تسع سنين، ومدّة إمامته ستّة عشر أو ثمانية عشر سنة، ومدّة حياته خمساً وعشرين سنة.

وقد «قضى» وحكم «به» وبإمامته أمران: أحدهما: ما وجد فيه، وشـاهده الناس، وشهد به خصماؤه، وهو «خلاله» الكريمة، وخصاله الحميدة، من العلوم الغامضة، وفعل المعاجز الباهرة، وإبداء الكرامات الخارقة الّتي لا تبدو من غـير الخلفاء، والأئمّة المعصومين.

«و» ثانيهما «تنصيص الرضا» أبوه عليه بذلك، وقد روى كلّ من الأمـرين بطُرقٍ مختلفة في التواريخ والأحاديث الموثوقة المعتبرة الكـثيرة الّـتي يـضيق المقام عن تعدادها وإحصائها، فضلاً عن ذكرها بطولها.

فراجع في ذلك مجلّدات البحار[1] وكتاب مدينة المـعاجز[2] وأمـثالها مـن الكتب المفصّلة[3].

وقد روى كثير من أصحاب الرضا عليه السلام أنّه لمّا وُلد له ابنه هذا نظر إليه وقال: «قد وُلد لي شبيه موسى بن عمران فالق البحار، وشبيه عيسى بن مريم قدّست اُمّ ولدته، وهو وصيّي، وخليفتي في أهلي من بعدي، وأنّه لم يولد في الإسلام أعظم بركة منه، وقد أجلسته مجلسي، وصيّرته مكاني، إنّا أهل بيت يتوارث أصاغرنا

---

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١٨ ـ ٣٦.

(٢) مدينة المعاجز ٧: ٢٤٠٨/٣٩٩.

(٣) الارشاد (المفيد) ٢: ٢٧٥ ـ ٢٧٩.

والعاشر الهادي عليّ اكـتمل　　فيه الصفات وعليه النـصّ دلّ

أكابرنا القذّة بالقذّة»[١] وأنّ الله سبحانه بعث عيسى رسولاً نبيّاً صاحب شريعة مبتدئة في أصغر من السنّ الّذي فيه أبو جعفر.

وبالجملة، كان الرضاعليه السلام يكرم ابنه هذا كثيراً، وكان يناغيه[٢] في مهده أيّام رضاعه، ولا يذكره ولا يخاطبه إلّا بكنيته؛ تعظيماً له.

ثمّ لمّا استشهد أبوه ودارت الأيّام حتّى ترعرع هذا الإمام، طلبه مأمون الخليفة من المدينة إلى بغداد، وزوّجه ابنته: أُمّ الفضل، وأقامت البنت معه مدّةً، إلى أن سقته السمّ بأمرٍ من معتصم الخليفة، أو الواثق العبّاسي في سنة تسع عشر ومائتين أو واحد وعشرين ومائتين.

[إمامة عليّ بن محمّد النقيّ عليه‌السلام]

ثمّ انتقل الأمر منه إلى ابنه الحجّة المعصوم الثاني عشر «و» هو «العاشر» من خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والناسع من أفلاذ كبد البتول، ولقبه: «**الهادي**» و**النقيّ**، واسمه الشريف: «**عليّ**» وكنيته الزكيّة: أبو الحسن عليه السلام، وقد «**اكتمل**» وتمّ «**فيه الصفات**» المرضيّة المخصوصة بالأئمّة المعصومين، من فعل المعجزات، وإبداء الكرامات، وخوارق العادات «**وعليه النصّ دلّ**» تصريحاً من أبيه، مضافاً إلى ما تقدّمت إليه الإشارة من نصوص سائر آبائه الطاهرين، وأحاديث جدّه سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد روى جمعٌ كثير من أصحاب الجواد عليه السلام فيهم: صقر بن دلف، وإسماعيل ابن مهران، وأحمد بن أبي خالد، والخيراني، في الأحاديث المعتبرة أنّه كان يقول:

---

(١) عيون المعجزات (حسين بن عبدالوهّاب): ١٠٨، الكافي (الكليني) ١: ٣٢٠/٢ و٩، الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٧٦ و٢٧٩، بحار الأنوار ٥٠: ١٥ و٢١.

(٢) المرأة تُناغي الصبيّ، أي: تكلّمه بما يعجبه ويسرّه، الصحاح ٦: ٢٥١٣.

والحسن ابنه هو الحادي عشر كم معجزٍ في عهده منه ظهر

«أنا ماضٍ، والأمر صائرٌ إلى ابني عليّ، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي، وهو الإمام بعدي، أمره أمري، وقوله قولي، وطاعته طاعتي، والإمامة بعده في ابنه الحسن»(١).

وكان عمره الشريف يوم شهادة أبيه قريباً من ثماني سنين، ومدّة إمامته ثلاثاً وثلاثين سنة، ومدّة حياته قريباً من واحد وأربعين سنة، واستشهد في بلدة سامراء بسمٍّ دسّ إليه المعتزّ(٢) الخليفة العبّاسي في سنة أربع وخمسين ومائتين.

[إمامة الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام]

وانتقلت الإمامة منه عليه السلام إلى الحجّة الثالث عشر «و» هو: «الحسن» الزكيّ العسكري «ابنه» و «هو الحادي عشر» من خلفاء جدّه النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وغصن من تلك الشجرة الميمونة الطيّبة الّتي: ﴿أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾(٣).

وكان عليه السلام على وتيرته ووتيرة آبائه المعصومين في محاسن الآداب، ومكارم الأخلاق، وفي العصمة والطهارة، وحلّ المعضلات، وكشف الكربات، وإبداء الكرامات، وفعل المعجزات، فكم و «كم» من «معجز في عهده منه ظهر» على ما أثبتته الصحف والتواريخ المعتبرة؟ ولا يسعنا ذكرها، وبسط الكلام فيها.

ومن أراد شرحها وتفاصيلها فليراجع الكتب المطوّلة المعدّة لذكرها، من الأحاديث والتواريخ والتفاسير، حتّى يطّلع على بعض أحواله عليه السلام ومعاجزه(٤)

---

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١١٨/١ و٢ و٣ و٤، كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٣/٣٧٨.

(٢) مصباح (الكفعمي): ٥٢٣ الفصل الثاني والأربعون، بحار الأنوار ٥٠: ١١٧.

(٣) إبراهيم: ٢٤.

(٤) المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ٤٢٧ ـ ٤٤١، إعلام الورى ٢: ١٣٣، الفصول المهمّة: ٢٨٥ ـ ٢٩٠، بحارالأنوار ٥٠: ٢٤٧ ـ ٣٠٥.

والنصّ فيه ثـابتٌ كـما اتّـفق   جمع الصفات فيه مثل مَن سبق

«و» على ما ورد بطُرقٍ عديدةٍ وثيقةٍ من «النصّ فيه» من أبـيه، وسـائر آبـائه المعصومين.

فإنّ كلّ ذلك «ثابت» على نحو ثبوتها لهم «كـما» أنّـه «اتّـفق» مـع تـلك النصوص «جمع الصـفات» المـخصوصة بـالمعصومين، الدالّـة عـلى عـصمتهم وإمامتهم، ووجودها بأجمعها «فيه مثل مَن سَبق» عليه من آبائه الطاهرين، وكان أبوه الهادي عليه السلام يقول له: «يا بُنيَّ أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»[١].

وقال عليه السلام لأبي هاشم: «نعم، يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر» يعني: السيّد محمّد ابنه، وهو أخـو الحسـن العسكـري، «وصيّر مكـانه أبـا مـحمّد» يـعني الحسن عليه السلام «كما بدا له في إسماعيل» ابن الصادق عليه السلام «بعد ما دلّ عليه أبو عبدالله ونصبه وهو كما حدّثتك أنّه بعينك وإن كره المبطلون»[٢].

وبالجملة، كان مَثَل هذا الإمام الزكيّ مثل جدّه موسى بن جعفر، فإنّ الناس كانوا يظنّون الإمامة لأخيه الجليل محمّد بن عليّ الهادي عليه السلام؛ لبلوغه الغاية في الورع والفضل والنهى، مع شدّة حبّ أبيه عليه السلام له، وإنّه لمّا توفّي في حياة أبيه ـ نظير إسماعيل بن الصادق ـ جهّزه أبوه، وأشهد على مـوته كـافّة أصـحابه وأقـاربه، ووصّاهم بابنه الحسن العسكري عليه السلام، وهو يقول: «إنّ الإمام وصاحبكم من بعدي ابني أبو محمّد الحسن، فكيف للناس بالخلف من بعده؟ يقدّم الله ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾[٣]»[٤].

وكانت مدّة إمامة هذا الإمام بعد أبيه ستّ سنين، ثمّ استشهد أيضاً في سامراء بسمٍّ دسّ إليه المعتمد، الخليفة العبّاسي في سنة ستّين ومائتين، وهو ابـن ثـمان

---

(١) الكافي (الكليني) ١: ٣٢٦، الغيبة (الطوسي): ٢٠٣/١٧٠، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤٣.

(٢) الغيبة (الطوسي) ٨١/٨٤، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤١، وبتفاوت يسير في الإرشاد (المفيد) ٢: ٣١٩.

(٣) البقرة: ١٠٦.

(٤) الغيبة (الطوسي): ٢٠١/١٦٨، الصراط المستقيم ٢: ١٦٩.

وخاتم الأئمّة الاثني عشر ... سميّ جدّه الإمام المنتظر
كم قد أتى في أمره من أثر ... من جدّه ومن أبيه العسكري

وعشرين أو تسع وعشرين سنة، وكان قد سلّم ودائع الإمامة قبل وفاته بسنةٍ لابنه الحجّة المنتظر المهديّ عليه السلام، وبعد شهادته قام جعفر الكذّاب الفاسق، وادّعى الإمامة لنفسه كذباً وزوراً، وهو أخوه، وعمّ الحجّة المهديّ عليه السلام، وبالغ في إنكار وجود المهديّ عليه السلام ابن أخيه[1] ولم يأل جهداً في إيذاء جواري أخيه العسكري عليه السلام وضربهم وهتكهم إلى أن هلك.

[إمامة خاتم الأئمّة المعصومين عجّل الله تعالى فرجه]

ثمّ لمّا استشهد الإمام العسكري ودفن بظهر أبيه الهادي عليه السلام في سامراء انتقلت الإمامة منه عليه السلام إلى ابنه الوحيد الحيّ الموجود إلى العصر الحاضر، وكان ابن أربع سنين، وتاريخ سنة ولادته كلمة: نور، ٢٥٦ «و» إنّه «خاتم الأئمّة الاثني عشر» وآخر الأوصياء الزُهر، ونهاية الدُرر، وتكملة الغُرر.

وهو «سميّ جدّه» النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والمكنّى بكنيته، ومرآة جماله، ومظهر كماله، وقرّة عينه، ونور بصره، وفلذة كبده، وقطعة لحمه، والمخلوق من طينته، وفيه مهابته، وعليه آثاره، بل هو دُرّ من ذاك العِقد، ونهر من ذاك البحر.

وهو «الإمام» الحيّ «المنتظر» قدومه الشريف، وظهوره الزاهر، ولا يزال حيّاً برغم المنافقين والكافرين حتّى يأذن الله تعالى له في الخروج، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

فكم جاء في شأنه، وبيان غيبته، وطول عمره، من أحاديث متظافرة، وأخبار متواترة من طُرق الفريقين؟ و «كم قد أتى في أمره» وذكر إمامته بعد أبيه «من أثر»

---

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة: ٢/٣١٩ و١٥/٤٤٢، ودلائل الإمامة (الطبري): ٢٤٨، الخرائج والجرائح ٢: ٩٣٩، بحار الأنوار ٥٠: ٢٢٨.

مستفيض مرويّ «من جدّه» النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله «ومن أبيه العسكري» وسائر آبائه المعصومين ممّا يضيق المقام عن الإشارة إليها، فضلاً عن ذكرها واستقصائها.

فإنّ ما ورد في ذكره وذكر آبائه الطاهرين إجمالاً أو تفصيلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خاصّة من طريق الفريقين لهو على أصناف، وفي كلّ صنفٍ منه أحاديث كثيرة:

أحدها: ما ورد من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّة الاثني عشر حجج الله تعالى على خلقه، وفيه من طريق العامّة تسعة أحاديث، ومن طريق الخاصّة تسعة عشر حديثاً.

وثانيها: ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً من أنّ الخلفاء بعده عليّ عليه السلام ثمّ بنوه الأئمّة الأحد عشر، وفيه من طريق العامّة تسعة وعشرون حديثاً، ومن طريق الخاصّة اثنان وثلاثون حديثاً.

وثالثها: ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً أنّ عليّاً عليه السلام وبنيه الأحد عشر هم الأوصياء له صلى الله عليه وآله وسلم، وفيه من طريق العامّة سبعون حديثاً، ومن طريق الخاصّة مائة حديثٍ.

رابعها: ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً أنّ الأئمّة من بعده اثنا عشر، مع ذكر أسمائهم في بعضها تفصيلاً واحداً فواحداً، وفيه من طريق العامّة ثمانية وخمسون حديثاً، ومن طريق الخاصّة خمسون حديثاً.

خامسها: ما ورد أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّ الولاية في آية الولاية لعليّ وبنيه الأحد عشر من بعده، وفيه من طريق الخاصّة تسعة عشر حديثاً.

سادسها: ما ورد من طريق الخاصّة من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاقتداء بعليّ وبالأئمّة من ولده، ثمّ التمسّك بولايتهم، وفيه ثمانية وعشرون حديثاً.

وهذا كلّه سوى ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم بذكر أهل البيت على نحو الإجمال، من غير ذكر عددهم من الطريقين أيضاً. وسوى ما ثبت لدى الفريقين كذلك من تفسير الآيات القرآنية الّتي تنوف على ثلاثمائة آية الّتي اتّفق الكلّ على نزولها فيهم، وفي بيان شأنهم وجلالتهم، وأنّها بنصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤوّلة بهم. وسوى ما ورد

وكم وكم جرت له من آيه   في غيبته، فاتّبع الدرايه

خاصّة من نصوص أبيه عليه السلام عليه بالوصاية والإمامة من بعده، وكذا من سائر الأئمّة المعصومين على ما أشرنا إليه. وسوى ما تواترت عنه من الكرامات الزاهرة، والمعجزات الباهرة.

فكم من معجزة عظيمة هي من خصائص أهل بيت العصمة برزت منه من بدء انتقاله إلى رحم أُمّه إلى حين ولادته، إلى زمان غيبته واستتاره[١]. «وكم وكم جرت» أي: استمرّت «له من آية» متّصلة غير منقطعة بعد شهادة أبيه عليه السلام، من إغاثته للملهوفين «في غيبته» وكشف الكُرَب عن المضطرّين من أحبّته وشيعته.

فإنّ الحكايات المنقولة في ذلك الّتي أثبتها المؤرّخون، وسطرها الثقات من العلماء، وغيرهم، وصحّحها الآخرون حتّى المخالفون: قد بلغت فوق حدّ التواتر، بل وكذا ما وقع ونُقل من ذلك في العصر الحاضر، أو ما يقرب منه، وقد جمع شيخنا العلّامة النوري كثيراً منها في كتابه دار السلام[٢] وغيره من مؤلّفاته[٣] وغيره في غيرها من الكتب المعدّة لذلك، فراجعها.

ثمّ راجع غاية المرام[٤] ومدينة المعاجز[٥] والجزء الثالث عشر من بحار الأنوار[٦] وأمثالها من الكتب المفصّلة، لمعرفة ما أشرنا إليه من نصوص النبيّ ﷺ في خلفائه، وأحاديث كلّ من الأئمّة الطاهرين في شأن هذا الإمام المنتظر، والآيات القرآنية النازلة فيه، وفيهم، ليطمئنّ قلبك بذلك كلّه، ويحصل لك

---

(١) انظر مدينة المعاجز ٨: ٩٠ ـ ١١٢.

(٢) دار السلام ١: ٣٢٥ ـ ٣٣٠ و٢: ٤١ ـ ٤٤ و١٣٤ ـ ١٤٠ فما بعد.

(٣) كما في جنّة المأوى المطبوع في ذيل بحار الأنوار ٥٣.

(٤) غاية المرام ٧: ٧٧ ـ ١٦٣.

(٥) مدينة المعاجز ٨: ١٠ و٩٠ ـ ١١٢.

(٦) بحار الأنوار ٥١: ٢٩٣ ـ ٣٤٣ و٥٣: ٢٠٠ فما بعد.

فـالخلفاء بـعد سـيّد الورى | خير قريش وهـم اثـنا عشـرا
كما رووا مضمونه عن النـبيّ | وأثبتوه فـي صـحاح الكُـتب
رواه في صـحيحه البـخاري | ومسلم عن جـابر الأنـصاري

عين اليقين المساوق للدراية، بعد حصول علم اليقين بالرواية، وعـندئذٍ «فـاتّبع الدراية» والقطع الّذي لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، ولا شكّ أنّ الأعمى الّـذي لا يحصل له بذلك كلّه لا القطع ولا اليقين لهو شكّاك لا يعبأ به، وأمره إلى الله.

«فـالخلفاء» عـن الله تـعالى ورسـولهﷺ بـالحقّ واليـقين «بـعد سـيّد الورى»ﷺ هم أُولئك الأبرار الطيّبون المشار إليهم، الّذين هم «خير» قبيلة من «قريش» الّذين هم صفوة العرب، والعرب صفوة القبائل كلّها، فهم خِيرَة الخِـيرَة «وهم» كما عرفت «اثنا عشرا» على عدد نُقباء بني إسـرائـيل، وعـدد حـواري المسيحعليه‌السلام، وعدد بروج الفلك، وعدد شهور السنة المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿إِنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شـهراً﴾[1] وعـدد حـروف: لا إله إلّا الله، وعـدد حروف محمّد رسول اللهﷺ، لا يزيدون ولا ينقصون أبداً «كما» ورد كلّ ذلك أو ما يقرب منه في أحاديث الجمهور، فإنّهم قد «رووا مضمونه عن النبيّ»ﷺ في الموثّقات من أساطيرهم، بطُرقٍ شتّى، وعبارات مختلفة، تفيد التواتر المعنوي على ماذكرنا «وأثبتوه في صحاح الكتب» المعتبرة لديهم.

فقد «رواه في صحيحه البخاري» على ما هو عليه من شدّة الانـحراف عـن أهل‌البيت «و» رواه «مسلم» أيضاً في صحيحه «عن جابر الأنصاري» وكذا ابن عُيينة، فإنّ كلّاً منهما روى في كتابه عن النبيّﷺ بطريقين أنّه قال: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما ولّاهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»[2].

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٠١ باب الاستخلاف، وفيه عن جابر بن سَمُرَة، وباختلاف لم نـعثر على رواية ابن عيينة فيه.

فـعندنا هـم هـم، ومـن أبـى فـمن لديـه الخـلفاء النـقبا؟

وفي رواية أُخرى عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، كلّهم من قريش»(١).

وفي صحيح مسلم أيضاً: «لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة، ويكـون عليهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»(٢).

وفي الجمع بين الصحاح الستّة في موضعين، وفي الجمع بـين الصـحيحين، وصحيح أبي داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»(٣).

وفي تفسير السدّي: «أوحى الله إلى الخليل أن انطلق بإسماعيل واُمّه حـتّى تنزله بيت التهامي، فإنّي ناشر ذرّيته، وجاعلهم ثقلاً على من كفر بي، وجاعل منهم نبيّاً عظيماً، ومظهره على الأديان، وجاعل من ذرّيته اثني‌عشر عظيماً، وجاعل ذرّيته عدد نجوم السماء»(٤).

وبمضمونها أحاديث كثيرة في كتب القوم، فضلاً عن صُحف الإمـاميّة وأنّـه لا قائل بحصر خلفائه صلى الله عليه وآله وسلم في العدد المذكور، ولا من يقول فـي جـميع فـرق الإسلام بأنّ خلفاءه كلّهم من أهل بيته وذرّيته، عـلى مـا روي عـنه صلى الله عليه وآله وسلم فـي التفسير المذكور(٥) سوى الفرقة الإماميّة، ولذلك اشتهروا بالاثني عشرية.

وعليه، فلم يتبع غيرهم كلامه صلى الله عليه وآله، ولم يصدّق خبره من جميع المذاهب إلّا أُولئك الفرقة المحقّة «فعندنا» معشر الإماميّة هؤلاء الأئمّة المذكورون الاثناعشر:

---

(١) صحيح مسلم ٣: ١٨٢١/١٤٥٣، سنن أبي داود ٤: ٤٢٨٠/١٠٦، مسند أحمد ٥: ٩٠.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٨٢٢/١٤٥٣ وفيه عن جابر بن سَمُرَة.

(٣) حكاه عنه العلّامة في نهج الحقّ: ٢٣٠.

(٤) حكاه عنه ابن طاووس في الطرائف: ٢٦٩/١٧٢.

(٥) حكاه عنه العلّامة الحلّي في نهج الحقّ: ٢١١ و ٢٣٠.

واضطربوا في عدّ تلك العدّه　　وقد تعدّوا في الخطاء حَدّه
فعدّ بعض منهم ابنَ هند　　من ادّعى الأمر بغير رُشد

أئمّتنا، و«هم» المشار إليهم في تلك الأحاديث في اعتقادنا ومذهبنا، و «هم» من عرفت، وعرف الخافقان فضلهم ومناقبهم.

ونقول: إنّه لا خليفة للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم غيرهم، ولا نصّ له بذلك على سواهم «ومن أبى» ذلك جهلاً أو جحوداً، وأنكر كون تلك الأحاديث إشارة إليهم خاصّة «فمَن» يكون «لديه الخلفاء النقباء» المعنيّون في تلك المرويّات المتظافرة؟

وأنّ القوم بعد انحرافهم عن أهل البيت وشدّة تعصّبهم عليهم، وحرصهم على الإعراض عنهم، وإصرارهم على إخماد ذكرهم، وجدّهم في إطفاء نورهم: حاروا في تعيين ذلك العدد من غيرهم، بعد اليأس عن إمكان المناقشة في تلك الأحاديث متناً أو سنداً «واضطربوا في عدّ تلك العدّة» اضطراباً شديداً، واختلفوا كثيراً[1] «وقد تعدّوا في الخطاء حَدَّه» وبلغت القِحَة بهم غاية الوقاحة.

«فعدّ بعض منهم: ابنَ هند» وهو معاوية ابن آكلة الأكباد الّتي مثلت بحمزة عليه السلام عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وشقّت بطنه بعد شهادته، وأخرجت كبده، ولاكته بأسنانها، وكانت في مكّة المكرّمة من ذوات الأعلام الشهيرة بالمباح فرجها للعموم. ولمّا خلفت جروها تلك الشجرة الخبيثة اختلف فيه أربعة، يدّعي كلّ منهم أُبوّته له[2] إلى أن أُلحق بأبي سفيان، حامل لواء المشركين في مهاجماتهم على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعلى المسلمين.

فقام بعض أُولئك المخالفين وعدّ مثل ذلك الرجس الزنيم في عِداد الخلفاء

---

(١) فتح الباري ١٣: ١٨٠، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠، الصواعق المحرقة: ٢٠.
(٢) ربيع الأبرار ٣: ٥٥١، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣٣٦، أُسد الغابة ٧: ٧٣٥٠/٢٨١.

وجـروه الفـاتك يـوم الحَـرّة   وهاتكُ الديـن بـهتكِ العـترة
ويحك هـل هـما وليّـا الأمـر   من وجبت طاعته فـي الذكـر
مــقرونة بــطاعة الله ومَـن   قام بتبليغ الفـروض والسُـنن

الطاهرين، وهو «مَن» قد عرفه الجميع أنّه «ادّعى الأمر» والخلافة لنفسه «بغير رُشد» ولا صلاحية ولا استحقاق ولا أهـليّة، لا فـي الحسب، ولا فـي النسب، ولا حيازة علم، ولا ورع، مع ما تقدّم بيانه من حربه لأميرالمؤمنين عليه السلام، وسقيه السمّ للحسن السبط الأكبر عليه السلام، وسائر مناكيره وبدعه في الإسلام.

ثمّ بالغ بعضٌ آخر في الوقاحة «و» قال بخلافة «جروه» الزنيم ابن الزنيم: يزيد[1] الطاغي «الفاتك» بأهل المدينة، والمبيح لعسكره ثلاثة أيّام قتل رجالها، وذبح أطفالها، وهتك أعراض نسائها عامّة.

ثمّ هدم عمرانها، ونهب جميع مافيها سنة ثلاث وستّين من الهجرة «يوم» وقعة «الحَرّة» وقد قُتل فيها خلقٌ كثير من المهاجرين والأنصار، وافتضّت أبكارهم، ونكحت نساؤهم، واُحرقت مساكنهم بأيدي جيوشه في شهر ذي الحجّة.

وكان قائدهم: مسلم بن عقبة لعنهم الله[2] وذلك في السنة الثانية من سلطنة ذلك الرجس الخبيث المستهزئ بالنبيّ الأمين ﷺ، ومنكر وحيه ورسالته «وهاتكُ الدين بهتكِ العترة» من أهل بيته وذرّيته ﷺ، على ما تقدّمت الإشارة إليه.

«ويحك» أيّها الخصم العنيد «هل هما» يكونان في مذهبك «وليّا الأمر» وخليفتان عن النبيّ ﷺ؟

أَم هل تقول: إنّهما وأمثالهما هم المعنيّون في تلك الأحاديث؟ أم هل تقول: إنّهما «مَن وجبت طاعته في الذكر» الحكيم؟ «مقرونةً بطاعة الله» الواجبة «و»

---

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، نقلاً عن نوفل بن أبي الفرات عن رجل.

(٢) انظر مروج الذهب ٣: ٦٩، والكامل في التاريخ ٤: ١١٢.

والفضل في إبطال نهج الحقّ أذعــن بـالرغم بـنهج الحـقّ

طاعة «مَن» جعله الله تعالى ورسوله، وقَرَن طـاعته بـطاعته فـي قـوله تـعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾[1].

وهو الّذي «قام بتبليغ الفروض والسُنن» ثمّ قرن طاعة أُولئك الأولياء بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى عقيب ذلك: ﴿وأُولي الأمر منكم﴾[2].

أفهل يمكن لدى أهل الدين، أو لدى العقلاء عامّة أن يكون مثل ذينك اللعينين النجسين، والكافرين الرجسين، مقصودين من تلك الآيـة الشـريفة؟ وخـليفتين نائبين عن ذلك النبيّ الأطهر صلى الله عليه وآله وسلم، بـحيث تـجب طـاعتهما كـطاعته، ويـحرم عصيانهما كعصيانه؟

هيهات! ثمّ هيهات! فيا ذلّة الإسلام من بعد عِزّه إذا كان والي المسلمين يزيد «و» أنّ «الفضل» بن روزبهان على شدّة نصبه وعداوته لأهل البيت، وانحرافـه عنهم بعد عيائه أيضاً عن الاعتراض على أسانيد تلك الأحاديث التجأ أوّلاً إلى تأويل متونها، بأنّ المراد من الخُلفاء فيها: هم الخلفاء بعد رسول‌الله، أي: كلّ من جلس على سرير الملك من ملوك بني أُميّة وملوك بني العبّاس.

ثمّ قال: وكان اثنا عشر منهم وُلاة الأمر إلى ثلاثمائة سنة، وبعدها وقع الفتن والحوادث، فيكون المعنى: أنّ أمر الدين عزيز في مدّة خلافة اثني عشر، كلّهم من قريش، وقال بعضهم: إنّ عدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، وهم الخلفاء الراشدون، وهم خمسة، وعبدالله بن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وخمسة أُخرى من خلفاء بني العبّاس[3] انتهى محلّ الحاجة من خرافاته «في» كتاب ضلاله الّذي ردّ بزعمه على تأليف العلّامة الموسوم بنهج الحقّ، وسمّاه الناصب: نهج البـاطل، وسمّى تأليف نفسه: إبطال نـهج البـاطل، وهـو فـي الحـقيقة كـما سـمّاه السـيّد

(١ و٢) النساء: ٥٩.

(٣) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ١٩١.

وهــم مـتمّو مـنصب النـبوّه بــــرأيـــه لكـــنّه بـــالقوّه

الناظم: «إبطال نهج الحقّ» ولطفه غير خفيّ. وأنّه بعد تلك التأويلات الواهـية لم يجد بُدّاً من الاعتراف بما تقوله الإماميّة، و «أذعن بالرغم» منه «بـنهج الحـقّ» والمذهب الأحقّ.

فقال: وأمّا حمله على الأئمّة الاثني عشر، فإن أُريد بالخلافة وراثـة العـلم والمعرفة، وإيضاح الحجّة، والقيام بإتمام منصب النبوّة: فـلا مـانع مـن الصـحّة، ويجوز هذا الحمل، بل يحسُن.

وإن أُريد به الزعامة الكبرى، والأيالة العظمى، فهذا أمرٌ لا يصحّ؛ لأنّ من اثني عشر اثنين كانا صاحب الزعامة الكبرى، وهما: عـليّ، والحسـن، والبـاقون لم يتصدّوا للزعامة الكبرى.

ولو قال الخصم: إنّهم كانوا خلفاء، لكن منعهم الناس عن حقّهم. قلنا: سلّمت أنّهم لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوّة والاستحقاق، وظاهرٌ أنّ مراد الحديث أن يكونوا خلفاء قائمين بالزعامة والولاية، وإلّا فما الفائدة في خلافتهم في إقـامة الدين، وهذا ظاهر، والله أعلم[1] انتهى أكله...

وأنت ترى كيف يخبط خبط العشواء، ويطير من غصن إلى غصن، لصرف تلك الأحاديث الواضحة بل الصريحة عن حقائقها الظاهرة إلى ما يرومه من تـرويج باطله، ودحض الحقّ، وإخماد نوره، مع اعترافه بأنّ المعصومين الاثني عشر هم ورثة العلم والمعرفة، وهم سبب إيضاح الحجّة «وهم متمّو منصب النبوّة» وهـم القائمون بإتمام أمر الرسالة، وأنّ ثبوت كلّ ذلك فيهم ممّا لا ينكر، ولا يشوبه شكّ.

ولا ريب بإقرار هذا الناصب الخصم الألدّ، و «برأيـه» أي: بـعلمه ويـقينه، و«لكنّه» مع ذلك كلّه تراه كالهيم العطاش، حريصاً على شرب الأُجاج، بل على أكل القذرات من الفجاج، بدعوى أنّ الخلافة الإلهـيّة مـنوطةٌ بـالقيام بـالسيف،

---

(١) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ١٩١.

زعـــماً بأنّ أكـــثر الأئـــمّه　　　لم يملكوا زمـام أمـر الأُمّـه

وبالسيطرة على الأُمّـة، وبـالقهر والغـلبة، ولذلك رأى أنّ خـلافة أُولئك الأئـمّة المعصومين لم تكن بالفعل، بـل «بـالقوّة» والشأن والاسـتحقاق، دون التـحقّق الخارجي، والوقوع والفعلية «زعماً» منه «بأنّ أكثر» أُولئك «الأئمّة» الأبرار عليهم صلوات الله الملك الجبّار «لم يملكوا زمام أمر الأُمّة» فلم يصلحوا بزعم هذا الحمار للخلافة والإمامة، فجعل هذا الملحد العنيد يرجّح عليهم سائر أعداء الدين، مـن أبناء العواهر، ووجوه المنافقين، بل الكـافرين، كـابن الزبـير الخـبيث المـخبث المشتهر بين الفريقين بالرذالة والدنائة وعداوة أهل البيت.

حتّى قال فيه صاحب الاستيعاب ـ وهو من أبناء نحلته ـ : كانت فيه خلال لا يصلح معها للخلافة؛ لأنّه كان بخيلاً ضيّق العطن، سيّئ الخُلق، حسوداً، كثير الخـلاف، وأخرج محمّد بن الحنفية من مكّة، ونفى عبدالله بن عبّاس إلى الطائف، وقال عليّ ابن أبي طالب: «ما زال الزبير يعدّ منّا أهل البيت حتّى نشأ عبدالله»[1] انتهى.

وذكر صاحب كتاب كشف الغمّة وغيره: أنّه في أيّام خـلافته البـاطلة كـان يخطب ولا يصلّي على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك، فقال: إنّ له أُهيل سوء إذا ذكرته اشرأبّوا[2] وشمخوا[3] بأُنوفهم[4] انتهى.

ومثله بل أنجس منه ابن النابغة معاوية، الّذي قـد عـرفت حَسَـبه ونَسَـبه ومناكيره وبدعه، على ما أشرنا إليه، فجعله هذا الناصب الغاشم خليفة خامساً عن الرسول الأطهر صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ أردف بعده عمر بن عبدالعزيز، ثمّ أعقب ذلك باختياره خمسة أُخرى مجاهيل من ملوك بني العبّاس، من غير تعيينهم، ولا ذكر أسمائهم،

---

(١) الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٢: ٣٠٢.

(٢) إشرأبّ الشيء وإليه: مدّ عنقه لينظر، أو ارتفع. أقرب الموارد ١: ٥٧٩ (شرب).

(٣) شمخ الرجلُ بأنفه وأنفَهُ: رفع أنفَهُ عزّاً وتكبّراً، فهو شامخ، أقرب الموارد ١: ٦٠٩ (شمخ).

(٤) كشف الغمّة ١: ٤٤ وفيه: وكان بعض من يدّعي الخلافة ....

ولا وجه ميزهم ممّن قام بالسيف، وتسيطر بالقوّة، وادّعى لنفسه الخلافة من أُولئك الظلمة من بني العبّاس، أو من غيرهم.

ثمّ آل أمر القوم من أبناء نحلة الناصب إلى أن سمّوا سائر ملوكهم في سائر الأعصار وجميع الأقطار خلفاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولقّبوا كلّ من ركب رقاب المسلمين بالسيف، وملك أمرهم قهراً وظلماً بلقب أميرالمؤمنين، وأوجبوا طاعته على الصغير والكبير، بدعوى كونه أُولي الأمر المشار إليه في قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾ المقرّون وجوب طاعته بوجوب طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومقتضى ذلك وجوب معرفة ذلك المسيطر على المسلمين أيضاً، على حسب الحديث المثبت المتقدّم ذكره: «من مات ولم يعرف إمام زمانه»[1].

فمن مات بزعمهم ولم يعرف الملوك الظلمة الفسقة وإن بلغوا النهاية في الفسق والفجور: مات ميتة الجاهلية، كلّ ذلك تثبيتاً لخلافة خلفائهم، ودحضاً لخلافة الخلفاء المعصومين، والأئمّة الطاهرين، أبناء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأفلاذ كبد البتول صلوات الله عليهم أجمعين، ثمّ تحقيراً لما خصّ به عليّ عليه السلام من إمرة المؤمنين بتخصيصٍ من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله على ما عرفت فيما تقدّم، وعرفت أيضاً الحديث الشريف عنه أنّ «من تسمّى بذلك غير عليّ عليه السلام فهو مأبون»[2].

وهيهات! أن يطفأ نور الله تعالى بتلك الدعاوي الفاسدة والأوهام الخرافية، ثمّ هيهات! يريد الكافرون ليطفئوه، ويأبى الله، إلّا أن يتمّه ولو كره الكافرون، وأرغم الحاسدون.

هذا مع أنّ الناصب المذكور تتميماً لعدد الاثني عشر لم يذكر من ملوك بني أُميّة وبني العبّاس إلّا القدر المذكور، كما لم يذكر وجه ميزهم عن قرنائهم من أُولئك الملوك الظلمة.

---

(١) تقدّم في ج١ ص٤١٨.

(٢) مدينة المعاجز ٣: ٤٠٦.

وليت شعري هل بمن يجور عليهم يخمد هذا النور

ومن الواضح أنّ المسيطر من بني العبّاس فقط قد بلغ عددهم إلى ما يقرب من ثلاثين نسمة، والكلّ كانوا سواء في الدعوى والسيطرة والقوّة، فضلاً عن سائر ملوك الإسلام في الأعصار الماضية والحاضرة والمستقبلة.

فكيف يحصر الكلّ في عدد الاثني عشر؟ وكيف يؤوّل بهم تلك الأحاديث الزَهر؟ وأيضاً كيف خلت أيّام الفترة وأزمنة الفصل بين هلاك خليفة، وقيام آخر؟ مع ما كان بين بعض وبعض آخر منهم من الفصل بالسنين والأزمنة المتمادية؟ كما كان بين معاوية وبين عمر بن عبدالعزيز.

وقد روي عن أميرالمؤمنين عليه السلام أنّه قال: «لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مضموراً، لأن لا تبطل حجج الله وبيّناته»[1].

ثمّ كيف كان حال أهل الفترة من غير وجود إمامٍ بينهم، ولا معرفتهم لإمام زمانهم، وقد صحّ لدى الفريقين ما عرفت من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية»[2].

ثمّ هل من مسائل يسأل الناصب الشقي عن البرهان العقلي، أو الدليل النقلي على اشتراط القوّة والسيطرة، وجريان الحكم، وشيوع التصرّف ، والقيام بالسيف في أمر الخلافة الإلهيّة، والزعامة الدينيّة؟

«وليت شعري هل» يمكن أن يحكم بالعزل على خلفاء الله تعالى المنصوبين لذلك بأمره تعالى، وإرادته، وتعيينه، واختياره، نبيّاً كان، أو وصيّاً، وخليفة؟ وهل يتوهّم فيهم أن يسقطوا عن مرتبة النيابة والخلافة عنه سبحانه بظلم من يظلمهم؟ و «بمَن يجور عليهم» بغياً وحسداً؟ وهل بذلك «يخمد هذا النور»؟

وهل يمكن أن يسيطر حكمهم على حكم الله تعالى، وتغلب إرادتهم على

---

(١) راجع تخريجه في ص ١٣٤.

(٢) راجع ج ١ ص ٤١٨.

وهل ترى صدّ الأُولى ضلّوا يخل　　　بـمَن مـن الله خـليفة جـعل

إرادته، والعياذ بالله، وقد قال سبحانه في ذلك: ﴿يريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون﴾[1] ﴿ولو كره المشركون﴾[2].

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة﴾[3].

﴿وربّك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة﴾[4].

«وهل ترى» أنّ «صدّ الأُولى» أي: منع أُولئك الّذين «ضلّوا» عن الحقّ، وظلموا أهل الحقّ بمنعهم عن إظهار الحقّ: يوجب سقوط المناصب الإلهيّة، و «يخلّ» أو يضرّ «بمَن» كان «من الله خليفة» في خليقته؟ و «جعل» منه تعالى نبيّاً أو إماماً، ولو صحّ ذلك لزم عدم ثبوت النبوّة للأنبياء، أو الولاية والوصاية للأوصياء، إلّا بعد سيطرتهم وجريان أحكامهم بين رعاياهم ولزم أيضاً اختصاص نبوّتهم وولايتهم بالمطيعين لهم، دون المخالفين لهم المتمرّدين عنهم.

وعليه، فلا يكون أبو بكر إماماً على الّذين امتنعوا عن البيعة له، أو عن دفع الزكاة إليه، وعندئذٍ كيف جاز له قتالهم وإلزامهم بالبيعة له، أو بدفع الزكاة إليه؟ على ما تقدّم شرح ذلك[5].

وكذا لزم سقوط عثمان عن إمامته للمسلمين عند سقوط سيطرته عليهم، واجتماعهم على قتله بعد محاصرتهم داره ثلاثة أيّام، وحينئذٍ كيف يحكم بفسق مخالفيه، أو بكفر قاتليه؟

بل لزم بناءً على الشرط المذكور ما هو أعظم من كلّ ذلك، وهو نسبة العبث أو الخطأ إلى الله تعالى ـ والعياذ بالله ـ في إرساله رُسُلاً قد علم أزلاً بعدم حصول السيطرة والقوّة لهم، وعدم جريان حكمهم في أُممهم، كنوح ولوط وسائر الأنبياء.

بل لزم بناءً على الشرط المذكور سقوط ما تصافق عليه الكلّ من كلام

(١ و ٢) التوبة: ٣٢ ـ ٣٣.
(٣) الأحزاب: ٣٦.
(٤) القصص: ٦٨.
(٥) تقدّم في ص ٣٢.

كيف وهل يجري حديث القوّه إن أعرض الناس عن النبوّه

النبيّ صلى الله عليه وآله في شأن سبطيه ـ على ما تقدّمت الإشارة إليه ـ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إبناي هذان إمامان قاما أو قعدا»[1] ونعوذ بالله تعالى من تلك الخرافات والكفريات.

وقد عرفت فيما تقدّم أنّ النبوّة والإمامة كليهما من وادٍ واحد، ولابدّ عقلاً ونقلاً وكتاباً وسنّة من كون جعلهما وَتعيّنهما بأمرٍ من الله تعالى، وتعيينٍ منه، دون غيره، وذلك لكون كلّ من المنصبين خلافة عنه سبحانه، غاية الأمر أنّ أحدهما الخلافة عنه بلا توسّط بشر، ثانيهما مع توسّط البشر، ولو اشترط ما ذكره الناصب في الزعامة الكبرى لاشترط ذلك أيضاً في النبوّة العامّة؛ لاشتراكهما في الحكمة وانجعل والجاعل، من غير فرقٍ بينهما أصلاً، إلّا فيما عرفت، ولا يتفوّه بذلك أدنى عاقل، فضلاً عمّن يدّعي الإسلام.

«كيف» لا ؟! «وهل يجري» لدى عاقل «حديث» اشتراط «القوّة» والقهر والغلبة في منصب النبوّة، وإناطة ثبوتها بثبوت الشرط، وعدمها بعدمه؟

وهل يتفوّه أحد بسقوطه عن اللياقة «إن أعرض الناس» عنه؟ وهل يقول عاقل بانعزاله بذلك «عن» مقام «النبوّة»؟

وهل يعقل ثبوت النبوّة لكلّ من يستعمل القوّة، ويسيطر على الناس بالقهر والغلبة؟

قال صاحب كشف الغمة: ولا يقدح في مرادنا ـ أي: إمامة الأئـمّة ـ كونهم منعوا الخلافة والمنصب الّذي اختارهم الله تعالى له، واستبدّ غيرهم به، إذ لم يقدح في نبوّة الأنبياء تكذيب مَن كذّبهم، ولا وقع الشكّ فيهم، لانحراف مَن انحرف عنهم، ولا شوّه وجوه محاسنهم تقبيح من قبّحها، ولا نقص شرفهم خلاف مَن عاندهم، ونَصَب لهم العداوة، وجاهرهم بالعصيان، وقد قال عليّ عليه السلام: «وما على

---

(١) تقدّمت في ص٦٦.

فالصدّ لا يسدّ باب النصب   بعد اقتضاء اللطف نصب الربّ
فمن بنصبه قضى ما قد ورد   كان هو السلطان قام أو قعد
فنصبه لطف ولطف ثاني   تصرّف السلطان بالعيان

المؤمن من غضاضة[١] في أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكّاً في دينه، ولا مرتاباً بيقينه» وقال عمّار بن ياسر: والله لو ضربونا حتّى يبلغونا سعفات هجر لعلمنا أنّا على الحقّ، وأنّهم على الباطل، وهذا واضح لمن تأمّله[٢] انتهى.

وعليه «فالصدّ» ومنع الظلمة عن إجراء حكم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام عليه السلام، وعن نفوذ أمرهما «لا يسدّ» على الله تعالى «باب النصب» منه نبيّاً أو إماماً «بعد» ما عرفت في مبحث النبوّة من «اقتضاء اللطف» بحكم العقل «نصب الربّ» تعالى خلفاء عنه في الأرض بصفة النبوّة أو الإمامة من غير فرقٍ بين المنصبين، إلّا في استماع الوحي، فالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يسمعه رأساً، والوصيّ عليه السلام يبلغه ذلك بواسطة النبيّ.

«فمن بنصبه» من الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم دلّ الدليل الصحيح و «قضى» به «ما قد ورد» كتاباً وسنّة «كان هو السلطان» الحقيقي المالك زمام الأُمّة، سواء «قام» بشؤون السلطنة «أو قعد» عن ذلك لوجود الموانع.

«فنصبه» تعالى الخليفة «لطف» منه سبحانه، ورحمة بنفسه للعباد، وهداية لمن أراد أن يذكّر أو أراد شكوراً، وإتمام للحجّة منه عليهم؛ ليهلك من هلك عن بيّنة، ويحيى من حيّ عن بيّنة؛ ولأن لا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل، ولا يقول أحد ربّنا لولا أرسلت إلينا رسولاً منذراً، وأقمت لنا علماً هادياً، فنتّبع آياتك من قبل أن نذلّ ونخزى، ولا يشترط شيء من ذلك بنفوذ الحكم، وجريان الأمر، والسيطرة والقوّة والغلبة، فإنّ كلّاً منها على تقدير حصولها للخليفة عنه تعالى نعمة أُخرى «ولطف ثانٍ» منه سبحانه بهم، باعتبار تقويته للضعيف المظلوم المطيع،

---

(١) الغضاضة: الذلّة والمنقصة، أقرب الموارد ٢: ٨٧٦ (غضض).

(٢) كشف الغمّة ١: ٥٨.

وليس في القعود غاب أو حضر   بأس إذا كـان لمـانع الضـرر

وردع الظالم القوي العاصي عن الظلم، وإيقافه بالقهر والغلبة عن التجاهر بالمعاصي، أو الكفر، وعن جذب غيره إلى مشربه، ونشر فسقه إلى أقرانـه، وعـندئذٍ يكـون «تصرّف» ذاك «السلطان» الواقعي مرئيّاً «بالعيان» والشهود، مضافاً إلى ما كان له من التصرّفات الباطنية، والبركات الواقعية، الحاصلة لهم بنفس وجوده الدافع عنهم البليّة، على ما أُشير إليه في قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذّبهم وأنت فيهم﴾(١).

وقوله سبحانه: ﴿لو تزيّلوا﴾ أي: انحاز الكافرون عـن المـؤمنين ﴿لعـذّبنا الّذين كفروا منهم عذاباً أليماً﴾(٢).

وعليه فنعمة وجود الحجّة بين أظهر الناس بنفسه نعمة عـظمى مـنه تـعالى، تعادل نعمة تمكينه له من التصرّف والسيطرة لو لم تكن أعظم منها.

وقد اتّضح لك بكلّ ذلك فساد قول الناصب: إنّ الأئمّة المعصومين لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوّة والاستحقاق. بل اتّضح لك أيضاً بما ذكرنا فساد قوله: فما الفائدة في خلافتهم؟ إلى آخر ما أطال به في نهيقه، فإنّ ذلك إنّما يردّ لو لم يكن لأصل وجوده أثر، ولا لاختفائه سبب، بحيث يكون وجوده عبثاً صرفاً.

وأمّا على ما عرفت، فلا موقع لذلك «وليس في القعود» عن الحرب والسيطرة لوجود المانع عن القيام نقصٌ عليه، ولا نقضٌ لخلافته، وليس عليه قدح ولا اعتراض إن «غاب» عن أعين الناس لمصالح مكنونة يعلمها علّام الغـيوب، الّـذي أمَـرَه بالاختفاء «أو حضر» معهم عياناً.

ولا «بأس» في ذلك أصلاً «إذا كان» القعود أو الاختفاء «لمانع» عن القيام أو الظهور، بأن يترتّب عليهما «الضرر» على نفسه النفيسة، أو على نفوس رعاياه وشيعته، بحيث إنّ كلّاً من الأمرين يتعقّبه إمّا غلبة المخالفين وقتلهم له، أو لجماعة من أتباعه. وإمّا غلبته عليهم بقتله لهم، وذلك منافٍ لحسن التروّي والصبر عن الباغي رجاء

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) الفتح: ٢٥.

والمنع من ثانيهما منّا فلا　　　يوجب في لطف الوجود خللا

اهتدائه أو اهتداء غيره، أورجاء خروج جماعاتكثيرة من المؤمنين من أصلابهم، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدّم. هذا، مع تماميّة الحجّة بذلك على المعاندين.

«و» حيث قد عرفت أنّ كلاًّ من النصب والتصرّف حسنٌ برأسه، وموجبٌ مستقلّ لمرتبة اللطف: تبيّن لك أنّ «**المنع من ثانيهما**» ـ وهو التصرّف ـ لم يكن إلّا بسبب نشأ «**منّا**» وهو خذلاننا له، وقعودنا عن نصرته، وتجافينا عن واجب طاعته، وذلك لا يستلزم المنع، ولا توقيف الواهب تعالى عن أوّل اللطفين «**فلا**» يلزم من انتفاء التصرّف انتفاء حسن النصب، ولا «**يوجب**» ذلك «**في لطف الوجود خللاً**» وإلّا لزم الخلل ـ والعياذ بالله ـ في نبوّة كثير من الأنبياء، الّذين أخفوا دعوتهم خوفاً من اُممهم، أو هربوا إلى البراري ورؤوس الجبال وظُلَم المغارات[١] حذراً من شرّهم، على ما هو مذكور في التواريخ والأحاديث من شرح أحوالهم.

وفي طليعتهم نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم حين اختفى في شعب أبي طالب عليه السلام أربع سنوات، وفي الغار عند هجرته إلى المدينة ثلاثة أيّام، ثمّ خرج من مكّة المكرّمة هارباً متستّراً[٢] بل مقتضى ما صحّ عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين»[٣] ثبوت نبوّته قبل بعثته، ولكنّه كان متخفّياً بذلك إلى أن بلغ الأربعين سنة من عمره الشريف.

وفي ذلك يقول سيّدنا الحجّة المعاصر الأمين السيّد محسن العاملي الدمشقي دامت بركاته جواباً عن اعتراض بعض النصّاب على اختفاء الحجّة المنتظر، حيث

---

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٢٧ ـ ١٥٩، قصص الأنبياء (الراوندي): ٧٤ و١٥١ في ذكر إدريس عليه السلام.

(٢) انظر قصص الأنبياء (الراوندي): ٣٣٥، بحار الأنوار ١٩: ١ ـ ١٠٣.

(٣) المناقب (ابن شهرآشوب) ١: ٢١٤ في اللطائف، المستدرك (الحاكم) ٢: ٦٠٩، تحفة الأحوذي ٧: ١١١، باختلافٍ يسير في الأخيرين.

يقول الناصب في أبياته الاعتراضيّة الّتي تنوف على عشرين بيتاً[1]:

وإن قيل من خوف الأذاة قد اختفى ... فــذلك قــولٌ عــن مـعايب يـفتر
فــهلّا بــدا بــين الورى مـتحمّلاً ... مشقّة نُصح الخلق مَن دأبـه الصـبر
ومن عيبِ هـذا القـول لا شكّ أنّـه ... يَــؤولُ إلى جُـبن الإمـامِ ويـنجر
وحاشاه عن جُبنٍ ولكن هو الّـذي ... غدا يختشيه من حَوى البَرّ والبـحر

إلى قوله عامله الله بعدله:

وإن قــيل إنّ الاخــتفاء بأمـر مَـن ... له الأمرُ في الأكوان والحمد والشكر

* * *

فــذلكَ أدهـى الداهـيات ولم يـقل ... بــه أحــدٌ إلّا أخــو السَّــفَهِ الغَـمر
أيعجز رَبّ الخـلق عـن نـصر حـزبه ... على غيرهم حـاشا فـهذا هـو الكـفر
فحتّى مَ هـذا الاخـتفاءُ وقـد مـضى ... مــن الدهــر آلافٌ وذاك له ذكــر

إلى آخر نباحه في ذلك.

فأجابه كثير من العلماء والشعراء نظماً ونثراً نقضاً وحلّاً عقلاً ونقلاً[2] وفي طليعتهم سيّدنا المعظّم المعاصر المشارإليه حيث أجابه نظماً ونثراً بقوله دام بقاه[3]:

---

(١) هي قصيدة مجهولة المؤلّف وردت من بغداد إلى النجف الأشرف، ينكر شاعرها وجود الإمام صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه، ومطلعها:

أيا علماءَ العصر يا من لَهُم خُبر ... بكلّ دقيقٍ حارَ في مثلِه الفكـر

وقيل: إنّ مرسل هذه القصيدة هو محمود شكري الآلوسي.

(٢) منهم المحدّث النوري وأجابه بقصيدة طويلة مطبوعة في كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار: ٢٤٧ فما بعد.

(٣) حين تسطيرنا هذه الصحيفة أتانا نعيه ـ فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، قدّس الله روحه وطيّب مضجعه ـ في الخامس من رجب سنة ١٣٧١ هجريّة، و١١ حمل سنة ١٣٣١ شمسيّة. وأتانا أيضاً قبله بأيّام قليلة خبر وفاة شيخنا الحجّة الشيخ عليّ القمّي‏ﷺ في ٢١ جمادى‌الثانية سنة ٧١، وقبل ذلك أيضاً بأسبوع تقريباً كان وفاة شيخنا العالم الحجّة الميرزا محمّد العسكري، قاطن سامراء‏ﷺ.

وفي حديث الثـقلين المـعتبر ما يكشف الغشوة عن كلّ بصر

زعمتَ بمحضِ القول قُـبحَ اختـفائه وقد فشيا في العـالم الظـلم والغـدرُ
إذا جــاز عـند الظـلم تأخـير خـلقه فقد جاز بعد الخلق في حـقّه السـتر
وهــل كـان قـبل الأربـعين مـحمّد لدعــوته يـخفي وقـد ظـهر الكـفر
وكيف أسرّ الرُسـل مـن قـبلِ ديـنهم زمــاناً وهـل لله فـي كَـتمهم سـرّ؟
وقد غاب من قد غاب منهم لخـوفه وشــرّد حـتّى نـاله الجـهد والضـرّ

إلى آخر ما أفاده مفصّلاً فيما ينوف على ثلاثمائة بيت، نقضاً لهفوات الناصب المردود، ولعلّ بعضاً من الصنفين منها يأتي إن شاء الله تعالى قـريباً مـع زيـادة توضيح لذلك.

«و» بعد كلّ ذلك لا شبهة في أنّه قد ورد **«في حديث الثقلين المعتبر»** لدى الفريقين البالغ مضمونه فوق حدّ التواتر، وهو قول النبيّ ﷺ: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض» **«ما يكشف الغشوة عن كلّ بـصر»** ويـزيل عـنه غـطاء الشكّ فـي إرادة المـعصومين المذكورين من تلك الأحاديث المشيرة إلى خلفائه ﷺ.

فإنّه لا يتطرّق إليه الريب متناً ولا سنداً، ولا يمكن التشكـيك فـي رواتـه، ولا في دلالته.

أمّا سنداً؛ فلما ذكرنا من بلوغه أقصى مراتب التواتر من طُرق الفريقين، فقد رواه في غاية المرام باثنين وثمانين طريقاً من الخاصّة[1] وتسعة وثلاثين طريقاً من العامّة[2] مرويّة في صحيح مسلم، ومسند ابن حنبل، وتفسير الثعلبي، والجمع

---

(١) غاية المرام ٢: ٣٢١ ـ ٣٦٧.

(٢) غاية المرام ٢: ٣٠٤ ـ ٣٢٠، انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣/٢٤٠٨، فضائل الصحابة (لأحمد بن حنبل) ٢: ٥٨٥/٩٩٠، مسند أحمد ٣: ١٤ و١٧ و٢٦ و٤: ٣٧١، تفسير الثعلبي ٩: ١٨٦ ذيل تفسير الآية ٣١ من سورة الرحمن حكاه عن الجمع بين الصحاح في العمدة ←

بين الصحاح، وكتب صدر الأئمّة موفّق بن أحمد، وفضائل السمعاني، وسير الصحابة، وعن خطبة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم الغدير، وعن الحمويني بتسعة طرق، وعن أفراد مسلم للحميدي، ورواه أيضاً زيد بن أرقم على انحرافه عن أهل البيت.

وقد أثبت الكلّ الحديث عنه بعبارات متقاربة، ملخّصها أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أيّها الناس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» إلى أن قال: «وثانيهما: أهل بيتي، أُذكّرُكم الله في أهل بيتي، ثمّ أُذكّركم الله في أهل بيتي، إنّي تركت الثقلين خليفتين إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر، ألا وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض، فانظروا ماذا تخلفوني فيهما، الأكبر منهما كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، طرف منه بيد الله تعالى، وطرف بأيديكم، فتمسّكوا به، ولا تولّوا، ولا تضلّوا، والأصغر منهما عترتي» إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فلا تقتلوهم، ولا تقهروهم، ولا تقصروا عنهم، فإنّي سألت الله اللطيف الخبير، فأعطاني أن يردا عليَّ الحوض كهاتين» وأشار بالمسبحتين منضمّتين، ثمّ قال: «ناصرهما لي ناصر، وخاذلهما لي خاذل، ووليّهما لي وليّ، وعدوّهما لي عدوّ، ألا وهما الخليفتان من بعدي وعترتي أهل بيتي، فلا تسابقوهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تُعلّموهم فإنّهم أعلم منكم»[1] إلى آخر ما أفاده.

قال الفيروزآبادي الشافعي في القاموس: الثَقَل بالتحريك: كلّ شيء نفيس

(لابن البطريق): ٧٢/٨٩، المناقب: ١٥٤/١٨٢، فرائد السمطين ٢: ١٤٦/٤٣٩ و٤٤٠ باب ٣٣ وباب ٤٦ ح ٥١٣ وباب ٤٨ ح ٥٢٠، الجمع بين الصحيحين ١: ٥١٥/٨٤١، المستدرك (للحاكم) ٣: ١٠٩ و١٤٨، سنن الدارمي ٢: ٤٣٢، سنن البيهقي ٧: ٣٠ و١٠: ١١٤، مجمع الزوائد ٩: ١٦٣، السنن الكبرى (للنسائي) ٥: ٤٥/٨١٤٨، مسند أبي يعلى ١: ٤٤٣/١٠٢٣.

(١) زيادة على ما في غاية المرام انظر ملحقات إحقاق الحقّ ٤: ٤٣٦ ـ ٤٤٣، و٥: ٧ و٢٨ و٣٧ و٥٢ و٨٦.

مصون، ومنه الحديث «إنّي تارك فيكم الثقلين»[1].

وأمّا دلالة؛ فلما عرفت من التصريح فيها على كثرتها بكون خلفائه من عترته وأهل بيته، وأين هم من ملوك الجور الفسقة الفجرة؟

هذا، مضافاً إلى أنّ المستفاد من ظواهرها ـ بل المنصوص فيها ـ كون خلفائه قرناء للكتاب في الطهارة والعصمة من الخطأ والنسيان والزيادة والنقصان، فضلاً عن الجور والطغيان، وكونهم المخصوصين بالشرف والكرامة من ربّهم، والفائزين بتعيينه واختياره لهم، دون غيرهم، فكأنّهم نزلوا من عنده تعالى على حدّ نزول القرآن، وأنّ لهم من الفضل ووجوب التعظيم والطاعة مثل ما له لدى خالقه تعالى، وأنّ مخالفتهم كمخالفته توجب الضلال والهلاك الأبدي.

ويشهد لذلك كلّه تنظيره لهما بالمسبحتين المقترنتين المشابهتين في جميع الوجوه، بل المستفاد منها أيضاً ـ على ما ذكره بعض الأكابر ـ عدم انقراضهم أبد الدهر، واستحالة انقطاعهم وافتراقهم عن الكتاب الأبدي الّذي لا يضمحلّ ولا ينقطع أبداً إلى يوم القيامة.

ويشهد لذلك كلمة «لن» الدالّة على استحالة الافتراق بينهما حتّى يردا عليه الحوض، وعليه فمن الواضح لزوم تتابعهم، وعدم حصول فترةٍ قليلةٍ أو كثيرة بين السابق واللاحق منهم، فأين هم عن ملوك بني أُميّة وبني العبّاس؟ مع ما كان بينهم من بعد الأعصار والفترات الطويلة المقترنة بالحروب الدامية، والاختلافات الكثيرة بينهم.

وذلك مضافاً إلى انقراضهم بأجمعهم ولله الحمد وله المنّة، وعدم بقاء أثر منهم في هذه الأعصار المتمادية، فضلاً عن الأعصار المستقبلة.

وقد ورد التصريح ببقاء دولة خلفائه صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى آخر الدهر في كثير من أحاديث الجمهور أيضاً، فضلاً عمّا ورد في أحاديث الإماميّة.

---

(١) القاموس ٣: ٣٥٣ (ثقل).

ففي صحيح البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والحميدي، بطُرقٍ كثيرةٍ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»[١].

وبطريق آخر عنه: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»[٢].

وفي فرائد السمطين للحمويني عنه أنّه قال: «يا عليّ أنا مدينة العلم وأنت بابها» إلى أن قال: «مَثَلك ومَثَلُ الأئمّة من ولدك بعدي مَثَل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق، ومَثَلكم كَمَثَل النجوم، كلّما غاب نجم طلع نجم إلى يوم القيامة»[٣].

ورواه أيضاً ابن شاذان، وفي مسند ابن حنبل عنه أنّه قال: «النجوم أمانٌ لأهل السماء إذا ذهب النجوم ذهبوا، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»[٤].

وروى مثله الحمويني، والطبري، وأخرجه الحاكم، وأبو عمر، ومسدّد، وابن أبي شيبة، وأبو يعلى، في مسانيدهم، وصحّحوه[٥].

وقد تقدّم ما رووه عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجّته، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مضموراً، لأن لا تبطل حجج الله وبيّناته»[٦].

---

(١) صحيح البخاري ٩: ١٢٥ باب قول النبيّ: لا تزال طائفة من أُمّتي ... صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣/١٨٢٢، سنن أبي داود ٤: ١٠٦/٤٢٧٩، سنن الترمذي ٣: ٢٤٠/٢٣٢٣ بتفاوت يسير، الجمع بين الصحيحين ١: ٣٣٧/٥٢٠.

(٢) مسند أحمد ٢: ٢٩ و٩٣ و١٢٨، صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢/١٨٢٠، سنن البيهقي ٣: ١٢١، و٨: ١٤١.

(٣) فرائد السمطين ٢: ٢٤٣/٥١٧.

(٤) الفضائل (شاذان بن جبرائيل): ١٣٤، فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ٦٧١/١١٤٥.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٢٤١/٥١٥، ذخائر العقبى: ٢٧، المستدرك ٣: ١٤٩، ولم نعثر عليه في المصنّف ومسند أبي يعلى وانظر ملحقات إحقاق الحقّ ٩: ٢٩٤ ـ ٣٠٧.

(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٧ من كلام له عليه السلام لكميل بن زياد.

وهذا كلّه مضافاً أيضاً إلى ما أشرنا إليه من رواياتهم المعتبرة في موثّقاتهم وأحاديثهم الكثيرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المصرّحة بخلفائه، مع اشتمال بعضها على تسمية كلّ منهم مفصّلاً واحداً بعد واحد.

ففي ينابيع المودّة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «أنا سيّد النبيّين، وعليّ سيّد الوصيّين، وإنّ أوصيائي بعدي اثنا عشر، أوّلهم: عليّ، وآخرهم القائم المهديّ»[١].

وفيه أيضاً عن سلمان الفارسي أنّه قال: دخلت على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فإذا الحسين على فخذه، وهو يقبّل خدّيه ويلثم فاه ويقول له: «أنت سيّد ابن سيّد، أخو سيّد، وأنت إمام ابن إمام، أخو إمام، وأنت حجّة ابن حجّة، أخو حجّة، أبو حجج تسعة، تاسعهم القائم المهديّ»[٢].

وأخرجه الحمويني، وموفّق بن أحمد الخوارزمي[٣].

وفيه أيضاً عن ابن عبّاس قال سمعت رسول الله يقول: «أنا وعليّ والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»[٤] وأخرجه أيضاً الحمويني[٥].

وفيه أيضاً عن ابن عبّاس في حديثٍ طويلٍ قال: قدم نعثل اليهودي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري، إلى أن قال: فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبيّ إلّا وله وصيّ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ وصيّي عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمّة من صلب الحسين» قال: يا محمّد: فسمّهم لي، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مضى الحسين فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه محمّد، وإذا مضى محمّد فابنه جعفر، وإذا مضى جعفر فابنه موسى، وإذا مضى موسى فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه محمّد، وإذا مضى محمّد

---

(١) ينابيع المودّة ٢: ٣١٦/٩١١ و٣: ٢٩١/٧.

(٢) ينابيع المودّة ٢: ٤٤/٤٠، مودّة القربى: ٢٩.

(٣) لم نعثر بهذا النصّ في فرائد السمطين، وانظر ما ورد بهذا المعنى في ج ٢: ٣٢١/٥٧٢ وفي كتابه الآخر مقتل الحسين ١: ١٤٦.

(٤) ينابيع المودّة ٢: ٣١٦/٩١٠.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٣١٣/٥٦٣ و٥٦٤.

أما رووا حديث من مات ولم　　بلى وهل يـمكنهم قـول نـعم
فـمن يـرونه إمـام الزمـن　　إن أنكروا القائم نجل الحسن

فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه الحسن، وإذا مضى الحسن فابنه الحجّة مـحمّد المهديّ، فهؤلاء اثنا عشر»[١] الحديث.

إلى غير ذلك ممّا يطول المقام بذكره.

ثمّ بـعد الغـضّ عـن كـلّ ذلك «أمـا رووا» فـي كـتبهم المـعتمدة المـعتبرة لديهم «حديث «من مات ولم» يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية»؟ «بلى» فقد رواه كثير من عظمائهم، وأجمعت عليه القدماء من أكابرهم ومشايخهم.

فهذا الحميدي قد رواه في الجمع بين الصحيحين، وأخرجه الحاكم، وصحّحه عن ابن عمر عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «من مات وليس عليه إمام فإنّ موته موتة جاهلية»[٢].

وأخرج السيوطي في الدرّ المنثور عنه في قوله تعالى: ﴿يوم ندعو كلّ أُناس بإمامهم﴾[٣] قال: «يدعى كلّ قوم بإمام زمانهم، وكتاب ربّهم، وسنّة نبيّهم»[٤].

ورواه الثعلبي أيضاً في تفسيره مسنداً[٥].

إلى غير ذلك من المتفرّقات من ذلك في كتبهم وأساطيرهم، فـهل يـمكنهم إنكار كلّ ذلك؟ «وهل يمكنهم قول نعم» تصديقاً للنفي، وهيهات من ذلك، ثمّ هيهات!

وعليه «فمَن يرونه إمام الزمن» الحاضر «إن أنكـروا القـائم نـجل الحسـن» وجحدوا وجوده، أو إمامته بعد ظهور الحديث؟ باعتبار إضافة الزمـان فـيه إلى الضمير العائد إلى الموصول، بل صراحته في أنّ لكلّ زمان إمامٌ خاصٌّ مخصوص به، وقد تقدّم منّا في ج ١ ص ٤١٥ في ذيـل شـرح قـول النـاظم: «ولا تشـبّثوا

---

(١) ينابيع المودّة ٣: ١/٢٨٢.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٤٩٨/٢٩٦، المستدرك (الحاكم) ١: ١١٧ بتفاوت يسير فيهما.

(٣) الإسراء: ٧١.　(٤) الدرّ المنثور ٤: ١٩٤.　(٥) تفسير الثعلبي ٦: ١١٥.

وكــان مـــن قــريش الأئــمّه　　　أســـاسهم فـمَن إمــام الأُمّــه
غير وليّ الأمـر خـير مـنتظر　　　مَن في قـيامه تـواتـر الأثـر

بما لا ينجع» بيان ذلك.

وذكرنا هناك أنّه لا يمكن تأويل الإمام في الحديث بالقرآن، سواء أُريد من عدم المعرفة فيه عدم معرفة قراءته بظاهره، أو عدم معرفة بواطنه ومزاياه، وكذا لو أُريد بذلك عدم الاعتقاد بالقرآن؛ للزوم كـون الكـلام لغـواً فـاسداً، وتـوضيحاً للواضح؛ لوضوح كفر المنكر له، وفساد ذلك أيضاً واضح.

«و» أيضاً قد عرفت أنّه «كان» النصّ في الأحـاديث المـتقدّمة عـلى أنّ خلفاءه كلّهم «من قريش» وأنّهم هم «الأئمّة» المرضيّون حسباً ونسباً، وهم القويّ المستحكم «أساسهم» بانتسابهم إلى النبيّ الأعظم، وكونهم من عترته وأهل بيته.

«فمَن» يكون في العصر الحاضر موصوفاً بتلك الصفات السامية كي يكون «إمام الأُمّة» جمعاء، على سبيل النبوّة عليهم جمعاء «غير» ذاك الحجّة الكبرى؟ الّذي هو «وليّ الأمر» وإمام العصر المشارك آباءه المـعصومين، وجـدّهم سـيّد المرسلين، في وجوب طاعتهم على سبيل وجوب طاعة الله تعالى؛ لاقترانهم بـه سبحانه في قوله عزّ وجلّ: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمـر مـنكم﴾ فإنّه عليه السلام منهم، وهو «خير منتظر» ظهوره، و «مَـن» هـو «فـي قـيامه» بـالأمر وخروجه لنشر الأمن والعدل قد «تواتر الأثر» والحديث من طُرق الفريقين.

فقد روي ذلك من طريق الجمهور بمائة وخمسة وستّين طريقاً، غير ما ورد في ذلك من طريق الخاصّة بسبع وعشرين طريقاً، فراجع في ذلك غاية المرام[١] وسائر الكتب المطوّلة الشارحة لبيان أحوال ذلك الحجّة الكبرى[٢] والآية العظمى، سبط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وفلذة كبد البتول، قـرّة عـيون الأوليـاء، وخـاتم السـادة

---

(١) غاية المرام ٧: ٧٧ ـ ١٣٤.
(٢) بحار الأنوار ٥١: ٦٥ ـ ١٦٢.

وليس في غيبته من بأس   إن كان في الغيبة حفظ النفس

الأوصياء، والمسمّى باسم جدّه سيّد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم، والمكنّى بكنيته، والمحيي شريعته، والمقتفي أثره وطريقته.

وأنّه قد وُلد في بلدة سامراء من العراق، من صلب الإمام الحادي عشر، في ليلة النصف من شعبان، من شهور سنة خمس وخمسين ومائتين أو ستّ وخمسين ومائتين من الهجرة المباركة، وأنّه المشهود آثاره وخيره، والحاضر في قلوب المؤمنين بهاؤه ونوره، والغائب المستور عن الأبصار شخصه وجماله.

«وليس في غيبته من بأس» ولا موقع لاعتراض بعض النصّاب على ذلك «إن كان في الغيبة حفظ النفس» المقدّسة الّتي له، أو النفوس المحترمة الّتي تخرج في مستقبل الدهور من أصلاب الكفرة والفسقة، وأنّ خروجها منهم متوقّف على صبره وكفّه عن قتل الآباء الكفرة، كما كفّ النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وسائر الأنبياء والأولياء عن هلاك أعدائهم مع قدرتهم الكاملة على ذلك بإذن الله تعالى، وصبروا على ما نالهم منهم من المكاره، واحتملوا أذاياهم رجاء اهتدائهم ورجوعهم إلى الحقّ، أو لعلمهم بوجود ذرّية مؤمنة في أصلابهم، وأنّه لابدّ في حصول الثمرة من إبقاء الشجرة، وعدم التعرّض لها بالقطع أو الإعدام إلى أن يحصل اليأس من ذلك.

كما أنّ نبيّ الله نوح عليه السلام لم يَدعُ على قومه الكفّار إلّا بعد يأسه من عقب مؤمنة منهم، وعلم عدم وجود ذرّية صالحة في أصلابهم، وعندئذٍ دعا عليهم بقوله عليه السلام: ﴿ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديّاراً * إنّك إن تذرهم يضلّوا عبادك ولا يلدوا إلّا فاجراً كفّاراً﴾[1].

وعليه، فلو لم يكن لقعود النبيّ أو الإمام عن قتال أعدائهم، ولا لصبرهم على مكاره الدهر وأذايا الكفّار، أو لغيبتهم واختفائهم عن الأبصار حكمةٌ ولا مصلحةٌ

---

(١) نوح: ٢٦ ـ ٢٧.

ألم يغب يونس عن أُمّته وهل أتاه القدح من غيبته

سوى ذلك لكفى به موجباً وسبباً للصبر عن الأعادي، وإمهالهم في الحياة الدنيويّة، فضلاً عمّا لو انضمّ إلى ذلك مصالح أُخرى، وموجبات خفيّة غيرها مكنونة في علمه تعالى.

ولذلك كلّه ترى كثيراً من الأنبياء قد اختفوا دهراً طويلاً عن كفّار قومهم، وهربوا وغابوا مدّة متمادية عن أشرار أُممهم.

«ألم يغب يونس» النبيّ «عن أُمّته» عشرين سنة[1] حتّى تضايقوا بغيبته في المأكل والمشرب، وأشرفوا على الهلاك؟ «وهل أتاه القدح» أو أصابه النقص في نبوّته «من غيبته»؟ أو هل يتوجّه عليه بذلك اعتراض بعد العلم والتسالم على كونهم معصومين من كلّ خطأ ومعصية؟ وأنّهم لا يأتون بحركة ولا سكون إلّا بأمر ربّهم تعالى، وأنّهم ﴿عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾[2].

ومن هنا يُعلم أنّ اعتراضات بعض النصّاب الملحدين على الفرقة الإماميّة في اعتقادهم، واتّفاقهم على وجود هذا الإمام الثاني عشر وغيبته عن الأنظار، وانتقادات أُولئك المنافقين على تلك الفرقة المحقّة من وجوهٍ شتّى لم تنشأ إلّا من الجهل والعناد، أو من التعامي والإلحاد، وأنّ عمدة ما نهقوا به في مقام الاعتراض أُمور ثلاثة، استندوا فيها إلى مجرّد الاستبعاد، من غير دليل ولا برهان:

أحدها: طول عمره بما ينوف على ألف سنة إلى العصر الحاضر.

وثانيها: عدم إمكان غيبته عن الأبصار، مع عدم استغنائه عن لوازم البشرية من المأكل والمشرب والمسكن وأمثالها.

وثالثها: من جهة عدم الفائدة في وجوده مع استتاره واختفائه عليه السلام.

---

(١) انظر قصصه في بحار الأنوار ١٤: ٣٧٩ وفيه في روايةٍ أنّه عليه السلام غاب عن قومه أربعة أسابيع.

(٢) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

فنقول: أمّا الاعتراض على فائدة وجوده مع الغيبة، فقد تقدّمت الإشارة إليه، وتقدّم ذكر بعض أبيات قائلهم في ذلك مقروناً بجوابه نقضاً وحلاًّ نظماً ونثراً[1].

ونزيدك في المقام وضوحاً بزيادة ما ألحقه بعض آخر من النصّاب لذلك الاعتراض، فقال ما ملخّصه: إنّ وجوب اللطف على الله تعالى بعد تسليمه ـ وتسليم أنّ ذلك لا يتمّ إلّا بوجود حجّة منه تعالى يكون بشراً وكتاباً ناطقاً بين خلقه يبيّن لهم أحكامه، ويعرّفهم حلاله وحرامه ـ إنّما يتمّ ذلك ويتحصّل المطلوب منه مع ظهوره واشتهاره بينهم، واختلاطه بهم، ومعاشرته معهم، حتّى يتعلّموا منه ما يحتاجون إليه في اُمور دينهم ودنياهم.

وأمّا مع اختفائه وغيبته فلا يتمّ ذلك، ويكون وجوده لغواً صرفاً مع عدم إمكان الوصول إليه، وعدم تمكّن أخذ معالم الدين منه، والمحافظة عليها بتعاليمه وأمره ونهيه، حذراً من اندراسها، وخوفاً من نسيان ما تعلّموا منها.

هذا، مع أنّه إن كان المراد من الأحكام الّتي يجب تعلّمها والعمل بها لسقوط التكليف بها، وحصول البراءة منها، ويتحذّر عليها من الاندراس والنسيان والتحريف والتبديل: هو خصوص الأحكام الواقعية المجعولة من الله تعالى فقط، الّتي لا يمكن تحصيلها إلّا من شخص الحجّة نبيّاً كان أو إماماً، بحيث لا ينوب عنها في سقوط التكليف وحصول البراءة منه ما يتحصّل من ظواهر الكتاب والسنّة والاُصول اللفظية وأدلّة الفقاهة والاُصول العمليّة، ولا يكتفي بذلك شرعاً للتخلّص من العقوبة الإلهيّة.

فواضح أنّ غيبته منافٍ لواجب اللطف، وناقض له، وموجب لعدم تماميّة الحجّة منه تعالى على خليقته، ويكون وجود الغائب المستور لغواً صرفاً.

وإن كان المراد منها ما هو أعمّ من الأحكام الواقعية والظاهرية المستفادة بالظنّ والاجتهاد من الأدلّة الأربعة، بحيث يكتفى بكلّ منها في ثبوت اللطف

---

(١) راجع ص ١٣٠.

الواجب، ويندفع بأيّ منها محذور الاندراس والتغيّر والنسيان، فكذلك أيضاً يكون وجوده لغواً صرفاً، وذلك لتماميّة الحجّة على الخلق بسبب تمكّنهم من تحصيل ما يوجب سقوط العقاب عنهم، من غير حاجةٍ إلى الحجّة الغائب، وتحصيل الأحكام الواقعية منه كما في العصر الحاضر، وانقطاع الخلائق عن الوحي والنبيّ والإمام، مع إجماع الأُمّة على بدليّة الأحكام الظاهرية المستنبطة من الكتاب والسنّة والإجماع والعقل بالظنّ والاجتهاد عن تلك الأحكام الواقعية، وكفايتها عنها وإن فرض خطأ المجتهد فيها، وحصول الاختلاف بينهما.

وعليه، فاللطف منه تعالى بسببها حاصل، والحجّة منه تامّة بلا توقّف شيء منهما على وجود نبيّ أو إمامٍ غائب.

والجواب: أنّ كلّ ذلك ليس إلّا مغالطة محضة، فإنّ ذلك إنّما يرد على دعوى وجوب اللطف لو أُريد منه الوجوب التكويني، وحفظ الأحكام الشرعية قهراً على العباد، فعندئذٍ يمكن أن يعترض عليه بذاك التطويل الواهي بما ملخّصه: إنّ الغيبة منافٍ بل مناقضٍ له على تقدير إرادة الأحكام الواقعية، أو إنّ وجوده لغو على تقدير إرادة الأعمّ منها.

ولكنّك قد عرفت آنفاً ـ على ما أشرنا إليه في باب النبوّة ـ أنّ الوجوب المدّعى في اللطف هو وجوبه عليه تعالى تشريعاً، بمعنى أنّه يجب عليه سبحانه بحكم العقل نصب خليفةٍ عنه بين خلقه نبيّاً كان أو إماماً يكون وجوده حجّة منه تعالى عليهم، مع اقتران النصب بإيجاب الرجوع إليه، فإنّ ذلك بنفسه فقط هو وظيفة المولويّة، وبه تتمّ الحجّة، وبه يؤدّى واجب اللطف.

وأمّا عدم حصول التبليغ خارجاً لمانعٍ خارجي ـ كعصيان العبيد للمنصوب، أو عدم تمكّنهم من الوصول إليه بسبب انتشار الجور والطغيان بينهم بسوء اختيارهم، بحيث لولا ذلك لأمكنهم التشرّف بلقياه، ولم يكن يبق موجب آخر لاختفائه، ولكان عندئذٍ ظاهراً مشهوراً وحاضراً مشهوداً ـ فهو غير منافٍ

وليس في طول الزمان والقصر ما يوجب الفرق فأمعن النـظر

لحصول اللطف الواجب، فإنّ ذلك قد حصل منه تعالى كاملاً بنصب الخليفة من غير إخلالٍ بما هو شأنه ووظيفة مولويّته أصلاً.

وبالجملة، عدم نيل العباد للتشرّف برؤيته إمّا بسبب تـقصيرهم وعـصيانهم الموجب لعقوبتهم، أو بسبب قصورهم وعجزهم عن ذلك لغلبة الأشرار الموجبة لاختفاء الإمام عليه السلام عن جميعهم، لا ينافي اللطف الواجب، ولا يناقضه.

ويتحصّل من ذلك كلّه أنّ وجوده عليه السلام ليس إلّا لطفاً محضاً وإن استتر وغاب عن الأبصار، وليس لغواً كما زعمه الأغيار، وأنّه بمحض وجوده ونصبه تتمّ الحجّة على الأشرار، وهو خير وسيلة إلى الربّ تعالى للأخيار؛ لتفريج مهمّاتهم بـالليل والنهار، مضافاً إلى سائر بركات وجوده وإلهـاماته الأحكـام للـعلماء الأبـرار، وإغاثاته للملهوفين في الأقطار، فعليه وعلى آبائه المعصومين صلوات الله الملك الجبّار ما تحرّكت الأفلاك ودار الليل والنهار، هذا.

وأمّا اعتراض القـوم عـلى إمكـان غـيبته مـع حـاجته إلى لوازم البشـريّة، فمعارض باختفاء ذلك النبيّ المعظّم المشار إليه[1] فهل سـقط بـذلك عـن ليـاقة النبوّة؟ حاشاه عن ذلك، ثمّ حاشاه، ولو كان كذلك لتوجّه الاعتراض ـ والعياذ بالله ـ على الله تعالى في إرسال مثله، مع علمه القديم بما يصدر من ذلك الرسول، وإتيانه ما يوجب سقوطه، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً.

ولا مجال لنقض المعارضة بالفرق بين غيبته وغيبة هذا الإمام عليه السلام بقصر مدّة غيبة يونس عليه السلام وطول زمان غيبة الإمام، بأن يقال بإمكان الأوّل دون الثاني، فإنّ الفرق غير فارق «و» ذلك لوضوح أنّه «ليس في طول الزمان والقصر» فيه مـن حيث الإمكان وعدمه «ما يوجب الفرق» في قدرته تعالى، فإنّ المولى الّذي أدام

---

(١) في ص ١٣٩.

حياة ذاك النبيّ عليه السلام في غيبته وحده منفرداً في المغارات والبراري مع حاجته التامّة إلى جميع لوازم البشريّة قادر أيضاً على إدامة حياة هذا الوصيّ كذلك، من غير عجزٍ ولا فتور «فأمعن النظر».

ودعوى عدم الفائدة في وجوده كذلك مختفياً، فيكون لغواً قبيحاً قد عرفت فسادها، والجواب عنها حلّاً، مضافاً إلى النقض بغيبة يونس وغيره من الأنبياء، فهذا عيسى المسيح عليه السلام الّذي رفعه الله تعالى إليه وهو حيّ يرزق، وباقٍ إلى ظهور المهدي، فينزل من السماء ويصلّي خلف هذا الإمام، على ما اتّفق عليه علماء الإسلام من الفريقين، وجاءت به النصوص المستفيضة في كتب الجميع عن سيّد الأنام صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وهذا إلياس النبيّ الّذي روى فيه الطبري والنيشابوري في تفسيريهما: أنّ ملك زمانه طلبه ليقتله، فاستخلف اليسع على بني إسرائيل، ورفعه الله تعالى من بين أظهرهم، وقطع عنه لذّة الطعام والشراب، وكساه الريش، وألبسه النور، فصار إنسيّاً ملكياً أرضياً سماوياً، وأنّه موكّل بالفيافي[1] كما وُكّل الخضر بالبحار، وهما آخر من يموت من بني آدم[2] انتهى.

وهذا إدريس النبيّ عليه السلام الّذي رفعه الله تعالى إلى السماء، وقال تعالى فيه: ﴿ورفعناه مكاناً عليّاً﴾[3] وروى في الكشّاف عن أنس بن مالك، وعن ابن عبّاس، وعن الحسن، وكذا في مجمع البيان عنهم، وعن أبي سعيد الخدري، وكعب، ومجاهد، والضحّاك: أنّه رُفع إلى السماء الرابعة، أو السادسة، أو إلى الجنّة، كما رُفع عيسى عليه السلام وهو حيّ لم يمت[4] انتهى.

وهذا خضر النبيّ عليه السلام واسمه خضرون بن قابيل بن آدم عليه السلام الّذي قال فيه

---

(١) الفيفاء: الصحراء الملساء، والجمع: الفيافي. الصحاح ٤: ١٤١٣ (فيفا).

(٢) تفسير الطبري ٢٣: ٦٠، تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٥: ٥٧٥ ذيل تفسير سورة الصافات، الآية: ١٢٣.

(٣) مريم: ٥٧.

(٤) الكشّاف ٣: ٢٤، مجمع البيان ٣: ٥١٩.

أبو حاتم السجستاني في كتاب المعمّرين روايةً عن أبي عبيدة وأبي اليقظان ومحمّد بن سلام الجمحي وغيرهم: أنّه أطول بني آدم عمراً[١].

وفي تذكرة الخواصّ لسبط ابن الجوزي: أنّه يجتمع مع إلياس عليه السلام في كلّ سنة، ولا يدرى كم لهما من السنين[٢].

وفي حاشية قرأ خليل على حاشية الخيالي على شرح التفتازاني للعقائد النسفية: أنّ أربعة من الأنبياء عليهم السلام في زمرة الأحياء: الخضر وإلياس في الأرض، وعيسى وإدريس في السماء[٣].

وقال الشعراني في يواقيته حكاية عن الشيخ محيى الدين ابن العربي في فتوحاته: إنّ الله تعالى أبقى من الرُسل الأحياء بأجسادهم في الدنيا أربعة: ثلاثة مشرّعون وهم: إدريس عليه السلام وإلياس عليه السلام وعيسى عليه السلام، وواحد حامل اللدني، وهو الخضر عليه السلام، إلى أن قال: فإدريس في السماء الرابعة، وعيسى في السماء الثانية، وإلياس وخضر في الأرض[٤].

وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة بذهاب الأكثر إلى الأخذ بما ورد من أخبار الخضر في تعميره وبقائه، وحكى عن الثعلبي أنّه قال: إنّ الخضر نبيّ على جميع الأقوال، معمّرٌ محجوبٌ عن الأبصار، وأنّه لا يموت إلّا في آخر الزمان عند رفع القرآن، وحكى فيه ما يقرب من ذلك عن وهب بن منبه، وعن الدارقطني، وعن تاريخ ابن عساكر، وعن ابن إسحاق، وعن أبي مخنف لوط بن يحيى، وعن الحسن البصري، وعن الحارث بن أُسامة، وعن ابن شاهين، وعن تهذيب النووي، وحكايته فيه عن أبي عمرو بن الصلاح اتّفاق جماهير العلماء والصالحين والعامّة وأهل المعرفة على حياته، وحكاياتهم في رؤيته، والاجتماع به أكثر من أن

---

(١) حكاه عنه ابن كثير في البداية والنهاية ١: ٣٨٠.

(٢) تذكرة الخواصّ: ٣٢٥ و٣٢٦.

(٣) لم نعثر على هذه الحاشية.

(٤) اليواقيت والجواهر ٢: ٧٢ المبحث الخامس والأربعون في بيان أكبر الأولياء بعد الصحابة.

تُحصى وأشهر من أن تخفى، ثمّ روى في الإصابة بطرقه الصحيحة عن ابن عبّاس، وعن عليّ عليه السلام، وعن أنس عدّة أحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حياة الخضر عليه السلام وبقائه بما يطول المقام بذكرها. وروى أيضاً حديث تعزيته لأهل البيت عليهم السلام عند وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، كما روى أحاديث في بقائه إلى العصر الآخر من الدنيا[١].

وبالجملة، فغيبة أُولئك الكرام من الأنبياء المذكورين مع حياتهم باتّفاق الكلّ أو الأكثر، وكذا غيبة غيرهم من الأنبياء المبيّن أحوالهم في كتب التواريخ والأحاديث المطوّلة عن أُممهم، أو اختفائهم عن كافّة البشر مع عدم استغنائهم عن لوازم البشريّة أيّام غيبتهم: تزيل الوحشة والاستبعاد الفارغ عن كلّ دليلٍ وبرهان، وتوجب وهن إنكار غيبة الحجّة الخاتم الّذي هو أفضل من كلّهم، وهو المنتقم لهم من أعدائهم، بل وتوجب أيضاً وهن إنكارهم طول عمره، استناداً إلى الاستبعاد فقط، من غير برهان عقلي ولا نقلي على استحالة ذلك.

مضافاً إلى التسالم من جميع الأُمم على قدرة الباري تعالى على ذلك، وعلى كلّ شيء، وأنّه بعد إمكان ذلك عقلاً ووقوعه نقلاً واتّفاقاً ولو في الجملة بالنسبة إلى بعض العباد لا يكون استبعاد تكرّر وقوعه في العصر الحاضر وما بعده إلّا عن عنادٍ وجحود، ولا يصدر ذلك إلّا من اللئيم الكنود، وأنّ ذلك في الوهن كبيت العنكبوت، وأنّه لأوهن البيوت، وأنّ الخصم الناصب لو تفوّه باستحالة ذلك عقلاً أو عادة لزمه الخروج عن مذهبه ومذهب قدمائه وأكابره، بل لزمه الخروج عن الدين أصلاً ورأساً بعد تصريح الكتاب ونصوص السنّة وإجماع الأُمّة ـ بل اتّفاق الأُمم كلّها ـ على وجود اللعين إبليس وذرّيته، مع اختفائهم عن الأبصار، وهم أعداء الله تعالى، وأعداء رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والخلائق أجمعين.

فكيف استحال طول عمر الحجّة المهديّ عليه السلام وغيبته؟ وهو من لُحمة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعترته ليخرج في آخر الزمان، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

---

(١) الإصابة ١: ٤٣٠ ـ ٤٥١.

وأنّ الأعجب من أمر الشياطين قصّة أصحاب الكهف الّذين: ﴿لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً﴾[١] أحياءً غير أموات بلا طعام ولا شراب، وهم بشر لا يستغنون عنهما، يقلّبهم الله تعالى في كلّ سنةٍ مرّتين على أيمانهم وعلى شمائلهم، حذراً من النتن على ما صرّح به الكتاب الكريم في قوله سبحانه: ﴿ونقلّبهم ذات اليمن وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾[٢] وهو أيضاً حيّ باقٍ بلا طعام ولا شراب.

والوصيد: هو فناء الكهف، أو عتبة بابه، أو التراب، ومثل ذلك[٣].

أو أعجب منه: ﴿أو كالّذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنّى يحيي هذه الله بعد موتها فأماته الله مئة عام ثمّ بعثه﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنّه﴾[٤] أي: لم يتغيّر، وكان طعامه تيناً وعنباً، وشرابه عصيراً ولبناً، فأبقى الله تعالى كلّها على ما كانت عليه مائة عامٍ من غير تغيير ولا فساد.

ثمّ قال تعالى: ﴿وانظر إلى حمارك﴾ فإنّه سبحانه أعاشه في تمام تلك المدّة بلا علف ولا ماء، وبقي واقفاً كذلك مائة سنة كما ربطه صاحبه على ما في تفسير الرازي، والكشّاف[٥].

أفهل بقاء حجّة الله الكبرى وآية الله العظمى، وهو قرّة عين الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، وفلذة كبد البتول، أعجب وأغرب من ذلك كلّه؟

أو هل يصعب على الله تعالى أن يجعل في هذه الأُمّة المرحومة آيةً على قدرته، ويطيل عمر أحد أوليائه من ذرّية نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم أُسوة بأُولئك المتقدّمين في الأُمم الماضية، من الأنبياء العظام والأولياء الكرام؟

أما صحّ لدى الفريقين قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «يكون في هذه الأُمّة كلّما وقع في

---

(١) الكهف: ٢٥.
(٢) الكهف: ١٨.
(٣) الوصيد: الفِناءَ وَعتَبَةِ الباب، وأوصدتُ الباب: أطبقتُه، المصباح المنير: ٦٦١ (وصد).
(٤) البقرة: ٢٥٩.
(٥) التفسير الكبير ٧: ٣٨، الكشّاف ١: ٣٠٧.

الأُمم السالفة حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة»[١].

أبعد ذلك كلّه يستقبح القول بوجود المنتظر المهديّ الحجّة ابن الحسن، وينسب المعتقد به إلى الجهل، وكون وجوده عاراً على بني آدم كما قاله بعض أُولئك النصّاب المنافقين؟

وقال آخر منهم: إنّ الوصيّة لأجهل الناس تُصرف إلى من ينتظر المهديّ[٢] فأُفٍّ ثمّ أُفٍّ ثمّ تفّ على القائل بذلك، وأولى له ثمّ أولى.

أو هل يستقبح اختفاؤه بدعوى أنّه بعد علمه القطعي بأنّه لابدّ من بقائه وظهوره وتملّكه الأرض كلّها يملؤها قسطاً وعدلاً كيف يحسن اختفاؤه وقد انتشر الظلم بين العباد وشاع الشرّ في البلاد؟ وأنّ استتاره ـ والحال كذلك ـ مساوق لرضاه بما يقع من ذلك، أو لا يكون إلّا عن جبن، وعدم ثقة بما وعده الله تعالى من النصر والظهور والغلبة؟ وكلّ ذلك قبيح لا ينسب مثلها إلى مثله، إلى آخر ما نبحوا به من ذلك.

وتقدّمت الإشارة إلى دفعه وفساده نقضاً وحلّاً، ونزيدك في المقام وضوحاً بعد الغضّ عن كلّ ما سبق أنّ الاعتراض المذكور لو تمّ فإنّما يتمّ على مذهب الإماميّة العدليّة المثبتين للحسن والقبح العقليّين، والقائلين بأنّ أفعال الله تعالى مبنيّة على المصالح الواقعيّة، ومعلّلة بالعلل الصحيحة العقليّة.

وأمّا على مذهب أُولئك النصّاب الجبريّة المنكرين لكلّ ذلك، والمجوّزين عليه تعالى فعل العبث واللغو غير مصلحة واقعيّة ولا موجبٍ عقلي، والقائلين بحسن كلّ ما يصدر منه تعالى وإن كان من أقبح القبائح لدى العقل والعقلاء، فلا موقع للاعتراض المذكور بوجهٍ أصلاً كما هو واضح.

---

(١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٠/٦٠٩ باختلاف يسير، وورد هذا النصّ بعبارات مختلفة انظر صحيح البخاري ٩: ١٢٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة باب قول النبيّ لتتبعنّ، مسند أحمد ٤: ١٢٥، مجمع الزوائد ٧: ٢٦١، كنزالعمّال ١١: ٢٥٣/٣١٤٢٦، تفسير القرطبي ٨: ٩٧.

(٢) لم نعثر على قائله.

ثمّ نقول أيضاً: هب أنّهم لم يقرؤوا القرآن ولم يسمعوه، أو لم يتفطّنوا لما ذكرنا من نصوصه على إطالة عمر كثير من الأنبياء والأولياء في الأعصار الماضية والأُمم السابقة، فما أحمرهم وما أغفلهم عن صحاحهم الدائرة بينهم، وتواريخهم المعتبرة لديهم، وأحاديث علمائهم وأكابرهم الموثوقة عندهم.

فكم ذكروا في كتبهم مستفيضاً أو متواتراً أو أكثر من ذلك طول العمر لكثير من المتقدّمين والمتأخّرين من عصر آدمعليه السلام أبي البشر إلى هذه الأعصار القريبة، وعدّوا سني أعمارهم بالمئات أو الأُلوف.

وها نحن بعونه تعالى نشير إلى بعضهم أخذاً من كتبهم المعتبرة لديهم؛ إتماماً للحجّة عليهم؛ وإفحاماً لهم، وأنّ المستند لما نذكره في المقام من أعمار المعمّرين هو المنتخب من صحفهم، وهو: الكشّاف، ثمّ كتاب المعمّرين لأبي حاتم سهل بن محمّد بن عثمان السجستاني، وتفسير الطبري وتاريخه، والكامل لابن الأثير، وكمال الدين، وتذكرة الخواصّ لسبط ابن الجوزي، وصحيح مسلم وشرحه من النووي، ومروج الذهب[1] فراجعها لمعرفة تفصيل ما نشير إليه إجمالاً.

فأوّل المعمرّين: أبو البشر آدم، عاش ٧٣٠ أو ٩٣٦ أو ١٠٠٠.

(٢) ابنه شيث، وعمره ٩١٢.

(٣) نوح النبيّ، وعمره ١٠٥٠ أو ١٤٠٠ أو ١٤٥٠ أو ١٦٥٠ أو ٢٥٠٠، وقد تقدّم ذكر الخضرعليه السلام وإدريس وإلياس والمسيح.

(٤) لقمان العادي الكبير، وهو غير لقمان الحكيم، وكان بعد الخضر، وهو من بقيّة عاد الأُولى، وعاش ٥٠٠ أو ٣٥٠٠.

---

(١) على سبيل المثال انظر الكشّاف ١: ٥٨٩ في نزول عيسىعليه السلام في آخر الزمان، المعمّرون والوصايا: ٧ و٨ و٤٧ و٧٢ و٨١... تفسير الطبري (جامع البيان) ١٢: ٢٣، تاريخ الطبري ١: ١٠٧ و١٤٦، الكامل ١: ٥١ و٥٤، كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥٥٥ فما بعد، تذكرة الخواصّ: ٣٢٥ ـ ٣٢٦، صحيح مسلم ٤: ١٨٤٧ باب من فضائل الخضر و٢٢٤٤ / ٢٩٣٠، شرح صحيح مسلم ١٥: ١٣٦، مروج الذهب ١: ٤٨ و٤٩، الغيبة (الطوسي): ١١٣ فما بعد.

(٥) عمرو بن عامر، عاش ٨٠٠.

(٦) مهلآئيل حفيد أنوش بن شيث بن آدم، وهو جدّ إدريس النبيّ، وإليه ينتهي نسب النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، عاش ٨٠٠.

(٧) الحارث بن مضاض الجرهمي، عاش ٤٠٠.

(٨) صيفي بن رياح من بني أسد، عاش ٢٧٠.

(٩) ابنه أكثم بن صيفي، عاش ٣٦٠ أو ١٩٠ أو ٣٣٠ وكان حكيم العرب مشهوراً وأدرك الإسلام.

(١٠) عبيد بن الأبرص، عاش ٢٢٠ أو ٣٠٠.

(١١) عمرو بن ربيعة جدّ خزاعة، عاش ٣٤٠. وقيل: إنّه كان يقاتل معه من ولده ١٠٠٠ مقاتل.

(١٢) المستوغر بن ربيعة، عاش ٣٢٠ أو ٣٣٠.

(١٣) زهير بن عتاب القضاعي، عاش ٤٢٠ أو ٣٠٠ وأوقع ٢٠٠ وقعة، ولعلّ المراد أنّه غزا مائتي غزوة، أو حارب الجموع مائتي مرّة.

(١٤) ربيع بن ضبع الفزاري، عاش ٢٤٠ أو ٣٤٠.

(١٥) طي بن أود، عاش ٥٠٠.

(١٦) حارثة بن عبيد الكلبي، عاش ٥٠٠.

(١٧) عبدالمسيح بن عمرو بن قيس الغساني عاش ٣٥٠ وأدرك الإسلام ولم يسلم.

(١٨) كعب بن حمسة الدوسي، عاش ٣٩٠.

(١٩) قسّ بن ساعدة، عاش ٦٠٠ أو ٣٨٠.

(٢٠) هبل بن عبدالله الكلبي، عاش ٦٠٠.

(٢١) الكاهن المشهور سطيح، عاش ٦٠٠.

(٢٢) عوف بن كنانة، عاش ٣٠٠.

(٢٣) عدي بن وداع الأزدي، عاش ٣٠٠ وأدرك الإسلام وأسلم وغزا.

(٢٤) عامر العدواني، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٥٠٠.

(٢٥) سيف بن وهب، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠.

(٢٦) شرية بن عبدالله الجعفي، عاش ٣٠٠ وقدم المدينة أيّام عمر بن الخطّاب.

(٢٧) ثعلبة بن كعب الأوسي، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠.

(٢٨) عبيد بن شرية الجرهمي، عاش ٢٢٠ أو ٣٠٠.

(٢٩) كعب بن رداة النخعي، عاش ٣٠٠.

(٣٠) وداد بن كعب النخعي، عاش ٣٠٠.

(٣١) جعفر بن قبط، عاش ٣٠٠ وأدرك الإسلام.

(٣٢) ذو الإصبع حربان بن الحرث العدواني، عاش ٣٠٠.

(٣٣) عبّاد بن سعيد، عاش ٣٠٠.

(٣٤) سام بن نوح النبيّ، عاش ٥٠٠.

(٣٥) تيم الله بن ثعلبة، عاش ٢٠٠ أو ٥٠٠.

(٣٦) عامر بن تغلب القضاعي، عاش ٥٢٠.

(٣٧) عوج بن عناق وأبوه سيحان، عاش ٣٦٠٠ ولد في حجر جدّه آدم عليه السلام أبي البشر وقتله الكليم موسى.

(٣٨) ذو القرنين عاش ١٥٠٠ وفي التوراة أنّه عاش ٣٠٠٠.

(٣٩) الضحّاك، عاش ١٠٠٠.

(٤٠) قينان حفيد شيث بن آدم، عاش ٩٠٠.

(٤١) نفيل بن عبدالله عاش ٧٠٠.

(٤٢) سليمان بن داود النبيّ عاش ٧١٢.

(٤٣) دريد بن زيد عاش ٤٥٠.

إلى غير ذلك ممّا لا يسع المقام ذكرهم.

وأغرب من الكلّ أمر الدجّال الّذي روي فيه في كتب الفريقين ـ ولا سيّما في

صحيح مسلم[١] ومحكيّ صحيح البخاري[٢] وشرح القسطلاني عليه[٣] وكتاب النووي[٤] أحاديث كثيرة بطرقٍ شتّى أنّه كان موجوداً بعصر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم واسمه صائد بن الصيد، وأنّه لم يزل بعد موجوداً حيّاً يخرج في آخر الزمان من بلدة يقال لها: إصبهان، من قريةٍ تعرف باليهوديّة، وعينه اليُمنى ممسوحة، والأُخرى في جبهته، تضيء كأنّها كوكب الصباح، وفيها علقة كأنّها ممزوجة بالدم، بين عينيه مكتوب: كافر، يقرؤه كلّ كاتب وأُمّي، يخوض البحار، وتسير معه الشمس، وبين يديه جبل من دخان، وخلفه جبل أبيض يرى الناس أنّه طعام، يخرج في قحط شديد، تحته حمار أقمر[٥] كدر، خطوة حماره ميل، تطوى له الأرض منهلاً[٦] منهلاً، لا يمرّ بماءٍ إلّا غار إلى يوم القيامة، ينادي بأعلى صوته يسمع ما بين الخافقين من الجنّ والإنس والشياطين يقول: إليَّ إليَّ أوليائي، أنا الّذي خلق فسوّى، وقدّر فهدى، أنا ربّكم الأعلى، إلى أن رووا أنّ أكثر أشياعه أولاد الزنا وأصحاب الطيالسة الخضر، يقتله الله عزّ وجلّ بالشام على عقبةٍ تعرف بعقبة: أفيق، بلد بين دمشق وطبريّة، لثلاث ساعات من يوم الجمعة على يدي من يصلّي المسيح عليه السلام خلفه[٧].

وقد روي كلّ ذلك عن أميرالمؤمنين عليه السلام وكذا في متفرّقات كتب الجمهور روي متواتراً ما يقرب من ذلك[٨].

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ذكر الدجّال وصفته وما معه.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٧١ كتاب الحجّ باب التلبية إذا انحدر، و٣: ٢٨ باب لايدخل الدجّال المدينة، و٤: ٢٠٢ كتاب بدء الخلق باب واذكر في الكتاب مريم.

(٣) إرشاد الساري ٣: ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٤) شرح مسلم (النووي) ١٨: ٥٨ فمابعد.

(٥) القُمرة بالضمّ: لون إلى الخضرة، أو بياض فيه كدرة، حمار أقمر وأتان قمراء، القاموس (الفيروزآبادي) ٢: ١٢٥ (القمر).

(٦) ميلاً ميلاً.

(٧) انظر كمال‌الدين وتمام‌النعمة ٢: ٥٢٥/١، الخرائج والجرائح ٣: ١١٣٥، بحارالأنوار ٥٢: ١٩٣.

(٨) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٥٣ باب ٣٣ وفيه: يخرج من خراسان، سنن أبي داود ٤: ١١٥ باب خروج الدجّال.

ومن الواضح أنّه لا يعزّ على قدرة الله تعالى كلّ ذلك، ولا يصعب عليه إدامة حياة مثل ذلك الكافر على كفره وتمرّده، فكيف بإدامة حياة وليّ من أوليائه دهراً طويلاً؟

كيف لا؟ وهو القائل عزّ وعلا في شأن يونس النبيّ: ﴿فلولا أنّه كان من المسبّحين * للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾[١].

أو ليس القادر على إبقاء بشر في بطن الحوت وظلمات البحار حيّاً متحرّكاً بجسده العنصري إلى يوم القيامة بلا طعام ولا شراب، قادراً على إبقاء حياة حجّته البالغة ونوره الساطع وضيائه اللامع، مدّة طويلة؟

فيا علماء المسلمين، بل ويا عقلاء الدنيا أجمع: بالله أنصفوا بين أهل الحقّ المعتقدين بوجود إمامهم الحجّة المهديّ، المتوقّعين ظهوره وأيّامه؛ تصديقاً لإخبار الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأوليائه.

وبين أُولئك النصّاب المنكرين لكلّ ذلك، المستهزئين بهم، حتّى قام ناظمهم ونظم خرافاتهم بما أشرنا إليه[٢] وقدّمنا ذكر بعض أبياته الّتي مطلعها قوله:

أيا علماءَ العصر مَن لهم خُبر	بكلّ دقيقٍ حارَ في مثله الفكر
لقد حارَ منّي الفكر في القائم الّذي	تنازع فيهِ الناسُ واشتبه الأمر
فمِن قائلٍ في القشر لبٌّ وجوده	ومِن قائلٍ قد ذبّ عن لُبّه القشر
وأوّل هذين اللّذين تقرّرا	به العقلُ يقضي والعيان ولا نكر
وكيف وهذا الوقت داعٍ لمثله	ففيه توالى الظلمُ وانتشر الشرّ
وما هو إلّا ناشرُ العدل والهُدى	فلو كان موجوداً لما وجد الجور
وإن قيل من خوفِ الطُغاة قد اختفى	فذاك لعمري لا يجوّزه الحِجر
ولا النقلُ كلّاً إذ تيقّن أنّه	إلى وقت عيسى يستطيل له العمر
وأن ليس بين الناس مَن هو قادرٌ	على قتله وهو مُؤيّدهُ النصر
وأنّ جميع الأرض ترجع ملكه	ويَملؤها قسطاً ويرتفع المكر

---

(١) الصافّات: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) راجع ص ١٣٠.

وقد تقدّم بعض ما نظمه تكملة لذلك، مقترناً بنقضه نظماً ونثراً، وقد أجاد بلغاء العراق وسورية وشعراؤهم في نقض تلك الخرافات نثراً ونظماً على قافيتها، وفي طليعتهم سيّدنا المعاصر المعظّم العاملي المتوفّى هذه الأيّام، وقد تقدّم أيضاً بعض ما نظمه في ذلك، إلى أن قال ـ طاب ثراه ـ نقضاً لهفوات الناصب، مشيراً إلى كثير ممّا ذكرنا في الردّ عليه[1]:

وأنكرتَ أن يخشى الردى بعد ما دري ... يقيناً بعيسى أن سيجمعه الدهر
فقل لي موسى كيف تؤمر أُمّه ... بإدخاله التابوت يقذفه الغمر
وقد كان يدري الله أنّ ابنها غداً ... سيغلب فرعوناً وتصفو له مصر
وكيف اختفى في ليلة الغار أحمد ... وفي غيرها خوف الردى وله الفخر
وقد كان يدري أن سيظهر دينه ... على كلّ دينٍ لا يُخالطه نُكر
وإن قلتَ لا يدري النبيّ وما سوى ... المُهيمن بالآجال شخصٌ له خُبر
فقل مثل هذا في الإمام فلا يرى ... سبيلاً إلى إنكاره مَن له حجر
نعم باختفاه قد دَرى ولأجله ... دَرى أنّه حتماً يطول له العُمر
وأنكرتَ أن يخشى الأذى وقد انتهى ... إليه من الله الشجاعة والصبر
ونزّه عن جُبنٍ فحاشا لمثلِه ... من الجُبن أما ضمّه العسكر المجر
فهل كان جُبناً حين فرّ محمّدٌ ... إلى الغار مع صدّيقه أو له عُذر؟
وهل كان يَوم الشعب جُبناً سكونه ... سنينَ وما للدين في كلّها ذكر
ومن قبل هذا كان يعبد ربّه ... مُسرّاً فلا يفشو له في الورى سِرّ
وكم من نبيٍّ فرّ من خيفة العِدى ... فما ضرّه خوفٌ ولا عابُه فَرّ
وكلّهم يَمضُون عن أمر ربّهم ... فإن شاءهم فرّوا وإن شاءهم كرّوا
وأنكرت أن يخفى بأمرٍ من الّذي ... قد استويا في علمه السرّ والجهر
وقلت إذن ربُّ البريّة عاجزٌ ... عن النصر كلّا ليس يعجزه النصر

---

(١) القصيدة مطبوعة في ذيل البرهان في إثبات وجود صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه.

فقل لي يوم الشعب والغار عن رضا   من الله ستر المصطفى أم به قهر؟

وقل لي كم لاقى النبيّون من أذى   وكم قد فشا قدماً بها القتلُ والأسر؟

أكان إله العرش إذ ذاك عاجزاً   عن النصر والتأييد هذا هو الكفر

إذا كان يمحو كلّ ما هو قادرٌ   عليه من المكروه لم يوجد الشرّ

ولِمَ لا يكونُ الله شاء اختفاءه   ولا قبحَ فيه عندَ من دينه الجَبر

تدينُ بأنّ الله ليست منوطة   بمصلحة أفعاله إذ هو الفقر

وتسأله عن أمره لوليّه   لعمر أبي هذا التناقض والهجر

ومَن ذا الّذي أمسى بكلّ مصالح   الأُمور محيطاً غير ربّ له الأمر

ولا يسأل الرحمن عن فعله ولا   يُحيط بما في علمه أبداً فكر

إلى قوله:

وأنكرتم طول الحياة وقلتُم   إلى مثل هذا لا يطول به العمر

وعمّر نوحٌ بعد شيث وآدم   وعيسى وإلياس وإدريس والخضر

وعاش ابن عادٍ عمر سبعة أنسر   ثمانون عاماً ما يعمّره النسر

وعمّر في الماضين عمرو بن عامر   ثمان مئين، نابها العُسر واليُسر

كذلك مهلآئيل ثمّ بدا له   على الأمن من طرف الردى نظر شَزر

وذا ابن مضاض حارث عاش نصفها   فمدّت إليه للردى أعين خَزر

وعمّر صيفي كما عمّر ابنه   ليوم على الباري به وقع الأجر

وعاش عبيدٌ فاغتدت من لداته   تعدّ بنات النعش والأنجُم الزُهر

وعمّر عمرو وهو جدّ خُزاعةٍ   وأوّل من يعزي له الوصلُ والبحر

وقد عمّر المستوغر بن ربيعةٍ   فكان بصدر الموت مَن عُمرهُ وغر

وعاش زهير مع ربيع وطيّئ   طويلاً فغالتهم مناياهم الحُمر

وحارثة الكلبي وابن بُقيلةٍ   وكعبٌ هو الدوسي، أو فاسمه عمرو

وستّ مئين عاش قسٌّ مع الورى   كذا هبل ثمّ استقلّ به القبر

ومـــثلهما أمســـى ســطيح معمّراً ... ومـات ولم تـغنَ الكَـهانَة والزجـر
وعـــمّر عـوفٌ مع عـدي وعـامرٍ ... ثـــلاث مـــئين، لا يُـخالطُها كَســر
وسيف بن وهبٍ مع شـريةٍ ثـمّ ذو ... جدان، وللأذقان من بـعدها خـرّوا
وثــعلبة الأوســى وابــن شــريةٍ ... عبيد، فـمن بـالدهر مـن بـعد يـغترّ
كـذلك كـعبٌ وابـن كـعبٍ وجـعفرٌ ... وذو إصبعٍ فاغتال عُمرُهم هم البـتر
وقد كـان عـبادٌ عـلى مـا رووا لنـا ... ثلاث مـئين بـاقياً مـثل مَـن مـرّوا
وســام وتـيم نـصفُ ألفٍ، وبـعدها ... على الرغم قد واراهُما المُنزَلُ القَـفر
وزادهما عشرين فـي العُـمر عـامر ... وكان له من بعدها في الثـرى حـفر
وستّ مـئين عـاش عـوج، وقـبلها ... ثـــلاثة آلاف فـــغيّبهُ العَـــفر
وعـــمّر ذو القــرنين ألفاً ونــصفها ... وللموت فيه بـعدَها انـتشبَ الظـفر
وقـــد عـمّر الضـحّاك ألفاً وبـعدها ... لداعي الردى قد راح يقتادُهُ الأسـر
وتسع مئين عاش قينان فـي الورى ... وقد كان منه خـير مَـن ولدت فَـهر
وسبع مئين كـان فـي النـاس بـاقياً ... نــفيلٌ، ولم يــدفع مُــنيتهُ الحَـذر
وعـــاش سـليمان بـن داود مـثلها ... وزاد ولم يــخلدُه مُــلكٌ ولا وفـر
وعاش دُريد مـا عـلمت وعـمرت ... طويلاً رجالٌ لا يحيط بـها الحـصر
وقلت فحتّى مَ الخـفاء وقـد مـضى ... مـــن الدهـر آلاف، وذاك له ذكـر؟
أأنكــرت مــن ربّ البـريّة قـدرةً ... على مثل هـذا، إنّ هـذا هـو الهـجر
وقل جاء في الدجّال والخضر مـثله ... وأثـبته النـصّ الصـحيح ولا حـجر
وقد بقيا مـن عـهد مـوسى وأحـمد ... إلى زمــن يــعطى لمـهديّه النـصر
إذا عـــمّر الدجّـــال وهـــو مـــعاندٌ ... مُضلٌّ ففي المهدي قـد سـهل الأمـر
وقصّة أهل الكهف أعـجب والّـذي ... عـــلى قـريةٍ قـد مـرّ أمـرهما أمـر
فــلم يــتسنّه بــعد قــرنٍ طـعامه ... كــذا بشــرابٍ نــابه الحـرّ والقـرّ
فـــقد صـــحّ مـــمّا مـرّ أنّ وجـوده ... خفيّاً عـن الأبـصار ليس بـه حـظر

فهو ودون وجهه حجاب   كالشمس حال دونها السحاب

ويثبت بالنصّ الجليّ وجوده   وبالعقل لا يعرُوه شكٌّ ولا نكر

إلى آخر ما أفاده ـ طاب ثراه ـ من الإشارة إلى ما تقدّم منّا من أحاديث الفريقين المتواترة المثبتة لوجود هذا الخليفة الثاني عشر لرسول الله صلى الله عليه وآله وغيبته.

والمحصّل من كلّ ما ذكر في المقام: أنّه بعد التسالم على عدم استحالة وجوده عقلاً، وعدم قصور قدرة الباري تعالى عن إبقائه وإطالة حياته على سبيل غيره ممّن أطال الله تعالى لهم العمر من الصلحاء والطلحاء من البشر وغيرهم، وبعد ورود النصوص الصحيحة في كتب الفريقين عن النبيّ الأعظم وأهل بيته الطاهرين في وجوده وغيبته: لا ينبغي أن يُصغى إلى نباح المشكّك الملحد، المنكر للعقل والنقل.

وعليه، فنحن وجميع أهل الحقّ، وفاقاً لحكم العقل والنقل، من الكتاب والسنّة، وتصديقاً لما ثبت عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وسائر خلفائه، وخلافاً لأهل الخلاف الّذين جعل الرشد في خلافهم[1]: مجمعون بفضله تعالى ومنه سبحانه على وجوده وحياته وطول عمره، إلى أن يظهر بأمره تعالى ويملأ الأرض كلّها قسطاً وعدلاً.

«فهو» حيّ لا يموت حتّى يبطل الجبت والطاغوت، ويطهّر أكناف الأرض وجميع الآفاق من أرجاس الكافرين، وأنجاس المنافقين، كما وعد الله تعالى بكلّ ذلك عباده المؤمنين في آيات عديدة من كتابه الكريم، كقوله عزّ وجلّ في سورة النور: ﴿وعد الله الّذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم وليمكننّ لهم دينهم الّذي ارتضى لهم وليبدّلنّهم من بعد

---

(١) كما ورد في الأخبار انظر الكافي (الكليني) ١: ٨، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ١١٢ أبواب صفات القاضي باب ٩ ح ١٩.

ولا يضرّ طول عمره وهل تقصر عنه قدرة الله الأجل

خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً﴾[١].

وقوله عزّ من قائل في سورة الأنبياء: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾[٢].

وقوله جلّ وعلا في سورة القصص: ﴿ونريد أن نمنّ على الّذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمّةً ونجعلهم الوارثين﴾[٣].

إلى غير ذلك من الآيات المفسّرة بذلك في كتب الأحاديث عن أهل البيت، وكتب التفاسير المطوّلة المعدّة لذلك، كالبحار[٤] وغاية المرام[٥] وتفسير البرهان[٦] وأمثالها[٧] فراجعها، وكلّنا ندين الله تعالى بذلك، رغماً على أُنوف المعاندين، المبغضين للعترة الطاهرة.

«و» لكنّا نقول: إنّ الغائب المستور، والحجّة المنصور «دون» رؤية «وجهه» الشريف، ومعرفة شخصه المقدّس: «حجاب» مانع عن ذلك، وهو ظلمة معاصي العباد، والظلم الشائع في البلاد، وأنّ غيبته لم تكن إلّا لمصالح واقعيّة، وحِكَمٍ كثيرة، لا يحيط بها إلّا المحيط بالكائنات.

وقد تقدّمت الإشارة منّا إلى بعض ما تبلغه عقولنا القاصرة في ذلك، من كون ذلك رجاء اهتداء بعض العصاة من الكفّار والمنافقين، أو خروج جماعة مؤمنين من أصلابهم على ما تعلّق به العلم القديم، وأنّه قد صبر عنهم وكظم الغيظ عن قتلهم وإفنائهم: أُسوة بجدّه سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله، ونوح النبيّ عليه السلام، وسائر الأنبياء المعصومين.

وأنّ مثله في الاستتار «كالشمس» الّتي «حال دونها السحاب» والغيوم المظلمة، وأنّها حين استتارها لا تزال آثارها موجودة في الأرض وفي السماء، وبها يستقيم نظام الكائنات ومعايش العباد «و» قد عرفت أنّه «لا يضرّ طول

---

(١) النور: ٥٥. (٢) الأنبياء: ١٠٦. (٣) القصص: ٥.
(٤) بحار الأنوار ٥١: ٤٤ فما بعد. (٥) غاية المرام ٣: ٥٠ فما بعد.
(٦) تفسير البرهان ٣: ٧٥ و١٤٦ و٢١٧. (٧) انظر الغيبة (الطوسي): ١٨٤ و٢٣٦.

وكيف لا يوجب طـول العـمر شكّك في خضر ومن كـخضر
يا ربّ بـالنبيّ عـجّل فـرجـه وسهّل الأمر ويسّـر مـخرجـه

عمره» في الاعتقاد بوجوده حيّاً غائباً إن تأمّلت في قدرة الباري تعالى «وهل» ترى أن «تقصر عنه قدرة الله الأجل» القاهرة كلّ شيء؟

«وكيف لا يوجب» فيك الوحشة والاستبعاد ما سمعته من «طـول العـمر» لجماعات كثيرة من المتقدّمين والمتأخّرين بمئات أو أُلوف من السنين، ولم يستعقب ذلك إنكارك أو «شكّك في» حياة من تسالم على حياته الكلّ، وثبت كتاباً وسنّة كالنبيّ المعظّم «خضر، ومن كخضر» في الحياة والغيبة من عصر الكليم موسى عليه السلام أو قبله إلى العصر الحاضر، وإلى عصر ظهور الإمام، من الصلحاء والأنبياء، كإلياس عليه السلام، وإدريس عليه السلام، وأصحاب الكهف، أو من الطلحاء، كدجّال، والأبالسة، وأمثالهم؟

وكيف فرقت في قدرته تعالى بين إدامة حياة أُولئك وبين حياة هذا الإمام المعصوم، حتّى أنكرت وجوده دون وجودهم، ونسبت القائل بحياة هذا الحجّة البالغة إلى السفه والجهل والحمق والجنون، وكون المعتقد بذلك عاراً على بني آدم دون القائلين بمثل ذلك في أُولئك المذكورين؟ فنعم الحَكَم الله تعالى، ونعم الزعيم محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، ونعم الموعد القيامة، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

ونقول: «يا ربّ» نقسم عليك «بالنبيّ» الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المعصومين «عجّل» ظهور هذا الإمام و «فرجه» وأرغم به أُنوف أعدائه، «وسهّل» عليه «الأمر» في إبادة منكريه «ويسّر مخرجه» بالمسارعة إلى الإذن في الخروج، وأقرر بذلك عيون الموعودين به من الأنبياء والمرسلين والشهداء والصدّيقين وسائر عبادك الصالحين، آمين ربّ العالمين.

فضل أئمّة الهُدى مثل النــبيّ يفوق فـضل المـلك المـقرّب

المقصد الرابع

في معتقدات الشيعة الإماميّة

في أئمّتهم المعصومين الاثني عشر

خلفاء النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المـخلوقين مـن طـينته، والمأخـوذ لحمتهم من لحمته.

وفي بيان حسن ما قالوه فيهم، وفساد ما نسب إليهم من غلوّهم فيهم، فإنّهم بأجمعهم قد تصافقوا على أنّ «فضل أئمّة الهُدى» وهم اُولئك العظماء المذكورون «مثل» فضل «النبيّ» صلى الله عليه وآله وسلم على سائر ما سوى الله تعالى من الكائنات العلويّة والسفليّة.

وأنّ كلّاً منهم «يفوق» في شرفه وفضله «فضل الملك المقرّب» ويزيد شرفهم على شرف كلّ نبيّ مرسل، فضلاً عن سائر البرايا والخلائق.

وأنّه لا فرق بينهم وبين جدّهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الطهارة والعصمة، ومكارم الأخلاق ومحاسن الآداب، وسائر محامد الصفات أصلاً إلّا فـي النـبوّة والخاتميّة لها المختصّة بشخصه الشريف والمخصوصة بذاته المقدّسة.

وأمّا جمهور العامّة فقد ذهب أكثرهم إلى أفضليّة الملائكة عن جميع الأنبياء،

فإنّهم بحسن الاختيار ممحّضون في رضاء الباري

حتّى عن النبيّ الخاتمﷺ كما عرفت في باب النبوّة، فضلاً عن خلفائه المعصومين.

وقد عرفت فساد ذلك هناك، باعتبار أنّ الملائكة على عصمتهم وعلوّ شأنهم لم تركّب فيهم الشهوات الحيوانيّة، وأنّهم قد استغنوا بذلك عن مجاهدة النفس ودفع شهواتها، واستراحوا عن مدافعة شياطين الجنّ والإنس، وذلك مع عدم حصول التعب ولا الملل لهم بطول العبادة، وأين هم عن الأنبياء وأُولئك الأئمّة الطاهرين الّذين هم بظاهر البشريّة لا يستغنون عن لوازمها؟ وهم مجدّون في جهاد النفس ودفع شهواتها.

«فإنّهم بحسن الاختيار» منهم من غير جبرٍ ولا اضطرار في الطاعة أو في حصول العصمة لهم «ممحّضون في» تحصيل «رضاء الباري» تعالى في سائر أوقاتهم، في ليلهم ونهارهم، لا يفترون عنه من مبتدأ نشأتهم إلى نهاية حياتهم الدنيويّة، وقد نالوا سامي درجة العصمة بكثرة السعي في الطاعة والعبادة وحسن الجهاد مع النفس والأبالسة، فهم وإن شاركوا الملائكة المقرّبين في العصمة والطهارة، ولكن فرق بيّن بين مَن حصل تلك المرتبة الرفيعة بالجهد الجهيد والسعي البليغ، وبين من كانت تلك الدرجة العالية فطرته وجبلّته، من غير مانع له من القيام بمقتضاها، ولا شهوات نفسانيّة يتعب في دحضها، وأفضل الأعمال أحمزها[١].

وقد استفاضت بذلك في كتب الفريقين الأحاديث المأثورة عن النبيّ ﷺ وخلفائه المعصومين، وفاقاً لحكم العقل، فراجع في ذلك مسند ابن حنبل[٢]

---

(١) انظر البحار ٧٠: ١٩١.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١ فيما روي في فضائل أهل البيت عليهم السلام ما يدلّ على المطلوب.

لهـــم عـــلوم لا يكـاد يـعلم   وإن أرادوا علم شيء عـلموا

وكتاب ينابيع المودّة[١] وسائر صحف القوم ثمّ سابع البـحار[٢] وغـاية المـرام[٣] وأمثالهما من كتب الإماميّة.

وعليه، فأُولئك الأئمّة الطيّبون الّذين هم أبناء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعترته، وهـم أعدال الكتاب وسادة أهل الحقّ والصواب، وقدوة أُولي الألباب: أفضل من جميع البرايا السماويّة والأرضيّة، و **«لهم علوم»** غامضة **«لا يكاد يعلم»** كنهها، ولا يبلغ أحد حقائقها لبعد غورها، ولا يمكن لمخلوق أن يحيط بجميعها، ولا أن يـدرك مغازيها لتكثّر أصنافها، وازديـاد دقـائقها، وتـعدّد مـعانيها وإن اخـتلفت الآراء والأقوال في كيفيّتها، وأنّ ملخّصها قولان:

أحدهما: أنّها حضوريّة، بمعنى أنّ الكـائنات بـما يـعرضها مـن العـوارض وبجميع ما يطرؤها في مستقبل الدهر من الحوادث منكشفة لديهم، حاضر علمها عندهم، محيطة بها نفوسهم المقدّسة في جميع أحيانهم.

وثانيهما: أنّها حصوليّة، بمعنى أنّهم يحصل لهم العلم بها عند إرادتهم لذلك، فهم إن توجّهت نفوسهم القدسيّة إلى شيء عرفوه بحقيقته **«وإن أرادوا علم شـيء علموا»** ذلك بكنهه ودقيقته.

وحيث إنّا لسنا مكـلّفين بـمعرفة ذلك، وليس الواجب عـلينا إلّا الاعـتقاد بإمامتهم وعصمتهم، والإذعان على نحو الإجمال بأعلميّتهم عمّا سوى الله تعالى ورسوله الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يهمّنا بسط المقال في ذلك، ولا ذكـر أدلّـة القـولين، ولا بيان الأرجح منهما، وإن ذهب المشهور إلى ثانيهما.

---

(١) ينابيع المودّة ٢: ٢٦٥ فما بعد.

(٢) بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٧ ـ ٣١٩ باب ٦ باب تفضيلهم على الأنبياء و ...

(٣) غاية المرام ١: ٣٩ فما بعد و ٧٠ و ٨٥.

هم كلماته وهم أسراره بهم تجلّت للورى أنواره
عبيده الخلّص للمكارم فاقوا الورى أُسّ أساس العالم
لهم سواهم خلقوا وليس في خلق الورى لهم يد التصرّف

وكيف كان فهم آيات الله العظمى، وحججه الكبرى، و «هم كلماته» التامّة الزاكية «وهم أسراره» الخفيّة الّتي لا تدرك عقول البشر حقائقها، و «بهم تجلّت» وظهرت «للورى» وعامّة الكائنات «أنواره» تعالى بحيث لولاهم لما عرفت الخلائق ربّهم، ولا عرفوا كيفيّة عبادته، كما ورد عنهم وعن جدّهم سيّد النبيّين صلى الله عليه وآله وسلم وهم أصدق الصادقين «بنا عُرف الله، وبنا عُبد الله، ولولانا لما عُرف الله، ولولانا لما عُبد الله»[١] «ونحن أوّل خلق من خليقة الله، ونحن سبّحنا فسبّحت الملائكة، وكبّرنا فكبّرت الملائكة»[٢].

وأنّهم «عبيده الخلّص» المصفّون من كلّ دنس في الحسب والنسب، الحاوون لكلّ فضل وأدب، الجامعون «للمكارم» الحميدة بأجمعها، المبرّؤون من الشين والعيوب والنقائص بأصنافها «فاقوا الورى» من العلويّات والسفليّات في المجد والكرم، وفي علوّ الشأن والشرف، وهم العلّة الغائيّة لخلق الأفلاك بما فيها.

وهم «أُسّ أساس العالم» بل العوالم كلّها من المجرّدات والماديّات، كما ورد في حديث المعراج خطابه تعالى لنبيّه الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله سبحانه: «لولاك لما خلقت الأفلاك»[٣].

وإنّما يتمّ ذلك في شأنهم أيضاً بكون نورهم من نوره صلى الله عليه وآله، وخلقتهم من طينته.

وبذلك يُعلم أنّ «لهم» أي لأجلهم «سواهم خُلقوا» بإرادته تعالى وإيجاد منه

---

(١) التوحيد (الصدوق): ٩/١٥٢ فيه صدر الحديث، بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٠، نور البراهين (الجزائري) ١: ٩/٣٨٧.

(٢) حلية الأبرار ٢: ١٢، بحار الأنوار ٢٦: ٣٤٥ و٣٥: ٢٩، بتفاوت يسير.

(٣) بحار الأنوار ٥٤: ١٩٩، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٢١٢٣/١٦٤.

سبحانه، بلا مشارك ولا معين له في ذلك «و» أنّه «ليس في خلق الورى لهم يد التصرّف» ولا مشاركة لهم معه تعالى في إيجاد شيء من الكائنات، ولا في شيء من أرزاق العباد، فضلاً عن أن يكونوا مستقلّين بذلك، والعياذ بالله، على ما ذهب إليه بعض الزنادقة الغلاة.

وهم ـ فرق مختلفة، ذووا مذاهب فاسدة كفريّة، فمنهم المفوّضة[1] وأتباع عبدالله بن سبأ[2] وهو الملحد الكفور ـ فإنّهم قالوا بأنّه تعالى بعد ما خلق محمّداً وعليّاً فوّض إليهما خلق سائر العباد وأرزاقهم، فهما خلقا سائر البرايا، وهما يرزقانهم.

ونحن نبرأ إلى الله تعالى منهم، ومن مذهبهم وكفرياتهم، وقد قالوا بذلك مع اعترافهم بحدوثهما.

ومنهم من هم أكفر من أُولئك الملاحدة، وهم الحلّاجيّة أذناب حسين بن منصور الحلّاج الصوفي[3] فإنّهم لعنهم الله قالوا بقدم النبيّ والوصيّ، والعياذ بالله، ثمّ قالوا بالإباحة، بمعنى أنّ من عرفهما وعرف الأئمّة من ذرّيتهما فقد أُبيح له ترك الفرائض وجميع العبادات، وسمّوا ذلك بالتجلّي.

ثمّ بالغوا في الكفر والغلوّ، وقالوا بحلوله تعالى في أُولئك الأطهار، ثمّ زعموا لأنفسهم المعرفة بأسماء الله العظمى، ثمّ زعموا انطباع الحقّ لهم، ثمّ قالوا: إنّ من خلص وعرف كنه مذهبهم صار وليّاً، وكان أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين، ثمّ ادّعوا ـ كذباً وزوراً ـ معرفتهم علم الكيميا، كما ادّعوا كذلك معاجز وكرامات

---

(١) وهم الّذين يقولون: الله فوّض خلق الدنيا إلى محمّد صلى الله عليه وآله وسلم أي: الله خلق محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم وفوّض إليه خلق الدنيا فهو الخلّاق لها بما فيها، وقيل فوّض ذلك إلى عليّ عليه السلام، شرح المواقف (للجرجاني) ٨: ٣٨٨.

(٢) انظر ترجمته في الملل والنحل (الشهرستاني) ١: ٢٨٩، وكتب العلّامة العسكري حول عبدالله بن سبأ ودوره مفصّلاً، وسمّاه: عبدالله بن سبأ، فراجع.

(٣) انظر ترجمته في الأنساب (السمعاني) ٢: ٢٩٢.

فـالخالق الله ولم يـعط يـدا للعبد فـي خـلق العـبيد أبـدا

للحلّاج كبيرهم، نظير دعوى المجوس مثلها لزردشت نبيّهم، ودعوى النـصارى أمثالها لرهبانهم، ودعوى اليهود والقدريّة والحروريّة وأمثالهم من فِـرَق الكـفّار والمخالفين نظائرها لكبرائهم.

وبالجملة، فالفرقة المحقّة الاثنا عشريّة مبرّؤون من تلك الخرافات، ومنزّهون عن الغلوّ وعن تلك الكفريّات، وهم تبعاً لأئمّتهم المـعصومين يـتقرّبون إلى الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم بلعن أُولئك الفِرَق الكافرة، والبـراءة مـن تـلك المـذاهب الفاسدة، ويحكمون بنجاسة تلك الغلاة الضالّة المضلّة.

وإنّ نسبة بعض المخالفين بعض تلك الآراء المشومة إلى هؤلاء الفرقة المحقّة ليست إلّا كذباً محضاً، ودعوى فاسدة، والله خير المنتقمين من أُولئك المخالفين، عاملهم الربّ تعالى بعدله يوم الدين كيف رموا أهل الحقّ وبهتوهم بما هم براء منه، وهم يتّبعون كلام إمامهم الرضا عليه السلام ثامن أئمّة الهُدى وقوله عليه السلام في بعض أدعيته: «اللّهمّ إنّي أعوذ بك وأبرأ إليك من الّذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بحقّ، اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الّذين قالوا فينا ما لم نَقُله في أنفسنا، اللّهمّ لك الخلق، ومنك الرزق، وإيّاك نعبد، وإيّاك نستعين، اللّهمّ أنت خالقنا وخالق آبائنا الأوّلين وآبـائنا ـ أبـنائنا ـ الآخرين، اللّهمّ لا تليق الربوبيّة إلّا بك، ولا تصلح الأُلوهيّة إلّا لك» إلى قوله عليه السلام «اللّهمّ من زعم أنّا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء»[1].

إلى غير ذلك من كلماته وكلمات آبائه الطاهرين وأبنائه المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين.

وعليه «فالخالق» في اعتقادنا وبإجماع منّا معشر الإماميّة الاثني عشـريّة ليس إلّا هو «الله» سبحانه وحده، وهو بذاته المقدّسة وإرادتـه القـاهرة مـوجد

---

(١) الاعتقادات (الصدوق) المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٩٩، بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٣.

ومن يراهم لسوى الله عِـلَل   زلّ عن الحقّ وضـلّ وأضـل

لجميع الموجودات، وبنفسه العليا ومشيئته العظمى مكوّن لكافّة الكائنات، قديمها وحديثها، صغيرها وكبيرها، من غير مشارك ولا معاون، ولم يشرك في خلقه أحداً «ولم يعط» لمخلوق في ذلك «يداً» ولم يجعل «للعبد» المقهور تحت إرادته «في خلق العبيد» تصرفاً «أبداً».

فياويل للقائل بغير ذلك، ولا سيّما مع دعواه الإسلام والإيمان لنفسه، قاتله الله كيف يذهب إلى غير ذلك، وبمرئى ومسمع منه قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾[١] ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كلّ شيء﴾[٢] وأمثال ذلك ممّا دلّ على انحصار الخالق والرازق فيه تعالى دون غيره، لا استقلالاً ولا اشتراكاً معه سبحانه.

وقد انقدح بذلك أنّ من يقول في أُولئك المعصومين كونهم خالقين أو رازقين «ومن يراهم لسوى الله» مؤثّراً في الخلق ويقول: إنّهم «عِلَل» تامّة أو ناقصة: فقد «زلّ عن الحقّ» وبَعُد عن الطريق القويم «وضلّ» عن الصراط المستقيم «وأضلّ» من يتبعه، وأنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع.

ولا يذهب عليك لزوم نصب كلمة «علل» حسب القواعد العربية، ولكن الأمر هيّن؛ لضرورة الشعر.

ثمّ ليُعلم أيضاً أنّهم على عُلوّ شأنهم، ورفعة مقامهم، وعظم قدرهم لدى خالقهم تعالى: لا شكّ في كونهم بشراً على سبيل غيرهم، غير مستغنين عن لوازم البشريّة، وأنّهم يصيبهم ما يصيب غيرهم من القتل والضرب والألم، وسائر العوارض الموجبة للحزن والألم، أو المقتضية للفرح والسرور، كما لا شبهة في حدوثهم وإصابتهم الموت أيضاً على ما نطق به الكتاب الكريم خطاباً للنبيّ العظيم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: ﴿إنّك ميّت وإنّهم ميّتون﴾[٣] ﴿كلّ نفس ذائقة

---

(١) فاطر: ٣.   (٢) الرعد: ١٦.   (٣) الزمر: ٣٠.

أيـــخلقون الخـلق والمـعبود   عــليه بـاب خـلقه مسـدود
أيـــخلق الحـــادث والقـديم   مـــن اقـتضاء ذاتـه مـحروم
غلّت يداه هل يـد الله الأحـد   مغلولة وهـل لخـلق الله حـدّ

الموت﴾[1] ﴿كلّ من عليها فان * ويبقى وجه ربّك ذو الجلال والإكرام﴾[2].

ودعوى غير ذلك فيهم بأنّهم لم يُقتلوا، أو لم يموتوا، ولم يخرجوا من الدنيا، كدعوى قِدَمهم، واشتراكهم ـ والعياذ بالله ـ مع الخالق تعالى في الأزليّة أو الأبديّة غلوّ وضلال، بل كفر وإلحاد، فضلاً عن دعوى خالقيّتهم، وياويل! من زعم شيئاً من ذلك فيهم، ما أكفره؟

«أ» يزعم أنّهم «يخلقون الخلق» ويكوّنون الكائنات وهم حادثون مربوبون؟ «و» أنّ «المعبود» القديم الأزلي الّذي خلقهم يكون بمعزل عن الإيجاد بـزعم ذلك الملحد، ومعنى ذلك أنّ «عليه» تعالى «باب خلقه مسدود» قاتل الله الكـفر والإلحاد والجهل والضلال.

«أ» فهل يتفوّه بمثل ذلك من كان له أدنى مساس بالعقل والدين؟ وهل يُعقل أن «يخلق الحادث» حادثاً مثله؟ «و» يكون «القديم» الفيّاض ذو الفضل الدائم المتواصل منقطعاً فيضه الّذي هو «من اقتضاء ذاته» المقدّسة، ومسبّباً عن نـفسه العُليا القديمة الأزليّة لا عن فعله المنقطع أحياناً.

وبعبارةٍ أُخرى بعد التسالم على كونه تعالى بمقتضى غاية كماله، وعدم تطرّق شيء من النقائص إليه، مفيضاً لكلّ خير، ومنزّهاً عن كلّ شين، على حسب حسنه الذاتي، كيف يقال فيه: إنّه منعزل و «محروم» عمّا اقتضته ذاته المقدّسة؟

وهل يكون القول بذلك إلّا ناشئاً من نسبة القصور إليه تعالى، أو إلى اقتضائه جلّ وعلا، ونعوذ بالله تعالى من توهّم ذلك، ونبرأ إليه سبحانه ممّن يقول به «غلّت يداه».

أ «هل» يزعم أنّ «يد الله الأحد» المتفرّد القادر على كلّ شـيء «مـغلولة»

---

(١) آل عمران: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، العنكبوت: ٥٧.   (٢) الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧.

أشـــبهة الواحـــد والتـــعدّد   رمته في هذا الضلال الأبـعد

وقدرته الكاملة عاجزة عن الخلق والرزق، حتّى يفوّض أمرهما إلى عبده الحادث منه نظير قول اليهود ﴿يدالله مغلولة﴾[١] فقاتلهم الله ﴿غلّت أيديهم ولعنوا بماقالوا﴾.

و «هل» يُعقل «لخلق الله حدّ» محدود، أو لقدرته قدر مقدور، حاشاه سبحانه عن ذلك كلّه، ثمّ حاشاه، وإلّا لزم كون ذاته المقدّسة أيضاً محدودة لما بينهما من العينيّة الحقيقيّة، على ما عرفت فيما تقدّم، وتعالى ربّنا عن كلّ ذلك علوّاً كبيراً.

وليت شعري ما الّذي ألجأ الضالّ القائل بذلك؟ «أشبهة الواحد والتعدّد» وهي الّتي ألقاها بعض الفلاسفة فاغترّ بها الجاهل الغبي حتّى «رمته في هذا الضـلال» البعيد عن الحقّ، بل «الأبعد» المساوق للشرك.

وملخّص تلك الشبهة الواهية ـ على ما أوردوه ـ أنّه لا شبهة في لزوم السنخيّة بين العلّة والمعلول، بضرورة حكم العقل، وإلّا لزم تأثير كلّ شيء في كلّ شـيء، وفساد ذلك واضح، ولو كانت العلّة بسيطاً في الغاية ـ كما في المقام باعتبار كون الذات المقدّسة الإلهيّة فرداً متفرّداً بسيطاً حقيقيّاً، لا يشوبه أدنى تركّب ـ لا يمكن عندئذٍ صدور معلولين متبائنين أو مختلفين منه، حيث إنّه لابدّ من كون كلّ منهما مستنداً إلى جهة غير جهة صاحبه، ومعلولاً لعلّة مبائنة لعلّة الآخر منهما، تحقيقاً للمبائنة المفروضة بينهما، مع لزوم السنخيّة بين كلّ معلول وعلّته.

وعليه، فلا محيص في المقام عن أحد الأمرين: إمّا القول بتعدّد الجهات في الذات المقدّسة، حتّى يكون كلّ منها علّة لمعلول خاصّ.

وإمّا القول بكون الصادر منه تعالى ليس إلّا أمراً واحداً بسيطاً حقيقيّاً؛ تحقيقاً للسنخيّة تكون الموجودات المختلفة أو المتبائنة بأجمعها معلولة لما صـدر مـنه تعالى، لا معلولة لذاته المقدّسة بنفسها، وحيث لا سبيل إلى الأوّل ـ للزوم التركّب

---

(١) المائدة: ٦٤.

فيه سبحانه ـ تعيّن الثاني.

ويقال: إنّ الصادر منه تعالى وإن كان بسيطاً بحقيقته وذاته، ولكن ذلك غير منافٍ لكونه ذا جهتين، وهما: الإمكان الذاتي، والوجوب الغيري، ويتفرّع على ذلك أنّ الصادر من الذات المقدّسة ليس إلّا العقل الأوّل الحاوي للأمرين، وبذلك أمكن صدور المختلفين منه، وجاز سببيّة كلّ جهةٍ منه لمعلول مبائن لغيره، على ما في ذات العلّة من الوحدة الحقيقيّة، فهو واحد بالذات، وبذلك صار معلولاً للذات المقدّسة المتفرّدة النقيّة عن الجهات، كما أنّه حاوٍ أيضاً للجهات، وبها صارت علّة لسائر الممكنات.

وبعبارةٍ واضحة، بعد معلوميّة أنّه لا يمكن تأثير الشيء في إيجاد ضدّه، فلايُعقل سببيّة النور مثلاً لوجودالظلمة، ولاسببيّة وجود السواد لوجودالبياض، وكذا سائر المتبائنات، بل إنّما يكون وجود كلّ ضدّ مسبّباً عن عدم ضدّه، أو عن شيء آخر يكون مناسباً له، ومشاركاً معه في جهة الوجود من حيث الإمكان، وهذا هو معنى السنخيّة الّتي لابدّ منها بين كلّ معلول وعلّته على ما أُشير إليه.

وحينئذٍ فبعد وضوح أنّ الباري تعالى مبائن تامّ لجميع مصنوعاته، ومغائر حقيقي لكافّة خلائقه وكائناته. ووضوح أن ليس فيه تعالى من الجهات المتصوّرة إلّا جهة الوجوب بالذات، وجهة البساطة الحقيقيّة التامّة، وكلّ منهما مغائر للجهات الموجودة في كائناته، وهي جهة الإمكان، وجهة التركّب، وجهة الفناء، وجهة عروض العوارض عليها، وأمثال ذلك.

فهو ـ جلّ وعزّ ـ منزّه ذاته المقدّسة عن جميع تلك الجهات، ومبرّأ ساحة قدسه عن المشاركة مع شيء من الكائنات في السنخيّة والتناسب، ولا يدنسه شيء من أصناف التركّب، حتّى الموجود منها في الماهيّات البسيطة، وهو التركّب العقلي المتصوّر من الجنس والفصل، في مثل النور والظلمة، والعقل والنفس، ونظائرها من البسائط، فضلاً عن التركّب الخارجي من المادّة والصورة الموجود

في الأجسام، أو التركّب الاعتباري الموجود في العقاقير والمعاجين مثلاً، على ما تقدّمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من التوحيد، عند بيان سلب الصفات الزائدة عنه تعالى.

وعندئذٍ فلا جرم يستحيل تأثيره تعالى في إيجاد تلك الكائنات الممحّضة في جهة الإمكان، المبائن لجهة الوجوب المحض، كما يستحيل عكسه، فلا يعقل استناد وجوداتها إلى ما يضادّها بكلّ معنى الكلمة، ويخالفها بتمام الجهة، فلابدّ عقلاً من القول بأنّه تعالى لم يخلق إلّا ما كان ذا وجهين، وحاوياً لجهتين، يناسبه في جهة الوجوب، ويناسب الكائنات في جهة الإمكان، فيكون بالجهة الأُولى مسبّباً عنه تعالى، وبالجهة الأُخرى سبباً وعلّة لوجود الممكنات، وبذلك يحصل تناسب ذاك المخلوق له سبحانه لكلّ من علّته ومعلوله.

وحيث إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والوصيّ عليه السلام أشرف الكائنات، وأوّل المخلوقات، على ما هو المتّفق عليه بين المسلمين، ولا سيّما النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم المجمع عليه، وفيهما الجهتان كلتاهما، أي: الإمكان الذاتي؛ لكونهما حادثين مخلوقين، والوجوب الغيري الحاصل فيهما بعد خلقه تعالى لهما، حيث إنّ كلّ متّصف بالممكن إنّما يتّصف به قبل تحقّقه ووجوده الخارجي، وأمّا بعد وجوده خارجاً فلا يتّصف إلّا بالواجب بمعنى الثابت الموجود.

غاية الأمر أنّه واجب بالغير قبالاً للواجب بالذات، وهو الخالق تعالى البسيط المنزّه عن شائبة التركّب بجميع معانيه، وليس بينهما إلّا التضادّ والتبائن من جميع الوجوه، وبذلك استحال تأثيره تعالى فيه، فلا محيص على ذلك من القول بكون ذينك المعصومين مفوّضاً إليهما أمر إيجاد الكائنات، وأمر أرزاق العباد من غير مزاحم ولا مشارك لهما في ذلك، وذلك لما عرفت من أولويّتهما بالأمرين، لمكان أشرفيّتهما وأوّليتهما في الوجود.

هذا ملخّص المحصّل لنا من الشبهة الّتي أضلّت الغلاة، ورمتهم في موارد

الزندقة والهلاك، فقالوا: إنّ الصادر منه تعالى ليس إلّا النور الواحد المتفرّد في أصله وحقيقته، ولكنّه تشعّب بعد وجوده إلى حقيقة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه، فهو على بساطته وتفرّده الحقيقي انشعب إلى نورَي النبيّ صلى الله عليه وآله والوصيّ، وأنّهما صارا ذا جهتين ممكنة وواجبة، وبذلك صارا مخلوقين له تعالى، وخالقين لغيره سبحانه.

ولكن لا يذهب عليك أنّ كلّ ذلك كفر وضلال مخالف للعقل والنقل والكتاب والسنّة وإجماع المسلمين، بل وسائر العقلاء من الملل أجمعين، فإنّ ما ذكر من الحكم العقلي بلزوم السنخيّة والتناسب بين العلّة والمعلول وعدم إمكان تأثير الشيء في إيجاد ما يضادّه ويخالفه إنّما يكون في العلل الاضطراريّة المجبورة في تأثيرها، غير القادرة على إيجاد ما يباينها، نظير النار والحرارة، أو الماء والرطوبة أو النور والإضاءة، وأمثالها.

وأمّا الفاعل المختار القادر على إيجاد المتبائنين فلا يتمّ فيه ذلك، بعد ما عرفت فيما تقدّم في باب التوحيد، من أنّ حصول القدرة وصحّتها لا يكون إلّا بالتمكّن من إيجاد طرفي النقيض كليهما، بحيث لو لم يكن متمكّناً إلّا من أحدهما لم يصدق عليه القادر، أو المختار، بضرورة حكم العقل والعرف، فهو تعالى بقدرته الكاملة واختياره التامّ وإرادته النافذة خالق بمشيئته القاهرة جميع الأشياء على ما بينها من التضادّ والاختلاف، ولا شبهة في أنّ القدرة الكاملة متساوية بالإضافة إلى جميعها، وأنّ الكائنات بأجمعها في الخلق والرزق والحياة والممات وسائر العوارض منتهية إليه سبحانه، ومسبّبة منه بلا واسطة أصلاً.

لا يقال: إنّ القدرة الكاملة الذاتية بعد التسالم على بساطتها الحقيقيّة باعتبار عينيّتها للذات المقدّسة المنزّهة عن أنحاء التركّب بأجمعها، كيف يمكن تأثيرها في الأشياء المختلفة؟ وهل القول بذلك إلّا موجباً لعود الإشكال، ونقض ما ذكر من حكم العقل البات؟

فإنّه يقال: إنّه قد تقدّم في الباب الأوّل من الكتاب أنّ اختلاف متعلّق القدرة

أم وحدة الوجود في ضميره　　　فغيّر العنوان في تعبيره

غير منافٍ لوحدتها الحقيقيّة بذاتها، وأنّ المدّعى في المقام هو اختلاف متعلّقاتها، لا اختلافها بنفسها، وتعدّدها بذاتها.

وقد عرفت فيما تقدّم هناك أنّها إنّما تؤثّر في حصول الإرادة النافذة الجزميّة الحادثة الّتي هي من صفات الأفعال الحادثة شيئاً فشيئاً، المختلفة باختلاف مصالح الموجودات، فلا نقض لحكم العقل ولا إشكال أصلاً، حتّى على قول المشهور من تفسير الإرادة بالعلم وتعدادها في صفات الذات، فإنّ تعدّد متعلّقات العلم وهي المعلومات المختلفة غير منافٍ لبساطته ووحدته الحقيقيّة، نظير أشعّة النور الواحد البسيط حقيقة، فإنّها تتّصل بأُمور متنوّعة كثيرة مع وحدة منشأها، فتأمّل جيّداً.

وبالجملة، إن كان منشأ ضلال الحلّاج وأتباعه تلك الشبهة فقد انقدح فسادها.

«أم» كانت «وحدة الوجود في ضميره» كما قال بها بعض الزنادقة، وبعض ملاحدة الصوفيّة، حيث ذهبوا إلى حلول الباري تعالى ـ والعياذ بالله ـ في النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة[1] فتبعهم هذا الضالّ الغويّ، ولكنّه حذراً من الفضيحة بين المسلمين في تكفيرهم له بقوله ذلك تستّر عن التصريح به «فغيّر العنوان في تعبيره» وذلك مع كونه كفراً بيّناً لا شبهة في أنّه واضح الفساد عقلاً أيضاً؛ للزوم انقلاب الواجب ممكناً، أو انقلاب الممكن واجباً، واستحالة كلّ منهما واضح كوضوح الملازمة.

وكيف كان فلا شبهة عند الفرقة المحقّة الاثني عشريّة في أنّ أُولئك الأطهار المعصومين مربوبون للباري تعالى، وأنّهم حادثون لم يكونوا في القديم مع القديم تعالى، ولا هم خالقون ولا هم رازقون: ﴿إنّ الله هو الرزّاق ذو القوّة المتين﴾[2]

---

(١) أشار إلى بعض ما قاله ابن أبي‌الحديد في شرح نهج البلاغة ٣: ٢٣٢ و٥: ١٦٤ والسمعاني في الأنساب ٢: ٢٤٩.

(٢) الذاريات: ٥٨.

إنّ حـــقيقة النـــبيّ أحـــمدا وآله الغُـــرّ مـــصابيح الهُـدى
أوّل خـــلق ربّـــهم عـــزّ وجــلّ والصفوة الخلّص في علم الأزل

﴿إنّ الّذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقاً فابتغوا عند الله الرزق﴾[١] ﴿هو الخالق البارئ المصوّر﴾[٢] وأنّه لم يخلق الكائنات غيره تعالى، ولم يرزق المرزوقين سواه.

نعم، إنّ المعصومين المذكورين مميّزون عن غيرهم: فضلاً وشرفاً وقرباً منه تعالى، ونحن نعتقد قطعيّاً «أنّ حقيقة النبيّ أحمدا» ونفسه الشريفة «و» كذا نفوس «آله الغرّ» الزكيّة البيضاء، وهم: ابنته الصدّيقة وخلفاؤه الاثناعشر كلّهم بأجمعهم «مصابيح الهُدى» وأدلّة الرشاد ووسيلة النجاة.

وهم «أوّل خلق ربّهم عزّ وجلّ» على ما تظافرت به الأحاديث المأثورة عنهم في كتب الفريقين[٣] وأنّ الله تعالى أبدعهم من نوره قبل إنشاء الخلائق بأربعمائة وأربع وعشرين ألف عام، حين لم يكن أرض ولا سماء، ولا عرش ولا كرسي، ولا جنّة ولا نار، ولا ملك ولا إنس ولا جنّ.

«و» أنّهم هم «الصفوة» المنتخبة من جواهر الموجودات، وهم «الخلّص» المصفّون من كلّ رذيلة، المبرّؤون من كلّ نقص وخسيسة، وقـد ثـبت لهـم كـلّ الصفات الحميدة والخصال الجميلة «في عـلم الأزل» القـديم له تـعالى، ولذلك انتجبهم وفضّلهم على سائر الكائنات، من غير أن يكون علمه القديم علّة لثبوتها فيهم، كي يتمّ جبر الأشعري، أو يتوجّه الاعتراض عليه تعالى ـ والعياذ بالله ـ بقبح الترجيح بلا مرجّح، وذلك لما عرفت في باب العدل، من أنّ العلم مطلقاً منه تعالى أو من غيره تبع للمعلوم، ومتأخّر عنه رتبة وإن تقدّم زماناً، وأنّ المتأخّر كـذلك لا يعقل أن يكون علّة لما تقدّمه كذلك.

---

(١) العنكبوت: ١٧. (٢) الحشر: ٢٤.
(٣) انظر حلية الأبرار ١: ١٦ ومدينة المعاجز ٢: ٣٧٤.

قـرآنـه النـاطق عـن لسـانه　　لسانه المـعرب عـن قـرآنـه
كساهم باريهم مـا قـد كسـا　　من حلّة الفضل رجـالاً ونسـا
يجري على أيديهم الخوارقـا　　وقــد أبــان لهــم الحـقائقا

وعليه فأُولئك الأطهار إنّما استأهلوا نيل تلك الدرجة العليا، وبلغوا في الفضل والشرف الغاية القصوى بحسن اختيارهم، وجهدهم البليغ في استجلاب رضا سيّدهم، وبذلك صاروا «**قرآنه الناطق عن لسانه**» فهم لا ينطقون عن الهوى، وكانوا «**لسانه المعرب عن قرآنه**» الصامت، ولذلك صاروا أعدال الكتاب وقرناءه بنصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إنّي مخلّف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض» على ما تقدّم بيانه[1].

ولقد أجاد من أفاد مشيراً إليهم بقوله:

ســـــاووا كــتاب الله إلّا أنّــه　　هو صامت وهم الكتاب الناطق

وبذلك «**كساهم باريهم ما قد كسا**» هم، وألبسهم وزيّنهم به «**من حلّة الفضل**» والشرف الأقصى «**رجالاً ونسا**» فرجالهم أُولئك الأئمّة الراشدون، والخلفاء الاثنا عشر المعصومون، ونساؤهم الصدّيقة الكبرى البتول فاطمة الزهـراء العـذراء، أُمّ أبيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ من يحذو حـذوها كـابنتها الطـاهرة العـليا، والصـدّيقة الصغرى زينب الكبرى، سلام الله عليهم أجمعين.

والحلّة: الخلعة، ويجوز قراءتها حلية بالياء، بمعنى الزينة، وتكون إضافتها إلى الفضل بيانيّة على سبيل قولهم: خاتم فضّة.

ثمّ بذلك أيضاً استحقّوا من خالقهم تعالى أن «**يجري على أيديهم الخوارقـا**» والكرامات والمعاجز، كما أجراها على أيدي مَن قبلهم من خلفائه وأنبيائه، ثـمّ زاد عليهم من فضله «و» منّ عليهم بأن «قد» علّمهم مـا لم يـعلمه أحـداً مـن

---

(١) راجع ص ١٣١.

إذا دعـــوا ربّـــهم اســـتجابا — أو سألوه حـــاجة أجـــابا
لكـنّهم لم يسألوا خـلاف مـا — أبـــرمه يـد القـضا وأحكـما
كيف وهم لا يســبقون ربّــهم — بــالقول إذ بــنفسه هــذّبهم

السابقين واللاحقين، و «أبان لهم الحقائقا» الّـتي خـفيت عـلى سـائر الخـلائق أجمعين، من الأُمـور الواقـعيّة، والقـضايا المـدنيّة، والأحكـام الشـرعيّة، وقـد علاقدرهم عند خالقهم، وارتفعت لديه منزلتهم، بحيث «إذا دعوا ربّهم» لم يؤخّر إجابتهم، و «استجابا» دعوتهم بأسرع ما يكون «أو سألوه حاجة أجابا» سؤالهم من غير مهل ولا تأجيل.

«لكنّهم» بعد علمهم بما يرضاه ربّهم عمّا لا يرضاه بإلهام منه تعالى لهم «لم يسألوا خلاف ما» يرضاه، ولم يطلبوا منه سبحانه نقض ما «أبرمه يد القضا» ولا تغيير ما جرى في علمه القديم «و» ما «أحكما» وأثبته في لوحه المحفوظ الأزلي.

«كيف» لا يكونون كذلك؟ «وهم» كما وصفهم خالقهم تعالى في كتابه الكريم بقوله جلّ وعلا: ﴿بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾[1].

ولا غرو في ذلك مع انقطاع الوحي عنهم بعد رحلة جدّهم الخاتم صلى الله عليه وآله، «إذ» أنّ ربّهم تعالى بيد قدرته ربّاهم، وبإلهاماته الرحمانيّة المنتقشة فـي صـدورهم، والإدراكات المتصوّرة بإذنه تعالى في نفوسهم، عـلّمهم وهـداهـم، و «بـنفسه» المقدّسة «هذّبهم» وصفّاهم من رسوخ أوهام الشياطين، ووساوس الأبالسة في أذهانهم وقواهم الخياليّة، وأفكارهم القلبيّة الباطنيّة، على خلاف غيرهم.

فإنّ المتصوّرات في أذهان سائر الناس والمنتقشات في نفوسهم قد تكـون وساوس فاسدة شيطانيّة غير مرضيّة لربّهم تعالى، كما ربما تكون في بعض الأحيان أيضاً إلهامات ربّانيّة مرضيّة، فبذلك أيضاً امتاز أُولئك الأطيبين عمّن سواهم.

---

(١) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

لا يقال: إنّ دعاءهم وطلبهم الحوائج من ربّهم تعالى منافٍ لعلمهم بما أبرمه القضاء، وذلك لأنّ سؤالهم إيّاه تعالى يستلزم أحد المحذورين: إمّا لغويّة الطلب، إن علموا موافقة المطلوب للمقدّر المحتوم. وإمّا طلب تغييره، إن علموا مخالفته له، وهم يجلّون عن كليهما، هذا مع استحالة تغيّر المبرم المحتوم، الّذي جرى في علمه تعالى، وإلّا لم يكن مبرماً، وهو خلف، مضافاً إلى استلزام ذلك انقلاب علمه الموجب لانقلاب الذات ـ والعياذ بالله ـ بسبب انقلاب المعلوم، واستحالة كلّ منهما بمكان من الوضوح، كوضوح التلازم، بعد دعوى الإجابة لهم في جميع أسئلتهم وحوائجهم.

فإنّه يقال: إنّه يجوز اختيار الشقّ الأوّل في كلّ من الإشكالين، بأن يقال: إنّهم بعد علمهم بموافقة المطلوب للمحتوم يمكن علمهم أيضاً باشتراط تنجّز المحتوم، ووقوعه بالطلب والسؤال، فهو محتوم واقع مع الطلب ومعلّق عليه، بحيث لولا السؤال والدعاء لايتنجّز ولا يقع، فهم يأتون بما يأتون من الدعاء والابتهال حتّى يتسبّبوا بذلك إلى تحقّق شرط المحتوم، وينالوا به وقوعه وتنجّزه، وبذلك يندفع محذور اللغويّة عنه.

وكذا القول في المبرم، فإنّه يجوز أن يكون إبرامه مشروطاً بذلك، فهم بإيجاد الشرط بعد علمهم بالاشتراط وبالشرط يتسبّبون بالدعاء إلى نيل المطلوب المعلّق، ووقوع المسؤول المبرم، وذلك واضح لا خفاء فيه ولا ضير ولا إشكال.

ويمكن أن يكون هذا هو الوجه فيما ورد كتاباً وسنّة من الأوامر المؤكّدة المكرّرة على سائر الناس بالدعاء، وطلب الحوائج من الله تعالى، كما في قوله سبحانه: ﴿أُدعوني أستجب لكم﴾[١] ﴿أُجيب دعوة الدّاع إذا دعان﴾[٢] ﴿قل ما يعبؤ بكم ربّي لولا دعاؤكم﴾[٣].

وأمثالها، مضافاً إلى متواترت السنّة[٤] وإلّا فعلم الداعي إجمالاً بأحد

---

(١) المؤمن: ٦٠. (٢) البقرة: ١٨٦. (٣) الفرقان: ٧٧.

(٤) انظر الدرّ المنثور ١: ١٩٤، تفسير البرهان ١: ١٨٥.

وربـــما يـــدعونه تـــضرّعا   لم يبتغوا فيه سوى حسن الدعا
ولاعـــتراف بـــافتقارهم إلى   معبودهم ربّ السموات العُلا

الأمرين من الموافقة أو المخالفة للقضاء المحتوم، وأنّ دعاءه غير مؤثّر على كلا التقديرين: يقتضي أن يمنعه عن ذلك، ولا يكون معه أيضاً موقع لتـلك الأوامـر، ولم يظهر لنا حكمة في كلّ ذلك إلّا ما ذكرنا، من إمكان اشتراط تنجّز المحتوم في اللوح المحفوظ بالدعاء والتضرّع والطلب.

كما يمكن أن يقال: إنّ الحكمة في دعاء أُولئك المعصومين وتذلّلهم بين يدي الخالق تعالى، وطلبهم الحوائج منه إنّما هي حسن نفس تلك الأقوال والأفـعال، فهي بأنفسها مطلوبة محبوبة له تعالى بعد ورود الأمر بها أيضاً في الكتاب والسنّة بقوله تعالى: ﴿ادعوا ربّكم تضرّعاً وخفية﴾[١] ونظائره.

فهم إنّما قاموا بتلك الأعمال الحسنة طلباً لمرضاته تعالى «وربـما يـدعونه تضرّعاً» وخيفةً إطاعةً لأوامره سبحانه.

وعليه فهم لم يطلبوا في قولهم ذلك و «لم يبتغوا فيه سوى حُسن الدعا» بـعد معلوميّة كونه من أقسام العبادات، بل أفضلها، بشهادة تسميته بذلك، وتسمية تركه استكباراً موجباً لدخول جهنّم داخرين في قوله تعالى: ﴿أُدعوني أستجب لكم إنّ الّذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّم داخرين﴾[٢].

بل يمكن أن يقال أيضاً: إنّ ما صدر منهم دعاءً وتضرّعاً إنّما كان دفعاً لشبهة الغلوّ فيهم «و» عملوا من ذلك ما عملوا «لاعترافٍ» منهم «بافتقارهم» وحاجتهم «إلى» من هو غنيّ بالذات، وهو «مـعبودهم» الّـذي هـو وحـده تـعالى «ربّ السماوات العُلا».

وبذلك دحضوا كلمة «الغلاة» فيهم، ثمّ أشهدوا بذلك ربّهم تعالى ومـلائكته

---

(١) الأعراف: ٥٥.
(٢) المؤمن: ٦٠.

فليس في هـذا الدعـاء داعـي إلّا امـــتثال أمـــره المـــطاع
فآية ﴿ادعوني﴾ لندبه اقتضت وفـطرة العـقل بـحسنه قـضت

وسائر الخلائق أجمعين على براءة ساحتهم، وقدس مقامهم عـن الرضـا بـمقالة أُولئك الملاحدة الضالّة، وحينئذٍ فبناءً على هذين الوجهين المحتملين يكون العمل والدعاء بنفسه مطلوباً استقلاليّاً ذا حسن ذاتي.

وبذلك أيضاً يندفع عنه محذور اللغويّة، وشبهة تكلّفهم لما لا ينبغي منهم، وهو طلب تغيير المحتوم، وعليه «**فليس في هذا الدعاء داعي**» ولا مقتضي لهم في ذلك: «**إلّا امتثال أمره المطاع**» المأثور كتاباً وسنّة، والمستحسن اتّباعه عقلاً ونقلاً.

«فآية ﴿ادعوني﴾» على ما أشرنا إليه إن لم تدلّ عـلى الوجـوب المـؤكّد بظاهر الأمر، ثمّ بما في ذيلها من التهديد على ترك الدعاء، فـلا أقـلّ مـن أنّـها «لندبه» ورجحانه «اقتضت» وكفى بذلك سبباً لعباديّته بنفسه، ومحبوبيّته بذاته، مضافاً إلى تصافق العقلاء عليه «و» حُكمُ «فـطرة العـقل» بـذلك أيـضاً، فـإنّها بمقتضى وجوب شكر المُنعم بحكمها الاستقلالي قد حكمت «بحسنه» و «قضت» برجحانه أو وجوبه.

نعم، يمكن في المقام ورود إشكالٍ آخر، وهو أنّه بعد وعـده تـعالى إجـابة الدعاء من الداعين بأجمعهم، مع التسالم على أنّه سبحانه لا يخلف الميعاد، كيف لا يجيب كثيراً من الأدعية على ما هو المشاهد المعلوم؟ وكيف التوفيق؟

ولكن الجواب منه واضح، فإنّه لا شبهة في أنّ إجابته تعالى ووعده بذلك إنّما هي فضلٌ منه جلّ وعلا، ومنّة منه على الداعين، وذلك إنّما يكون فيما إذا كان في الإجابة نفع لنفس الداعي أو لغيره من المؤمنين، وأمّا إذا لم يكن فيها فائدة دنيويّة ولا أُخرويّة، لا لنفسه ولا لغيره، وإنّما طلب الداعي الجاهل ما طلب منه تـعالى وسأل ما سأل جهلاً منه بخلوّ مطلوبه من الفائدتين، أو اشتماله على خسارته في الدارين كلتيهما أو في إحداهما: فلا فضل فـي إجـابته، ولم يسـبق القـول مـنه

ولا يــعمّ الوعــد بــالإجابه ما يـخسر العـبد لو اسـتجابه
فــــإنّه خــلاف الامــتنان ولطـف هـذا المـلك المـنّان
كذاك ما به النـظام لو فـرض إجـابة الدعـوة مـنه يـنتقض
فـــينجز الوعــد إذا دعــاه داع لجــــهله بــــمقتضاه

سبحانه بقبول مثل ذلك الدعاء «ولا يعمّ الوعد» منه جلّ وعلا «بالإجابة» لمثل تلك الدعوة الفارغة عن كلّ فائدة، فضلاً عن عمومه لإجـابة «مـا يـخسر» بـه «العبد» في دينه أو دنياه، ويحصل الضرر عليه أو على مؤمنٍ آخر «لو استجابه» ربّه تعالى، فإنّ العاقل فضلاً عن واهب العقل لو أجاب الجاهل أو المجنون إلى ما فيه هلاك السائل وضرره أو ضرر غيره كان ملوماً لدى العقل والعقلاء أجمع «فإنّه خلاف الامتنان» المسوق له الوعد بظاهره قطعاً «و» إنّ ذلك ينافي «لُـطف هـذا الملك المنّان» بمعنى: عظيم المنّة والرأفة.

و «كذاك» لا تجوز الإجابة ولا يعمّ الوعد بها «ما» يـختلّ «بـه النـظام» الكوني في معايش العباد، أو الأمن في البلاد، فإنّه «لو فرض» في مثله «إجـابة الدعوة منه» سبحانه ربما أعقب ذلك فساداً عظيماً، كـهلاك النـفوس المـحترمة الموجودة، أو قطع النسل والذريّة المؤمنة المستقبلة، وبـذلك «يـنتقض» حكـمه النافذ الناشئ من المصالح الواقعيّة بمقتضى العدل والحكمة البالغة، ومع ذلك فهو جلّ وعلا حسب رأفته بعباده، وشدّة عطفه عليهم: لا يخيب الجاهل في سؤاله ما هو خالٍ من النفع، أو مستتبع للضرر، بل يعوّض عليه في قيامه بـوظيفة الدعـاء والعبادة بما يجبر به كسره، وتسرّ به نفسه.

«فينجز» له «الوعد» بالإجابة «إذا دعاه» وسأله «داعٍ» يطلب أمراً لاإصلاح له فيه «لجهله بمقتضاه» وبما يترتّب على مطلوبه من الفساد، وإنّ ذاك التعويض قد يكون في النشأة الدنيويّة، بأن يصله بما تتدارك به خيبته في دعائه، ويعطيه من

ببذل ما يرضى به الداعي غدا   فلا يكون مخلفاً ما وعدا
فوعده المقرون بالمانع لا   يعقل إلّا أن أراد البدلا

الأُجور العاجلة مالاً وعزّاً وذرّيةً ما تسكن به نفسه، ويفرح به قلبه، وقد يكون «ببذل» أُجور أُخرويّة له بقدر «ما يرضى به الداعي غداً» يوم القيامة، على ما أُشير إليه في بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت بما ملخّصه: إنّ أهل البلاء من المؤمنين يلقون يوم القيامة من الأُجور العظيمة، والأعواض الكثيرة، على صبرهم على البلاء والفقر والمرض والفقد والشدّة، وعلى عدم نيلهم بما سألوه في الدنيا من الرخاء والصحّة واليسر وأمثالها ما يزدادون به شكراً لربّهم في عدم استجابته لهم[1] وعدم إعطائه مطلوبهم في النشأة العاجلة الدنيويّة، بل يتمنّون يومئذٍ أن لَيتَهم لم يستجب لهم دعاء أصلاً، ولم ينفكّ عنهم بلاء مدّة حياتهم في الدنيا أبداً، حتّى يتعقّب لهم بذلك وصولهم إلى درجات أرفع من درجاتهم، وأُجوراً عظيمة وافية أعظم ممّا نالوه من أُجورهم.

وعليه «فلا يكون» الربّ تعالى «مخلفاً ما وعدا» إذا كان الفضل والمنّة في عدم الإجابة في عاجل الدنيا، و «فوعده» تعالى بالإجابة إنّما هو لدعاء يوجب خيراً للداعي نفسه في إحدى النشأتين، أو لغيره كذلك.

وأمّا الدعاء «المقرون بالمانع» المهمّ، والمقترن بمزاحم مفسد لمصلحة الإجابة، فلا وعد له بذلك، و «لا» يمكن ذلك، بل لا «يعقل» صدورها منه تعالى؛ لما عرفت من قبح ذلك، وهو جلّ وعزّ منزّه ساحة قدسه عن كلّ قبيح «إلّا أن» يقال بتعميم الإجابة، وأنّه تعالى «أراد» بوعده بها في الآيات المشار إليها وفي نظائرها، ما يشمل إعطاء المطلوب الدنيوي وما يعمّ «البدلا» في العالم الأُخروي.

وبذلك يصحّ تعميم الوعد لجميع أدعية المؤمنين، بل وغيرهم أيضاً، وبه تندفع

(١) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٨٨ باب من أبطأت عليه الإجابة ح ٩، بحار الأنوار ٩٠: ٣٧٥ و ٣٧٨.

شبهة الخيبة المستلزمة للخلف؛ فإنّها لا تكون إلّا مع الخيبة في كلتا النشأتين، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، فتأمّل في المقام فإنّه دقيق لطيف.

هذا تمام الكلام في الإمامة بحذافيرها.

وبه تمّ الجزء الثاني[1] من تأليفنا هذا بمنّه تعالى وحسن توفيقه تهذيباً وطبعاً في نهار العيدين السعيدين الميمونين من الشهرالمبارك النبويّ، شعبان المعظّم، وهو نهار الخامس منه يوم إضاءة العالم بميلاد السبط الشهيد الحسين عليه السلام، المصادف لنهار الجمعة من سنة ١٣٧٣ الموافق ليوم ٢٠ من برج الحمل أوّل سنة ١٣٣٣، على يد مؤلّفها الراجي عفو ربّه الغنيّ الوفيّ: حسن الحسيني اللواساني النجفي في بلدة طهران، والحمد لله أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

ثمّ في الخاتمة بعد الشكر له سبحانه نشكر عن كلّ من ذكرنا ودعا لنا بخير، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

في بعض ما أنشده الشيخ الأديب الأزري قدس سره[2]
في مولى الموالي أميرالمؤمنين عليه السلام

يا بن عمّ النبيّ أنت يد الله ... الّتي عمّ كلّ شيءٍ نَداها

أنت قُرآنهُ القديمُ وأوصافـ ... ـك آياتُه الّتي أوحاها

أنت بعد النبيّ خيرُ البرايا ... والسما خيرُ مما بها قَمَراها

لك ذاتٌ كذاتِه حيثُ لولا ... أنّها مثلها لما آخاها

أين مَعناك من مَعاني أُناسٍ ... كان معبودُها اتّباعَ هَواها

يا خليلَيّ إنّ لِلّه خَلقاً ... حَسبُها النارُ في غدٍ تَصلاها

إن تناسيتُما السقيفةَ والقـ ... ـومَ فإنّي والله لا أنساها

بيعةٌ أورثت جميعَ البرايا ... فتنةً طالَ جورُها وجَفاها

---

(١) هذا بحسب تجزئة المؤلّف رحمه الله وأمّا بحسب ما تحرّيناه من إصدار الكتاب في مجلّدين فلم يتمّ بعدُ.

(٢) الأُزريّة (تخميس الشيخ جابر الكاظمي): ١٣٥.

بـل هـي الفـلتةُ الّتي زعـموها ... كُـفِيَ المسـلمون شـرّ أذاهـا
زَعَـمُوا أنّ هـذه الأرض مَـرعىً ... تُـرِكَ النـاسُ فـيه تَـركَ سُـداهـا
أوَمـا يـنظرون مـاذا دهـتهم ... قـصّةُ الغـار مـن مَسـاوي دُهـاها
إن يكـن مـؤمناً فكـيف عَـدَتهُ ... يـومَ خـوفٍ سكـنيةٌ وعـداهـا
أيـن هـذا مـن راقـدٍ فـي فـراش ... المـصطفى يسـمع العـدى ويـراهـا
صـاحَ مـا هـؤلاء فـي النـاس إلّا ... كـعيونٍ داءُ العـمى أعـياها
أهُـمُ خـيرُ أُمّـةٍ أُخـرجَت للـناس؟ ... هـيهات ذاك بـل أشـقاها
أيُّ مـرمىً مـن الفَـخَار قـديماً ... أو حـديثاً أصـابه شَـيخاها
أيُّ أُكـرومةٍ ولو أنّـها قـلّـ ... ـت ودقَّت تـراهـما انـتمياها[(١)]
ألِـلزُهد فـي الجـاهليّة عـمّا ... عَـهدتهُ الأيّـام مـن جُـهلاها
أم لذكـرٍ أنـافَ أم لعـهودٍ ... فـي ذِمـام الإسـلام قـد حـفظاها
إن يكـونا كـزعمهم أسـدي بأ ... سٍ فأيُّ الفـرايس افـترساها؟
كـيف لم يـظفروا ولا بـجريحٍ ... ويـدُ اللـيث جَـمّةٌ جـرحـاها
إن تكـن فـيهما شـجاعةُ قـرمٍ ... فـلماذا فـي الديـن مـا بـذلاها

في بعض ما نظمه الأكابر في مولى الموالي عليّ عليه السلام

ذخـراهـا لمُـنكرٍ ونَكـيرٍ ... أم لأجـنادِ مـالك ذخـراهـا؟
نكـثا بـيعةَ الّـذي بـايعتهُ ... من مُلوك السبع العلا[(٢)] عظّماها
يـا تُـرى أيُّ أُمّـةٍ لنـبيٍّ ... جاز فـي شـرعه قـتال نسـاها
يـوم جـاءَت تـقود بـالجمل ... العسكر لا تتّقي رُكُوب خُـطاها
فألحّت كـلابُ حـوأب نـبحاً ... فـاستدلّت بـه عـلى حـوباها
أيُّ أُمٍّ للـمؤمنين أسـاءَت ... بـبنيها فـفرّقتهم سـواهـا

---

(١) في الأزريّة: إليهما مُنتَماها.

(٢) في الأزريّة: الأولى.

شـتّتهم فـي كـلّ شعبٍ ووادٍ   بـئس أُمّ عَـتَت عـلى أبـناها
نسـيت آيـة التـبرّج أم لم   تـدر أنّ الرحـمن عـنه نـهاها
حـفظت أربـعين ألف حـديثٍ   ومـن الذكـر آيـةً تـنساها
ذكّـرتنا بـفعلها زوج مـوسى   إذ سـعت بـعد فـقده مَسعاها
قـاتلت يـوشعاً كـما قـاتلته   لم تُخالف حـمراؤهـا صَفراهـا

وأيضاً في مدح مولى الموالي عليه السلام لبعض الأعلام[1]

المـرتضى العـليّ قـدراً وسِمَه   يعرب عن أعـظم اسـم وصـفه[2]
وهـو وليّ الأمـر بـالنصّ الجـليّ   وعـنده عـلمُ الكـتاب المُـنزل
بـل هـو أصـل الكُـتُب المـنزله   فـإنّه نـقطة بـاء البسـمله
كـفاه فـخراً أنّـه قـد ارتـقى   خـير مـحلٍّ وأجـلّ مـرتقى
ذاك مـحلٌّ وضـع الله يـده   حـتّى أحسّ البـرد ممّا بـرده
عـلا عـليّ كَـتِفَ النـبيّ فـانتهى   إلى جـوار مـن إليـه المـنتهى
فـبان فـي الكـعبة سرّاً وبَـدا   نـورٌ عـلى نـورٍ بـحيث اتّـحدا
ومذ تـجلّى مُشـرقاً نـور الهـدى   خـرّت له الأصـنام طـرّاً سُـجّدا
سـمّاه بـاسمه العـليّ الأعـلا   تكـرّماً مـنه له وفـضلا
اسـمٌ سـما فـي عـالم الأسـماء   كـالشمس فـي كـواكب السـماء

في مناقب الوصيّ المرتضى والصدّيقة الزهراء سلام الله عليهما

وقـامت السـبع العُـلا بـلا عـمد   بـاسم عـليّ فـهو خـيرُ مُـعتمد
وبـاسمه اسـتغاث سَيّد الورى   حين الّذي جَرى عليه مـا جـرى

---

(١) للشيخ محمّد حسين الإصفهاني (الغروي) الأنوار القدسيّة: ٢٤ ـ ٣٠.
(٢) وفيها: فالمرتضى العليّ قدراً وسِمه   مولاهـم بكلّ معنى الكـلمه

وبـاسمه كـلّ نـبيٍّ ووليّ — نـجا مـن الشرّ الّـذي بـه ابـتلى
كـلامه يـعرب[1] عـن مقامه — له التـجلّي التـامّ فـي كـلامه
وفـيه مـن جـوامـع الحكـمة مـا — تـقاصرت عـنه عـقول الحكـما
وفـيه مـن لطـائف اللـباب — مـا لا يـناله أُولو الألبـاب
وسـيفُه المـبيدُ للكـفّار — آيـةُ قـهرِ الواحـدِ القـهّار
وبـطشُه هـو العـذاب الأكـبر — وكـادت الأرضُ بـه تُـدمّر
سَـل خَـندقاً وخـيبراً وبـدرا — فـإنّها بـما أقـول أدرى
سـل أُحـداً فـفيه بـالنصّ الجـليّ — نـادى الأمـين لا فـتى إلّا عـليّ
لله درّ ضـربة أفـضل مـن — عـبادة الجـميع مـن إنسٍ وجـنّ
يـا ضـربةً قـاضيةً عـلى العـدى — نـفسي وأُمّـي وأبـي لك الفـدا
ومكـرماته بـحيث لا تُـعدّ — وهـل لظـلّ الأحـد الواحـد حـدّ

في الإشارة إلى مناقب بقيّة النبوّة سيّد النساء فاطمة عليها السلام[2]

واحـدة النـبيّ أوّل العـدد — ثـانيةُ الوصـيّ نسـخةُ الأحـد
هـي البـتولُ الطـهرُ والعـذراء — كـمريم الطـهر ولا سـواء
أُمّ أئـمّة العـقول الغـربل — أُمّ أبـيها وهـو عـلّة العـلل
روح النبيّ فـي عـظيم المـنزلة — وفي الكفاء كـفُو مَـن لا كـفو له
وأنّـها سـيّدة النسـاء — ومـريم الكـبرى بـلا خـفاء
و[3] درّة العـصمة والولايـة — مـن صـدف الحكـمة والعـناية
مـهجة قـلب عـالم الإمكـان — وبـهجة الفـردوس فـي الجـنان
أُمّ الكـتاب وابـنة التـنزيل — ربّـة بـيت العـلم بـالتأويل
بـحر النـدى ومـجمع البـحرين — قـلب الهـدى ومـهجة الكـونين

---

(١) في الأنوارالقدسيّة: يعرف. (٢) الأنوار القدسيّة: ٣١ـ٣٨. (٣) في الأنوارالقدسيّة: يا.

ومركز الخمسة من أهل العبا ومحور السبع علوّاً وأبا
صدّيقة لا مثلها صديقةٌ تفرعُ بالصدق عن الحقيقة
بل هي نور عالم الأنوار ومطلع الشموس والأقمار
مفطومةٌ من زلل الأهواء معصومةٌ عن وصمة الخطاء
بُشراك يا أبا العُقول العشرة بالبضعة الطاهرة المطهّرة
لك الهنا يا سيّد البريّة بأعظم المواهب السنيّة

في الإشارة إلى بعض مناقب السبط الأكبر المجتبى عليه السلام[1]

النيّر الأعظم نوره خبا مذ أشرق الكون بنور المجتبى
وكيف لا ونور وجهه المضيء زيتونة يكاد زيتها يضيء
يهنيك يا أبا الولاة السادة وقادة الخلق إلى السعادة
بمن تسامى شرفاً ومجدا أخاً وأُمّاً وأباً وجدّا
بُشراك يا حقيقةَ المَثاني بواحدِ الدهر بغير ثاني
بالحسن المنطق والبيان ومن حوى بدايع المعاني
من اجتباه ربّه وائتمنه سبحان من أبدعه وأتقنه
لك الهنا بالسيّد المطاع ياليت غاب عالم الإبداع
سمّاه سيّد البرايا سيّدا كفاه فضلاً لو نظرت جيّدا
أعطاه جدّه نبيُّ الرحمه سؤدده وعِلمه وحلمه
زكت ثمار العلم بالزكيّ أكرم بهذا الثمر[2] الجني
وروضةُ الدين بوجهه الحسن قطوفها دانيةٌ مدى الزمن
ريحانةُ الطُهر وروح الطاهرة قلب الهدى عقل العقول القاهرة
وارث سيّد الوجود مَن دنا من ربّه فنال غاية المنى

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٣٩ ـ ٤٥.

(٢) في الأنوار القدسيّة: النسر.

فـاز وحـاز مـن مـقام العـظمة | كـلّ فـضيلةٍ وكـلّ مكـرمة
ومـبدأ الخـير ومـنتهى الكـرم | ومصدر الوجود مـن كـتم العـدم
سـرّ الوجـود فـي مـحياه عـلن | فـثمّ وجـه الله وجـهه الحسـن

في الحسين السبط الشهيد عليه السلام[1]

لك الهـنا يـا سـيّد الكـونين | فـغايةُ الآمـال فـي الحُسـين
وارث كـلّ المـجد والعـلياء | مـن المـحمّدية البـيضاء
فـإنّه مـنك وأنت مـنه فـي | كـلّ المعاني يـا له مـن شـرف
مـنك أساس العـدل والتـوحيد | مـنه بـناء قـصره المشـيد
مـنك لواء الديـن وهـو حـامله | قـام بـحمله الثـقيل كـاهله
والمكـرمات والمـعالي كـلّها | أنت لهـا المـبدئ وهـو المـنتهى
لك الهـنا يـا صـاحب الولايـة | بـنعمةٍ ليس لهـا نـهاية
أنت مـن الوجـود عـين العـين | فكـن قـرير العـين بـالحسين
شـبلك فـي القـوّة والشـجاعة | نـفسك فـي العـزّة والمـناعة
مـنطقك البـليغ فـي البـيان | لسـانك البـديع فـي المـعاني
صـفاتك الغـرّ له مـيراثُ | والمـجد مـا بـين الورى تـراث
وهـو سـفينة النـجاة فـي اللـجج | وبـابها السـامي ومـن لجّ وَلَـج
بـه اسـتقامت هـذه الشـريعة | بـه عـلت أركـانها الرفـيعة
بـنى المـعالي بـمعالي هِـمَمِه | ما اخـضرّ عـودُ الديـن إلّا بـدمه
بـنفسه اشـترى حـياة الديـن | فـيا لهـا مـن ثـمنٍ ثـمين
أقـعد كـلّ قـائمٍ بـنهضته | حـتّى أقـام الديـن بـعد كـبوته
تـعجب مـن ثـباته الأمـلاك | ومـن تـجوّلاته الأفـلاك[2]

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٤٦ ـ ٥٣.

(٢) في الأنوار القدسيّة: الأفلاج.

لا غـــرو أنّـــه ابـن بـجدة اللـقا قد ارتقى في المجد خـير مـرتقى
شـبلُ عـــليّ وهـــو ليثُ غـــابه لا بـــل كأنّ الغـــاب فـــي إهـابه
كـــرّاتـــه فـــي ذلك المــضمار تكـــوّر اللـــيل عـــلى النـــهار

في الحجّة السادس وهو الإمام الرابع السيّد السجّاد[1] عليّ بن الحسين عليه السلام

سبحان من أبـدع فـي الإيـجاد بســرّه المــودع فــي الســجّاد
بـــدر ســماء عـــالم الأســماء وزيـــنُ أهـــل الأرض والسـماء
ونـــفسه اللـــطيفة الزكـــيّه صـــحيفة المكـــارم الســنيّه
وفـــي الثـــناء والدعـــا لســانه لســـان بـــاريه تـــعالى شـــانه
زبـــوره نـــور رواق العـــظمه يـــفوق كـــلّ الزبـــر المـــعظّمه
فـــيه مـن الإخـلاص والتـوحيد مـــا لا تـــرى عـــليه مـن مـزيد
ونـــوره البـــاهر فـــي المـحراب يـــذهب بـــالأبصار والألبـــاب
قـــيامه فـــي ســـاعة الضـراعـه يـــذكّر النـــاس قـــيام الســـاعه
وقـــوفه بـــين يـــدي مـــعبوده يـــذكّر المـــوقف فـــي رعُـــوده
لســـانه فـــي مـــوقع التـــلاوه عـــين الحـــياة مـــعدن الحـلاوه
تـــــلاوةٌ تـــــفطّر القـــلوبا بـــالرعب بـــل تكـاد أن تـذوبا
تـــمثّل الجـــحيم فـــي حـــروره والخـــلد فـــي حـــريره وحـــوره
ومكـــــرماته بـــــلا إحـــصاء جـــلّت عـــن المـــديح والثـــناء

في الحجّة السابع وهو الإمام الخامس محمّد الباقر عليه السلام[2]

أضـــاء وجـــه العـــلم والرسـوم بـــنور وجـــه بـــاقر العـــلوم
قـــام بـــحمل رايـــة الرســـاله بـــمحكم البـــيان والدلاله

(١) الأنوار القدسيّة: ٥٤ ـ ٥٦.
(٢) الأنوار القدسيّة: ٦١ ـ ٦٥.

فطبّق الأرض بلابتيها ... بالعلم إشفاقاً بمن عليها
وشيّد الدين الحنيف السامي ... حتّى علت دعائم الإسلام
قامت به قواعد التوحيد ... واستحكمت برأيه السديد
وكان كالنبيّ في شمائله ... وفي صفاته وفي دلائله
به استبانت لأُولي الأفهام ... معالم الحلال والحرام
أحكمها بمحكم الأساس ... جلّت عن الرأي أو القياس
وسدّ باب الظنّ والتخمين ... بفتح باب العلم واليقين
وبابه المفتوح باب الباري ... وباب علم المصطفى المختار
هل يترك العين ويطلب الأثر ... فما أضلّ من تولّى وكفر؟
فاتبعوا إبليس في قياسه ... واستحسنوا البنا على أساسه
واتخذوا سبيله سبيلا ... ما راقبوا الله ولا الرسولا
حادوا عن العترة والكتاب ... بل نكسوا قدماً على الأعقاب

في الحجّة الثامن الإمام السادس جعفر الصادق عليه السلام (١)

شقّ ظلام(٢) الجهل فجر المعرفه ... بصبحه الصادق رسماً وصفه
وأصبحت دائرة الحقائق ... مشرقة بنور علم الصادق
وأصبحت دقائق الكتاب ... تلمع كالشمس بلا حجاب
وأصبحت سنّة خير الأنبيا ... كالقمر البازغ نوراً وضيا
وفيض علمه على الأنام ... مقدّسٌ عن دَرَنِ الأوهام
وإنّه في ذاته العليّه ... سرّ الحقيقة المحمّديّه
وعنده علم الكتاب كلّه ... فكلّ من سواه تحت ظلّه
بثّ لباب العلم في الألباب ... وميّز القشر من اللباب

(١) الأنوار القدسيّة: ٦٨ ـ ٧٢.

(٢) في الأنوار القدسيّة: ظلال.

شـــيّد أركـــان الهـدى بـحكمته — وشـــاد قـــصرها بـعالي هـمّته
فـلا وحـق الصدق لولا الصادق — لم يك بـالحقّ الحـقيق نـاطق
ويلٌ لمـن مـال عـن الحـقّ السـوي — واتـبع البـاطل إبـليس الغـوي
واستبدل الصـادق مـصباح الهـدى — بـالمفتري الكـاذب مـفتاح الردى
أيـن هـدى العـلم مـن القياس — والوحـي مـن وساوس الخنّاس؟
وأيـن نـور السـنّة البـيضاء — مـن ظـلمة الأهـواء والآراء؟
لقـد تـجلّى الحـقّ لكـنّ الهـوى — يغوى وكـلّ مـن غـوى فـقد هـوى
وإنّ حبّ الجـاه يـعمي ويـصم — عـروته وثـيقة لا تـنفصم
مـبدأ كـلّ فـتنةٍ وآفـه — غـاية مـن تـقمّص الخـلافه
مـنه جـرى عـلى أئـمّة الهـدى — مـن البـلا مـا ليس يـحصى عـددا

في الحجّة التاسع الإمام السابع موسى الكاظم عليه السلام(١)

أشـرق نـور العـلم والعـباده — فـي مـلكوت الغـيب والشـهاده
ذلك نـور كـعبة الأعـاظم — وقبلة الحاجات مـوسى الكـاظم
كـرسيّ عـلمه العـظيم أرفـع — مـن السـماوات العُـلا وأوسع
وهـل تـرى بـغيره يـضاها — مـهجة يـاسين وقـلب طـاها
له الخـلافة المـحمّديّه — فـي كـلّ مكـرماته العـليّه
له الخـلافة الإلهـيّة فـي — عـباده أكـرم بـه مـن خـلف
وهـو حـليف السـجدة الطـويله — وصـاحب الضـراعـة الجـميله
له مـن المـآثـر الجـليله — مـا ليس يـحصي أحـدٌ تـفصيله
وبـابه بـاب شـفاء المـرضى — وكـلّ حـاجةٍ لديـه تـقضى
بـل بـابه بـاب حـوائج الورى — لأجـله غـدا بـه مشـتهرا

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٧٥ ـ ٨١.

ومـــن أيـاديه عـلى العـباد   مـــعرفة المـــبدأ والمـــعاد
فـلا وربّ العـرش لولا الكـاظم   لم يك للـدين الحـنيف نـاظم

في الحجّة العاشر الإمام الثامن عليّ الرضا عليه السلام[1]

قد استوى سلطان إقليم الرضا   باليمن والعزّ على عرش القضا
عليّ الرضا سليل المرتضى   ومن بكفّه مقاليد القضا
لقد تفانى في الرضاء بالقضا   حتّى تسامى وتَسمّى بالرضا
بل في رضا الباري رضاه فانٍ   بل ذاته بذلك العنوان
هو ابن مَن دنا إلى أدناه   ما كذّب الفؤاد ما رآه
وهو لذلك الفؤاد ثمره   فأين منه الطور أين الشجره؟
يمثّل النبيّ في أخلاقه   فإنّه النابت من أعراقه
له كراماتٌ ومكرمات   في صفحات الدهر بيّنات
ترى الملوك سجّداً ببابه   فالعزّ كلّ العزّ في أعتابه
تطوف حول قبره الأملاك   كأنّه المحور والأفلاك
مفاتح الغيوب في لسانه   مصابح الشهود في بيانه
وعينه عين الرضاء بالقضا   نفسي لك الفداء يا عين الرضا
عقل العقول في علوّ المرتبه   نفس الرسول في سموّ المنقبه
أصل الأُصول فهو أسمى شجره   فرع البتول فهو أزكى ثمره
في لوح نفسه مقامٌ للرضا   عن وصفه تكلّ أقلام القضا

في الحجّة الحادي عشر الإمام التاسع محمّد الجواد عليه السلام[2]

سبحان من جاد على الذوات   بمقتضى الأسماء والصفات
بعنصر النبوّة الختميه   بصورة الولاية العليّه

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٨٢ ـ ٨٦.   (٢) الأنوار القدسيّة: ٨٩ ـ ٩٢.

سليل ياسين وسبط طاها ... فقد تعالى شرفاً وجاها
ولا ترى في الأنبياء مكرمه ... إلّا وفيه كُلّ معنى الكلمه
وجوده مصباح أنوار الهدى ... وجوده مفتاح أبواب الندى
هو الجواد لا إلى نهايه ... وجوده غاية كلّ غايه
هو الجواد بالوجود الساري ... وجوده مظهر جود الباري
كلامه هو الكتاب الناطق ... آياته الغرّ هي الحقائق
كأنّه أُريد ذاك المنطق ... هذا كتابنا عليكم ينطق
يمثّل النبيّ في منطقه ... فإنّ هذا النور من مشرقه
وباب أبواب المراد بابه ... والحرز من كلّ البلا حجابه
كهف الورى وغوث كلّ ملتجي ... في الضيق والشدّة باب الفرج
كيف وباب الجود للجواد ... واسم الجواد مبدأ الإيجاد
من جاد ساد فله السياده ... في ملكوت الغيب والشهاده
والمكرمات كلّها في الجود ... أكرم به من خلق محمود

في الإمام العاشر الحجّة الثاني عشر عليّ الهادي عليه السلام[1]

لقد تجلّى مبدأ الإيجاد ... في غاية الوجود باسم الهادي
كلتا يديه مبدأ الأيادي ... وفيهما نهاية المراد
ففي اليمين قلم العنايه ... وفي الشمال علم الهدايه
واليمن والأمان في يمناه ... واليسر واليسار في يسراه
وهو يمثّل النبيّ الهادي ... في بثّ روح العلم والإرشاد
فإنّه لكلّ قومٍ هادي ... كجدّه المنذر للعباد
هو النقيّ لم يزل نقيّاً ... وكان عند ربّه مرضيّاً

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٩٦ ـ ١٠٠.

حاز من الجلال والجمال ... ما جاوز الحدّ من الكمال

له من النعوت والشؤون ... ما جلّ أن يخطر في الظنون

وبابه باب رواق العظمه ... ومستجار الكعبة المعظمه

وهو مطاف الملأ الأعلى كما ... تطوف بالضراح أملاك السما

ملاذ كلّ حاضرٍ وبادٍ ... وكيف لا والباب باب الهادي

بل هو باب الله من أتاه ... فقد أتى الله فما أعلاه

وليس يدنو من مقامه العليّ ... لا ملكٌ ولا نبيّ أو ولي

ولست أُحصي مكرمات الهادي ... فإنّها في العدّ كالأعداد

في الإمام الحادي العاشر الحجّة الثالث عشر الحسن العسكري عليه السلام[1]

لقد بدا سرّ المليك الأكبر ... في قائد الحقّ الزكي العسكري

سرّ النبيّ في محاسن الشيم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

بل هو في كلّ معانيه حسن ... فإنّه سرّ النبيّ المؤتمن

يمثّل الواجب في صفاته ... كيف وغيب الذات سرّ ذاته

أسماؤه الحسنى تجلّت فيه ... نفسي الفدا لوجهه الوجيه

بل اسمه الأعظم قد تجلّى ... فيه فإنّه ابن من تدلّى

لسانه الناطق بالصواب ... معرّف السُنّة والكتاب

وهو لسان خاتم الرساله ... في النطق والبيان والدلاله

له من العلوم والمعارف ... ما جلّ عن توصيف أيّ واصف

وهو أمين الله في الأنام ... وصدره مستودع الأحكام

وهو أبو المهدي وابن الهادي ... فلا أحقّ منه بالإرشاد

وهو سليل خاتم الرساله ... وصاحب الرفعة والجلاله

(١) الأنوار القدسيّة: ١٠٣ ـ ١٠٨.

وهـــو أبــو الخـــاتم للـــولايه | مــن هـــو مأمـــولٌ لكـلّ غـايه
ليس لفـــضله المـــبين كـــاتم | مـــبدؤه ومـــنتهاه الخـــاتم

في الحجّة الرابع عشر خاتم الأوصياء بقيّة الله المهدي عليه السلام (١)

بشـــراك يـــا فـــاتحة الوجـــود | بـــخاتم الولايـــة المـــوعود
ربّ المـــعالي وربـــيب المـــجد | ووارث المـــجد أبـــاً عـــن جـدّ
بـــقية الله وصـــفوة الرســـل | ونـــخبة الوجـــود مـا شـئت فـقل
لك الهـــنا يـــا سـيّد البـــرايـــا | بـــما حـــباك واهب العـــطايا
بـــصاحب الفـــتح ونـاشر اللـــوا | والملك الّذي على العرش استوى
عـــرش الخـــلافة المـــحمّديّه | بـــل مســـتوى الحـــقيقة الكـليّه
بشـــراك يـــا أبـا الأئـمّة الغـرر | بـــغرّة الدهـــر ودرّة الدرر
نـــاشر رايـــة الهـــدى بـــهمّته | كـــاسر شـــوكة العـدى بـصولته
سطوته تـقضي عـلى كـلّ أحـد | فإنّ هذا الشـبل مـن ذاك الأسـد
وهـــو مـــعيد المـــلّة البـــيضاء | مـــجدّد الشـــريعة الغـــرّاء
بشـراك أيّـها الزكـي العسكـري | بـــالملك المـــهيمن المـــقتدر
ســـلطان إقـــليم الوجـــود كـلّه | وكـــلّ شـــيءٍ هـــو تـحت ظـلّه
كهف الورى والغوث عند الالتجا | وفـــي فـــناء بـــابه كـــلّ الرجـا
يـــا غـــائباً مـــثاله عـــيانه | انهض على اسم الله جـلّ شـانه
يا كعبة التوحيد من جور العـدى | تـــهدّمت والله أركـــان الهـــدى
يـا صـاحب البـيت ومسـتجاره | ألا تـــرى قـــد هـتكوا أسـتاره
يـــا شـــرف المشـــاعر العـظام | عـــطفاً عـــلى شـــعائر الإسـلام
الغـــوث أيّـــها الكـتاب النـاطق | فالحرب قد بـانت لهـا الحـقائق
نـــهضاً فـــقد آلت إلى الخـــراب | مـــعاهد الســـنّة والكـــتاب

---

(١) الأنوار القدسيّة: ١١٠ ـ ١١٦.

تكـاد أن تـطفئ ظـلمة الفـتن — نور مـصابيح الفـروض والسـنن
أنشـــر لواك أيّــها المــوتور — فـــإنّك المـــؤيّد المـنصور
وقـم بــعزمة تســابق القـضا — وسـطوةٌ تـثير فـي وجـه الفـضا
ثـمّ املأ البـيداء مـن عـرابـها — وصـل بـها فأنت ليث غـابها
أنشـــر لواك يـــا وليّ الثـار — فـليس للـغيور مـن قـرار
فـقد أُزيـل الحـقّ عـن مـراتـبه — وانـتشر البـاطل فـي مـذاهـبه
لم يـبق للإسـلام إلّا الاسـم — ولا مــن القـرآن إلّا الرسـم
يا صاحب الأمر أغث دين الهدى — فأنت منصورٌ عـلى مـن اعـتدى
يا صاحب العصر لقد طال المدى — أمـــا لسـيف الله أن يُـجرّدا
يــا أيّــها القـائم بـالقسط أقـم — وجـهك للـدين الحـنيف وانـتقم
لديـن آبـائك مـن أعـدائـه — بكـفّك العـادل فـي قـضائه
وطـهّر الأرض مـن الأرجـاس — بســطوة تــزلزل الرواسـي
مـتى نـرى سـيفك فـي الرقـاب — كأنّـــه صـــاعقة العــذاب
مـتى نـرى كـماة آل غـالب — تـصول كـالليث عـلى الثـعالب
مـــتى نـراك مـدركاً للـثار — تــبتّر الأعــمار بــالبتّار
يـا ربّ عـجّل لوليّك الفـرج — فـإنّنا فـي كـلّ ضـيقٍ وحـرج
وانـصر بـه الديـن وأهـله كـما — وعدته مَـن مِـنك أوفـى ذمـما؟

تمّ ما اخترناه من نظم بعض العلماء العظام ـ قدّس الله أسرارهم ـ في الحجج المعصومين، خلفاء النبيّ الأعظم، صلوات الله عليهم أجمعين، ولعن الله أعداءهم أبد الآبدين.

المستدركات

من الأحاديث المسطورة في صحف الفريقين المأثورة عن رسول‌الله في مناقب وصيّه عليّ أميرالمؤمنين وسائر خلفائه المعصومين أبنائهم الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

وفيها أبواب:

الباب الأوّل

في أنّ عليّاً خير الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخير العرب، وخير الأُمّة، وخير البشر.

وفيه من طريق الجمهور ثلاثة وعشرون حديثاً، ومن طريق الإماميّة سبعة عشر حديثاً بزيادة كونه: خير الوصيّين، وأنّ الأئمّة بعده خير الخلق، أمّا من العامّة فقد روى ذلك صدر أئمّتهم موفّق بن أحمد تارةً في تأليفه كتاب فضائل عليّ بطريقه عن أبي سعيد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأُخرى بطريقه عن جابر، وثالثة بطريقه عن أنس ابن مالك، ورابعة بطريقه عن أبي أيّوب، وخامسة بطريقه عن عبدالله بن عبّاس.

وروى ذلك أيضاً من أكابرهم وأعيان علمائهم إبراهيم بن محمّد الحمويني في كتابه فرائد السمطين تارةً بطريقه عن عبدالله بن عليّ، وأُخرى بطريقه عن عليّ بن هلال عن أبيه، وروى ذلك أيضاً ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب بطريقه عن أبي أيّوب، ثمّ روى أيضاً ذلك عبدالله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عائشة، ورواه أيضاً ابن أبي الحديد الشافعي المعتزلي بستّة طرق، وكذا ابن بابويه، وابن شاذان، ومؤلّف كتاب الصراط المستقيم، فإنّ كلّاً منهم روى مثل ذلك بطرقٍ شتّى عديدة من طُرق الجمهور، وكذا أبو نعيم الإصفهاني[1].

---

(١) راجع ج ١ ص ٥٩٨.

وملخّص الملفّق المنتخب في المقام: أنّ رسول‌الله قال: «عليّ خير البريّة، وأنّه أوّل من آمن بي، وأوّل من يصافحني يوم القيامة» وقال له النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت الصدّيق الأكبر، وأنت الفاروق الّذي يفرّق بين الحقّ والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، وأنت أخي ووزيري وخير من أترك بعدي، تقضي ديني وتنجز موعودي».

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب، مَن أحبّه وتولّاه أحبّه الله وهداه، ومن أبغضه وعاداه أصمّه الله وأعماه، عليّ حقّه كحقّي وطاعته كطاعتي، غير أنّه لا نبيّ بعدي، مَن فارقه فارقني ومن فارقني فارق الله تعالى، أنا مدينة الحكمة وهي الجنّة وعليّ بابها، فكيف يهتدي المهتدي إلى الجنّة إلّا من بابها، عليّ خير البشر من أبى فقد كفر، وهو خير البريّة وخير الخليقة، وخير من أخلف، وخير الناس، ولا يشكّ فيه إلّا منافق، فمن قال غير هذا فعليه لعنة الله».

وقال صلى الله عليه وآله وسلم لابنته فاطمة: «يا حبيبتي أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ أطلع على الأرض إطلاعة، فاختار منها أباك وبعثه برسالته، ثمّ أطلع إطلاعة فاختار منها بعلك وأوحى إليّ أن أُنكحك إيّاه، يا فاطمة ونحن أهل بيت قد أعطانا الله عزّ وجلّ سبع خصال لم يعطها أحداً قبلنا، ولا يعطي أحداً بعدنا: أنا خاتم النبيّين وأكرم النبيّين على الله عزّ وجل، وأحبّ المخلوقين إليه، وأنا أبوك، ووصيّي خير الأوصياء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ، وهو بعلك، يا فاطمة إنّ لكرامة الله إيّاك زوّجك أعظمهم حلماً، وأقدمهم سلماً، وأعلمهم علماً، شهيدنا خير الشهداء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ، وهو حمزة بن عبدالمطّلب عمّ أبيك وعمّ بعلك، ومنّا مَن له جناحان أخضران يطير بهما في الجنّة مع الملائكة حيث يشاء، وهو جعفر، وهو ابن عمّ أبيك وأخو بعلك، ومنّا سبطا هذه الأُمّة، وهما ابناك الحسنان، وهما سيّدا شباب أهل الجنّة، وأبوهما خير منهما، والّذي بعثني بالحقّ إنّ منّا مهديّ هذه الأُمّة» الحديث.

وقد روى مضامين كلّ ذلك جمع كثير من علمائنا الأبرار بطرقهم الوثيقة الكثيرة عن رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم مع زيادات مفصّلة، وفيهم ابن بابويه والشيخ المفيد

والشيخ الطوسي رضوان الله عليهم ومن أحبّ الاطّلاع على تفاصيل تلك الأحاديث من طرق الفريقين فليراجع كتاب غاية المرام للسيّد العلّامة البحراني طاب ثراه[1].

وأنّ الملفّق المختصر من تلك الزيادات قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ الله تعالى فضّل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقرّبين، وفضّلني على جميع النبيّين والمرسلين، والفضل بعدي لك يا عليّ وللأئمّة من بعدك، وأنّ الملائكة خُدّامنا وخُدّام محبّينا، يا عليّ الّذين يحملون العرش ومن حوله يسبّحون بحمد ربّهم ويستغفرون للّذين آمنوا بولايتنا، يا عليّ لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حوّا ولا الجنّة ولا النار ولا السماء ولاالأرض، وكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربّنا وتسبيحه وتهليله وتقديسه، وأنّ أوّل ما خلق الله عزّ وجلّ خلق أرواحنا فأنطقنا بتوحيده وتحميده، ثمّ خلق الملائكة، فلمّا شاهدوا أرواحنا وشأننا وكبر محلّنا وما جعله الله لنا من العزّة والقوّة وما أنعم به علينا وأوجبه لنا من فرض الطاعة استعظموا أمرنا فسبّحنا وهلّلنا وكبّرنا وحمدنا ربّنا، وقلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله لتعلم الملائكة أنّا خلق مخلوقون، وعبيد له سبحانه، ولسنا بآلهة، ولا نحبّ أن نعبد معه أو دونه، وأنّه جلّ وعلا منزّه عن صفاتنا، ويعلموا أنّ الله أكبر، وأنّه لا حول ولا قوّة إلّا به، وأنّه يحقّ الحمد له على نعمه، فتبعتنا الملائكة في التسبيح والتهليل والتكبير والحوقلة والتحميد والتمجيد، وهم بنا اهتدوا إلى كلّ ذلك، ثمّ إنّ الله تعالى خلق آدم فأودعنا صلبه، وأمر الملائكة بالسجود له لكوننا في صلبه، وكان سجودهم عبوديّة لله، وتعظيماً وإكراماً لآدم» ثمّ ذكر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الحديث الشريف بطوله قصّة عروجه إلى الملأ الأعلى وبلوغه إلى قاب قوسين أو أدنى، إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فنوديتُ يا محمّد أنت عبدي، وأنا ربّك، فإيّاي فاعبد، وعليَّ فتوكّل، وإنّك نوري في عبادي، ورسولي إلى خلقي، وحجّتي على بريّتي، لك

---

(١) غاية المرام ٥: ٥ ـ ٢٠.

ولمن اتّبعك خلقتُ جنّتي، ولمن خالفك خلقت ناري، ولأوصيائك أوجبتُ كرامتي، ولشيعتهم أوجبتُ ثوابي، ونوديت يا محمّد: إنّ أوصياءك هم المكتوبون على ساق عرشي، فنظرت إلى ساق العرش ورأيت اثني‌عشر نوراً، في كلّ نور سطر أخضر عليه اسم وصيّ من أوصيائي، أوّلهم: عليّ بن أبي طالب، وآخرهم مهديّ اُمّتي، ثمّ نُوديتُ يا محمّد: هؤلاء أوليائي وأحبّائي وأصفيائي وحججي بعدك على بريّتي، وهم أوصياؤك وخلفاؤك وخير خلقي بعدك، وعزّتي وجلالي لأُظهرنّ بهم ديني، ولأُعلينّ بهم كلمتي، ولأُطهّرنّ الأرض بآخرهم من أعدائي، ولأُمكّنّنه مشارق الأرض ومغاربها، ولأُسخرنّ له الرياح، ولأُذلّلنّ له الصعاب، ولأُرقينّه في الأسباب، ولأنصرنّه بجندي، ولأُمدّنّه بملائكتي حتّى تعلو دعوتي، ويجمع الخلق على توحيدي، ثمّ لأُديمنّ ملكه، ولأُداولنّ الأيّام بين أوليائي إلى يوم القيامة»[١] ثمّ إنّه أخبر عليّاً بما يجري عليه من الاُمّة بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من المظالم الكثيرة، وأوصاه بالصبر والسكينة، وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم له عليه السلام: «يا عليّ إذا اجتمعت الأُمم ووضعت الموازين تدعى ـ والله ـ أنت وشيعتك غرّاً محجّلين، رواء مرويّين، مبيضّة وجوهكم، ويدعى بعدوّك مسودّة وجوههم أشقياء معذّبين، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات أُولئك هم خير البريّة﴾[٢] أنت وشيعتك ﴿والّذين كفروا وكذّبوا بآياتنا أُولئك هم شرّ البريّة﴾[٣] عدوّك يا عليّ»[٤] وتوجّه صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى أصحابه وقال: «معاشر الناس أنا دار الحكمة وعليّ مفتاحها، ولن يوصل إلى الدار إلّا بالمفتاح، وكذب من زعم أنّه يحبّني ويبغض عليّاً، وهو مولاكم، طاعته مفروضة كطاعتي، ومعصيته محرّمة كمعصيتي»[٥].

وقد روى نافع ـ وهو من الخوارج ـ عن ابن عمر ـ وهو ناصبي ـ أنّ رسول الله

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة ١: ٢٥٤/٤، علل الشرائع: ١/٥ باب ٧، بحار الأنوار ٢٦: ٣٣٥.

(٢ و٣) البينة: ٧.

(٤) أمالي الشيخ الطوسي: ٦٨١، مجلس يوم الجمعة سلخ رجب سنة سبع وخمسين وأربعمائة.

(٥) أمالي الصدوق: ٨/٢٨٩ المجلس السادس والخمسون، بحار الأنوار ٣٨: ٢٤/١٠٢.

قال: «من فضّل أحداً من أصحابي على عليّ فقد كفر»[١] إلى غير ذلك ممّا يطول المقام بذكره من تلك الأحاديث الشريفة الصحيحة.

الباب الثاني

فيما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: «عليّ منّي مثل رأسي من بدني»[٢].

وقد ورد في ذلك أو ما يقرب منه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه عليه السلام: «إنّه منّي، وإنّه أخي، وإنّه نظيري، وإنّه عديل نفسي، أو إنّه كنفسي» ثلاثة عشر حديثاً من طرق العامّة[٣] فقد روى ذلك عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بإسناده عن عبدالله بن حنطب، ورواه موفّق بن أحمد بخمسة طُرق، ورواه المغازلي الشافعي بطريقين، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده، ورواه أيضاً ابن أبي الحديد المعتزلي بثلاثة طرق، ورواه السمعاني في كتاب فضائل الصحابة.

وروى ما يقرب من ذلك بثلاثة طرق من طرق الإماميّة على ما رواه ابن بابويه بزيادة قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «حرب عليّ حرب الله، وسلم عليّ سلم الله، وعليّ وليّ الله وحجّته وخليفته في عباده، حبّه إيمان، وبغضه كفر، وحزبه حزب الله، وإنّه مع الحقّ والحقّ معه، لا يفترقان حتّى يردا عليَّ الحوض، وهو قسيم الجنّة والنار، وعدوّه عدوّ الله، وحزب أعدائه حزب الشيطان»[٤] وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا عليّ من قتلك فقد قتلني، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن سبّك فقد سبّني، ومن أنكر

---

(١) أمالي الصدوق: ٥٢٢/٤ المجلس الرابع والتسعون، بحار الأنوار ٣٨: ٢٣/١٥.

(٢) المناقب (لابن المغازلي): ١٣٥/١٢٣ و١٣٦، المناقب (للخوارزمي): ١٧٤/١٤٨، الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٤١٧٤/٦٢.

(٣) فضائل الصحابة ٢: ١٠٠٨/٥٩٣، المناقب: ١٤٩/١٣٤ و١٦١/١٤١ و١٦٧/١٤٤، و٢٠٥/٢٦٧ ـ ٢٧٦، مسند أحمد ٤: ١٦٤ و١٦٥، شرح نهج البلاغة ١: ٢٩٤ و٩: ١٦٧ و١٦: ٢٩١، وحكاه عن السمعاني في غاية المرام ٥: ٢٣.

(٤) أمالي الصدوق: ١/٨١ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٣٨: ٩٥.

إمامتك فقد أنكر نبوّتي»[١].

وكذلك ورد قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليّ منّي وأنا منه» أو ما يقرب من ذلك بخمسة وثلاثين طريقاً من طرق العامّة، فراجع في ذلك مسند أحمد بن حنبل، والجزء الخامس من صحيح البخاري، ومناقب ابن المغازلي الشافعي، والجزء الثاني من الجمع بين الصحاح الستّة لرزين العبدي، وسنن أبي داود، وصحيح الترمذي، وكتاب موفّق بن أحمد، وكتاب إبراهيم بن محمّد الحمويني، وابن شاذان[٢] تجد صحّة ما ذكرنا بشروح طويلة، في أحاديث مفصّلة، فضلاً عن المطوّلات المأثورة في ذلك من طرق الإماميّة في ستّة أحاديث مطوّلة، فراجع في ذلك أمالي ابن بابويه وأمالي الشيخ الطوسي[٣].

وكذا في عزل أبي بكر عن تبليغ سورة براءة وإرسال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً عليه السلام لذلك بدلاً عنه، وقد ورد في ذلك ثلاثة وعشرون حديثاً من العامّة، فراجع الكتب المذكورة للقوم، مضافاً إلى تفسير الثعلبي، وكتاب أبي نعيم الإصفهاني، والجزء الثاني من المغازي لمحمّد بن إسحاق، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب ابن شهرآشوب[٤] كما ورد ذلك في أحاديث الإماميّة بستّة عشر طريقاً، فراجع تفسير

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٣/٢٦٦، أمالي الصدوق: ٤/٨٦ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٤٢: ١٩١.

(٢) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ١٠٠٨/٥٩٣ و١٠١٠، مسند أحمد ٤: ١٦٤ ـ ١٦٥، صحيح البخاري ٥: ٢٢ باب مناقب عليّ عليه السلام، المناقب: ٢٠٥/٢٦٧ ـ ٢٧٦، حكاه عن الجمع بين الصحاح في العمدة: ٢٩٧/١٩٧، سنن الترمذي ٥: ٣٨٠٣/٢٩٩، المناقب: ١٤٩/١٣٤، فرائد السمطين ١: ٥٦/٢١ ـ ٢٦، مائة منقبة: ٧٢/١٤٠.

(٣) أمالي الصدوق: ٧/١٧ المجلس الثاني و١/٨١ المجلس العشرون، أمالي الشيخ الطوسي: ٢٧٧ الجزء العاشر و٣٤٤ الجزء الثاني عشر.

(٤) تفسير الثعلبي ٥: ٨ ـ ٩، أبو نعيم في النور المشتعل: ٢٠/٩٤، حكاه عن المغازي لمحمّد ابن إسحاق في غاية المرام ٥: ٤٥، فضائل الصحابة (لابن حنبل) ٢: ١٠٨٨/٤٦٠، المناقب ٢: ١٢٦ في الاستنابة والولاية.

عليّ بن إبراهيم والعيّاشي وأمالي ابن بابويه[1].

الباب الثالث

في ولادته في أشرف بقاع الأرض، وهو جوف الكعبة المعظّمة الّذي لم يولد فيه قبله أحد من الأوّلين، ولا يولد فيه أحد من الآخرين حتّى الأنبياء والمرسلين.

وقد تواترت الأحاديث في ذلك من علماء الفريقين، وقد أحصى شيخنا الحجّة الأميني المعاصر دام بقاه في ج٦ من غديره ستّة عشر عالماً من علماء الجمهور[2].

وبذلك اتّفقت كلمة الكلّ، وأجمعوا على صحّة ذلك، فقد رواه الفريقان بأسنادهم الكثيرة عن جمع كثير من الصحابة وغيرهم ـ ولا يسعنا المقام ذكر فهارسها فضلاً عن متونها ـ الّذين ذكروا مولد الوصيّ في الكعبة وادّعوا تواتر أحاديثه، وخمسين من أعاظم الإماميّة.

والملخّص الملفّق من روايات الكلّ أنّ جماعة من وجوه قريش كانوا جالسين بإزاء بيت الله الحرام إذ أقبلت فاطمة بنت أسد زوجة أبي طالب، وكانت حاملة بعليّ أميرالمؤمنين عليه السلام لتسعة أشهر، فوقفت بإزاء البيت، وقد أخذها الطلق، ورمت بطرفها نحو السماء، وجعلت تبتهل إلى ربّها، إلى أن قالت: أي ربّ فأسألك بحقّ هذا البيت ومن بناه وبهذا المولود الّذي في أحشائي الّذي يكلّمني ويؤنسني بحديثه وأنا موقنة أنّه أحد آياتك ودلائلك لما يسّرت عليَّ ولادتي، قال العبّاس ويزيد بن قعنب: فرأينا عند ذلك أنّ البيت قد انشقّ من ظهره، ودخلت فاطمة فيه، وغابت عن أبصارنا، ثمّ عادت الشقّة والتزقت بإذن الله تعالى، فرمنا أن نفتح الباب وعالجنا ليصل إليها بعض نسائنا فلم ينفتح، وعلمنا أنّ ذلك أمر من الله

---

(١) تفسير القمّي ١: ٢٨٢ فما بعد، تفسير العيّاشي ٢: ٧٣ فما بعد، لم نعثر عليه في أمالي الصدوق ولكنّه موجود في علل الشرائع ١: ١٩٠/٢ باب ١٥٠، والخصال ١: ٣١١/٨٧، ومعاني الأخبار: ٢٩٨/٢.

(٢) الغدير ٦: ٣٣٨ ـ ٣٥٠.

وبقيت فاطمة في البيت ثلاثة أيّام، والناس يتحدّثون بذلك في أفواه السكك، وكذا المخدّرات في خدورهنّ، ولمّا كان بعد ثلاثة أيّام انفتح البيت من الموضع الّذي دخلت فاطمة، فخرجت وعليّ على يديها، وجعلت تقول: معاشر الناس إنّ الله عزّ وجلّ اختارني من خلقه، وفضّلني على آسية بنت مزاحم، وعلى مريم بنت عمران الّتي ولدت عيسى في فلاة من الأرض، وعلى كلّ من مضى قبلي من نساء العالمين؛ لأنّي ولدت في بيته العتيق، وبقيت فيه ثلاثة أيّام آكل من ثمار الجنّة وأرزاقها، ولمّا أردت أن أخرج ولدي على يدي هتف بي هاتف وقال يا فاطمة: سمّيه عليّاً، فأنا العليّ الأعلى، وإنّي خلقته من قدرتي وعزّ جلالي وقسط عدلي، واشتققت اسمه من اسمي، وأدّبته بأدبي، وهو أوّل من يؤذّن فوق بيتي، ويكسر الأصنام، ويرميها على وجهها، وهو الإمام بعد حبيبي ونبيّي وخيرتي من خلقي محمّد رسولي، وهو وصيّه، فطوبى لمن أحبّه ونصره، والويل لمن عصاه وخذله وجحد حقّه[1].

وعن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في ذيل رواية طويلة أنّه قال: «قد نزل عليَّ جبرائيل عليه السلام عند ولادة ابن عمّي عليّ، وقال يا محمّد: ربّك يقرؤك السلام ويقول لك: الآن ظهر نبوّتك، وإعلان وحيك، وكشف رسالتك، إذ أيّدك بأخيك ووزيرك وخليفتك من بعدك، والّذي أشدد به أزرك وأعلن به ذكرك، عليّ أخوك وابن عمّك، فقم إليه واستقبله بيدك اليمنى، فإنّه من أصحاب اليمين، وشيعته الغرّ المحجّلون»[2] إلى آخر الحديث بطوله.

الباب الرابع

في قلعه الأصنام عن الكعبة المكرّمة.

وقد روى ذلك من علماء العامّة جمع كثير فضلاً عن أحاديث الإماميّة في ذلك، وإجماعهم عليه، وأحاديث الكلّ متقاربة المضامين.

---

(١) أمالي الشيخ الطوسي: ٧١٦ مجلس يوم الجمعة، الرابع والعشرين من ذي القعدة، بحار الأنوار ٣٥: ٣٧.

(٢) الفضائل (لابن شاذان): ١٢٧، بحار الأنوار ٣٥: ٢١.

وملخّصها: أنّه لمّا فتح النبيّ ﷺ مكّة في السنة الثامنة من الهجرة، وفي البيت وحوله ثلاثمائة وستّون صنماً، أمر بها فأُلقيت كلّها لوجهها ما خلا الصنم الأكبر «هبل» وكان على ظهر الكعبة، وكان من النحاس مؤتّداً بأوتاد من حديد، وكان طويلاً، فرآه النبيّ ﷺ ثمّ توجّه إلى عليّ عليه السلام وقال: «أما ترى هذا الصنم بأعلى الكعبة؟ قال: بلى يا رسول‌الله، فقال ﷺ: فأحملك لتتناوله، قال عليّ: بل أنا أحملك يا رسول‌الله، فقال ﷺ: لو أنّ ربيعة ومضر وجميع اُمّتي جهدت أن يحملوا منّي بضعة وأنا حيّ لما قدروا، ولكن قف يا عليّ، فضرب النبيّ ﷺ بيديه إلى ساقي عليّ فوق القرنوس[1] واقتلعه من الأرض ورفعه حتّى تبيّن بياض إبطيه، ووضع قدمي عليّ على كتفيه، ثمّ قال له: «ما ترى يا عليّ؟ قال: أرى أنّ الله عزّ وجلّ قد شرّفني بك حتّى لو أردت أن أمسّ السماء لمسستها، فداك أبي واُمّي، فقال ﷺ: يا عليّ زادك الله شرفاً إلى شرفك» ثمّ لم يزل عليّ يعالج الصنم حتّى استمكن منه، وقلعه وقذفه، فوقع على الأرض وتكسر قطعاً قطعاً، والنبيّ ﷺ يقول: «إيه[2] إيه جاء الحقّ وزهق الباطل، إنّ الباطل كان زهوقاً» ثمّ خرج من تحت عليّ، وترك قدميه في الهواء، فسقط عليّ على الأرض وضحك، وسأله النبيّ ﷺ عن سبب ضحكه؟ فقال: «سقطت من أعلى الكعبة، فما أصابني شيء، فقال ﷺ: كيف يصبك ألم وإنّما حملك محمّد وأنزلك جبرائيل»[3] إلى آخر ما في أحاديث الفريقين في ذلك.

الباب الخامس

في حديث خاصف النعل وأنّه على ما رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل بإسناده

---

(١) القرنوس: الخرزة في أعلى الخُفِّ، لسان العرب ٦: ١٧٣ (قرنس).

(٢) إيه بكسر الهمزة والياء: اسم فعل، للاستزادة من حديث أوفعل، لسان العرب ١٣: ٤٧٤ (أيه).

(٣) المناقب (لابن المغازلي): ١٩٣/٢٤٠، العمدة (لابن البطريق): ٣٦٤/٧١٠، المناقب (الخوارزمي): ١٢٣/١٣٩، علل الشرائع (الصدوق): ١/١٧٣ باب ١٣٩ بتفاوت، غاية المرام ٦: ٢٨٥ نقلاً عن مناقب أميرالمؤمنين (الكوفي).

عن أبي سعيد الخدري، وأشار إليه الترمذي أيضاً في صحيحه، والخطيب في تاريخه، والسمعاني في الفضائل، وأبو نعيم الإصفهاني، وابن أبي الحديد في شرحه بأسانيدهم إلى الصحابة ـ مضافاً إلى ما روته الإماميّة في ذلك ـ هو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى بعض صحابته، وعليّ في بيت فاطمة عليها السلام وكان قد انقطع شسع نعل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاها عليّاً يصلحها، ثمّ قال لهم: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: لا فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا ولكنّه خاصف النعل»[1] الحديث.

الباب السادس

في حديث التفّاحة عن ابن عبّاس أنّه قال: كنت جالساً بين يدي النبيّ ذات يوم، وعنده عليّ وفاطمة والحسنان إذ هبط جبرائيل عليه السلام ومعه تفّاحة فحيّا بها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأخذها النبيّ وحيّا بها عليّاً وفاطمة والحسن والحسين، وكلّ منهم يأخذها ويقبّلها ويردّها إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ حيّا النبيّ بها ثانياً عليّاً عليه السلام ولمّا همّ عليّ أن يردّها إلى النبيّ سقطت من أنامله وانفلقت نصفين، فسطع منها نور بلغ عنان السماء، وعليها سطران مكتوبان: بسم الله الرحمن الرحيم، تحيّة من الله عزّ وجلّ إلى محمّد المصطفى وعليّ المرتضى وفاطمة الزهراء والحسن والحسين سبطي رسول الله، وأمان لمحبّيهم يوم القيامة من النار[2].

الباس السابع

في حديث قميص هارون، وهو على ما رواه الفريقان عن بعض الصحابة: أنّ عليّاً نزع قميصه عند شاطئ الفرات واغتسل فيه، فجاءت موجة أخذت القميص،

---

(١) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل ٢: ٦٣٧/١٠٨٣، سنن الترمذي ٥: ٢٩٧/٣٧٩٩، تاريخ بغداد ١: ١٣٤ و٨: ٤٣٣/٤٥٤٠، حلية الأولياء ١: ٦٧، شرح نهج البلاغة ٢: ٢٧٧ و٣: ٢٠٧ و٦: ٢١٨.

(٢) روى من طريق العامّة ابن شاذان في مائة منقبة: ٨/٥١، ومن طريق الخاصّة الصدوق في أماليه: ٣/٤٧٧ المجلس السادس والثمانون.

فاغتمّ لذلك، فسمع هاتفاً يناديه يا عليّ: انظر إلى يمينك، ولمّا نظر رأى قميصاً مطويّاً تفوح منه رائحة المسك، فلمّا تناوله ليلبسه وقعت من جيبه رُقعة مكتوبة فيها: هديّة من الطالب الغالب إلى عليّ بن أبي طالب، وهو قميص هارون[1].

إلى غير ذلك من الأحاديث المتّفق عليها لدى العامّة والخاصّة في كراماته ومعاجزه، وقد جمع منها السيّد العلّامة البحراني فقط في كتابه مدينة المعاجز خاصّة شيئاً يسيراً أنهاها إلى خمسمائة وخمس وخمسين، مضافاً إلى ما رواه هو وغيره من الأعلام في سائر كتبهم القيّمة.

فصلوات الله على ذلك الخليفة بالحقّ
وعلى أخيه الرسول، وزوجه البتول، وذرّيتهم الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

---

(١) روى من طريق العامّة ابن شاذان في مائة منقبة: ٧٠/٤٠، ومن طريق الخاصّة الرضيّ في خصائص الأئمّة: ٥٧، وابن شهرآشوب في المناقب ٢: ٢٢٩ فصل في تحف الله عزّ وجلّ له عليه السلام.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليّه، والصلاة والسلام على نبيّه، سيّد أصفيائه وخاتم رُسُله

وعلى آله قادة خلفائه وجداول نهر مكارمه، ودُرر بحر علومه وآدابه

واللعن الدائم على أعدائهم خصمائه في عترته ونوّابه

وبعدُ فهذا هو

الباب الخامس

من أبواب نور الأفهام

في المعاد الجسماني

وبيان رجوع الخلائق بعد الموت في عالمٍ آخر أحياء بعناصرهم الدنيويّة، وأجسامهم البشريّة، مركّبة بأرواحهم ونفوسهم الإنسانيّة على مثل ما كانوا عليه في هذه النشأة الفانية، ولكنّه لا موت لهم ولا فناء أبداً بعد تلك الحياة الأُخرويّة في تلك النشأة الباقية.

وإنّ الكلام في ذلك يقع في أركان:

[من هنا يبتدأ الجزء الثالث بحسب تجزئة المؤلّف ﷺ]

العقلُ والسمعُ تطابقا على إمكان خلق عالمٍ مُماثلا
كيف؟ وهل يختلف المثلان في وصف الامتناع والإمكان؟

الركن الأوّل

في إمكانه عقلاً وبيان ثبوته شرعاً، ولا شبهة في ذلك؛ لوضوح أنّ «العقل» السليم «والسمع» من الشرع كتاباً وسنّةً قد «تطابقا» واتّفقا «على» ذلك[1].

ولا شكّ في قدرة القدير تعالى على كلّ شيء، ولا محذور لدى العقلاء في دعوى «إمكان خلق عالمٍ» آخرٍ يكون «مُماثلاً» لهذا العالم الدنيوي المشاهد وقوعه، فضلاً عن إمكانه، فإنّه بعد التسالم على القدرة الكاملة منه تعالى على إيجاد المماثل لهذه النشأة لا محيص عن القول بإمكان النشأة الأُخرى؛ تحقيقاً للمماثلة المفروضة، وإلّا لزم الخُلف.

فإنّه لو اتّصف العالم الآخر بالامتناع مع تساويه لهذا العالم ـ بالإضافة إلى القدرة الكاملة، واتّحاد نسبتهما إليها، وتماثلهما في ذلك ـ لزم اختلافهما في جهة المماثلة، وهل هو إلّا خُلفٌ واضح؟

«كيف» لا؟ «وهل» يجوز أن «يختلف المثلان» لدى العقل والعقلاء «في

---

(١) انظر كشف المراد: ٤٠٠.

وصف الامتناع والإمكان» بأن يكون أحدهما ممكناً والآخر ممتنعاً؟ كلّا ثمّ كلّا. ولا شبهة في امتناع ذلك، وقبحه لدى العقل والعقلاء.

وأمّا الشرع المقدّس، فقد ملأ الصحف والطوامير كتاباً وسنّةً من التحديث بوقوعه ووقائعه، وما يحدث فيه من الأهوال والحساب والميزان والصراط والجنّة والنار، وما أُعدّ في كلٍّ منهما من أنواع النِعَم أو صنوف العذاب والنِقَم، فضلاً عن التحديث بإمكانه، هذا.

مع إجماع كافّة أصحاب الشرائع من اليهود والنصارى وسائر الملّيّين، فضلاً عن إجماع المسلمين عامّةً على أنّه لابدّ في عدل الحكيم تعالى من وقوعه بعد مصافقة الكلّ على إمكانه، ولم يخالف في ذلك كلّه إلّا بعض الملاحدة من متقدّمي الفلاسفة، مع اختلافٍ بينهم في ذلك. فهم بين قائلٍ بالامتناع الذاتي[١] بمعنى استحالة خلق نشأة أُخرى غير هذه النشأة الدنيويّة، وعدم إمكان ذلك بنفسه أصلاً ورأساً.

وبين قائلٍ بذلك أيضاً، لكن لا من جهة استحالته بذاته أو من جهة قصور القدرة الكاملة عن ذلك[٢] والعياذ بالله ـ كما ربما يستشمّ ذلك من القول الأوّل ـ بل من جهة استحالة انتهاء هذا العالم الدنيوي، وقبح إعدامه أو تبديله بعالمٍ آخر، بعد التسالم على استحالة صدور القبيح منه سبحانه.

ثمّ القائلون بهذا القول اختلفوا أيضاً بينهم في هذا العالم[٣] فقال بعضهم بحدوثه مع استمراره الأبدي ودوامه السرمدي بلا فناءٍ ولا زوال.

وذهب الآخرون منهم إلى قِدَمِه وأزليّته، مضافاً إلى استمراره وأبديّته.

ثمّ اختلفوا بينهم أيضاً في كون استحالة انعدامه ذاتيّاً، بمعنى أنّه بعد وجوده الحادث أو القديم لا يعقل في حدّ نفسه انعدامه وانفكاك الوجود عنه، أو كون ذلك من جهة الامتناع الغيري، بمعنى أنّه وإن كان بذاته قابلاً للفناء والانعدام، ولكنّه

---

(١) حكاه عن قوم من الملّيّين في كشف المراد: ٤٠١.

(٢ و٣) حكاه عن الكرامية والجاحظ في كشف المراد: ٤٠١.

وليس بـــاللازم كـــونه كُـــرَة　　كما جرى في زعم من قد أنكره
زعـــماً بأنّ مـــقتضاه الخـــلأ　　وأنّ هـذا الزعـم أيـضاً خـطأ

لا يتصوّر له مُعدِم، ولا يعقل أن يؤثّر فيه مؤثّر يُحدث فيه الإعدام، وبذلك يقال: إنّ انعدامه ممتنع بالغير لا بالذات، وقد تشبّث كلّ من أُولئك الفِرَق الضالّة لخرافاتهم بشبهات واهية.

أمّا الفرقة الأُولى فقد لفّقوا لمذهبهم وجهين:

الأوّل: أنّه لو أمكن وجود عالمٍ آخرٍ خارجٍ عن أفلاك هذا العالم الكروي، لزم كونه أيضاً كرويّاً بعد التسالم على كرويّة هذا العالم الحـاضر، وذلك تـحقيقاً للمماثلة المفروضة، وإلّا لم يصحّ ذلك على تقدير كون الآخر ذا أركان وزوايـا، وعندئذٍ لا محيص عن القول بالخلأ، مع اتّفاق أهل الفنّ على اسـتحالته مـطلقاً، سواء قيل بتلاقي الكُرتين واتّصال إحداهما بالأُخرى في بعض الجهات، أو قيل بتباعدهما ووجود الفصل بينهما، وبذلك يثبت امتناع عالم آخرٍ امتناعاً ذاتيّاً.

والجواب: أنّ ذلك فاسد من وجهين: أحدهما: منع التلازم بين وجـود ذلك العالم وكرويّته «وليس باللازم كونه كُرة» على سبيل هذا العالم «كما جرى» الوهم به «في زعم مَن قد أنكره» حيث إنّه لا يجب في تحقّق المماثلة المشابهة التامّة من كلّ وجه، بل إنّما يكفي في ذلك المشابهة في بعض الوجوه، ألا ترى اكتفاءهم في تشبيه زيد بعمرو مثلاً بمشابهتهما في بعض الأُمور، ولولا ذلك لزم عـدم صـحّة تشبيه شيء بشيء أصلاً، وذلك للزوم التغاير في حصول التعدّد ولو فـي بـعض الأُمور، واستحالة الاشتراك التامّ ووحدة الصفات بين شيئين من جميع الوجـوه كما هو واضح.

وثانيهما: بعد الغضّ عن ذلك، منع الملازمة بين الكُرويّة والخلأ على ما ادّعاه الضالّ «زعماً» منه «بأنّ» لازم كونه كُرة و «مقتضاه الخـلأ» بـينه وبـين العـالم

الحاضر «وأنّ هذا الزعم» منه «أيضاً خطأ» محض، حيث إنّه لا مانع بضرورة حكم العقل من كونه كُرةً محيطةً بهذه الكُرة الحاضرة الدنيويّة بما فيها من الأفلاك.

ومن الواضح أنّ صحّة تلك الدعوى الفاسدة مبتنية على إثبات كون الكُرتين في عرضٍ واحد، وكون كلّ منهما منحازاً عن الأُخرى، وعدم إحاطة إحداهما بصاحبتها، وعدم كونهما في ضمن عالمٍ ثالثٍ محيطٍ بهما، وإلّا فلا موقع للدعوى المذكورة بالضرورة، وهيهات له بإثبات شيء من ذلك بعد وضوح إمكان دعوى كلّ منها، مع التسالم على مقدوريّة جميعها للقادر المطلق جلّ وعلا.

وعليه، فلا مانع من القول بكون ذاك العالم في طول هذا العالم، بمعنى أنّه سبحانه يُحدث بعد فناء هذا العالم وطيّ سمائه وانعدام أرضه وأفلاكه، عالماً ثانياً غيره مماثلاً له على ما أُشير إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿يوم نطوي السماء كطيّ السجلّ للكتب﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات وبرزوا لله الواحد القهّار﴾[2].

وحينئذٍ فأين لزوم الخلأ ولو بعد تسليم كرويّة كلّ منهما، كما لا مانع أيضاً من دعوى كون أحدهما محيطاً بالآخر، أو كونهما محاطين بعالم ثالثٍ، فإنّه لا يلزم حينئذٍ خلأ أيضاً، ولا يستلزم ذلك محذوراً أصلاً وإن قيل بكونهما في عرضٍ واحدٍ من غير فناءٍ ولا زوال، فتأمّل جيّداً.

الثاني: أنّه لو وجد عالم آخر فيه نعيم وجحيم فلابدّ من مساواة عناصر نعيمه وجحيمه لعناصر ما في هذا العالم من النعيم والجحيم، ولا محيص عن القول بتطابقهما بقاءً وفناءً، فإنّ الطبائع في الأشياء من حيث الدوام وعدمه أُمور ذاتيّة ولوازم قهريّة غير قابلة للاختلاف، حيث إنّها ليست بجعل جاعل بالضرورة، فإنّ طبيعة العمران بنفسها تقتضي البلى والفناء بسبب مرور الدهور عليها، وكذلك طبائع النِعَم من المأكول والملبوس ونظائرهما، وكذا النار، فإنّها بطبعها تقتضي الفناء والخمود،

---

(١) الأنبياء: ١٠٤

(٢) إبراهيم: ٤٨.

وليس لها بنفسها استمرار، ولا موجب للبقاء والدوام لولا إمدادها بما يبقيها.

وعليه، فالقائل بوجود النشأة الأُخرى:

إمّا أن يقول بتطابقها مع هذه النشأة وتساويهما في طبائع النعيم والجحيم، تثبيتاً للمشابهة المدّعاة بينهما، وذلك منافٍ لدعوى استمرارهما في تلك النشأة، وملازم لتسليم فنائهما هناك أيضاً على نحو ما في هذه النشأة، وذلك خلف واضح.

وإمّا أن يقول بانفكاك ما في تلك النشأة الآخرة من النعيم والجحيم عن لوازمه الذاتيّة، وهي البلى والفناء على ما عرفت، واستحالة ذلك بمكان من الوضوح.

وحينئذٍ فلا محيص عن إنكار وجود نشأة أُخرى مستمرّة باقية، بل لابدّ من دعوى استحالتها وإنكار إمكانها، فضلاً عن وقوعها.

والجواب: وضوح فساد كلّ تلك التلفيقات من وجوهٍ شتّى:

أحدها: إمكان إنكار لزوم المشابهة بين النشأتين، وإمكان دعوى الاختلاف بينهما كمّاً وكيفاً وبقاءً وفناءً وطبيعةً وذاتاً وإن قصرت عقولنا عن إدراك ما هنالك من الحقائق والطبائع واللوازم والآثار.

وثانيها: ما أشرنا إليه آنفاً بعد تسليم لزوم المشابهة بينهما، من عدم لزوم المشابهة التامّة، وعدم اعتبار التساوي في جميع وجوه الشبه؛ لصحّة التمثيل، بل إنّما يكفي في صحّة ذلك المماثلة في بعض الخواصّ الغالبة، ولا دليل على اعتبار الأكثر من ذلك.

وعليه، فلا مانع من القول بمغائرة طبيعة ما هنالك لطبائع ما هنا، واختلافهما في البقاء والفناء وفي بعض اللوازم والآثار، مع مشابهتهما في أُمورٍ أُخر، فإنّ ذلك لا تقصر عنه قدرة القدير تعالى، ولا يعجز عنه القويّ العزيز جلّ وعلا.

بل ربما يستفاد ذلك من بعض الأدلّة السمعيّة والأحاديث الصحيحة المأثورة[1] من كون نار جهنّم سوداء مظلمة، أو أنّها ذات ريح منتنة، أو أنّ لها

(١) انظر المحجّة البيضاء ٨: ٣٥٣ القول في صفة جهنّم.

زفيراً وشهيقاً ونطقاً وكلاماً وفوراناً وغلياناً وسوقاً وذهاباً وإياباً، كما أُشير إلى ذلك كلّه في آيات عديدة نحو قوله سبحانه: ﴿إذا أُلقوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهي تفور * تكاد تميّز من الغيظ﴾[١] ﴿يوم نقول لجهنّم هل امتلأت وتقول هل من مزيد﴾[٢] ﴿وجيء يومئذٍ بجهنّم يومئذٍ يتذكّر الإنسان﴾[٣] ﴿وإنّها تغلي كغلي الحميم﴾[٤].

إلى غير ذلك من آثارها المخالفة لما يشاهد في النار الدنيوي المضيئة الخالية عن كلّ تلك اللوازم والآثار.

ثالثها: وضوح فساد ما تقوّله، من كون البلى والفناء في الموجودات الحاضرة من لوازمها الذاتيّة على سبيل الزوجيّة للأربعة مثلاً بحيث لم يمكن التفكيك بينهما ذهناً أو خارجاً، فإنّ بطلان ذلك بمكان من الوضوح؛ ضرورة أنّ ذلك ليس إلّا من العوارض الحادثة في الأشياء عند حدوث أسبابها، ولذلك يشاهد كثيراً وقوع التخلّف بينهما فضلاً عن إمكانه.

أما ترى بقاء كثير من الأثمار واللحوم وأمثالها مدّة طويلة سالمة عن الفساد والفناء بسبب التحفّظ عليها وكنزها في المواضع المصونة عن موجبات ذلك، بل ربما يشاهد كثيراً ـ ولا سيّما في الأعصار الحاضرة ـ بقاء أجساد كثيرة من الموتى غضّة طريّة في دهور طويلة بسبب بعض الأدوية المستحدثة الّتي تزرق فيها، وكلّ ذلك واضح لا خفاء فيه كوضوح دلالة ذلك كلّه على صحّة ما ذكرنا من عدم كون الفناء ذاتيّاً في الأشياء، وإلّا لما أمكن التخلّف بالضرورة.

وبذلك يتّضح إمكان البقاء والدوام الأبدي لما في ذاك العالم الأُخروي من النعيم والجحيم، وإنّه لا وحشة في دعوى ذلك ولا برهان عقلي على استحالته. هذا.

ويتّبع المذهب المذكور في الخلط والفساد ما تقوّله الفرقة الثانية من أهل

---

(١) الملك: ٧ـ٨. (٢) ق: ٣٠. (٣) الفجر: ٢٣ (٤) الدخان: ٤٦.

الضلال المتسمّين باسم الكرّاميّة ـ ولا كرامة لهم[١] ـ وتبعهم الجاحظ من علماء القوم في قولهم بدوام هذا العالم، وذلك مع اعترافهم بحدوثه[٢] خلافاً للفرقة الثالثة المنحرفة القائلين بقدمه المردود عليهم مذهبهم الباطل وقولهم السقيم عقلاً ونقلاً وإجماعاً من سائر الملل، من غير حاجةٍ في إثبات فساده إلى مزيد بيان وتطويل كلام، ولذلك تبرّأ منهم ومن مذهبهم كافّة المذاهب والأديان حتّى الفرقة المشار إليها المشاركة لها في الغيّ والضلال وفي دعوى استحالة انعدام النشأة الحاضرة، وقد صاروا إلى ذلك بسبب شبهةٍ واهيةٍ رمتهم في هوة الزندقة والهلاك، مع موافقتهم لغيرهم في القول بحدوثها.

وتقرير ذلك على ما لفّقوه: أنّه بعد وضوح كون العالم الموجود جسماً لا شبهة في أنّ كلّ جسمٍ موجودٍ إنّما يقتضي بطبعه الذاتي البقاء والدوام، وأنّه يحتاج فناؤه إلى من يؤثّر فيه الفناء والزوال كما كان يحتاج في بدء وجوده إلى من يوجده تحقيقاً لوصف إمكانه، وحينئذٍ فإمكان فنائه مترتّب على إمكان وجود المفني له، وحيث إنّه في المقام يستحيل وجود المفني فلا جرم يستحيل فيه الفناء.

بيان ذلك: أنّ المفنيّ له بضرورة الحصر العقلي دائر بين الخالق تعالى والمخلوقين، فإنّ المتصوّر لا يخلو من أحدهما، وإنّ كلّاً منهما يستحيل تأثيره في ذلك، أمّا المخلوقين؛ فلوضوح قصورهم عن أقلّ من ذلك، مع عدم إرادة الخالق تعالى، وأمّا هو جلّ وعلا؛ فلما عرفت فيما تقدّم من تصافق الكلّ على كون العدم بما هو هو شرّاً محضاً، وأنّه لا شيء ولا يعقل فيه وجود الخير، وعليه فبعد تسالم الكلّ على كون الباري تعالى خيراً محضاً ومنبعاً لكلّ خير وأنّه سبحانه لا يصدر منه ما فيه أدنى رائحة من الشرّ والسوء، فلا يمكن إسناد العدم والفناء الممحّض في

---

(١) الكرّاميّة: أصحاب أبي عبدالله محمّد بن كرّام، كان من أهل سجستان، فنفي عنها فوقع في غرجستان وخرج معه قوم بنيسابور في أيّام محمّد بن طاهر بن عبدالله، انظر الملل والنحل (الشهرستاني) مع هامشه ١: ١٥٩.

(٢) حكاه عنه العلّامة في كشف المراد: ٤٠١.

الشرّ إليه جلّ وعلا، ولا يجوز صدورهما منه تعالى.

وحينئذٍ فلا محيص من القول بدوام هذا العالم الحاضر وبقائه أبديّاً؛ لعدم تصوّر مُعدمٍ له، ولا وجود مَن يؤثّر فيه الفناء.

والجواب: أمّا نقضاً فبما يشاهد بالضرورة، من الموت والفناء المتتابع المتّصل في الخلائق كلّها جنّها وإنسها وحشها وطيرها، سواء قيل بكون ذلك فيها عبارة عن فنائها بموادّها وأصلها، أوقيل:إنّه عبارة عن زوال أعراضها وفناء صورها النوعيّة وانعدام هيئاتها الخارجيّة المرئيّة مع بقاء موادّها واستمرار أُصولها على الاختلاف في ذلك، فإنّه لا محيص عن الإذعان فيها بالفناء على كلّ من المذهبين جميعاً.

وحينئذٍ يقال: إنّ المفني لتلك الموجودات يكون مفنياً لعوالم الكائنات الحاضرة من أصلها، وإنّ كلّ من ينسب إليه الشرّ والإعدام لتلك الأفراد الواقعة في عالم الإمكان ينسب إليه أيضاً إعدام نفس العالم من أصله حرفاً بحرف.

وأمّا حلاًّ فبأنّ فناء الشيء وانعدامه لا ينحصر سببه في وجود من يؤثّر فيه ذلك ويستند إليه الأمر، بل إنّما يكون ذلك في الغالب مسبّباً عن انتهاء أمد السبب لاستمراره ودوامه، نظير الضوء والسراج مثلاً، الّذي يخمد نوره بنفاد سببه وخلاص زيته، من غير عروض حادثٍ وجودي خارجي لخموده وفنائه، كالريح وأمثاله.

وذلك لوضوح أنّ كلّ موجودٍ في عوالم الإمكان كما أنّه يحتاج في أصل وجوده إلى علّة محدثةٍ وسببٍ يظهره من العدم إلى الوجود، فكذلك يحتاج في بقائه أيضاً إلى علّة مبقية وسببٍ يمدّ له البقاء الحادث شيئاً فشيئاً، وإلّا لزم القول بكون بقائه غنيّاً عن السبب والعلّة، ومعنى ذلك كونه واجباً، وذلك خلف واضح، ومستلزم للانقلاب من الإمكان إلى الوجوب، وأنّ استحالة ذلك بمكان من الوضوح.

وعندئذٍ يقال: إنّ عالم الإمكان كما أنّه لم يستغن في بدء حدوثه عن إفاضة الباري تعالى، فكذلك لا يستغني أيضاً عن ذلك في بقائه، وعليه فإذا انتهت عنه مدّة الإفاضة وحلّ أجلها لحِكَمٍ كثيرة ومصالح عظيمة قد أحاط بها علمه تعالى

انقطع حينئذٍ وجوده وأعقبه الفناء، من غير حاجةٍ إلى من يعدمه، ولا انتظار لما يؤثّر فيه ذلك، ونظير ذلك ما ينتقش في نفس الإنسان ويتصوّره من الأُمور الخياليّة والصُور الذهنيّة، فإنّ وجوداتها في الذهن موقوفة على توجّه النفس وإفاضة الالتفات منها عليها، بحيث لو انقطع عنها توجّه النفس والتفاتها عدمت بنفسها، من غير معدمٍ وجودي ولا مفنٍ خارجي كما هو واضح.

ولا يتوهّم كون قطع الإفاضة شرّاً وإعداماً قبيحاً كي يتحاشى من نسبته إلى الخالق تعالى، وذلك لأنّ قطعها عند اقتضاء المصالح له حسن جدّاً، بل ربما تكون الإفاضة عليه قبيحاً؛ لمكان انتهاء مصلحة البقاء؛ أو لوجود ما يزاحمه في مصلحته من المفاسد المهمّة الغالبة على مصلحته حسب ما أحاط به العلم الأزلي منه جلّ وعلا.

وعليه فليس قطع الإفاضة منه سبحانه عن الموجود إلّا على سبيل عدم إفاضة الوجود منه تعالى على سائر الممكنات المستقبلة المتعاقبة الّتي لم توجد بعد، فإنّ عدم إفاضة الوجود عليها قبل أوان وجوداتها لم يكن شرّاً ولا قبيحاً، ولا سيّما على المذهب الحقّ الّذي عليه الفرقة المحقّة الإثنا عشريّة ﷺ: من كون كافّة أفعاله سبحانه وجميع صنائعه مستنداً إلى المصالح الواقعيّة، ومسبّباً عمّا هو مكنون في ذوات الأشياء من المحسّنات أو القبائح الحقيقيّة، فكما أنّ عدم إفاضة الوجود على شيء قبل حلول وقته وقبل حصول مصلحته لا يسمّى إعداماً، ولا يراه العقل والعقلاء قبيحاً، بل يحكمون عليه بغاية الحسن، بل لا يرون تقديم الإفاضة قبل وقت المصلحة إلّا شرّاً قبيحاً، فكذلك قطع الإفاضة بعد انتهاء مصلحة البقاء، أو عند وجود مفسدة مزاحمة لمصلحته لا يكون عندهم إلّا في غاية الحسن والجودة، بشهادة الوجدان والضرورة، ولا يسمّى ذلك لديهم بالإعدام أو الإفناء، ولا يرونه شرّاً ولا قبيحاً.

ثمّ بعد ذلك كلّه لا يكاد ينقضي العجب من المعترف بحدوث العالم كيف يزعم بقاءه أبديّاً، ويدّعي وجوب استمراره سرمديّاً، مع استلزام ذلك انقلاب الممكن إلى الواجب؟

ومـقتضى إمكـانه أن يُـمكنا　　　إعدامه والسمع قـاضٍ بـالفنا

«و» ذلك؛ لأنّ «مقتضى إمكانه» في مبدأ حـدوثه هـو «أن يـمكنا» أيـضاً «إعدامه» في نهاية أمره، فإنّه لو وجب بقاؤه غنيّاً عن مؤثّر ممدّ له في ذلك صار بعد الإمكان واجباً، وهل هو إلّا انقلاب محال، أو خلف واضح؟ كما أشرنا إليه.

وعليه، فالعقل حاكم بإمكان فنائه «و» كذا «السمع» المتواتر كتاباً وسـنّة أيضاً «قاضٍ» فيه «بالفنا[1]».

وبذلك كلّه ينقدح لك اقتضاء العالم الحاضر بذاته وبنفسه الفناء والزوال وإن لم يعرضه أمر خارجي يؤثّر فيه ذلك، وأنّ دعوى امتناع ذلك ممنوعة جدّاً، بل إنّها في غاية البشاعة.

وكذا دعوى وجود المانع عن تأثير المقتضي المذكور أثره بعد الاعتراف بوجوده، فإنّه لا مانع من ذلك سوى ما توهّمه الفرقة الرابعة من اُولئك الغواة القائلين بامتناع الفناء امتناعاً غيريّاً بعد اعترافهم بإمكان الفناء ذاتاً، وعدم استحالته فيه بما هـو هو، فإنّهم قالوا بامتناع ذلك فيه باعتبار امتناع فناء علّته؛ زعـماً مـنهم أنّ عـلّة وجوده هي وجود الباري تعالى بذاته العليا، مع التسالم من الكلّ على اسـتحالة انفكاك المعلول عن علّته، واستحالة الفناء في الذات المقدّسة، وعندئذٍ فلا محيص بزعمهم عن القول بدوام العالم واستمراره على أثر دوام العلّة واستمرارها.

وأنت خبير بفساد التوهّم المذكور على ما تقدّمت الإشارة إليه فـيما سـبق، ومجمله: أنّ ذلك إنّما يتمّ في العلل المضطرّة المقهورة في تأثيرها من غير حصول اختيار لها في ذلك، نظير علّيّة الماء للرطوبة، أو النار للحرارة، أو علّيّة الشـمس مثلاً للإضاءة، وأمثالها، على تقدير تماميّتها في العلّيّة.

وأمّا بالإضافة إلى القادر المختار ولاسيّما مَن أحاط علماً بالمصالح والمفاسد

---

(١) على سبيل المثال ففي سورة الرحمن: ٢٦ ﴿كلّ من عليها فانٍ﴾.

ولا ترى الفناء ضدّاً مُفنيا ولا البقا للكائنات مُبقيا

الواقعيّة بأجمعها، وظهرت قدرته ثمّ حكمته في إيجاد العوالم وإفنائها كلّها بما فيها من أجزائها وعناصرها، فلا موقع للتوهّم المذكور، وذلك لأنّه تعالى بقدرته الكاملة واختياره التامّ يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ويختار لعباده ما هو الأصلح لهم وجوداً وعدماً وبقاءً وفناءً وتقديماً وتأخيراً، كلّ ذلك بمشيئته المطلقة، وإرادته القاهرة الحادثة منه تعالى شيئاً فشيئاً على سبيل سائر أفعاله الخارجيّة، وهي العلّة المنحصرة للكائنات إيجاداً وإعداماً، على ما تقدّم بيانه، لا الذات المقدّسة الدائمة الأبديّة بما هي هي من غير إرادةٍ ولا اختيار كي يتوجّه الإشكال المذكور.

ثمّ إذ قد ثبت لك بكلّ ما ذكر إمكان فناء هذا العالم، فاعلم أنّه ليس المراد من ذلك انعدام عناصره وجميع ما فيه من الخلائق بحقائقها وموادّها «ولا ترى الفناء ضدّاً» لوجود حقيقة الشيء، ولا «مفنياً» لذاته وماهيّته كي تتوهّم التنافي بين ذلك وبين ما نحن بصدده ـ من إثبات عالم الآخرة، وعود الخلائق بأجمعهم فيه إحياءً بموادّهم وصُورَهم بعد فنائهم وخروجهم من هذا العالم ـ كما توهّم ذلك بعض الجهّال، وزعم أنّ الفناء المدّعى في المقام هو الانعدام الحقيقي وزوال الموجودات بماهيّاتها وحقائقها، ولذلك ذهب إلى إنكار إعادة الأجسام في العالم الأُخروي؛ بناءً على ما تصافق عليه أهل الفنّ واتّفقوا عليه، من استحالة إعادة المعدوم.

وبذلك ضلّ وأضلّ وادّعى أنّ المعاد يوم القيامة لا يكون إلّا روحانيّاً، وذهب إلى أنّه لا يبعث يومئذٍ إلّا النفوس المجرّدة الّتي لم تعدم، ولا تعدم وهي الباقية أبديّاً بعد حدوثها، فقال[1]: إنّها هي الّتي تظهر هناك في قوالب أُخرى مثاليّة، وتتركّب في صور وهيئات مغائرة للقوالب والهيئات الدنيويّة كما في عالم النوم

(١) حكاه عن الفلاسفة في شرح المقاصد (للتفتازاني) ٥: ٨٩ وبحار الأنوار ٧: ٥٢.

المشاهد خروج النفس حينه عن الجسد، وتركّبه بقالب غيره، وهي المنعّمة أو المعذّبة في عالم البرزخ وعالم القيامة بما يسرّها أو يسوؤها، دون الجسد العنصري الدنيوي الّذي يبلى ويعدم بعد الموت، ويستحيل إعادته.

وربما يستشهد لذلك بما ورد عن أميرالمؤمنين من قوله عليه السلام: «إنّ الموت أخو النوم، وإنّكم لتموتون كما تنامون، وتبعثون كما تفيقون»[١] وأمثال ذلك، من المأثورات عن المعصومين عليهم السلام كما يؤيّد بقاء النفوس المجرّدة وعدم انعدامها أبديّاً بما ورد عنهم أيضاً من قولهم: «خُلقتم للبقاء لا للفناء»[٢].

وقد لفّق المتوهّم المذكور لتلك الدعوى الفاسدة ما سنشير إليه مقروناً بنقضه إن شاء الله تعالى، ولابدّ لنا أوّلاً في المقام بيان ما وقع منه من الخلط في معنى الفناء، فإنّه ليس المراد منه ماتوهّمه: من انعدام جميع ما في الكون الحاضر بموادّها وحقائقها الأصليّة، بل المراد منه في إطلاقات الشرع المقدّس إنّما هو تفرّق الأجزاء العنصريّة، وتبدّل صُورها اللحميّة والعظميّة وأمثالهما بالصور الترابيّة والحجريّة وأشباههما، مع بقاء المادّة الحقيقيّة المتّحدة في جميع تلك الصور المتبادلة، وسريانها على وحدتها وبساطتها الواقعيّة في جميع تلك الهيئات المختلفة، فإنّ فناء الهيئات وانعدام الصور لا يلازم فناء الموادّ، كما أنّ بقاء الموادّ الأصليّة في الإنسان في عالم البرزخ ـ على ما سنبيّنه في الركن الثاني إن شاء الله تعالى ـ لا يلازم بقاء الهيئات، فلا تتوهّم ذلك «ولا» تزعم أنّ «البقاء» الثابت في شرع الإسلام وغيره «للكائنات» العلويّة والسفليّة بأجمعها في عالم القيامة يكون «مبقياً» لصورها النوعيّة، أو يكون ملازماً لبقاء هيئاتها الظاهريّة، وهيهات من ذلك! ثمّ هيهات!

---

(١) الاعتقادات (الشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٦٤، تفسير القرطبي ١٥: ٢٦١، تفسير الصافي ٣: ٢٣٧ و٤: ١٨، روضة الواعظين: ٥٣ رووه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٤٧، بحار الأنوار ٣٧: ١٤٦.

حقيقةُ الإنسان نفسُهُ وقد تعلّقت حالَ الحياة بالجسد
تعلّقُ الآمر بالمأمور بأمرها ينهض بالأُمور

بيان ذلك: أنّ «حقيقة الإنسان» الّذي هو أظهر أفراد الكائنات ـ بل هو أشرف أنواعها ـ ليست عبارة عن عضلاته المرئيّة وجوارحه الظاهريّة أو جوانحه الباطنيّة. بل هي عبارة عن ماهيّته الأصليّة، وهي «نفسه» الناطقة الّتي تدرك الكلّيات المتصوّرة الّتي لا تدركها البهائم «و» بها «قد» تميّز الإنسان عنها، وهي الّتي «تعلّقت حال الحياة» في الدنيا «بالجسد» العنصري المؤلّف من العروق والأعصاب واللحم والعظم والجلد، ولكن لم يكن تعلّقها وتركّبها به تعلّق الاختلاط والامتزاج به على سبيل تعلّق الأعضاء الظاهريّة في البدن، وتركّب بعضها مع البعض، ولا تعلّق التداخل والاختفاء على سبيل تعلّق الجوانح الباطنيّة المتداخلة في الجسد، والمستورة بالجوارح الظاهريّة.

بل كان على نحو «تعلّق الآمر بالمأمور» والمحيط بالمحاط، والمدبِّر بالمدبَّر، والمسخِّر بالمسخَّر، فهي جوهرٌ نفيسٌ لطيفٌ ملازمٌ للبدن المرئيّ، ولكنّها ليست بداخلة فيه، ولا خارجة عنه، وأنّها لا تشاهد بالأبصار الظاهريّة، ولا تعرف بكُنهِها وماهيّتها الحقيقيّة، ولا تهتدي العقول البشريّة إلى حقيقتها الأصليّة، وهي خلوٌّ من اللوازم الجسمانيّة، فلا مكان لها ولا ثقل ولا لون ولا الأبعاد الثلاثة ـ طولاً وعرضاً وعُمقاً ـ ولا أمثال ذلك، وأنّها على غاية اختفائها في شدّة الظهور، ولا يمكن إنكارها من كلّ من فيه رائحة من الشعور.

وبذلك كلّه يمكن أن يقال: إنّ الله تعالى خلقها مسطرة عن ذاته المقدّسة، ثمّ جعلها في الإنسان الحاوي لجهتي الروحانيّة والجسمانيّة كليهما، دون سائر الخلائق العلويّة والسفليّة، مع اختصاص كلّ من العلويّين والسفليّين بإحدى الجهتين، فالملائك العلويّون مخصوصون بجهة الروحانيّة، والبهائم الصامتة وما دونها من النباتات والجمادات مخصوصون بجهة الجسمانيّة، وأنّ الخالق تعالى

يـــعدّ آلات لهـا مـا يـحوي   مــــن آلةٍ وقـــوّةٍ وعــضو

خلق أُعجوبة الإنسان جامعاً للأمرين، وجعل فيه مسطرة عن جميع صنائعه ومخلوقاته الأرضيّة والسماويّة، والدنيويّة والأُخرويّة، فالعينان مثلاً مسطرتان عن الشمس والقمر، واليدان مسطرتان عن أجنحتي الطيور، ونبات الشعر مسطرة عن نباتات الأرض، والعروق السائلة فيها الدماء مسطرة عن أنهار الأرض الجارية فيها المياه، إلى غير ذلك ممّا تقدّم ذكره في باب التوحيد من الجزء الأوّل.

ثمّ إنّه تعالى بقدرته الكاملة ركّب فيه تلك النفس بتلك الصفات مسطرة عن نفسه المقدّسة، كي لا يشذّ عنه شيء من العوالم، فلعلّه يتبصّر ويهتدي إلى معرفة ربّه، ويقدّر ما وهبه له ربّه تعالى من تلك الجوهرة الثمينة، وهي نفسه النفيسة، ويعلم أنّه ليس على سبيل غيره من البهائم الممحّضة في الشهوات الجسميّة العارية من تلك النفوس العاقلة، كما قال مولى الموالي أميرالمؤمنين عليه السلام:

أتزعم أنّك جرم صغير   وفيك انطوى العالم الأكبر[1]

وبالجملة، فالنفس هي الّتي ميّزت الإنسان عن سائر الكائنات الجسميّة، وفضّلته عليها، كما قال تعالى: ﴿ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطّيّبات وفضّلناهم على كثير ممّن خلقنا تفضيلاً﴾[2].

وهي المخاطب على لسان الشرع كتاباً وسنّةً في جميع التكاليف الإلهيّة، والأوامر والنواهي الشرعيّة كما قال تعالى ﴿يا أيّتها النفس المطمئنّة * ارجعي إلى ربّك﴾[3].

وهي المسيطرة على الجسد وجوارحه بالحكم والأمر والنهي، فهو بما فيه من العضلات «بأمرها ينهض بالأُمور» ويقوم بما يصدر منه فعلاً وتركاً بتوسّط تلك العضلات الّتي هي كالعبيد والخدم المطيعة للنفس الآمرة، فإنّ جميعها «يعدّ آلاتٌ» وأدواتٌ «لها» سواء «ما يحوي» إيّاه في الظاهر المرئيّ في البدن «من آلةٍ»

---

(١) ديوان الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام: ٢٣٦ الرقم ١٥٨.

(٢) الإسراء: ٧٠.

(٣) الفجر: ٢٧ ـ ٢٨.

فهي الّتي لو قلتَ أنت أو أنـا   عـــنيتَها ولستَ تـعني البـدنا

جارحيّة، أو ما أودعه الله تعالى في تلك الجوارح من إدراك «وقوّةٍ» منبثّة فيها، أو ما خلقه في جوفه من جانحةٍ «وعضوٍ» مركّبٍ من العصب والعروق واللحم على سبيل الجوارح الظاهريّة الساترة له.

وعليه «فهي الّتي» يشار إليها «لو قلتَ: أنت، أو أنا» أو هو، وأمـثالها، مـن ضمائر الإشارة، فإنّه لا شكّ أنّك «عنيتَها» بتلك الإشارات قصداً ارتكازيّاً وإن لم تتفطّن لذلك حين التكلّم «ولست تعني البدنا» العنصري الفارغ منها.

كلّ ذلك بشهادة الضرورة والوجـدان، فـضلاً عـن سـائر الأدلّـة السـمعيّة والمأثورات الشرعيّة، والبراهين العقليّة المذكورة في محالّها، وليس المقام مقام ذكرها مع الاستغناء عن التماسها بعد ظهور الأمر بالوجدان.

أما ترى قبح خطاب البدن المجرّد عنها عند ذهولها عنه بسبب الغفلة والنوم، أو عند مفارقتها له وانقطاعها عنه أصلاً ورأساً بسبب الموت. هذا مع صحّة نسبة الأفعال الخارجيّة الواقعة بسبب تلك الجوارح في المحاورات العرفيّة إلى نـفس الآمر المسيطر عليها رأساً نسبةً شائعةً حقيقيّة، من غير غلطٍ ولا مجاز، فتراهـم ينسبون تلك الأفعال بكلّ صراحةٍ عـلى نـحو الحـقيقة إلى نـفوسهم وإراداتـهم، ولا ينسبون شيئاً منها إلى الجسد وعضلاته إلّا على نحو الآليّة ونسبة الصنائع إلى الأدوات الخارجيّة، فترى القائل منهم يقول: رأيت أنا بعيني، وضربت أنا بيدي، وتكلّمت أنا بلساني، وأمثال ذلك.

وكلّ ذلك واضح كوضوح التعاكس بين عوارضها وعوارضه، فترى كثيراً ممّا يوجب الضعف أو التعب في الجسد كالصوم مثلاً، أو الحركة العنيفة في المصارعة وأمثالها لا يوجب في النفس إلّا نشاطاً وقوّة، وهكذا الأمر في موجبات السوء في كلّ منهما، فإنّها مختلفة بينهما، وأنّ الّذي يجرح النفس ـ كالكلام الخشن والهـمّ الشديد ـ مغائر لما يجرح الجسد، كالآلات القتّالة أو الجارحة.

وعـدّها وصـفاً مـن الخـراف   كيف؟ وكانت معرض الأوصاف
والعـلم بـالكلّي مـمّا شـهدا   لمـن رآهـا جـوهراً مـجرّدا

وبالجملة، لا شبهة في أنّ النفس جوهرٌ من الجواهـر، بـل جـوهرةٌ نـفيسةٌ مخزونةٌ في الضمائر، مستورةٌ عـن الأبـصار، ومكشـوفةٌ واضـحةٌ لدى أربـاب البصائر، وأنّها شيء مغائر للجسد العنصري، والبدن المرئيّ «و»أنّ «عدّها وصفاً» له بزعم أنّها من أعراضه لهو «من الخراف» المهمل الّذي لا يُصغى إليه، ولا ينبغي أن يعبأ به، و «كيف» يتفوّه بذلك عاقل مع أنّه لا شبهة في اتّصافها بالجواهر؟ «و» أنّها «كانت» أي: ثبت كونها «معرض» جواهر «الأوصاف» كالإدراك المـتعلّق بالأُمور المغيبة عن البصر «والعلم» المتعلّق «بالكلّي» الّذي لا يمكن أن يُشاهد بنفسه من دون مصاديقه، ولا يعقل تحقّقه خارجاً إلّا في ضمن أفراده، فإنّ ذلك «ممّا شهدا» شهادةً قطعيّةً «لمن رآها جوهراً مجرّداً» فإنّه بعدالتسالم عـلى كـون العلم جوهراً وأنّ مثله لا يمكن عروضه إلّا على جوهرٍ مثله بالضرورة لا يـبقى موقع أصلاً لتوهّم كونها عرضاً كما هو واضح.

فإنّ العارض إذا كان عرضاً صرفاً جاز عروضه على كلّ من الجوهر والعرض كليهما، نظير الحركة العارضة على الجسم الجوهري والمعروضة للبطء أو السرعة مثلاً، أو نظير الشدّة مثلاً العارضة للأعراض الكثيرة كالفرح والحزن والقوّة والضعف والجبن والشجاعة والبخل والكرم والحلم والغضب والحياء والوقاحة وأمثالها.

وأمّا إذا كان جوهراً فلا يعقل عروضه على العرض قولاً واحداً، ثمّ إذ قد تبيّن لك ذلك واتّضح كون النفس جوهراً قابلاً للاستقلال بالوجود، وعرفت أنّها هـي المادّة الأصليّة في الإنسان: انقدح لك أنّه لا تلازم بينها وبين الجسد بقاءً وفناءً، بمعنى أنّ بقاء المادّة لا تلازم بقاء الصورة، كما أنّ فناء الصـورة بـمعنى تـبدّلها لا تلازم أيضاً فناء المادّة.

ضرورة الدين قَضت بأنّ مَــن قضى وفاضت روحُه من البدن
يــعيده ربّ المــجازاة غــدا عــيناً، كــما أنشأه فــي الابــتدا

وحينئذٍ فلو قام دليلٌ من الشرع على بقاء الإنسان في عالم البرزخ منعّماً أو معذّباً، أو أنّه صحّ إخباره بعود الصورة يوم القيامة على مادّة كلّ فردٍ من البشر، أو من سائر المخلوقين على ما كانت عليه مركّبة مع مادّته في الدنيا عيناً من غير تغيّر ولا فرق أصلاً وجب الإذعان به، فإنّه لا وحشة في شيء من ذلك، ولا مانع عقلي يمنع عن صحّته وتعقّله أصلاً.

وعندئذٍ نقول: أمّا أصل المعاد مجملاً فقد تصافقت الأدلّة الأربعة بأجـمعها على صحّته، وأنّه لابدّ من وقوعه، ولم يختلف في ذلك اثنان، ولم يخالف فيه أحد من أرباب الملل والأديان المختلفة، والمذاهب الكثيرة المتبائنة، اللّهمّ إلّا بعض الطبيعيّين على ما ينسب إليهم، ولا يعبأ بهم على تقدير صحّة النسبة.

نعم، قد انقدح بما ذكرنا أنّه لم يكن إنكار اُولئك الشرذمة القليلة من غـواة الفلاسفة إنكاراً لمطلق المعاد من أصله، بل إنّـما هـم أنكـروا كـون ذلك مـعاداً جسمانيّاً، وقالوا: إنّه لا يكون المعاد إلّا للنفوس المجرّدة والموادّ الباقية الأصليّة من غير هيئة ولا صورة على ما أشرنا إليه من مذهبهم.

وحينئذٍ فلا يذهب عليك أنّ «ضرورة الدين» الإسلامي على تكثّر مذاهبه، بل وكذا سائر الأديان: «قضت» وحكمت باتّاً «بأنّ مَن» مـات و «قـضى» أجـله «وفاضت» نفسه، أي خرجت «روحه من البدن» العُنصري لابدّ وأن «يُعيده ربّ المجازات غداً» يوم القيامة.

وفي ذكر كلمة «المجازاة» إشارة إلى سبب الإعادة، وأنّها لم تكن عبثاً، بل ليجزي كلّاً من عبيده وإمائه على ما عَمِلَه في الدنيا إن خيراً فخيراً وإن شرّاً فشرّاً، فهو سبحانه بقدرته الكاملة يعيد كلّ ذي نفسٍ نـاطقة «عـيناً» بـهيئته وصـورته الدنيويّة بنفسها، مركّبةً بمادّته الأصليّة «كما أنشأه» في رحم اُمّه «في الابـتداء»

وإن زعم بعض من لا خبرة له بعود المادّة في صورةٍ أُخرى غير صورته الدنيويّة، وإنّما ذهب إلى ذلك لشبهةٍ ستعرفها مقرونة بنقضها إن شاء الله تعالى.

وأنّ البرهان القطعي لما ذكر من المعاد الجسماني بعد متواترات الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين وسائر الملل بل ضرورة أديانهم جميعاً[١]: هو حكم العقل الباتّ بذلك على إثر حكمه القطعي بعدل الربّ تعالى، وحكمته البالغة في إنزال الكتب، وإرسال الرسل مبشّرين ومنذرين، فإنّ ذلك يستتبع قطعيّاً وجود الجزاء يوم المعاد، وإلّا لذهبت مظالم العباد، وتساوى أهل الصلاح والفساد.

ومن الواضح أنّ ذلك كلّه منافٍ للعدل المطلق، والحكمة التامّة في بعث أُولئك الرسل المكرّمين، ولا سيّما مع ما أُصيبوا به من أُممهم من الإيذاء والتكذيب والسبّ والتهديد والقتل والتشريد والطرد والتبعيد، وخصوصاً مع ما عُلم قطعيّاً من كون أعاديهم في الغالب أُولي بطشٍ وشدّة، وذوي جاهٍ وعزّة، وسعةٍ ومنعة، وعِددٍ وعُدّة، وغنىً وثروة، ولم يكن أُولئك المقرّبون المبعوثون من قِبَله تعالى إلّا بعكس ذلك كلّه في الغالب منهم.

بل وكذا من تبعهم من المؤمنين الصالحين، فإنّ الأكثر منهم كانوا كذلك أيضاً على ما سطرته التواريخ، واستفاضت به الأحاديث المأثورة الصحيحة.

وقد لخّصها قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو أحد خلفائه عليهم السلام: «البلاء للأنبياء، ثمّ الأولياء، ثمّ الأمثل فالأمثل»[٢].

وكذا الآيات الكثيرة من الكتاب، ومنها: ما ذكره تعالى مشيراً إلى عدم اعتبار ما وهب لأعداء الدين من النعم الدنيويّة بقوله جلّ وعلا: ﴿ولولا أن يكون الناس أُمّة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضّة ومعارج عليها يظهرون * ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتّكئون * وزخرفاً وإن كلّ ذلك لمّا متاع

---

(١) انظر مناهج اليقين: ٣٣٧.

(٢) الكافي ٢: ١/٢٥٢، علل الشرائع ١: ١/٤٤، مسكّن الفؤاد: ٤، سنن الترمذي ٤: ٢٥٠٩/٢٨، سنن ابن ماجة ٢: ٤٠٢٣/١٣٣٤.

الحياة الدنيا والآخرة عند ربّك للمتّقين﴾[١].

ومنها: ما أشار تعالى به من إصابة الصلحاء في الدنيا بأنواع المصائب والبلاء كقوله عزّ من قائل: ﴿ولنبلونّكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشّر الصابرين﴾[٢].

ويؤكّد كلّ ذلك ما يشاهد بالعيان ويُرى في الأعصار الحاضرة بالوجدان في الأعداء وسائر الفَسَقة والفَجرة، وكثير من أهل الفساد من السعة والدَعة والعزّ والجمال والجاه والجلال، وما يشاهد بعكس ذلك في كثيرٍ من الأخيار والصُلحاء والأبرار من الفقر والذلّ والمرض وأنواع المصائب.

وبذلك كلّه يُعلم قطعيّاً أنّه ليس شيء من النِعَم الدنيويّة أجراً للمطيع، ولا يمكن أن يكون شيء من المصائب والبلايا الفانية جزاءً للعاصي وانتقاماً منه، وإلّا لزم كون أُولئك المقرّبين من الأنبياء المعصومين عليهم السلام وأتباعهم أعداءً له تعالى منتقماً منهم، والعياذ بالله، وكون أُولئك الفسقة الأشرار العصاة مقرّبين لديه، واستحالة ذلك كلّه واضحة، فلا جرم بمقتضى عدله تعالى وحكمته لا تكون تلك الحوادث الدنيويّة للفريقين إلّا فتنة واختباراً لهم، وإتماماً للحجّة عليهم، صبراً وجزعاً وشكراً وكفراً.

وبذلك يستأهلون الجزاء الأُخروي ثواباً أو عقاباً كما قال تعالى: ﴿ليميز الله الخبيث من الطيّب﴾[٣] ﴿إنّما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم﴾[٤].

وعليه، فلا محيص أبداً عن القول بصحّة دار الجزاء، وأنّه لابدّ من إعادة الأجسام المطيعة والعاصية بأجمعها يوم القيامة مؤلّفة بنفوسها المجرّدة، لينال كلّ منهم ما يستحقّه بعمله من العقوبة على المعصية أو المثوبة على الطاعة، بمقتضى وعد ربّه تعالى له، الّذي لا خُلف فيه وإن كان ذلك فضلاً منه لعبده المطيع من غير استحقاق، على ما تقدّم بيانه.

---

(١) الزخرف: ٣٣ ـ ٣٥.
(٢) البقرة: ١٥٥.
(٣) الأنفال: ٣٧.
(٤) التغابن: ١٥.

ثمّ إذ قد عرفت معنى الفناء وعلمت أنّه لا يكون إلّا للصورة دون المادّة الأصليّة: اتّضح لك أنّ القول بعود الأجسام بعينها يوم القيامة ليس من باب إعادة المعدوم كما عرفت، بل إنّه من باب جمع المنتشر وتبديل صُورةٍ بصورة، وليس ذلك على الله بعزيز، ولا مطاردة بين ذلك وبين ما اتّفقوا عليه من الاستحالة المذكورة.

لا يقال: إنّه بعد تسليم الفناء ولو كان ذلك في الصورة دون المادّة يعود المحذور، وهو استحالة إعادة المعدوم على ما اتّفقت عليه كلمة الكلّ.

ووجه الاستحالة واضح، حيث إنّ الصورة الّتي هي عبارة عن الهيئة الخارجيّة الموجبة لتشخّص الماهيّة ووجود المادّة الأصليّة ـ وهي السبب الوحيد لشيئيّة الشيء، ولا يكون تعدّد الشيء ووحدته إلّا بتعدّدها ووحدتها بالضرورة ـ لا يمكن تحقّقها خارجاً إلّا محفوفة بلوازم الوجود من الزمان والمكان والحالات والصفات والأعراض كما هو واضح.

وحيث إنّه لا يعقل إعادة تلك اللوازم بعينها بعد فنائها بواضح الضرورة مع كونها دخيلة في إعادة الصورة المحفوفة بها والملازمة لها، فلا محيص عن القول بالاستحالة المذكورة، ولابدّ حينئذٍ من القول: إمّا بإعادة النفوس المجرّدة ـ على ما ذهب إليه قدماء الفلاسفة ـ من دون إعادة الصُور الخارجيّة[1]. وإمّا القول بكون الصور المعادة مغائرة للصُور الدنيويّة الفانية.

فإنّه يقال: إنّ إعادة الصورة بنفسها وبحقيقتها غير ملازم لإعادة تلك اللوازم، وذلك لوضوح أنّها مغائرة لذات الصورة، وغير داخلة في حقيقتها قولاً واحداً بعد اعتراف المعترض ـ كما عرفت ـ بأنّها من لوازمها الخارجيّة، وعليه فصدق الوحدة بين الصورتين غير متوقّف على وحدة اللوازم الخارجة عن ذاتها، ولا يستلزم صدق إعادة الصورة المنعدمة الفانية إعادة شيء من تلك الضروريّات

(١) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤٠٦ وشرح المقاصد ٥: ٨٨.

ولا يـــنافيه تـــخلّل العـــدم إن كان مَن مات بموته انعدم
فإنّ كون الشيء فـي وقـتين لا يقتضي القـلب إلى شـيئين
ولا تُـــقاس قُـــدرة القـــدير بقدرة العـاجز فـي التـصوير

الوجوديّة، ولا يضرّ بالصدق المـذكور «ولا يـنافيه تـخلّل العـدم» والفـناء بـين الصورتين و «إن كان مَن مات» فُنيت صورته، و «بموته انعدم» وجوده الظاهري.

ولا يتوهّم حينئذٍ لزوم انقلاب الصورة الواحدة بالحقيقة إلى المتعدّد باعتبار تعدّد لوازمه الخارجيّة من الزمان والمكان وأمثالهما «فإنّ كون الشيء» الواحـد وتحقّق وجوده المتفرّد «في وقتين» أو فـي مكـانين أو بـصفتين «لا يـقتضي» الانقلاب المحال، وذلك لوضوح أنّ «القلب» المذكور «إلى شيئين» لا يكون إلّا عند انقلاب الشيء بذاته وبحقيقته مـن الواحـد إلى المـتعدّد، لا بـتغيّر لوازمـه الوجوديّة وعوارضها الخارجيّة كما هو واضح، بشهادة العرف والضرورة.

وعليه، فلا وحشة في القول بإعادة نفس الصورة بعينها، ولا مطاردة بين ذلك وبين استحالة إعادة المعدوم بعد فنائه، ولا موقع لدعوى الاستحالة المذكورة إلّا توهّم العجز عن ذلك، وأنّه في مثل المقام أوضح فاسد، فـإنّ ذلك عـلى تـقدير تسليمه إنّما يكون في العبد العاجز القاصر عن الإحاطة بجهات العينيّة والغيريّة، الّذي لا يملك إيجاد أقلّ شيءٍ معدوم، وأمّا الربّ القادر على كلّ شيءٍ جلّ شأنه وعظمت قدرته فتوهّم العجز فيه كفرٌ محض، بل إنّ ذلك ممّا لا يعقل بالإضافة إليه جلّ وعلا بعد التسالم على العينيّة الحقيقيّة بين قدرته الكاملة وذاته العليا، فـإنّ ذلك مساوق لنفي الذات المقدّسة، والعياذ بالله.

وكيف كان فلا موقع في مثل المقام للتوهّم المذكور أصلاً «ولا تـقاس قُـدرة القدير» على كلّ شيء المقتدر على إعادة الصورة الأُولى بعينها بعد فنائها «بقدرة» العبد «العاجز في التصوير» والّذي لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرّاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، سواء أُريد بالفناء ما عليه أهل الحقّ من تفسيره فـي المـقام بـتفرّق

والنفس من بعد خراب البَدَن   تبقى كما كانت ولمّا يكُن
والسمعُ قد دلّ على الأمرين   فليس تبقى شُبهةٌ في البَين

الأجزاء، وتفسير الإحياء بجمعها والالتيام بينها، أو أُريد منه الانعدام الصرف على ما قال به بعض من لا خُبرة له، وفسّره به حتّى في مثل ما نحن فيه، وقد عرفت فساده في المقام، وسيأتيك مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

«و» قد عرفت فيما ذكرنا أنّ «النفس من بعد خراب البدن» وصيرورته تراباً أو غيرها «تبقى» في عالم البرزخ «كما كانت» كذلك موجودة في عالم خلق الأرواح «ولمّا يكن» البدن يومئذٍ مخلوقاً، ولم يكن له عين ولا أثر، فإنّها حسب المأثور كتاباً وسنّة خُلقت قبل خلقة الدنيا، وقبل إيجاد عالم الأجسام بآلاف من السنين، ولعلّ إليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان﴾[1].

وعليه، فلا غرو ولا وحشة في دعوى إمكان إعادة الجسد العنصري من كلّ شخص، مؤلّفاً بنفسه القائمة ومادّته الأصليّة الّتي كانت باقية في البرزخ وإن فسّرنا الفناء العارض على جسده بالانعدام المحض، فضلاً عمّا لو فسّرناه بالمعنى المشهور على ما عرفت، من معنى الانتشار وتبدّل الصورة.

وبالجملة، فإمكان ذلك ممّا لا يُنكر بكلا المعنيين وعلى كلا المذهبين، بضرورة حكم العقل؛ فضلاً عن النقل الثابت «والسمع» المتواتر كتاباً وسنّة، فإنّه «قد دلّ على» كلا «الأمرين» وهما الإمكان والوقوع، أو أنّهما بقاء النفس في البرزخ وعود الصورة يوم المعاد، مركّباً معها كما كانا كذلك في عالم الحياة الدنيوي.

وذلك مضافاً إلى إجماع المسلمين، بل وسائر الملل أيضاً على ذلك.

وعليه «فليس تبقى شبهة» ولا موضع خدشة في ذلك، ولا يبقى «في البين»

---

(١) يس: ٦٠.

ففي المعاد عـاد مـنها العُـلقه للبدن المـحشور بـعد الفُـرقه
وحشـــرُهُ بـــجمع مــا تشــتّتا مــؤلّفاً كــما بــه الذِكـرُ أتــى

شكّ أصلاً بعد قيام الأدلّة الأربعة بأجمعها عليه؛ ضرورة أنّه بعد ثبوت إمكانه وقيام تلك البراهين القطعيّة على ذلك لا محيص عن الإذعان بصحّته وثبوته، وإلّا فلا يثبت شيء من الأحكام والأُمور المغيبة بشيء من الأدلّة أبداً.

وعليه «ففي المعاد عاد» قطعيّاً من النفس ما كان «منها» من «العُلقة» الكاملة «للبدن المحشور» المجتمع أجزاؤه «بعد» طول «الفرقة» بينهما في عالم البرزخ.

«و» قد عرفت أنّ «حشره» إنّما يكون «بجمع ما تشتّتا» من أجزائه العُنصريّة، حال كونه «مؤلّفاً» مع النفس «كما» نطق «به الذكر» الحكيم، وقد «أتى» ذلك في آيات عديدة وسُور شتّى منه، على ما سنشير إلى بعضها إن شاء الله تعالى.

وبها تُعرف أنّ الموت ليس إلّا عبارة عمّا ذُكر، من الفُرقة بين البدن والنفس، كما أنّ الإحياء بعده ليس إلّا عبارة عن إعادة الائتلاف بينهما بعد جمع المنتشرات من أجزاء البدن البالي، وهكذا الفناء والهلاك المفسَّرَين بالموت في قوله تعالى: ﴿كلّ من عليها فان﴾[1] و ﴿كلّ شيء هالك﴾[2].

والظاهر اتّفاق أهل اللغة أيضاً على كون الحشر بمعنى: الجمع[3] ويشهد لذلك بكلّ وضوح ما تراه في كثير من الآيات القرآنيّة من إطلاق الإحياء وإعادة الموتى على جمع ما بلى وانتشر من أجزائها العنصريّة، وإرادة ذلك منها من غير شبهة كما في قصّة الخليل عليه السلام وسؤاله ربّه تعالى أن يُريه إحياء الموتى، فأجابه الله تعالى إلى ذلك، وأمره بذبح الطيور الأربعة ودقّ أبدانها بما فيها من الريش والعظم واللحم مختلطاً بعضها ببعض مفرّقة أجزاؤها بحيث لم يبق ميز لشيء منها، ثمّ أمره بتوزيع تلك الأجزاء الممتزجة على الجبال العشرة، وجعل رؤوسها المقطوعة

---

(١) الرحمن: ٢٦. (٢) القصص: ٨٩.
(٣) أقرب الموارد ١: ١٩٤، المصباح المنير ١: ١٣٦ (حشر).

فــالطير أحـياها بـوجهٍ بـيّن إذ قـال إبـراهـيم ربّ أرنـي
فــالبدن المــعاد بـالضروره . ما كان فـانياً بـخلع الصـوره

بمحضره، وأن ينادي كلاًّ منها، ولمّا ناداها رأى أنّ تلك الأجـزاء تـطير ذرّاتـها المتفرّقة وتهبط في الجوّ من على رؤوس الجبال، ويلتئم بعضها ببعض حتّى صار كلّ منها جسداً تامّاً، التصق برأسه الملقى على الأرض، وعاد حيّاً كما كان قـبل الذبح عيناً.

وعليه «فالطير» الأربعةالمشار إليها في قوله تعالى: ﴿قال فخذ أربـعة مـن الطير فصرهنّ إليك ثمّ اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءاً ثمّ ادعهنّ يأتينك سعياً﴾[1].

«أحياها» الله تعالى بما عرفت له من المعنى، من جـمع مـتفرّقاتها وحشـر ممزّقاتها وإعادة الائتلاف بين أرواحها وأجسـادها بـعد فـناء صـورها وتـغيّر هيئاتها، وذلك هو الإحياء المسؤول قطعاً «بوجهٍ بيّن» وإلّا لزم عدم إجابته تعالى لدعاء خليله المقرّب لديه: ﴿و«إذ قال إبراهيم ربّ أرني» كيف تحيي الموتى﴾[2].

وذلك واضح الفساد، مضافاً إلى لزوم لغويّة العمل وقبح الأمر به على تقدير كونه أجنبيّاً عن الإحياء المطلوب له عليه السلام المسؤول منه تعالى، وتعالى ربّنا عـن ذلك علوّاً كبيراً.

وبذلك كلّه يتّضح لك أنّ الفناء في لسان الشرع والعُرف واللغة ليس إلّا بمعنى تفرّق الأجزاء العنصريّة وتبدّل صورها بـعد افـتراقـها عـن نـفوسها وأرواحـها الجوهريّة، وليس معناه الانعدام المحض والفقدان البحت.

وعليه «فالبدن المُعاد بالضرورة» من العقل والنقل كتاباً وسنّة إنّما هو نـفس «ماكان فانياً» في اصطلاح العرف واللغة، وهو المفسّر لديهم «بخلع الصورة» على سبيل تفسيرهم الإحياء بما عرفت، من جمع شتات الأجزاء، ثمّ لبسها الصـورة

(١ و٢) البقرة: ٢٦٠.

وهو الّذي أنكره الناس على ... من بعثوا للاهتداء رسلا
فأنكروا نشر العظام الباليه ... مكسوّة بلحمها كما هِيَه
والله قد كرّر في الكتاب ... قيلَهم المقرون بالجواب
فتارةً فيه الجواب وَقَعا ... أيحسب الإنسان أن لن نجمعا

الأوّليّة عيناً.

«و» هذا «هو الّذي أنكره الناس» واستغربوه وردّوا «على» سفراء الخالق تعالى، وهم «مَن بعثوا للاهتداء رسلاً» إلى الخلائق «فأنكروا نشر العظام البالية» وإعادة صُورها الأوّليّة عليها، حال كونها «مكسوّة بلحمها» وعصبها وعروقها «كما» كانت في النشأة الدنيويّة بعينها «هي» هي، وذلك لوضوح أنّه لو كان إخبار أُولئك السفرة الكرام عليهم السلام ومن حَذا حذوهم عن إعادة النفوس المجرّدة ـ على ما زعمه أُولئك الغواة من الفلاسفة ـ لم يكن حينئذٍ وجهٌ لاستعظام الكفّار واستغرابهم ذلك، وإنكار إمكان إعادتها بعد معلوميّة كونها خفيفة غير مرئيّة، وكونها قابلة للبقاء على سبيل سائر المجرّدات الباقية.

«و» يشهد لذلك ما ترى: أنّ «الله» سبحانه «قد كرّر في الكتاب» ذكر ذلك تصريحاً وتلويحاً، وأخبر عن «قيلهم» الفاسد «المقرون بالجواب» المفحم مشتملاً على الإشارة إلى ما ذُكر، من كون الإحياء بمعنى جمع الأجزاء «فتارةً فيه الجواب وقعا» عن اعتراضهم وإنكارهم بقوله تعالى: ﴿«أيحسب الإنسان أن لن نجمع» عظامه * بلى قادرين على أن نسوّي بنانه﴾[1] بعد إنكارهم ذلك وقولهم: ﴿أئذا كنّا عظاماً ورفاتاً أئنّا لمبعوثون﴾[2] وقولهم: ﴿من يحيي العظام وهي رميم﴾[3] وقولهم: ﴿من يعيدنا﴾[4] وأمثال ذلك.

فردّ عليهم الربّ سبحانه ببيان قدرته تعالى على الإحياء وإعادة صورهم

---

(١) القيامة: ٣ ـ ٤. (٢ و ٤) الإسراء: ٤٩. (٣) يس: ٧٨.

وتارةً مضمون يُحييها كما أنشأها قبل وكانت عدما
فما جرى على لسان الأُمم ماهو من عظمٍ ولحمٍ ودم

وتسوية بنانهم، فتراه كيف عبّر عن إحيائهم بجمع عظامهم بعد تفرّقها «و» كذا «تارةً» أُخرى ردّ عليهم بما هو «مضمونٌ يحييها كما» فطرها أوّل مرّة، و «أنشأها قبل» وجودها الأوّلي «وكانت عدماً» محضاً، وذلك قوله تعالى: ﴿قل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة﴾[1] ﴿قل الّذي فطركم أوّل مرّة﴾[2] ﴿وإليه ترجعون﴾[3].

وترى في كلّ تلك الآيات ونظائرها قياسه الحياة الأُخرويّة على الحياة الدنيويّة، وتثبيت تلك الحياة الباقية بتنظيرها بهذه الحياة الفانية، كما في قوله سبحانه: ﴿أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾[4] ﴿فلينظر الإنسان ممّ خلق * خلق من ماء دافق﴾[5].

ومن الواضح المعلوم أنّ الحياة الحاضرة لم تكن إلّا بائتلاف النفس المجرّد مع الأجزاء المجتمعة بالقدرة الكاملة، فلا محيص عن كون تلك الحياة الثانية أيضاً كذلك؛ تثبيتاً لصحّة التشبيه والتنظير؛ وتحقيقاً لتماميّة القياس.

ثمّ بعد ذلك راجع كثيراً من آيات أُخرى المعبّر فيها عن جمع شتات الأجزاء بالحياة والبعث، كقوله تعالى في قصّة عزير النبيّ عليه السلام: ﴿أو كالّذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنّى يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثمّ بعثه﴾[6].

وقوله سبحانه في طائفة أُخرى: ﴿فقال لهم الله موتوا ثمّ أحياهم﴾[7].

وعليه «فما جرى على لسان الأُمم» الكافرة: من الإنكار والاستغراب، لم يكن إلّا جمع «ما هو» مركّب «من عظمٍ ولحمٍ ودم» من أجزائه المنتشرة، وإعادته

---

(١) يس: ٧٩. (٢) الإسراء: ٥١. (٣) البقرة: ٢٤٥ ويونس: ٥٦.
(٤) الواقعة: ٥٩. (٥) الطارق: ٥ ـ ٦. (٦ و٧) البقرة: ٢٥٩ و٢٤٣.

وهو الّذي نادى به خيرُ البشر وأسمع الأصمّ أُنثى وذكر
حتّى غدا يعرفه الجميعُ يعرفه الشريفُ والوضيعُ

حيّاً مؤلّفاً بنفسه المجرّدة، لا إعادة نفسه المجرّدة وحدها كما عرفت.

«و» هذا «هو الّذي نادى به خير البشر» إجماعاً من الأمّة، بل ضرورةً من الدين «وأسمع» الأُمم به حتّى «الأصمّ» منهم، و «أُنثى وذكر» والمؤمن منهم والجاحد «حتّى غدا» وأصبح الأمر واضحاً «يعرفه الجميع» من القبائل والفِرَق «يعرفه الشريف والوضيع» من الأُمم، وأصحاب الكُتُب والشرائع وغيرهم، من عَبَدَةِ الأوثان، بحيث لم يبق لأحدٍ منهم موقع للشكّ أو التأويل في قصده ومرامه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك، وقد بلغ ذلك أقصى مراتب التواتر.

وعليه، فما أبشع وما أفسد! تأويل بعض الغواة نداءه ذلك، بأنّ مراده صلى الله عليه وآله وسلم عن عود الأجسام إنّما هو عود أجسامٍ خفيفةٍ مندكّةٍ في هذه الأجسام العنصريّة، مغايرة لها، مستورة في بواطنها، غير مرئيّة بالأبصار الظاهرة، وهي شبيهة بأجسام الجنّ والملائكة، وليس فيها شيء من لوازم الأجسام: كاللون والثقل والطول والعرض والحجم، والحاجة إلى الحيّز زماناً ومكاناً وأمثالها، وليس لها فناء ولا تغيير، ولا يصيبها شيء من الآفات العنصريّة والعوارض الجسميّة، كالسمن والهزال والمرض والموت ونظائرها.

وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل الضلال من الفلاسفة والنصارى وأصحاب التناسخ[١] ثمّ تبعهم في ذلك جمع من الصوفيّة والشيخيّة والغزالي وأتباعه من الأشاعرة[٢] وابن هيضم وأذنابه من الكرّاميّة[٣] وحملوا نداء الشرع كتاباً وسنّةً في ذلك على عود تلك الأجسام الخفيفة المستورة دون الأجسام العنصريّة الّتي تُبلى بعد الموت.

(١ ـ ٣) حكاه عنهم في شرح التجريد: ٤٠٦ وشرح المقاصد ٥: ٩٠.

فويلُ مَن لمثله لا يهتدي | فيبتغي جسماً خلال الجسد
جسماً لطيفاً لا فنا له ولا | فيه تُرى كَمّاً وكيفاً خَلَلا
يبقى على ماكان بعد ما انعدم | أساس ما رُكّب من لحمٍ ودم

«فويل من» يتّبع ذلك المذهب الفاسد، أو يعتقد بصدق تلك الخرافات الواهية البعيدة عن التصوّر، فضلاً عن التصديق.

ويا ويل من يعرض عمّا عرفت من المذهب الحقّ العدل، و «لمثله لا يهتدي» ولا يتبصّر «فيبتغي جسماً» بتلك الأوصاف «خلال الجسد» العُنصري، ويزعمه «جسماً لطيفاً لا فناء له ولا» زوال، ولا «فيه تُرى كمّاً وكيفاً» ولا «خَللاً» بعروض شيء من العوارض عليه، فهو على ما زعموا «يبقى على ماكان» عليه في الدنيا من الحياة والحواسّ والشعور «بعدما انعدم» جسمه الّذي هو «أساس ما رُكّب» فيه الجسم اللطيف، وهو البدن العُنصري المؤلّف «من لحمٍ ودم» وغيرهما، المندكّ فيه ذاك الجسم اللطيف بزعمه.

وأنت خبير بفساد تلك الخرافات وبشاعتها في الغاية، حيث إنّه لا يخلو أمر ذاك الجسد المُدّعى من كونه: إمّا مركّباً ذا أجزاء وعضلات على سبيل الجسد المشاهد العُنصري. وإمّا مجرّداً بسيطاً مندكّاً في مثله، وهو النفس المجرّد، فعلى الأوّل لابدّ من القول بكون كلّ عضوٍ منه مندكّاً فيما يطابقه من عضو الجسد المرئيّ.

وعندئذٍ لا يخلو أمره من كونه: إمّا تابعاً للعضو المرئيّ فيما يصيبه مثلاً، من الشلّ والزمانة والقطع على تقديرها. وإمّا لا، بحيث لا يتوقّف بقاؤه على بقائه، بل يبقى على ما هو عليه وإن زال العضو المرئيّ، فعلى الأوّل يلزم الخُلف، بمعنى نقض ما ادّعي، من بقائه أبديّاً، وهو كما ترى. وعلى الثاني يلزم ما هو أبشع وأوضح فساداً وأبين خُلفاً لدعوى الاندكاك، حيث إنّه لا يُعقل اندكاك الشيء وبقاؤه في طيّ الشيء البالي المُنعدم بالموت أو القطع.

فلو قـطعتَ يـد زيـدٍ أسـدلا   ما كـان مـنبثّاً بـها بـلا بَـلىٰ

«فلو» فرض أنّك «قطعت يد زيد» مثلاًفي حياته،صارت يدهالعُنصري المرئيّة باليةً فانيةً، وبقيت يده اللطيفة المندكّة فيها سالمة، ومعنى ذلك أنّه قد «أسدلا» أي: بقي مرسلاً متدلّياً «ما كان منبثّاً بها» أي: مندكّاً فيها، فيكون حينئذٍ حالاً بلا محلّ، ومظروفاً بلا ظرف، وثابتاً بنفسه «بلا بلى» ولا فناء بعد انعدام المندكّ فيه.

وكذا الأمر في سائر الأعضاء وتقدير قطعها مثلاً، ومعنى ذلك إمكان بـقائه حينئذٍ إمّا مستقلاًّ منحازاً عن النفس المجرّدة البسيطة، وإمّا مندكّاً فيها، وكلّ منهما واضح الفساد.

أمّا الأوّل: فمضافاً إلى كونه دعوى فارغة عن الدليل والبرهان؛ ومضافاً أيضاً إلى بشاعته بضرورة الفطرة العقلائيّة: إنّما هو منافٍ لدعوى الاندكاك في العضلات المرئيّة، فإنّ معنى القول بذلك حاجته في وجوده إلى وجـود مـحالّها الظـاهرة المرئيّة، واستلزام فنائها فناءه، وذلك خُلف واضح.

وأمّا الثاني: فلأنّ معنى الاندكاك هو الحلول، ومن الواضح بالضرورة استحالة حلول المجرّد في مجرّدٍ آخر مثله، على تقدير دعوىالتجرّد والبساطة فيالمندكّ.

وأوضح من ذلكاستحالةً وفساداً دعوىاندكاكه فيها على تقدير القول بتركّبه.

وعليه، فلا يتصوّر معنى معقول لتلك الدعوى الظاهرة في القول بالمغائرة بين المندكّ والمندكّ فيه، فلا محيص حينئذٍ من القول بالعينيّة بينهما، وعندئذٍ فلا وجه لتسميته بالجسم اللطيف، ولا موقع لتغيير العبارة، والتعبير عن النفس بالجسم.

هذا، مع أنّ دعوى عوده لا تخلو أيضاً من أنّ المراد منها إن كان عوده منفرداً عن البدن العنصري منفصلاً عن الجسد المشاهد المرئيّ مؤلّفاً مع النفس المجرّدة البسيطة، رجع ذلك إلى مذهب اُولئك الملاحدة من الفلاسفة، وقولهم باختصاص الإعادة يوم المعاد بالنفس المجرّدة فقط، دون الجسد العنصري على ما عـرفته مقروناً ببيان فساده. وإن كان المراد عوده مؤتلفاً بـهذا الجسـد الثـقيل المـرئيّ،

ولست أدري ما الّذي دعاه لما تمجّ النفس من دعواه

رجع ذلك إلى المذهب الحقّ الصحيح، وثبت المطلوب، والحمد لله حينئذٍ على حسن الوفاق، ولولا ذلك، فلا نتصوّر لتلك الدعوى ولا لشيء من وجوهها ومحتملاتها ـ كما عرفت ـ معنىً معقولاً، ولا وجهاً صحيحاً.

«ولست أدري ما الّذي» ساق ذلك المدّعي الغبيّ إلى تلك الدعوى المستبشعة الواهية، و «دعاه» إلى اختياره «لما تمجّ النفس» وتشمئزّ «من» سماعه و«دعواه» فضلاً عن قبوله والتصديق به، أو الإذعان بصحّته؟

نعم إنّ الظاهر أنّ الّذي أوقعه في تلك الهوّة[1] العميقة المهلكة وأضلّه عن الطريق القويم والصراط المستقيم بعد ابتناء إنكاره المعاد الجسماني على مجرّد الاستبعاد فقط: إنّما هو شبهة الآكل والمأكول.

وتقريرها بأحد وجهين:

أوّلهما: أنّه لو فُرض صيرورة بدنين بدناً واحداً، بأن يأكل إنسانٌ إنساناً مثلاً، وامتزج لحماهما امتزاجاً تامّاً، وصار الاثنان واحداً، بحيث لم يبق لأحدٍ منهما جزء مختصّ به كي يعاد مؤلّفاً بنفسه خاصّة، فحينئذٍ لا محيص عن إنكار إعادة الجسد العنصري رأساً، وذلك لكون الجزء الواحد المركّب فيهما عندئذٍ مشتركاً بينهما، ولو أُعيد مع بدن أيّ واحدٍ من الآكل أو المأكول، بقي الآخر منهما فاقداً لذاك الجزء. وكذا الكلام في سائر أجزائه العنصريّة.

وحينئذٍ يدور أمر الفاقد لها بين أن لا يعاد أصلاً ورأساً، وبين أن يعاد منه نفسه المجرّدة فقط، وحيث لا سبيل إلى الأوّل بعد كونه مساوقاً لإنكار المعاد من أصله، فلا محيص عن الالتزام بالثاني، وهو القول باختصاص المعاد بالنفوس المجرّدة فقط، من دون أجسادها العنصريّة، فإنّه إذا تمّ المطلوب في مثالٍ واحد ـ كما

(١) وقع في هُوَّةٍ، أي: في بئرٍ مغطّاة. أقرب الموارد ٣: ٤٢٧ (هوه).

عرفت ـ تمّ في غيره أيضاً، بعدم القول بالفصل، أو لا أقلّ من القول بعود النفوس مركّبة مع ما ذُكر من الأجساد الخفيفة المستورة في الأبدان المرئيّة العنصريّة؛ تثبيتاً لما صحّ كتاباً وسنّةً من إعادة الأجسام، وحينئذٍ فالمأثور الثابت فيهما من ذلك لابدّ من حمله على ما ذكر؛ جمعاً بين حكمي العقل والنقل.

وثانيهما: أنّه لو قيل بإعادة البدن العنصري، فلابدّ حينئذٍ من القول بأحد الأمرين على سبيل منع الخلوّ: إمّا إعادة كلّ ما صار جزءاً له، من مبدأ حياته إلى نهاية أجله، حتّى الأجزاء الّتي انفصلت عنه طيلة أيّامه، بالوسخ، والعرق، والقذارات الخارجة منه، وما انهضم من طعامه وشرابه، واستخلفه الأجزاء المتجدّدة المتبادلة بتجدّدهما، وإمّا إعادة أجزائه الأخيرة المقارنة لموته خاصّةً، دون ما سبقها وانفصل عنه، ومن الواضح أنّه لا يمكن المصير إلى شيء منهما.

أمّا الأُولى: فمضافاً إلى استلزامها عظم الجثّة المعادة عظماً مهولاً قبيحاً لايظنّ الالتزام به مستلزمة محالاً غير قابل للتصوّر والإمكان، فإنّه لو فرض صيرورة الجزء المنفصل من زيد ـ مثلاً ـ بعد انقلابه تراباً ونباتاً جزءاً لعمرو ـ ولا شبهة في إمكان ذلك ـ لا يعقل حينئذٍ إعادته جزءاً لكليهما؛ لوضوح استحالته، ولا لأحدهما خاصّةً دون الآخر؛ لأنّ ذلك مضافاً إلى كونه ترجيحاً بلا مرجّح خُلفٌ واضح بعد تقدير إعادة كلٍّ منهما بجميع أجزائه، حيث إنّ الفاقد لذلك الجزء على تقدير إعادته لم يحشر كذلك.

وأمّا الثانية: فلاستحالتها أيضاً ولو من جهة كونها قبيحاً يمتنع صدور مثله عن الربّ تعالى، وذلك لأنّه لا شبهة في إمكان انقلاب العبد مدّة حياته من الطاعة إلى المعصية وبالعكس، بل لا شكّ في وقوع ذلك كثيراً، فكم من عبدٍ كان في أوائل أيّامه صالحاً تقيّاً مؤمناً مطيعاً ولم يختم له بذلك، وانقلب عمّا كان عليه عند انتهاء أجله، ولم يخرج من الدنيا إلّا شقيّاً عاصياً أو كافراً مرتدّاً، نظير كثيرٍ من صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم على ما أُخبر عنهم في الكتاب بقوله تعالى: ﴿أفإن مات﴾

محمّد ﷺ ﴿أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[١]. وتواترت به السنّة، ونعوذ بالله من ذلك. وكم من عبيدٍ بعكس ذلك، فعاشوا دهراً طويلاً في الكفر والشقاء وأنواع المعاصي، ثمّ غيّروا وبدّلوا وتابوا عن كلّ ذلك، ولم يخرجوا من الدنيا إلّا صُلحاء أتقياء، بل أخياراً أبراراً.

وعندئذٍ يقال: إنّ الأجزاء العنصريّة الأخيرة المقارنة للموت على التقدير الأوّل ـ وهو تقدير كونها عاصية بعد دعوى اختصاص الإعادة بها، دون الأجزاء السابقة المطيعة ـ لا يخلو أمرها من استحقاقها: إمّا الإثابة على طاعة غيرها في سابق الأيّام، وهي الأجزاء القديمة الفانية على الفرض. وإمّا العقوبة على ما باشرته هي بأنفسها من المعاصي والكفر.

ومن الواضح أنّ كلّاً منهما قبيح يمتنع صدوره منه تعالى.

أمّا الأُولى: فلاستلزامها إيصال الحقّ لغير أهله، وإثابة العاصي وتكريمه على عصيانه، وحرمان المستحقّ لذلك عنه، ولا شبهة في قبحه ومنافاته للعدل والحكمة، مضافاً إلى منافاته لنصوص الكتاب والسنّة المستفيضة، نظير قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنوا ثمّ كفروا ثمّ آمنوا ثمّ كفروا ثمّ ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً﴾[٢].

وأمثاله من الآيات الكثيرة والأحاديث المأثورة الدالّة على حبط أعمال المرتدّين بعد الإيمان، وذهاب طاعاتهم القديمة وحسناتهم السابقة سدىً بعد اختيارهم الكفر، وانقلابهم إلى الشقاوة بعد السعادة.

وأمّا الثانية ـ وهي عقوبة الأجزاء والعضلات المتأخّرة العاصية وإدخالها نار جهنّم ـ فلاستلزامها بطلان أجر الأجزاء المتقدّمة المطيعة، وذهاب أتعابها السابقة في سبيل الطاعة ضائعاً بسبب عصيان العضلات الأخيرة، وذلك أيضاً قبيحٌ منافٍ للعدل والحكمة، وتعالى ربّنا عن كلّ ذلك.

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) النساء: ١٣٧.

وشـــبهةُ الآكـــل والمأكـــول يـــدفعها تـــخلّف الفُـــضول

وحينئذٍ فلا محيص عن القول بامتناع إعادة الأجزاء العنصريّة، ولابـدّ مـن القول بوجود جسدٍ خفيفٍ مندكٍّ في البدن العنصريّ المشاهد المرئيّ؛ تصحيحاً لما ثبت من إعادة الأجسام.

هذا، ولكن لا يذهب عليك فساد كلّ ذلك من أصله وأساسه «و» أنّ «شبهة الآكل والمأكول» إنّما نشأت من الخلط المفرط بين الأجزاء الأصليّة المعبّر عنها بالمادّة، وبين العضلات الظاهريّة العنصريّة.

بيان ذلك: أنّه لا شبهة في أنّ الجسد العنصري المشاهد بالعيان له مادّةٌ أصليّة، هي منشأ نموّه وكبر جثّته شيئاً فشيئاً في جميع صوره وهيئاته المختلفة والمصوّرة، يوماً بصورة المنيّ، ثمّ بصورة العَلَقة والمُضغة، وهكذا إلى أن يصير جسداً مرئيّاً، وذلك نظير الحبّة من القمح وغيره المزروعة تحت التـراب الّـتي تـصير مـنشئاً لأغصان طويلة، وأشجار عظيمة، ولا ريب في أنّ تلك المادّة موجودةٌ منتقلةٌ في جميع تلك الصور بشهادة العقل والعقلاء. ألا ترى أنّه لو جنى زيد أيّام شـبوبيّته جنايةً موجبةً للقصاص، ولم يُقتصّ مـنه إلّا بـعد شـيخوخيّته، حكـم الكـلّ بأنّ القصاص المذكور لم يكن إلّا عدلاً وقع في محلّه، ولا يتفوّه أحدٌ بكون المقتصّ منه بعد تلك المدّة الطويلة غير الجاني باعتبار تغيّر صورته أو تبدّل هيئته، بل لو تفوّه بذلك أحدٌ لحكموا عليه بالجنون والخبط، وذلك يكشف عن اتّفاق العـقلاء على بقاء مادّته الأصليّة الموجبة لتشخّصه ووجوده الخارجي وإن تبادلت صورةً.

وعليه، فلا شبهة في أنّ تلك المادّة باقية ثابتة، وإلّا لزم اسـتحالة القـصاص من الجاني، واستحال أيضاً إيصال الثواب إلى مستحقّه بعد انقضاء مدّةٍ تغيّرت فيها أجزاء بدنه، وهو كما ترى خلاف ما تشهد به الفطرة، كما لا شبهة أيضاً في أنّها غير النفس المجرّدة المشار إليها بالضمائر على مـا تـقدّم بـيانه، وذلك مـن أوضـح

الواضحات.

وعندئذٍ نقول: إنّه صحّ فيه أن يقال: إنّه هو هو بعينه باعتبار بقاء مادّته الأصليّة فيه، كما صحّ فيه أنّه غيره باعتبار تغيّر صورته المرئيّة، وتبدّل أجزائه العنصريّة، وذلك نظير ما لو انكسر الكوز من الخزف مثلاً، ثمّ أُعيد بهيئةٍ أُخرى غير هيئته الأوّليّة، فإنّه صحّ أن يقال فيه: إنّه نفس ما كان أوّلاً حسب الحقيقة والمادّة، كما صحّ أن يقال: إنّه غيره حسب الهيئة والصورة.

كلّ ذلك بشهادة العرف، وتصديق العقلاء، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿كلّما نضجت جلودهم بدّلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب﴾[1].

ثمّ لا يتوهّم أنّ ما ذُكر مساوق لما عرفت فساده، من القول بوجود جسدٍ خفيفٍ خلال الجسد العنصري المرئيّ، وذلك لأنّه كم فرق واضح بين القولين بعد ماعرفت، من كون المدّعى في المقام هو بقاء الشيء المادّي ذي الأجزاء والذرّات القابلة للنموّ، دون ما ادّعاه الخصم من الجسم الجوهري الّذي لا يمكن فيه النموّ ولا المشاهدة.

وإذ قد عرفت كلّ ذلك انقدح لك أنّ ما زاد على تلك المادّة الأصليّة الباقية ـ وهي عوارض الجسد العنصري الظاهري وأجزاؤه المرئيّة من اللحم والعظم والأعصاب والعروق ـ وكذا ما يتحلّل منها بمرور الأيّام، ويسقط عنه مدّة حياته من الفضلات ـ كالعرق والبول والغائط وأمثالها ـ ليس كلّ ذلك إلّا فضولاً وزوائد على مادّته الأصليّة الباقية، وأنّ زوالها بانفصالها عن الجسد، وكذا تبدّل صورها بصورةالتراب والحجر وأمثالهما، أو تحلّلها بصيرورتها جزءاً لبدن آكله: لا يوجب زوال تلك الأجزاء الأصليّة، ولا تحليل تلك المادّة السارية في جميع تلك الصور.

وبذلك كلّه يتّضح لك أنّ تلك الشبهة الفاسدة المعبّر عنها بشبهة الآكل والمأكول ليست إلّا مغالطة محضة، وأنّه «يدفعها» بحذافيرها ما عرفت، من أنّ

(١) النساء: ٥٦.

فإنّ كلّ بدنٍ يعود بجزئه، وجزؤه محدود

الزائل أو المتحلّل ليس إلّا فواضل تلك المادّة وزوائدها، وأنّه لا يغيّرها «تخلّف الفضول» عنها، ولا يؤثّر ذلك فيها شيء أصلاً، فهي باقية على ما هي عليه بلا تغيير أصلاً وإن فرض دخولها في جوف شخصٍ آخر، فإنّها لا تصير جزءاً منه أبداً، بل تكون مبائناً للأجزاء الأصليّة من الآكل وإن اختلطا، ثمّ إذا كان ميعاد المعاد رجعت الصورة الأصليّة بهيأتها الأوّلية بعد تغيّراتها الكثيرة، وائتلفت مع مادّتها المكنوزة في علمه تعالى المحفوظة في محلّها حتّى يصيرا شخصاً مرئيّاً مؤلّفاً مع نفسه البسيطة، مثل ما كان في الدنيا عيناً «فإنّ كلّ بدنٍ» عنصريّ «يعود» مؤتلفاً «بجزئه» الأصلي الّذي هو مادّته «وجزؤه» ذلك «محدود» معيّن في علمه تعالى أينما انتقل من زمانٍ أو مكانٍ عارياً عن الزيادة والنقصان.

وبذلك كلّه يتّضح لك أيضاً نقض الشبهة الثانية، وهي محذور عود جميع الفضلات الموجب لعظم الجثّة أو عود بعضها الموجب أحياناً لإثابة العاصي أو تعذيب المطيع أو إضاعة حقّه، فإنّ ذلك كلّه إنّما يلزم لو كانت الطاعة أو المعصية صادرة من تلك الفضلات المتحلّلة أو المستقيمة عند الموت، وقد تبيّن لك ممّا ذكرنا أنّها بأجمعها أجنبيّة عن ذلك أصلاً ورأساً، وأنّ المكلّف بالأوامر والنواهي ليس إلّا المادّة الأصليّة بعد ائتلافها مع النفس المجرّدة، وأنّها هي الّتي تُعاد يوم المعاد بما كانت عليه في الدنيا، من الهيئة والصورة اللحميّة والعظميّة وأمثالهما، من غير أن تكون الهيئة بنفسها متعلّقة للأوامر والنواهي الشرعيّة، أو أنّه ينسب إليها الطاعة أو المعصية.

وعليه، فلم تكن الهيئات المتبادلة في الحياة الدنيويّة وكذا ما تحلّل من الجسم وانفصل عنه بصورة الأوساخ وأمثالها إلّا فضولاً وزوائد تفنىٰ شيئاً فشيئاً، ولا إعادة لها أصلاً، ولا موقع لشيء من تلك الاعتراضات أبداً.

وهل ترى يُعاد ما تحلّلا ... أو ما استقام في الممات بدلا؟
أو الجميع، والدليل لا يفي ... بما تناله يَد المنحرف
هذا، وللمانع أن يضرب عن ... صيرورة الغذاء جزءاً للبدن

«وهل ترى» بعقلك القاصر أن «يُعاد» يوم المعاد «ما تحلّلا» بالهضم في الجوف، حتّى صار جزءاً من البدن ثمّ انفصل عنه بالأوساخ والقذارات؟ «أو» أنّه يُعاد «ما استقام» وبقي له «في» حال «الممات بدلاً» عمّا انفصل عنه؟ «أو» أنّه يعاد «الجميع» من المتحلّل الفاني السابق والمتأخّر اللاحق حتّى يعترض عليه بتلك الأوهام الخرافيّة؟

«و» قد اتّضح ـ ولله الحمد ـ بكلّ ما عرفت أنّ ما زعمه المعترض من «الدليل لا يفي» بما هو مطلوبه، من إنكار إعادة الأجسام، ولا «بما» أي: بإثبات شيء «تناله يد المنحرف» أي: يتشبّث به الضالّ(*) القائل بالمعاد الروحاني، والبعيد عن طريق الحقّ الشرعي.

«هذا» كلّه بعد المماشاة معه، وتسليم صيرورة الأغذية أجزاءً تحليليّة. وأمّا مع إنكار ذلك فواضح أنّه لا موقع ولا وجه أصلاً للتوهّم المذكور، ولا مانع من الإنكار والمنع «و» يجوز «للمانع أن يضرب» صفحاً «عن» تسليم «صيرورة

---

* إنّ من الزنادقة المنكرين للمعاد الجسماني هو الحكيم المعروف ناصر خسرو، الّذي كان في عصر الغيبة الصغرى على ما قيل. وقد خرج من الناحية المباركة تكفيره، فهرب وتوارى في بعض بلاد الفرس خوفاً من القتل وهجوم الناس عليه، وله في إنكار المعاد خرافات، منها: قوله في بيتين أنشدهما بالفارسيّة. وهو هذا:

مردكى را بدشت گرك دريد ... زوبخوردند كركس وزاغان
اين چنين كس بحشر زنده شود ... تيز بر ريش مردم نادان

فردّ عليه الفيلسوف العظيم المولى خواجه نصير الدين الطوسي بقوله ﷺ:

كردگارش بحشر زنده كند ... گرچه اعضاء او شود جوجو
زاوّلين بار نيست مشكل تر ... تيز بر ريش ناصر خسرو

بـــجعله مـــثل تـــنفّس الهـــوا   من المؤثّرات في حفظ القُوى

الغذاء جزءاً للبدن» وينكر ذلك من أصله «بجعله مثل تنفّس الهوا» فـيدّعي كـون الغذاء «من» جملة «المؤثّرات في حفظ القوى» البدنيّة من غير أن يصير جزءاً منه.

وعليه، فلا يكون إلّا شاغلاً للمعدة، ممدّاً للحياة على سبيل التنفّس.

فيقال حينئذٍ : إنّ سائر ما يُؤكل أو يُشرب ينفصل عن البدن في أوانه عـلى سبيل سائر أوساخه المنفصلة عنه، وأنّه ليس دخوله في الجوف وخروجه منه إلّا على سبيل دخول الهواء فيه وخروجه منه، هكذا قيل.

ولكن لا يذهب عليك أنّه لا يمكن المصير إلى ذلك، فإنّه لو لم يصر الغـذاء جزءاً للبدن فمن أين تكوّنت الجثّة العظيمة؟ ألا ترى حكم الشرع بتحديد نشـر الحرمة في الرضاع بإنبات اللحم واشتداد العظم، فتأمّل جيّداً.

ما جاء في الدين القويم حقٌّ   وما أتى به النبيّ صِدق
فاتّبع الظاهر ما لم يمتنع   ودَع سبيل الغيّ، والرشد اتّبع
ولا تؤوّله بالاستحسان   فإنّه من شرك الشيطان

الركن الثاني

في بيان عالم البرزخ، وصحّة «ما جاء» منه «في الدين القويم» المعتدل، وبيان صحّة ما ورد عن أهل بيت العصمة والطهارة بالطُرق المعتبرة من أحواله وكيفيّاته.

ولا شبهة عندنا أنّ جميعه «حقّ» لا ريب فيه «و» أنّ كلّ «ما أتى به النبيّ» صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وفي غيره «صدقٌ» صحيحٌ لا يجحده إلّا كافر أو منافق، ونعوذ بالله تعالى من ذلك.

«فاتّبع الظاهر» من الأحاديث المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالطُرق الوثيقة «ما لم يمتنع» فيه الصحّة بظاهره عقلاً، وإلّا لزم فيه التأويل المقبول «ودع سبيل الغيّ» والضلال وآراء أهل المذاهب الفاسدة «و» لكن سبيل «الرشد اتّبع». وليس الرُشد إلّا في متابعته صلى الله عليه وآله وسلم ومتابعة أهل بيته المعصومين عليهم السلام، فخذ ما ثبت عنهم «ولا تؤوّله بالاستحسان» والقياس الباطل «فإنّه من شرك الشيطان» ومصائده،

ونـصُّه ولو بـزعمك امـتنع — مـتّبعٌ، والرأي للشـرع تـبع

وليس مـا نـصّ عـليه إلّا — وحـياً مـن الله، فـلا تـزلّا

ولا تحكّم عقلك القـاصر فـي — ما جاء في الدين القويم الحنفي

وهو أوّل من قاس حسب ما ورد عنهم[1].

«و» إذا ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما هو نصّ صريح في خبرٍ ماضٍ أو أمرٍ مستقبلٍ أو غير ذلك، فلا شبهة في أنّ «نصّه» صلى الله عليه وآله وسلم حجّة شرعيّة للاعتقاد به، أو العمل على طبقه «ولو» كان ذلك «بزعمك» الفاسد وفهمك القاصر ممّا «امتنع» فيه الصحّة أو الوقوع، فإنّه «متّبع» مطلقاً، «والرأي للشرع تبع» خلافاً لأهـل الرأي المـخترع فإنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يُخبر عن شيءٍ ولم يأت بحكم أصلاً من عند نفسه المـقدّسة، ولم ينطق بشيءٍ أبداً عن شهوة النفس البشريّة واتّباع الهوى «وليس ما نصّ عليه إلّا» أمراً و «وحياً» أُوحي إليه صلى الله عليه وآله وسلم «من الله» تعالى، كما قد صرّح بذلك في قـوله عزّوعلا: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى * علّمه شديد القوى﴾[2].

وعليه «فلا تزلّا» عن نصوصه الثـابتة بـرأيك السـخيف «ولا تـحكّم عـقلك القاصر» أي: لا تجعله حَكَماً «في» تبعيض «ما جاء في الدين القويم» المستقيم «الحنفي» الّذي لا عوج فيه ولا ضيق ولا حرج، بأن تأخذ ما وافق عقلك وتتّبعه، وتنكر ما لم يدركه فهمك وتتركه، بعد تسالم الكلّ وتصافق عقلاء المـلل أجـمع فضلاً عن إجماع المسلمين خاصّة على أنّه لم يكن في شيءٍ من أحكامه الشريفة وأخباره الكثيرة عن الوقائع الماضية والمستقبلة ما يستقبحه العقل السليم، أو ما يحكم باستحالته.

ولا شبهة في أنّ دينه المقدّس أشرف الأديان وأسـمحها كـما قـال صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(١) المحاسن ١: ٢١١ / ٨٠، الكـافي ١: ٥٨ / ٢٠ و٤: ١١٣ / ٥، دعـائم الإسـلام ١: ٩١ و٢: ٥٣٥ / ١٩٠١ و١٩٠٣، علل الشرائع ١: ٨٦ / ١ باب ٨١، بحار الأنوار ١٠: ٢٢١ و١١: ١٠٢.

(٢) النجم ٣ ـ ٥.

فقد أتى في الميت حين تقبره يسأله نكـــيره ومـــنكره
في سـعةٍ مـن بـركات عـمله أو ضغطةٍ من دركـات زَلَـلِه

«بعثت بالحنيفيّة السمحة السهلة»[١] وقال الله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾[٢].

وبالجملة، أنّ من المفروض الواجب على كلّ من آمن بـالله تـعالى وكـتبه ورسله أن يخضع لجميع ما ثبت في الشريعة المقدّسة الإسلاميّة، ويذعن بـصحّة ذلك في قلبه، ويعترف به بلسانه وإن قصر فهمه عن إدراكه، واستبعد ذلك قاصر عقله، وليس له الاعتراض على شيءٍ منه بقول: لِمَ وبِمَ، كما أنّه ليس له إنكار ذلك أبداً، وأنّ من المعلوم الثابت من ذلك ما ورد عنه وعن أهل بيته الطاهرين عليهم السلام من وقائع عالم البرزخ، وما يكون يوم الحشر والمعاد.

«فقد أتى في» أمر «الميّت» وأحواله «حين تقبره» أحاديث كثيرة دلّت على أنّه يُسأل عندئذٍ عن ربّه وعن نبيّه وأئمّته ودينه وكتابه[٣] «يسأله» عن كلّ ذلك «نكيره ومنكره» وأنّهما ملكان موكّلان بذلك، وفي بعض الأحاديث المأثورة: أنّ اسمهما: مبشّر وبشير[٤] وإن قيل باختلاف الصنفين، فالأوّلان منهما ينزلان على العُصاة والكفّار، والأخيران للمؤمنين الأتقياء، يبشّرانهم بالنعيم المقيم، والأجر العظيم[٥].

ثمّ المقبور إمّا أن يكون «في سعةٍ» وراحةٍ في قـبره «مـن بـركات عـمله» وحسناته الّتي أتى بها في دار الدنيا بحسن اختياره «أو» أنّه يكون في «ضغطةٍ» ناشئةٍ «من دركات زَلَلِه» وتبعات سيّئاته الّتي ارتكبها بسوء اختياره.

---

(١) الوسائل ٨: ١١٦ أبواب بقيّة الصلوات المندوبة باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٤: ١٣٦ و٦٦: ٤٢، مسند أحمد ٥: ٢٦٦.

(٢) الحجّ: ٧٨.

(٣) الكافي ٣: ١/٢٣١، دلائل الإمامة (محمّد بن جرير الطبري): ٣٦٦، تـصحيح الاعـتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

(٤ و٥) تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

يـــراه روضـــةً مــن الجــنان   أو حـــفرةً مــن حُـفَر النــيران

وعليه، فالقبر يختلف مرآه باختلاف المقبور، فهو «يراه» إمّا «روضةً مــن» رياض «الجنان» الواسعة بحسن عمله «أو» يراه «حفرةً من حُفَر النـيران» بـقُبح صنيعه، وأنّ المأثور في ذلك أكثر من أن يُحصى في المقام.

ومن أرادها فليراجع كتب الأخلاق والأحاديث والتفاسير(١) وإنّما المهمّ في المقام بيان وجوب الإذعان بذلك كلّه ولو بنحو الإجمال، من غير مـعرفة تـلك الأُمور المُخبر عنها بكنهها وحقائقها؛ ضرورة أنّه بعد تقدير كونها ممكنة الوقوع وغير منافٍ لحكم العقل ـ والمفروض أنّه قد أخبر الصادق المصدّق عـنه ـ فـلا محيص عن الخضوع له والتصديق به عقلاً وعرفاً، ولا ينبغي لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ بالله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم الشكّ فيها، ولا يجوز لهما الإصغاء لهفوات الجاهلين وخرافات الملحدين المنكرين لبعض تلك المأثورات الصحيحة، والمعترضين عليها، بسبب قصورهم عن إدراكها، من غير أن يستندوا في إنكارهم أو اعتراضهم إلى حجّةٍ أو برهانٍ سوى الاستغراب، وعدم الوجدان لنظائرها في هذه النشأة الدنيويّة.

ولا بأس بالإشارة إلى بعضها متعقّبة بأجوبتها ليتّضح لك فسادها:

أحـدها: اعـتراضـهم عـلى المأثـور مـن حـضور النـبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وخـلفائه الطاهرين عليهم السلام عند الميّت وتلقينهم له الشهادتين، وتبشيرهم إيّاه بالخير إن كان من الصلحاء، أو بعكس ذلك إن كان من الطُّلحاء(٢) فاستغرب ذلك بعض الجهلة الحمقاء، وقالوا: كيف يمكن ذلك مع كثرة أموات البرّ والبحر في كلّ يوم، بل في كلّ ساعةٍ في شرق الأرض وغربها وسائر نواحيها، مع مصادفة القتل أو الموت لأُلوف من النفوس بزمانٍ واحد حقيقي على اختلاف أماكنهم؟

ثمّ ما معنى توصيتهم ملك الموت بالرفق بالمؤمن الصالح والعنف بغيره، على

---

(١) انظر الكافي ٣: ٢/٢٤٢، الخصال: ١٠٨/١٢٠، تفسير الصافي ٣: ٤١٠.

(٢) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧.

ما ورد عنهم عليهم السلام ؟[١].

ثمّ كيف يكون حضورهم؟ هل هو بأجسادهم العنصريّة؟ وليست إلّا مقبورة في مراقدهم، ولا تخلو تلك المراقد المباركة من تلك الأجساد الشريفة قطعاً أصلاً ولا ساعةً واحدة، وإلّا لزم لغويّة حضور الزائرين فيها، ولا يقول بذلك مؤمن أبداً. أو أنّه بأرواحهم ونفوسهم المقدّسة، وهي على ما تقدّم بيانه ليست إلّا جواهر مجرّدة، ليس لها أعضاء ولا جوارح، ولا حركة ولا سكون، ولا هيئة ولا كلام، ولا ذهاب ولا مجيء، فكيف يكون ذلك؟

ثانيها: ما نهقوا به، من الاعتراض على ما ورد أيضاً من تجسّم أعمال الميّت في قبره حتّى يراها بهيئةٍ حسنة أو قبيحة[٢] مع ضرورة كونها أعراضاً فانية، ولا يتصوّر لها وجودات منحازة عن جواهرها.

ثالثها: ما نبحوا به أيضاً من الاعتراض على لُحوق أرواح المؤمنين بوادي السلام، على ما ورد في الأحاديث المأثورة[٣] من أنّهم بعد دفن أجسادهم في مقابرهم بأكناف الأرض تلحق أرواحهم بأرواح سائر المؤمنين المجتمعين في ظهر الكوفة بأرض النجف، فيجتمعون كلّهم هناك، ويتشاركون في المحادثة والاستئناس، والأكل والشرب، والتلذّذ بأنواع النِعَم.

وكذا ما ورد من لحوق الكفّار وأصحاب الكبائر من المسلمين بوادي برهوت[٤] وتعذيبهم هناك إلى يوم يُنفخ في الصور، مع أنّ الأرواح من الصنفين ليست إلّا أشباحاً، وليس لها جوارح ولا جوانح، فكيف يكون تلذّذهم بالطعام والشراب وسائر أنواع النِعم؟

---

(١) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧.

(٢) انظر الأربعون حديثاً (الشيخ البهائي): ٤٧٤.

(٣) انظر الكافي ٣: ٢٤٣، التهذيب ١: ١٧١/٤٦٦، الفصول المهمّة (الحرّ العاملي) ١: ٣٢٩/١، بحار الأنوار ٩٧: ٢٣٣.

(٤) الكافي ٣: ٣/٢٤٦، الفصول المهمّة (الحرّ العاملي) ١: ٦/٣٣٧، بحار الأنوار ١٠: ١٣٠ و٢٥: ٣٨٢ و٨٦: ٢٨٥.

وكذا التعذيب بصنوف العذاب، وليس كلّ ذلك إلّا من خواصّ الأجسام الكثيفة، وكيف يتصوّر عروضها للأرواح المجرّدة؟

رابعها: ما اعترضوا به أيضاً على ما ورد في الرضّع الموتى من أطفال المؤمنين، من أنّهم يتغذّون بعد الموت من أشجار الجنّة، ويسقون الحليب من أغصان متدلّية فيها، تشبه مراضع أُمّهاتهم، ويتولّى تربيتهم إبراهيم الخليل عليه السلام وزوجته سارة، أو الصدّيقة فاطمة الزهراء عليها السلام، فكيف يكون ذلك مع ما ذُكر، من أنّها أرواح مجرّدة مستغنية عن الطعام والشراب؟

ثمّ ما معنى تغذيتهم وتربيتهم مع ضرورة أنّ تلك النشأة ليس فيها نموّ ولا تربية؟ ثمّ كيف اختصّ ذلك بالثلاثة الأطهار المذكورين، دون غيرهم من الأوّلين والآخرين؟

خامسها: ما استغربوه من ضغطة القبر ونهش العقارب والحيّات وسائر صنوف العذاب للأموات، هل هي للأجساد البالية، أو الأرواح المجرّدة؟ وكلّ من الأمرين لا يخلو من البُعد أو المحذور كما عرفت، فكيف يمكن الخضوع لما ورد في الأحاديث من ذلك وأمثاله؟

إلى غير ذلك من هفواتهم الواهية، وتقوّلاتهم الفاسدة.

وأنّ الجواب عنها بأسرها من وجهين: إجمالي، وتفصيلي.

أمّا الإجمالي: فهو ما أشرنا إليه، من أنّ الخبر الصادر عمّن علم صدقه قطعيّاً، ولا سيّما بعد الإذعان بنبوّته وعدم سهوه ونسيانه في شيءٍ ممّا يحكم به أو يُخبر عنه، والقطع أيضاً بأنّه لا ينطق عن الهوى، ولا عن شهوة نفسه، وإنّ كلّ ما يأتي به إنشاءً أو خبراً فليس إلّا وحياً يُوحى إليه صلى الله عليه وآله وسلم، مع كون كافّة ما أُخبر به أمراً معقولاً غير منافٍ للضروري من حكم العقل.

فمثل ذلك الخبر يجب تصديقه والخضوع له بضرورة السيرة المستمرّة على ذلك من عقلاء الملل كلّها، الكاشفة عن إجماعهم عليه بحكم العقل البات،

ولا يجوز لديهم التسرّع إلى تكذيب ما ورد عنه، ولا سيّما إذا كانت الوسائط الناقلة عنه ثقات مأمونين من الكذب والافتراء، وخصوصاً إذا تعدّدت الإخبارات عنه بطرقٍ شتّى، ووسائط مختلفة، حتّى بلغ حدّ الاستفاضة أو التواتر.

فلا شبهة في أنّه لا يشكّ عاقل حينئذٍ في صدق الخبر وصدوره من المُخبر الصادق، ولا ريب في حصول اليقين والقطع بصحّته، ولا أقلّ من طمأنينة النفس، وكلّ ذلك ممّا هو حجّة عندهم، ويعوّل عليه لديهم، من غير خلاف ولا نكير، وإن كان الأوّلان منهما يُسمّى عندهم بالعلم الوجداني، وتسمّى الطمأنينة بالعلم العادي، فيخضعون له، ويحكمون بصحّته، وربما يحكمون على الشاكّ فيه فضلاً عن المنكر له بالجنون وسخافة الرأي ولياقة الاستهزاء، ويتلقّون الخبر عندئذٍ بأحسن قبول وإن عجزوا عن إدراك حقيقته ومعناه، ولم تنل أفهامهم كنه المقصد منه ومغزاه، فيصدّقونه على نحو الإجمال من غير فحصٍ عن مرام المُخبر بوقوعه في المستقبل، ولا سؤال عن حاقّه وكيفيّته فيما لم يوجب ذلك عملاً ولا تكليفاً في الوقت الحاضر على العبد الموجّه إليه الخطاب، ولم يكلّفه المُخبر بمعرفة الشيء المُخبر عنه بحقيقته، بل لم يكلّفه إلّا بالاعتقاد بذلك بجنانه وضميره، دون العمل الخارجي بجوارحه، واكتفى في ذلك بالمعرفة الإجماليّة كما فيما نحن فيه، من إخبارات ذلك المُخبر الصادق المعصوم بوقائع البرزخ والقيامة الّتي اكتفي فيها بذلك.

فإنّ المستفاد من أدلّتها ليس إلّا وجوب الاعتقاد الجزمي بصحّتها، بل الظاهر من كثير من الأحاديث المشيرة إليها وإلى نظائرها: المنع عن الفحص والسؤال عن حقائقها، نحو قولهم عليهم السلام: «إنّ من حقّ الله على العباد أن يقولوا ما يعلمون، ويكفّوا عمّا لا يعلمون»[(١)] «أُسكتوا عمّا سكت الله عنه»[(٢)] «ولا يسعكم فيما ينزل بكم ممّا لا تعلمون إلّا الكفّ عنه والتثبّت والردّ إلى أئمّة الهدى»[(٣)] ونظائر ذلك.

---

(١) الكافي ١: ٥٠/١٢، الوسائل ٢٧: ٢٤ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٠.

(٢) عوالي اللآلي ٣: ١٦٥/٦١.

(٣) المحاسن ١: ٢١٦/١٠٤، الكافي ١: ٥٠/١٠، الوسائل ٢٧: ٢٥ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٤.

وأمّا التفصيلي: فملخّص القول في بيانه: أنّ الإنسان على ما عرفت مركّب في نشأته الدنيويّة من جسمٍ عُنصريّ مادّيّ، وروح لطيفٍ مجرّد جوهري سارٍ في جميع أجزائه الظاهريّة والباطنيّة، مكنون في كافّة جوارحه المرئيّة وجوانحه المستورة، متّحد معها اتّحاد الصور النوعيّة مع موادّها، وأنّه بعد انفصاله عن الجسد بالموت يتعلّق بقالبٍ آخر برزخي مجرّد خفيف، نظير قوالب الجنّ والمَلَك، وعندئذٍ يليق لمشاهدة تلك القوالب المجرّدة وسائر المجرّدات نظائرها، كقوالب سائر الأموات الّتي لم يمكن رؤيتها بالبصر المادّي، لما بينه وبينها من المغائرة التامّة، ولكن بعد خروجه عن المادّي وصيرورته مجرّداً على نحو خلقته قبل خلقة المادّة المركّبة معه ـ على ما ورد في أحاديث أهل بيت العصمة عليهم السلام ـ يشاهد حينئذٍ تلك المجرّدات من أمثاله، كما كان يشاهد الماديّات ببصره المادّي في نشأته الدنيويّة.

وقد جعل الله تعالى النوم في الحياة الدنيويّة مَثَلاً ومسطرةً عن تلك النشأة البرزخيّة، فترى النائم يرى في منامه من المجرّدات ما لا يراه في يقظته، وينال حينئذٍ من الخِفّة وسُرعةالسير وإدراك بعض الأُمور الغيبيّة ما لا يناله حال إفاقته، وربما يصيبه عندئذٍ ما يوجب ألمه وحزنه أو فرحه وسروره مع عدم ظهور شيءٍ من آثار تلك الأُمور في جسده المادّي، وعدم معرفة أحدٍ من أصحابه المحتفين به، المجتمعين حول بدنه العنصري بشيءٍ من كلّ ما رآه أو ناله أو أصابه في منامه، ولا سماعهم لما تكلّم به، ولاإحساسهم لشيءٍ ممّا أتى به أو ما نزل به أصلاً.

هذا، مع أنّ خروج نفسه عن بدنه حين نومه وغفلته لم يكن خروجاً كاملاً، ولا انقطاعاً عنه انقطاعاً باتّاً أبديّاً، ولكنّه بالموت يحصل لنفسه التجرّد التامّ والانقطاع الكامل عن المادّيات، وبذلك يكون أقوى رؤيةً وأشدّ إدراكاً لتلك المخفيّات عن الأبصار المادّية، ويكون أخفّ حركةً وأسرع سيراً ممّا كان منه في حال نومه وغفلته، وليس النوم إلّا مثلاً منه، ومشابهاً له في الجملة على ما عرفت، كما ورد ذلك عن أميرالمؤمنين عليه السلام: «إنّكم تموتون كما تنامون، وتبعثون كما

تفيقون»[١].

وبالجملة، أنّ عالم الأرواح في النشأة البرزخيّة محيط بالعالم المادّي، وواقع في طول النشأة الدنيويّة، ومغائر لها، وليس في عرضها كي يستحيل فيه ما يستحيل فيها، نظير مشاهدة الأشياء البعيدة في الغاية ولو مع وجود الحواجب الكثيرة، وتعدّد الموانع العظيمة عن الرؤية، وتكثّر الفواصل بين الرائي والمرئيّ، كالجبال الراسية، والعمارات الشاهقة، والظُلَمِ الشديدة، فترى النائم لا يمتنع عليه شيء من ذلك، كما لا يصيبه تعبٌ ولا نصبٌ بطيّ المسافات البعيدة، ولا يحتاج في سيره فيها إلى زمانٍ طويل، بل إنّه ربما يحيط بأشياء متبائنة في أقلّ من لمحة بصر، وطرفة عين، مع وضوح امتناع كلّ ذلك وأمثالها في العالم المادّي العنصري.

وعليه، فلا وحشة في القول بحضور أُولئك المعصومين عليهم السلام على أُلوف الأموات في ساعةٍ واحدة بقوالبهم البرزخيّة، وذواتهم المقدّسة الّتي لها أعضاء وجوارح مناسبة لها، ولها أيضاً حركة وسكون، وهيئة وكلام، وذهاب وإياب، موافقة لها على سبيل ما يكون لسائر الناس في منامهم.

هذا، مع كونهم مظاهر قدرته تعالى ومحطّ إرادته، كما لا وحشة في القول بتجسّم الأعمال بعد إمكان كون المراد من ذلك تجسّمها بتلك القوالب المثاليّة، والأجسام البرزخيّة الّتي لا تشاهد بالأبصار المادّية، بل المتيقّن ذلك، ولا مانع عقليّ منه أصلاً.

وبذلك كلّه يتّضح لك فساد الاعتراض على كلّ من تلك الوقائع المُخبر عنها على ألسنة المعصومين الصادقين المصدّقين عليهم السلام، وكذا الاعتراض على تلذّذ الأموات بالنِعم البرزخيّة أو تعذيبهم في ذاك العالم بصنوف العذاب، من ضغطة القبر، وعذاب النيران، ونهش العقارب، ولسع الحيّات والأفاعي، وكذا ارتضاع الرضيع من أغصان أشجار الجنان، وسائر ما ورد في الشريعة المقدّسة.

---

(١) تقدّم تخريج مصادره في ص٢١٩.

وفي النشور ما هـو المأثـور　　　صـدقٌ فـلا يـريبك القُـصور

فقد انقدح لك بما عرفت أنّ تلك الاعتراضات الفاسدة على ذلك كلّه وتلك الأوهام الواهية لم تنشأ إلّا من قصور الفهم، وتـوغّل المـعترض بـها فـي عـالم المادّيات، ثمّ توهّمه عود الأرواح في عالم البرزخ إلى الأجساد العنصريّة المادّية.

ولكنّه زعم باطل، وتوهّم فاسد، فإنّا لا نقول بذلك، بل إنّما نقول: إنّ الأرواح لا تعود إلى الأجسام العنصريّة إلّا بعد انتهاء عالم البرزخ، وحلول ميعاد القيامة العظمى، وحشر جميع الخلائق في العالم الأبدي والطامّة الكبرى، فيومئذٍ يـعود الروح من كلّ أحدٍ إلى جسده المادّي بأمر الله تـعالى، ونـفوذ قـدرته الكـاملة، وترجع النفوس المجرّدة مركّبة بموادّها العنصريّة بعين ما كانوا في النشأة الدنيويّة، وأنّ ذلك العالم الأُخروي الأبدي مبائنٌ للعالمين المتقدّمين عـليه، وربـما يـعدّ العالمين الدنيويّة والبرزخيّة عالماً واحداً باعتبار احـتمال كـون سـطح الأرض وجوفها سيّان في كونهما جزءين لعالم واحد، فتأمّل جيّداً تعرف أنّ عالم الوجود لا يختصّ بعالم المادّة.

«و» عليه، فلا تشكّ في صحّة ما ورد عن المعصومين عليهم السلام «في» بيان وقائع «النشور» واعلم قطعيّاً أنّ «ما هو المأثور» عنهم عليهم السلام من وقائع البرزخ والقيامة كلّه «صدق» صحيح «فلا يريبك القصور» في الفهم، وإيّاك أن تشكّ في شيءٍ منها، اغتراراً بتلك التشكيكات الواهية، والخرافات الفاسدة، وإنّ أهمّ ما أنكـره أُولئك الملاحدة بمجرّد الاستغراب من غير إقامة دليل ولا برهان إنّما هو حديث تجسّم الأعمال، وقد عرفت نقض ما اعترضوا عليه، وبيان فساده إجمالاً وتفصيلاً.

ومن الممكن أن نبيّن فساده في المقام أيضاً بوجهٍ آخر، بأن نقول: إنّ ذلك بنفسه أمرٌ ممكنٌ معقول، لا وحشة في الالتزام به.

وذلك لأنّه ربما تكون الماهيّة الواحدة على وحـدتها مـختلفة فـي أنـحاء وجودها، من حيث الاستقلال بنفسها وعدمه، فتراها أحياناً مضطرّة في الوجود

وبـــالكتاب نـــطق الكـــتابُ وأهـــلُه، ومـــثله الحســـاب.

إلى القيام بغيرها، بحيث لا يمكنها الاستقلال في وجودها، ولا الاستغناء عمّا قامت به. وأُخرى بخلاف ذلك، بحيث لا توجد إلّا مستقلّة بنفسها، مستغنية في وجودها عن غيرها.

ألا ترى مثلاً ماهيّة الإنسان أنّها في عالم التصوّر لا توجد في الذهن إلّا قائمة بالنفس، ولا يمكن استغناؤها عنها حينئذٍ، ولا يعقل استقلالها بالوجود فيه، ولكنّها في ظرف الوجود خارجاً لا تكون إلّا مستقلّة في الوجود، مستغنية في تحقّقها عن تصوّرها في الذهن، وعن قيامها بالنفس، فهي على وحدتها الحقيقيّة تراها مختلفة في ظرف الوجود.

وعليه، فلا مانع بحكم العقل من تجسّم نفس طاعة العباد ومعاصيهم، مع كونها أعراضاً لا يمكن استقلالها في الوجود الخارجي، ولا يعقل استغناؤها عمّن تقوم به في هذه النشأة الدنيويّة، ولا وحشة في دعوى استقلالها في نشأتي البرزخ والقيامة، ولا استحالة في اختلافها في ذلك باختلاف محالّ وجودها وتعدّد أنحاء تحقّقها، بحيث يكون الوجود في هذه النشأة بالإضافة إلى الوجود في النشأة الآتية على سبيل نسبة وجود الجوهر في الذهن إلى وجوده في الخارج، وأنّ إمكان ذلك واحتماله كافٍ في المقام للإذعان به، والخضوع للمُخبر الصادق عنه.

وقد عرفت أنّ الاعتراض على تلك المأثورات الصحيحة لم ينشأ إلّا من قصور الفهم، ومجرّد الاستغراب، ودعوى الاستحالة بلا دليلٍ قاطع، ولا برهانٍ ساطع، وأنّه بعد ثبوت الإمكان لا موقع للإنكار، ولا مجال للتكذيب، فافهم واغتنم.

وبذلك كلّه يتّضح لك فساد سائر ما اعترض على كثير ممّا ورد في الشريعة المطهّرة الإسلاميّة من حوادث عالم البرزخ، ووقائع يوم القيامة الكبرى.

«و» منها التصريح «بالكتاب» ووجود صحيفة الأعمال لكلّ فردٍ من العباد، وأنّ لكلّ منهم صحيفة على يمينه تكتب فيها حسَناته، وصحيفة على شماله تكتب

فآتــني بـفضلك المـبين كـتابي المـنشور بـاليمين
وصدّق الميزان، فالذكر نـطق بـوضعه، فـهو بكـفّتيه حـقّ

فيها سيّئاته، وقد «نطق الكتاب» الكريم بذلك في آيات كثيرة، مع بيان أنّ كتاب الحسنات يُعطى يومئذٍ لليد اليمنى، وكتاب السيّئات لليد اليسرى بعد ثقب الصدر، وإخراج اليسرى منه إلى الخلف.

ومنها قوله تعالى: ﴿فأمّا من أُوتي كتابه بيمينه ۞ فسوف يـحاسب حساباً يسيراً ۞ وينقلب إلى أهله مسروراً ۞ وأمّا من أُوتي كتابه وراء ظهره ۞ فسوف يدعو ثبوراً ۞ ويصلى سعيراً﴾[١].

﴿فأمّا من أُوتي كتابه بيمينه فيقول هآؤم اقروا كتابيه﴾[٢] ﴿وأمّا من أُوتي كتابه بشماله فيقول ياليتني لم أُوت كتابيه﴾[٣].

﴿ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين ممّا فيه ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها﴾[٤].

إلى غير ذلك ممّا صرّح به من ذلك في ذلك الوحي الإلهي، فضلاً عمّا تواتر في ذلك من أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، وهم أعدال الكتاب «وأهله» المنزّهون عن كلّ خسيسة، والمبرأون عن كلّ كذب ودنس ونقيصة، كلّ ذلك بعد إجماع المسلمين عليه أيضاً.

«ومثله الحساب» في الثبوت القطعي كتاباً وسنّةً وإجماعاً.

«فآتني» يا ربّ «بفضلك المبين» المظهر للحسنات «كتابي المنشور» في ذلك اليوم المهول «باليمين» منّي مع الصُلحاء السعداء، ولا تعطنيه بشمالي مع المجرمين الأشقياء.

ثمّ لا يريبك أيضاً أيّها المسلم ما نهق به الخصم الألدّ من التشكيك في مسألة وزن الأعمال في يوم القيامة «وصدّق الميزان» المُخبر عنه «فالذكر» الحكيم قد

---

(١) الانشقاق: ٧ ـ ١٢. (٢ و٣) الحاقة: ١٩ و٢٥. (٤) الكهف: ٤٩.

صحائفُ الأعمال أو نفسُ العمل تُوزنُ، فالسمعُ على التجسيم دلّ

«نطق بوضعه» أيضاً صريحاً في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿والوزن يومئذ الحقّ فمن ثقلت موازينه فأُولئك هم المفلحون ومن خفّت موازينه فأُولئك الّذين خسروا أنفسهم﴾[١].

﴿فأمّا من ثقلت موازينه * فهو في عيشة راضية * وأمّا من خفّت موازينه * فأُمّه هاوية﴾[٢] ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾[٣] إلى غير ذلك من نظائرها.

«فهو بكفّتيه حقّ» لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، وإن وقع الخلاف في أنّ الموزون هل هو «صحائف الأعمال» والأوراق المكتوب فيها تلك الأعراض؟ «أو» أنّه «نفس العمل» الواقع من المكلّف؟

فذهب بعضهم إلى الأوّل؛ زعماً منه أنّ العمل عرضٌ لا يمكن استقلاله ووزنه، على ما أُشير إليه، وقد عرفت الجواب عنه: بإمكان تجسّمه، فلا وحشة في القول بأنّ الأعمال «توزن» بأنفسها، ولا استحالة في ذلك.

«فالسمع» كتاباً وسنّةً «على التجسيم دلّ» نصّاً وظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرّة شرّاً يره﴾[٤].

وبمضمونه ورد كثيراً من السنّة المستفيضة[٥].

وعليه، فلا يعبأ في ذلك بتأويلات بعض علماء الفريقين[٦] ودعواهم أنّ المراد من الميزان هو التعديل والمقايسة بين الصنفين من العمل، ثمّ الجزاء بما يقتضي وصول الحقّ إلى مستحقّه. وأنّ المراد من الثقل والخفّة العارضتين للعمل هو الكثرة والقلّة الموجبتين لعظيم الثواب والعقاب.

إلى غير ذلك من التأويلات الباردة الفارغة عن الدليل والبرهان، سوى ما

---

(١) الأعراف: ٩. (٢) القارعة: ٦ ـ ٩. (٣) الأنبياء: ٤٧. (٤) الزلزال: ٧ ـ ٨.

(٥) انظر تفسير البرهان ٤: ٤٩٥.

(٦) منهم المفيد من الشيعة في تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

استند إليه بعضهم من ظواهر بعض الأحاديث الشاذّة المُعرَض عنها لدى الجُلّ أو الكلّ من فقهاء المتقدّمين والمتأخّرين قدّس سرّهم.

منها: ما في الاحتجاج من خبر هشام بن الحكم رضي الله عنه، أنّ الزنديق سأل الصادق عليه السلام، فقال في جملة كلامه: أوليس توزن الأعمال؟ قال عليه السلام: «لا، إنّ الأعمال ليست بأجسام، وإنّما هي صفة ما عَمِلوا» إلى أن قال: فما معنى الميزان؟ قال عليه السلام: «العدل» قال فما معناه في كتابه: ﴿فمن ثقلت موازينه﴾[1]؟ قال: «فمن رجح عمله»[2].

وما في الكافي ومعاني الأخبار عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ أنّهم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام[3].

وبمضمونهما بعض أحاديث ضعيفة أُخرى، ولكنّها بعد شذوذها وإعراض الأصحاب عنها وعدم مقاومتها لمعارضة النصوص الكثيرة في الكتاب والسنّة يحتمل كون الأجوبة فيها رعايةً لفهم السائل، وقصوره عن إدراك التجسيم وإمكانه، وعن إدراك حقائق تلك الأُمور. أو رعايةً لجحوده وإنكاره ذلك.

ومن العجب ميل شيخنا المفيد قدّس سرّه إلى بعض تلك التأويلات على ما نسب إليه[4] وأعجب منه ـ على تقدير صحّة النسبة ـ أنّه لم يستند كغيره في ذلك إلى تلك الأحاديث الضعيفة، بل استند فيها إلى بعض كلمات العرب، وإرادتهم العدل أحياناً من الميزان عند استعماله.

ولذلك اعترض عليه كثير من العلماء، ومنهم البهائي والمجلسي قدّس سرّهم[5] بأنّ كلّ ذلك تأويلات أو تأييدات لا تُفيد ولا تُسمن ولا تُغني من شيء، وأنّها كأصل الشبهة كلام عامّي يشبه السفسطة.

---

(١) الأعراف: ٨.
(٢) الاحتجاج ٢: ٣٥١.
(٣) الكافي ١: ٤١٩/٣٦، معاني الأخبار: ٣١/١.
(٤) تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.
(٥) لم نعثر على كلام الشيخ البهائي، والمجلسي في بحار الأنوار ٧: ٢٥٢.

وصدّق الصراط، فالسمع ورد فيه، وأنّه من السيف أحَدّ

هذا، مع اقتضائها حمل تلك الألفاظ على المعاني المجازيّة بعد انسلاخها عن معانيها الحقيقيّة من غير موجب ولا سبب، بعد ما عرفت من إمكان تجسّم الأعراض في النشأة الأُخرويّة، وانقدح لك فساد دعوى استحالته ولا أقلّ من عدم قيام دليلٍ عليها، وقد عرفت أيضاً أنّ احتمال إمكان ذلك كافٍ في مثل المقام، وأنّ معه لا سبيل إلى الإنكار أو التأويل.

وبالجملة، أنّ الواجب على كلّ مكلّفٍ في كلّ تلك المأثورات الشرعيّة إنّما هو ما عرفت، من وجوب الانقياد والتسليم لما ثبت منه إجمالاً، والاعتقاد الجزمي بصدقه وصحّته، دون البحث عن حقيقته وكيفيّته، وأنّ الأولى بل اللازم هو السكوت عن كلّ ما لم يكلّفنا الشارع المقدّس بمعرفة كنهه وشؤونه.

وإنّ من ذلك معرفة أنّه هل ينصب لكلّ فردٍ من أفراد الخلائق ميزان خاصّ؟ أو موازين عديدة مختصّة بكلٍّ منهم مختلفة باختلاف حسناته وسيّئاته في أفعاله وأقواله، وإصابته وخطائه في عقائده وضمائره؟ كما يشير إليه ظواهر بعض الأدلّة، نظير قوله تعالى: ﴿فمن ثقلت موازينه﴾[1] ﴿ومن خفّت موازينه﴾[2] ﴿ونضع الموازين القسط﴾[3].

أو أنّه يُنصب للجميع ميزانٌ واحدٌ مشتركٌ بين الكلّ، كما ربما يستظهر ذلك من بعضٍ آخر منها، نظير قوله تعالى: ﴿والوزن يومئذٍ الحقّ﴾[4].

فليس علينا في كلّ ذلك إلّا الإذعان بعدم العلم، وإيكال معرفة حقائقها إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه عليهم السلام.

«وصدّق الصراط» أيضاً على نحو الإجمال «فالسمع» كتاباً وسنّةً قد «ورد» بذلك متواتراً، فلا ريب في ثبوته وصحّته، ولذلك اتّفقت على ذلك كلمة المسلمين،

(١ و ٢ و ٤) الأعراف: ٨ و ٩.　　(٣) الأنبياء: ٤٧.

يـخطفُ كـالبرق إلى الجـنان   أو دونـه عـليه غـير الجـاني

وإن اختلفوا ـ كظواهر بعض الأحاديث ـ في بعض خصوصيّاته وكيفيّاته بما لا يهمّنا التعرّض لها في المقام.

نعم ورد «فيه» وفي بعض شؤونه في بعض الأحاديث أنّه جسرٌ ممدودٌ على شفير جهنّم[١] لا محيص لجميع الخلائق من مرورهم عليه، كما أُشير إليه في قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلّا واردها﴾[٢].

«وأنّه» أمضى «من السيف» و «أحَدّ» منه، وأدقّ من الشعر، وأنّ العلم بحقيقة كلّ ذلك وكُنهه مختصّ به تعالى وبخلفائه عليهم السلام، كما ورد أنّ طوله مسافة ألف سنة[٣] وأنّ الناس في سيرهم ذلك ومرورهم عليه على أصناف:

فمنهم: من يقطع تلك المسافة البعيدة في أقلّ من لمحة العين، فهو «يخطف كالبرق» اللامع منه «إلى الجنان» الرفيعة المعدّة له، وهم الأنبياء وخلفاؤهم المعصومون عليهم السلام.

ومنهم: من يقطعها كالريح العاصف.

ومنهم: من يجوزها كعدو الفرس السريع.

ومنهم: من يمشي عليه مشياً سريعاً أو بطيئاً «أو» أقلّ من ذلك و «دونه» بأن يمرّ «عليه» حبواً على يديه وركبتيه، أو على صدره وبطنه مع إصابته بشيء من لهب النار، فهم مختلفون في السير بطئاً وسرعةً وكيفيّةً على اختلاف حسناتهم وسيّئاتهم كثرةً وقلّة وثقلاً وخفّةً. هذا، مع حمل كلّ منهم أثقال سيّئاتهم المتجسّمة على ظهورهم.

وربما يحمل كثيرٌ منهم أثقال غيرهم أيضاً، مضافاً إلى حملهم سيّئات أنفسهم، وذلك لمكان ظلمهم للغير في نفسه، أو في ماله، أو في عرضه، بالقتل أو الضرب أو بالسرقة

---

(١) انظر تفسير الصافي ١: ٨٥، وتفسير نور الثقلين ١: ٢١/٩١ و٩٢.   (٢) مريم: ٧١.

(٣) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٣٥٩، فتح الباري ١١: ٣٧٦، تفسير نور الثقلين ١: ٢١/٩٢.

فهو على الجاني عقوبةٌ إذا　　سيق إلى النار بضجرٍ وأذى
وللقدير الصون في العبور　　من الأذى من أيسر الأُمور

والنهب أوبالاغتياب والسبّ وأمثال ذلك من التعدّيات على المؤمنين من العباد، إن لم يكفّروا عن تلك المظالم بما أمرهم الله تعالى به، ولم يتوبوا عنها قبل الموت على ما ورد في الشريعة المطهّرة، فيعوّض الحَكَم العدل تعالى على أُولئك المظلومين، بأن يحمل أثقال ذنوبهم ظهور الظالمين لهم، أو يَهَبَهم حسنات الظالمين، ويعذّب ظالميهم بدلاً عنهم، وذلك قوله تعالى: ﴿وليحملنّ أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم﴾[١].

هذا كلّه في «غير الجاني» على نفسه بالكفر والارتداد، والعياذ بالله. وأمّا مثلهما فلا يمكنهما التتابع في السير على الصراط، ولا قطع المسافة أصلاً، وإنّما يهويان منه إلى ما تحته من العذاب الأليم، ويتردّيان إلى نارٍ قعرها بعيد، وشرابها صديد، وصنوف العقوبة فيها شديد، وأنواع التعذيب الأبدي فيها في كلّ ساعةٍ جديد، ولسع العقارب والحيّات والأفاعي وضرب المقامع فيها ـ مضافاً إلى تلك النيران المحرقة ـ لمزيد، أعاذنا الله تعالى من جميعها.

وبذلك يُعلم أنّ نصب الصراط يومئذٍ رحمةٌ للمؤمنين، وبشارةٌ معجّلةٌ لهم بجنّات النعيم، وتعجيل همٍّ وكربٍ للعصاة والمنافقين، وبه يعرف كلٌّ منهم مآل أمره، ومقدار حسناته وسيّئاته.

«فهو على الجاني عقوبةٌ» معجّلةٌ «إذا» مرّوا به عليه، و «سيق إلى النار بضجرٍ» شديد «وأذىً» وعنف كثير، وذلك قوله تعالى: ﴿وسيق الّذين اتّقوا ربّهم إلى الجنّة زمراً﴾[٢] ﴿وسيق الّذين كفروا إلى جهنّم﴾[٣] ﴿يوم نحشر المتّقين إلى الرحمن وفداً * ونسوق المجرمين إلى جهنّم ورداً﴾[٤].

«و» لا يتوهّم صعوبة السير عليه للمتّقين، لمكان دقّته وحدّته، فإنّه يمكن

---

(١) العنكبوت: ١٣.　(٢ و٣) الزمر: ٧٣ و٧١.　(٤) مريم: ٨٥ ـ ٨٦.

فربّ ثبّت قدمي من الزلل عند العبور صافحاً عن الخَطَل
وكوثراً أعطاه ربّك العليّ حبيبه طاها وساقِيه عليّ

«للقدير» على كلّ شيءٍ حفظهم و «الصون» لهم «في» حين «العبور» عليه «من» كلّ «الأذى» وأنّ ذلك «من أيسر الأمور» عليه سبحانه.

«فربّ ثبّت قدمي من الزلل» على الصراط «عند العبور» عليه، حال كونك «صافحاً» بالعفو «عن الخَطل» والذنوب الّتي أحصيتها عليَّ، وأنّ ذلك مأخوذ من كلام أميرالمؤمنين عليه السلام في دعائه عند مسحه على قدميه في الوضوء بقوله: «اللّهمّ ثبّت قدمي على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام»[1].

فإنّ أقدام العُصاة تزلّ وتضطرب عليه على قدر معاصيهم وعظم سيّئاتهم، وأمّا المتّقون فتثبت أقدامهم عليه، ويمرّون عليه بكلّ سكينةٍ وطمأنينة، من غير فزعٍ من لهب النيران الّتي تحت أقدامهم، ولا خوف سقوطهم فيها، فكأنّهم يمشون علىٰ البسيط هوناً آمناً إلى أن ينتهوا إلى نهرٍ عظيم هناك أمام الجنّة، يُسمّى بالكوثر، طوله من المشرق إلى المغرب، وهو أبرد من الثلج، وأبيض من اللبن، وأعذب من كلّ شهدٍ، وأحلى من السكّر، وهو الّذي ذكره الله تعالى في فرقانه الكريم، ووهبه لنبيّه العظيم صلى الله عليه وآله وسلم، ومنّ عليه بذلك حيث يقول عزّ من قائل: ﴿إنّا أعطيناك الكوثر * فصلِّ لربّك﴾[2] أي: شكراً له على ذلك.

فاعتقد أيّها المسلم اعتقاداً قطعيّاً بذلك كلّه على نحو الإجمال «و» صدّق «كوثراً» من غير شكٍّ فيه، ولا بحث ولا جدال في حقيقته وكيفيّته، فإنّ الثابت المتيقّن من الشرع المقدّس هو أصل وجوده في النشأة الآخرة، وأنّه «أعطاه ربّك العليّ» الأعلى «حبيبه طاها، و» أنّ «ساقيه» للمؤمنين «عليّ» بن أبي طالب عليه السلام، وصيّه وخليفته المنصوص عليه من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تظافرت بذلك

(١) فقه الرضا عليه السلام: ٧٠، أمالي الصدوق: ١١/٤٤٥ المجلس الثاني والثمانون، بحار الأنوار ٧٧: ٣٢٠، كنز العمّال ٩: ٢٦٩٩٢/٤٦٨.
(٢) الكوثر: ١ ـ ٢.

وتشهد الأملاك كتّاب العمل   بين يدي ربّهم عزّ وجلّ
جلدٌ لسانٌ بصرٌ سمعٌ يدٌ   رِجلٌ بأمر الله كلٌّ يشهد

أحاديث الفريقين.

فراجع في ذلك تفسيري الطبرسي والقمّي[١] ومجالس المفيد[٢] وأمالي الشيخ[٣] وبشارة المصطفى[٤] وعيون أخبار الرضا عليه السلام[٥] والبحار[٦] وغاية المرام[٧] وغيرها من كتب العامّة والخاصّة، حتّى ترى تواتر مضمون ما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك، نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وإنّ وليّي ووصيّي وخليفتي من بعدي عليّ بن أبي طالب، وهو صاحب حوضي وخليفتي، عليه يذود عنه أعداءه كما يذود الرجل البعير الأجرب عن إبله، ويسقي أولياءه المسلمين له من بعدي».

وقد اعترف بذلك كثير من علماء الجمهور بالرغم منهم، ودوّنوه في صحاحهم، نظير أبي نعيم وابن حنبل وأضرابهما[٨] فراجع.

«و» أنّ من الثابت القطعي كتاباً وسنّةً وإجماعاً أيضاً على نحو الإجمال هو أنّه **«تشهد الأملاك»** الّذين هم **«كتّاب العمل»** الواقع من العبيد **«بين يدي ربّهم عزّ وجلّ»** أي: بمرآى ومسمع منه تعالى.

وكذا سائر ما جعله الله تعالى رقيباً على العبد، وحافظاً له أو عليه[٩] أعماله، ومنها جوارحه، وهي **«جلدٌ»** و **«لسانٌ»** و **«بصرٌ»** و **«سمعٌ»** و **«يدٌ»** و **«رِجلٌ»** وسائر أعضائه، فإنّها **«بأمر الله»** تعالى وقُدرته الكاملة تنطق يوم القيامة و **«كلّ»**

---

(١) مجمع البيان ٤: ٢٠٦، تفسير القمّي ١: ٢٩٣.
(٢) أمالي المفيد: ٣١١ فما بعد.
(٣) أمالي الشيخ الطوسي: ٢٣٢ المجلس الثامن.
(٤) بشارة المصطفى: ٩٧.
(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٣/٢٦٧.
(٦) بحار الأنوار ٣٨: ٩٠.
(٧) غاية المرام ١: ٣١ فما بعد.
(٨) انظر حلية الأولياء ١: ٦١ ـ ٨٧ وفضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ١٠٨٥/٦٣٨.
(٩) كذا ولعل الصحيح: على.

والليل والنهار يشهدان   وكلّها في بقعة الإمكان
وصدّق الصادق فيها أجمعا   وللشكوك لا تكن متّبعا
وإن أتتكَ شبهةٌ من حلّها   عجزتَ فاطلب حلّها من أهلها

منها «يشهد» بما صدر منه من الطاعة أو المعصية أو غيرهما، كما قال تعالى: ﴿حتّى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون﴾[١] ﴿اليوم نختم على أفواهم وتكلّمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون﴾[٢].

وقد تظافرت أيضاً أحاديث أهل البيت عليهم السلام بذلك وبأُمور أُخر من وقائع يوم القيامة.

«و» منها أنّ «الليل والنهار» أيضاً «يشهدان» بذلك، وكذا البقاع والأمكنة «و» أنّ «كلّها في بُقعة الإمكان» كما عرفت، فلا تشكّ في شيءٍ منها، ولا يجوز لك التردّد في صحّتها، فضلاً عن إنكارها وتكذيب الصادقين المصدّقين المُخبرين عنها، ونعوذ بالله من ذلك.

«وصدّق» النبيّ «الصادق» صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاءه عليهم السلام «فيها» وفي نظائرها ممّا ثبت عنهم بطُرقٍ وثيقة، واخضع لأحاديثهم وأقوالهم «أجمعا» من غير تأمّل فيها ولا تأويل لها «وللشكوك لا تكن متّبعاً» فتكون ممّن قال فيهم أمير المؤمنين عليه السلام: «أتباع كلّ ناعق يميلون مع كلّ ريح»[٣] الحديث.

أو تصير ضالاً جاحداً وتحسب نفسك حينئذٍ عاقلاً راشداً وهادياً مهديّاً، وبذلك تكون أخسر الناس أعمالاً كما قال تعالى: ﴿قل هل ننبّئكم بالأخسرين أعمالاً * الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً﴾[٤].

«وإن أتتك شبهةٌ» من جاحدٍ قال، أو منافق ضالّ، أو شاكّ مرتاب، ولم تتمكّن «من حلّها» و «عجزت» عن نقضها: «فاطلب حلّها» أو نقضها «من»

---

(١) فصّلت: ٢٠.
(٢) يس: ٦٥.
(٣) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٦ ومن حكمه عليه السلام ١٤٧.
(٤) الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤.

وإن وقفت قِف وثـبّت القـدم   ولا تقل: لا، إن عجزت من نَعم
والنـارُ والزقّـومُ والجـنانُ   والحورُ والقـصورُ والغـلمانُ

مصادر العلوم و «أهلها» أهل الذكر الخبيرين بها، كما قال تعالى: ﴿فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾[1].

وهم أهل بيت الوحي والرسالة عليهم السلام ومن بعدهم ممّن نصبوه نوّاباً عنهم في غيبتهم، وهم العلماء الأبرار، والفقهاء الأخيار، المتتبّعون أحاديثهم، والمقتفون آثارهم قدّس الله تعالى أسرار الماضين منهم، وحيّا الله الموجودين، وأيّد الباقين منهم.

«وإن» عجزت أحياناً عن الوصول إلى أحدٍ منهم و «وقفتَ» حائراً عن حلّ الشبهة، أو عن فهم بعض الأحاديث المثبتة الصحيحة، فإيّاك أيضاً أن تبادر إلى الإنكار لقصر فهمك، أو أن تتسرّع إلى تأويلها برأيك القاصر، وهوى نفسك الأمّارة، بل «قف» عن كلّ ذلك «وثبّت القدم» الراسخ على الإيمان والتصديق الإجمالي إلى أن ينوّر الله تعالى قلبك لمعرفة الحقائق، أو تجد من يبيّنها لك: «وأنّ العلم نورٌ يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده»[2].

«ولا تقل: لا» إنكاراً لصحّة تلك المأثورات الصحيحة «إن عجزتَ من» قول: «نَعَم» الدالّ على التصديق الوجداني بما بلغك، وتوقّف عن الحكم بشيء أصلاً «و» لا تشكّ أيضاً في أنّ «النار» المتواتر ذكرها في الكتاب والسنّة، وما ورد من أصناف العذاب فيها، ولسع حيّاتها وعقاربها، ونهش أفاعيها، وضرب المقامع الحديديّة فيها لأهلها «و» أكل «الزقّوم» وهي شجرة مُرّة كريهة الطعم والرائحة، يطعم منها أهل النار كرهاً وإجباراً.

وكذا شرب الحميم، وهو الماء البالغ في الحرارة إلى النهاية، بحيث لو سقطت منه نقطة على جبال الدنيا لأذابتها بأجمعها، يُسقى منه أهل النار على ما روي عن

(١) النحل: ٤٣.

(٢) مشكاة الأنوار ٢: ١٩٠٥/٣٢١، منية المريد (الشهيد الثاني): ١٦٧، بحار الأنوار ١: ٢٢٥.

حــقٌّ حــقيقةٌ بــلا مــجازٍ   ربّ الجــزاء بــهما مـجازي

ابن عبّاس رضي الله عنه[١] كلّها حقٌّ صحيح، فذلك طعامهم، وهذا شرابهم الّـذي يشـوي وجوههم بشُربه، أو بمجرّد رؤيته، لشدّة حرارته كما قـال تـعالى: ﴿إنّـا أعـتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل﴾ وهو النحاس والصفر المذاب ﴿يشوي الوجوه بئس الشراب﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿إنّ شجرة الزقّوم * طعام الأثيم * كالمهل يغلي في البطون * كغلي الحميم﴾[٣] ونعوذ بالله من كلّ ذلك.

«و» كذا ما ورد متواتراً في الكتاب و السنّة القطعيّة، وقام عليه إجماع الأُمّة من نِعَم «الجنان» الّتي لم تر عينٌ مثلها، ولم يخطر على قلب بشر ما أُعدّ فيها، من المأكل والمشرب «والحور والقصور والغلمان» المعدّة لأهلها من الصلحاء السعداء.

فإنّ كلّ ذلك أيضاً «حقّ حقيقة بلا» شكٍّ ولا تأويلٍ، ولا «مجاز» بـنحو مـا ارتكبه بعض الجُهّال المدّعين لأنفسهم الفلسفة والحكـمة والمـعرفة، مـع غـاية قصورهم عنها جميعاً، فأوّلوا تلك المحكمات المثبتة نقلاً وإجماعاً بأُمور واهـية حسب أهوائهم الكاسدة، وآرائهم الفاسدة، وعقولهم القاصرة، بلا دليلٍ شـرعي، ولا برهانٍ قطعي، وعدلوا فيها عن الحقائق إلى المجاز بمجرّد الاستغراب، وقصور أفهامهم عن إدراك المغازي فيها، فأوّلوا الجنّة بحصول السرور بسبب نيلها بلذّاتها الحيوانيّة، من حيث المأكل والمشرب والمنكح والمسكن والملبس وأمثالها، أو بلذّاتها الإنسانيّة من حيث اكتسابه العلوم الراقية والأخلاق المرضيّة الفاضلة.

وكذا أوّلوا جهنّم ونيرانها بكدورة النفس وظلمتها بالأخلاق الذميمة الدنـيّة، وعقبات الجهل المظلمة.

وأنت خبير بأنّ تلك الخرافات أشبه شيءٍ بالهذيان والسفسطة، بل مسـاوقٌ

---

(١) حكاه عنه الزمخشري في الكشّاف ٣: ١٥٠ وجوامع الجامع ٢: ٥٥٣.

(٢) الكهف: ٢٩.

(٣) الدخان: ٤٣ ـ ٤٦.

ومن هبوط آدم أبي البشر من الجنان خلقها الآن ظهر

لإنكار الكتاب والسنّة، فلا تصغ إليها ولا تعبأ بشيءٍ منها، واعتقد جزميّاً بصحّة الجنّة والنار الحقيقيّتين على نحو الإجمال، واعلم قطعيّاً أنّ «ربّ الجزاء» ووليّه «بهما مجازي» الفريقين ﴿فريق في الجنّة وفريق في السعير﴾[1] وإن وقع الخلاف في كونهما اليوم مخلوقتين قبل نفخ الصور الثاني؟ أو أنّهما يُخلقان بعد قيام القيامة، وعند البعث والنشور؟

وأنّ الحقّ الصحيح هو الأوّل؛ وفاقاً لجمهور المسلمين، عدا الشاذّ القليل منهم، كأبي هاشم، والقاضي عبدالجبّار، وأتباعهما من المعتزلة[2] فإنّ متواترات الكتاب والسنّة بظواهرها تدلّ على الأوّل، نحو قوله تعالى في مسألة الجنّة: ﴿أُعدّت للّذين آمنوا﴾[3] ﴿أُعدّت للمتّقين﴾[4] وفي أمر جهنّم ﴿أُعدّت للكافرين﴾[5] وأمثالها.

وكذا الأحاديث الكثيرة الدالّة على ذلك، وفي بعضها عنهم عليهم السلام: «ليس منّا من أنكر خلق الجنّة والنار، ولا نحن منهم، وأنّ من أنكر ذلك فقد كذّب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وكذّبنا، وليس من ولايتنا على شيء، وهو مخلّد في نار جهنّم»[6].

هذا، مع أنّ الكتاب الكريم قد صرّح بدخول آدم عليه السلام وزوجته الجنّة، وأوحى إليهما بذلك بقوله تعالى: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنّة﴾[7].

ولا شكّ في وجودها يومئذٍ ودخولهما فيها، ولم يتفوّه أحد بانعدامهما بعد ذلك.

«و» بذلك يُعلم أنّ «من هبوط آدم أبي البشر» وخروجه «من الجنان» يثبت وجودها و «خلقها الآن» وبه «ظهر» لك فساد قول المخالف، حتّى في خلق النار

(١) الشورى: ٧. (٢) حكاه عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٠٨ ومناهج اليقين: ٣٤٠.

(٣) الحديد: ٢١. (٤) آل عمران: ١٣٣. (٥) البقرة: ٢٤ وآل عمران: ١٣١.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٠٦/٣، أمالي الصدوق: ٣٧٣/٧ المجلس السبعون، التوحيد (الصدوق): ١١٨. (٧) الأعراف: ١٩.

ووجودها اليوم؛ لعدم القول بالفصل بين خلقها وخلق الجنّة، وإن ورد في بعض الأحاديث الضعيفة: «أنّ الجنّة الّتي دخل فيها آدم إنّما هي جنّة دنيويّة، تطلع الشمس فيها وتغيب، ولم تكن جنّة الخلد، وإلّا لم يخرج منها أبداً»[١].

ولكنّها مخالفة لسائر الأحاديث المتظافرة أو المتواترة الدالّة على وجودها، ولذلك تصافقت المتكلّمون والمفسّرون وسائر العلماء على حجّيتها، وترك الشواذّ المخالفة لها، القاصرة عن معارضتها من وجوه، وقد قيل للإمام الرضا عليه السلام ـ على ما في رجال الكشّي ـ: إنّ فلاناً يزعم أنّ الجنّة لم تُخلق؟ فقال عليه السلام: «ماله لعنه الله، كذب، فأين جنّة آدم»[٢].

وورد أيضاً في أحاديث كثيرة أنّه لا يخرج أحد من الدنيا حتّى يرى مكانه في الجنّة أو في النار[٣] إلى غير ذلك من المأثورات المثبتة الدالّة على وجودهما والمزيلة للشكّ في ذلك.

---

(١) الكافي ٣: ٢/٢٤٧، بحار الأنوار ٦: ٢٨٤ و٢٨٥ و٨: ٢٠١ بتفاوت يسير.

(٢) رجال الكشّي ٢: ٩٤٠/٧٨٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٧٨/٨٤، الوسائل ٨: ٩٣ أبواب بقيّة الصلوات المندوبة باب ٥ ح ١.

الركن الثالث

في جواز عفوه تعالى عن عُصاة المؤمنين إن لم يرتدّوا عن الدين، ولم ينكروا شيئاً من ضروريّات المذهب وأحكام الشرع المبين.

أمّا النادم التائب منهم، فلا شبهة لدى العقلاء، كما لا خلاف بين فِرَق المسلمين بأجمعهم في حُسن العفو منه عقلاً، وثبوته نقلاً كتاباً وسنّةً.

بل المستفاد من المأثورات المتواترة فيهما أنّ العبد الجاني على نفسه بعد توبته يثبت له حقّ على ربّه تعالى لقبولها، بحيث يجب عليه سبحانه القبول، ويقبح عليه العدم بعد مواعيده الكثيرة في الآيات العديدة بقبولها، ووضوح خُلف الوعد منه لشيءٍ منها، فقد قال سبحانه: ﴿إنّما التوبة على الله﴾ أي: حقّ ثابت عليه قبولها ﴿للّذين يعملون السوء بجهالة ثمّ يتوبون من قريب فأُولئك يتوب الله عليهم﴾[1]. ﴿وهو الّذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيّئات﴾[2] ﴿إلّا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأُولئك يبدّل الله سيّئاتهم حسنات﴾[3]. إلى غير ذلك من نظائرها.

نعم، إنّ ذلك مخصوص بالمؤمن المعتقد بشرائع الدين، والموحّد لله ربّ العالمين، وأمّا الكافر والمشرك والمنكر لشيءٍ من ضروريّاتها، فهو خارج عن عموم تلك الآيات إن ماتوا على غيّهم وضلالهم، ولم يتوبوا عن كفرهم

---

(١) النساء: ١٧. (٢) الشورى: ٢٥. (٣) الفرقان: ٧٠.

وارتدادهم، وذلك لصريح آيات أُخر كقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يغفر أن يشرك به﴾[١] ﴿من يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنّة﴾[٢] ﴿إنّ الّذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله ثمّ ماتوا وهم كفّار فلن يغفر الله لهم﴾[٣] ﴿ولا يدخلون الجنّة حتّى يلج الجمل في سمّ الخِياطِ﴾[٤] إلى غير ذلك من أمثالها، مضافاً إلى السنّة المتظافرة المأثورة بمضامينها.

بل يمكن أن يقال: إنّ مغفرتهم والعفو عنهم على ما هم عليه من الإصرار على الكفر والإلحاد إلى آخر الحياة مستقبح لدى العقل، ومنافٍ للعدل على ما تقدّمت إليه الإشارة في باب العدل، فراجع.

والظاهر أنّه لا شبهة في كلّ ذلك، وإنّما الكلام في العفو عن المؤمن الجاني المتوفّى من غير توبةٍ، فذهب شرذمة من معتزلة بغداد إلى قُبحه عقلاً[٥] وذلك مستلزم لثبوت عدمه شرعاً بمقتضى قولهم: كلّما حكم به العقل حكم به الشرع[٦] ووضوح تنزّهه تعالى وبراءة ساحة قدسه جلّ وعلا عن كلّ عَبثٍ وقبيح، مضافاً إلى صراحة آيات كثيرة في ترتّب العقاب على المعصية واستلزامها له، نظير قوله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإنّ له نار جهنّم﴾[٧] ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمّداً فجزاؤه جهنّم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً﴾[٨] ﴿ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه﴾[٩] إلى غير ذلك ممّا ورد بمضامينها من متواترات الكتاب والسنّة.

نعم، خرج منها النادم التائب الحقيقي بالكتاب والسنّة والإجماع، بل والعقل أيضاً، وبقي غيره مشمولاً لتلك العقوبات، مستوجباً لها شرعاً، غير جائز سقوطها

---

(١) النساء: ٤٨ و١١٦. (٢) المائدة: ٧٢. (٣) محمّد: ٣٤. (٤) الأعراف: ٤٠.

(٥) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٥.

(٦) هي قاعدة عقليّة مطردة، استخدمها الأُصوليون كثيراً في كلماتهم، انظر هداية المسترشدين: ٤٣٣.

(٧) الجنّ: ٢٣. (٨) النساء: ٩٣. (٩) الطلاق: ١.

قـــد نـــدب الله عـــباده إلى   أن يصفحوا عمّن جنى تفضّلا

عنه عقلاً، وذلك لأنّ التهديد والوعيد بالعذاب الشديد في تلك الآيات على المعصية إنّما هو على سبيل وَعدِه تعالى بالثواب على الطاعة، وكلاهما من وادٍ واحد، من حيث كون الخُلف لكلّ منهما مساوقاً للكذب القبيح الّذي لا يجوز نسبته إليه تعالى.

هذا ولكن الحقّ الحقيق إنّما هو ما ذهب إليه سائر فِرَق المسلمين، وتصافقت عليه جماهيرهم عدا أُولئك الشرذمة القليلة، وهو جوازه بل حسنه عقلاً وثبوته شرعاً.

أما الأوّل: فلما عُلم قطعيّاً، من أنّه «قد ندب الله عباده» ودعاهم «إلى» العفو عن المسيء، وحرّضهم كثيراً في كتابه وسنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم على «أن يصفحوا عمّن جنى» عليهم في النفس أو في المال «تفضّلاً» منهم عليه، ووعدهم على ذلك غفرانه لذنوبهم، وعفوه عن سيّئاتهم، بل ما هو أعظم من ذلك، وهو حبّه لهم، وأقربيّة ذلك للتقوى الموجب لدخول الجنّة والخلود فيها، كما قال تعالى: ﴿وليعفوا وليصفحوا ألا تحبّون أن يغفر اللهُ لكم﴾[1] ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾[2] ﴿فاعف عنهم واصفح إنّ الله يحبّ المحسنين﴾[3] ﴿إنّ الله لعفوّ غفور﴾[4].

بل مدحهم بما يستفاد منه رضاه تعالى عنهم، وذلك أيضاً أعظم من العفو والمغفرة، فقال عزّ وعلا: ﴿ورضوان من الله أكبر﴾[5] من الجنّة ونِعَمها فضلاً عن غفران الذنوب والعفو عنها، فقال عزّ من قائل في صفات المؤمنين المرضيّين ﴿والعافين عن الناس﴾[6].

بل ربما يستفاد وجوبه من ظواهر الأوامر به، نظير قوله سبحانه: ﴿فاعفوا واصفحوا﴾[7] وأمثاله من متواترات الكتاب والسنّة[8].

---

(١) النور: ٢٢. (٢) البقرة: ٢٣٧. (٣) المائدة: ١٣. (٤) الحجّ: ٦٠.
(٥) التوبة: ٧٢. (٦) آل عمران: ١٣٤. (٧) البقرة: ١٠٩.
(٨) انظر أُصول الكافي (للكليني) ٢: ١٠٧ باب العفو، الأدب المفرد (البخاري): ٦١ باب العفو والصفح عن الناس.

فـــهو بـــعفوه عــن العــبد أحــقّ وهل ترى العفو سوى إسقاط حقّ؟
إذ العـــقاب ليس إلّا حـــقّه ولا يـــنافي العـفو عـنه صِـدقه

ولا شبهة في شيء من ذلك، كما لا شبهة في أنّه جلّ وعلا أولى بما ندب إليه العباد، وأحقّ منهم بالعمل به، كما لا شبهة أيضاً في أنّ العفو عن الجاني إحسانٌ إليه كما سمعت في قوله تعالى: ﴿والله يحبّ المحسنين﴾[1] بعد أمره بالعفو والصفح، قارناً بينهما وبينه، وهو أيضاً أولى بالإحسان والتفضّل.

«فهو بعفوه عن العبد» الجاني الموحّد المعتقد به وبشرائعه «أحقّ» وأولى، فإنّه دائم الفضل، وقديم الإحسان، ذو الفضل العظيم، والمنّ الجسيم، وهل يُـعقل أن يأمر العبيد بشيءٍ حسنٍ إلى الغاية وهو يتركه، وإن لم نقل بقبح تركه؟

كلّا ثمّ كلّا، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، فـإنّه لا تـفوته صـفةٌ حسـنةٌ، ولا يشذّ عنه وصف كمال أبداً.

«و» أيضاً «هل ترى العفو» لدى العرف والعقلاء «سوى إسقاط حقٍّ» ثابت؟ وقد تصافقت العقلاء أجمع على حُسنه، ومَدحِ فاعله، والثناء عليه، إذا وقع العفو في محلّه ولأهله، وهو ما سوى المعاند اللئيم، و الجاحد الزنيم كما عرفت.

وهل يتوقّف عاقلٌ عن الحكم بحسن ذلك ورجحانه؟ هيهات، ثمّ هـيهات، فضلاً عن الحكم بقبحه.

كيف؟ وقد اشتهر بينهم حتّى صار كالمثل السائر قولهم: العفو عند المقدرة من مكرمات الخصال «إذ العقاب» من المنتقم «ليس إلّا حقّه» المختصّ به، وأنّ تركه مع القدرة لا يكون إلّا تكرّماً ولطفاً وفضلاً وإحساناً.

«و» من هنا ينقدح فساد ما توهّمه الخصم، من كون تركه مساوقاً للكـذب القبيح في وعيده، على سبيل خُلف الوعد بالثواب على الطاعة.

---

(١) آل عمران: ١٤٨.

فإنّ ما أخبر من وعيده　　　يتبع حقّه على عبيده
فتركُهُ بعد سقوط الحقّ　　　غير منافٍ لحديث الصِدق

وجه الفساد: أنّه «لا ينافي» ترك الانتقام من الجاني و «العفو عنه» لما هو المتسالم عليه، من «صدقه» في وعيده الدالّ على استحقاق الجاني «فإنّ ما أخبر» به «من وعيده» إنّما «يتبع حقّه» الواجب «على عبيده» باعتبار أنّ عصيانهم له يوجب له حقّاً في عذابهم على ذلك «فتركه» العذاب «بعد» العفو الموجب «سقوط الحقّ» الثابت له ليس إلّا هبةً منه سبحانه، وفضلاً وكرماً وإغماضاً عمّا له عليه، وذلك «غير منافٍ لحديث الصدق» وهو الإخبار عن الاستحقاق.

وبعبارةٍ أُخرى: كما أنّ حسن الوعيد من المولى لعبده لا يدور إلّا مدار استحقاق العبد وجوداً وعدماً للانتقام؛ بشهادة العُرف، حيث إنّ مجرّد الاستحقاق فقط علّةٌ وحيدةٌ لصحّة الوعيد وحُسنه، وإنّ عدمه علّة منحصرةٌ لعدمه، بضرورة حكم العقلاء، وأمّا وقوع المتوعّد به، وهو الانتقام المتأخّر، فلا دخل له في ذلك قطعاً.

فكذلك إخبار المولى بأنّه سينتقم من العبد على عصيانه لا يدور صدقه على إيقاع النكال به، وعلى تنجيز الوعيد بالانتقام منه، بل إنّ ذلك إخبارٌ عن ثبوت حقّ الانتقام له على العبد العاصي، ولا يدور صدق إخباره بذلك وكذبه إلّا مدار ثبوت الحقّ وعدمه، من غير مدخليّة إيقاع الانتقام المتوعّد به في ذلك أصلاً كما هو واضح، فإنّ صدق القضيّة الشرطيّة الحمليّة لا يناط إلّا بصدق التعليق وصحّة الاشتراط، وأمّا وقوع طرفيها وعدمه فهو أجنبيّ محض عن ذلك؛ بواضح الضرورة؛ واتّفاق أهل الفنّ، كما في قولك مثلاً: إن جاء زيد فعمرو قائم، فإنّ صدق ذلك منوط فقط بصحّة الحمل والاشتراط، من دون مدخليّة تحقّق المجيء والقيام الخارجي في ذلك أصلاً بوجهٍ من الوجوه.

وعليه فإخبار الربّ تعالى بتعذيب المؤمن العاصي يوم القيامة ليس إلّا إخباراً بثبوت الحقّ له بذلك على العاصي، وأمّا العفو، فمعناه إسقاط الحقّ،

وإذهاب موضوع قضيّة الاستحقاق، فهو واقع في طول الوعيد، ونافٍ لموضوعه، وهو ثبوت الحقّ، فهو حاكمٌ عليه، وليس في عرضِه كي يلزم التكاذب بينهما، فتأمّل جيّداً.

وقد اتّضح لك بذلك أنّ الوعد والوعيد ليسا من وادٍ واحدٍ، بل هما متعاكسان، حيث إنّ الوعد بالثواب سببٌ لثبوت الحقّ للعبد على ربّه تعالى، ويجوز له مطالبة المولى بذلك حسب وعده الوفيّ الّذي لا خُلف فيه، ولا شبهة لدى العقل والعرف في قبح التخلّف عنه كما لا شبهة في نزاهته تعالى عن ذلك. وأمّا الوعيد بالعقاب، فهو مسبّبٌ عن ثبوت الحقّ له سبحانه على عبده العاصي له، وقد تبيّن لك أنّ إسقاطه كرمٌ وفضلٌ، وهو في غاية الحُسن.

ثمّ إنّ الخصم قد لفّق لإثبات القُبح العقلي في إسقاط الوعيد وجهين آخرين[1]:

أحدهما: أنّ العفو مع عدم التوبة يوجب اجتراء العاصي، وعدم مبالاته بشيءٍ من المعاصي، وأنّ تطميع المولى لعبده في ذلك مساوقٌ لإغرائه، وهو قبيح جدّاً، ومنافٍ لواجب لطفه تعالى، فإنّ اللطف يقتضي توقيفه عن المعصية، وأمّا التطميع في العفو محرض له عليها، ومساوق لإعانته على ارتكابها، وهل هو إلّا قبيح لا يجوز نسبته إليه تعالى؟

وثانيهما: أنّ ذلك منافٍ أيضاً لعدله، فإنّ المساواة بين المطيع والعاصي في دخول الجنّة يستلزم إضاعة حقّ المطيع في احتماله مكاره الطاعة ومشاقّ العبادة، وصبره عن لذائذ المعاصي وشهواته النفسيّة، وقُبح ذلك أوضح واضح، خصوصاً مع وعده تعالى صريحاً بعدم إضاعته أجر المطيع منهم في قوله سبحانه: ﴿إنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[2].

كما صرّح أيضاً بعدم إمكان المساواة بين المطيع والعاصي في قوله عزّ من قائل: ﴿أم حسب الّذين اجترحوا السيّئات أن نجعلهم كالّذين آمنوا وعملوا

---

(١) انظر تفصيل الكلام في مناهج اليقين (للعلّامة الحلّي): ٣٤٦.

(٢) التوبة: ١٢٠.

ويكفي الاحتمال رادعاً بلا ريبٍ ولو قيل: العقاب جعلا

الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون﴾[١].

بل إنّ ذلك يستلزم كون المجرم المرتكب للفحشاء وأنواع المعاصي أعزّ شأناً وأحسن حظّاً من المطيع المتجنّب عنها المحتمل للمكاره والمشاقّ إطاعةً لمولاه في أوامره ونواهيه، ومن الواضح أيضاً أنّ ذلك ممّا يأباه العقل السليم.

والجواب: أمّا عن حديث الاجتراء واستلزام التطميع للتحريض، فهو أنّ ذلك إنّما يلزم إذا كان الوعد بالعفو وعداً تنجيزيّاً لعموم العُصاة عن جميع معاصيهم، بحيث يحصل الأمن لكافّتهم عن العقاب، ويوجد فيهم العلم القطعي بعدم المجازات، ونفي العذاب عنهم مهما ارتكبوا من كبائر المحرّمات. وأمّا إذا كان ذلك أمراً محتملاً يُرجى وقوعه ويحتمل عدمه بحصول الانتقام وإجراء العدل، وعدم حصول العفو ـ كما هو المدّعى المطلوب في المقام ـ فلا استلزام لذلك.

وقد عرفت أنّ محطّ البحث ليس إلّا عن جواز العفو وإمكانه، وليس في ذلك تطميعٌ جزميٌّ يوجب الاجتراء، أو ما يكون مساوقاً للإغراء، أو محرّضاً على ارتكاب المنكرات والفحشاء، ولا هو منافٍ لواجب اللطف بعد تقدير وجود الاحتمال في نفس المرتكب، وتجويزه وقوع الضرر عليه بالعذاب وعدم العفو عنه.

فإنّ العاقل لا يهاجم على ما يحتمل فيه الضرر «ويكفي الاحتمال» العقلائي «رادِعاً» له عن الاقتحام والتجرّي «بلا» شبهةٍ ولا «ريب» في ذلك لدى العُقلاء أصلاً، فإنّ دفع الضرر المحتمل ولو لم يكن قطعيّاً أولى لديهم من استجلاب المنفعة ولو كانت قطعيّة معلومة، بل يمكن أن يقال: إنّ ذلك أمر مغروز في أذهان العموم حتّى المجانين والبُلهاء منهم، بل مختمر حتّى في طبيعة البهائم الصامتة فضلاً عن البشر ذوي العقول الكاملة.

---

(١) الجاثية: ٢١.

أما ترى فرارها حذراً من الضرب المؤلم، أوالقبض عليه بمجرّد تجويزها ذلك في أذهانها، واحتمال وقوعه عليها،فتراها كيف تمتنع عن السرقة والخطف وأمثالهما، وتكفّ نفوسها عن شهواتها للأكل والشرب بانقداح مجرّد الإمكان في أفكارها.

وبالجملة، بعد تقدير إمكان عدم العفو، واحتمال استيفاء المولى حقّه من المجرم العاصي بالانتقام منه. لا يتجرّأ العاقل على معصيته اغتراراً بالعفو المحتمل مع عدم قطعيّته «ولو قيل»: إنّ «العقاب» إنّما «جُعلا» بوضعٍ من الشرع، ولم نقل بكفاية العقل وحكمه بقُبح المعصية في ردع العبد عنها.

توضيح ذلك: أنّ علماء الفنّ بعد اتّفاقهم على موافقة العقل للشرع في الحكم باستحقاق العاصي للعقاب، اختلفوا بينهم في أنّ حكم العقل بذلك هل هو يكفي بياناً لترتّب الثواب والعقاب على الإطاعة والعصيان؟ فتتمّ به الحجّة على العبيد، وبه يُكتفى في ردعهم عن المعاصي وتحريضهم على الطاعات، وعليه، فيكون بيان الشرع للترتّب المذكور بياناً تبعيّاً وفضلاً زائداً على واجب اللطف، غير داخلٍ فيه، وهو الحقّ الصحيح.

أو أنّه لا يكفي ذلك؟ بمعنى أنّ حكمه بقبح عصيان أوامر المُنعم ونواهيه لا يثبت عقاباً على العاصي، كما لا يُثبت حكمه بحُسن الطاعة ثواباً للمطيع، وعليه، فيكون بيان الشارع للثواب والعقاب وترتّبها على الطاعة والعصيان إنشاءً مستقلاًّ دخيلاً في اللطف الواجب عليه، مجعولاً منه بجعل ابتدائي.

ومعنى ذلك: أنّ لطفه كما كان يقتضي تشريع الأوامر والنواهي، فكذلك يقتضي جعله الثواب والعقاب، باعتبار أنّ ثبوت حُسن الفعل أو قُبحه لدى المولى بحكم العقل ـ مع تقدير عدم استلزامهما لترتّب الجزاء ثواباً أو عقاباً، على ما هو المتسالم عليه ـ لا يُحدث في نفوس العامّة حرصاً على الطاعة، ولا حذراً عن المعصية، ولا هو يُثبت عليهم حجّةً ينقطع بها عذرهم في المخالفة، وعليه، فيلزم على الشارع المقدّس تتميماً للطفه الواجب وتكميلاً لدعوته وبعثه وزجره وتثبيتاً

إذ يحصل اللُطف بأن يجعله جَعلاً به يجوز أن يفعله
بل جعلُهُ بحيث لابدّ وأن يوقعه خلاف لُطفه الحَسن

لحجّته البالغة على عامّة المكلّفين من عبيده وإمائه جعل المثوبة على أثر الطاعة، وجعل العقوبة على أثر المعصية.

وكيف كان، فبعد ما عرفت الفرق بين القولين إجمالاً على الخلاف المذكور في محلّه مع ما لكلٍّ منهما من الأدلّة والبراهين، نقول في المقام: إنّ ما ذكرنا من عدم التنافي بين العفو وبين صدق الوعيد صحيحٌ على كلا القولين.

أمّا على الأوّل؛ فواضح، حيث إنّ العقاب قد ثبت ترتّبه على المعصية بحكم العقل قبل بيان الشرع، ولم يكن من الشرع إلّا بيان إمكان العفو، فلا تكاذب بينهما ولا تنافي أصلاً.

وأمّا على الثاني؛ فربما يتوهّم التنافي بين صدق الوعيد بالعقاب المجعول لطفاً وبين عدم تنجيزه بسبب العفو، ولكنّه واضح الفساد؛ «إذ» قد عرفت أنّه لا ينحصر اللطف في جعل العقاب منجّزاً حتّى يرتدع العبد عن المعصية، بل إنّه «**يحصل اللُطف**» أيضاً بجعله متوقّعاً، «**بأن يجعله**» غير منجّز «**جعلاً به يجوز أن يفعله**» بعدله، كما يجوز أن لا يفعله بصفحه وعفوه، فإنّ إمكان الوقوع في الضرر ـ كما عرفت ـ بنفسه كافٍ للتحرّز عمّا يُخاف منه في سائر الخلائق حتّى في الأنعام، فضلاً عن البشر، ولا سيّما في العُقلاء منهم.

وعليه، فجعل العقاب المحتمل كافٍ في ثبوت اللطف من المولى لو لم يكن عينه، «**بل**» الأمر بالعكس، فإنّ «**جعله**» العقاب منجّزاً «**بحيث لابدّ وأن**» ينزله بالمجرم العاصي و «**يوقعه**» به «**خلاف لُطفه الحَسن**» فإنّ التنجيز يوجب يأس العبد عن المغفرة، ويمنعه عن التوبة، مع كون اليأس معصيةً عظيمةً وخسارةً كبيرةً، بل كفراً صريحاً فوق سائر المعاصي بمقتضى قوله تعالى: ﴿إنّه لا ييأس من روح الله

من بَعدِ حكمِ العقل حكماً استقل فيه بدفعك العـقاب المُـحتَمل

إلّا القوم الكافرون﴾[١] ﴿إلّا القوم الخاسرون﴾[٢].

وكيف يسدّ المولى على العبد باب عفوه ورحمته ويـقنطه عـنهما، مـع نـهيه الصريح عن القنوط بقوله جلّ وعلا: ﴿لا تقنطوا من رحمة الله إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً﴾[٣]؟

وكيف يجوز له أن يؤيّس عبده المذنب عن قبول التوبة المأمور بها وجـوباً بقوله سبحانه: ﴿توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾[٤] وأمثاله؟

أفليس تنجيز الوعيد موجباً لذلك، ومقتضياً للاجتراء على العصيان والكفر؟ أوَليس ذلك منافياً لنصوص الكتاب ومتواترات السنّة الدالّة ـ بعد إجماع الأُمّة ـ على أنّه تعالى لا يسدّ على عبيده باب رحمته، ولا يصدّهم عن الرجوع إليه، وإن بلغوا النهاية في الكفر وارتكاب السيّئات، وفعل الفواحش والمنكرات؟

وعليه، فلا لُطف إلّا في جعل العقاب مترقّباً محتملاً من غير تنجيزٍ ولا إبرام، حتّى يحدث بذلك في قلب العبد نورَي الخوف والرجـاء كـليهما، وبـذلك فـقطّ يحصل التحريض على الطاعة والردع عن المعصية، وهـذا هـو حـقيقة اللُـطف الواجب، وهو عينه، وهو المأثور كتاباً وسنّةً، وهو المقبول لدى العـقل، بـل هـو المجمَعُ عليه لدى المتشرّعة وسائر العُقلاء، بل ربما يقال بلغويّة التنجيز في العقاب **«من بعد حكم العقل حكماً»** باتّاً **«استقلّ فيه»** قطعيّاً **«بـدفعك العـقاب المـحتمل»** ولزوم التجنّب عن كلّ ما يجوز فيه الضرر على ما عرفت.

وعليه، فيكون جعل العقاب من الشرع على نحو الإنشاء مستدركاً من أصله فضلاً عن تنجيزه، نعم، لا مانع من ذلك إذا كان إرشـاداً إلى حكـم العـقل بـنحو

---

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) الأعراف: ٩٩ وتمام الآية: ﴿أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلّا القوم الخاسرون﴾.

(٣) الزمر: ٥٣. (٤) التحريم: ٨.

ولا يـــنالُ العــفو مــنه إلّا　　مَن حاز مـا بـه يكـون أهـلا

الإخبار عن ترتّبه على المعصية، فيكون ذلك تأييداً لحكم العقل كما عرفت.

ثمّ لا يذهب عليك: أنّ ما ذُكر من شمول العفو لغير التـائب مـن المـؤمنين المجرمين ليس قطعيّاً كما أشرنا إليه، بل ولا هو عامّ لجميعهم، فإنّه بمقتضى قوله تعالى: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾[1] مختصّ بمن تتعلّق المشيئة القاهرة منه تعالى بمغفرته والصفح عنه، فله سبحانه في ذلك الإرادة الكاملة والخيرة التـامّة ﴿يغفر لمن يشاء﴾[2] بكرمه وجوده، ﴿ويعذّب من يشاء﴾[3] بعدله وقسطه.

«و» عليه، فليُعلم أنّه «لا ينال العفو منه» تعالى على ما له من عظيم العـفو وسعة الرحمة «إلّا» من كان طاهر الأصل، شريف الذات، وهو «مَن حاز» من ذلك بمكارم صفاته وحسن آدابه «ما به يكون أهلاً» للعفو والرحـمة، ولائـقاً للـصفح والمغفرة، فإنّ الطهارة الذاتيّة في المحلّ ونقاء الأرض من القذارات والأوسـاخ المانعة شرطٌ قطعيٌّ في تأثير مطر الرحمة فيهما بالتطهير والإنبات، ولذلك لا تؤثّر الأمطار الغزيرة المتدافقة على كثرتها وتعدّدها في تـطهير الكـلاب والخـنازير، ولا في إنبات الزرع في منبع القاذورات، بل ترى أنّ تلك المياه العذبة الصـافية الطاهرة المطهّرة النازلة من معدن الخير، ومنبع الرحمة على مـا هـي عـليه مـن الحُسن والطيب، وما لها من الآثار الجيّدة المطلوبة، لا تؤثّر بـتدفّقها فـي تـلك النجاسات الذاتيّة إلّا ازدياد عفونةٍ وقذارةٍ، واشتداد خباثةٍ ونجاسةٍ تسبّب سراية النجاسة عندئذٍ منها إلى غيرها أكثر من وقت جفافها وقبل نزول رحمة الأمطار عليها، وذلك قوله تعالى: ﴿وننزّل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلّا خساراً﴾[4] ﴿وإذا ما أُنزلت سورة فمنهم من يقول أيّكم زادته هذه إيماناً فأمّا الّذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون * وأمّا الّذين في قلوبهم

---

(١) النساء: ٤٨.　(٢ و٣) آل‌عمران: ١٢٩، والمائدة: ١٨، والفتح: ١٤.　(٤) الإسراء: ٨٢.

وويل من أحرم نفسَهُ وسدّ عليه باب عفو ربّه الأحد
وخصّه بمن جنى وتابا وأوّل النصوص والكتابا
كيف تجرّى ونفى الإحسانا من ربّ الإحسان تعالى شأنا؟

مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون﴾[1] ﴿ولو جعلناه قرآناً أعجميّاً لقالوا لولا فصّلت آياته أأعجميّ وعربيّ قل هو للّذين آمنوا هدى وشفاء والّذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى﴾[2] إلى غير ذلك ممّا هو بمضامينها من الآيات المحكمة والسنّة المتواترة.

وقد تحصّل من كلّ ماذُكر أنّباب رحمته تعالى مفتوحٌ لجميع بريّته، ولطفه عامٌّ لكافّة خليقته، بل وعفوه أيضاً شامل لعموم رعيّته حاشا من لم يكن قابلاً له أو لائقاً به.

«و» عليه، فويلٌ، ثمّ «ويلٌ» لمن أنكر ذلك، وهو «من» بَعُد عن رحمة سيّده، و «أحرم نفسه» عنها «وسدّ عليه» بإنكاره العفو عن غير التائب من المؤمنين «باب عفو ربّه الأحد» وقد خسر خسراناً عظيماً، بأن حقّر العفو العظيم «وخصّه بمن جنى وتابا» عن جنايته.

وليت شعري ما الّذي ألجأ الضالّ إلى القول بذلك، وكيف لم يرتدع عن زعمه وضلاله بمحكمات الكتاب القطعيّة، والسنّة المستفيضة أو المتواترة المصرّحة بعدم خلود المؤمن في النار وإن أتى بعظائم السيّئات، وكبائر الذنوب، ومات على غير توبة ما لم يكن جاحداً أو كافراً منافقاً؟ فكيف لم يقنع بتلك القطعيّات المخالفة لدعواه «وأوّل النصوص والكتابا» و حرّفها عن ظواهرها بعد اعتراف الفريقين بها، على ما ذكروه في أحاديثهم وتفاسيرهم، فراجع.

و «كيف تجرّى» على الله تعالى بالحكم باستحالة العفو عن كلّ مجرمٍ يموت على غير توبة ولو لم يكن مصرّاً على عصيانه، وكان عازماً على التوبة، ولكنّه لطول أمله في الحياة سوّف ذلك حتّى فاجأه الموت؟

---

(١) التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) فصّلت: ٤٤.

وليت شعري ما يُجيبالخصم عن آيـــة ﴿إنّ الله لا يـغفر أن﴾

«و» كيف «نفى الإحسانا» الدائمي «من ربّ الإحسان» وخالقه «تعالى شأنا» وهو الّذي ندب عباده إلى ذلك، وأمر المحسن بالعفو عن المسيء والصفح عن الانتقام منه وإن لم يرجع إلى التوبة ولم يظهر الندامة، ومن الواضح أنّ العفو إحسانٌ، وهو جلّ وعلا معدنه ومنبعه، وأنّ الانتقام إضرارٌ وخسارة، وهو تقدّست أسماؤه غير منتفع بذلك، ولا هو متضرّر بالعفو، ولا تتطرّق إليه حوادث النفع والضرر، وهو الغنيّ المطلق.

وعليه، فالعفو منه إحسانٌ محض، غير مزاحم بضررٍ أو نقص، وهو لُطفٌ صِرفٌ وجب ثبوته في الذات المقدّسة عند لياقة المحلّ، وذلك لاستحالة خلوّه تعالى من شيء من صفات الحسن والكمال، وبذلك يُعلم وجوب ثبوته فيه تعالى في الجملة، فضلاً عن إمكانه، وأنّ ذلك برهان لِمّيٌّ قد استقلّ به العقل. فتأمّل فيه جيّداً، واغتنمه جدّاً.

ثمّ بعد الغضّ عن كلّ ذلك، نقول: لو كان عفوه تعالى مخصوصاً بالتائب من عُصاة عباده فما معنى تخصيصه ذلك بمَن يشاء منهم في بعض آيات فرقانه الكريم بعد ما عرفت، من أنّ التائب له حقّ ثابت على ربّه تعالى للمغفرة يمكنه المطالبة منه سبحانه بها بمقتضى مواعيده الصريحة الّتي لا خُلف فيها، ولابدّ من قبول توبته وشمول العفو له، ولا موقع في مثله للتعليق على شيء أصلاً.

«و» عليه فيا «ليت شعري ما يجيب الخصم عن» صريح قوله تعالى في «آية ﴿إنّ الله لا يغفر أن» يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾[1] كما أشرنا إليه آنفاً، مع أنّه بمقتضى مفهومه الواضح يدلّ على خروج مَن لم تتعلّق به المشيئة منهم من عموم المغفرة ومن شمول العفو له، وذلك مخالفٌ صريحٌ لما أشرنا إليه من آيات التوبة العامّة بظهورها، بل صراحتها لجميع التائبين منهم.

---

(١) النساء: ٤٨.

فـالله فـي عـقوبة الفُـجّار عـقلاً وسـمعاً كـان بـالخيار
فـإن يُـعاقب فـقضاء عـدله وإن عفا، فهو اقـتضاء فـضله

وأيضاً أنّ عدم المغفرة للمشرك في الآيـة الشـريفة مشـروطٌ بـعدم تـوبته؛ ضرورةً وإجماعاً وكتاباً وسنّة، والخصم معترفٌ بذلك قطعاً. فلا مـحيص حـينئذٍ بمقتضى وحدة السياق بين الحكمين صدراً وذيلاً فيها، من كون المغفرة الموعود بها لغيره مخصوصاً أيضاً بغير التائب منهم على سبيل اختصاص عدم المغفرة بغير التائب من المشركين.

وعليه، فيكون مفاد الآية المباركة مفاد قوله سبحانه: ﴿وإنّ ربّك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾[1].

فإنّ كلمة ﴿على﴾ في ذلك لا يمكن إرادة الغرض منها، ولا يجوز قطعاً كونها علّة للمغفرة على سبيل قول القائل: ضربتُ زيداً على عصيانه، فـإنّ ذلك فـاسدٌ جزماً، ولا يقول به الخصم أيضاً، وإلّا لزم منه نقض الغرض، وهو قبيحٌ عقلاً ونقلاً وإجماعاً، فلا محيص حينئذٍ من كونها بمعنى الحال، أي: حال كونهم ظالمين.

ومن الواضح أنّهم بعد التوبة ليسوا بظالمين، فلابدّ من كون المغفرة الموعودة بها فيها مخصوصة بغير التائب منهم، فبذلك أيضاً تصحّ دعوى ثبوت العفو عـنه، فضلاً عن إمكانه. «فالله في عقوبة الفجّار» وأهل الكبائر من الموحّدين الأشرار مع سلامة إيمانهم وعدم حصول التوبة منهم «عقلاً وسمعاً كان بالخيار» وله الحكـم، وإليه يرجع الأمر في الانتقام أو العفو.

«فإن يُعاقب، فقضاء عدله» وذلك مقتضى قسطه ووعيده من غير ظلمٍ أصـلاً «وإن عفا» من غير التائب من المؤمنين «فهو اقتضاء فضله» وجوده وكرمه، من غير وجوب شيءٍ منهما عليه قطعاً، بل ربما يقال: إنّ العفو عن غير التائب أعظم منّةً منه من التائب، فتأمّل جيّداً، ونحن نسأله من فضله العفو والمـغفرة وحسـن الختام بالتوبة المقبولة.

---

(١) الرعد: ٦.

إنّ النـــبيّ شـــافعٌ مشــفّع أمرٌ عليه المسـلمون أجـمعوا
شــفاعةٌ كـان بـها مـوعودا حـــاز بـها مـقامه المـحمودا
فـــهي لنــفسه عُـلوّ الشـان وللــعباد غــاية الإحســـان

الركن الرابع

في ثبوت الشفاعة

فاعلم أنّه لاريب في «أنّ النبيّ» الخاتم صلى الله عليه وآله «شافعٌ» في المؤمنين من اُمّته، بل ومن سائر الاُمم السالفة وأنّه «مشفّعٌ» بقبول شفاعته، وأنّ ذلك «أمرٌ عليه المسلمون أجمعوا» لم يخالف في ذلك أحدٌ منهم[1] وقد ثبت ذلك أيضاً بالسنّة المتواترة لدى الفريقين، وأنّها «شفاعةٌ كان بها موعوداً» من ربّه تعالى، وقد «حاز بها مقامه المحمودا» كما وعده خالقه بقوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربّك مقاماً محموداً﴾[2].

فإنّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى وعد حتم، وإنّ في جعل الشفاعة له صلى الله عليه وآله وسلم -كما فسّرت به الآية الشريفة[3] - إبداء عظمةٍ وتكريمٍ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وإثبات لُطفٍ منه سبحانه للمشفّع فيهم «فهي لنفسه» الشريفة «علوّ الشأن» وغاية الفخر والشرف «وللعباد غاية الإحسان» والفضل.

---

(١) على سبيل المثال انظر الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٦٦، ومناهج اليقين (العلّامة الحلّي): ٣٦٥، وشرح المقاصد (التفتازاني ٥: ١٥٧).

(٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) انظر مجمع البيان ٣: ٤٣٥، تفسير البرهان ٢: ٤٣٨.

وفيها أيضاً عرفان الناس بعدم استغنائهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن شفاعته يوم القيامة، كما أنّهم لم يستغنوا عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا؛ لمكان حاجتهم إلى دعائه وبركات وجوده في حياتهم، وإلى شريعته وأحكامه في نظام مدنيّتهم، وفي كلّ ذلك تحريضٌ على الطاعة له، والتقرّب إليه.

وهكذا الحكمة في جعل الشفاعة لمن بعده، ومن هو دونه من خلفائه الطاهرين، وسائر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، والشهداء والصدّيقين، والملائكة المقرّبين، والعلماء العاملين، والسادة الميامين من ذراري آل طه وياسين صلى الله عليه وآله وسلم، وسائر الصلحاء من المؤمنين المتّقين، بل ولكثير من الأزمنة والأمكنة المتبرّكة المعدّة لطاعة العابدين، كشهر الصيام والمساجد وأمثالهما ممّا ثبت له ذلك في الدين، واستفاضت به أحاديث الفريقين وإن كان كلّ أُولئك الأطهار عليهم السلام لا يتجرّأون لشيءٍ من الشفاعة من غير إذنٍ من ربّهم تعالى فهم: ﴿لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾[1] ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾[2] ﴿من ذا الّذي يشفع عنده إلّا بإذنه﴾[3].

ولا شبهة، بل ولا خلاف بين أهل المعرفة في شيءٍ من ذلك، وإنّما الخلاف في أنّ شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم هل هي مختصّةٌ بالصلحاء من أهل الجنّة لرفع درجاتهم فيها؟ أو أنّها تعمّ الفسقة من المؤمنين من أهل النار لعتقهم منها؟

فذهبت الخوارج والوعيديّة[4] من المعتزلة إلى الأوّل، بدعوى أنّ الشفاعة للفسقة الفجرة من المؤمنين منافٍ لصدق الوعيد فيهم، على ما تقدّم بيانه في الركن المتقدّم، وقد عرفت فساد الدعوى، واتّضح لك الجواب عنها.

فالحقّ الصحيح هو القول الثاني الّذي أجمع عليه الفرقة المحقّة الإماميّة رحمهم الله

(١ و٢) الأنبياء: ٢٧ و٢٨. (٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) الوعيديّة: هم الّذين لا يجوّزون العفو عن الكبيرة. شرح المقاصد ٥: ١٥١، مجمع البحرين ٤: ٢٤١ (حبط)، وحكى قولهم في كشف المراد: ٤١٦.

ينجي بها العبد من الوعيد	ويجلب الخير إلى السعيد
وشطّ من يخصّها بالثاني	من بركات الملك المنّان
وكيف منها يحرم الجاني وقد	عمّ وخصّ لُطفه كلّ أحد

وسائر فرق المسلمين، ومنهم المشتهرين بالتفضّليّة[1].

وعليه، فلا ريب بمقتضى الكتاب والسنّة والإجماع في أنّه صلى الله عليه وآله وسلم يجوز له الشفاعة لكلا الفريقين، فهو صلى الله عليه وآله وسلم «ينجي بها العبد» المستوجب للنار من مجرمي المؤمنين، ويخلّصه «من» تنجّز «الوعيد» فيه «ويجلب» بها «الخير إلى السعيد» من أهل الجنّة بعلوّ مقامه، ورفع درجاته فيها.

«وشطّ» أي: بَعُد عن الحقّ «من يخصّها بالثاني» ويزعم ضيق دائرة العفو «من بركات الملك المنّان».

ولا يذهب عليك ما في المصرع الأخير من التلميح اللطيف للردّ على الخصم، باعتبار أنّه كما لا شبهة في كونه سبحانه ملكاً على الفريقين ومالكاً لهما كليهما بالضرورة، فكذلك لا شبهة في كونه جلّ وعلا ذا منّةٍ عليهما أيضاً.

وعليه، كيف يمكن التفكيك بين الوصفين بتخصيص الثاني منهما بالصُلحاء خاصّة دون الأوّل منهما؟ مع كون كليهما من صفات الذات المقدّسة نفسها، والكلّ متّحدة معها وحدة عينيّة كما عرفت فيما تقدّم، ومعنى ذلك هو العينيّة بينهما، ويلزمها استحالة التفكيك بينهما، فتأمّل جيّداً.

ثمّ بعد الغضّ عن كلّ ذلك، كيف يمكن تخصيص شفاعته صلى الله عليه وآله بالسُعداء فقط؟ «وكيف منها يحرم الجاني» مع سلامة إيمانه؟ «وقد» ثبت بالكتاب والسنّة والإجماع أنّه صلى الله عليه وآله وسلم «عمّ» لطفه جميع الخلائق، كما قال فيه ربّه تعالى: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتّم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾[2].

---

(١) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٦.

(٢) التوبة: ١٢٨.

وقال سبحانه مخاطباً له: ﴿وما أرسلناك إلّا رحمةً للعالمين﴾[١].

ولا شبهة أنّ الآيتين باعتبار ما فيهما من الجمع المحلّى باللام تفيدان شمول رأفته ورحمته لكافّة العالمين جمعاء، على سبيل عموم الرأفة من ربّه تعالى بهم أجمع، كما قال جلّ وعلا: ﴿وإنّ الله بكم لرؤوف رحيم﴾[٢] في آيات عديدة.

وقوله عزّ من قائل: ﴿الله لطيف بعباده﴾[٣].

ولا شكّ في إرادة العموم في جميعها.

وقد ورد في السنّة المستفيضة عنه قوله ﷺ: «قد ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي»[٤].

وما هو بمضمونه في صحف الفريقين[٥] ولكنّه حسب اختلاف الخلائق من حيث السعادة والشقاوة ومراتبهما المختلفة كثرةً وقلّةً يأخذ كلّ من المؤمنين من أُمّته أو سائر الأُمم أيضاً نصيبه الأوفى من شفاعته: إمّا بخلاصه من النار. وإمّا بتنقيص مدّة إقامته فيها. وإمّا بتقليل صنوف العذاب المعدّة له فيها إن كانوا من الأشقياء المستوجبين النار. وإمّا برفع درجاتهم وارتقاء مراتبهم إن كانوا من السُعداء وأصحاب الجنان.

«و» بهذا الاعتبار يقال: إنّه ﷺ على عموم رأفته ورحمته وشمول لطفه وشفاعته لكافّة المؤمنين، قد «خصّ لُطفه» بكلّ فردٍ و«كلّ أحدٍ» منهم، على حسب قابليتهم واختلافاتهم في استعداداتهم وحسناتهم وسيّئاتهم، فيختصّ كلّ منهم بنحوٍ خاصّ وكيفيّةٍ مخصوصة من أنحاء لُطفه الكثيرة، وكيفيّات رحمته العديدة.

وعليه، فاللطف منه ﷺ له إطلاقان: عامّ وخاصّ، والمراد من الأوّل منهما: هو الشفقة المطلقة العامّة ذات الأنحاء والكيفيّة، والمراد من الثاني: هو الكيفيّة

---

(١) الأنبياء: ١٠٧. (٢) الحديد: ٩. (٣) الشورى: ١٩.

(٤) انظر تفسير التبيان ١: ٢١٤، مجمع البيان ١: ١٠٤، بحار الأنوار ٨: ٣٠، مجمع الزوائد ١٠: ٣٧٨، المعجم الأوسط (الطبراني) ٦: ١٠٦.

(٥) انظر تفسير القرطبي ٥: ١٦١، بحار الأنوار ٨: ٦٢.

المخصوصة منه المختلفة باختلاف المشفّع لهم.

وحينئذٍ فدعوى حرمان الجاني من شفاعته ﷺ معناها إنكار لُطفه العامّ، وفي ذلك تكذيب للأدلّة القويّة المشار إليها كتاباً وسنّةً وإجماعاً.

ثمّ لا يذهب عليك أنّ الشفاعة معناها السؤال بنحو الخضوع والطلب متذلّلاً للمسؤول منه أن يعطف على المشفّع له، ولا يفرّق في ذلك بين أن يكون قريناً للشافع في الوجاهة لدى المسؤول منه، أو دونه في ذلك، أو يكون أوجه منه.

وحينئذٍ فلا يتوهّم لغويّة تحيّة الأُمّة الإسلاميّة لنبيّهم الأعظم ﷺ بالصلاة عليه والدعاء وطلب الرحمة له من ربّه تعالى بارتفاع مقامه وعلوّ درجته، مع كونه ﷺ أوجه لديه تعالى من جميعهم، ونظير ذلك شفاعة التلامذة الصغار لدى المدير العامّ حين فحصه عن دروسهم، فتراهم يتوسّلون به لإبقاء معلّمهم، بل لإكرامه له بشيءٍ من الهدايا. وغير خفيّ ما في ذلكَ من وجوه الحُسن، فإنّ ذلك كاشفٌ عن حسن تربيتهم بتقدير نعمة العلم، ورغبتهم في تحصيله. ثمّ إنّه تقديم شكرٍ للمدير على حُسن انتخابه لمعلّمهم. ثمّ تقديم الشكر للمعلّم أيضاً على حُسن تربيته لهم. ولذلك ترى في الغالب ظهور أثر السرور في المدير والمعلّم كليهما بتلك الشفاعة. هذا، مع كون المعلّم المشفّع له أوجه لدى المدير، وأعزّ عليه غالباً من كلّ أُولئك الشُفعاء الصغار بالضرورة. فتأمّل جيّداً.

ثمّ إنّه بعد ما عرفت فساد دعوى الخصم في إنكاره الشفاعة العامّة: اعلم أنّه لم يتشبّث في ذلك إلّا بظواهر آيات لا تنافي المطلوب، كقوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾[1] ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾[2] ﴿ولا تنفعها شفاعة﴾[3] ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلّا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى﴾[4] ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى﴾[5].

---

(١) غافر: ١٨. (٢) المدّثر: ٤٨. (٣) البقرة: ١٢٣.

(٤) النجم: ٢٦. (٥) الأنبياء: ٢٨.

ونفي من يُطاع في شفاعته   لا يمنع المجاب من عنايته

بدعوى أنّها تدلّ بصراحتها على نفي الشفيع للعصاة، أو عدم تأثير الشفاعة لهم. وحيث إنّه خرج منها التائب بأدلّة التوبة بقي الباقي تحت تلك العمومات.

هذا، مضافاً إلى ما في بعضها ـ كما عرفت ـ من اشتراط الشفاعة بكون المشفّع له مرضيّاً عند ربّه تعالى، ولا شبهة أنّ غير التائب من المجرمين ليس كذلك، فلا تشمله الشفاعة، أو أنّها لا تغنيه ولا تؤثّر له شيئاً أصلاً. وأيضاً قد تبيّن ممّا تقدّم أنّ التائب من الذنب ليس بظالم، وقد ثبت في المأثور من السنّة أنّه كمن لا ذنب له[1] و﴿إنّ الله يحبّ التوّابين﴾[2] و﴿إنّه لا يحبّ الظالمين﴾[3].

وبذلك يُعلم أنّ الظالمين المذكورين في الآية السابقة ليس المراد منهم إلّا من لم يكن تائباً من ذنبه. وعليه، فتلك ونظائرها من الآيات النافية للشفاعة في الظالمين ليست عامّة تحتاج إلى مخصّص من أدلّة التوبة ونحوها، بل إنّها بظهورها بل صراحتها تختصّ بغير التائب.

والجواب: أمّا عن الآية الأُولى: فهو أنّ المنفيّ فيها ـ كما ترى ـ ليس إلّا الشفيع المطاع، بمعنى الآمر المتعالي الّذي تجب إطاعته، وأنّ ذلك أمرٌ لم يختلف فيه اثنان؛ لوضوح أنّ الربّ تعالى يجلّ عن أن يكون فوقه ـ والعياذ بالله ـ آمرٌ واجب الإطاعة يحكم عليه بقبول الشفاعة، ولكنّه غير المجاب في دعوته وسؤاله كما هو واضح في عرف العرب، فإنّ الأوّل منهما مأخوذ فيه التعالي والرفعة بخلاف الثاني المأخوذ فيه التذلّل والخضوع كما أشرنا إليه، وكم بينهما من فرقٍ واضح ومغائرة تامّة؟

«و» بذلك يتّضح لك أنّ «نفي مَن يُطاع في شفاعته» على ما صرّح به في الآية

---

(١) انظر الكافي ٢: ٤٣٥/ ١٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٧٣/ ٣٤٧، وسائل الشيعة ١٦: ٧٤/ ٨ أبواب جهاد النفس باب ٨٦، بحار الأنوار ٩٠: ٢٨١، سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٩/ ٤٢٥٠.

(٢) البقرة: ٢٢٢.

(٣) الشورى: ٤٠.

ومـــاأتى بـنفيها فـي الذكـر لابـدّ مـن تـخصيصه بـالكُفر

المباركة وإنكار وجود المطاع: «لا يمنع» ولا ينافي وجـود «المـجاب» الّـذي يستجاب له الدعاء، ويُعطى له سؤاله «من» ربّه تعالى بفضله و «عنايته».

وأمّا الجواب عن آيات إنكار أصل الشفاعة مطلقاً «وما أتى بنفيها» وعـدم تأثيرها في خلاص بعض العُصاة كالآية الثانية والثالثة وأمثالهما ممّا ورد «فـي الذكر» الحكيم، فهو أنّه «لابدّ من تخصيصه بالكفر» بمعنى الكـافر، وهـو الّـذي يموت على كفره مكذّباً بالمعاد يوم القيامة، الّذي هو ركنٌ قويمٌ من أُصول الدين.

ويشهد للاختصاص المذكور: ما صرّح به قبل تلك الآية حكايةً عن أُولئك المجرمين، بقوله تعالى: ﴿وكنّا نكذّب بيوم الدين * حتّى أتانا اليقين * فما تنفعهم﴾[1].

هذا، مع تعيّن التخصيص وإن لم يكن هناك شاهد ولا دليل عليه؛ جمعاً بينها وبين غيرها من الآيات والأدلّة، أليس قد وعد الله تعالى المـرتكبين للسـيّئات بالعفو عنهم مطلقاً من غير اشتراط ذلك بالتوبة، مع سـلامة إيـمانهم عـن الكـفر والإرتداد بقوله سبحانه الّذين: ﴿خلطوا عملاً صـالحاً وآخـر سـيّئاً﴾ فـأُولئك ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾[2].

وقد تقدّم أنّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى يفيد الوقوع حتماً، وأنّ مقتضى ذلك تحتّم العفو عنهم ولو بعد تصفيتهم بمشاقّ الأُمور، ومكاره الدهر، وأهوال البرزخ، وتعذيبهم في جهنّم مدّةً متماديةً منقطعةً، على ماورد في المأثور المستفيض، من أنّ ذنوب الفَسَقَة من المؤمنين منها ما يُكفّر بالبلايا المعجّلة والمصائب الدنيويّة، كالفقر والمرض والذلّ وفقد الأعزّة وأمثالها. ومنها ما لا يكفّر بكلّ ذلك لعِظَمه، ولابدّ في تكفيره من تشديد سكرات الموت عليه، أو بضغطة القبر وعذاب البرزخ[3] أو بما هو أعظم من كلّ ذلك كشدائد يوم القيامة، ودخول جهنّم إلى أمدٍ محدود.

---

(١) المدّثر: ٤٦ ـ ٤٨. (٢) التوبة: ١٠٢. (٣) انظر علل الشرائع ١: ٢٩٨/٢.

فيشفع النبيّ سيّد البشر | بلُطفه من شاء إلّا مَن كفر
وكالنبيّ أهل بيت العصمه | أكرِم بهم من شُفعاء الأُمّه

وبذلك يمكن أن يُجاب أيضاً عن الآيتين الأخيرتين وأمثالهما الدالّة على اختصاص الشفاعة بالمرضيّين إن سلّمنا إرادة الصُلحاء منهم أو التائبين، فيقال: إنّ العُصاة من المؤمنين الّذين ماتوا من غير توبة إنّما يصيرون بمقتضى تلك الأحاديث الشريفة المرويّة بعد تصفيتهم بصنوف البلاء والعذاب: مرضيّين عند ربّهم، وصالحين لشفاعة نبيّهم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

هذا، مع إمكان منع ذلك باحتمال إرادة المرضيّ في دينه وإيمانه وإن لم يكن مرضيّاً في عمله، وبذلك يُمكن دعوى كون المرضيّ عموم العُصاة من المؤمنين حتّى الّذين خرجوا من الدنيا بغير توبة، ويكون غير المرضيّ منهم هو خصوص الكافر الخارج عن الدين، بل إنّ دعوى ظهور الآيتين وأمثالهما في ذلك بمكانٍ واسعٍ من الإمكان، كما يظهر ذلك بالتأمّل الدقيق.

وبذلك كلّه يثبت إمكان التعميم في الشفاعة لكلّ من مات مؤمناً سواء وقعت منه التوبة قبل الموت أم لم تقع، وكلّ ذلك بعد تعلّق المشيئة القاهرة منه تعالى بذلك.

وعليه «فيشفع النبيّ سيّد البشر» البتّة حسب ما عرفت من الأدلّة الثلاثة «بلطفه» لكلّ «من شاء» الله تعالى «إلّا من كفر» من أُمّته بالارتداد أو بجحود شيءٍ من ضروريّات الدين أو المذهب، فإنّهم مخلّدون مع سائر الكفّار في جهنّم أبد الآباد من غير انقطاع ولا نفاد، ولا أمد لتعذيبهم أصلاً، أعاذنا الله تعالى وجميع المؤمنين من ذلك كلّه.

ثمّ «وكالنبيّ» صلّى الله عليه وآله وسلّم في عموم الشفاعة خلفاؤه الطاهرون، وهم «أهل بيت العصمة» ومعدن الوحي والتنزيل، وأعدال الكتاب الّذين خصّهم الله تعالى بالذكر في آية التطهير على ما تقدّم بيانه في بابه[1] وهم: الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء،

---

(١) راجع ج١ ص ٤٢٨.

وبعلها، وبنوها المعصومون الأحد عشر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ و«أكرِم بهم» فإنّهم «من شُفَعاء الأُمّة» بل هم أسبق من غيرهم في الشفاعة، وأفضل أصناف الشُفعاء يوم القيامة بعد أبيهم سيّد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا ريب ولا شبهة عندنا في شيء من ذلك، فنسأل الله تعالى من فضله أن يحشرنا معهم، ويرزقنا شفاعتهم، إنّه ذو الفضل العظيم، وهو أرحم الراحمين.

السمع كالعقل قـضى بـالتوبه فــوراً فـإنّها تـجبّ الحـوبه

الركن الخامس

في التوبة، وبيان حقيقتها، ثمّ إثبات وجوبها ولزوم فوريّتها

فنقول: أمّا حقيقتها: فهي الرجوع الأكيد والنَدم الشـديد عـن المـعصية إلى الطاعة، بترك المحرّمات وفعل الواجبات، ويتبعها العزم الأكيد على عدم العود إلى ما تاب عنه.

وأمّا وجوبها وفوريّتها: فقد قامت عليهما الأدلّة الأربعة، كلّها باعتبار القرائن الحافّة بالمنقول منها كتاباً وسنّةً، فقد استفاضت الأوامر المكرّرة الأكيدة بـذلك فيهما بعدالتسالم على ظهورها في الوجوب والفوريّة على سبيل ظهور سائرالألفاظ في معانيها الحقيقيّة وإن لم يكن الظهور معتضداً بالقرائن الخارجيّة، فكيف فيما إذا كان معتضداً بالإجماع المحقّق والحكم الباتّ من العقل كما فيما نحن فيه، فـإنّ حكمه بوجوب دفع الضرر المحتمل وفوريّة ذلك ـ بعد وضوح كون المعصية من غير توبةٍ كما عرفت مقتضياً بل موجباً للضرر فضلاً عن احتماله ـ واضح جدّاً.

وعليه، فلا شبهة أنّ «السمع» كتاباً وسنّةً وكذا الإجماع بقسميه من المسلمين عامّةً بأصنافهم، كلٌّ منها «كالعقل قضى» حكماً وجوبيّاً «بالتوبة» كما قضى بكون وجوبها «فوراً» ففوراً، وأنّ التسامح فيها بالإهمال أو التأجيل من وقتٍ إلى وقتٍ

استخفافٌ به، وذلك أيضاً معصيةٌ أُخرى توجب اشتداد العذاب.

وعليه، فلا يجوز تأخير التوبة فضلاً عن تركها، «فإنّها تـجبّ الحـوبة» أي: تقطع السيّئة الموبقة، وتمحو المعصية المهلكة، ولا خلاف في شيءٍ من ذلك بـعد نصوص الكتاب المتكرّرة بقوله تعالى: ﴿توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾[1] ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيّها المؤمنون﴾[2] ونظائرهما الكثيرة، فضلاً عن متواترات السـنّة لدى الفريقين الدالّة على وجوبها وفوريّتها، وكون الاستخفاف بها من أشدّ الذنوب وأنّها لا تُغفر، فراجع كُتب الأحاديث والتفاسير[3].

إنّما الكلام في أنّها هل تجب عن جميع الذنوب كلّها صغائرها وكبائرها ـ كما عليه جمهور المسلمين وهو الحقّ الصحيح بمقتضى إطلاق الأدلّة المشار إليها ـ أو أنّه يختصّ الوجوب بالتوبة عن الكبائر فقط؟ وأمّا الصغائر من الذنوب فلا تجبّ التوبة عنها كما ذهب إليه شرذمة من المعتزلة[4] بمقتضى وعده تعالى صريحاً بالعفو عنها مع الاجتناب عن الكبائر بقوله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفّر عنكم سيّئاتكم﴾[5].

وقوله تعالى في مدح الصلحاء: ﴿الّذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلّا اللمم﴾[6] وهو الصغائر.

والظاهر كون النزاع في ذلك لفظيّاً، وذلك لما ثبت في السنّة المأثـورة عـن المعصومين من قولهم عليهم السلام: «لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار»[7].

فإنّ المستغفر القائم بوظيفة التوبة بمقتضى ذلك لا يبقى عليه شيء من الذنوب لا صغيرة ولا كبيرة كما ورد عنهم عليهم السلام أيضاً: «إنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له»[8].

---

(١) التحريم: ٨. (٢) النور: ٣١.

(٣) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٣٠ باب التوبة، بحار الأنوار ٦: ٣٠.

(٤) حكاه عن أبي هاشم في أنوار الملكوت: ١٧٧.

(٥) النساء: ٣١. (٦) النجم: ٣٢.

(٧) الكافي ٢: ٢٨٨/١، الوسائل ١٥: ٣٣٨ أبواب جهادالنفس باب ٤٨ ح ٣، كشف الخفاء ٢: ٣٠٧١/٣٦٤.

(٨) تقدّم تخريج مصادره في ص٢٨٨. فراجع.

تمحو ذنوب نـفسك الأمّـاره   فـــهي لهـا مـا بـلغت كـفّاره
يعود من تاب كمن لا ذنب له   يـــحبّه الله ويـــنسى زللـــه
فـتُب إلى الله، وحـدّها النـدم   عن القبيح عازماً على العـدم

فإنّها «تمحو ذنوب نفسك الأمّارة» بالسوء «فهي لها» وإن بلغت في الكـثرة والعظمة «ما بلغت» تكون «كفّارة» ماحية على ما بيّنه الله تعالى في كثير من آياته الكريمة، نظير قوله سبحانه: ﴿يكفّر عنهم سيّئاتهم﴾[1] ﴿كفّر عنهم سـيّئاتهم﴾[2] ﴿ليكفّر الله عنهم أسوء الّذي عملوا﴾[3] وأمثالها.

وقد تواترت السنّة مضموناً أيضاً بأنّه «يعود من تـاب» تـوبةً صـحيحةً إلى النظافة السابقة قبل ارتكابه شيئاً من المعاصي، فيصير «كمن لا ذنب له» أصلاً.

بل ورد كتاباً وسنّة أنّه «يحبّه الله» تعالى كما قال سـبحانه: ﴿إنّ الله يـحبّ التوّابين﴾[4] «وينسى زلله» وعصيانه نسياناً عمليّاً تكوينيّاً، بمعنى عدم تـرتيب الأثر على ما صدر منه من المعاصي والسيّئات، وإلّا فهو تعالى يجلّ عن الذهول والغفلة الّتي هي النسيان القلبي الحقيقي، فليست نسبة النسيان إليه سبحانه إلّا من باب الاستعارة بالكناية، على سبيل قوله تعالى: ﴿نسوا الله فنسيهم﴾[5] ﴿ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا﴾[6].

فإنّ المراد منه في أمثال ذلك هو غضّ الطرف عنهم، وعدم الاعتناء بشأنهم، وعدم إغاثتهم. هذا.

وأمّا المصرّ على الصغائر من دون توبة، فهو في عِداد مرتكبي الكبائر، ويجب عليه أيضاً التوبة عنها على القولين، ولا خلاف حقيقي بينهما «فتب إلى الله» تعالى توبةً صحيحةً.

«وحدّها الندم» الجزمي «عن القبيح» صغيراً كان أو كبيراً حال كونك «عازماً

---

(١) الفتح: ٥. (٢) محمّد: ٢. (٣) الزمر: ٣٥.
(٤) الشورى: ٤٠. (٥) التوبة: ٦٧. (٦) الجاثية: ٣٤.

فعلاً وتركاً، وفي الاغتياب   لابدّ من ترضية المغتاب
معتذراً عمّا اعتراه من كدر   بعد اطّلاعه على ما قد صدر

على العدم» وترك العود إليه، سواء كان القبيح «فعلاً» وجودياً، أو كان عدمياً «وتركاً».

ولا يشترط في تحقّقها أكثر من ذلك وإن ورد في بعض المأثورات عن المعصومين عليهم السلام اشتراط أُمور أُخر فيها، ومنها: إذابة لحم الجسد بالجُهد في البكاء والعبادة ليلاً ونهاراً، وأمثال ذلك[١] فإنّها محمولة على اشتراطها في حصول الكمال التامّ للتوبة، لا في صحّتها وتحقّقها.

ويشهد لذلك قول الإمام السجّاد عليه السلام في بعض أدعيته: «إلهي إن كان الندم من الذنب توبةً فإنّي وعزّتك من النادمين»[٢].

والمراد من أداة الشرط فيه هو المتحقّق قطعاً على سبيل الاستفهام التقريري، نظير قول الرجل لابنه: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وليس معناه الشرط الواقعي الناشئ من الترديد وعدم العلم، كما هو واضح.

هذا كلّه في غير ما يرجع إلى حقوق الناس، ومظالم العباد، كغيبة الغائب بذكر السوء، أو بالافتراء عليه، أو الاستهزاء به، أو سبّ الحاضر وإهانته وضربه، أو غير ذلك، من أنواع الظلم، كقتل مؤمن، أو حبسه، أو طرده وتبعيده، أو التعرّض لماله، وكذلك ما يوجب تداركاً في الدنيا، كالقضاء، والكفّارة، والحدّ، وأمثالها، فإنّ كلّ ما يترتّب على تلك المعاصي بحكم الشرع يشترط تحقّقه في تحقّق التوبة، ولا يكتفي حينئذٍ في تحقّقها بما ذكر، من الندم والعزم على الترك.

«و» لذلك ثبت «في الاغتياب» ونظائره من المظالم اللساني أنّه «لابدّ من ترضية المغتاب» وجبر خواطره وتدارك أذاه «معتذراً» لديه «عمّا اعتراه من كدرٍ» وأذيّة، ولكن لا يكن ذلك إلّا «بعد اطّلاعه على ما قد صدر» من الجاني عليه من

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩ الحكم ٤١٧، وانظر تفصيل الكلام في جامع السعادات ٣: ٧٨.
(٢) الصحيفة السجّاديّة (تحقيق الأبطحي): ٤٠٢ الدعاء ١٨٢، بحار الأنوار ٩١: ١٤٢.

وما على المغتاب ذكر ما جرى   مفصّلاً فقد يجرّ كدرا

ظلم الاغتياب ونظائره، فإنّه إن لم يبلغه ذلك كان الاعتذار منه موجباً لعلمه به، وربما يوجب ذلك فيه الكدر والإيذاء، وذلك معصيةٌ أُخرى تضاف إلى معصية الاغتياب، فضلاً عن كونه جبراً لخواطره، أو تداركاً للمعصية الأُولى.

«و» لذلك اتّفق ظاهراً أُولو العلم والبصيرة على أنّه لا يكون إعلام الجاهل بذكر السوء كفّارةً عن اغتيابه ولا تداركاً لما احتمله فاعل السوء من وِزْرِهِ وآثامه، وليس ذلك توبةً عن معصيته.

وقد تصافق الكلّ[1] على أنّه «ما على المغتاب» الفاعلي «ذِكرُ ما جرى» منه على المغتاب المفعولي «مفصّلاً» بحكايته الاغتياب أو الاستهزاء أو أمثالهما الواقعة منه «فقد يجرّ» ذلك «كدراً» في نفس المغتاب المظلوم، وربما تكون العاقبة غير محمودة، مضافاً إلى استلزامه الإيذاء المحرّم، وحينئذٍ فالتدارك عن مثل ذلك وكفّارته لا يكون إلّا بالدعاء والاستغفار له بظهر الغيب، أو بالصدقات والأعمال الخيريّة المندوبة، وإهداء ثوابها إليه حيّاً كان أو ميّتاً من غير إعلامه بشيء منها.

ثمّ لا شبهة في حرمة الاغتياب، بل كونه من الكبائر العظام من المعاصي، بمقتضى الأدلّة الثلاثة، بل الأربعة كلّها، ويكفي في ذلك النهي الصريح منه تعالى عنه مقروناً بتمثيله بأكل الجيفة المنتنة بقوله تعالى: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه﴾[2].

ثمّ تعقيب ذلك بالأمر المؤكّد بالتقوى والحذر منه بقوله سبحانه: ﴿واتّقوا الله﴾.

مضافاً إلى حكم العقل بقُبحه؛ لاستلزامه في الغالب التنافر والتباعد المذموم،

---

(١) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ١٤: ٣٣٦.

(٢) الحجرات: ١٢.

وليقض من عليه حقٌّ فرضا   من مالٍ أو جنايةٍ بما اقتضى
ومن أضلّ فعليه السعي في   إرشاده بما به السعي يفي

وربما يستعقب ذلك الجدال والقتال وإهراق الدماء والاختلافات الكثيرة. ومضافاً أيضاً إلى إجماع المسلمين، ومتواترات أحاديثهم الدالّة على حرمته[١].

هذا كلّه إذا كانت الصفة المذمومة المذكورة للمغتاب المفعولي موجودة فيه. وأمّا إذا لم يكن فيه ذلك ونسب إليه كذباً، فذلك افتراءٌ محض، وهو أشدّ من الغيبة، وأعظم وزراً منه، وربما يوجب ذلك خروج المفتري من الإيمان رأساً؛ بقوله تعالى: ﴿إنّما يفتري الكذب الّذين لا يؤمنون﴾[٢] ونعوذ بالله من كلّ ذلك.

وبالجملة، ففي مثل ذلك لا يكفي الندم والاستغفار وحده، إلّا بعد تأدية حقّ العباد وأداء كلّ ما ثبت عليه لهم بسرقةٍ أو غصبٍ أو اقتراضٍ، أو حقوقٍ إلهيّةٍ مجعولة لهم في الدين، كالأخماس، والزكوات، والنذورات، أو بسبب جرحٍ أو قصاصٍ أو قذفٍ أو حبسٍ أو تسبيب شيء منها، أو من أمثالها.

وكذا ما ثبت وجوب قضائه بعد الفوات، من العبادات البدنيّة، كالصوم، والصلاة، والحجّ، وأمثالها «وليقض» وجوباً «من عليه حقّ فرضاً» شرعاً «من مالٍ» فوّته على غيره «أو جنايةٍ» لسانيّة، كالتهمة بالزنا، واللواط، وأمثالهما أو جراحة آلية، كالضرب والقتل ونظائرهما، سواء كانت منه بالمباشرة أو بالتسبيب، فيجب عليه التدارك في كلٍّ منها قبل الاستغفار «بما اقتضى» الحال في حصول التوبة.

«و» هكذا كلّ «من أضلّ» غيره بدعوى باطلة لنفسه أو لغيره، أو ببدعةٍ محرّمةٍ، أو بفتوى فاسدة غير صحيحة في مسألةٍ شرعيّة بغير حجّة معتبرة، ولا عُذر له عند ربّه في ارتكاب ذلك بتقيّةٍ أو سهوٍ أو نسيان مثلاً «فعليه السعي» البليغ وجوباً «في» هداية الضالّ و «إرشاده» للحقّ «بما به السعي يفي» ببذل الجهد في ذلك.

---

(١) انظر الوسائل ١٢: أبواب أحكام العشرة، الباب ١٢٢ و١٥٢ و١٥٨.
(٢) النحل: ١٠٥.

وليأت بـــالواجب مـع بـقائه أو مـا بـه كُـلّف مِـن قـضائه

نعم، لو فرضنا عدم تأثير السعي بسبب عناد الضالّ أو موته أو غيبته بحيث لا يمكن الوصول إليه ولا الاعتراف لديه بما صدر من الكذب السابق والإضلال لا كتباً ولا شفاهاً فعندئذٍ لا مانع ظاهراً من القول بكون الندامة والاستغفار فقط كفّارة عمّا ارتكبه المضلّ من الإغواء والإضلال.

«وليأت بالواجب» المفروض ـ من الصلوات اليوميّة وغيرها ـ في الوقت «مع بقائه» بقدر الأداء «أوْ» يأتي «ما به كُلّف، من قضائه» مع فـوات الوقت، حـتّى تتحقّق منه التوبة، وتُقبل منه، وقد صحّ عن مولى الموالي أميرالمـؤمنين عليه السلام أنّ: «الاستغفار اسمٌ واقعٌ على معان ستّة: أوّلها: الندم عمّا مضى. ثمّ العزم على عـدم العود. ثمّ أداء حقوق الناس. ثمّ أداء كلّ فريضة فائتة. ثمّ إذابة اللحم الّذي نـبت على السُحت بطول الهمّ والحزن. ثمّ إذاقة الجسم ألم الطاعة بعدما أذاقه حـلاوة المعصية»[1].

وقد عرفت أنّ ما عدا الأربعة الأُول ـ من الشروط المذكورة في هذا الحديث الشريف وأمثاله ـ محمولٌ على شروط الكمال لا الصحّة والقـبول؛ جـمعاً بـينها وبين غيرها.

ثمّ إنّهم اختلفوا في أنّه هل تجوز التوبة عن بعض المعاصي دون بعض، أو لا؟ فمال إلى الثاني أبو هاشم وأتباعه من مشايخ المعتزلة[2] وتشبّثوا لذلك بأنّه بعد وضوح اشتراك المعاصي كلّها في القبح، ووضوح سببيّة القـبح للـندم: لا يـمكن حصول الندم عن بعضها الخاصّ؛ للزوم تخلّف السبب عن مسبّبه، وعـليه، فـلو فُرض عدوله عن بعضها مع دوام ارتكابه للبعض الآخر كشف ذلك من أنّ تـركه ذلك لم يكن خوفاً من الله تعالى، ولا مسبّباً عن القبح المكنون في المتروك، بل

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩ الحكم ٤١٧ مع اختلاف.

(٢) حكاه عن أبي هاشم في شرح المقاصد (التفتازاني) ٥: ١٦٩، وأنوار الملكوت: ١٧٨.

وإن يتب عن بعض ما قد ارتكب   كان كمَن أتى ببعض مـا وجب

إنّما كان لغايةٍ أُخرى، فليس ذلك منه توبة شرعيّة، ولا هي مقبولة، وذلك مـعنى عدم جواز تبعيضها.

ولكن الحقّ المنصور وفاقاً للمشهور حتّى لدى المشايخ الأُخر من المعتزلة ـكأبي عليّ وأتباعه[١] ـ هو الأوّل، كما اختاره السيّد العلّامة بقوله ﷺ: «وإن يتُب عن بعض ما قد ارتكب» من المعاصي دون بعضٍ آخر منها صحّت تـوبته عـنه، و «كان كمن أتى ببعض ما وجب» عليه من الفرائض. فإنّه لا شبهة في أنّه لو تاب مَن عليه أنواع الفرائض من الصلاة والصوم والحجّ وأمثالها وأتى ببعضها أداءً أو قضاءً ولم يقض الآخر منها سقط عنه ما قضاه، وبقي البـاقي عـليه، فـلو أتـى بـقضاء الصلوات الفائتة مثلاً صحّ ما أتى به قطعاً وإن لم يندم عن تفويت الصيام، ولم يتب عن ذلك، ولم يقض ما فاته منه، ولا خلاف في قبول توبته وتحقّق ندامته عمّا أتى به، ولا يُظنّ إنكار الخصم لذلك.

وإنّ ما تشبّث به للعدم، من سببيّة مطلق القُبح للندم، لا موقع له بعد وضوح اختلاف مراتب القبح، وجواز علم العاصي بـذلك، فـإنّه بـعد مـعلوميّة أنّ الزنـا بالأجنبيّة ـ مثلاً ـ أعظم وزراً وأشدّ قبحاً من قُبلتها أو من النظر إليها، فهو بعلمه بذلك ربما يتجنّب عن الأوّل تائباً ويتركه نادماً عمّا فعله، دون الثـانيين، حـيث لا يراهما بتلك العظمة في الوزر، ولا بتلك الشدّة من القبح.

وعليه، فربما يكون السبب لندامة المرتكب وتوبته هو عظمة الوزر عنده، وشدّة قبحه في نظره، لا أصل ذلك المشترك بين جميعها. وبذلك يتّضح جواز التفكيك بين أصناف الندامة والتوبة باعتبار اختلاف أنواع المعصية ولو في نفس مرتكبها، كما يظهر لك فساد دعوى التلازم بين جميعها، وينقدح إمكان التبعيض بينها.

---

(١) حكاه عنه في مناهج اليقين: ٣٦٢، وانظر شرح المقاصد (التفتازاني) ٥: ١٦٩.

وما اقتضى المنع من السمع فلا يُردّ، بل على الكمال حملا
وهذه التوبة للفجّار وتوبة تخصّ بالأبرار

«و» أمّا «ما اقتضى المنع» عن ذلك «من» ظواهر بعض الأحاديث المأثورة الدالّة على ارتباط بعضها ببعض، نظير ما ذكرناه عن مولى الموالي عليه السلام وسائر أدلّة «السمع، فلا» يُثبت تلك الدعوى، من استحالة التبعيض في مقام الصحّة والقبول، ولا «يردّ» إنكاراً على قائله، والعياذ بالله «بل على» شروط «الكمال حملا» كما عرفت.

وعليه، فلا نمنع من دعوى ارتباط بعضها ببعض فيما إذا أُريد التوبة الكاملة عن جميع المعاصي مع قضاء ما عليه من الفرائض ولا ننكر كون ذلك سبباً لسقوط العقاب عنه أصلاً ورأساً، وذلك غير دعوى الخصم كما ترى، اللّهمّ إلّا أن يرجع كلامه إليه، ويحمل عليه.

ثمّ لا يذهب عليك «و» اعلم أنّ «هذه التوبة» عن الكبائر إنّما هي «للفجّار» المرتكبين لها فعلاً وتركاً.

«و» لكن هناك «توبةٌ» أُخرى «تخصّ بالأبرار» المنزّهين عن كلّ دنس، والمعصومين عن كلّ زلل، وهم الأنبياء المطهّرون والأئمّة المنتجبون صلوات الله عليهم أجمعين، فإنّهم على عصمتهم وطهارتهم عن كلّ صغيرةٍ وكبيرةٍ ـ على ما تقدّم بيانه في باب النبوّة، ومع كونهم مغمورين في ليلهم ونهارهم في الطاعة والعبادة مدّة أعمارهم ـ تراهم مستغرقين في إظهار الندامة وطلب العفو والرحمة، مرتعدةً فرائصهم، مصفرّةً ألوانهم، معترفين على أنفسهم بالذنوب العظام، وارتكاب الآثام.

فلا يتوهّم كون ذلك منهم عليهم السلام لصدور معصيةٍ من أحدهم ـ والعياذ بالله ـ أو من جهة تعليم كيفيّة العبادة لغيرهم كما يتوهّمه بعض الجُهّال[1] فإنّ ذلك أشبه شيءٍ

(١) انظر تفصيل الكلام في «الأربعون حديثاً» (الشيخ البهائي): ٢٥١ فما بعد.

وهي الرجوع نادماً للمولى   من كَبوةٍ منهم بترك الأولى

بعمل المرائي، وحاشاهم عن كلّ ذلك. بل كانت توبتهم «وهي الرجوع» منهم «نادماً للمولى» المتعال «من كَبوةٍ» كانت تصدر أحياناً «منهم، بترك» ما كان فعله «الأولى» أو بارتكاب ما هو أقلّ من ذلك، كفعل مباحٍ لا رجحان فيه، أو خطرةٍ قلبيّةٍ ورغبةٍ نفسانيّة الّتي هي من لوازم الطبيعة البشريّة، ومقتضيات نظام التكوين والقُوى العنصريّة.

فإنّهم عليهم السلام باعتبار كثرة معرفتهم بعِظَم الربّ تعالى وحقارتهم بالقياس إليه يرون كلّ تلك الأُمور من أنفسهم معصيةً كبيرةً موجبةً للتوبة الحقيقيّة، فإنّ العبد كلّما ازداد معرفةً بعلوّ شأن مولاه ازداد خشيةً منه وخضوعاً له، وعندئذٍ يرى أدنى عثرةٍ من نفسه كبيرةً عظيمةً، ولا شكّ أنّ: الجواد قد يكبو، وتحصل منه العثرة ولو كانت طفيفة في الغاية بما هي هي، ولكنّها بالقياس إلى من صدرت منه، وهو في غاية العلم والمعرفة، لكبيرةٌ قبيحة، وهي من مثله معصيةٌ بليغةٌ.

وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربّه فغوى﴾[1] وأمثاله من الآيات الّتي نسبت فيها المعصية إلى أُولئك الأبرار الكرام، والأنبياء العظام عليهم السلام على ما ورد في تفاسير أهل البيت عليهم السلام[2].

بل يمكن أن يقال: إنّ من هو أرفع شأناً وأعظم جاهاً عند الربّ تعالى من أُولئك الأبرار، وهم المقرّبون المخلصون ـ بالفتح ـ من عباده ـ كالنبيّ الأعظم الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه المعصومين عليهم السلام باعتبار نزاهتهم الكاملة حتّى عن تلك الخطرات القلبيّة فضلاً عن ارتكاب المباحات الفعليّة ـ لم يكن استغفارهم وسؤالهم العفو من سيّدهم إلّا عن أمرٍ هو أدقّ من كلّ ذلك، وهو انتباههم لقصورهم الذاتي وعجزهم الإمكاني عن أداء حقّ المولى الواجب بما يستحقّ ويستوجب،

---

(١) طه: ١٢١.

(٢) انظر تفسير التبيان ٧: ٢١٨ وتفسير مجمع البيان ٤: ٣٤.

فهو من المقرّبين حوبه / لابدّ من تكفيرها بالتوبه
فكم وكم ممّا تعدّ حسنه / تعدّ منهم سيّئات بيّنه

فهم باعتبار غاية قربهم منه تعالى وشدّة اتصالهم به كانوا يرون ذلك من أنفسهم مقتضياً لحيائهم منه، وموجباً لاستغفارهم لديه وإن لم يكن كذلك بالإضافة إلى غيرهم من الأبرار، بل وإن فرض كون العمل الكذائي من غيرهم حسنةً مقرّبة، ولكنّهم يرون مثل ذلك من أنفسهم سيّئةً موبقة، كما ورد عنهم عليهم السلام: «حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين»[1].

«فهو من المقرّبين حوبةٌ» ومعصيةٌ «لابدّ من تكفيرها» وتداركها «بالتوبة» وتوجب لهم البكاء والخشية «فكم وكم ممّا تعدّ حسنةً» إذا صدرت من غيرهم، ولكنّه «تعدّ منهم سيّئات بيّنة» توجب لهم الاستغفار منها على تقدير صدورهامنهم.

وإلى ذلك يشير كلام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم خطاباً لربّه تعالى: «ما عرفناك حقّ معرفتك، ولا عبدناك حقّ عبادتك»[2] وإنّ العجز عن إتيان العمل وإن كان عذراً بيّناً عن فعله، ومانعاً عقليّاً عن التكليف به، ولكنّه غير منافٍ لحياء العبد العارف بشأن سيّده، ولا هو دافعٌ لحسرته على الحرمان عن القيام بوظائف عبوديّته كما هو واضح، فافهم واغتنم.

---

(١) قال العجلوني ١: ١١٣٧/٣٥٧: هو من كلام أبي سعيد الخراز ... وعدّه بعضهم حديثاً وليس كذلك وقال الجزائري في قصص الأنبياء: ٥٦ قوله عليه السلام حسنات الأبرار ... .
(٢) بحار الأنوار ٦٨: ٢٣، كتاب الزهد (الكوفي): ٧٤.

تــصديقك النــبيّ بــالجنان حـــقيقةً حــقيقةُ الإيــمان
يـــلزمه الإقـــرار بـــاللسان ونـــحوه مـــن طُـرق البـيان
ولم يكـــن كـــتمانه لمـــانعٍ يـمنع عـن إيـمانه بـالواقـع

الركن السادس

في بيان حقيقة الإيمان وقَسِيمَيه، وهما: الكفر، والنفاق

فاعلم أنّ ما يـتحقّق بـه الإيـمان الصـحيح إنّـما هـو: «تـصديقك النـبيّ» الخاتم ﷺ في شريعته وأحكامه وسـائر إخـباراتـه عـن الوقـائع المـاضية، والحوادث المستقبلة في نشأتي الدنيا والآخرة، ولابـدّ فـي ذلك مـن الاعـتقاد بصحّتها جميعاً «بالجنان» والقلب «حقيقةً» وجزماً، فإنّ ذلك «حقيقة الإيـمان» لكن و «يلزمه» مع ذلك «الإقرار» أيضاً بصحّة جميعها «باللسان» عـلى تـقدير القدرة على النطق، وعدم المانع، لعروض الخوف والتقيّة.

نعم، إذا عجز عن البيان لجهة الخرس مثلاً لزمه الإقرار بذلك بما يقوم مقام اللسان، كالإيماء بالرأس «ونحوه، من طرُق البيان» على ماهو مقدور له، وجرت عليه عادته في إظهار مضمراته، من الكتابة، والإشارة بالجوارح، وأمثالها.

وأمّا إذا لم يعترف بذلك بلسانه، وكتم اعتقاده في ضميره «ولم يكن كـتمانه لمانعٍ» شرعي من تقيّةٍ ونحوها، فهو لا يحكم عليه بالإيمان ظـاهراً فـي مـقام

ومن يـقرّ وهـو غـير صـادق مـــنافقٌ، والويـــل للـــمنافق

الإثبات، وإن فرض كونه مؤمناً في مقام الثبوت والواقع بينه وبين ربّه تعالى، مع عدم الجحود والإنكار الصريح.

نعم، إن منعه عن ذلك مانعٌ كالتقيّة والخوف وتبيّن ذلك، فهو لا «يمنع عن» ثبوت «إيمانه بالواقع» بل إنّه مؤمنٌ جزماً ظاهراً و واقعاً كما قال تعالى: ﴿إلّا من أُكره وقلبه مطمئنّ بالإيمان﴾[١] حيث إنّه تعالى قد استثناه من الكفّار والمنافقين، وليس غيرهما إلّا المؤمن.

وكذا قوله تعالى: ﴿إلّا أن تتّقوا منهم تقاة﴾[٢] حيث جعل التقيّة عذراً مقبولاً لكتمان الإيمان، وعدم الإقرار باللسان.

ولكنّه لو جحد ذلك بلسانه، وأنكر الإيمان والدين أو شيئاً من ضـروريّات المسلمين، فهو كافر بلا ريب وإن اعتقد كلّ ذلك في ضميره، وذلك قوله تـعالى: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوّاً﴾[٣].

فإنّه سبحانه قد ذمّ مثلهم ولعنهم بعد أن عدّهم في الكافرين.

وكذا قوله عزّ من قائل: ﴿فلمّا جاءهم ما عرفوا كـفروا بـه فـلعنة الله عـلى الكافرين﴾[٤].

وكذلك لو انعكس الأمر، بأن اعترف بذلك بلسانه، ولكنّه كان جاحداً له في قلبه، فإنّ ذلك نفاقٌ، وهو توأمٌ للكفر، بل هو ألعن منه، و ﴿إنّ المنافقين في الدرك الأسفل من النار﴾[٥].

وقد سمّاه الله تعالى أخاً للكافر في قوله سبحانه: ﴿ألم تر إلى الّذين نـافقوا يقولون لإخوانهم الّذين كفروا﴾[٦].

«و» عليه، فكلّ «من يقرّ» بالشهادتين «وهو غير صادق» باطناً، فهو «منافقٌ،

---

(١) النحل: ١٠٦. (٢) آل عمران: ٢٨. (٣) النمل: ١٤.
(٤) البقرة: ٨٩. (٥) النساء: ١٤٥. (٦) الحشر: ١١.

يُعلن بالدين ويُخفي ما بطن ينعى على الباطن حُسن ما علن
فماله حظٌّ ولا نصيب يبغضه المحبوب والحبيب

والويل للمنافق» ولا شبهة في خلوده في جهنّم مع الكفّار وإن جرى عليه بحكم الشرع أحكام المسلمين في هذه النشأة الدنيويّة، حيث إنّه «يُعلن بالدين» بلسانه وعمله، وبذلك صحّ إطلاق اسم المسلم عليه، وبه يُحقن دمه وماله وعرضه، وبه طهر في ظاهر الشرع بدنه، وجاز معه المؤاكلة، وجاز تغسيل جثّته بعد موته ودفنه في مقابر المسلمين، كلّ ذلك إكراماً لما يلفظه من كلمتي الشهادتين المباركتين.

«و» لكنّه حيث «يُخفي ما بطن» في ضميره من أنواع الكفر الحقيقي، سواء كان بجحود ما هو من أركان الدين أُصولاً أو فروعاً ـ كإنكار الربوبيّة، أو النبوّة، أو المعاد ـ أو إنكار شيء من ضروريّاته ـ كالصلاة والصوم وأمثالهما من الفرائض المجمع عليها بين المسلمين ـ أو بجحود ما هو من أركان المذهب المتّفق عليه بين الفرقة المحقّة الاثني عشريّة خاصّة ﴿﴾ ـ كالعدل والإمامة وأمثالهما من ضروريّاتهم ـ صار بذلك مشاركاً مع المخلّدين في النار يوم القيامة، وأعاذنا الله تعالى من كلّ ذلك.

فإنّه «ينعى على الباطن» القبيح منه «حُسن ما علن» وظهر منه «فماله حظٌّ» في الجنّة «ولا نصيب» من الأجر والثواب على ما أقرّ به بلسانه، أو أتى به من عمله، كما قال جلّ وعلا: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾[1].

ولذلك كلّه «يُبغضه» الله «المحبوب» والنبيّ «الحبيب» صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وقد تلخّص ممّا ذكر أنّ الإيمان الصحيح الّذي ينجي واجده من الخلود الأبدي في نار جهنّم إنّما هو التصديق القلبي والاعتقاد الجزمي بالتوحيد والنبوّة، وصحّة شريعته المقدّسة، وبصِدقِه صلّى الله عليه وآله وسلّم في جميع ما أخبر به، مع الإيمان كذلك بالمعصومين من خلفائه عليهم السلام، كلّ ذلك مع الإقرار بجميعها بلسانه عند عدم المانع من ذلك.

---

(١) الفرقان: ٢٣.

وكان مـن شكّ ولكـن التـزم　　　مـرتّباً آثـاره مـحقون دم

وقد تبيّن من ذلك أنّ ترك العمل خارجاً بالفروع الشرعيّة والفروض الدينيّة ـ كالصلاة، والصوم، وأمثالهما، على ماهي عليه من العظمة والشأن مع عدم الجحود ـ لا يوجب الخلود في العذاب وإن أوجب التعذيب مدّة متمادية، ولكنّها منقطعة مع الاعتقاد والإقرار المذكورين، وهكذا ارتكاب سائر الفواحش والمعاصي.

واتّضح أنّ الخلود الدائمي مختصٌّ بالفريقين الآخرين، وهما: الكافر، والمنافق، هذا.

«و» أمّا من «كان» متوسّطاً بين المؤمن المعتقد المعترف، وبين قَسِيمَيه الكافر والمنافق، وهو «من شكّ» في الدين بضميره، غير جازمٍ به، ولا جاحدٍ له «ولكن التزم» بلوازم الإيمان في العمل «مرتّباً آثاره» من الإقرار باللسان مع إخفائه شكّ باطنه، فهو لا شكّ أنّه في الدنيا «محقون دمٍ» وعرضٍ ومال، كسائر المسلمين الظاهريّة والواقعيّة، ولكنّه بالنسبة إلى أمر آخرته، فالظاهر إمكان دعوى أبديّة عذابه وخلوده في النار مع الكفّار، وذلك لما عرفت، من كون الاعتقاد الجزمي ركناً في الإيمان، وأنّه بانتفائه ينتفي الإيمان.

وربما يستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا﴾(١).

فإنّه بظاهره يعمّ الجاحد والشاكّ، ويفيد انتفاء الإيمان عن كلا الفريقين مع دعواهم ذلك وإقرارهم به باللسان، حيث إنّه تعالى علم خلوّ ضمائرهم عنه.

وبذلك يتّضح كون حقيقة الإيمان هو الاعتقاد القلبي الجزمي به، ولا سيّما بعد تأكيد ذلك بعده بقوله تعالى: ﴿ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾(٢).

وكذا قوله جلّ وعلا: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله﴾(٣).

فتراه سبحانه كيف كذّبهم في دعواهم ذلك وإقرارهم به صريحاً، فقال عزّ من

(١ و ٢) الحجرات: ١٤.　　(٣) المنافقون: ١.

ومن على تكذيبه بنى وقد   بان له الحقّ فللحقّ جَحَد

قائل: ﴿والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾[١].

وقد انقدح بكلّ ما ذكر أنّ أصناف المخلّدين في النار ثلاثة: الكافر، والمنافق، والشاكّ. ولكن لا يذهب عليك أنّ كلّ ذلك إنّما يكون مع تقصيرهم في طلب الحقّ ومعرفته، ومع تمكّنهم من ذلك، وإعراضهم عنه، وذلك لوضوح تماميّة الحجّة منه تعالى على عباده كافّة، بموهبته لهم العقل والقدرة في تحصيل الصحيح عن السقيم، وتميّز الحقّ عن الباطل، ثمّ إرساله تعالى لهم الرسل، وإنزاله عليهم الكتب، ونشره الدعوة بينهم وإسماعه ذلك لهم، فلم يبق لأحدٍ منهم حجّة عليه، ولا عذر في إعراضهم عنه وعن أحكامه وآياته، كما قال جلّ وعلا: ﴿فللّه الحجّة البالغة﴾[٢] ﴿لئلّا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل﴾[٣] ﴿وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾[٤] أي: وإن يعتذروا فما هم بمعذورين يوم القيامة، فلا تسمع لهم يومئذٍ دعوة، ولا تُقبل منهم حجّة وإن اعتذروا عن كفرهم ونفاقهم وشكّهم في الدين بالجهل به وعدم وضوحه لديهم، وذلك لما عرفت، من كون عدم معرفتهم مسبّباً عن تقصيرهم لا عن خفاء الحقّ.

«و» بذلك يتّضح لك أنّ «مَن» كذّب بالشرع والنبيّ ﷺ وأصرّ «على تكذيبه» و «بنى» بنيانه على شفا جرفٍ هارٍ بعد ما اتّضح له ذلك «وقد» ظهر و«بان له الحقّ» واستيقنته نفسه «فللحقّ» الثابت لديه «جَحَد» وأنكر ظلماً وعدواناً وحسداً وبغياً، فهو كافر بلا ريب ولا شبهة كفر الجحود، وهو ظالم عنود، ولربّه كنود، بل إنّه أظلم وأكفر من أقرانه الثلاثة المذكورين، كما قال تعالى في مثله: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوّاً﴾[٥].

---

(١) المنافقون: ١.   (٢) الأنعام: ١٤٩.   (٣) النساء: ١٦٥.
(٤) فصّلت: ٢٤.   (٥) النمل: ١٤.

وبذلك كلّه اتّضح لك أيضاً أنّ القاصر من الثلاثة المذكورة ـ وهم البلهاء والمجانين والصغار والمستضعفين منهم، الّذين لم يميّزوا الحقّ من الباطل لعدم الإدراك وقلّة الشعور، أو لعدم القدرة على الهجرة إلى بلاد الإسلام، وعدم التمكّن من تعلّم الأحكام ـ ليسوا بمخلّدين في العذاب، بل ويُرجى لهم العفو والثواب، حيث إنّه تعالى استثناهم من الكفّار ومن استحقاق ما أعدّ لهم من العقاب بقوله سبحانه: ﴿إلّا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً * فأُولئك عسى الله أن يعفو عنهم﴾[١].

وقد مرّ أنّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى محقّق الوقوع.

ثمّ إذ قد عرفت معنى الإيمان وحقيقته، وعلمت أنّ العمل بالأركان إنّما هو من آثاره الخارجي، وغير داخل في ماهيّته وواقعه وإن ورد في بعض الأحاديث المأثورة أنّه كقَسِيمَيه، وهما الاعتقاد بالجنان، والإقرار باللسان[٢] وأنّ كلّ ذلك داخل في أجزائه، ومقوّم لحقيقته، ولكنّه كما ذكرنا محمول على إرادة الكمال منه.

فاعلم أنّ هناك أقوالاً أُخر:

منها: ما نسب إلى الشيخ المفيد تتئُّ وجملة من علماء الجمهور، من دخول العمل أيضاً في ماهيّته، وكونه دخيلاً في تحقّقه[٣] ولعلّهم استندوا في ذلك إلى ما أشرنا إليه، من ظواهر بعض الأحاديث الدالّة على اشتراطه فيه والنافية إيمان المرتكب لبعض الكبائر[٤] فضلاً عن تارك الفرائض بعضاً أو كلاًّ، وكذا ظاهر قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ حيث إنّه فسّر الإيمان فيه بالصلاة والعمل خارجاً.

---

(١) النساء: ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) انظر دعائم الإسلام ١: ١٣، مسند الإمام الرضا عليه السلام (عطاردي) ١: ٢٥/٢٦٣ نقلاً عن أخبار إصبهان، سنن ابن ماجة ١: ٢٥/ ٦٤.

(٣) نسبه في مناهج اليقين: ٣٦٧ إلى المفيد تتئُّ وجماعة السلف.

(٤) انظر المحاسن ١: ٢٥٧/ ٣٠٠، الكافي ٢: ١٠٦/٥، مستدرك الوسائل ١١: ٢٠١ أبواب جهاد النفس باب ٧ ح ١٧.

وقد عرفت الجواب عنه.

ومنها: قول جمعٍ من المعتزلة والخوارج، من تفسيره بإتيان جميع الطاعات فرضاً ونفلاً، واجتنابِ جميع المنهيّات المحرّمة والمكروهة فعلاً وتركاً[١].

وإنّ فساد هذا المذهب لواضح؛ لاستلزامه خروج الجُلّ لولا الكلّ عنه، وأفسد منه مذهب الكرّاميّة من الجمهور حيث ذهبوا إلى ما يعاكس ذلك، واكتفوا في تحقّق الإيمان بمجرّد التلفّظ بالشهادتين وإن تحقّق تكذيبه بهما وإنكاره الباطني لهما[٢] وذلك لظاهر قوله تعالى: ﴿فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾[٣] حيث إنّه بظاهره يفيد حصر كافّة العباد فيهما من غير صنفٍ ثالث لهما، وبعد وضوح انتفاء الكفر عن المتلفّظ بالشهادتين لا محيص عن القول بكونه مؤمناً.

والجواب منع الحصر، ومنع دلالة الآية على ذلك، مضافاً إلى ما عرفت، من نصوص الآيات القرآنيّة فضلاً عن السنّة القطعيّة الدالّة على كون المنافق صنفاً ثالثاً قَسِيماً لهما، بل وكذا الشاكّ والمستضعف، فإنّهما أيضاً غير داخلين في شيءٍ من الصنفين كما ذكرنا.

وبالجملة، فغير خفيّ عليك أنّ المذهبين بين إفراط وتفريط، وفساد كلّ منهما بمكان من الوضوح، وأنّ الحقيق بالاتّباع في ذلك هو المذهب المشهور، وهو الحقّ المنصور، فتأمّل جيّداً.

---

(١) حكاه عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٧٩.

(٢) راجع المصدر السابق.

(٣) التغابن: ٢.

الركن السابع

في الإحباط والتكفير

والمراد بالأوّل هو بطلان الإيمان السابق بالكفر اللاحق.

والمراد بالثاني هو عكس ذلك، بمعنى بطلان الكفر السابق بالإيمان اللاحق، كما ثبت في الشرع المقدّس أنّ الإسلام يجُبّ ما قبله[1] وأنّ المراد بهما بطلان مطلق الحسنة السابقة بمطلق السيّئة اللاحقة وبالعكس، لا خصوص الكفر والإيمان.

واختلفوا في ذلك على أقوال:

فقالت المعتزلة بثبوتهما؛ استناداً إلى ظواهر قوله تعالى: ﴿حبطت أعمالهم﴾[2] ﴿نكفّر عنكم سيّئاتكم﴾[3] وأمثالهما[4].

وقال جمعٌ آخر بعدمهما، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرّة شرّاً يره﴾[5].

ثمّ القائلون بالثبوت اختلفوا بينهم، فقال بعضهم: إنّ العمل أو الإيمان اللاحق يبطل السابق منهما من أصله وأساسه، بحيث لا يبقى منه شيء أصلاً، لا ثواباً عليه ولا عقاباً، ولا استحقاقاً لشيء منهما.

---

(١) انظر المجازات النبويّة (الرضي): ٥٤/٣٢.

(٢) البقرة: ٢١٧ وآل عمران: ٢٢ والمائدة: ٥٣ والأعراف: ١٤٧ والتوبة: ١٧و٦٩.

(٣) النساء: ٣١. (٤) كما في الآية: ٢٧١ من سورة البقرة. (٥) الزلزلة: ٨.

وقال الآخرون منهم بالموازنة، بمعنى أنّه يوازن بينهما، فيسقط من الزائد ما قابل الناقص منهما ويبقى الباقي.

والقولان للوعيديّة من المعتزلة، الّذين لا يجوّزون العفو عن الكبيرة[١] والأوّل منهما لأبي عليّ وأتباعه[٢] والثاني منهما لأبي هاشم وأذنابه[٣] وقد أبطلهما المحقّقون من المتكلّمين[٤] وذهبوا إلى فساد المذهبين، وبطلان الإحباط والتكفير أصلاً ورأساً. وهو الحقّ الصحيح، فإنّه لا شبهة في أنّ المعصية تُوجب استحقاق العقاب بحكم العقل، بل وكذا الطاعة توجب استحقاق الثواب، ولكن بحكم الشرع ووعده الوفيّ بذلك، لا بحكم العقل، حيث إنّه لا يحكم بثبوت حقٍّ أو أجرٍ وأُجرة للعبد المملوك، ولا استحقاق مثوبةٍ له بطاعته لسيّده، بعد وضوح كون ذلك من وظائفه الواجبة عليه على ما تقدّم بيانه.

وحينئذٍ فبعد ثبوت الاستحقاق بمعنى الأهليّة واللياقة لكلّ منهما بعمله، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع بمقتضى وعده بالتفضّل والعفو، وبعد وضوح استحالة انقلاب الشيء عمّا هو عليه عقلاً على ما حُقّق في محلّه، وثبوت سببيّة الطاعة لاستحقاق المثوبة، وسببيّة العصيان لاستحقاق العقوبة، ومؤثريّة كلّ منهما في تحقّق أثره يثبت استحالة زوال السببيّة عن كلّ منهما، وبطلان سقوط المؤثريّة عنهما، ويتفرّع على ذلك بقاء الاستحقاق على العمل السابق، وبطلان الإحباط والتكفير الحقيقيّين.

وعليه، فلابدّ من تأويل ما ورد منهما في الكتاب والسنّة بما لا ينافي حكم العقل بسببيّتهما لاستحقاق المثوبة والعقوبة، وذلك بحمل التكفير المأثور على ما يساوقه، وهو إرادة ما يشاركه في النتيجة منه، وهو العفو عن سيّئاته السابقة بما

---

(١) راجع ص ٢٧٠.

(٢ و٣) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٣ وشرح المقاصد ٥: ١٤١ وشرح المواقف ٨: ٣١٠ ومجمع البحرين ٤: ٢٤١ (حبط).

(٤) كما في كشف المراد: ٤١٣ وأنوار الملكوت: ١٧٢.

الكفر للأعمال محبطٌ فلا   يتبعه الأجر ولو تفضّلا
إلّا بتخفيفٍ من العقوبه   ينال منه بدل المثوبه

فعله من الطاعة اللاحقة.

ومن الواضح المعلوم أنّ العفو لا ينافي الاستحقاق الثابت له بحكم العقل، وكذا في الإحباط، بأن يقال: إنّ المراد منه هو كاشفيّة المعصية المتأخّرة أو الكفر اللاحق عن عدم ثبوت الاستحقاق للمثوبة على الطاعة المتقدّمة أو الإسلام السابق، فيكون عدم العصيان وعدم الكفر المتأخّرين شرطين لثبوت الاستحقاق السابق، ومعنى ذلك كون سببيّة الطاعة المتقدّمة للاستحقاق مراعىً بعدم لحوق المعصية أو الكفر المتأخّر على سبيل سائر الشرائط المتأخّرة.

وبهذا الاعتبار جاز أن يقال: إنّ «الكفر» المتأخّر وهو الارتداد بعد الإيمان هادمٌ «للأعمال» الحسنة السابقة، و «محبطٌ» للإيمان المتقدّم «فلا» يستوجب المرتدّ على إسلامه السابق شيئاً من المثوبة، ولا «يتبعه الأجر» على ما تقدّم منه من الطاعة.

«ولو» قلنا بكون الأجر «تفضّلاً» منه تعالى على ما اخترناه، فإنّه مشروطٌ بلياقة المحلّ، وقابليّة المتفضّل عليه لذلك، وأنّ الكافر غير لائقٍ له بعد حكمه تعالى بحرمة دخوله الجنّة، ولا هو قابل للأجر على حسناته السابقة «إلّا بتخفيف» شيءٍ «من العقوبة» اللازمة له، فهو «ينال» من التخفيف، ويفوز «منه» ما يكون له «بدل المثوبة» المحرّمة عليه، وبذلك يكون تميّزه عن سائر الكفّار المخلّدين في أشدّ العذاب، وبه يعوّض عليه لقاء أتعابه في سبيل الإسلام، أو قيامه بواجبات الدين قبل كفره وارتداده.

وذلك على مسلك التفضّل واضح، وكذا على مسلك الاستحقاق، فإنّه لا مانع من القول بكونه أيضاً مشروطاً بعدم الكفر اللاحق على نحو الشرط المتأخّر كما عرفت.

والكافرون زمراً سيقوا إلى   نار لظى بما أساؤوا عملا
مخلّدين مالهم من شافع   كلّا ولا من ناصرٍ مدافع

هذا، ولكن لا يذهب عليك أنّ ما ذكرنا من استحالة الإحباط والتكفير بمعنييهما الحقيقيّين إنّما هو على القول بكون الثواب والعقاب مسبّبين عن العمل الخارجي وتبعيّتهما له بنفسه، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع على القولين ولكن هناك مسلكٌ آخر، وهو القول بأنّهما من توابع كمال النفس ونقصها الحاصلين بالطاعة والمعصية.

وعليه، فلا مانع من القول بالإحباط والتكفير الحقيقيّين، بل لابدّ من ذلك، حيث إنّ القول المذكور مبتنٍ على القول برقى النفس بالطاعة، ونزولها بالمعصية، بمعنى أنّها بالطاعة ترقى بقوس الصعود إلى درجةٍ ما من الكمال، ثمّ إذا ارتكبت شيئاً من العصيان نزلت عنها، وإذا عادت إلى الطاعة تبدّل قوس نزولها ثانياً إلى قوس الصعود، وإذا ارتكبت المعصية أيضاً بعد الطاعة نزلت ثانياً إلى قوس النزول، وأهبط رقيّها، وبطل قوس صعودها.

وهكذا إلى نهاية أيّام حياته، فيختم له إمّا نازلاً إلى مراتب النقصان، وإمّا صاعداً إلى درجات الكمال.

نعم، يكون للشفاعة والعفو حينئذٍ شأنهما من الأثر، ولتحقيق ذلك محلّ آخر.

وكيف كان فالجاحدون لشيءٍ من ضروريّات الدين والمذهب والشاكّ في ذلك مع التقصير «و» هم «الكافرون» حقّاً ـ كما عرفت ـ لا شبهة أنّهم «زمراً» وطوائف متعاقبة «سيقوا» أي: يساقون يوم القيامة «إلى» دركات جهنّم و «نارٍ لظى» وهي اسمٌ من أسماء جهنّم، فيدخلونها «بما أساؤوا عملاً» كما قال تعالى: ﴿وسيق الّذين كفروا إلى جهنّم زمراً﴾[1] «مخلّدين» فيها أبداً ﴿كلّما أرادوا أن

(١) الزمر: ٧١.

واستثن مَـن أضـلّه القـصور   فــإنّه بــلُطفه مـعذور
وليس يجري الشكّ في كـبراه   والشكّ إن كان فـفي صـغراه

يخرجوا منها أُعيدوا فيها﴾[1].

و«مالهم من شافع» يشفع لهم أبداً، كما قال تعالى حكاية عنهم: ﴿فمالنا من شافعين * ولا صديق حميم﴾[2] «كلّا، ولا من ناصرٍ» ينصرهم، ولا «مـدافـعٍ» يدافع عنهم العذاب «و» لكن على ما عرفت آنفاً «استثن» منهم «من أضـلّه القصور» وكان مستضعفاً كما ذكرنا «فإنّه بلطفه» تعالى «معذور» في جهله مع عدم قدرته على معرفة الحقّ واتّباعه.

ولا شبهة في شيء من ذلك «وليس يجري الشكّ في» أصل الحكم و «كبراه» وذلك لوضوح قبح عقاب العاجز عقلاً، وعدم جوازه شرعاً، ولكن التأمّل «والشكّ إن كان» حاصلاً «ففي» وجود «صغراه» وهو أنّه هل يكون في شرق الأرض وغربها مَن لم يبلغه خبر دين الإسلام، أو من لم يتمكّن من الهجرة لمعرفته واتّباعه؟ فإنّ كثيراً من الجهّال يدّعون القصور والعجز كذباً وزوراً حتّى القاطنين منهم في بلاد الكفر، وبذلك يتوجّه إليهم يوم القيامة العتاب بقوله تعالى: ﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾[3] وبذلك يستوجبون العقاب، ونعوذ بالله تعالى منه.

---

(١) السجدة: ٢٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) النساء: ٩٧.

إنّ الثــواب ثــمر الإيــمان	يحظى به المؤمن في الجـنان
دار نــعيمٍ وسـرورٍ وطـرب	فــلا يـمسّه لغـوبٌ ونـصب
يدخل فـيها مـالكاً قـصورها	مستخدماً غـلمانها وحـورها

الركن الثامن

في بيان ثمرة الإيمان

ولا شبهة «أنّ الثواب» والأُجور الأُخرويّة «ثمر الإيمان» الحاصل في النشأة الدنيويّة، وأنّه «يحظى به المؤمن» ويناله «في الجـنان» الرفـيعة الواسـعة الّـتي لا يمكن بيان حقائقها، وتوصيف جميع ما فيها، من النِعَم الّتي لا تعدّ ولا تحصى، ولا تخطر على قلب بشر، فإنّها «دار نعيمٍ وسرورٍ وطَرب» وليس فيها همٌّ ولا مللٌ ولا موتٌ ولا مرض «فلا» يصيب ساكنها شيء من الأكدار، ولا «يمسّه لغوب» أي: العجز والإعياء «و» لا يناله «نَصَب» بمعنى: التعب، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لا يمسّنا فيها نَصَبٌ ولا يمسّنا فيها لغوب﴾[1].

وهو «يدخل فيها مالكاً قصورها» المزخرفة الرفيعة المزيّنة بأنواع الجـواهـر والدرّ واللؤلؤ «مستخدماً غلمانها وحورها» الموصوفة في الكتاب الكـريم بـقوله تعالى: ﴿ويطوف عليهم غلمان لهم كأنّهم لؤلؤ مكـنون﴾[2] و ﴿يـطوف عـليهم

---

(١) فاطر: ٣٥.

(٢) الطور: ٢٤.

مـقترحاً مـا يشتهي فـفيها ... ما تـبتغي النـفس وتشـتهيها
مـتّكئاً فـيها عـلى الأرائك ... مسـتقبلاً سـلام خـير مـالك

ولدان مخلّدون * بأكـواب وأبـاريق وكأس مـن مـعين * لا يـصدّعون عـنها ولاينزفون * وفاكهة ممّا يتخيّرون * ولحم طير ممّا يشتهون * وحور عين * كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾[١] و ﴿فيهنّ قاصرات الطـرف لم يـطمثهنّ إنس قـبلهم ولا جانّ﴾[٢] ﴿كأنّهنّ الياقوت والمرجان﴾[٣] ﴿حور مقصورات في الخيام﴾[٤].

إلى غير ذلك ممّا تكرّر فيه من ذكر نِعَمِها ومحاسن خيراتها، ويكون المؤمن فيها آمراً على الجميع غير مأمور، وحاكماً غير محكوم «مقترحاً ما يشتهي» من صنوف النِعَمِ «ففيها» يوجد كلّ «ما تبتغي النفس وتشتهيها» من أنـواع المأكـل والمشرب والمسكن والملبس والمنكح وغيرها، وهو يجلس على سرير مـلكه، أعزّ من كلّ سلطان متكبّر، وأرفع شأناً من كلّ مـلكٍ مـقتدر «مـتّكئاً فـيها عـلى الأرائك» وهي السرر المنجّدة المزيّنة الواقعة في قبابٍ عالية، أو بيوت مرفوعة، كما قال تعالى: ﴿في جنّة عالية * لا تسمع فيها لاغيةً * فيها عين جارية * فيها سرر مرفوعة * وأكواب موضوعة * ونمارق مصفوفة * وزرابيّ مبثوثة﴾[٥].

ثمّ يضاف له إلى كلّ تلك النِعَم ما هو أعظم منها وألذّ لديه من جميعها، وهو هبوط أفواج الملائكة المقرّبين عليه حيناً بعد حين، يهنّئونه بنِعَم الله عليه، ويبشّرونه برضاه تعالى منه كما قال تعالى: ﴿ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم﴾[٦].

ثمّ يبلّغونه تسليم ربّهم عليه، فتطير نفسه فرحاً وسروراً وطرباً وشوقاً، فيقوم على قدميه مترحّباً بهم، و «مستقبلاً» تحيّة ربّه تعالى، ومستبشراً بما نزلوا به عليه، وهو «سلام خير مالك» له.

---

(١) الواقعة: ١٧ ـ ٢٣.
(٢ و ٣ و ٤) الرحمن: ٥٦ و ٥٨ و ٧٢.
(٥) الغاشية: ١٠ ـ ١٦.
(٩) التوبة: ٧٢.

كــلٌّ بــعينه مــقامه حــلا　　　　وليس يــبتغي ســواه بــدلا

وهكذا حال جميع سكنتها وإن كانوا مختلفين في الدرجات علوّاً وزينةً وسعةً وخدماً وحشماً وعزّاً ورفعةً، ولكن «كلّ» منهم قد حَسُن «بعينه مقامه» و «حلا» في نفسه مسكنه وما هو فيه من النِعَم العظيمة، بحيث لا يتمنّى غيره «وليس يبتغي سواه بدلاً» كما قال تعالى: ﴿لا يبغون عنها حولاً﴾[1].

فإنّه بعد وضوح اختلافهم في الاستعدادات الذاتيّة، ومشتهياتهم النفسيّة رغبةً وزُهداً وذكاءً وغباوةً وانتباهاً وغفلةً على سبيل اختلافهم فيها في النشأة الدنيويّة إنّما ينعّم على كلٍّ منهم بما يليق به، على طبق استعداده بأتمّ وجهٍ وأكمل فردٍ، فيرى كلّ منهم نفسه في غاية الكمال من المواهب المرغوبة فيه، فلا يرغب بل ولا ينتبه ولا يتفكّر فيما هو أرقى وأكمل من مواهب الله تعالى لمن هو فوقه، وذلك لقصور استعداده الذاتي، وعدم لياقته الأصلي لأكثر ممّا وهب له.

ونظير ذلك ما كان له في العيش الدنيوي، فإنّه في حال طفوليّته لم يكن يرى لنفسه كمالاً إلّا باللعب وآلاته، ولم ير شيئاً ألذّ منه، وبعد رُقيّه إلى الصبا ونموّ استعداده إلى مرتبةٍ من الكمال تنقلب رغبته عن ذلك إلى الرغبة في التزيّن ـ مثلاً ـ بالملابس والجمال، ويرى ذلك أكمل كمال، ولا تميل نفسه ولا يتفكّر في التزيّن بمحامد الخصال، ولا فيما يتمنّاه الرجال، من لذائذ النساء وجمع الأموال والجاه والرئاسة والعزّ في الأنظار.

وهكذا كلّما تبدّل من حالٍ إلى حالٍ وازدادت لياقته واستعداده تبدّلت رغبته، فإذا حصلت له مشتهياته على حسب استعداده ورغبته رأى نفسه في غاية الكمال، ولا يتمنّى ما فوقه، ولا يتحسّر على الحرمان منه، وبذلك يكون كاملاً في درجته، لم يشذّ منه شيء ممّا يليق به، فإنّ الكمال وصفٌ إضافي يتبع موصوفه، وليس متبوعاً ولا شيئاً شخصيّاً تنسب إليه الأشياء أو الأفراد.

---

(١) الكهف: ١٠٨.

زفّ إليها الصالحون الخُـلّصُ　　والخابطون بعد ما قد محّصوا
مخلّدين فـي وجـوهٍ نـاضرة　　لرحـــمة الله تــعالى نــاظرة

ولا شبهة في كون الموجودات مختلفة في القوى المودعة فيها، وإنّ كمال كلّ منها إنّما هو بحصول الفعليّة لما هو مختمر في طينته الأصليّة من القوّة والقـابليّة الذاتيّة، فلا جرم يكون كمال كلّ شيء بحسبه، وبذلك تختلف الكمالات، وتختلف أيضاً موجباتها، فربما تكون الصفة الكذائيّة كمالاً للشيء الكذائي ونقصاً لغـيره، نظير الحلاوة مثلاً، فإنّها كمال في السُكّر ونقص في الملح، وكذا الحموضة مـثلاً حيث إنّها كمال في الخَلّ ونقص في البطّيخ، وهكذا.

وعليه، فكلّ من أصحاب الدرجات في الجنان يكون كاملاً في مقامه، وينعّم عليه بكلّ ما يشتهيه بتمامه، ولا ينقص منه شيء من مقتضيات كماله، ولا يتمنّى شيئاً ممّا أنعم به على غيره، وإنّ مجموعهم أصنافٌ ثلاثة:

فمنهم من «زفّ» إلى الجنّة، أي: أُهدي به «إليها» بسرعة، كما تزفّ العروس المزيّنة إلى بعلها ومساكنها المزخـرفة، وهـم «الصـالحون الخُـلّص» مـن دَنس المحرّمات الدينيّة والمنزّهون عن ارتكاب المناهي الشرعيّة.

«و» منهم «الخابطون» الّذين: ﴿خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً﴾[1] ولكنّهم يفوزون بها «بعد ما قد محّصوا» وبعد ما يصفوا بأهوال البـرزخ وشـدائـد يـوم القيامة، وإذاقة شيء من نار جهنّم إن لم يصفوا في الدنيا بالبلايا والمصائب، ولكن الجميع من الصنفين ليسوا إلّا «مخلّدين» بها بعد دخولهم فيها، وهم «في» أحسن حالٍ، ولهم «وجوهٌ ناضرةٌ» نيّرة كما قال تعالى: ﴿تعرف فـي وجـوههم نـضرة النعيم﴾[2] ولهم أعين «لرحمة الله تعالى ناظرة» ممدودة.

وبذلك فُسّر[3] قوله تعالى: ﴿إلى ربّها ناظرة﴾[4] فإنّ ذاته المقدّسة تجلّ من

---

(١) التوبة: ١٠٢.　　(٢) المطفّفين: ٢٤.
(٣) انظر مجمع البيان ٥: ٣٩٨، تفسير الصافي ٥: ٢٥٦.　　(٤) القيامة: ٢٣.

والمـخلَصون لهـم الرضـوان　　منه فما الحـور ومـا الغـلمان
إن أذنب المؤمن عقلاً استحق　　منه العقاب وبه الشـرع نَـطَق

أن تشاهد بالأبصار، أو تحسّ أو تمسّ بالجوارح كما عرفت في باب التوحيد.

ثمّ إنّ هناك صنفاً ثالثاً، وهم أرفع شأناً وأعلى وأعظم درجةً من جميع أهل الجنان «و» هم «المخلَصون» بالفتح، والمراد بهم المعصومون المكرّمون من الأنبياء والمرسلين، وخلفائهم الطاهرين عليهم السلام، فـإنّ أُولئك الأطـهار «لهـم الرضـوان» والتحيّة الخاصّة «منه» تعالى، الموجبة لهم اللذائذ الروحانيّة، مضافاً إلى ما لهم فيها من النِعَم الظاهريّة وإنّ تلك اللذائذ النفسيّة الواقعيّة أعظم لديهم من جميع نِعَم الجنان «فما» لذّة «الحور، وما» نعمة «الغلمان» عندهم؟ فليس جميعها بالإضافة إلى تلك اللذائذ الروحيّة إلّا كنسبة الجدول إلى النهر، بل كنسبة القطر إلى البحر.

ونسأله تعالى أن يُمنّ علينا بجميعها بفضله وكرمه، فإنّه لا يـنال أحـد مـن الخلائق شيئاً منها بعمله حتّى المعصومين عليهم السلام المبرّئين عن كـلّ دنسٍ وشَـين، فضلاً عن المؤمنين المخابطين على ما تقدّمت الإشارة إليه.

ثمّ اعلم أنّه لا شبهة ولا خلاف في أنّ عصيان العبد علّة لاستحقاق العقوبة، وإنّه «إن أذنب المؤمن» بشيءٍ من الصغائر أو الكـبائر اسـتوجب الانـتقام مـنه «عقلاً». و «استحقّ منه» تعالى سوء «العقاب» بعد تماميّة الحـجّة عـليه، وإنّـه لا يستحقّ شيئاً من العفو والنجاة، فضلاً عن الجنّة والثواب؛ وذلك لوضوح حكم العقل بأنّ العبد المملوك بعد وفور النِعَم العظيمة عليه من سيّده، وتماميّة الحـجّة لديه، إن خرج عامداً متعمّداً من ربقة الطاعة، متجرّئاً على قبيح المعصية استوجب البُعد الأبدي، والحرمان السرمدي من فواضل نِعَم مولاه، وذمّه العقل والعـقلاء، واستحقّ المقاطعة من الأولياء.

وقد تصافق على ذلك أهل المعرفة الأجلّاء «وبه الشـرع» أيـضاً «نـطق» مستفيضاً، أو متواتراً في الكتاب والسنّة، حيث قال سبحانه: ﴿إنّه من يأت ربّـه

أوعــد والوعــيد مــنه لطـفٌ　　بل عدم الوعيد ظُـلمٌ صـرف
كيف! ولو لم يسبق الوعـيد　　مــنه لمــا أطــاعه العــبيد

مجرماً فإنّ له جهنّم لا يموت فيها ولا يحيى﴾[1] ﴿كلوا من طيّبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾[2].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالّة على ذلك، فضلاً عن المأثور في ذلك من أحاديث الفريقين[3] فالاستحقاق المذكور ثابتٌ بالأدلّة الأربعة كـلّها، عـقلاً ونقلاً، لم يخالف فيه إلّا شرذمة من المعتزلة[4] حيث أنكروا حكم العقل باستحقاقه الذمّ والعقاب على المـخالفة والعـصيان، بـدعوى أنّـه لو كـانت المـخالفة عـلّة للاستحقاق لزم الحكم بذلك أيضاً فيما إذا صدرت منه بحال الغـفلة أو الكُـره أو النوم وأمثالها، وهو باطل قطعاً، وبذلك يُعلم عدم العلّية بـينهما، وإلّا لزم تـخلّف المعلول عن علّته في مثل تلك الموارد، واستحالة ذلك واضح.

والجواب: أنّ المدّعى المطلوب إنّما هـو سـببيّة العـصيان فـقط، لا مـطلق المخالفة، وذلك لا يكون إلّا مع العمد والاختيار؛ بضرورة حكم العقل والعـرف، وعليه، فمثل تلك الموارد خارجٌ عن موضوع البحث أصلاً ورأساً كما لا يخفى.

وقد انقدح بذلك حسن ما «أوعد» الشارع المقدّس في الكتاب والسنّة، من ترتّب العقاب على العصيان «و»اتّضح لك أنّ «الوعيد منه لُطف» محضٌ، حيث إنّه يحذّر العبد عن المعصية، ويبعّده عن المهلكة، وذلك حقيقة اللطف وغاية الإحسان.

«بل» من الواضح أنّ «عدم الوعيد» منه وإرخاء عنان العبد موجبٌ لاقتحامه في الهلكة، وذلك «ظلمٌ صرفٌ» ينزّه عنه الباري تعالى.

«كيف» لا! «و» قد عرفت أنّه «لو لم يسبق الوعيد» والتحذير «منه لما أطاعه العبيد» ولتجرّؤوا على عصيانه آمنين من عقابه.

(١ و٢) طه: ٧٤ و٨١.　　(٣) على سبيل المثال انظر الكافي (للكليني) ٨: ٧٣.
(٤) حكاه عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٢٦.

وما أتى العبد بسوء عمله — من العذاب جاءه من قِبَلِهِ
فهو بما قد كسبت يداه — ينال ما أوعده الإله
لكنّه منقطعٌ عقابه — وينتهي وإن يطل عذابه
إذ يستحقّ العبد بالإيمان — من وعده الخلود بالجنان

هذا، ولكن لا يذهب عليك أنّ ذلك إنّما يتمّ بالإضافة إلى نفوس العامّة، حيث إنّ حكم العقل بلزوم إطاعة العبد لمولاه وقُبح عصيانه له، لا يكفيهم باعثاً ورادعاً، بل لابدّ للشرع من تتميم ذلك بجعل العقوبة وإبداء الوعيد على المعصية، وحينئذٍ يكون ترك ذلك ظلماً كما عرفت.

وأمّا بالنسبة إلى الخواصّ من أهل الدين المتجنّبين عن كلّ قبيحٍ عقلي، مع انتباههم للتلازم بين حكمه وحكم الشرع، وسببيّة حكمه بالقبح لاستحقاق العقوبة من الشرع، فلا، ولا نسلّم كون ترك الوعيد منه ظُلماً بالنسبة إليهم، فإنّهم في الغالب يكفيهم للتجنّب عن كلّ قبيح نفس حكم العقل بتماميّة الحجّة، واحتمال وقوعهم في المهلكة بارتكاب المعصية.

ثمّ إنّك قد عرفت فيما تقدّم بطلان الجبر في الأعمال «و» أنّ «ما أتى» وأصاب «العبد» إنّما هو «بسوء عمله» الاختياري، وأنّ ما أُعدّ له «من العذاب» الأُخروي ما «جاءه» شيءٌ منه إلّا «من قِبَله» ﴿وما ربّك بظلّام للعبيد﴾ فلا يلومنّ إلّا نفسه، ولا يخدشنّ إلّا وجهه «فهو بما قد كسبت يداه» واقتحمت نفسه في موبقات الذنوب «ينال ما أوعده الإله» من الانتقام الأُخروي، و «لكنّه» أنّ المؤمن ـ كما عرفت ـ «منقطع عقابه» من غير خلود أبدي وإن مات من غير توبة «و» أنّه «ينتهي» عنه العذاب برحمته تعالى وشفاعة خلفائه عليهم السلام «وإن يَطُل عذابه» على قدر ذنوبه، وذلك «إذ» قد عرفت أنّه «يستحقّ العبد بالإيمان» الثابت العفو والمغفرة، بمقتضى ما ثبت كتاباً وسنّةً «من وعده» سبحانه بذلك بقوله تعالى: ﴿قل يا عبادي الّذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إنّ الله يغفر

وما على خلود عاصٍ مؤمن ... دلّ مؤوّل بطول الزمن

الذنوب جميعاً إنّه هو الغفور الرحيم﴾[١].

وبذلك صحّ للعبد الجاني أن يطالبه بالوعد، ويسأله «الخلود بالجنان» ولو بعد تمحيصه وتصفيته من الذنوب بشيء من أنواع العذاب، خلافاً[٢] وقد خالف في ذلك طائفة من المعتزلة المتسمّين بالوعيديّة، فإنّهم قالوا بخلود أصحاب الكبائر[٣] لظاهر قوله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها﴾[٤].

ووضوح استمرار الذمّ من العقل على سبيل استمرار مدحه على الطاعة، ووضوح التلازم بين حكمه وحكم الشرع، ويكون المتحصّل من الأمرين استمرار العذاب لهم، وخلودهم فيه، وفاقاً لحكم العقل بدوام القبح واستمرار الذمّ.

والجواب: أمّا عن الأوّل؛ فبأنّ كلامه تعالى في الآية الشريفة «و» سائر «ما» دلّ بظاهره «على خلود عاصٍ مؤمنٍ» فهو وإن «دلّ» على ذلك بمقتضى الظاهر أو الإطلاق، ولكنّه «مؤوّل بطول الزمن» جمعاً بينه وبين غيره من الأدلّة القطعيّة، وأنّ إطلاق الخلود أو الأبد على طول الزمان رائجٌ لدى العرف، كما في قولهم مثلاً: إنّ فلاناً قد حكم عليه بالحبس المؤبّد، أو بالنفي الأبدي، ولا شبهة في كون ذلك محدوداً بمدّة عمره، ومنتهياً بانتهاء أجله، ومع ذلك صحّ إطلاق المؤبّد على تلك المدّة؛ لطولها إطلاقاً صحيحاً شائعاً، أو أنّه مؤوّل باختصاص ذلك بغير المؤمن المذكور، فيكون المراد من العصيان هو العصيان بالكفر أو النفاق.

وأمّا عن الثاني؛ فبالنقض أوّلاً بالصغائر، حيث إنّ ملاك الذمّ والعقاب عقلاً وشرعاً ـ وهو العصيان ـ مشتركٌ بينها وبين الكبائر، مع أنّه لا خلود مع الصغيرة قطعاً وإجماعاً وتسالُماً من الخصم، ومن ذلك يُعلم عدم سببيّة العصيان للخلود مطلقاً في جميع الموارد.

---

(١) الزمر: ٥٣.

(٢) كذا، ويمكن أن يكون زائدة.

(٣) حكاه عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٣٥.

(٤) النساء: ١٤.

مشــقّة التكــليف لابـدّ وأن　　　يجبرها مَن هو بالتكليف مَـنّ
فــمنّ لُــطفاً بــثواب لازب　　　يــناله صـفواً مـن الشـوائب

وثانياً بالحلّ، بأنّ ذلك بعد تسليمه لا يقتضي وجوب الخلود، وإنّما غاية ذلك جوازه، واقتضاء العصيان لذلك، ومن الواضح أنّ ذلك غير منافٍ للعفو وأدلّته، فلابدّ من الجمع بينهما بالتأويل كما ذكرنا، ولا سيّما بعد عدم إمكان طرح أدلّة العفو؛ لتظافرها بل تواترها وعدم جواز الغضّ عن نصوصها بظاهر ما تمسّك به الخصم، مع كون القول به شاذّاً لم يعبأ به إجماع المسلمين؛ لكونه في غاية الشذوذ، وموجباً لطرح تلك الأدلّة الكثيرة كتاباً وسنّةً، بل وإجماعاً وعقلاً، بناءً على بعض الوجوه، وقد تقدّم في الركن الثالث والرابع ما يفيدك في المقام فراجع.

ثمّ إنّهم بعد اتّفاقهم على كون العقاب للعاصي على نحو الاستحقاق اختلفوا بينهم في مسألة الثواب للمطيع؛ هل هو أيضاً على نحو الاستحقاق؟ أو أنّه تفضّلٌ محضٌ من غير استحقاق؟

فقيل بالأوّل[1] احتجاجاً بأنّ «مشقّة التكليف» من المولى بالعبادة «لابدّ وأن» تكافأ بتعويض أجرٍ على العبد، وأنّ تركه قبيحٌ عقلاً، ولا سيّما مع وعيد العقاب على ترك الطاعة، فلا محيص بحكم العقل واقتضاء العدل من أن يتدارك تلك المشقّة الدائمة مدّة العمر، و «يجبرها مَن هو بالتكليف مَنَّ» عليه لُطفاً.

وعليه، فيجب على الباري تعالى تعويض الثواب على متحمّل مشقّة العبادات وترك لذائذ المنهيّات. نعم، إنّ القدر الواجب منه إنّما هو ما يُجبر به تلك المشقّة، وأمّا الزائد من ذلك بموهبة تلك النِعَم الأُخرويّة الدائمة الخارجة عن حدَّي الإحصاء والانتهاء، فهو لُطفٌ محضٌ، وعنايةٌ زائدةٌ منه سبحانه «فمَنّ لطفاً بثواب لازب» أي: ثابت أبدي «يناله» العبد «صفواً» خالصاً «من الشوائب» والأكدار،

(١) انظر شرح المقاصد (للتفتازاني) ٥: ١٢٦.

وكــونه المــنعم لا يــحسّن — إيجاب مـا يشـقّ وهـو بـيّن
فمن أتى بواجبٍ أو مستحبّ — أو عن حرامٍ كفّ نـفسه يـثب
يُـثيبه ربّ المـجازاة بـما — يسـرّه مـجلّلاً مـعظّما

بعيداً عن الهموم والزوال.

ولا يُتوهّم تدارك تلك المشقّة بالنِعَم الدنيويّة، فإنّ إنعامه تعالى على العبيد «وكونه المنعم» بها عليهم لا يكافئ تلك المشقّات الكثيرة، و «لا يـحسّن» لدى العقل والعقلاء «إيجاب ما يشقّ» عليهم من الصبر على تعب الطاعة واجـتناب المعصية واحتمال المكاره في سبيل ذلك من غير أجور أُخـرويّة «وهـو» أمـرٌ «بيّن» لديهم، أما ترى قُبح تكليف الضيوف بأُمور شاقّة مع جعل أُجرتهم عليها نفس تلك الضيافة المدعوّين إليها.

هذا، مع ما يشاهد وجداناً من تعميم تلك النِعَم الدنيويّة بين المطيع والعاصي، والمؤمن والكافر، بل المشاهد أيضاً أكثريّتها للأخيرين من الصنفين، ومعه كيف يمكن كونها أُجوراً للصنفين الأوّلين، مع اشتراك غيرهما لهما فيها؟

وعليه «فمن أتى بواجبٍ أو مستحبٍّ» شرعي إطاعةً لأمره تعالى، وتقرّباً إليه «أو عن حرامٍ كفّ نفسه» اختياراً خوفاً منه سبحانه «يُثَب» بمثوبات أُخرويّة، على نحو الأجر والاستحقاق «يـثيبه» غـداً «ربّ المـجازاة بـما» يكـون جـزاءً له، و «يسرُّه» بذلك، ويصيّره «مجلّلاً معظّماً» في جنّته ودار كرامته.

هذا، ولكنّ الأقوى في النظر هو القول الآخر، فـإنّ مـا ذكـر الأوّلون مـن الاحتجاج، واختاره السيّد العلّامة تَدَّسِرُّهُ إنّما يتمّ لو كان جعل التكليف لمصلحة الآمر به، وتكون الفائدة منه راجعةً إليه، وأمّا لو كـان ذلك لمـصلحة العـبد المأمـور، بلا حصول شيءٍ من فوائده للمولى أصلاً، مع استغنائه عنها جمعاء. فلا نسلّم القبح في جعل الأجر عليه نفس النِعَم الحاضرة.

بل يمكن أن يقال: أن لا قُبح في التكليف من غير أُجرةٍ أصلاً ورأساً لا معجّلةً

قد سبق الوعد بـه لكـن لِـمَن ... قد ابتغى في فعله الوجهَ الحَسَن
وللـعقاب يسـتحقّ مَـن فَـعَل ... عمداً حراماً أو بـواجبٍ أخـلّ
قضى به الشرع، ومَن لم يـعفَ ... عـاقَبَهُ، والكُـلّ مـنه لُـطف

ولا مؤجّلةً بعد رجوع فوائد العمل بأجمعها إلى العامل نفسه، وبراءة ساحة الآمر عن الانتفاع به أصلاً ورأساً، وغناه الكامل عن العمل والعامل، كما فيما نحن فيه.

نعم، إنّ ما اختاره السيّدقدس‌سره متينٌ جدّاً بالنظر إلى جوده سبحانه وكرمه العميم ومَنّه الجسيم، حيث إنّ العبد بعد احتماله مشقّة التكليف وخضوعه لسيّده بتحصيل مراضيه واجتناب مساخطه يصير لائقاً لأن تشمله المِنّة والكرم، ويكون حرمانه من ذلك ومنعه عنه بُخلاً يجلّ الجواد المطلق تعالى عنه. فتأمّل جيّداً.

وكيف كان، فقد عرفت أنّه «قد سبق الوعد» الصريح منه تعالى كتاباً وسنّةً «به» أي: بالثواب الأُخروي «لكن» لا يذهب عليك أنّ ذلك ليس لكلّ من قام بـفعل الواجب وترك الحرام، بل إنّه «لِمَن» صفا قصده في عمله، و «قد ابتغى في فعله» وتركه «الوجه الحسن» أي: الذات المقدّسة الربوبيّة، خالصاً مـخلصاً له تـعالى، طالباً بذلك مرضاته فقط، ولم يخلط عمله برياءٍ أو عُجبٍ مثلاً، كما قال سبحانه: ﴿فادعوا الله مخلصين له الدين﴾[1] ﴿فويل للمصلّين﴾[2] ﴿الّذين هم يراءون﴾[3].

«و» قد عرفت أيضاً أنّه «للعقاب يستحقّ مَن فَعَل» قبيحاً يُوجب غضب الربّ تعالى عليه من غير قصورٍ في عقله، ولا عذرٍ مقبولٍ شرعيٍّ في مـخالفته، نـظير الكُره والتقيّة، وأنّ مَن أتى «عمداً حراماً» شرعيّاً «أو» أنّه «بواجبٍ أخلّ» من غير سهوٍ ولا نسيانٍ وأمثالهما ممّا يعذّر فيه: استوجب الانتقام، وقد تقدّم أيضاً أنّ كلّاً من المثوبة والعقوبة قد «قضى به الشرع» المقدّس، مع فرقٍ بينَ وعده ووعـيده، بتنجّز الأوّل منهما قطعاً، وإمكان التخلّف في الثاني بالعفو والتفضّل، وأنّه سبحانه

---

(١) غافر: ١٤.
(٢ و٣) الماعون: ٤ و٦.

ويستحقّ تارك الفعلين بالاعتبارين كِلَا الأمرين

في ذلك بالخيار: ﴿يغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء﴾[١].

«و» أنّ «من لم يعفُ» عنه بفضله «عاقَبَهُ» بعدله «والكلّ منه لُطفٌ» محضٌ، سواءٌ الوعد منه والوعيد، والعفو منه والتعذيب، على ما تقدّم بيانه.

«و» قد انقدح بكلّ ما ذُكر أنّه «يستحقّ تارك الفعلين» الواجب والحرام كلاًّ من المثوبة والعقوبة «بالاعتبارين» فإنّه باعتبار إطاعته في كفّ النفس عن الحرام يستوجب المثوبة، وباعتبار تركه الواجب يستوجب العقوبة.

ولا استيحاش ولا استحالة في استحقاقه «كِلا الأمرين» كما توهّمه بعض مَن لا خبرة له[٢] ولذلك أنكر في مثل المقام سببيّة الإخلال بالواجب للذمّ والعقاب عند اجتنابه عن الحرام، وقد خالف في ذلك علماء الفنّ أجمع، مع تسليمه العكس، وموافقته لهم في القول بسببيّة فعل الحرام لكلّ من الذمّ والعقاب، بل وسببيّة ترك القبيح كفّاً بقصد الطاعة للمدح عقلاً والأجر شرعاً.

هذا، مع أنّه لم يستند في إنكاره ذلك إلى سندٍ متينٍ، ولا برهانٍ مُبين، سوى استبعاد اجتماع الاستحقاقين، وإنكار إمكانه بمجرّد دعوى فارغة من غير دليلٍ ولا حجّة.

وأنت خبير بإمكان ذلك، وربما يقع مثله في عُرف العقلاء، فيحكمون في نظائره بالاستحقاق لكِلَا الأمرين بالاعتبارين. فتأمّل جيّداً.

هذا تمام الكلام في الأُصول الخمسة، وقد جرت عادة المصنّفين لهذا العلم بذكر خاتمتين بعد انتهاء البحث في تلك الأُصول:

أُولاهما في البحث عن الآجال.

وثانيتهما في البحث عن الأرزاق.

---

(١) آل عمران: ١٢٩ والمائدة: ١٨ والفتح: ١٤.

(٢) ذكره مع ردّه في كشف المراد: ٤٠٩.

أمّا البحث عن الآجال

فلم يتعرّض له السيّد العلّامة ﵀ في المقام، ولعلّه لعدم وقوع الاختلاف فيه أصلاً من المعترفين بها، وعدم الحاجة في إثبات تقديرها بالمشيئة القاهرة الإلهيّة إلى بحث وجدالٍ ونقضٍ وإبرام، مضافاً إلى عدم الإلزام الشرعي بمعرفتها، ولا وجوب الاعتقاد بانقسامها، ولا الفحص عن أسبابها.

ونحن قد استوفينا الكلام فيها بمَنّهِ تعالى في المقصد الثالث من مقاصد الإمامة، عند ذكر إمامة الإمام السابع الكاظم عليه السلام عند بيان معنى البداء[١].

وذكرنا هناك أنّ الأجل أجلان: محتوم، وموقوف، على ما ثبت كتاباً وسنّةً، وقد أُشير إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿ثمّ قضى أجلاً وأجلٌ مسمّى﴾[٢]. وكذا في الأحاديث الكثيرة المأثورة.

منها: ما في تفسيري القمّي والعيّاشي عن الباقرين عليهما السلام من: «أنّ الأجل المقضيّ هو المحتوم الّذي قضاه الله وحَتَمه، وليس فيه تقديمٌ ولا تأخير. والموقوف هو الّذي فيه البداء، يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، نَبَذَ أحدهما إلى الملائكة والرُسُل والأنبياء، وسَتَرَ الآخر منهما عن الخلائق»[٣].

و «أنّ المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلّا ثلاث سنين، فيمدّها الله تعالى إلى ثلاث وثلاثين سنة، وأنّ المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة، فيقصّرها الله تعالى إلى ثلاث سنين أو أدنى»[٤].

و «إنّ عند الله كُتُباً موقوفة، يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر ـ إلى قوله ـ: وكتابٌ لا يؤخّر»[٥].

---

(١) راجع ص ٩٤. (٢) الأنعام: ٢.

(٣) تفسير القمّي ١: ١٩٤، تفسير العيّاشي ١: ٣٥٤/٤ ـ ٩.

(٤) تفسير العيّاشي ٢: ٧٥/٢٢٠، الوسائل ٢١: ٥٣٧ أبواب النفقات باب ١٧ ح ١٥، بحار الأنوار ٤: ١٢١.

(٥) الفصول المهمّة ١: ٢٨١/٢٦٧، بحار الأنوار ٥: ١٣٩ و ٩٤: ١٣، تفسير الصافي ٥: ١٨١ بتفاوت يسير.

الرزق ما قدّره تعالى   ممّا ينال خلقه حلالا

إلى غير ذلك من المأثورات المتقاربة مضامينها في ذلك، فراجع مظانّها. وراجع ما تقدّم منّا في ذلك.

وأمّا البحث عن الأرزاق

فمجمل القول فيه: أنّ «الرزق» ـ الّذي هو اسمٌ للمرزوق، وهو ما يناله العبد من الخير ـ لا يكون إلّا «ما قدّره» اللهُ «تعالى» لخليقته؛ اتّفاقاً من الكلّ، ولكنّه وقع الخلاف في أنّ المقسوم منه الّذي عيّنه الله سبحانه لكلّ واحدٍ من عبيده وإمائه وأذن لهم في تناوله، هل هو عامٌّ لكلّ شيء يرتزق به «ممّا ينال» ويحصله «خلقه» من أيّ ممرّ، وبأيّ سببٍ حصل، سواء أكان «حلالاً» أم حراماً؟ أو أنّه خصوص الحلال؟

فذهبت الأشاعرة إلى الأوّل، وقالوا: إنّه عبارةٌ عن كلّ ما ينتفع به مباحاً كان أو حراماً[1] وقد تمسّكوا في ذلك بحديث عمر بن قرّة أنّه قال لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ الله كتب عليَّ الشقوة، فلا أُرزق إلّا من دفّي بكفّي، أتأذن لي في الغناء؟ فقال له النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد كلامٍ: «أي عدوّ الله! إنّ الله قدّر ذلك طيّباً، فاخترت ما حرّم الله عليك من رزقه، مكانَ ما أحلّ الله لك من حلاله»[2].

هذا، ولكنّ الفرقة المحقّة الإماميّة عليهم السلام، وكذا مَن تبعهم من المعتزلة قالوا: إنّه ليس حرام رزقاً مقدّراً منه تعالى لعبده، ولم يرخّصه في تناوله، وأنّ اختيار العبد السوء وتناوله الحرام بدلاً عن الحلال المقدّر له وإن كان معلوماً لديه سبحانه، ولكنّه لم يأذن له في ذلك[3] ولم يرض به.

---

(١) انظر شرح المقاصد ٤: ٣١٨.

(٢) بحار الأنوار ٥: ١٥٠ و٦٧: ١٤٦، سنن ابن ماجة ٢: ٢٦١٣/٨٧١، كنز العمّال ١٥: ٤٠٦٧١/٢٢٢.

(٣) كما في مناهج اليقين: ٢٦١ وشرح التجريد: ٣٤١.

وليس منه عندنا ما حرما   كيف! وهل يقدّر المحرّما؟

وقد تصافق الكلّ على أنّ من تناول شيئاً من الحرام بسوء اختياره حسم عليه من الحلال بقَدَرِه، وهو معاقبٌ على تناوله ذلك، على ما تظافرت به أحاديث المعصومين عليهم السلام.

منها: قولهم: «لا تموت نفسٌ حتّى تستكمل رزقها ـ إلى قولهم ـ: فإنّ الله قسّم الأرزاق بين خلقه حلالاً، ولم يقسّمها حراماً، فمن اتّقى الله وصبر أتاه رزقه من حلّه، ومن هتك حجاباً ستر الله وأخذه من غير حلّه، قصّ به من رزقه الحلال، وحوسب عليه»(١).

ومنها: قولهم عليهم السلام: «وليس من نفسٍ إلّا وقد فرض الله لها رزقاً حلالاً، يأتيها في عافية، وعرض لها بالحرام من وجهٍ آخر، فإن هي تناولت من الحرام شيئاً قاصّها به من الحلال الّذي فرض لها»(٢).

وبمضمونها أحاديث كثيرة، فراجع كتب التفاسير والأحاديث في ذلك(٣).

وعليه، فليس الرزق المقسوم منه سبحانه لكلٍّ من بريّته ـ بناءً على مذهب الحقّ وأهله ـ إلّا الحلال الطيّب «وليس منه عندنا ماحرما» من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمنكح وغيرها، كيف لا؟ وهو القائل عزّ وعلا: ﴿كلوا من الطيّبات واعملوا صالحاً﴾(٤) ﴿كلوا ممّا في الأرض حلالاً طيّباً﴾(٥) ﴿ولا تيمّموا الخبيث﴾(٦) وهو ضدّ الطيّب الحلال.

وقال عزّ من قائل: ﴿والرجز فاهجر﴾(٧) وذلك أمرٌ بهجرالرجز، بمعنى: التوقّي من كلّ ما يوجب العذاب، ولا شبهة في أنّ تناول الحرام يوجب ذلك، ومعه كيف يقدّر الربّ تعالى مثله رزقاً لعبده، ويأذن له في تناوله؟ أم «كيف» يعقل ذلك؟

«وهل» يجوز لدى العقل والعُقلاء أن «يقدّر المحرّما» من المعيشة لعبده

---

(١) الكافي ٥: ٨٠/١، التهذيب ٦: ٣٢١/٨٨٠، الوسائل ١٧: ٤٤ أبواب مقدّماتها باب ١٢ ح ١.

(٢) مستدرك الوسائل ١٣: ٣٠ أبواب مقدّماتها باب ١٠ ح ١٢، بحار الأنوار ٥: ١٤٧.

(٣) انظر مستدرك الوسائل ١٣: ١٧ أبواب مقدّماتها باب ١٠.

(٤) المؤمنون: ٥١.   (٥ و٦) البقرة: ١٦٨ و٢٦٧.   (٧) المدّثّر: ٥.

والرازق الله ولكــنّ السـبب   إن قام بالعبد فـللعبد انـتسب

الفقير، ثمّ يعاقبه على تناوله؟ وهل هو إلّا ظلمٌ فاحشٌ تتنزّه عـمّا دونـه سـاحة الباري تعالى؟ وهل يرضى بنسبة ذلك إليه سبحانه إلّا الجبريّ المنكر لعدله جلّ وعلا؟ ﴿إن هذا إلّا إفك افتراه وأعـانه عـيه قـوم آخـرون فـقد جـاءوا ظـلماً وزوراً﴾[١] وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً.

وهل يجوز نقض حكم الكتاب والسنّة والعقل والإجماع بمثل ذلك الحديث الشاذّ، ولا سيّما من ذلك الراوي المعترف على نـفسه الشـقاوة، والمـصرّح بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وصفه بالعداوة لله؟

وكلّ ذلك بعد تقدير تسليم دلالته على دعوى الخصم، مع أنّ المنع منه أيضاً بمكانٍ من الإمكان لو لم نقل بدلالته على خلاف مدّعاه، بل على عكس مزعومه. فتأمّل فيه جيّداً.

ثمّ إنّك بعد ما علمت إجماع أهل الحقّ على الحقّ المـنصور، فـاعلم أيـضاً اتّفاقهم على أنّ أمر الرزق و إنزاله منحصرٌ فيه تعالى «و» أنّ «الرازق» لجـميع الكائنات ليس إلّا «الله» وحده سبحانه، ولم يشاركه في ذلك أحدٌ من خـليقته، لا مَلَكٌ مقرّب ولا نبيّ مرسل، خلافاً لبعض الملاحدة الّذين قالوا بـتفويض ذلك ـ والعياذ بالله ـ إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو الأئمّة عليهم السلام على ما تقدّم بيانه مقروناً بـبيان فساده[٢] وكون ذلك كفراً وغلوّاً، بل شركاً وإلحاداً.

«ولكن» مع ذلك لا مانع من القول بأنّ «السبب» لنزول الرزق مـنه تـعالى كثيراً ما يختلف، فربما يكون السبب له هو الدعاء، أو الشفاعة من نـبيٍّ أو وليّ. وأُخرى يكون العمل والتجارة. وثالثة يكون من الحقوق الشـرعيّة، أو المـبرّات الخيريّة، وهكذا.

وبذلك ترى انتساب الرزق إلى السبب أحياناً لدى العُرف مجازاً، من بـاب

---

(١) الفرقان: ٤.

(٢) راجع ص ١٦٣ ومابعدها.

وكلّ من عاش على ما حـرما خاب ومن رزق الحلال حُرِما
ومـا عـليه قَـلَمُ التـقدير جرى من البسـط أو التـقدير
لم يك إلّا لصـلاح العـبد فـهو بـما جـرى وليّ الحـمد

تسمية السبب باسم ذي السبب واقع كثيراً، وذلك أمرٌ شائعٌ لديهم، كما في عكسه، وهو تسميته ذي السبب باسم السبب نفسه، وإن شئت قلت: تسمية المباشر باسم السبب وبالعكس، كما يقال مثلاً: إنّ السلطان قتل فلاناً وإن لم يباشر ذلك بنفسه.

وعليه، فإن كان السبب للرزق هو الشغل ـ مثلاً ـ انـتسب ذلك إليـه عـرفاً، فيقال: إنّ فلاناً يعيش بشغله وتجارته، و «إن قام» السبب «بالعبد» المباشر للعطاء «فللعبد» المُعطي «انتُسِبَ» فيقال مثلاً: لو لا فلانٌ ما عاش زيدٌ، وذلك مع العلم القطعي بأنّ تلك الوسائط لم يكن مَثَلُها إلّا مَثَلُ المنشار بكفّ النجّار، أو القلم بيد الكاتب، وأمثال ذلك من الآلات، مع أنّ العمل في كلّ ذلك لم يكن إلّا من الكفّ القابض على تلك الآلات الجماديّة، لا منها بنفسها.

ثمّ «و» قد عرفت أيضاً فيما ذكرنا: أنّ «كلّ من عاش على ما حـرما» مـن ضروريّات المعيشة «خاب» سعيه، وخَسِرَ آخرته «ومن رزق الحلال» في دنياه قد «حُرِما» و ﴿وذلك هو الخسران المبين﴾[1].

ثمّ اعلم أنّ ما قُدّر للعبد «وما» كتبه «عليه قَلَمُ التقدير» وما «جرى» في علم الربّ سبحانه «من البسط» بمعنى: السعة «أو التـقدير» بـمعنى: الضـيق ـ وذلك مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾[2] ﴿ومن قـدر عـليه رزقه﴾[3] ـ كلّ ذلك «لم يك إلّا لصلاح العبد» في دنياه وآخرته، ولم يكـن ذلك لبُخل منه تعالى ـ والعياذ بالله ـ ولا عبث، ولا لأمرٍ يرجـع نـفعه أو ضـرره إليـه سبحانه، فإنّه عزّ وجلّ قد تعالى عن كلّ ذلك علوّاً كبيراً.

(١) الحجّ: ١١. (٢) الشورى: ١٢. (٣) الطلاق: ٧.

فـربّ عـبدٍ لو أصـابه الغـنى   طغى، فكان الفقر فـيه حَسَـنا
والسعيُ في اكتسابه الحـلال   أُبـيح إن كـان لزيـدِ المـال

«فهو» جلّ وعلا «بما جرى» في علمه، وقدّره لعبده، من جلب ما يـصلحه ودفع ما يفسده: «وليّ الحمد» ومستحقّه «فربّ عـبدٍ» مـؤمنٍ فـقيرٍ «لو أصـابه الغنى» والثروة خرج بذلك عن الإيمان و «طغى» على سيّده المُنعِم عليه، وكفر به كما قال سبحانه: ﴿كلّا إنّ الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾[1].

وقال عزّ من قائل: ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزّل بقدر ما يشاء﴾[2] و[3]بما يعلم من صلاحهم.

وعليه «فكان» التقتير والضيق للبعض منهم لُطفاً، وكان «الفقر فـيه حسـناً» محضاً، كما أنّ الغنى للآخرين منهم كذلك أيضاً، وقد ورد ذلك عـنه تـعالى فـي الحـديث القـدسي[4] وتـواتـرت بـمضمونه أحـاديث أهـل بـيت العـصمة والطهارة عليهم السلام[5] وقال عليه السلام في نهج البلاغة: «وقدّر الأرزاق، فكـثّرها، وقـلّلها، وقسّمها على الضيق والسعة، فعَدَلَ فيها، ليبتلي من أراد بميسورها ومعسورها»[6].

وعليه، فليرضَ كلّ مؤمنٍ بما قسّمه الله تعالى وقدّره له، وليشكره عـلى مـا يصله من النِعَم؛ ليزيدها عليه بمقتضى قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيـدنّكم﴾[7] ويوسّع عليه رزقه في الدنيا، ويؤجره في الآخرة، فشكراً له، ثمّ شكراً له.

ثمّ ليعلم أيضاً: أنّ طلب الرزق «والسعي في اكتسابه الحلال» بالتجارة والعمل المباح أمرٌ راجحٌ قد «أُبيح» شرعاً، بل ورد الأمر به في الكتاب والسنّة مـؤكّداً

---

(١) العلق: ٦.   (٢) الشورى: ٢٧.
(٣) عطف على قوله: كلّ ذلك لم يك إلّا لصلاح العبد وبما يعلم...
(٤) لم نعثر على حديث قدسي بهذا المعنى.
(٥) انظر المحجّة البيضاء ٧: ٣٢٠ بيان فضيلة الفقر مطلقاً.
(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ١٣٤، الخطب ٩١.   (٧) إبراهيم: ٧.

وهو إذا الحاجة مَسَّـتهُ يَـجِب   وما نوى لأهله البسطَ نُـدِب

كقوله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾[١] ﴿فابتغوا عند الله الرزق﴾[٢] ﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة﴾[٣].

إلى غير ذلك من الآيات الآمرة بالسفر برّاً وبحراً في طلب المعيشة والرزق الحلال[٤] فضلاً عمّا ورد من ذلك في السنّة المتواترة[٥] بل ورد فيها الذمّ واللعن لمن ألقى كَلَّه على الناس ولم يسعَ في طلب رزقه الحلال مع القدرة على ذلك[٦] وعدم اشتغاله بما هو أهمّ وأوجب منه، كتحصيل العلوم الدينيّة، وعدم إمكان الجمع بينهما.

بل قد استفاضت الأحاديث المأثورة عن المعصومين عليهم السلام بأنّ العبادة عشرة أجزاء، تسعةٌ منها في طلب الحلال[٧].

إلى غير ذلك ممّا ورد عنهم عليهم السلام من الحثّ على السعي فيه[٨].

ثمّ لا يذهب عليك أنّ السعي المباح في طلب الحلال ينقسم في الشرع إلى أربعة أقسام:

فمنها: ما هو مباحٌ متساوي الطرفين، من غير رجحانٍ فيه ولا حزازةٍ ولا استحبابٍ ولا كراهة، وذلك فيما «إن كان» السعي «لزيدِ المال» وإكثاره، من غير حاجةٍ إليه، ولا قصد الفخر ولا المباهاة به على الأقران، ولا التعزّز والتكبّر على مَن هو دونه من متوسّطي الحال أو الفقراء «وهو» فيما إذا قصد به شيئاً من

---

(١) الجمعة: ١٠.   (٢) العنكبوت: ١٧.   (٣) النساء: ١٠٠.

(٤) على سبيل المثال سورة الأعراف: ٣١ والنحل: ٧١.   (٥) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٢٩١.

(٦) الكافي ٤: ١٢/٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ١٦٧/٣٨، الوسائل ١٧: ٣٢ أبواب مقدّماتها باب ٦ ح ١٠.

(٧) مستدرك الوسائل ١٣: ١٢ أبواب مقدّماتها باب ٣ ح ٥، بحار الأنوار ٧٤: ٢٧ و ١٠٠: ٩.

(٨) انظر مستدرك الوسائل ١٣: ١١ أبواب مقدّماتها باب ٣ وبحار الأنوار ١٠٠: ٩.

تلك الآفات يكون مكروهاً، بل ربما يصير السعي بالقصد المذكور محرّماً على حسب اختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال.

وأمّا «إذا الحاجة مَسَّتهُ» إلى السعي لنفقته ونفقة عياله، فهو «يجب» شرعاً، ويؤثم بتركه.

«و» أمّا «ما نوى» به الساعي فيه التوسعة «لأهله» و «البسط» عليهم زائداً على أقلّ مؤنتهم الحاصلة لهم بغير السعي، فذلك أمرٌ قد «ندب» شرعاً، فيثاب عليه، ويُحبَّذُ[1] عليه عقلاً وعرفاً.

فالأقسام المذكورة تختلف باختلاف النوايا، ولكلّ امرئٍ ما نوى[2] كما ورد في الشريعة المقدّسة الإسلاميّة على الصادع بها ألف سلام وأزكى تحيّة.

❊ ❊ ❊

وهذه نهاية ما رُمناه من شرح الأُرجوزة المباركة: «مصباح الظلام في علم الكلام» ويتبعه الأُرجوزة أيضاً من السيّد العلّامة ﷺ في بيان مكارم الأخلاق، وها نحن نتبرّك بذكرها وشرحها بعد الاستعانة بالله تعالى، ونقول:

---

(١) حبّذه تحبيذاً: قال له: حَبَّذا. أقرب الموارد ١: ١٥٥ (حبذ).

(٢) دعائم الإسلام ١: ١٥٦، التهذيب ١: ٢١٨/٨٣ و٤: ٥١٩/١٨٦، الوسائل ١: ٤٨ أبواب مقدّمة العبادات باب ٥، بحار الأنوار ٦٧: ٢١٠، مسند أحمد ١: ٢٥، و٤٣، صحيح البخاري ١: ٢ باب كيف كان بدء الوحي.

أرجوزة

في بيان مكارم الأخلاق

بُــــنيّ هـــاك دُرَر الكـــلام	تـعرب عـن عـقائد الإسـلام
فـــحبّذا انــتظامها وحـــبّذا	مـا لو شـرحـتَها فـما أحبّ ذا
وأنت حيث كنت مـنّي أجـدر	بشـــرحـــها ولـلـعيوب أسـتر



وبه نستعين

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على أفـضل أنـبيائه وخـاتم رسـله وأشرف بريّته، وعلى أهل بيته وخاصّة عترته.

وبعد، فإنّ السيّد العلّامة الناظم ـ طاب ثراه ـ بعد إكماله نظم أُصول العقائد، ختم ذلك بالنصائح الكافية، والمواعظ الشافية، مخاطباً فيها نجله الحجّة العـالم الجليل السيّد محمّد صادق طاب ثراهما، فقال:

«بنيّ هاك دُرَر الكلام» وهي هذه الأُرجوزة الّتي «تعرب عن عـقائد» أهـل الإيمان و «الإسلام» وتفصح عن مذاهبهم في أُصول الديـن، وتـميّز الغثّ مـن السمين «فحبّذا انتظامها» وقد حسن نظمها «وحبّذا» وما أحسن أيـضاً «مـا لو شرحتها، فما أحبّ ذا» إليَّ، وما أكثر رغبتي فيه «وأنت حيث كنت» مخلوقاً «منّي» حتّى صرت كنفسي، أو عضواً من أعضائي.

فأنت «أجدر» وأليق من غيرك «بشرحها» لأنّك أعـرف بـمطالبي، وأخـبر

نظمتها وكنت أجرع الغصص فقد جرى في عهدنا ما لا يقص
العلم قد ذلّ وقَلّ أهله فاستَمِلِهِ شوقاً ولا تملّه
واسعَ ولا تفوّت العمرَ ولم تجن ثمار العلم منه والحكم

بمقاصدي بعد طول ملازمتك لي وربيّك في حجري، مضافاً إلى مالي عليك من حقوق الأُبوّة والتربية والتعليم أكثر ممّالي على غيرك «و»مع أنّك لمكان الرحميّة، وحفظ حقوق الأُبوّة «للعيوب» الموجودة في أبيك «أستر» ساتر من الخليقة؛ للعلم بأنّك لورأيت نقصاً فيه، أوفي مطالبه، أوفي نظمه: لتجِدّ في إصلاحه وترميمه.

واعلم أنّي «نظمتها وكنت أجرع الغصص» أي: أبتلع ما يغصّ به الحلق من الشجى والشوك، فلا يسوغ وأكظم الغيظ جرعةً بعد جرعةٍ، فكأنّه حَسَكٌ[١] وَقَفَ في الحلق لم يكد يُسيغه، وذلك لمّا حدث في عصرنا من ضعف الدين وقلّة أهل العلم «فقد جرى في عهدنا» من الفتن والبلايا «ما لا يُقص» ولا يمكن بيانه بحقيقته، حيث ترى أنّ «العلم» الديني «قد ذلّ» عند أهل العصر «وقلّ أهله» الراغبون فيه.

«فاستمله» أي: أُطلب إملاءه وكتابته، «شوقاً» إليه، ورغبةً فيه. «ولا تمُلّه» أي: ولا تسأم منه، ولا تأخذك الملل من تحصيله وكتابته «واسْعَ» سعياً بليغاً ببذل الجُهد في طلبه «ولا تفوّت العمر» العزيز، ولا تذهب به سُدى حتّى يأتيك الموت «و» أنت «لم» تقطف ثمرةً من شجرة حياتك، ولم «تجن ثمار العلم منه» أي: من عمرك «و» تذق طعم فواكه «الحكم» والمعرفة من حديقة أيّامك، فإنّ العمر كشجرةٍ مغروسة، وثمرتها: العلم والمعرفة الّتي هي الغاية القُصوى من الخِلقة كما قال تعالى: ﴿وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون﴾[٢] أي: ليعرفون.

ومن الواضح أنّ الشجرة من غير ثمرةٍ وقود النار.

---

(١) الحسك: نبات له ثمرة خشنة تعلق بأصواف الغنم. أقرب الموارد ١: ١٩٢ (حسك).
(٢) الذاريات: ٥٦.

وكــلّ ســاعٍ لا يــعدّ أهـله ... ما أكـثر السـاعي ومـا أقـلّه

«و» لكن لا يذهب عليك أنّ «كلّ ساعٍ» في تحصيله «لا يعدّ» من «أهله» المفضّلين على سائر الخلائق في الكتاب والسنّة بنحو قوله تعالى: ﴿يرفع الله الّذين آمنوا منكم والّذين أُوتوا العلم درجات﴾[1] ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾[2] ﴿هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون﴾[3] ﴿شهد الله أنّه لا إله إلّا هو والملائكة وأُولوا العلم﴾[4].

إلى غير ذلك ممّا استفاضت به الآيات القرآنيّة، فضلاً عن متواترات السنّة النبويّة صلّى الله عليه وآله وسلّم، وتأكيدات عترته المرضيّة عليهم السلام، وأوامرهم المشدّدة في تحصيله، وبياناتهم في فضل أهله، كقولهم عليهم السلام: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»[5] «أُطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»[6] «نوم العالم عبادة»[7] «وأنفاسه عبادة»[8] «والنظر إليه عبادة»[9] «والجلوس بين يديه عبادة»[10] «وعالم واحد مستعمل لعلمه أفضل عند الله تعالى من سبعين ألف عابد»[11].

إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى في المقام.

وإنّما أهله الحقيقي مَن أخلص نيّته لله تعالى في تعلّمه وتعليمه وبحثه ودراسته.

وعليه، فلا يغرّنك كثرة المتظاهرين بتحصيله، فما أكثر المدّعين له، و «ما

---

(١) المجادلة: ١١. (٢) فاطر: ٢٨.

(٣) الزمر: ٩. (٤) آل عمران: ١٨.

(٥) المحاسن ١: ٢٢٥/١٤٦، بصائر الدرجات: ٢٢/٣، الكافي ١: ٣٠/١، بحار الأنوار ١٠٥: ١٥، سنن ابن ماجة ١: ٨١/٢٢٤. (٦) كشف الظنون ١: ٧٨.

(٧) بحار الأنوار ٦٨: ٣٠٨، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٣٢٥/٢٨٣٥ و ٢٨٦٥.

(٨) لم نعثر عليه بهذا النصّ.

(٩) عدّة الداعي: ٦٦، عوالي اللآلي ٤: ٧٣/٥٢، بحار الأنوار ١: ١٩٥/١٤، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٣١٨/٢٨١١، الجامع الصغير (للسيوطي) ١: ٥٦٠/٣٦٢١.

(١٠) كشف الخفاء ٢: ٣١٨/٢٨١١.

(١١) الدعوات (الراوندي) ٦٢: ١٥٤، الكافي ١: ٣٣/٨، ثواب الأعمال: ١٣١، بحار الأنوار ٢: ١٨/ ٤٥.

ومــن سـعى لله كـان أهـلا | لـه، فـمرحـباً بـه وأهـلا
فأخلص النـيّة فـي تـحصيله | واسـتعن الله عـلى تكـميله
واجهد وجدّ واجتهد فـي الديـن | وكـن مـن الديـن عـلى يـقين
وعن هوى نفسك مِـل ولا تـمِل | إلّا لمن يهدي، ومِل عمّن يـضلّ
ويـعرف المـرء بـصَحبه فـلا | تصحب عدا من ارتقى ذرى العُلا

أكثر الساعي» في طلبه، وما أندر أهله الواقعي، «وما أقلّه» بين طلّابه.

«و» عليه، فكلّ «من سعى» بجدٍّ في تحصيله خالصاً من آفات النوايا مخلصاً في عمله «لله» تعالى «كان أهلاً» لما أُشير إليه من الفضائل والفواضل، ومستوجباً «له، فمرحباً به وأهلا» يترحّب به الملائكة المقرّبون، ويجالسه الأنبياء والمرسلون.

«فأخلص النيّة» لله تعالى «في تحصيله» والسعي فيه «واستعن الله على تكميله» وبلوغك إلى أرقى درجاته «واجهد» غاية الجُهد في ذلك بجميع حواسّك، كما قيل في المثل: أعط العلم كُلّك يعطك بعضه[1].

«وجد» في التعليم، وتخليص النيّة «واجتهد في» رفع لواء «الدين» بياناً وكتابةً «وكن من» أمر «الدين» وأحكامه «على يقينٍ» وثباتٍ لا يدخلك في ذلك شكّ ولا ريب بخرافات أهل الشبهات «وعن هوى نفسك مِل» وأعرض، ولا تكن ممّن ﴿اتّخذ إلهه هواه﴾[2] ﴿ومن أضلُّ ممّن اتّبع هواه﴾[3] «ولا تـمِل» بالقلب حُبّاً، ولا بالوجه إقبالاً «إلّا لمن يهدي» إلى الحقّ، فإنّه أحقّ أن يُتبع «ومِل» معرضاً «عمّن يضلّ» بنفسه، أو أنّه يضلّ غيره «و» أنّه «يُعرف المرء بصَحبه» كما في الحديث المأثور: «إنّما يعرف المرء بجليسه»[4].

«فلا» تجالس ولا «تصحب عدا من ارتقى ذرى العُلا» وصعد سنام مجد العلم

---

(١) في محاضرات الأُدباء ١: ٥٠ قال الخليل: العلم لا يعطيك بعضه حتّى تعطيه كلّك.

(٢) الفرقان: ٤٣. (٣) القصص: ٥٠.

(٤) صفات الشيعة: ٦/٩، الوسائل ١٦: ٢٦٥ أبواب الأمر والنهي باب ٣٨ ح ١٨ بتفاوت.

فاستصحب الكمّل حتّى تكتسب منهم، ومن صحبة غَيّان اجتنب
واحتفظ الصحبة أنّ الصحبه جذّابة للطبع أيّ جذبه

والتقى، والذرى: سنام الجمل «فاستصحب الكُمّل» عقلاً وديناً «حتّى تكتسب» شرف الدَارين «منهم» بالعِشرة التامّة معهم، فكم وكم أثر المعشر في كثير من الناس خيراً وشرّاً؟

«ومن صحبة غيّان» وهو الضالّ المعرض عن الدين وعن أهله «اجتنب» كما قال تعالى: ﴿فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾[1].

ونهى عن موالاة الكافرين والضالّين بقوله سبحانه: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا لا تتّخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنّه منهم﴾[2] ﴿لا تتولّوا قوماً غضب الله عليهم﴾[3] ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله﴾[4].

«واحتفظ الصحبة» مع العلماء الأخيار، فإنّه لا شبهة في أنّ «الصحبة» والمعاشرة «جذّابة للطبع» سعادةً وشقاوةً «أيّ جَذبَة» عجيبة: ومن جالس العطّار اكتسب العطرا.

أما ترى الحديد كيف ينقلب بمجالسة النار ناراً؟ وكذا الماء البارد بمجالسته معها يصير مثلها في الحرارة والإحراق، بل يكون أشدّ وأسرع في ذلك منها، ويصير بمجالسته مع الثلج مثله وأعذب منه.

ألم يضلّ قابيل ابن آدم الصفيّ أبي البشر وكنعان بن نوح شيخ الأنبياء عليهم السلام وأمثالهما من ذراري الأولياء عليهم السلام بسوء المَعشر؟ وكيف صاروا بذلك من أهل الجحيم والسقر؟

ثمّ كيف اهتدى كثير من ذراري الكفّار والأشقياء بحُسن المَعشر، وصاروا من الأخيار.

---

(١) الأنعام: ٦٨. (٢) المائدة: ٥١. (٣) الممتحنة: ١٣. (٤) المجادلة: ٢٢.

وابذل قـواك فـي رضـاء الله | تحظى به، ولا تكـن بـاللاهي
واغتنم الفرصة واعمل قبل أن | تـعود قـصّة وتأتـيك المـحن
ألا ترى الموت يسوق بالعصا | من سيق للدنيا أطاع أو عصى؟
فهي ممرّ مَن بها حـلّ ارتـحل | فـخفّف الثِـقل ووفّـر الثَـقل
وازرع بـها، فـإنّها للآخـرة | مـزرعةٌ، فـلا تـدعها بـائرة
وليَكُ زرعاً غـدوة المـعاد | يُجديك فهي مـوعد الحـصاد

«وابذل قواك» الظاهريّة والباطنيّة «في» تحصيل «رضى الله» عنك حتّى «تحظى به» وتناله «ولا تكن بـاللاهي» واللاعب المفتون بـالدنيا وزخـارفها «واغتنم الفرصة» من العمر، فإنّها تمرّ مرّ السحاب[1].

«واعمل» لآخرتك «قبل أن» ينتهي أجلك و«تعود» عدماً كما كنت كذلك قبل خلقتك، ويصير وجودك «قصّة» تاريخيّة على سبيل قصص الماضين، وتواريخ الأوّلين «و» قبل أن «تأتيك المحن» وآفات الأمراض والكِبَر والعجز وأهوال البرزخ وشدائد يوم القيامة «ألا ترى الموت يسوق بالعصا؟» كلّ «من سيق» من كتم العدم «للدنيا» سواءً «أطاع» ربّه «أو عصى» وأنّ الدنيا ليست إلّا كجسرٍ يمرّ عليه «فهي ممرّ» لكلّ «من بها حلّ» وقد «ارتحل» عنها كلّ مَن دخلها، وكفى بذلك عبرةً وبرهاناً.

«فخفّف الثقل» بكسر الثاء المثلّثة، وهو الذنوب الّتي تثقل الظهر «ووفّر الثَقل» بفتح الثاء، وهو كلّ ما يتنافس فيه أولياء الله من الطاعة والعبادة «وازرع بها، فإنّها للآخرة» الباقية «مزرعة» يُزرع بها الخير أو الشرّ «فلا تدعها بائرة» متروكة من غير زرع عملٍ صالحٍ فيها.

«وليَكُ» زرعك فيها «زرعاً» ينفعك «غدوة المعاد» يوم حشر العباد، و«يجديك» هناك «فهي موعد الحصاد» لما تزرعه اليوم.

---

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام، انظر نهج البلاغة صبحي الصالح: الحكم ٢١.

واكسب من الممرّ راحة المقرّ ولا تـغرّنّك لذّة المـمرّ
فحلوه الجالب للمنّة مُر وإن حلا في ذوق مَن ليس بِحُر
فالحُرّ بالمنّة يسترقّ وإن يكن مُنّ عليه الرقّ
وإن ملكت بالجميل حُرّا فانسَ الجميل أو تناس ذِكرا

«واكسب من» هذا «الممرّ راحة المقرّ» في نِعَم دار الآخرة «ولا تـغرّنك لذّة الممرّ» في هذه الحياة الفانية «فحلوهُ الجالب للمنّة» من الخلق «مُرّ» في طعم الحُرّ الغيور «وإن حلا» ذلك «في ذوق من ليس بحُر» أبيّ النفس، فإنّه كالبهائم الّتي همّها بطونها، وإنّ قيمة مثله ما يُخرج من بطنه.

«فالحُرّ بالمنّة يسترقّ» وأنّ الإنسان عبيد الإحسان «وإن يكن» مَن «مُنّ عليه» هو «الرقّ» المملوك، فإيّاك أن تكون مملوكاً لمخلوقٍ باحتمال المنّة منه، أو رفع حاجةً إليه، أو تذلّل بين يديه طمعاً في ماله أو جاهه، فبذلك تصير كالأسير له كما روي عن أميرالمؤمنين عليه السلام «أحسن إلى مَن شئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عمّن شئت تكن نظيره»[١].

ثمّ «وإن ملكت بالجميل حُرّاً» بالإحسان إليه «فانسَ» ما أحسنت إليه من الفعل «الجميل» ولا تمُنّ عليه بذلك، ولا تؤذه بلسانك، فيبطل بذلك عملك، ويذهب أجرك سُدى كما قال تعالى: ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى كالّذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر﴾[٢].

وبذلك يُعلم أنّ إبداء الفعل الجميل وتحميل المنّة بذلك على من أحسنت إليه يوجب الإثم العظيم على حدّ الرياء، وهو على حدّ الشرك بالله، أو على حدّ عدم الإيمان به، والعياذ بالله.

بل ولا يجوز لك الإعجاب بذلك في نفسك وضميرك، فإنّ ذلك أيضاً يفسد

(١) الخصال: ٢٠/٤٢٠، روضة الواعظين: ١٠٩، الإرشاد (للمفيد) ١: ٣٠٣، بحار الأنوار ٧٢: ١٠٧، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢٠: ٢٥٥.

(٢) البقرة: ٢٦٤.

إحسانك، ويؤذي الملائكة الموكّلين بك المطّلعين على سريرتك، ويُوجب لك الإثم والعقوبة بدلاً عن الأجر والمثوبة.

وأنّ العُجب تسويلٌ من اللعين إبليس بتزيينه العمل في نظر العامل، ولا شبهة في أنّه مفسد للعمل وإن كان صالحاً وفعلاً حسناً، وذلك لما فيه من رائحة تحميل المنّة على الله تعالى، وفيه أيضاً إيذاء للمستحفظين من الملائكة على ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى﴾[1].

وقد أُشير إلى ما ذكر من كون التزيين من عمل اللعين في آيات عديدة نحو قوله تعالى: ﴿وإذ زيّن لهم الشيطان أعمالهم﴾[2] ومثله في النحل والنمل والعنكبوت.

وقال تعالى حكاية عن إبليس: ﴿قال ربِّ بما أغويتني لأُزيّننّ لهم في الأرض ولأُغوينّهم أجمعين﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿إنّ الّذين لا يؤمنون بالآخرة زيّنّا لهم أعمالهم فهم يعمهون﴾[4].

«أو» إن لم تغفل عن إحسانك ولم يزل ذلك في خواطرك فيلزمك أن تتغافل، وأن «تناس» عنه «ذِكراً» بأن تصرّف حواسّك عن الفكرة فيه سرّاً في نفسك، فضلاً عن ذِكره بلسانك للناس، فإنّ المباهاة به مضافاً إلى استيجابه الإثم وذهاب الأجر الأُخروي يوجب ذلك أيضاً سقوطك في الدنيا عن أعين السامعين له، حيث إنّ ذلك يكشف عن غاية لؤمك وبخلك القبيحين عقلاً، والمذمومين شرعاً كما في الحديث المأثور: «من عمل حسنة سرّاً كتبت له سبعين، فإذا ذكرها بلسانه محيت عنه وكتبت له حسنةً واحدةً، وإذا ذكرها ثانيةً مُحيت عنه من أصلها وكتب عليه الرياء»[5].

---

(١) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ١٢٧، مستدرك الوسائل ٧: ٢٣٤ أبواب الصدقة باب ٣٤ ح ٧، بحار الأنوار ٦٥: ١٥٩.

(٢) الأنفال: ٤٨ والنحل: ٦٣ والنمل: ٢٤ والعنكبوت: ٣٨.

(٣) الحجر: ٣٩.

(٤) النمل: ٤.

(٥) عدّة الداعي: ٢٢١، مستدرك الوسائل ١: ١١٤ أبواب مقدّمة العبادات باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٩: ٣٢٤.

وأحسن البذل وخُذ بالفضل — وصدّق القولَ بحُسن الفعل
وكُن صبوراً وحليماً فإذا — أُوذيت فاصفح وتحمّل الأذى
واصبر فإنّ الصبر مفتاح الفرج — ولا تعاتب رُبّ من عُوتب لجّ

ثمّ يا بُنيَّ «وأحسن البذل» و العطاء للناس بما يسعك من المال أو اللسان «وخُذ بالفضل» والإحسان، فإنّ الله المفضل على العباد يحبّ المحسنين.

«وصدّق القولَ» الحسن منك وعظاً وإرشاداً «بحُسن الفعل» بأن يكون عملك في الطاعة والعبادة مصدّقاً وموافقاً لقولك، فإنّ الأمر بالمعروف ممّن لا يعمل به من أقبح القبائح، مضافاً إلى عدم تأثيره في المخاطبين كما قال تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون﴾[١].

«وكن صبوراً» فيما ينزل بك من ربّك من الفقر والمرض وأمثالهما، فإنّ ﴿الله يحبّ الصابرين﴾[٢].

«و» كذلك كن «حليماً» مع الجهّال «فإذا» أُصبت منهم بكلام خشن، أو مسبّة أو «أُوذيت» منهم بعملٍ مكروه «فاصفح» وأعرض عنهم كما قال: ﴿فاصفح الصفح الجميل﴾[٣].

أي: ولِّ صفحة وجهك معرضاً عنهم إعراضاً جميلاً بحُلمٍ وإغضاء «وتَحمّل الأذى» منهم ليحصل لك بذلك الأجر منه تعالى، والعظمة في نفوس الناس.

«واصبر» في الشدائد «فإنّ الصبر مفتاح الفرج»[٤] في كلّ ملمّة ﴿فإنّ مع العسر يسراً﴾[٥] وإذا رأيت من أحدٍ منكراً فلا تغلظ عليه بالكلام الخشن في ابتداء الأمر «ولا تعاتب» عليه بشدّة؛ حذراً من أن يغلب عليه الغضب ويزيد في منكره لجاجاً، فإنّه «رُبّ من عُوتب» كذلك «لجّ» في عمله، فقل: ﴿له قولاً ليّناً لعلّه

---

(١) البقرة: ٤٤. (٢) آل عمران: ١٤٦. (٣) الحجر: ٨٥.
(٤) من الحكم المنسوبة إلى أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠: ٥١٤/٣٠٧.
(٥) الشرح: ٥.

وكــن ذلولاً ودليــلاً للـتقيّ وصِر جَموحاً شَرِساً مع الشقيّ

يتذكّر أو يخشى﴾[١] ولا أقلّ من أن تعذّر بذلك عند ربّك تعالى، وتخلص نفسك من نقمته ولعنته بسبب غضّ الطرف عن المنكر، وعدم النهي عنه.

«وكن ذلولاً» أي: ليّناً منقاداً «ودليلاً» هادياً «للتقّي» المتحذّر من عذابه تعالى.

والذلول معناه: المطيع المنقاد، وكون الشيء هيّناً ليّناً، ومنه قوله تعالى: ﴿هو الّذي جعل لكم الأرض ذلولاً﴾[٢] أي: ليّنة يسهل السلوك فيها، وضدّه الصعوبة.

أو أنّ معناه: ذو الحنو والرحمة، وضدّه الشِرّة، بمعنى: الغلظة والشدّة كما في قوله سبحانه: ﴿أذلّة على المؤمنين أعزّة على الكافرين﴾[٣].

والأوّل منهما يجمع على: ذلل، ومنه قوله جلّ وعلا: ﴿فاسلكي سبل ربّك ذللاً﴾[٤] أي: منقادة، على وزن رُسُل جمع الرسول.

وأمّا الثاني فيجمع على: أذلّة كما في الآية المشار إليها، وإنّه بكلا المعنيين مشتقّ من الذِلّ بالكسر.

وأمّا الذُلّ بالضمّ، فمعناه: الهوان والخفّة والاستخفاف، وأنّ الوصف المشتقّ منه هو الذليل، وجمعه الأذلّاء، وهو مرادفٌ للصاغر، كما يقال: أذلّاء صاغرين، وهو المهان في القدر والجلالة، والحقير الّذي لا عظمة له ولا مهابة.

«وصِر جَموحاً» أي: مائلاً معرضاً عن غير التقيّ، مولّياً إليه الدبر بعزمٍ راسخ، بحيث لا يردّك إليه شيء أبداً، ومنه قوله جلّ وعزّ: ﴿لو يجدون ملجأً أو مغارات أو مدّخلاً لولّوا إليه وهم يجمحون﴾[٥].

وصِر أيضاً «شَرِساً» أي: غليظاً عبوساً سيّء الخُلق «مع الشقيّ» المعاند للحقّ، والمبغض له المنكر للصواب.

---

(١) طه: ٤٤. (٢) الملك: ١٥. (٣) المائدة: ٥٤.

(٤) النحل: ٦٩. (٥) التوبة: ٥٧.

واصدق إذا نطقت حتّى تسلما	فالكذب لا يعقب إلّا ندما
فاعتنق الصدق وأنت الصادق	وأحسنُ الأسماء ما يُطابق
وآثر البسط فإنّ الشُحّا	للّوم جلّاب فلا تشحّا

«واصدق إذا نطقتَ» في جميع حالاتك من الرضا والغضب والهزل والجدّ «حتّى تسلما» من خزي الكَذِب في الدنيا، وعذابه في الآخرة «فالكذِب لا يعقب إلّا ندماً» في النشأتين كلتيهما، وإنّه مفتاح مخازن المعاصي، وأنّ الكاذب ولو عن مزحٍ ملعونٌ كتاباً[١] وسنّة[٢] وإجماعاً[٣] ومذمومٌ مستقبحٌ عقلاً، بل إنّه حين كذبه يسلَبُ عنه الإيمان فقد قال تعالى: ﴿إنّما يفتري الكذب الّذين لا يؤمنون﴾[٤].

«فاعتنق الصدق» معانقة الحبيب لحبيبه، والعاشق لمعشوقه، ولا تفارقه أبداً «و» إنّك أولى بذلك حيث إنّك «أنت الصادق» اسماً. «وأحسنُ الأسماء» هو «ما يُطابق» مسمّاه.

«وآثر البسط» وفضّل الجود على البُخل «فإنّ الشحَّ» بمعنى: البُخل مع الحرص يعقبه الندم، وأنّه «للّوم» والعتاب من الخالق تعالى والمخلوقين «جلّاب» في الدنيا والآخرة، وأنّه أشدّ قُبحاً من البُخل «فلا تشحَّ».

فإنّ البُخل معناه ـ كما في الحديث ـ أن يبخل بما في يده، والشُحّ هو البُخل بما في أيدي الناس، فلا يرى في أيديهم شيئاً إلّا تمنّى أن يكون ذلك لنفسه دون غيره، سواءٌ كان من الحلال أو الحرام[٥].

وفي الحديث: «لا يجتمع الشُحّ والإيمان في قلب عبدٍ أبداً»[٦].

---

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) انظر الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ١٥٤، كنز العمّال ٣: ٨٢٢٦/٦٢٣، بحار الأنوار ٨: ١٤٥.

(٣) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ١٥: ١١ فما بعد.

(٤) النحل: ١٠٥.

(٥) الكافي ٤: ٤٥/٧، من لا يحضره الفقيه ٢: ١٤٢/٣٤، معاني الأخبار: ٢٤٥/١.

(٦) مشكاة الأنوار ٢: ١٣٦٦/١١٥، والخصال: ١١٨/٧٥، الوسائل ٩: ٤٠ أبواب ما تجب ←

وغـــضّ عـــينيك ولا تـــظُنّا   بالمؤمن السوء وأحســن ظـنّا
وكُــن له مــصدّقاً ومــؤمنا   فـإنّ خـير الخـلق كـان أُذنـا
واستر مسـاويه إذا مـا سـترا   وكـذّب السـمع له والبـصرا

وفيه أيضاً: «إنّ البخيل بعيدٌ عن الله، بعيدٌ عن الناس، بعيدٌ عن الجنّة، قريب من النار، والسخيّ بعكسه»[1].

«وغضّ عينيك» عن عيوب الناس، واشتغل بإصلاح نـفسك وإزالة عـيوبك «ولا تظنّنا» أبداً «بالمؤمن» ظنّ «السوء» فقد قال تعالى: ﴿إنّ بعض الظنّ إثم﴾[2].

«وأحسِن» به «ظنّاً» إن وجدت في ضميرك ما يُريبك فيه، واحمل قوله وفعله على الصحيح «وكُن له مصدّقاً» بـلسانك «ومـؤمناً» له بـقلبك، مـتأسّياً بـنبيّك الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم «فإنّ خير الخلق» وهو ذلك المعلّم الأكبر «كان أُذناً» يصدّق كلّ من حدّثه، حتّى أُصيب بأذايا المنافقين، ورميهم له بأنّه أذن، ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿ومنهم الّذين يؤذون النبيّ ويقولون هو أُذن قل أُذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين﴾[3] أي: يصدّقهم.

«واستر مساويه» وقبائح أفعاله «إذا ما سترا» وكان متكتّماً بها، فإنّه لا يجوز إشاعة الفاحشة والإجهار بالمنكرات المتستّر بها، كما قـال تـعالى: ﴿إنّ الّـذين يحبّون أن تشيع الفاحشة في الّذين آمنوا لهم عذاب أليم﴾[4] وفي الحديث: «من فضح أخاه المؤمن فضحه الله تعالى»[5].

«وكذّب السمع له» إذا بلغك عنه ما يزري به، والمراد تكذيب المسموع «و»

← فيه الزكاة باب ٥ ح ١٥، بحار الأنوار ٧٠: ٣٠٢/ ١٠، مسند أحمد ٢: ٣٤٠، سنن النسائي ٦: ١٣.

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣٥٦ وج ٧٠: ٣٠٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٥/ ٢٧، سنن الترمذي ٣: ٢٣١/ ٢٠٢٧، مجمع الزوائد ٣: ١٢٧.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) النور: ١٩.

(٥) انظر مستدرك الوسائل ٩: ١٠٩/ ٦ بتفاوت.

وانصحه إن أحسست فسقاً بيّناً	وقل له في النصح قـولاً ليّـناً
واجتنب الإفراط في المـلامه	فـــربّما تــعقبه النـــدامـــه
وكن وأنت الحرّ مأوى السـرّ	فـإنّ قـبر السـرّ صـدر الحـرّ
ولا تـــذع وإن أذاع ســرّك	مَـن أودع السـرّ وإن أضـرّك

كذا «البصر» فكذّب ما تشاهده فيه بعينك من المنكرات المتستّر بها، كـما فـي الحديث أيضاً: «كذّب سمعك وبصرك عن أخيك المؤمن»[١].

فإذا أمكن حملُ عَمَلِه المشاهد فيه على وجهٍ صحيح، فـاحمله عـليه، وإلّا فاستر ذلك عليه، ولا تفضحه «وانصحه» سرّاً بينك وبينه «إن أحسست» منه «فسقاً بيّناً» لا محمل له من الصحّة بشيءٍ أصلاً، فإنّ النصيحة جهراً ليست إلّا فضيحة كما ورد في الحديث المرويّ في ثواب الأعمال للصدوق[٢].

«وقل له في» موقع «النُصح قولاً ليّناً» من غير شـدّةٍ ولا غـلظة «واجـتنب الإفراط» والإكثار «في الملامة» له عند نُـصحه «فـربما» يـظنّ فـيك الشـماتة و «تعقبه الندامة» بحمله الحِقد عليك وعزمه على أذاك.

«وكن وأنت الحرّ» الحاكم على النـفس «مأوى السـرّ» المسـتودَع عـندك، فلا تفشِه بين الناس إن أحبّ المُودِع كتمانه «فإنّ قبر السرّ» ومدفنه الأبدي «صدرُ الحُرّ» الّذي لا يكون مملوكاً لنفسه، ولا أسيراً لشهواتها «ولا تذع» ما يسرّه إليك «وإن» فرض أنّه تعدّى حدّه و «أذاع سرّك».

ولا تكافئ عَمَلَه القبيح بالمثل، ولا تضرّ «مـن أودع السـرّ» عـندك «وإن» فرض أنّه «أضرّك» بإفشاء سرّك، فإنّ احـتمال الجـاهل صـدقةٌ كـما ورد فـي

(١) الكافي ٨: ١٤٧/١٢٥، ثواب الأعمال: ٢٤٧، الوسائل ١٢: ٢٩٥ أبواب أحكـام العشـرة باب ١٥٧ ح ٤.

(٢) لم نعثر على هذا النصّ في ثواب الأعمال، لكن انظر أمالي الصدوق: ٢٥٠/٨ المـجلس الخمسون.

وامش على البسيط هوناً واستقم	واجتنب الكبر وقلّ من سَلم
لا سيّما امرؤ بعلمه علا	فآفة العلم بنيّ الخيلا
أو امرؤ كان عريقاً في النسب	حاز فخاره بأُمٍّ وبأب
أو كان ممّن اكتسى ثوب الورع	وليع من جميعها فيه اجتمع

الحديث[١].

«وامش على البسيط» أي: الأرض «هوناً» خاضعاً غير متجبّر ولا متبختر كما قال تعالى: ﴿وعباد الرحمن الّذين يمشون على الأرض هوناً﴾[٢].

«واستقم» في المشي معتدلاً بوقارٍ وسكينة، متوسّطاً بين السرعة والبطء «واجتنب الكبر» والترفّع على الخلق كما قال تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾[٣] أي: بطراً وتكبّراً «و» إن «قلّ من سلم» من آفة الترفّع وحبّ الجاه والعزّ، و «لاسيّما» إذا كان «امرؤ» اشتهر «بعلمه» وفاق و «علا» على أقرانه بعصره «فآفة» أجر «العلم» وعزّه يا «بُنيّ الخيلا»ء والكبر، فإنّ العالم وإن بلغ ما بلغ في العلم والمعرفة إذا أصابه الكبر والترفّع هان على ربّه تعالى، وذهب أجره في تحصيله سُدى، ونفر عنه الناس، واحتقر بينهم.

وأنّ المتكبّر يحشر يوم القيامة على صورة الذرّ أو النمل تحت أقدام الخلائق، وأنّ أسبابه المقتضية له هي التفوّق على الأقران: إمّا بالعلم كما عرفت. «أو» بكثرة العروق، بمعنى: الأرحام من الأولاد والإخوة والعشيرة. أو بالانتساب إلى آباء وأُمّهات ذوي العزّ والجاه. أو بالاشتهار بين الناس بالزُهد والتُقى والورع، والنُهى، وأمثال ذلك.

فلو كان هناك «امرؤ كان عريقاً في النسب» بكثرة الأقوام والعشيرة، أو أنّه «حاز فخاره» بانتسابه «بأُمٍّ وبأب» ذوي عزٍّ وجاه «أو كان ممّن اكتسى» عند

---

(١) نوادر المعجزات (محمّد بن جرير الطبري): ٤٥، عيون المعجزات (عبدالوهّاب): ٢٩، بحار الأنوار ٥٤: ٣٤٥، مدينة المعاجز ١: ٥٤٧.

(٢) الفرقان: ٦٣.

(٣) الإسراء: ٣٧.

فإن رأى في نفسه جلالا	هوى وعاد فخره وَبالا
فانزع رداء الكبريا مَن أوّله	مِن قذرٍ ولا يزال يحمله
ويكتسي بالموت ثوب القذر	أنصف، فهل بالكبرمثله حريّ؟
فأنت بين القذرين طاهر	وإنّما الطاهر منك الظاهر

الناس «ثوب الورع» واشتهر بالتُقى والزُهد. فليتّق الله تعالى، وليراقب نفسه إذا حصل له شيء منها، وليتحذّر من صفة الكِبر المشومة، وعواقبها الوخيمة في الدنيا وفي الآخرة.

«وليع» ولينتبه لحاله «مَن» جمع له كلّ تلك المفاخر الظاهريّة، وحاز «جميعها» و «فيه اجتمع» مقتضيات الكِبر بأجمعها، وعليه بجهاد النفس الأمّارة بالسوء، ودفع وساوس اللعين إبليس عنه بكلّ سعي وجدّ.

«فإن رأى في نفسه جلالاً» وعظمةً، وأحسّ فيها تكبّراً ورفعةً، فليتدارك ذلك بإكثار الخضوع لله تعالى، وحسن العِشرة مع الفقراء والملاطفة بهم، وإلّا فقد «هوى» ساقطاً في خزي الدنيا وعذاب الآخرة «وعاد فخره وَبالاً» عليه وعذاباً ـ والوبال: الوخامة وسوء العاقبة ـ وقال تعالى: ﴿فبئس مثوى المتكبّرين﴾[1].

«فانزع رداء الكبر» عن عاتقك «يامن أوّله» في بدء خلقته قد تكوّن: «من» مَنيٍّ «قذر، و» هو «لا يزال» أيّام حياته في الدنيا مملوء من النجس «يحمله» في جوفه، ثمّ عند انقضاء أجله يعود جيفة مُنتِنَة «ويكتسي بالموت ثوب القذر» والكثافة[2].

فيامن يدّعي العقل والإنصاف «أنصف فهل» يليق الفخر بمثل مَن يكون كذلك؟ وهل «بالكبر مثله حريّ»؟

هيهات! ثمّ هيهات! «فأنت» أيّها المتعزّز المتعظّم في نفسك الواقع «بين

---

(١) غافر: ٧٦.

(٢) مأخوذ من قول عليّ عليه السلام: «عجبتُ لابن آدم أوّله نُطفة، وآخره جيفة، وهو قائم بينهما وعاء للغائط، ثمّ يتكبّر» انظر علل الشرائع ١: ٢/٢٧٥ باب ١٨٣.

فطهّر الباطن بالتفكّر | في خلقك المُحتقر المُفتقر
وأعمل الفكرة حتّى تعلما | ممّ وفيم وإلى مَ ولِما؟
وطهّر القلب من الوساوس | وابذل له القُوى ولا تماكس

القذرين طاهرٌ» جسداً «و» لكن «إنّما الطاهر منك الظاهر» من بدنك عن النجاسات الظاهريّة، وإنّ ذلك وإن كان مهمّاً لازماً، ولكن الأهمّ منه تطهير القلب والنفس عن النجاسات الباطنيّة، ورذائل الصفات الواقعيّة «فطهّر الباطن بالتفكّر» العميق «في خلقك المحتقر» ووجودك الحقير الصغير الذليل «المفتقر» المحتاج أيّام حياته في جميع أُمور معيشته إلى غيره أكثر من حاجة غيره من أصناف البهائم ودوابّ البرّ والبحر.

«وأعمل الفكرة» الدقيقة «حتّى تعلما» عن بصيرةٍ «ممّ» خُلقت «وفيمَ» أنت ساكنٌ في هذه الحياة العارية، والدار الفانية «وإلى مَ» يكون مصيرك بعدها؟ «ولما» ذا خُلقت كما قال تعالى: ﴿فلينظر الإنسان ممّ خلق﴾[1] ﴿وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون﴾[2] ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدًى﴾[3] ﴿أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثاً﴾[4].

إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على مبدئك ومنتهاك، وعلّة إيجادك وفناء مسكنك.

«وطهّر القلب» بالتأمّل التامّ في تلك الأُمور «من الوساوس» الشيطانيّة والرذائل النفسانيّة، ومن حُبّ الجاه والرفعة الدنيويّة.

«وابذل له» أي: في سبيل التطهير عنها، كلّ ما عندك من «القُوى» العقليّة «ولا تماكس» ولا تبخل في بذل النفس والنفيس ثمناً لحصول تلك الطهارة الثمينة،

---

(١) الطارق: ٥. (٢) الذاريات: ٥٦. (٣) القيامة: ٣٦. (٤) المؤمنون: ١١٥.

ويشرف العبد على الجِنان　　إن ينج من وساوس الجَنان
وكُن بمن قد ولدتك بَرّا　　كما تبرّ بي، وأدّ شكرا
بذاك قد وصّى وليّ الشُكر　　عبيدَه في مُحكمات الذكر

فإنّها الموجبة للرحمة الواسعة «و» بها «يشرّف العبد» ويعلو «على الجنان» الرفيعة العالية «إن ينج» بجهاده ذلك بعد الاستعانة بربّه تعالى «من وساوس الجَنان» بفتح الجيم بمعنى القلب.

«وكُن» يا بُنيَّ «بمن قد ولدتك» من بطنها «بَرّاً» محسناً «كما تبرّ بي» وتحسن إليَّ بطاعتك لي في تحصيل العلم والعمل «وأدّ شكراً» لربّك أن وفّقك للبرّ بالوالدين، وأنّه «بذاك قد وصّى وليّ الشكر» وهو الربّ الأعلى الّذي هو أولى بالشكر، وأحقّ به من كلّ منعم، فإنّه جلّ وعلا أمر «عبيدَه» بالبرِّ بالأبوين «في» كثيرٍ من آيات القرآن، و «مُحكمات الذكر» وأوجب عليهم الشكر لهما على سبيل الشُكر له تعالى، كقوله سبحانه في سورة لقمان: ﴿اشكر لي ولوالديك﴾[١] ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾[٢].

وفي سورة بني إسرائيل: ﴿وقضى ربّك أن لا تعبدوا إلّا إيّاه وبالوالدين إحساناً إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ❊ واخفض لهما جناح الذلّ من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيراً﴾[٣].

وفي البقرة: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلّا الله وبالوالدين إحساناً﴾[٤].

وفي الأنعام: ﴿قل تعالوا أتل ما حرّم ربّكم عليكم ألّا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً﴾[٥].

---

(١) لقمان: ١٤.　(٢) لقمان: ١٥.　(٣) الإسراء: ٢٣ ـ ٢٤.
(٤) البقرة: ٨٣.　(٥) الأنعام: ١٥١.

وامحض أخاك النُصح، فانصحه وإن غشّك نُـصحاً، وإن اشـتدّ فَـلِن
وصِل وإن صدّ وصِـل وإن قـطع وادنُ وإن نأى وجُـد وإن مَـنَع

إلى غير ذلك من الآيات الظاهرة في وجوب ذلك على سبيل وجوب سائر الفرائض، بل على سبيل وجوب التوحيد الّذي هو أصلها وأساسها وأوجب من جميعها.

وذلك مضافاً إلى ما تواتر من ذلك في السنّة القطعيّة بين الفريقين، فراجع كتب التفاسير والأحاديث الشارحة لمثوبة البارّ بهما وعقوبة العاقّ لهما[١].

ثمّ بعد ذلك «وامحض أخاك النصح» الخالص من الغشّ والشماتة والفضيحة، سواء كان أخاً لك في النسب من أبيك وأمّك، أو في الحسب والإيمان «فانصحه» نصيحة ذي وُدٍّ ورأفةٍ وخلوصٍ ورحمة «وإن» فُرض أنّـه «غشّك نـصحاً» فـي معاملته معك، فإنّه لا يجوز غشّ المؤمن، والغشوش ظلومٌ، والظالم ملعون، وفي الحديث عن أهل البيت عليهم السلام: «من غشّنا فليس منّا»[٢].

فلا تغشّ المؤمن «وإن» فُرض أنّه «اشتدّ» في الخصومة معك «فَلِن» أنت له، ولا تكن خشناً فظّاً، فإنّ النار لا تخمد بمثلها، وفي الحديث: «من لانَ عُودُه كَثُفَت أغصانُه»[٣] أي: مَن كان هيّناً بشوشاً ألِفَتهُ الناس، وكَثُرت أحبّاؤه، وتقوّى بهم.

«وصِل» إليه بما أمكنك من البِرّ والإحسان بـالمال أو بـاللسان والسـلام، والمطائبة معه بالكلام «وإن» فُرض أنّه «صدّ» نفسه ومَنَعها عن مواصلتك «وصِل» وتتابع برّك بالبرّ، ولا تقطع عنه إحسانك «وإن» فُرض أنّه «قطع» صلته عنك.

«وادنُ» منه «وإن» فُرض أنّه «نأى» وبَعُد عـنك، فـإنّ الله تـعالى يُـحبّ

---

(١) انظر قرب الاسناد: ٢٦٧/٨٢، الكافي ٢: ٢٨٥ و٣/٣٤٨، وسائل الشيعة ٩: ٤٥٤ أبواب الصدقة باب ٣٨ ح ١٠، بحار الأنوار ٧: ٢٢٤، مسند أحمد ٢: ١٣٤.

(٢) الكافي ٥: ١/١٦٠، دعائم الإسلام ٢: ٥٣/٢٨، التـهذيب ٧: ٤٨/١٢، مسـند أحـمد ٣: ٤٦٦، سنن ابن ماجة ٢: ٢٢٢٥/٧٤٩.

(٣) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٠٧ الحكم ٢١٤، بحار الأنوار ٧١: ١٦٧، المناقب (للخوارزمي): ٣٩٥/٣٧٦.

واكتفِ في الدنيا بما تأتي بلا ذُلٍّ، ومــا أذلّ مَـن قـد سألا
وبالقليل اقنع، فـما أعـزّ مَـن يقنع في الدنيا بـقوتٍ وكـفن

الائتلاف والتحابب، ويبغض التباعد والتـخاصم، وإنّ الشـيطان يُـحبّ العـداوة والبغضاء بين المؤمنين، فـقد قـال سـبحانه: ﴿ولا تـنازعوا فـتفشلوا وتـذهب ريحكم﴾[١] ﴿إنّما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾[٢] وقال تعالى: ﴿إنّما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء﴾[٣].

ثمّ يا بُنيَّ كن سخيّاً وكريماً «وجُد» على أخيك في النسب والقرابة، أو فـي الحسب والإيمان بما يسعك من المال «وإن» هو «مَنَعَ» عنك ذلك.

«واكتف» في ضروريّات معيشتك «في الدنيا بما يأتي» إليك من ربّك بتوسّط سعيك القليل «بلا» تحمّل مِنّةٍ أو «ذُلّ» من العبيد، فما أوطى مَن رضي بـذلك لنفسه! «وما أذلّ من قد سألا» الناس واستعطى برّهم، وفي المثل الرائج: إنّ السؤال ذُلّ ولو: أين الطريق.

فمهما أمكنك لا تسأل حاجةً من غير الله عزّ وجلّ «وبالقليل» من العـيش «اقنع» «فقد عزّ من قَنَعَ وذلّ من طمع» كما في الحديث[٤].

«فما أعزّ» وما أشرف «مَن» هو «يقنع في الدنيا بقوتٍ» يسُدّ به رمقه أيّام حياته «وكفنٍ» يواري به جسده عند موته، وقد نُسب إلى مولانا أميرالمؤمنين قوله عليه السلام:

لنقل الصخر مـن قُـلَلِ الجـبال أحبّ إليَّ مــن مِـنَنِ الرجـال
يقول الناس لي: في الكسب عارٌ وإنّ العــار فـي ذُلّ السـؤال[٥]

---

(١) الأنفال: ٤٦. (٢) الحجرات: ١٠. (٣) المائدة: ٩١.

(٤) النهاية (لابن الأثير) ٤: ١١٤، لسان العرب ٨: ٢٩٨، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٠٥ و٣٦٥.

(٥) انظر المبسوط (للسرخسي) ٣٠: ٢٧٢، شرح كلمات أميرالمؤمنين عليه السلام (عبد الوهّاب): ١٦، ديوان أميرالمؤمنين عليه السلام.

والقوتُ ما قدّره الله يَصِل	عفواً، ولا تخلط محرّماً بحِلّ
وارض بما قسّمه الله فمَن	قسّمه هو الرؤوف ذو المِنَن
لم يَرْعَ إن أفقر عبداً إلّا	صلاحه ولا يكون بُخلا

«و» إنّ «القوت» هو «ما قدّره الله» تعالى لك، وأنّه «يَصِل» إليك «عفواً» أي: وسطاً بين الزيادة المطغية والنقيصة المردية، مأخوذٌ من قوله تعالى: ﴿ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو﴾[1] بمعنى: الوسط.

فلا تمدّنّ عيناً ولا يداً ولا رجلاً إلى الحرام أبداً «ولا تخلط محرّماً بحِلٍّ» قد قسّمه الله تعالى لك، كما قال عزّ من قائل: ﴿نحن قسمنا بينهم معيشتهم﴾[2] وإنّ المقدّر المقسوم واصلٌ إليك لا محالة، سواء قنعتَ أو حرصتَ وقد قال تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾[3].

وقد تقدّم الكلام في ذلك في الخاتمة الثانية، فراجع.

ثمّ يا بُنيَّ إن أصابك الفقر يوماً فاصبر «وارضَ بما قسّمه الله» تعالى لك «فمَن» قدّره و «قسّمه» إنّما «هو» الربّ «الرؤوف» بعباده، و «ذو المنن» العظيمة عليهم، وإنّه جلّ وعزّ «لم يَرْعَ» أي: لم يقصد «إن أفقر عبداً إلّا» مصلحة ذلك العبد و «صلاحه» في دنياه وعُقباه.

«ولا يكون» ذلك منه سبحانه «بُخلاً» على عبده الفقير المحتاج إليه، فرُبَّ عبدٍ فقيرٍ لو أغناه الله تعالى لَطَغى على ربّه وتعدّى حدوده: إمّا بظلمٍ للناس في أنفسهم وأموالهم. وإمّا بحبس الحقوق الشرعيّة والتهاون في الفرائض الدينيّة، فهو لا يصلحه إلّا الفقر، ورُبّ عبدٍ لا يصلحه إلّا الغنى والثروة، ولو افتقر لكَفَرَ بربّه وارتدّ عن دينه.

فالمولى الخبير العليم بما يصلحهم وما يفسدهم لا يختار لهم إلّا ما هو أنفع

---

(١) البقرة: ٢١٩. (٢) الزخرف: ٣٢. (٣) الذاريات: ٢٢.

وكِـل إلى الله الأُمـور واتّكـل | واحمده واشكر نـلتها أو لم تـنل
وإن تـحيّرت فـعند الحِـيرة | اسـتشر الله وخـذ بـالخيرة
واحذر بُـنيَّ عـن قـطيعة الرحـم | وصِلْ وإن أنفك بـالوصل رَغِـم

لهم في النشأتين، من غير مصلحةٍ لنفسه المقدّسة في شيءٍ ممّا يختار لهم أصلاً.

وعليه، فلا يحزُنك ما يُصيبك في مالك أو في بدنك أو في مَن يعزّ عليك «وَكِّل إلى الله الأُمور» كلّها «واتّكل» عليه سبحانه في جميعها «واحمده» على هدايته إيّاك للتسليم والخضوع له «واشكر» نعماءه، سواء بلغت آمالك الدنيويّة و «نلتها أو لم تنَل» منها شيئاً.

«وإن تحيّرت» في أمرٍ «فعند الحيرة» بين أمرين ولم تدرِ أيّهما أصلح لك دينك ودنياك «استشر الله» بما ورد في الشريعة المقدّسة من أنحاء الاستشارة، ومنها: طُرق الاستخارة بالمصحف الشريف أو بالمسبحة أو بغيرهما، على ما روي عن أهل بيت العصمة عليهم السلام[1].

«وخذ» بعد ذلك «بالخيرة» الّتي اختارها الله تعالى لك وإن لم يوافق هواك.

ثمّ «واحذر» أي «بُنيَّ عن قطيعة الرحم» وعليك بصلته، فقد ورد في الشرع الأطهر من الحثّ على ذلك والأمر به، وبيان فوائده في النشأتين، ثمّ التحذير عن قطعه وبيان مضارّ ذلك دنياً وآخرةً ما يدهش العاقل اللبيب، ويحار فيه الأديب الأريب.

ومجمل ما ورد[2] في ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه المعصومين عليهم السلام أنّ:

---

(١) انظر المحاسن ٢: ٥٩٨ باب الاستخارة، فتح الأبواب (ابن طاووس): ٢٨٩، سنن البيهقي ٥: ٢٤٩ باب الاستخارة.

(٢) الروايات انظر قرب الاسناد: ١٢٧٢/٣٥٥، الكافي ٢: ٦/١٥٠ و٩، من لا يحضره الفقيه ٤: ١/٩، أمالي الطوسي: ٤٩٣ الجزء السابع عشر، الوسائل ٢١: ٥٣٤ أبواب النفقات ح ٤ و٥ و١٥، تحف العقول: ١٤٩، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١، بحار الأنوار ٧١: ٨٨، المعجم الأوسط (الطبراني) ٨: ١٤، فيض القدير (المناوي) ٤: ٢٥٩.

صلته منسأة في الأجل، ومثراة في المال، ومحبّة في الأهل، وتزيد في العمر، وتنفي الفقر، وتعمّر الديار، وإن كان أهلها غير أخيار، وتهون الحساب، وتقي ميتة السوء، وتزكّي الأعمال، وتنمّي الأموال، وتدفع البلوى.

وأنّ الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيّره الله عزّ وجلّ ثلاثين سنة، وهي تحسّن الخلق، وتسمح الكفّ، وتطيّب النفس، وتعصم من الذنوب، وتوجب دخول الجنّة.

وأنّ في كلّ خطوة في المشي إلى عند الرحم لصلته أربعين ألف حسنة، ومحو أربعين ألف سيّئة، ورفع أربعين ألف درجة، وأنّ في صلة الرحم أجر مائة شهيد، وعبادة الله تعالى مائة سنة صابراً محتسباً.

وأنّ قطعه يعجّل الفناء، ويذر الديار بلاقع من أهلها، ويجعل الأموال في أيدي الأشرار، ويقطع النسل، وأنّه أبغض الأعمال إلى الله عزّ وجلّ بعد الشرك به تعالى، ويوجب الحذر عن مصاحبة القاطع لها، ومرافقته ومحادثته.

وأنّ الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيصيّرها الله ثلاث سنين وذلك قوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أُمّ الكتاب﴾[1].

وأنّه يميت الرجال، وأنّ قاطع الرحم لا يجد ريح الجنّة كالعاقّ لوالديه، وهو ملعون في كتاب الله عزّ وجلّ في ثلاثة مواضع: أحدها:

قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن تولّيتم أن تفسدوا في الأرض وتقطّعوا أرحامكم * أُولئك الّذين لعنهم الله﴾[2].

وثانيها: قوله جلّ وعلا: ﴿والّذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أُولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾[3].

وثالثها: قوله عزّ من قائل: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أُولئك هم الخاسرون﴾[4].

وأنّ الرحم معلّقة بالعرش تقول: «اللّهمّ صِل من وصلني واقطع من قطعني»

(١ و٣) الرعد: ٣٩ و٢٥. (٢) محمّد: ٢٢ ـ ٢٣. (٤) البقرة: ٢٧.

وأنّ لها يوم القيامة لسان ذلق ينادي بذلك أيضاً[١].

وعليه، فصِل بما يسعك رحمك ولو بالسلام عليه، وكفّ الأذى عنه، وبرّ وأحسن إليه بما يمكنك من المال أو اللسان أو الخدمة وأمثالها بما تدخل به عليه السرور ولو بالدعاء له في ظهر الغيب، أو دفع الغيبة عنه، أو الثناء عليه بمحضره بشرط أن يكون مؤمناً.

وقد اختلف العلماء في الرحم الّتي تلزم صلتها، فأجمل بعضهم في تعريفه وقال: إنّها نسبة بين المنتسبين يجمعهما رحمٍ واحدة.

وقال بعض آخر: إنّها القرابة من جهة العمودين، أي: الأبوين وإن علوا، ومن جهة الأولاد وإن سفلوا، أو من جهة الحواشي وهم المتّصلون بسبب العمودين كالإخوة والأخوات وأولادهم، والأعمام والعمّات، والأخوال والخالات، وذراريهم. وقيل: إنّها الأرحام المعروفين بالنسب محرّمات أو غير محرّمات بشرط أن يكونوا في العُرف من الأقارب وإن بعُدُوا[٢].

وللشيخ الشهيد تَدُّيُّ في قواعده في ذلك كلام طويل ـ فإنّه بعد الحكم بلزوم صلة الرحم بالكتاب[٣] والسنّة[٤] والإجماع ـ قال طاب ثراه: والكلام فيها في مواضع:

الأوّل: ما الرحم؟ والظاهر أنّه المعروف بنسبه وإن بَعُد، وإن كان بعضه آكد من بعض، ذكراً كان أو أُنثى. وقصره بعض العامّة على المحارم الّذين يحرم التناكح بينهم إن كانوا ذكوراً وإناثاً وإذا كانوا من قبيلٍ واحد يقدر أحدهما ذكراً والآخر أُنثى فإن حرم التناكح، فهم الرحم[٥].

ثمّ ردّه الشيخ تَدُّيُّ إلى أن قال: الثاني ما الصلة الّتي يخرج بها عن القطيعة؟

---

(١) الكافي ٢: ١٥١/٧، بحار الأنوار ٧: ١٢١.

(٢) انظر جامع السعادات ٢: ٢٦٩، والأربعون حديثاً (الشيخ البهائي): ١٨٧.

(٣) الرعد: ١٩ ـ ٢١.

(٤) انظر المحجّة البيضاء ٣: ٤٢٧ باب حقوق الأقارب والرحم، الكافي ٢: ١٥٠/١.

(٥) حكاه في الفروق (للقرافي) ١: ١٤٧ عن بعض العلماء.

والجواب: أنّ المرجع في ذلك إلى العُرف؛ لأنّـه ليس لهـا حـقيقة شـرعيّة، ولا لغويّة، وهي تختلف باختلاف العادات، وبُعد المنازل وقُربها ـ إلى أن قال ـ: ولا ريب أنّه مع فقر بعض الأرحام، وهم العمودان، تجب الصلة بالمال. وتستحبّ لباقي الأقارب، وتتأكّد في الوارث، وهي قدر النفقة، ومع الغني فبالهديّة ـ إلى قوله طاب ثراه: ثمّ بدفع الضرر عنها، ثمّ بجلب النفع إليها، ثمّ بصلة مَن تجب نفقته وإن لم يكن رحماً للواصل، كزوجة الأب والأخ ومولاه.

إلى أن قال أعلى الله مقامه:

الرابع: هل الصلة واجبة أو مستحبّة؟

والجواب: أنّها تنقسم إلى الواجب، وهو ما يخرج به عن القطيعة، فإنّ قطيعة الرحم معصية، بل هي من الكبائر، والمستحبّ ما زاد على ذلك[1] انتهى.

وبالجملة، فرحمك من ينتسب إليك من طرف أبويك وإن عـلوا إلى الطـبقة الرابعة بتصديق العرف، وأمّا الأعلى منها ـ أي: المنتسب إليك المشارك لك فـي الجدّ الخامس وما زاد ـ فلم يُعلم قطعيّاً احتسابهم لدى العرف من الأرحام، نظير عمّ الجدّ الرابع وأولاده مثلاً، أو عمّ الجدّة الخامسة وما زاد عليها وأولادهم.

وكلّ ذلك من الموضوعات العُرفيّة المشتبهة الّتي يلزم فيها الاحـتياط عـند الشكّ فيها.

نعم، لا شبهة ظاهراً في كون العمودين مهما علوا والأولاد مهما نـزلوا مـن الأرحام بأنفسهم.

وكيف كان فبِرّ إلى كلٍّ منهم «وصِلْ» من أمكنك بما أمكنك، مـن ذكـورهم وإناثهم، بما تسرّ به خواطرهم، وتفرّج به بعض همومهم «وإن» ذلّت بذلك نفسك الأمّارة بالسوء، و «أنفك بالوصل رَغِم» فلا تتحاشَ عن ذلك، وكُن حريصاً عليه، خضوعاً لربّك تعالى، وطلباً لرحمته وعفوه.

---

(١) القواعد والفوائد ٢: ٥١ ـ ٥٤.

واسمح وجُد واصفح وصِل وهُن ولِن ... وإن جـفا ومـا عفا ولم يَـلِن
وصـيّةٌ مـنّي إليك مُـلزِمة ... فـلا تكُن ممّن يُهين رَحِمَه
أخشـى عـليك قـصر العـمر فـلا ... تأخذك فـيمن هـو مـنك الخـيلا
وإن سـئلت حـاجة فـاقضِ ولا ... تَـعِد بـما لم تستطع أن تـفعلا
وقل له: لا، فـهو أولى مـن: نَـعَمْ ... وربـما تُـعَدّ: لا، مـن النِـعَم

«واسمح» وتساهَل معه في المعاملات والمكاسب «وجُد» عليه أكثر ممّا تجود على غيره «واصفح» عن عثراته وتقصيراته في القيام بواجب حقّك «وصِل» حبلك بحبله، أي: كُن ظهيراً له في الأُمور، وناصراً له في الشدائد. «وهُن» له: أي إرفق به، وكن حليماً معه «ولِن» جانبك وكلامك له من غير غلظة ولا فظاظة «وإن» هو «جفا وما عفا» عنك «ولم يلن» لك.

ولله درّ السيّد قدّس سرّه في أوامره الستّة في شطرٍ واحدٍ من هذا البيت، مع احتواء كلٍّ منها معنىً رقيقاً لطيفاً من غير تكرارٍ ولا زيادة شيءٍ لمراعاة السجع والنظم، مع ما فيه من الإيجاز، بل الإعجاز بإشاراته وقوّة قريحته.

ثمّ قال هذه «وصيّةٌ منّي إليك» مؤكّدة عليك «مُلزِمَةٌ» لك، فالتزم بقبولها والعمل بها «فلا تكن ممّن يهين رحِمَه» ويستخفّه، فإنّي «أخشى عليك» بذلك «قصر العمر» كما ورد في الأحاديث الّتي أشرنا إليها.

وعليه، «فلا» تكن متكبّراً على أحدٍ منهم، ولا مستحقراً لهم، ولا «تأخذك فيمن هو» معدود «منك» ومن لحمتك الترفّع و «الخيلاء» مهما كان فقيراً في المال، أو خاملاً في الذكر. «وإن سئلت حاجةً» له «فاقضِ» له حاجته مهما أمكنك «ولا» تتهاون في ذلك.

وإن وجدت نفسك عاجزاً عن ذلك، فلا «تَعِد» وعداً فارغاً «بما لم تستطع أن تفعلا» ولا تجعله في مشقّة الترقّب والانتظار «وقُل له» صريحاً: إنّي «لا» أستطيع ذلك «فهو أولى من» قول: «نعم» مع عدم الصدق فيه وعدم الوفاء به.

واليأس إحـدى الراحـتين إلّا	من رحـمة الله العـليّ الأعـلا
ما أقبح العبدين من ييأس من	رحمته ومَن مِن المكـر أمـن
وليَكُ فيك الخـوف والرجـاء	مــن مَـلِكٍ يـفعل مـا يشـاء
من فضله الواسع ترجو فـضلا	ولتـخش مـنه إذ تـراه عـدلا

«وربما تُعَدّ» كلمة: «لا» في جوابه «من النعم» المشكورة، حيث إنّها توجب الراحة عن الانتظار كما ورد في الحديث: أنّ الانقطاع «واليأس إحدى الراحـتين إلّا» إذا كان «من رحمة الله العليّ الأعلا» ونعوذ بالله من ذلك ﴿إنّه لا ييأس مـن روح الله إلّا القوم الكافرون﴾[١]. وإنّه على حدّ الشرك به تعالى، بل هكذا الأمن من مكره ﴿فلا يأمن مكر الله إلّا القوم الخاسرون﴾[٢].

و «ماأقبح» ذينك «العبدين» أحدهما: «من ييأس من» واسع «رحمته» فإنّ ذلك على حدّ الشرك به سبحانه تعالى. «و» ثـانيهما: «مـن» لا يـخاف عـظيم عقوبته، و «من المكر» منه سبحانه «أمن» وتعدّى حدوده وتجرّأ على عصيانه، وهو على حدّ الكفر به جلّ وعلا.

«وليَكُ فيك» دائماً أبداً نور «الخوف» من عدله «و» نور «الرجاء» لعـظيم عفوه وسعة رحمته مهما بالغتَ في طاعته أو معصيته. وأعظم به «من مَلكٍ» حاكمٍ مقتدرٍ «يفعل ما يشاء» في معاملته بعبده الرقّ: فإمّا أن يـعذّبه بـمقتضى القسـطِ والعدل. وإمّا أن يعفو عنه ويغفر له بمقتضى الإحسان والفضل.

ولا تزل «من فضله الواسع ترجو فضلاً» وكرماً «ولتخش منه» خشيةً صادقةً «إذ تراه» وتعلمه «عدلاً» وقد ورد في الحديث أنّه : «لو كشف قلب المؤمن لوجد فيه نوران، لا يزيد أحدهما على الآخر مثقال ذرّة: نور الخوف، ونور الرجاء»[٣].

---

(١) يوسف: ٨٧. (٢) الأعراف: ٩٩.

(٣) تفسير القمّي ٢: ١٦٤ ذيل تفسير الآية ١٢ من سورة لقمان، تفسير الصافي ٤: ١٤٧، تفسير نور الثقلين ٣: ١٧٨/٢٦٩، بحار الأنوار ١٣: ٤١٢.

ولا ترجّح طرفاً على طرف　　وكلّ ما رجوت أمنَه فخَف
بُنيّ لا تخضع لغير الباري　　فإنّه مثلُك في افتقار
وإن دَعَتك حاجةً مهمّه　　فاسأل قضاها من وليّ النعمه
مستشفعاً بمن له أن يشفعا　　بإذنه ولم يخب إن شفعا

فلا تفرّط في أحدهما «ولا ترجّح طرفاً» منهما «على طرف» آخر، فإنّهما كفّتي ميزان، مهما رجّحت إحداهما خفّت الأُخرى، وهلك صاحبها. إمّا باليأس، وهو الشرك، أو أعظم منه. وإمّا بالاقتحام في مهلكات الذنوب والاجتراء على كبائر المعاصي، وإنّ منها ما تستصغره من ذنوبك «وكلّ ما» تراه مأموناً من العقاب عليه و «رجوت أمنَهُ» بدعوى يقين العفو عنه احتقاراً به «فخَف» من ذلك مخافةً عظيمةً، فإنّ الصغيرة من الذنوب تنقلب باستصغارها كبيرةً موبقةً كما في الحديث[1].

ثمّ أي «بنيّ لا تخضع» متذلّلاً «لغير الباري» تعالى، ولا تُحِط قدرَك بالتوسّل إلى مخلوق طمعاً في تحصيل جاهٍ أو مال، «فإنّه مثلك في افتقار» إلى ربّه سبحانه «وإن دعتك حاجةً مهمّةً» إلى السؤال «فاسأل قضاها من وليّ النعمة» الّذي بيده أزمّة الأُمور، وإليه تحنّ القلوب، وعنده مفاتيح الكنوز والغيوب، وإنّ التذلّل بين يديه عزٌّ وشرف، وأمّا الخضوع للمخلوقين والسؤال منهم فذلٌّ وسرفٌ وجهلٌ وحُمق.

وكُن «مستشفعاً» في حوائجك إلى مولاك وسؤالك إيّاه «بمَن له» الرخصة في «أن يشفعا» لديه «بإذنه» وهو الّذي تُقبل شفاعته «ولم يخب إن شفعا» وهم المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾[2] وفي طلعتهم سيّد الأنبياء وخاتمهم صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ أهل بيته وعترته المعصومون عليهم السلام، ثمّ الأمثل فالأمثل، والأقرب إليهم فالأقرب.

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٣٥ الحكم ٣٤٨، الكافي ٢: ٢٨٨/١، الوسائل ١٥: ٣٣٧ أبواب جهاد النفس باب ٤٨ ح ٣ بتفاوت.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

فلُذ بطاها والهداة البرره ... من آله المُشفّعين الخِيَرَه
فإنّهم وسائط العباد ... إليه في المبدأ والمعاد

وعليه «فلُذْ» عند الاستشفاع «بطاها والهداة البررة» الثلاثة عشر «من آله المشفّعين الخيرة» وهم المعصومون: ابنته الزهراء وبعلها وبنوها الأحد عشر، الأئمّة الطاهرون، واحداً بعد واحد على ما تقدّم ذكرهم وأسماؤهم الشريفة ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ ومجموعهم أربعة عشر على عدد «طاها» وكلمتي: «وجه» و«يد» المضافين إلى الله في قوله تعالى: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾[1] ﴿فأينما تولّوا فثمّ وجه الله﴾[2].

فإنّ كلّاً منها بحساب الجمل: أربعة عشر «فإنّهم» من النبيّ ﷺ كنفسه المقدّسة في العِزّة والطهارة، وهم روحه الّتي بين جنبيه، بل هم يد الله عزّ وجلّ، ومظاهر قدرته، وهم وجه الله سبحانه، وآثار رحمته، وهم «وسائط العباد» في وصولهم «إليه» تعالى، وإنعامه عليهم بنعمة الوجود من أوّل الأمر «في المبدأ» الأصلي عند خلقه سبحانه أشباحهم وأرواحهم في عالم الذرّ قبل خلق أجسامهم في الأرض بأُلوف من السنين.

فهم العلل الغائية لخلق الخلائق العلويّين والسفليّين أجمعين، على ما ورد في الحديث القدسي من خطابه تعالى لنبيّه الخاتم ﷺ: «لولاك لما خلقت الأفلاك»[3] بعد معلوميّة وحدته ﷺ مع عترته المذكورين طينةً ونوراً وروحاً على ما أصفقت عليه الأُمّة جمعاء من قوله ﷺ في ابنته فاطمة عليها السلام: «هي روحي الّتي بين جنبي»[4].

---

(١) الفتح: ١٠.
(٢) البقرة: ١١٥.
(٣) تفسير كنز الدقائق ٢: ٣٥٠، المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢١٧ في اللطائف، بحار الأنوار ١٦: ٤٠٦.
(٤) أمالي الصدوق: ١٠٠ / ٢ المجلس الرابع والعشرون، الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ٩، بحار الأنوار ٢٧: ٦٣، بشارة المصطفى (الطبري): ٣٠٦.

لا يسبقون الله في القول، ولا يصدرُ دون الأمر منهم عـملا
فـمن عـناهم لا يـروم إلّا وسـيلةً إلى العـليّ الأعـلا

وفي عليّ عليه السلام: «أنا وعليّ من شجرةٍ واحدةٍ، وسائر الناس من شجرٍ شتّى»[١].

وفي سبطه الحسين عليه السلام: «حسين منّي وأنا من حسين»[٢].

وكذا سائر أسباطه المعصومين عليهم السلام الّذين هم أفلاذ كَبِده.

«و» هم أعدال الكتاب[٣] وهم شُفعاء الأوّلين والآخرين يوم «المعاد» وهم «لا يسبقون الله في القول، ولا» في العمل، بل ولا «يَصدُرُ» من «دون الأمر» من خالقهم تعالى حركةً «منهم» ولا سكون، ولا يعملون «عملاً» من غير إذن منه سبحانه كما قال جلّ وعلا: ﴿عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾[٤].

وأنّ الآية الشريفة وإن كانت بظاهرها في شأن الملائكة ـ وهي في سورة الأنبياء، ومكّية ـ ولكن معناها عامٌّ لسائر عباد الله المخلصين، وفي طليعتهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرون عليهم السلام، فهي مشيرة إليهم وإلى من يحذو حذوهم على ما ذكرنا آنفاً.

ثمّ لا يذهب عليك أنّه حيث كان فاعل «يَصدُرُ» في الشطر الأخير من البيت محذوفاً، أتى السيّد العلّامة ـ طاب ثراه ـ بكلمة «عملاً» في آخره مميّزاً ومفسّراً له، فلا يُتوهّم الغلط في العبارة على حسب القواعد النحويّة، وحاصله: أنّه لا يصدُرُ منهم عمل دون الأمر.

«فمَن عناهم» وقصدهم في حوائجه «لا يروم» عبادتهم ـ والعياذ بالله ـ

(١) كشف اليقين (العلّامة الحلّي): ٣٦٩، إحقاق الحقّ ٣٠: ٣٦٠.

(٢) العمدة (لابن البطريق): ٨٣٩/٣٠٦، ذخائر العقبى: ١٣٣، مدينة المعاجز ٤: ١٥٤، بحار الأنوار ٣٧: ٧٤.

(٣) حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة، انظر خلاصة عبقات الأنوار ١: ٢٥، وملحقات إحقاق الحقّ ٤: ٤٣٦ ـ ٤٤٣.

(٤) الأنبياء: ٢٨.

وضلّ من راعى الهوى وقاس من — يسأل منهم بعبّاد الوثن
بزعم أنّ سؤله عباده — لهم، وكان عابداً عباده
وذَرهُ بعد جهله بالمبنى — أو جهله باللفظ أو بالمعنى

ولا ينوي «إلّا» جعلهم «وسيلةً إلى العليّ الأعلا» ولا يزعمهم خالقين أو رازقين أو مستغنين عن الخالق تعالى في إنجاح المطالب وقضاء الحوائج، على سبيل عبادة أهل الأوثان لأوثانهم.

«وضلّ» عن الحقّ والحقيقة «من راعى الهوى» وهم بعض المخالفين المتسمّين بالمسلمين الّذي نسب الشرك إلى الفرقة المحقّة الإماميّة[1] «وقاس مَن» يتوسّل بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وآله الحجج المعصومين عليهم السلام و «يسأل منهم» حاجةً على المشركين، وألحقهم «بعبّاد الوثن» وبَهَتَهُم بذلك كذباً وزوراً وظلماً وعدواناً «بزعم أنّ سؤله» وتوسّله بأئمّته عليهم السلام «عبادةٌ» منه «لهم، وكان عابداً» لغير ربّه تعالى حتّى أشرك معه «عِبادَه» على سبيل بعض المسيحيّين الّذين اتّخذوا المسيح وأُمّه عليهما السلام شريكين لربّهم، وسمّوهم أقانيم ثلاثة.

فقاتل الله الكذب والافتراء وأهله، ونعوذ بالله من صدق تلك النسبة، وصحّة ذلك القياس الباطل، مع وضوح الفرق الفارق بين الفريقين، ولا شبهة في كون عبادة غيره تعالى كفراً وزندقةً وشركاً وإلحاداً ينزّه عنه أدنى فِرَقِ المسلمين، فضلاً عن تلك الفرقة المحقّة أهل الحقّ والحقيقة.

فيا بُنَيَّ أعرض عن الخصم الجاهل أو المعاند المتجاهل الّذي خلط خضوع الشفاعة بخضوع العبادة، ولم يميّز بينهما «وذَرهُ» في ضلاله يرتع، أو في طغيانه يَعمَه «بعد جهله بالمبنى» الفارق بين العبادة والاستشفاع «أو جهله باللفظ أو بالمعنى» وكلٌّ منها فيه ممكن، بل الكلّ فيه ممكنٌ إن لم يكن بجاحد معاند، وهو

(١) كابن تيميّة في منهاج السنّة.

في الكلّ مخطئ، وفي قيله آثم.

أمّا خطاؤه وجهله بالمبنى؛ فلزعمه أنّ مطلق السؤال لإنجاح المطلب عبادةٌ من السائل للمسؤول. أو لزعمه أنّ القول بوجوب الطاعة لزيد مثلاً مستلزمٌ للقول بلزوم عبادته، وأنّ من أطاع أحداً فقد عبده، بدعوى أنّ الإطاعة نحوٌ من العبادة؛ احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿أن لا تعبدوا الشيطان﴾[1] أي: لا تطيعوه.

وأنت خبير بأنّ كلاًّ من الأمرين وهمٌ فاسد، وخطأ واضح. أمّا الأوّل؛ فلأنّ العرف أقوى شاهدٍ على الفرق بين التوسّل استشفاعاً وبينه عبادةً، فكم ترى توسّل الضعفاء بالأقوياء في إنجاح مآربهم؟ وكم ترى سؤال الفقراء للأغنياء لتحصيل معايشهم؟ وكم ترى لواذ كثيرٍ من مقصّري الرعايا بالوجهاء لدى الحاكم استشفاعاً بهم لعفوه عنهم؟ أفترى كلّ أُولئك كفّاراً مشركين، وأنّ توسّلاتهم عبادةً منهم لمن فوقهم من المسؤولين؟

أو هل يرضى أحدٌ منهم بتسمية سؤاله عبادة؟ أوليس يتحاشى كلٌّ منهم عن ذلك؟ أوليس ينسب الجهل أو الجنون إلى من يسمّي أسئلتهم عبادة، أو يسمّي الشفيع معبوداً، فانظر ماذا ترى، وأنصف ماذا تحكم في ذلك كلّه، وأنّ الفرق بينها وبين التوسّلات العباديّة وأسئلة المخلوقين للخالق تعالى في حوائجهم لغنيٌّ عن البيان، وعن إقامة البرهان، بعد وضوحه لدى عرف الخواصّ والعوامّ.

بل يمكن أن يقال: إنّ توسّلات الناس بعضهم ببعض لقضاء الحاجة أو للشفاعة مختمرٌ في جِبِلّة البشر، وجرت عليها سيرة العقلاء من بدء الخلقة والخليقة كما يشاهد ذلك في توسّلات الأطفال بأوليائهم في حوائجهم، ولمحصول مقاصدهم، ولم يتفوّه أحدٌ أنّ شيئاً من ذلك عبادةٌ أو شرك، بل لم يخطر ذلك في وهم عاقلٍ أصلاً كما هو واضح.

والسرّ في ذلك كلّه: أنّ التوحيد مرتكز في الأذهان، ومختمر في النفوس،

---

(١) يس: ٦٠.

ولا تكنُ بحاسدٍ فمَن حَسَد أوهن دينَه وأنحَلَ الجسد

وهو ﴿فطرة الله الّتي فطر الناس عليها﴾[1] ولعمر الحقّ ما أجهل المخلط بين الأمرين وما أعماه! أو ما أجحده وأغواه!

وهكذا في زعمه أنّ التزام الفرقة المحقّة بوجوب طاعتهم لساداتهم وأئمّتهم المعصومين عليهم السلام يستلزم التزامهم بلزوم عبادتهم؛ فإنّ ذلك أيضاً واضح الفساد، حيث إنّ الإطاعة المفروضة الملتزم بها إذا كانت بأمرٍ من الله تعالى ـ كما في المقام على ما نطق به قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم﴾[2] ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾[3] ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾[4] وسائر ما تواتر من ذلك في الكتاب والسنّة على ما تقدّم بيانه في بابي النبوّة والإمامة ـ فلا شبهة أنّها طاعةٌ لله تعالى وعبادةٌ له على سبيل الإطاعة المفروضة على العبد لسيّده.

وأمّا خطاؤه في اللفظ؛ فلزعمه أنّ لفظ العبادة لا يستعمل إلّا في معنىً واحد، وهو: غاية الخضوع العبادي المختصّ بالباري تعالى، نظير جعل الجبهة على الأرض تجاه المعبود مع قصد العبادة له، ولم يتفطّن الغبيّ أنّه قد يُستعمل ويراد منه مطلق الطاعة الّتي لا تختصّ به تعالى، ولم يرد النهي في الشرع عنها لغيره سبحانه، بل أمر بها فرضاً وجوباً، كإطاعة المملوك لسيّده، والولد لوالديه، والزوجة لزوجها. أو ندباً لغير ذلك ممّا ورد في الشرع المقدّس.

وأمّا خطاؤه في المعنى؛ فلزعمه أنّ العبادة بمعناها المنهيّ عنه لغيره تعالى شاملة للاستشفاع، وبذلك قد أكثر من التنديد على المؤمنين في توسّلاتهم بالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته الطاهرين، وبالغ في ذمّهم وتكفيرهم، ونسب إليهم ما هو أولى به، وافترى عليهم في ذلك وغيره بما تصكّ به الأسماع، وتدهش به الأفكار، فعامله الله تعالى بعدله من جاهلٍ حسودٍ أو جاحدٍ عنود.

ثمّ يا بُنيَّ إيّاك والحسد! «ولا تكن بحاسدٍ» لذي نعمةٍ أبداً، فإنّ ذلك لا ينشأ

---

(١) الروم: ٣٠. (٢ و٣) النساء: ٥٩ و٨٠. (٤) الحشر: ٧.

فـــإنّه فـــي ألم وفـــي كَـمَد　　وعـرضةٌ لمـقت ربّـه الأحـد
وإن شـممت حسـداً فسـارع　　في نقض مقتضاه بـالتواضـع

إلّا من الغيظ على الله تعالى، وعدم الرضا بأفعاله، وعدم تـصديق حكـمته فـي قضائه، وذلك على حدّ الكفر بالله تعالى، وقد تكرّر في الكتاب الكريم ذمّ الحسد كقوله تعالى: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله﴾[١] ﴿قل أعـوذ بربّ الفلق﴾[٢] ﴿ومن شرّ حاسد إذا حسد﴾[٣].

فضلاً عمّا تواتر في السنّة الشريفة في ذلك من أنّ: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»[٤] وأنّه «لا يجتمع مع الإيمان»[٥] وأنّه «لا يزاد الحسود مهموماً مغموماً، والمحسود في راحة»[٦].

إلى غير ذلك من مذامّه المفصّلة في كتب الأحاديث، وبذلك قيل: «لله درّ الحسد، ما أعدله! بدأ بصاحبه فقتله»[٧] «فمن حسد» أحداً على نعمةٍ فقد «أوهن دينَه» وخسره «وأنحَلَ» منه «الجسد» وخسِر أيضاً راحتَه في الدنيا، وذلك هو الخسران المبين «فإنّه» لم يزل «في ألمٍ وفي كَمَد و»غيظ، فلا يرى لنفسه سروراً ولا نشاطاً، مضافاً إلى ما يعقبه من وقوعه في «عرضة لمقت ربّه الأحد» وغضبه وعذابه.

«وإن شممت» في نفسك «حسداً فسارع» في دفعه بالتفكّر في أنّ ما أنعم الله به على المحسود لم يكن إلّا من فضله تعالى وإرادته، كما أُشير إليـه فـي الآيـة المذكورة، وأنّ كراهة ذلك على حدّ المعارضة لفضله تـعالى وإرادتـه، وذلك إن لم يكن في حدّ الكفر بالله تعالى فلا أقلّ من كونه موجباً لسخطه.

---

(١) النساء: ٥٤.　　(٢ و٣) الفلق: ١ و٥.

(٤) الكافي ٨: ٤٥، المجازات النبويّة (الرضي): ١٧٩/٢٢١، مشكاة الأنوار ٢: ١٧٩٣/٢٨٢.

(٥) قرب الاسناد: ٩٤/٢٩، الكافي ٢: ٢/٣٠٦، روضة الواعظين: ٤٢٤، بتفاوت.

(٦) شرح كلمات أميرالمؤمنين عليه السلام (عبدالوهّاب): ١٧، ينابيع المودّة ٢: ١٠٥/٤١٣.

(٧) من كلام أميرالمؤمنين عليه السلام انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣١٦، بحار الأنوار ٧٠: ٤٢١.

وإن حُسِدتَ فدع الّذي حَسَد — مبتلياً بما به من الكَمَد
ولا تخُن خائِنكَ الّذي ائتمن — وقابل القبيح منه بالحَسَن
وإن تقارِف سيّئاً فعجِّلِ — في محوه وتُب إلى الله العليّ
ولا تشاور غير مَن قد هذّبه — علم، ونصح، وتقى، وتجربه

وعليه، فعجِّل وبادر «في» إزالة ما في قلبك من ذلك، و «نقض مقتضاه» ودفع ما يُترتّب عليه، من ذمّ المحسود وغيبته وإهانته وأمثالها «بالتواضع» له، وتعظيمه وإكرامه وحُسن ذِكره. «وإن حُسِدتَ» بالبناء للمفعول، أي: صرتَ محسوداً «فدع الّذي حسد» نعمة الله عليك، واتركه بغيظه وكمده، وخاطبه في نفسك بقوله تعالى: ﴿موتوا بغيظكم﴾[1] ولا تتعرّض له بسوءٍ في القول أو الفعل، وذَرهُ «مبتلياً بما به من الكمد» في جوفه.

ثمّ إيّاك يابُنيَّ! من الخيانة في ودائع الناس «ولا تَخُن» في شيءٍ منها أصلاً وإن كان من أودعها عندك «خائنك» قبل ذلك فيما أودعت عنده، فلا تعمل عمله، ولا تكن خائناً في «الّذي ائتمن» وأودعه عندك «وقابِلِ» العمل «القبيح منه بالحسن» على سبيل من وصفهم الله بذلك وأثنى عليهم، ووعدهم على ذلك جنّات عدنٍ بقوله تعالى: ﴿ويدرءون بالحسنة السيّئة أُولئك لهم عقبى الدار ۞ جنّات عدن يدخلونها﴾[2].

ثمّ عليك يا بُنيَّ باجتناب السيّئات، وعدماقتراف شيءٍ منالذنوب أبداً «وإن تقارف» عملاً «سيّئاً» أحياناً «فعجّل» مسارعاً «في محوه» بالاستغفار والتوبة «وتب» منه «إلى الله العليّ» كما قال تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربّكم﴾[3].

وفي الحديث المأثور: «إنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له»[4].

«ولا تشاور» عند الحيرة في أُمورك «غير من» يكون فيه خصال أربع جَمْعاء،

(١ و٣) آل عمران: ١١٩ و١٣٣.
(٢) الرعد: ٢٢ ـ ٢٣.
(٤) تقدّم تخريج مصادره في ص ٢٨٨، فراجع.

ولا تــقابل الســفيه واعــتزل أهل الهوى ولا تخاطب من جهل
وإن يُــخاطبك فــقل: ســلاما واخــفِض وليّــن مـعه الكـلاما
وســائس الســفيه بـالإعراض عــن فـعله وتـرك الاعـتراض

وهو من «قد هذّبه» في أخلاقه «علم، ونصح، وتقى، وتجربة» فإنّه إذا شذّ عنه العلم ربما أشار عليك بما فيه فساد دينك وإن فُرض اجتماع الخصال الثلاثة الأُخر فيه. وإذا شذّ عنه النُصح عن شفقةٍ لم يعبأ بشأنك كثيراً، ولم يهتمّ بنصحٍ دقيق، وربـما أشار عليك بما لا ينفعك شيئاً. وإذا شذّ عنه التقى لا يؤمن غشّه لك. وإذا شذّ عنه التجربة في الأُمور وكان بليداً فيها وغبيّاً عنها، لم ينفعك اجتماع الصفات الثلاثة الأُخر فيه؛ وذلك لإمكان وقوعك برأيه في مفاسد كثيرة لم يختبرها ولم يعرفها.

ثمّ احذر أي بُنيَّ أيضاً عن مقابلة الأحمق الوقيح الّذي هـو بـذيّ اللسـان، ولم يبالِ بما قال أو قيل فيه «ولا تقابل» خرافاته بالمثل، فإنّه «السفيه» الّذي لا ينبغي لمقابلته إلّا من كان مثله، وإذا قابلك بكلامٍ خشنٍ أو مقالٍ سفاهةً فأعرض عنه «واعتزل» عن أمثاله من «أهل الهوى» والجهل.

«ولا تخاطب من جهل» بمثل ما يخاطبك به وقاحةً «وإن» واجهك بـمسبّةٍ وفُحشٍ مثلاً بأن «يخاطبك» بما يغيظك «فقل» في جوابه: «سلاماً» كما قال تعالى في الفرقان في مدح المؤمنين: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾[1].

والمراد منه ـ على ما ورد في التفسير[2] ـ هو الجواب بكلامٍ لا يكون فيه إثم ولا تعدّي. «واخفض» له جناحك، وذلك كنايةٌ عن عدم إظهار المعاداة له «وليّن معهالكلاما» من غير خشونةٍ ولا غلظةٍ.

«وسائس السفيه» بسياسة حسنة؛ دفعاً لشرّه «بالإعراض» عنه و «عن فعله»

---

(١) الفرقان: ٦٣.
(٢) انظر تفسير مجمعالبيان ٤: ١٧٩، تفسير الصافي ٤: ٢٣.

ولا يـغرّنّك أبـناء الهـوى | ومـن لدنـياه تـمطّى وغـوى
فـليست الدنـيا بـدار نـجعة | بـل هـي دار فُـرقة وقَـرعة
دار عـياءٍ ولغـوبٍ ونـصب | وبـيت ذلٍّ وافـتقارٍ وتـعب

وبالصفح عنه «وترك الاعتراض» عليه، رجاء أن يغلب عليه الحياء ويتدارك قبيح عمله، ولا أقلّ من عدم عوده إليه.

«ولا يغرّنّك» يا بُنيَّ «أبناء الهوى» وعبدة الدنيا، والمفتونين بالجاه والغِنى «و» لا يخدعنّك «من لدنياه تمطّى» وتبختر «وغوى» أي: ضلّ عن رشده وعن التزوّد لآخرته والتهى، فإنّ العشرة معهم تنسي الآخرة «فليست الدنيا بدار نجعةٍ» وراحة «بل هي دارفُرقة وقَرعة» بفتح القاف، بمعنى: البلاء الشديد الّذي يقرع القلب.

ويمكن أن تكون العبارة: وقُلعة بضمّ القاف، بمعنى: التحوّل والارتحال، بدل: القَرعة، فيكون مأخوذاً من كلام أميرالمؤمنين عليه السلام وقوله: «أُحذّركم الدنيا فإنّها ـ دار بلغةٍ و ـ منزل قُلعةٍ»[١].

وهي «دار عياء» بمعنى: العجز، ومنه قوله: ﴿أفعيينا بالخلق الأوّل﴾[٢].

«و» دار «لغوب» بمعنى: التعب، ومنه قوله سبحانه: ﴿وما مسّنا من لغوب﴾[٣].

«و» دار «نصب» بمعنى: البلاء والشرّ، ومنه قوله عزّ من قائل حكايةً عن النبيّ أيّوب عليه السلام: ﴿أنّي مسّني الشيطان بنصب وعذاب﴾[٤].

«وبيت ذلّ» بين أيدي شياطين الجنّ والإنس، ومحلّ انقيادٍ وإسارةٍ لشهوات النفس.

«و» دار «افتقار» لحوائج المعيشة. «و» بيت «تعبٍ» للوصول إليها، والتمكّن منها.

فإنّ هذه الدار الفانية باعتبار ما فيها من أنواع البلاء سُمّيت بدار قَرعة.

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح) ١٦٧، الخطبة ١١٣ وص: ٤٤٠ من وصيّته عليه السلام ٣١.
(٢ و٣) ق: ١٥ و٣٨.
(٤) ص: ٤١.

لم يكُ للراحة فيها من أثر ... كيف؟ وصفوها مشوبٌ بالكدر
قد اقتفى إدبارُها إقبالَها ... وإن أتت عفواً فلا جدوى لها
بُنيّ إنّ العيش في الدنيا نَكِد ... وإن طلبت الصفو منه لم تَجِد

وباعتبار ارتحال أهاليها عنها تسمّى دار قُلعة. وباعتبار عجزهم عن بلوغهم أقصى آمالهم فيها تسمّى دار عياء. وباعتبار ما يعرضهم فيها من تعب السعي لتحصيل الدنيا أو الآخرة تسمّى دار لغوب. وباعتبار ما يصيبهم من الفقر والفقد والأمراض في أنفسهم أو في نفوس مَن يعِزّ عليهم من الأهل والأولاد وأمثالهم سمّيت دار نصب. وباعتبار عدم خلوّهم من العدوّ والحسود جُلّاً أو كلّاً، وعدم ارتياحهم من الهموم سمّيت دار ذلّ. وباعتبار عدم استغنائهم عن حوائج المعيشة سمّيت دار افتقار. وباعتبار بذل جهودهم مدّة حياتهم في تحصيل شهواتهم سمّيت بيت تعب.

فأُفّ لها من دار فانية لا تدوم أحوالها، ولا تسلم فيها نُزّالها، العيش فيها مذموم، والأمان منها معدوم.

ويا للعجب! ممّن يغترّ بها، أو يحرص على تحصيلها، وأعجب منه من يطلب الراحة فيها من كافّة الحوادث والهموم، مع وضوح أنّه «لم يَكُ للراحة فيها» لأحدٍ من الأوّلين والآخرين «من» عينٍ ولا «أثر» في شيء من تواريخ السابقين.

«كيف» لا؟ وقد عَلِم الكُلّ أَنّ عزّها مهدّد بالذلّ «وصفوها مشوبٌ بالكَدِر» والهَمّ، وحياتها عرضةٌ للموت، وصحّتها مخطرةٌ بالسقم، وغناها بالفقر، وزخارفها بالزوال، ونِعَمِها بالفناء، وجمعها بالتفرّق، وحلوُها ممزوجٌ بالمرّ، وشهدها بالسمّ، وسرورها بالحزن.

«قد اقتفى إدبارها» تابعاً «إقبالها» فتراها بعد القليل من الإقبال الموقّت مدبرةً عنك «وإن أتت» إليك «عفواً» أي: بغير كلفةٍ على الفرض البعيد «فلا جدوى لها» ولا فائدة، حيث إنّها تزول عنك بسرعةٍ وتبقى عليك تبعاتها.

«بنيّ إنّ العيش» وهو السرور والحياة الطيّبة وما يعاش به من أنواع الرزق

وإن وجـــدتَه فـلا أهـلاً ولا — سهلاً به إن صدّ عن نيل العُلا
وجدّك الأعلا عليّ المـرتضى — طـــلّق دنـياه ثـلاثاً مـعرضا
فاتبع بُنيّ جدّك الأعـلا، ودَع — زُخرفها واكتس جلبابَ الوَرَع
وليس مـا ليس مـن المـحال — تـــقصُرُ عـــنه هِـمَمُ الرجـال

وأصناف الخير ووجوه النِعَم والمنافع «في الدنيا نَكِد» أي: عسرٌ قليل «وإن طلبت الصفو» الخالص «منه لم تَجِد» أبداً، فإنّ ذلك لا يوجد إلّا في الجنّة «وإن وجدتَه» على الفرض البعيد أو المحال «فلا» تفرح به، ولا تقل له: «أهلاً، ولا» مـرحـباً ولا «سهلاً» من جهة الاغترار «به إن صدّ» ذلك «عن نيل العـلا» وألهـاك عـن البلوغ إلى درجات الكمال الموصلة إلى الجنان العُليا، فإنّ الراحة القليلة الزائـلة لا تعادل الراحة الكثيرة الدائمة.

«و» إنّ «جدّك الأعلى عليّ المرتضى» عليه السلام على ما أثبتته تواريخ الفريقين: «طلّق دنياه ثلاثاً معرضاً» عنها، وكان هو المخاطب لها بقوله عليه السلام: «هيهات يا دنيا أبي تعرّضت؟ أم إليَّ تشوّقت؟ لا حان حينك، هيهات غُرّي غيري، فقد طـلّقتك ثلاثاً، لا رجعةَ لي فيك»[١].

«فاتّبع بُنيّ جدّك الأعلا، ودع» زينتها و «زخرفها، واكتس جلباب الوَرَع».

والجلباب على وزن سرداب: القميص، أو الملحفة، وكلّما يُستتر به ويُغطّى به الوجه والكتف. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ﴾.

وفيه استعارةٌ لطيفةٌ بتشبيه الورع وتنزيله منزلة القميص باعتبار اشتراكهما في الستر والتغطية، فكما أنّ القميص يستر البدن وعيوبه، فكذا الورع يسـتر قـبائح النفس الأمّارة وصفاتها المذمومة «وليس» تحصيله متعذّراً ولا متعسّراً، فإنّ «ما ليس» حصوله «من» الأمر «المحال» الممتنع لا يصعب تحصيله على الحُرّ المالك

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٨٠ الحكم ٧٧.

ألم تكـــن إلى نـــبيّ ووليّ   مـــنتسباً بـــالعُلماء الكُـــمّل
ألم تكـن قـد ولدتك فـاطمه   بـأُمّهات مـن هَـناتٍ سـالمه
جـــدّك طـــاها وأبـو تـراب   والحســـنان سـيّدا الشـباب
فـــطبت أصـلاً وطـهرت أُمّاً   وفُـزتَ فـخراً وورثت عِـلما

زمام نفسه، ولا «تقصُرُ عنه هِمَمُ الرجال» الأحرار، وقد قيل في المثل: هِمَمُ الرجال تقلع الجبال.

وعن السبط الشهيد عليه السلام:

سـبقت العـالمين إلى المـعالي   بـحُسن خـليقةٍ وعـلوّ هِـمّه[1]

ألست أنت من أحفاده؟ و «ألم تكن» متّصلاً في النسب «إلى نـبيّ ووليّ»؟ أولست «منتسباً» إليهم «بالعُلماء الكُمّل» العظام من ذراريهم؟

ثمّ «ألم تكن قد ولدتك فاطمة» سيّدة نساء العالمين، وقد انتسبت إليها «بأُمّهات» ذوات أرحامٍ مطهّرة «من هَنات[2]» ومن الخيانة «سالمة» ومن السفاح مصونة.

وإنّ «جدّك» الأعلى هو سيّد المرسلين «طاها و» بعده سيّد الأوصياء «أبو تراب» عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ «و» بعده «الحسنان» السبطان «سيّدا الشباب» في الجنّة على ما تصافق عليه الفريقان.

«فطبت» من حيث أصلاب الآباء «أصلاً، وطهرت أُمّاً» من جهة أرحامهنّ «وفُزتَ» بذلك «فخراً» بالآباء والأُمّهات «وورثت» منهم «علماً» بفضل ربّك ومِنَنِه عليك.

---

(١) بعده:

ولاح بحكمتي نور الهدى في   ليـال فـي الضـلالة مـدلهمّه

انظر المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ٧٢، العوالم (للبحراني): ٦٩، بحار الأنوار ٤٤: ١٩٤ وفيه: سقت.

(٢) جمع هن في فلانٍ هناتٌ: أي خصلات شرٍّ. انظر معجم مقاييس اللغة ٦: ٦٨، مجمل اللغة ٤: ٤٩٠ (هنا).

فـاشكر وزد وأردفـنّ النسـبا	بـالحسب المـنيع فـضلاً وإبـا
كُن رجلاً تحوي المعاني العاليه	فقد حوتها فـي النسـاء آسـيه
امرأة تقصُرُ عـنك فـي النسب	فلا تكُن تقصُرُ عنها في الحسب
وكـن إذا رمت النـجاة ورعـا	في الأجوفين: الفم والفرج معا
فــقيّد اللســان بـالصمت ولا	تــنطق إذا لم تُكـثِرِ التأمّــلا

«فاشكر» نعمةُ عليك «وزِد» في ذلك، وإيّاك أن تكون عاقّاً لهم بعدم اتّباع سيرتهم، فاتبعهم «وأردفنّ النسبا» الكريم المذكور «بالحسب المنيع» أي: القويّ ذي العزّة، وتشبّه بهم «فضلاً» من حيث العلم بالدين وأحكامه «وإباً» في النفس وتزكيتها بالأخلاق الجميلة وتحليتها بالصفات العالية الحسنة.

و«كن رجلاً تحوي المعاني العالية» وتجمع المكارم الفاضلة «فقد حوتها فـي النساء آسية» زوجة فرعون، وهي «امرأة» كانت تحت قيد الكفر، فخالفت زوجها اللعين، وكان يدّعي لنفسه الربوبيّة[1] فنالت المرأة على ما كانت عليه من القصور والضعف: الخصال الحميدة، ووحّدت ربّها، وعبدت خالقها، ولم تعبأ بسطوة بعلها، ولم تغترّ بالدنيا وزخارفها، وبلغت في علوّ الهمّة وخلوص النيّة والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة إلى أن صارت إحدى سادات نساء الجنّة، وهي «تقصُرُ عنك في النسب» أباً وأُمّاً بمراتب كثيرة.

«فلا تكن» يا بُنيَّ «تقصُرُ عنها في الحسب» المنيع بعد كونك أشرف منها في النسب، وخيراً منها من حيث الرجوليّة، فإنّ الرجل خيرٌ من المرأة، وأولى مـنها بعلوّ الهمّة، وتحصيل الصفات المرضيّة.

«وكن إذا رمت النجاة» في النشأتين «وَرِعاً» متجنّباً عن كـافّة المـحرّمات والمشتبهات «في الأجوفين: الفم والفرج معاً» فـإنّهما مـصدرا كـلّ داء، وأنّ مـن ملكهما ملك نفسه وسائر جوارحه وجوانحه «فـقيّد اللسـان بـالصمت» وألزمـه

(١) انظر قصّتها في بحار الأنوار ١٣: ١٥٧ فما بعد.

وفُـهْ بـما فـيه رضـاء الربّ　　فـغيره مسـوّدٌ للـقلب
وهذّب النفس بـحسن الخـلق　　والصفح والحلم ولين المنطق
فإنّ حُسن الخُلق في الإنسان　　أثـقل مـا يـوزنُ بـالميزان

بالسكوت إلّا عمّا يوجب رضاء الله تعالى «ولا تنطق» بكلمةٍ «إذا لم تكثر التأمّلا» في كلامك، فإنّه لو كان الكلام من الفضّة كان السكوت من الذهب.

وفي الحديث: «إنّ لسان العاقل وراء قلبه وقلب الجاهل وراء لسانه»[1] ومن كثر كلامه قلّ عقله، وكثر غلطه وعثراته[2] ومَلّتهُ النفوس، واشمئزّت منه كُـتّاب عَملِه، من الملائكة المراقبين عليه.

وإذا أردت الكلام فتكلّم «وفُهْ بما فيه رضاء الربّ» تعالى من تعليم العـلوم الدينيّة للجاهل، أو النصيحة والتذكير للغافل «فغيره» لغوٌ وإن كان مباحاً، فضلاً عمّا يكون محرّماً موجباً للإثم. وإنّ كلّ ذلك «مسوّدٌ للقلب» وموجب قسـاوته وبُعدَه عن الله تعالى ـ ويتعقّب ذلك جمود العين عن الدمعة، وعدم رغبة النفس في الطاعة وتحصيل العلم والمعرفة ـ كما في الحديث[3] وإنّ الله تعالى يُحبّ القلب المنكسر الرقيق، ويُبغض القلب القاسي.

ثمّ «وهذّب النفس» أي بنيّ، ونَقِّها من الرذائل «بحسن الخُـلق» مـع عـامّة الخلق «والصفح» عمّن ظلمك «والحلم» عن المعتدي عليك.

«وليّن المنطق» مع من يخاصمك «فإنّ حُسن الخُلق فـي الإنسـان» ـ عـلى ما ورد في الحديث ـ إنّما هو «أثقل ما يوزن بالميزان» يوم القيامة[4].

---

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٧٦ الحكم ٤٠، الوسائل (الحرّ العاملي) ١٥: ٢٨١ أبواب جهاد النفس باب ٣٣ ح ٣.
(٢) انظر بحار الأنوار ٧٤: ٢٣٧ و٢٨٨.
(٣) مشكاة الأنوار ١: ١٢٣/٢٧٢، مجمع البيان ١: ١٣٩، سنن الترمذي ٤: ٢٢/٢٥٢٣.
(٤) الجعفريّات: ١٥٠، مستدرك الوسائل ٨: ٤٤٢ أبواب أحكام العشرة باب ٨٧ ح ٢، مسند أحمد ٦: ٤٤٢ و٤٥١، صحيح ابن حبّان ٢: ٢٣٠/٤٨٠.

وحلّها بالعلم ميراث النبيّ	وزيّن العلم بحُسن الأدب
فحُلية الإنسان علمٌ في أدب	لا دُرَرٌ في فضّةٍ أو في ذهب
واجهد ولكن لا تكن مؤمّلا	غير رضاء الله عنها بدلا
ونوّر القلب بنوره، وفِ	بحقّه من نشره في الصحف
وبثّه فيمن تراه أهلا	مَن إن تولّاه فلن يَزِلّا

أما ترى أنّ النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ـ على ما كان عليه من جامعيّته لمحامد الصفات، ومحاسن الخصال بأجمعها ـ لم يثن ربّه تعالى على شيءٍ منها مثل ما أثنى على خُلقه الحسن بقوله تعالى: ﴿وإنّك لعلى خلق عظيم﴾[1].

ثمّ بعد ذلك زيّن نفسك «وحلّها» أحسن تحلية «بالعلم» الّذي هو «ميراث النبيّ» الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ومن قبله من الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿وورث سليمان داود وقال يا أيّها الناس عُلّمنا منطق الطير﴾[2].

ثمّ «وزيّن العلم» بعد تحصيله «بحسن الأدب» والعمل الصالح «فحُلية الإنسان» وزينته إنّما هي «علمٌ في» ضمن «أدبٍ» وكمال «لا دُرَر» مصونة «في فضّةٍ أو في ذهب».

ثمّ «واجهد» غاية الجهد في تخليص النيّة عند تحصيلهما من شوائب الرياء، وكدر الترفّع بذلك على الناس، وعليك بالسعي «ولكن لا تكن مؤمّلاً» في مساعيك «غير رضاء الله» عنك، ولا تبتغ «عنها بدلاً» ولا عوضاً، ولا تقصد في ذلك شيئاً من زخارف الدنيا ـ كالمال والجاه وأمثالهما ـ كي تذهب أتعابك في سبيل تحصيلهما سُدىً، ويصير أجرك بُوراً.

«ونوّر القلب» بالعلم و «بنوره» وضيائه.

«وفِ» وفاء عارف «بحقّه من» حيث «نشره» وتسطيره «في الصحف» فلعلّه ينتفع بها من بعدك. «و» من حيث «بثّه» ونشره لساناً «فيمن تراه أهلاً»

---

(١) القلم: ٤.

(٢) النمل: ١٦.

واطلب به الدين وصَفِّ النيّه — مـن خـطرات نـفسك الدنـيّه
بُــنيّ إنّ الفــقه بـحرٌ زاخـر — فغُص به فسـهمُك الجـواهـر

للعلم والتعلّم، وهو «من إن تولّاه» وحصل له شيء من ذلك حفِظَه وعَمِل به «فلن يَزِلّا» قدمه بالوساوس والشبهات، فإنّ تعليمه للجاهل صدقةٌ كما في الحديث[١] وكتمانه عن أهله الراغبين فيه إثم ومعصية، كما قال تعالى: ﴿إنّ الّذين يكتمون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيّـنّاه للناس في الكتاب أُولئك يـلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾[٢].

وقال سبحانه معاتباً على عدم التعلّم وعدم التعليم: ﴿فلولا نفر من كلّ فرقة منهم طائفة ليتفقّهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾[٣].

نعم، من يُظنّ فيه أنّه بالتعليم يزيد ترفّعاً واستكباراً على الناس، ويماري به السفهاء، فهو ليس أهلاً للعلم ولا للتعليم.

«واطلب به الدين» ونصرته، لاالمال وفتنته «وصفِّ النيّة» في طلبه كماذكرنا، واحذر الوقوع في خلاف ذلك «من خطرات نفسك الدنيّة» وشهواتها الدنيويّة.

واعلم يا «بُنيّ إنّ» العلم الديني ولا سيّما علم «الفقه» الّذي عـرّفوه: بأنّـه العلم بالأحكام الشرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة[٤] «بحرٌ زاخرٌ» متدفّق «فغُص بـه» غوصاً عميقاً مستمدّاً من الله تعالى العناية والتسديد «فسهمُك» بعونه سبحانه هو «الجواهر» الثمينة، وفي الحديث: «ليس العلم بكثرة التعليم والتعلّم وإنّما هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء»[٥].

ولا يذهب عليك ما في البيت وتشبيه العلم بالبحر من وجـوه الاسـتحسان

---

(١) أمالي الطوسي: ٥٨٠ مجلس يوم الجمعة السابع عشر من صفر، عدّة الداعي: ٦٣، بـحار الأنوار ١: ١٧١، تفسير الثعالبي ٢: ١٢. (٢) البقرة: ١٥٩. (٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) انظر معارج الأُصول: ٤٧، ومعالم الأُصول: ٢٧.

(٥) تقدّم تخريج مصادره في ص ٢٦٥، فراجع.

والاستعارات اللطيفة، فإنّ البحر حاوٍ لأُمور كثيرة: أحدها: سعة محيطه، وعدم إحاطة الأبصار بجوانبه وأطرافه. وثانيها: بُعد غوره وتعسّر الوصول إلى قعره. وثالثها: كثرة أمواجه وتعاقب حركاته. ورابعها: زُخره، بمعنى: مدّه وارتفاعه عند تكثّر مائه. وخامسها: احتواؤه لعجائب الحيوانات وصنوف المخلوقات. سادسها: خطر دخوله والاقتحام به والغوص فيه إلّا بالآلات المعدّة لذلك لمن كان ماهراً في ذلك، أو بالركوب في سفينة كبيرة قويّة مؤمّنة عن خطر الغرق والهلاك. سابعها: كثرة أجزائه وقطراته الخارجة عن حدّ الإحصاء. ثامنها: حسن نتائجه وما يُستخرج منه من اللؤلؤ والصدف وأمثالهما من الجواهر. تاسعها: حصول الخضوع والانكسار غالباً لراكبه وانقطاعه إلى ربّه تعالى، ولا سيّما عند اضطراب البحر وارتفاع أمواجه. عاشرها: حصول العِبرة لراكبه في الغالب إن كان أهلاً لذلك، وكذا ازدياد معرفته بقدرة خالقه تعالى وعظمته عند مشاهدة صنائعه، من عظمة البحر وعجائب حيواناته كما في الدعاء المأثور عن أهل البيت عليهم السلام: «يا من في البحار عجائبه»[١].

إلى غير ذلك من خواصّ البحر وفوائده الّتي يعرفها المتأمّل، وقد أُشير إلى كثيرٍ منها في آيات من الكتاب الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلمّا نجّاهم إلى البرّ إذا هم يشركون﴾[٢] ﴿وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أُجاج ومن كلّ تأكلون لحماً طريّاً وتستخرجون حلية تلبسونها﴾[٣] ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ إلى قوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾[٤] ﴿ربّكم الّذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله﴾[٥] ﴿إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك الّتي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾[٦].

---

(١) البلد الأمين: ٤٠٧، بحار الأنوار ٩١: ٣٩١ في دعاء الجوشن الكبير.
(٢) العنكبوت: ٦٥. (٣) فاطر: ١٢. (٤) الرحمن: ١٩ و٢٢.
(٥) الإسراء: ٦٦. (٦) البقرة: ١٦٤.

إلى غير ذلك ممّا ورد في الكتاب والسنّة والأدعية المأثورة من فوائده وخواصّه[١] وأنّ العالم يشاركه في تلك الخواصّ والفوائد بأجمعها، بل يزيد عليه باعتبار اختصاصه أوّلاً بكونه عباديّاً قُربيّاً دون البحر. وثانياً بحصول التعب في تحصيله واحتمال المشقّة في سبيل نيله والأجر على قدر المشقّة. وثالثاً بكونه منجياً من ظلمات الجهل والعمى.

وبالجملة، فهو يشارك سعة البحر أوّلاً بسعة أطرافه، وعدم إمكان الإحاطة بجهاته ومسائله وأصنافه. كما أنّه يشاركه ثانياً في بُعد الغور، فلا يكاد يدرك كنهه وحقيقته في كلّ باب إلّا من أيّده الله تعالى بحوله وقوّته، وقذف في قلبه نوره. ثمّ يشاركه ثالثاً في تجدّد أمواجه المتعاقبة بانكشاف المطالب الغامضة المتجدّدة لدى المتعمّق فيه والمتأمّل الفكور في جوانبه. ورابعاً في زُخره، بمعنى: الشرف والمدّ والارتفاع باعتبار علوّ شأنه وارتفاع مقامه، بحيث يدّعيه من هو فاقده وينسب نفسه إليه افتخاراً به من لم يكن واجده. وخامساً باعتبار احتوائه لأنواع الجواهرات الثمينة، والإدراكات العجيبة على سبيل احتواء البحر لعجائب المخلوقات.

وسادساً: في الخطر أيضاً، فإنّ في طلبه خطرات عظيمة حين الاشتغال بتحصيله، فقد هلك فيه عالم كثير، إمّا بفساد القصد بسبب الرياء والعجب والمماراة وأمثالها، وإمّا بسبب الانحراف عن الحقّ بشبهات واهية مضلّة، أو أنّه هلك به بعد تحصيله بسبب الفساد في العمل بالتكبّر والترفّع على الناس، أو بالفتوى بغير الحقّ، أو بالجدال بالباطل، أو بهضم الحقوق، وظلم العباد، وتناول الرُشا، وأكل أموال القصار والضعفاء كالأرامل والأيتام والمجانين وأمثالهم، أو بالخيانة في الودائع والأوقاف ونظائرها، ونعوذ بالله منها جميعها، ولا ينجو من كلّ ذلك إلّا من تسلّح بالتوسّل بالله تعالى وخلفائه لإرغام النفس الأمّارة والأبالسة المكّارة وركب سفينة العمل والجهاد.

---

(١) على سبيل المثال انظر تفسير مجمع البيان ٥: ٢٠١.

ثمّ يشاركه سابعاً في كثرة قطراته وأجزائه، بكثرة الفروع في العلم الّتي هي بأجمعها أجزاء له، وهي خارجة عن حدّ الإحصاء. وثامناً في استخراج جواهر المطالب، ومعرفة طُرق الوصول إلى الله تعالى ومرضاته وجنانه على سبيل استخراج اللؤلؤ والمرجان، وسائر أنواع الجواهر من البحر. وتاسعاً في حصول الخضوع غالباً في قلب الحامل له، وحصول الانكسار المقرّب له إلى سيّده على سبيل انقطاع راكب البحر وانكسار قلبه عند خطر الغرق. وعاشراً في ترتّب المعرفة الكاملة بالخالق تعالى وبراهين وجوده جلّ وعلا، والاعتبار بآياته ودلائله الموجب للخلوص في عبادته.

إلى غير ذلك من وجوه الشَبَه بين البحرين: بحر العلم، وبحر الماء، كإزالة الأقذار والأوساخ والنجاسات، فكما أنّ الظاهريّة منها تزول بماء البحر الصافي من الكدر، فكذلك الباطنيّة منها تزول بالعلم الصحيح الحاوي للعمل، وكحصول الطهارة والنشاط، فكما أنّ استعمال ماء البحر يوجب حصول الظاهريّة منهما لظاهر البدن، فكذلك استعمال العلم الديني يوجب الباطنيّة منهما.

فبه يطهر القلب عن الأهواء المضلّة، وبه يحصل النشاط في النفس للرقى إلى مدارج المعارف المقرّبة.

وبه يندفع نعاس المطال والغفلة، وبه يعالج كلّ داء من الأدواء المهلكة، وبه تحصل الأخلاق المرضيّة، بل وبه تحصل للمرء حقيقة الإنسانيّة، وبه يستفيد من أيّامه الفانية، وبه يزرع العمل الصالح لأيّامه الباقية.

وأمّا المعرض عنه فليس إلّا همج رعاع، قد خسر الدنيا والآخرة، كما في الحديث عن مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام: «الناس ثلاثة: عالمٌ ربّاني، ومتعلّمٌ على سبيل نجاة، وهمجٌ رعاعٌ، أتباع كلّ ناعقٍ يميلون مع كلّ ريحٍ»[(١)].

وبالجملة، فلا يقاس بنعمة العلم شيء من النِعَم، ولا يداني لذّته شيء من

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٦ الحكم ١٤٧.

واملك رياض العلم وافتح بابَها   واجـتزّ مـن ثـمارها لُـبابَها

اللذائذ، وأنّه رأس كلّ دواءٍ وأنّ الجهل منبع كلّ داء، كما في الحديث عن النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا داء أضرّ من الجهل، ولا دواء أنفع من العلم[1].

وأنّه غاية الخلقة كما قال تعالى: ﴿وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون﴾[2].

وأنّ العبادة لا تكون إلّا بعد حصول العلم والمعرفة، وقد بيّن منّته جلّ وعلا على عباده بذكر نعمة العلم قبل ذكر نعمة الخلقة بقوله عزّ من قائل: ﴿الرحمن * علّم القرآن * خلق الإنسان﴾[3].

ثمّ كرّر ذكره بعد ذكر الخلقة بقوله عزّ وجلّ: ﴿علّمه البيان﴾[4] تنويهاً بكونه العلّة الغائية للخلقة في المبدأ والمنتهى.

وبالجملة، فعليك بالجدّ والاجتهاد في تحصيله، ثمّ العمل به، حتّى تنقذ نفسك من الجهالة وحيرة الضلالة «واملُك رياض العلم» وحدائقه من سائر الفنون «وافتح بابها» بالسعي البليغ في تحصيله بشروطه «واجتزّ» أي: اقتطف «من ثمارها» الطيّبة «لُبابَها» النافع لك في دينك ودنياك، ودع الفضول الّتي لا تكاد تُسمن ولا تُغني من شيء.

فقد روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه دخل المسجد ورأى جماعة قد أطافوا برجل، فقال: «ما هذا؟» فقيل: إنّه علّامة، فقال: «وما العلّامة؟» قالوا: إنّه أعلم الناس بأنساب العرب، ووقائعها، وأيّام الجاهليّة والأشعار والعربيّة، فقال: «ذاك علم لا يضرّ من جهله ولا ينفع من علمه» ثمّ قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إنّما العلم ثلاثة: آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنّة قائمة، وما خلاهنّ فهو فضل»[5].

---

(١) لم نعثر بهذا النصّ وقريب منه ما في تحف العقول: ٩٣ وبحار الأنوار ١: ١٨٣.

(٢) الذاريات: ٥٦.   (٣ و٤) الرحمن: ١ ـ ٣ و٤.

(٥) الكافي ١: ١/٣٢، الوسائل ١٧: ٣٢٧ أبواب ما يكتسب به باب ١٠٥ ح ٦، سنن ابن ماجة ١: ٥٤/٢١، سنن أبي داود ٢: ٢٨٨٥/٣.

وخذ صفايا الفضل من معدنها　　واسمح بها ترجع في مـخزنها
وأعــطه كـلّك تـملك بـعضا　　منه، وبالبعض تـؤدّي الفـرضا

وعليه فلا تطلب العلم إلّا من أهل الدين «وخُذ صفايا الفضل» والفضيلة «من معدنها» أهل بيت النبوّة عليهم السلام ، فإنّ من أخذ منهم وتأدّب بآدابهم فله النصيب الأوفى.

ثمّ جد بما تعلّمت من ذلك «واسمح بها» لمن كان لائقاً لها، فإنّ صفايا العلم ـوهي خلّصه وخياره ـ لا تنقص بالبذل، بل «ترجع في مـخزنها» وتـنشط فـي الصدر الحاوي لها، بخلاف المال، وأنّ المال صاحبك إلى حين الموت، والعلم صاحبك إلى يوم القيامة، والمال يلزمه حارس، والعلم يحرس صاحبه[1] والعلم ميراث الأنبياء والمال ميراث سائر الناس، وصاحب المال محسود، وصاحب العلم مغبوط، والمال يخاف عليه من اللصّ، والعلم مأمون من ذلك[2] وصاحب المال أعداؤه أكثر من أحبّائه، وصاحب العلم أحبّاؤه أكثر من أعاديه، وصاحب المال يزداد غالباً بزيادة المال طغياناً على ربّه تعالى وعتوّاً، وصاحب العلم يزداد في الغالب بزيادة العلم خضوعاً له سبحانه، وزيادة المال توجب طول الموقف فـي الحساب وزيادة العلم توجب خفّة الحساب، وصاحب المال عظيم فـي نـفوس الجهّال من أهل الدنيا حقير في نفوس أهل المعرفة والدين، وصاحب العلم بعكسه.

إلى غير ذلك ممّا ورد في فضل العلم وأهله، وحقارة المال وأهله، فعليك ثمّ عليك ببذل الجهد في تحصيل العـلم الديـني «وأعـطه كـلّك» بـجميع حـواسّك ومشاعرك «تملك بعضاً» لازماً «منه» كما في المثل: أنّ العلم إن أعطيته كلّك أعطاك بعضه. «و» أنّك «بالبعض» الّذي ملكته يمكنك أن «تؤدّي الفرضا» المـفروض

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام انظر الخصال: ١٨٦/٢٥٧، كمال الديـن وتـمام النـعمة ٢٩٠/٢ ، تحف العقول: ١٧٠، بحار الأنوار ١: ١٨٨.

(٢) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد، انظر الخصال: ١٨٦/٢٥٧ نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٦ الحكم ١٤٧.

ولا أرى الفترة في تـحصيلها　　منك ولا القصور في تكميلها
كيف! وقد أُمرت في الشباب　　بـالأخذ بـالسنّة والكـتاب

عليك من الله تعالى، جامعاً للشرائط.

وفي الحديث المأثور: «ركعتان يصلّيهما متفقّهٌ خير من عبادة سنة من العابد الّذي لم يتفقّه»[1].

هذا، وربما يحتمل أن يكون مراد العلّامة الناظم قدس سره بكلمة: وبـالبعض، هـو بعض الطلب والاجتهاد، ويكون المراد من الفرض: هو المفروض من طلب العلم، حيث إنّه ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّ «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»[2].

يكون المعنى: أنّه إن أعطيته بعضك من حيث الطلب، ولم تـتكلّف بـالطلب الشديد لجميع الأحكام، ولم تحصل منها إلّا مقدار حاجتك لأداء الفرائض الإلهيّة. فقد أدّيت ما هو الفرض من طلب العلم، والله العالم.

«و» إنّي يا بُنيَّ «لا أرى الفترة» والتهاون «في تحصيلها» وبذل الجهد «منك ولا القصور» فضلاً عن التقصير منك «في تكميلها».

ولا يذهب عليك ما في البيت من الشهادة البليغة منه ـ طاب ثراه ـ بـفضل نجله المعظّم وخليفته: السيّد الصادق، وكفى به شاهداً وشـهيداً، فـصاحب الدار أدرى بالّذي فيها، وأبلغ من ذلك شهادته له ـ طاب ثراه ـ ببلوغه درجة الاجتهاد واستقلاله برأيه في استنباط الأحكام الشرعيّة من السـنّة والكـتاب، وهـو فـي عنفوان الشباب، حيث يقول في خطابه لخَلَفه الصالح ـ طاب ثراهما ـ «كـيف» يتوهّم فيك الفترة أو القصور «وقد أُمرت» شرعاً «في» أيّام «الشباب» لأجـل بلوغك درجة الاجتهاد «بالأخذ بالسنّة والكـتاب» مسـتقلاًّ بـبضاعتك العـلميّة،

---

(١) مكارم الأخـلاق ٢: ٢٦٥٦/٢٣١، بـحار الأنـوار ٧٤: ٥٧، فـيض القـدير (المـناوي) ٤: ٤٤٧٦/٥١.

(٢) الكافي ١: ١/٣٠، دعائم الإسلام ١: ٨٣، الوسائل ٢٧: ٢٦ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٦.

مستنبطاً برأيك السديد   محرّراً عن رِبقة التقليد
لكن أروم فيك معنىً أعلا   ما لم أجد له سواك أهلا
فإن صفت نفسك من تقليدها   فضَع قَلادة التُقى في جيدها
وأخلص النيّة في الأعمال   وابتغ وجه الله ذي الجلال
وصفّها من الريا وإن خفي   تصفيةً لها من الشرك الخفي

وبراعتك الذاتيّة في فهم مغازيهما، ودرك معانيهما «مستنبطاً» منهما أحكام الشرع المقدّس «برأيك السديد» وذوقك السليم، وأصبحت «محرّراً عن ربقة التقليد» وتبعيّة رأي الغير.

و«لكن» بُنيّ بعد الإذعان لك بذلك لا أكتفي لك به، بل «أروم فيك» وآمُل من همّتك أن تحصل «معنىً أعلا» وأشرف منه، وهو «ما لم أجد له سواك أهلاً» يحقّق أملي، مع كفائته لذلك، وما هو إلّا التزيّن بالتقى «فإن صَفت» وخلّصت «نفسك من تقليدها» ونزعت بيد الاجتهاد ربقة رقّيتها «فضع قَلادة التقى في جيدها» فإنّ تلك التحلية للحرّ عزٌّ وشرفٌ في النشأتين، وفخرٌ في الدارين.

ولا يذهب عليك ما في البيت من الاستعارات اللطيفة في تنزيل التبعيّة في التقليد منزلة الرقّية والعبوديّة، وتنزيل الاجتهاد منزلة الانعتاق والحرّيّة، وتنزيل التقى منزلة القلادة الموجبة للحسن والزينة، فللّه تعالى درّه، وعليه سبحانه أجره.

ثمّ إنّه ـ طاب ثراه ـ بعد توصيته الأكيدة بتحسين العمل أخذ في الوصيّة بتخليص النيّة في كلّ ذلك مؤكّداً لما سبق منه في ذلك، فقال: «وأخلص النيّة في» جميع «الأعمال» لله سبحانه «وابتغ» فيها «وجه الله ذي الجلال» دون غيره أصلاً، لا اشتراكاً معه تعالى، فتكون مشركاً، ولا استقلالاً، فتكون مرائياً كافراً. «وصفّها من الريا» تصفيةً خالصةً، لا يكون فيها شوبٌ منه «وإن خفي» في باطن القلب وأعماق الضمير، ولا شكّ في كون تلك التصفية «تصفيةً لها من الشرك الخفيّ» فإنّ شرك القلب أخفى دبيباً من دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمّاء في الليلة

واجـتنب العُـجب بـما تـعمله   مـن طـاعةٍ فـإنّه يُـبطله
وقسّم الأوقات، فالشطر الأهمّ   ضَعهُ لتكميل العلوم والحِكَم
بأخـذها مـن أهـلها وبـثّها   مـميّزاً سـمينها مـن غـثّها
واخفض جناح الذلّ أن تقتبس   ووسّع الخُـلق مـع المُـقتبس

الظلماء، كما في الحديث[1].

ثمّ يا بُنيَّ «واجتنب العُجب» بنفسك أو «بما تعمله» وتأتي به «من طـاعةٍ» بدنيّة في تحصيل العلم والتُقى، أو اجتهادٍ في تخليص النيّة من الرياء «فإنّه» أيضاً يفسد العمل و «يُبطله» على حدّ الرياء.

ثـمّ «وقسّـم الأوقـات» فـي ليـلك ونـهارك أثـلاثاً عـلى مـا ورد عـن أميرالمؤمنين عليه السلام[2] «فالشطر الأهمّ» منها، وهو الثلث الأوفر الّـذي يـتوفّر فـيه نشاطك: «ضعه» وعيّنه «لتكميل العلوم» الشرعيّة «والحِكَم» الإلهـيّة والعـقليّة «بأخذها» وتعلّمها «من أهلها» ثمّ نشرها «وبثّها» في محلّها، على ما تقدّم بيانه، واجتهد أن تكون «مميّزاً سمينها» وصحيحها «من غثّها» وسقيمها.

«واخفض جُناح الذلّ» تواضعاً لمن يعلّمك رجاء «أن تقتبس» من أنوار علمه، فهو أحقّ الناس بالاحترام له والتعظيم منك، وأنت أحرى الناس بالخضوع لديه «ووسّع الخُلق» وأكثر الحُلم «مع المقتبس» المستفيد منك.

ولا يخفى أنّه لو بدّل العلّامة الناظم ـ طاب ثراه ـ البيت بهذا:

واخـفض جـناح الذلّ للـمعلّم   ووسّـع الخُـلق مـع المسـتعلم

لكان أحسن انسجاماً وأبين مراداً، والأمر هيّن.

والثلث الثاني ـ على ما في الحديث الشريف ـ اجعله لراحـتك وأُنسك مـع

---

(١) عوالي اللآلي ٢: ١٩٨/٧٤، شرح الأسماء الحسنى (السبزواري) ٢: ٦١ وورد مـثله فـي الرياء أيضاً، انظر تفسير نور الثقلين ٥: ١٣/٦٧٨.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٥ الحكم ٣٩٠، تحف العقول: ٢٠٣.

وإن أتاك مَن سوى الله قصد	مناظراً فاتّخذ الصمت وصد
وإن تكن وجدت في الأثناء	إراءة الفضل فلا ترائي
واقتف في الفقه خُطى الفقيه	واستعن الله وصنّف فيه
وابدأ بما يعمّ نفعاً ويهمّ	واستوضح المعنى وأوجز الكَلِم
وآثر الفرض فإنّ من فرغ	يكفيه في الندب حديث من بلغ

أهل بيتك.

والثلث الثالث لتحصيل رزقك وكسب معيشتك، وتلك تمام ساعات ليلك ونهارك.

ثمّ «وإن أتاك من سوى الله قصد» وكان الداعي له في بحثه وجدله الاستظهار والمفاخرة في المسائل العلميّة، وجاءك «مناظراً» لك «فاتّخذ الصمت وصدّ» عنه، وغضّ الطرف عن مناظرته كي لا تكون نظيره «وإن تكُن» دخلت بدءاً في المناظرة بنيّةٍ خالصةٍ ثمّ «وجدت» في نفسك أو في صاحبك «في الأثناء» اختلال النيّة و«إراءة الفضل فلا ترائي» بطول المناظرة، وقصد المغالبة، واقطع الكلام إن لم تتمكّن من إصلاح النيّة.

«واقتف في» استنباط أحكام «الفقه» عن أدلّتها التفصيليّة: العالم المتبصّر، واتّبع «خطى الفقيه» المتبحّر في طريقة الاستنباط وكيفيّة الاستدلال «واستعن الله» تعالى في ذلك «وصنّف فيه» التصانيف النافعة ممّا تحصّل منه «وابدأ» في ذلك «بما يعمّ نفعاً» للعامّة والخاصّة من أهل العلم «ويُهِمّ» علمه وتحصيله كافّة المكلّفين، من العلوم الدينيّة والأخلاق الاجتماعيّة.

«واستوضح المعنى» بعبارات رائقةٍ وبيانات واضحة «وأوجز الكَلِمَ» إيجازاً لا يخلّ بفهم المقصود، ولا تطل الكلام تطويلاً تمُلّ به النفوس. «وآثر» في تصنيفك «الفرض» الواجب من الأحكام، فاستوف بيان أدلّته ووجوهه، ولا تهتمّ كلّ الاهتمام في بيان أدلّة المندوبات والمكروهات «فإنّ من فرغ» عن العلم بأحكام الفرائض لا يضرّه التسامح بغيرها، وذلك لما هو المتّفق عليه من جواز

وبـــاب الانـقياد فـيه واسـع   بحُسنه العـقل السـليم قـاطع
وخُذ من الأخبار ما له اسـتند   أصحابنا ولا تفتّش في السـند

التسامح في أدلّة السنن، وإنّه «يكفيه في» إتيان «الندب حديث: من بلغ» المشهور المأثور عن أهل بيت العصمة والنبوّةعليهم السلام: إنّ «من بلغه ثوابٌ على عملٍ فـعَمِلَه رجاء الثواب اُوتيه وإن لم يكن الأمر كما بلغه»[١].

هذا مضافاً إلى أنّ باب الرجاء «وباب الانـقياد فـيه واسـع» فـإنّ الاعـتبار والعُرف يساعدان على استحقاق الأجر على كلّ عملٍ أتى به رجاء رضاء المولى، بل العقلاء أيضاً متصافقون على ذلك، و «بحُسنه العقل السليم قاطع» من غير شكٍّ ولا شبهةٍ، وذلك من جهة حُسن نيّة العامل وظهور حرصه على كلّ ما يرغب فيه سيّده وإن لم يكن العمل بنفسه مطلوباً له.

نعم، إذا أراد الفقيه أن يفتي باستحباب شيءٍ أو كراهته لزمـه الاهـتمام فـي معرفة تماميّة الدليل على ذلك، ولا يكفيه حديث: من بلغ؛ بناءً على أنّ ذلك لا يفيد أكثر من بيان ترتّب الثواب الانقيادي دون الاستحباب الشرعي، فليراجع في ذلك كُتب الأحاديث والصحف الاُصوليّة[٢].

ثمّ إذا راجعت كتب الأحاديث لاسـتنباط الأحكـام الفـقهيّة مـنها، فـعليك بالكتب المعتبرة لدى علمائنا الأعلام والفقهاء الاثني عشريّة العظام قدّس سرّهم.

«وخذ من الأخبار» المرويّة فيها كلّ «ما» كان معمولاً به لديهم، وكان «له» جابر يجبر ضعف سنده وجهالة بعض رواته على تقدير ذلك، فخذ مثله مستنداً للفتوى إذا «استند» إليه «أصحابنا» الإماميّة، فإنّ استنادهم إليه في الفتوى والعمل يوجب حصول الوثوق به، واطمئنان النفس بصدوره من منبع العصمة والطهارة، فاعمل به

(١) المحاسن ١: ٢٥/١ و٢، ثواب الأعمال: ١٣٢/١، الكافي ٢: ٨٧/١ و٢، الوسائل ١: ٨٠ أبواب مقدّمة العبادات باب ١٨ أحاديث الباب.
(٢) انظر فرائد الاُصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٥: ١٥٤ فما بعد وكفاية الاُصول: ٣٥٢.

إذ الوثـوق بـالصدور مـعتبر — وهل ترى بأوثق مـمّا انـجبر
والجهد في دلالة اللفظ حري — فاقتبس المعنى بحُسن النـظر
وقف على الشهرة حتّى تـردا — عـلى دليـلٍ اتّـخذوه سـندا

«ولا تفتّش» بدقّةٍ كثيرة «في السند» من حيث الصحّة وعدمها، وذلك لأنّ المـعيار في اعتباره إنّما هو ما ذكرنا من حصول الوثوق «إذ الوثوق بالصدور معتبرٌ» وهو ممّا لابدّ منه، كما أنّه كافٍ أيضاً للعمل به عند معظم علمائنا الكرام.

وذلك هو معنى انجبار ضعف السند الّذي أشرنا إليه «وهل ترى» شيئاً يوجب اطمئنان النفس «بأوثق ممّا انجبر» ضعفه في السند بعمل الأصحاب؟

وعليه، فلا يلزم التعب الكثير في معرفة سند الحديث، وإحراز جميع رواتـه ووثاقتهم أو عدالتهم بعد روايته في الكتب المعتبرة، وبعد عمل الأصحاب به.

نعم، ينبغي بذل الوسع «والجهد في دلالة اللفظ» الوارد في كلّ من الكـتاب والسنّة، فإنّه «حريٌّ» بذلك، لمعرفة عامّه وخـاصّه، ومـطلقه ومـقيّده، ونـاسخه ومنسوخه، وصريحه وظاهره، ومحكمه ومتشابهه، وأمثال ذلك.

«فاقتبس المعنى» المقصود لصاحب الشرع المقدّس، واستفد حقيقة مـرامـه «بحسن النظر» والدقّة الكاملة في كلّ منهما، حتّى تعرف نكاة اللـفظ ودقـائقه، وإشاراته وكناياته، وتعلم أنّه هل هو صادرٌ من أحد المعصومين عليهم السلام على نحو الحقيقة وبيان الحكم الجزمي، أو على وجه التقيّة؟ وأنّه هل له معارض معادل له، أو أقوى منه؟ كي يوجب وَهنَهُ أو سقوطه، أم لا، فإنّ ذلك كلّه هو المعيار في بلوغ درجة الاجتهاد، وهو المناط في حرمة التقليد على من بلغها.

ثمّ إذا ظفرت بحكم مشهور بين كثير من العلماء الأعلام من غير بلوغه لحدّ الإجماع، ولم تظفر له بدليل قويّ، فلا تستعجل فيه بشيء من القبول أو الإنكار «وقف على الشهرة» ولا تحكم ابتداءً بشيءٍ من الصحّة والبطلان فيما حكموا به «حتّى تردا» وتطّلع «على دليلٍ اتّخذُوه سنداً» فـي حكـمهم ذلك، فـإن تـمّ فـي

فــلا تــقلّدها ولا تــردّها | إلّا إذا اقـتضى الدليـل ردّهـا
ولا تَقِس كـما يـقيس النـاس | فــإنّ ديــن الله لا يــقاس

نظرك دليلهم وافقتهم على الحكم، وإلّا «فلا» يجوز لك أن تتبع الشهرة من غير معرفة الدليل، ولا أن «تقلّدها» تقليد الأعمى «ولا» أن «تردّها» وتنكر حكمهم من غير معرفة فساد دليلهم، وذلك لأنّ الشهرة ليست من الأدلّة الّتي يجب اتّباعها مطلقاً، وليس سبيلها سبيل الأدلّة الأربعة.

كما أنّ القياس باطل في مذهبنا، فلاتتّبعه «ولا تَقِس» في الدين برأيك «كما يَقيس الناس» وهم العامّة العمياء[1] وفي الحديث المأثور: «أوّل من قاس إبليس حيث قال: خلقتني من نار وخلقته من طين»[2].

وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

نعم، حجّية ما كان منه قياساً للأولويّة مشهور بين علمائنا الكرام، نظير تقبيل الأجنبيّة مثلاً، فإنّهم لا يتوقّفون عن الحكم بحرمته مع عدم ورود نصٍّ خاصّ على ذلك، ولكنّه لا شبهة في كونه أولى بالحرمة من المنصوص عليه بذلك، وهو النظر إليها، وذلك لحكم العقل الباتّ بكون التقبيل بشهوة أولى بالحرمة من النظر كذلك.

وكذا حجّية القياس على منصوص العلّة، كما لو ورد مثلاً: أنّ الخمر حرام لأنّه مسكر، فإنّه بعد تنصيص الشرع بأنّ علّة الحرمة فيه ليست إلّا السكر، لا تبقى شبهة لدى العقل بوجود الحكم المذكور أينما وجدت علّته المذكورة، ولا ريب حينئذٍ في حرمة كلّ مائعٍ مسكرٍ مثل الخمر، وإلّا لزم تخلّف المعلول عن علّته، أو إنكار العلّيّة، وذلك خُلفٌ واضح، وكلاهما مستحيلان.

وأمّا سائر الأقيسة، فبطلانها ضروري في مذهب الحقّ وأهله، حيث لم يُعلم قطعيّاً علّة الحكم في المقيس عليه في الواقع ونفس الأمر، ولا يجوز اتّباع

---

(١) حيث قالوا بحجّيةالقياس، انظر الإحكام (للآمدي) ٤: ٢٧٢ والإبهاج في شرح المنهاج ٣: ٩، وشرح اللُمع (الشيرازي) ٢: ٧٥٧.

(٢) تقدّم تخريج مصادره في ص٢٤٦، فراجع.

وإن قطعت انقطع العـذر ولا　　　تُسأل بعد القطع مـمّا حـصلا

المستنبط منها، وتفصيل ذلك موكول إلى محلّه في الكتب الأُصوليّة.

«و» لكن بعد ذلك كلّه «إن قطعت» بحكمٍ شـرعي قـطعاً جـزميّاً لا يـزيله تشكيك مشكّك، وكان ذلك بعد الفحص التامّ والتفتيش الصحيح عن دليـل ذلك الحكم، فحينئذٍ تمّت لك الحجّة الشرعيّة في اتّباع يقينك، و «انقطع» عنك التقصير الموجب للعقوبة، وثبت «العذر» لك بذلك عند ربّك للخلاص من عذابه وانتقامه على تقدير خطائك فيما قطعت به، بل لك الأجر على بذل الجـهد فـي تـحصيل الحكم الشرعي الواقعي.

ففي النبوي صلى الله عليه وآله وسلم المتصافق عليه بين الفريقين: «أنّ للمصيب من المجتهدين أجرين وللمخطئ منهم أجراً واحداً»[١].

«ولا» حرج عليك شرعاً في اتّباع يقينك ولو كان ما اعتقدته غـير مـطابق لحكم الله الواقعي، فلا تؤاخذ ولا «تُسأل» يوم القيامة عن سببه «بعد» حـصول «القطع» ولا يقال لك: «ممّا حصلا» قطعك، فهو حجّة مطلقاً يعذّر العامل بها ما دام كونه قاطعاً، غاية الأمر أنّه إن كان قطعه مطابقاً للواقع وكان مصيباً في يقينه سمّي قطعه علماً؛ لأنّ العلم عبارةٌ عن حضور صورة الشيء في الذهن حقيقةً، وقد حضر ذلك في الفرض، فسمّي به.

وأمّا إذا لم يكن كذلك، سمّي قطعه جهلاً مركّباً، حيث لم تحضر صورة الواقع لديه وإن كان هو قاطعاً بالمطابقة، ومعتقداً إصابته، ولكن الواقع الحقيقي مستور عنه، ولذلك سمّي قطعه جهلاً.

---

(١) قال في فرائد الأُصول (الأنصاري) ١: ٤٠ وقـد اشـتهر: أنّ للـمصيب ... وقـال صـاحب الفصول (على ما في هامش القواعد الفقهيّة للشيخ ناصر مكارم ١: ١٣) في باب التخطئة والتصويب: أنّ الأُمّة قد تلقّت هذه الرواية بالقبول، وانظر سنن الترمذي ٢: ١٣٤١/٣٩٣، وكنز العمّال ٥: ١٤١١٠/٦٣٠ وفيهما باختلاف يسير.

فالعلم منه كشف عين الواقع وجـهله عـلمٌ بـعين القـاطع
وهل يرى القـاطع إلّا واقـعا؟ فلا تـرى فـيه سـبيلاً رادعـا

وعليه «فالعلم منه» أي: من قسمي القطع، وهو القطع المطابق للواقع، ليس إلّا «كشف عين الواقع» ونفسه، وإنّ حجّيته كفساد توهّم عدم الحجّية فـيه أوضـح واضح، حيث إنّ الحكم بعدم حجّية هذا القطع مساوقٌ للحكم بعدم لزوم العـمل بالواقع بعدالمفروغيّة عن لزوم العمل به، وهل هو إلّا التناقض الحقيقي؟

بل وكذا الأمر في مورد الجهل المركّب أيضاً، فإنّ الحكم بعدم حجّية قـطعه وإن لم يستلزم التناقض بينه وبين لزوم العمل بالواقع، وليس بين الحكمين تمانع واقعي، ولكنّه من الواضح أنّه تناقض في نظر القاطع وفي اعتقاده، فـهو مـا دام قاطعاً لا يحتمل خطاؤه في اعتقاده، ولا يخضع للقول بلزوم الأخذ بخلافه بـعد المفروغيّة عن لزوم الأخذ بالواقع كما ذكرنا، فهو لا يرى معتقده إلّا عين الواقع ونفس الحقيقة.

«و» بذلك يتّضح أنّ «جهله» بالواقع «علمٌ» به «بعين القاطع» وكشفٌ للواقع في نظره، فلا يمكن ردعه عن ذلك «وهل يرى» مثل هذا «القاطع» في زعمه «إلّا واقعاً» قد أصابه؟ «فلا ترى فيه» للردع «سبيلاً» وكيف يمكن أن يكـون شـيء «رادعاً» له عن العمل بما اعتقده بعد ما يرى نفسه مصيباً في اعتقاده؟ ويرى أنّ الحكم الّذي قطع به ثابتاً متنجّزاً في حقّه، ويؤكّد أنّ كلّ ما ينافيه مناقض له، فلا يمكن ردعه بمعنى إحداث احتمال الخلاف في ضميره، وإلّا لزم خـروجه عـن موضوع القاطع، وعن محلّ الفرض، وذلك خلفٌ واضحٌ.

وعليه، فلا محيص عن الحكم بحجّية قطعه ومعذوريّته في اتّباع يقينه على سبيل عدله وقرينه، وهو العالم المصيب وإن افترقا في الإصابة والخطأ الحقيقيّين، ولكنّهما متساويان في المعذوريّة، بل وفي استحقاقهما الأجر والمثوبة أيضاً على تعبهما في الاستنباط وبذل الجُهد فـي إصـابة الحـقّ الواقـع كـما سـمعت فـي

وكلّ قطعٍ من قضاء العقل　　نشا فسمّوه الدليل العقلي
وما أتى منه بالاجتماع　　رأياً فقد سُمّي بالإجماع

الحديث الشريف النبوي صلى الله عليه وآله وسلم، مع اختلافهما في قدر المثوبة.

وبذلك كلّه يتّضح لك أنّ حجّية القطع مطلقاً من أيّ قاطعٍ كان، ومن أيّ سببٍ حصل سواءً كان علماً أو جهلاً مركّباً «و» لكن ليعلم أنّ «كلّ قطعٍ» حصل «من قضاء العقل» وحكمه، و «نشأ» من دليله «فسمّوه: الدليل العقلي» الّذي هو أقوى الأدلّة، ولا يعارضه شيء منها في أحكامه المستقلّة، حتّى أنّه لو عارضه الكتاب القطعي ببعض ظواهره فلابدّ من تأويله ورفع اليد عن تلك الظواهر بما يوافق العقل كما في قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[1] ﴿ثمّ استوى على العرش﴾[2] ﴿وجاء ربّك والملك صفّاً صفّاً﴾[3] ﴿إلى ربّها ناظرة﴾[4] ﴿يد الله فوق أيديهم﴾[5] ﴿فأينما تولّوا فثمّ وجه الله﴾[6].

وأمثالها ممّا يدلّ بظاهره على جسميّة الباري تعالى ـ والعياذ بالله ـ فلا محيص في جميعها من صرفها عن ظواهرها بعد الحكم القطعي من العقل باستحالة ذلك.

وقد ورد في تأويلها عن أهل البيت معانٍ مقبولة، فراجع في ذلك كتب التفاسير والأحاديث[7].

«و» أمّا «ما أتى» من القطع وحصل «منه بالاجتماع» من الفقهاء العظام «رأياً فقد سُمّي بالإجماع».

وأمّا الكتاب والسنّة فلا يكاد يحصل منهما قطعٌ كي يسمّى الحاصل منهما باسم خاصّ، وذلك إمّا من جهة كونه ظنّي الدلالة وإن كان سنده قطعيّاً، نظير الكتاب الكريم والسنّة المتواترة. وإمّا من جهة كونه ظنّي السند كما في السنّة

---

(١) طه: ٥.　(٢) الأعراف: ٥٤ ويونس: ٣ والرعد: ٢ والفرقان: ٥٩ والسجدة: ٤ والحديد: ٤.
(٣) الفجر: ٢٢.　(٤) القيامة: ٢٣.　(٥) الفتح: ١٠.
(٦) البقرة: ١١٥.　(٧) انظر تفسير البرهان ٣: ٣٠.

المأثورة بطرق الآحاد، سواء كان قطعي الدلالة أو لا.

وبذلك ينقدح انحصار القطعي في الأوّلين منها، وهما العقل والإجماع المحصّل فقط، وحيث إنّه من الواضح عدم كفايتهما لإثبات جميع الأحكام الشرعيّة في جميع أبواب الفقه؛ وذلك لمعلوميّة كثرة الفروع الجزئيّة الّتي يمكن دعوى خروجها عن حدّي الحصر والإحصاء، مع قصور العقل عن إدراكها ونيل أسرارها، فضلاً عن إثباتها والحكم الجزمي بها، ومع شذوذ ما انعقد عليه الإجماع المحصّل الّذي يوجب القطع بثبوت الحكم.

بل المنقول منه بطريق الآحاد ـ مع عدم حجّيته لدى المعظم ـ قاصرٌ أيضاً عن إثبات جميع الأحكام في جميع الفروع الجزئيّة، ومع أنّه أيضاً لا يفيد أكثر من الظنّ، ولا يوجب القطع أصلاً.

فلا محيص[١] في مقام معرفة الأحكام الشرعيّة وإثباتها عن الرجوع إلى الظنّ، ولابدّ من القول بحجّيته وجواز العمل به، كما هو مسلّمٌ متّفقٌ عليه لدى معظم الفقهاء وجلّ العلماء، بل كلّهم، وإلّا لزم الإهمال في سائر الأحكام، ولازمه المخالفة القطعيّة لها الموجبة لعذاب الأبد والعقاب السرمد.

فلا كلام في ذلك، ولا خلاف حينئذٍ في حجّية الظنّ في الجملة، ولا ريب في لزوم العمل به إجمالاً.

نعم، قد وقع الخلاف بينهم فيما هو الحجّة من درجاته بعد وضوح أنّ له مراتب: أوّلها: الرجحان اليسير الّذي يزول بأدنى تشكيك. وآخرها: ما يقارب القطع في اطمئنان النفس به، وكان دونه بدرجة، ويسمّى مثله بالعلم العادي، وبينهما مراتب كثيرة، كما أنّ له أيضاً أصناف شتّى: فمنها: ما اتّفقت الكلمة على حجّيته ولزوم الأخذ به. ومنها: ما هو بخلافه، واتّفقت الكلمة من أهل الحقّ أيضاً على عدم حجّيته. ومنها: ما هو مختلف فيه.

---

(١) عطف على قوله: وحيث إنّه من الواضح عدم ....

فالأوّل منها: هو المسمّى بالظنّ الخاصّ، وهو ما قام على حجّيته دليلٌ خاصّ من الإجماع أو الكتاب أو السنّة القطعيّة، نظير ما هو حاصل من ظهور اللفظ مثلاً، حيث إنّه قد استقرّ على حجّيته بناء العقلاء أجمع، فإنّ سيرتهم القطعيّة على العمل بظواهر الألفاظ من غير توقّفٍ ولا نكيرٍ كاشفٌ عن الحكم الباتّ من العقل بذلك، وهو ممّا يوجب القطع بحجّيته وإن كان نفس الدلالة ظنّياً، باعتبار احتمال إرادة المتكلّم من لفظه غير ما هو ظاهر منه، ثمّ الشرع المقدّس أمضى سيرتهم وأيّد حكمهم بالحجّية، وحكم بها في ظواهر الأقارير والشهادات وسائر أنواع المعاملات.

وإنّ مثل هذا الظنّ يسمّى عندهم بالدليل العلمي، حيث إنّه منزّل منزلة القطع تعبّداً بحكم الشرع باعتبار القطع بحجّيته، مع كون الطريق إلى العلم بتلك الحجّية ـ وهو تطابق ظاهر اللفظ لمراد المتكلّم ـ ظنّياً غير قطعي. ولذلك قيل: إنّ ظنّيّة الطريق لا تنافي قطعيّة الحكم[١].

والثاني منها ما هو بعكسه، وهو ما لم يقم على حجّيته دليل من الشرع، ولا من العقل، كالظنّ الحاصل من الجفر والحساب والاستخارة وأمثالها، فإنّه لا خلاف في عدم حجّية مثله، فضلاً عمّا ورد النهي عن الأخذ به[٢] وثبت الردع الشرعي عن القول بحجّيته، نظير الظنّ الحاصل من القياس المطلق[٣] غير ما ذكر، من منصوص العلّة، والقياس بالأولويّة.

والثالث منها ما هو الظنّ المطلق، وهو الّذي ادّعى بعضهم قيام الدليل العقلي أو الشرعي عليه، فذهب إلى حجّيته[٤]. وأنكر الآخرون ذلك، فقالوا بعدم حجّيته[٥].

واستدلّ الأوّلون على ذلك بوجوهٍ أربعة، أهمّها رابعها، وهو المعروف بينهم

---

(١) انظر هداية المسترشدين: ٩، كفاية الأُصول: ٤٦٩.

(٢) على سبيل المثال انظر سورة الحجرات: ١٢.

(٣) انظر تفصيل الكلام في مفاتيح الأُصول: ٤٥٢ وكفاية الأُصول: ٣٠٨.

(٤) انظر مفاتيح الأُصول: ٤٥٩.

(٥) كما في فرائد الأُصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٨ فما بعد.

ولا تكــــن مــتّبعاً للــظنّ — فــإنّ ظــنّ المـرء ليس يُـغني
وإن فــتحت بـاب الانســداد — سددت باب الرشد والسـداد
فســدُّ بــاب الانسـداد أليـق — بفتحه الدين الحـنيف يـمحق

بدليل الانسداد، وهو مؤلّفٌ عندهم من مقدّمات أربع، يـترتّب عـلى مـجموعها ـعلى تقدير تماميّتها ـحكم العقل بحجّية الظنّ، وجواز الاكتفاء به في مقام امتثال التكاليف المعلومة بالإجمال في الشريعة المقدّسة، أو أنّه يستكشف بـها ـ عـلى تقدير تماميّتها ـأنّ الشارع جعل الظنّ حجّة.

وحيث إنّ الأساطين ولا سيّما المتأخّرين منهم لا يرون لدليل الانسداد شأناً، ولا يرون تماميّة تلك المقدّمات: أعرضوا عنه، وأضـربوا عـن حـجّيته صـفحاً، وقصروا الحجّية على الظنون الخاصّة، ولذلك أعرضنا نحن عن ذكره في المقام، ومن أرادها فليراجع المطوّلات من كتب الأُصوليّين[1].

ولمّا كان العلّامة الناظم ـطاب ثراه ـأيضاً من المنكرين لحجّيته نهى عن اتّباع مطلق الظنّ، ومراده الظنّ المطلق، فقال مخاطباً لابنه ـ طـاب ثراه ـ: «ولا تكُـن متّبعاً للظنّ» الّذي لم يقم على اعتباره دليل قطعي «فإنّ ظنّ المرء» ما لم يكن قطعي الاعتبار «ليس يغني» مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وإنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً﴾[2].

«وإن فتحت» على نفسك «باب الانسداد» وزعمت تماميّة مقدّماته: فـاعلم أنّك «سددت» عليها «باب الرشد» بمعنى: الهداية «والسداد» بمعنى: الصـواب، فإنّ مقتضاهما في كثيرٍ من موارد الشبهة هو الوقوف وعدم الاقتحام، فالأخذ فيها بالظنّ لكونه في معرض المخالفة مخالفٌ لذلك.

«فسدّ باب الانسداد» والحكم عليه بالفساد «أليق» وأقرب إلى الحقّ، فـإنّه «بفتحه» بمعنى: القول باعتبار مطلق الظنّ بجميع أصنافه وجميع درجاته: يضعف

---

(١) انظر فرائد الأُصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٤ وكفاية الأُصول: ٣١١.
(٢) النجم: ٢٨.

والظنّ نوعاً غلطٌ في غلط ... بـه أُمور العقلا لم تنط
ولا يكون الأخذ بالظواهر ... إلّا من الأخذ بأصلٍ دائر
يدور في الصرف وفي أمثاله ... من الخطأ، والحكم وامتثاله

أمر «الدين الحنيف» بل «يمحق» ويذهب «و» ذلك لأنّ «الظنّ نوعاً» أي: في نوعه أو في نوع الناس وفي كثير منهم «غلطٌ في غلط» أي: خطأ في خطأ، فتراهم كثيراً مّا يغلطون في نوعه، أو في الأسباب ومسبّباتها، أو الكلّيّات ومصاديقها، أو الأحكام وموضوعاتها، وأمثال ذلك.

وربما يتحصّل من ذلك كلّه في واقعة واحدةٍ جهتان أو أكثر من الاشتباه والغلط، ولأجل كونه كذلك، ولا أقلّ من كونه في معرضٍ منه: لم ترتبط «به» بنحو الاعتماد والاستناد «أُمور العقلاء» في شؤونهم الانفراديّة والاجتماعيّة، و «لم تنط» به أحكامهم المتداولة بينهم.

نعم، قد عرفت استقرار سيرتهم على العمل بظواهر الألفاظ في المحاورات، فيعوّلون عليها، ويرتّبون عليها الآثار، مع عدم إفادتها القطع، وغايتها أنّها ظنون يترجّح فيها أحد الاحتمالين «و» لكن لا يتوهّم النقض بذلك، فإنّه «لا يكون الأخذ» منهم «بالظواهر» ولا اعتمادهم عليها «إلّا من» أجل «الأخذ بأصلٍ» معتبرٍ «دائرٍ» بينهم، لا يبقى معه مجالٌ للاعتداد باحتمال الخلاف الّذي كان هو السبب لعدم إناطة الأُمور بالظنّ.

وذلك الأصل تارةً «يدور» ويجري «في» مرحلة الاستعمال من جهة احتمال «الصَرف» عن المعنى الحقيقي، كما إذا شُكّ في وجود القرينة مع احتمال عدم وصولها، فبأصالة عدم القرينة الصارفة يؤخذ بما هو الظاهر فيه من المعنى الحقيقي.

«و» أُخرى يدور ويجري «في أمثاله» أي: أمثال الصرف، وذلك في الموارد الّتي يشتبه الحال فيها، ولا يحصل اليقين بها. فمنها: ما إذا حصلت الشبهة «من» جهة احتمال «الخطأ» أو السهو أو الغفلة، كما إذا عُلم أنّ المتكلّم لم ينصب قرينة

للمجاز، ولكنّه يحتمل أنّه أخطأ واعتقد عدم الحاجة إليه، أو أنّه سها عن نصبها، أو أنّه غفل عن ذلك، وكما إذا أخبر عن شيءٍ أو حكم به واحتمل أنّه أخطأ عن الواقع، أو عن كونه ذا مصلحةٍ، إلى غير ذلك ممّا يحتمل فيه أحد هذه الأُمور: فيجري فيها الأصل، ويحكم فيها بعدم الخطأ وعدم صاحبيه، ويؤخذ بما هو الظاهر منها.

«و» منها ما إذا حصلت الشبهة في ناحية «الحكم» ولم يُعلم مثلاً أنّ الأمر الصادر من المولى هل كان بداعي البعث جدّاً، أو أنّه كان بسائر الدواعي من التعجيز أو التهكّم أو الاختبار أو الترخيص أو غير ذلك؟ فبأصالة عدم صدوره عن الدواعي الأُخر يؤخذ بما هو ظاهره، من كونه بداعي البعث، ويقال فيه: إنّه حكمٌ حقيقي.

«و» منها ما إذا حصلت الشبهة فيما هو أثر الحكم، أعني مرحلة «امتثاله» ولم يعلم أنّه هل يكفي مطلق الامتثال في أيّ زمانٍ مثلاً، أم لا؟ أو أنّه يكفي الامتثال مرّةً واحدة، أم لابدّ فيه من التكرار؟ إلى غير ذلك، فبمقتضى أصالة عدم التقييد، أو أصالة الإطلاق، يؤخذ بالظهور الإطلاقي، ويحكم بكون الأفراد كلّها متساوية، ويحكم بالاكتفاء بكلٍّ منها، وبفردٍ واحدٍ منها، ونحو ذلك.

هذا كلّه في الأمارات الكاشفة عن حكم الله الواقعي في كلّ قضيّة، وهي المسمّاة بأدلّة الفقاهة، وأنّ الحجّة منها ـ أي: المثبتة لذلك الحكم الأصلي تعبّداً بحكم العقل وإمضاء الشرع كما عرفت ـ هي القطع أو الظنّ الخاصّ الناشئ من ظاهر اللفظ، أو إطلاقه، أو من أصالة عدم القرينة الصارفة، وعدم الخطأ والنسيان والسهو والغفلة، وعدم إرادة غير البعث الجدّي، وأمثال ذلك ممّا استقرّ عليه بناء العقلاء الكاشف عن حكم العقل باتّاً بذلك، أو الناشئ من خبر الثقة المحفوف بالقرائن.

وقد عرفت أيضاً عدم حجّية سائر الظنون المطلقة، سواء ورد النهي الشرعي عن اتّباعه ـ كالظنّ الحاصل من القياس المطلق، أو الحاصل من خبر الفاسق وأمثالهما ـ أو لم يرد فيه دليلٌ على حجّيته أصلاً، لا من الشرع ولا من العقل ـ كالظنّ الحاصل من الجفر والحساب والرؤيا والاستخارة وأمثالها ـ فإنّ عدم الدليل على حجّيتها كافٍ في عدم حجّيتها بعد التسالم من الكلّ على لزوم اتّباع

الشرع المقدّس وحرمة مخالفته.

ثمّ إنّ هناك أُصولاً عمليّة تسمّى بالأدلّة الاجتهاديّة، وهي أيضاً حجّة يجوز العمل بها بحكم الشرع، ولكنّه بعد إعواز أدلّة الفقاهة وحصول اليأس منها بعد الفحص التامّ عنها، فهي متأخّرة رتبةً عن أدلّة الفقاهة، وأنّ الثابت بها الموجب لثبوت العذر للمجتهد الفقيه ومقلّديه والمسقط لاحتمال العقوبة عنهم: إنّما هو الأحكام الظاهريّة المجعولة بدلاً عن تلك الأحكام الواقعيّة الأصليّة الواجب اتّباعها عند الظفر بها.

وأمّا عند الانقطاع عنها أصلاً ورأساً، يجب اتّباع تلك الأحكام الظاهريّة المتلقّاة عن المعصومين عليهم الصلاة والسلام، بمقتضى الأحاديث الصحيحة المأثورة عنهم، الدالّة على حجّية الصغريات المأخوذة من كبرياتهم، وعلى لزوم اتّباع الفروع المتفرّعة على ما أسّسوه من أُصولهم بنحو قولهم عليهم السلام: «علينا أن نلقي الأُصول وعليكم أن تفرّعوا»[1].

ثمّ بمقتضى العلم القطعي بعدم الإهمال من الشرع المقدّس في حكم ما لم يقم عليه أمارة كاشفة عن حكمه الواقعي. ثمّ أيضاً بمقتضى الحكم اليقيني من العقل أنّ لله تعالى في كلّ واقعةٍ من الوقائع إلى آخر الدهر مع عدم تناهيها حكماً خاصّاً واقعيّاً. يجب اتّباعه، ولا يكون الجهل به عذراً في تركه بعد جعل البدل عنه.

وعليه، فبعد قيام تلك الأدلّة القطعيّة من العقل والشرع على حجّية تلك الأُصول العمليّة المثبتة للأحكام الظاهريّة: لا يبقى ريبٌ ولا شبهةٌ في لزوم اتّباعها والعمل بها، ثمّ إنّها وإن كانت كثيرةً مختلفةً باختلاف مجاريها وتشتّت مواقعها، ولكنّها يجمعها ما صحّ عن المعصومين من قولهم عليهم السلام: «أبق ما كان على ما كان»[2] «لا تنقض اليقين بالشكّ بل انقضه بيقين مثله»[3] وأمثال ذلك.

---

(١) المستطرفات (السرائر) ٣: ٥٧٥، الوسائل ٢٧: ٦١ أبواب صفات القاضي باب ٦ ح ٥١.
(٢) قاعدة مستفادة من روايات الاستصحاب.
(٣) التهذيب ١: ١١/٨، الوسائل ١: ٢٤٥ أبواب نواقض الوضوء باب ١ ح ١، بتفاوت يسير.

وما يشكّ في ارتفاعه فلا   يصدّ الاحتمال عند العقلا
فهذه قاعدةٌ شريفه   تدور في موارد الوظيفه
بما تشاء سمّها فلم تُلَم   وإن تشأ فسمّها أصل العدم

«و» فكلّ «ما يشكّ في ارتفاعه» بعد العلم بثبوته سواءً كان أمراً وجوديّاً أو عدميّاً، أو كان حكماً تكليفيّاً مجعولاً ـ كالحلّية والحرمة والوجوب وأمثالها ـ أو وضعيّاً ذاتيّاً كشف عنه الشارع ـ كالطهارة والنجاسة وأمثالهما ـ أو كان موضوعاً عُلِمَ ثبوته ثمّ شكّ في بقائه ـ كوجود زيد مثلاً ـ إلى غير ذلك من مجاري الأُصول. فإنّه يجب العمل في جميعها بتلك الأُصول الظاهريّة.

«فلا» يرفع اليد عمّا ثبت بمجرّد احتمال ارتفاعه في شيءٍ من تلك الموارد؛ إذ لا «يصدّ الاحتمال» المذكور «عند» تطرّقه نفوس «العُقلا» عن الجري على الحالة السابقة، والعمل بها، ولا شبهة في كون ذلك سيرتهم المستمرّة من قديم الزمن، كما لا شبهة في إمضاء الشارع لها، وتحريضه في خطاباته على العمل بها.

وعليه، «فهذه قاعدة» كلّية «شريفة» تنفع في مقامات كثيرة، وتجري و «تدور في موارد» الحيرة في «الوظيفة» العمليّة، ولا يهمّنا تسميتها بالاستصحاب أو بغيره، ولك الخيار في ذلك، و «بما تشاء سمّها» ولو سمّيتها بغير ما هو المصطلح عليه «فلم تُلَم» بالبناء للمفعول؛ إذ لا شأن للتسمية بعد عرفان المقصود، «وإن تشأ» أن تسمّي ذلك بما هو أبعد عن توهّم الخلاف، وأجمع لموارد جريان القاعدة، «فسمّها: أصل العدم» حتّى يَعُمَّ موارد استصحاب العدم الأزلي، واستصحاب العدم الطارئ، واستصحاب عدم الرافع، وأصل عدم الغفلة، وعدم الخطأ، وعدم القرينة، وعدم التقيّة، وعدم التخصيص، إلى غير ذلك من الأُصول العدميّة الّتي اختصّ كلّ منها باسم خاصٍّ في الاصطلاح الأُصولي، سواء كانت من الأُصول اللفظيّة، أو العمليّة، فإنّها على كثرة مواردها واختلاف آثارها يجمعها قاعدة أصل العدم.

قضت به الفطرة والجِبِلّه   وإنّها من أمتن الأدلّه
وليس للشرع سِوى الردع ولا   رادع، بل أمضاه فيما وَصَلا
ولا ينافي الجزم في الأقوال   بناؤهم في باب الامتثال

بل يمكن أن يقال: إنّ الجري على الأصل المذكور ممّا «قضت به الفطرة» العقلائيّة «والجِبِلّة» الإنسانيّة، بل الحيوانيّة أيضاً، فإنّ ذلك ممّا استقرّت عليها آراء العقلاء، واستمرّت من قديم الزمن عليها سيرتهم بجميع طبقاتهم اتّباعاً لها وعملاً على طبقها وقولاً بحجّيتها.

«و» كفى بذلك دليلاً على اعتبارها؛ ضرورة «أنّها» تكون بذلك «من أمتن الأدلّة» وأقواها، «وليس للشرع» فيما كان كذلك يد التصرّف إثباتاً، وإنّما له على تقدير عدم رضائه به أن يردع عنه.

وعليه، فلا يصدّنا عن الأخذ به والعمل على طبقه «سوى» صدور «الردع» منه، «و» حيث «لا رادع» من ناحيته عن الأخذ بأصل العدم، «بل» نراه أنّه «أمضاه» ونوّه به، وأمر بالعمل على طبقه «فيما وصلا» إلينا من السنّة القطعيّة، فلا محيص عن القول بكونه حجّة قويّةً، ودليلاً قويماً قد جرت عليه السيرة العقلائيّة، ورضي به الشرع وأمضاه قولاً وتقريراً.

لا يقال: كيف يدّعى استمرار سيرة العقلاء على ذلك؟ أم كيف يحكم بأنّ احتمال الارتفاع لا يصدّهم عن الأخذ والعمل به؟ وكيف يجامع ذلك ما ذُكر آنفاً، من أنّ الظنّ لم تنط به أُمور العقلاء؟ حيث إنّ مقتضى عدم الإناطة هو الوقوف على موارد الجزم واليقين، وأنّ أصل العدم غايته إفادة الظنّ، بل إنّ كثيراً ما لا يحصل منه الظنّ أيضاً، فكيف استمرّت عليه سيرتهم؟

فإنّه يقال: إنّ الإشكال إنّما نشأ من الخلط بين مقام الحكم بشيءٍ إنشاءً أو إخباراً، وبين مقام الامتثال لما يصدر من الأحكام، ومقام ترتيب الأثر عليها، وإلّا فعند التأمّل ينقدح أنّه لا تدافع بين الأمرين، «و» أنّه «لا ينافي» اعتبار «الجزم»

وضع من الأوقات شطراً تعمل فيه، وما علمك لولا العمل؟
واقتف في الطاعة آثار الحُجَج ولجّ في الخير، فمن لجّ ولَج

والیقین «في الأقوال» الّتي تصدر من العقلاء إخباراً وإنشاءً، بمعنى: أنّهم لا يقولون إلّا ما يعلمونه جزميّاً ويقطعون به، ولا يمانعه «بناؤهم» العملي «في باب الامتثال» على الأخذ بما كان، وعدم الاعتناء باحتمال الارتفاع، ونحو ذلك من المواقع الّتي يجري فيها أصل العدم، فإنّ الاحتمالات المتطرّقة في هذا الباب لا يدفعها إلّا الأصل المذكور، بل لو بني الأمر في باب الامتثال أيضاً على الجزم كما في باب الأقوال لاختلّ النظام من نواحي شتّى كما لا يخفى على الخبير المتدرّب.

ثمّ يا بُنيَّ بعد ما تعلّمت علوم الدين فقهاً وأُصولاً وأخلاقاً، فعليك بتفريغ بعض ساعاتك في ليلك ونهارك للعمل بما تعلّمت، «وضع من الأوقات شطراً» وعيّن منها وقتاً خاصّاً «تعمل فيه» العبادات المأثورة في الشريعة المقدّسة من الطاعات البدنيّة، كالصلاة، والدعاء، وسائر القراءات المفروضة والمسنونة، فإنّ العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر[1]، وهو لا يكون إلّا وقود النار.

«وما» نتيجة «علمك» وما فائدته «لولا العمل» به؟ فإنّه هو نتيجة العلم.

«واقتَفِ في» كيفيّة «الطاعة» والعبادة «آثار الحُجَج» المعصومين أهل بيت النبوّة عليهم السلام، وأعرض عمّا أبدعه الفرق الضالّة المضلّة من أهل القياس، والقلندريّة[2] والشيخيّة[3] والصوفيّة[4] والبهائيّة[5] وأمثالهم من الطوائف

---

(١) عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٤٠، غرر الحكم: ٥/٤٦٣.

(٢) قلندر وقلاش: كلمتان يُوصف بهما بعض رجال الصوفيّة المجرّدين عن العلائق الدنيويّة، وعند الصوفيّة: الرجل الّذي هو من أهل الترك والتجريد، انظر موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١٣٤٠.

(٣) هم أتباع الشيخ أحمد الإحسائي.

(٤) الصوفي عند أهل التصوّف هو الّذي هو فانٍ بنفسه باقٍ بالله تعالى مستخلص من الطبائع متّصل بحقيقة الحقائق. انظر موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١١٠٢.

(٥) الّذين يقولون بألوهيّة البهاء ونسخه لدين الإسلام وإبطاله لجميع مذاهبه. الغدير ٣: ٣٦٦.

ونوّر القلب بذكره الحَسَن ودُم عليه فهو من خير السنن

المنتسبين إلى الإسلام كذباً وزوراً، وسمّوا خرافاتهم وبِدَعَهم عبادةً وذكراً جليّاً وخفيّاً «ولجّ» بالجدّ والجُهد «في» تحصيل «الخير» وفي طلبه «فَمَن» كان كذلك نال الخير وأصاب الغرض المحبوب، وفي المثل المشهور (من قرع باباً و «لَجّ وَلَج» ومن طلب شيئاً وجدّ وجد).

ثمّ «ونوّر القلب» بالفكرة في نِعَم الله تعالى وألطافه، و «بذكره الحَسَن» فاجعله نَصَب عينيك، ولا تغفل عنه طرفَةَ عين، واستقم على ذلك «ودُم عليه» في آناء الليل وأطراف النهار «فهو» أي: الدوام على الخير «من خير السُنَن».

وفي الحديث المأثور: «قليلٌ من عمل الخير تدوم عليه خيرٌ من كثير لا تدوم عليه»[١].

وبمضمونه أحاديث كثيرة تحثّ على استدامة الخير[٢] وقد ذكر علماء الفنّ والحديث لذلك خواصّاً وآثاراً مجرّبة[٣].

ثمّ اعلم أنّ الذِكر، بكسر الذال، نقيض النسيان، وهو المقصود في المقام على سبيل قوله تعالى: ﴿واذكر ربّك في نفسك تضرّعاً وخيفةً﴾[٤].

ولا شكّ أنّ ذلك أشرف من الذكر باللسان كما في الحديث: «تفكّر ساعةٍ خيرٌ من عبادة ستّين سنة»[٥].

وقد ذكر بعض الأعاظم في توجيه ذلك: أنّ الفكر وهو ذكر القلب يوصلك إلى الله،

---

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣١٩، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٧٠ بتفاوت يسير.

(٢) انظر الكافي ٨: ٨.

(٣) انظر بحار الأنوار ١: ١١٨ و٥٨: ٢٩٠.

(٤) الأنعام: ٦٣، الأعراف: ٢٠٥.

(٥) الدرّ المنثور ٢: ١١١، الجامع الصغير ٢: ٥٨٩٧/٢١٩ باختلاف يسير فيهما، كشف الخفاء (العجلوني) ١: ١٠٠٤/٣١٠، مجمع البحرين (الطريحي) ٣: ٤٤٤ (فكر)، بحار الأنوار ٦٦: ٢٩٣، نور البراهين (الجزائري) ١: ٧٩.

وصلِّ في أوقاتها، وواظِب   على المتمّات من الرواتب
واعرج إلى الله بها واستقبلِ   بخالص النيّة وجهه العليّ

والعبادة توصلك إلى ثواب الله، وأنّ الأوّل خير من الثاني، وأيضاً الفكر عمل القلب، والطاعة عمل الجوارح، والقلب أشرف من جميعها، وعمله أشرف من أعمالها، وهو أبعد عن الرياء وأقرب إلى الخلوص[١].

وقد تكرّر في الكتاب الكريم الأمر بذلك بالمعنيين، كقوله تعالى: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾[٢] ﴿واذكروا نعمة الله عليكم﴾[٣] ﴿ولقد يسّرنا القرآن للذكر﴾[٤] ﴿فاذكروا الله كذكركم آبائكم﴾[٥] ﴿أو يحدث لهم ذكراً﴾[٦] ﴿أو يذّكر فتنفعه الذكرى﴾[٧].

إلى غير ذلك ممّا ورد في فضل الذكر كتاباً وسنّةً، وإنّ من أهمّ أصنافه الفرائض اليوميّة فأقمها «وصلّ» كلاً منها «في أوقاتها» من غير تأخير، ففي الأحاديث الكثيرة الأمر الأكيد بذلك، وإنّ «أوّل الوقت رضوان الله، وآخر الوقت غفران الله، والغفران لا يكون إلّا عن المعصية وأنّها دين مطلوب، فأدّها لوقتها، واسترح منها»[٨].

«وواظب» مهما وسعك «على المُتِمّات» لها «من الرواتب» يعني النوافل اليوميّة، وهي الليليّة منها والنهاريّة، وأنّ المداومة عليها من علائم الإيمان.

«واعرج» صاعداً «إلى» محالّ كرامة «الله» بالإتيان «بها» ففي الحديث:

---

(١) حكاه عن الفخر الرازي في مجمع البحرين ٣: ٤٤٤ (فكر).   (٢) الأحزاب: ٤١.
(٣) البقرة: ٢٣١ وآل عمران: ١٠٣ والمائدة: ٧.
(٤) القمر: ١٧ و٢٢ و٣٢ و٤٠.
(٥) البقرة: ٢٠٠.   (٦) طه: ١١٣.   (٧) عبس: ٤.
(٨) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٥١/١٤٠، بحار الأنوار ٧٩: ٣٥١، سنن الترمذي ١: ١٧١/١١١، وسنن البيهقي ١: ٤٣٥، سنن الدارقطني ١: ٢٥٩ بتفاوت يسير.

ممثّلاً بين يدي جلاله مثول من يخجل من فعاله
تركع في خلاله وتسجد تقوم من هيبته وتقعد
تلهج بالحمد وبالثناء والذكر والتسبيح والدعاء
أكرم بها فإنّها الصلاة وروحها الخضوع والإخبات
تنهى عن الفحشا والمنكر من بقلبه استقبل وجهَهُ الحَسَن

«الصلاة معراج المؤمن»[1] و «قربان كلّ تقي»[2] أي: يقرّب بها إلى رحمةالله تعالى وعظيم الزلفى لديه.

«واستقبل» بقلبك «بخالص النيّة وجهَهُ العليّ» الأعلى، متجنّباً فيها عن كدر العُجب والرياء «ممثّلاً بين يدي جلاله» وكبريائه تعالى «مثول من يخجل من فعاله» والمثول: هو القيام منتصباً متذلّلاً وخائفاً فَزِعاً «تركع» في أثناء عملك و «في خلاله» مرّةً «وتسجد» له أُخرى، و «تقوم من هيبته» ثالثةً «وتقعد» رابعة، كالواله الحيران والغريق المتشبّث بكلّ حشيش «تلهج» راجياً عفوه ولطفه «بالحمد» له «وبالثناء» عليه، ذلك في الركعتين الأُوليين.

ثمّ بالتقديس «والذِكر» في الركوع والسجود والتشهّد، ثمّ بالتنزيه «والتسبيح» له في الركعتين الأخيرتين، ثمّ بالتوسّل «والدعاء» في القنوت وسائر أحوال الصلاة، و «أكرم بها، فإنّها الصلاة» والرحمة الواسعة، «و» لكن «روحها» الموجب لقبولها هو «الخضوع» فيها بالجوارح «والإخبات» بمعنى: الخشوع بالجوانح.

وأنّها «تنهى عن الفحشاء والمنكر» كلّ «مَن» توجّه «بقلبه» فيها إلى ربّه تعالى و «استقبل» بضميره «وجهَهُ الحسن» وذاته المقدّسة على سبيل استقبال ظاهر البدن لبيته الحرام، فإنّ مثل تلك الصلاة هي المُخبر عنها بقوله تعالى: ﴿إنّ

---

(١) مستدرك سفينة البحار (النمازي) ٦: ٣٤٣، الاعتقادات (للمجلسي): ٣٩ على ما في تسديد الأُصول ١: ٦٢.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٤ الحكم ١٣٦، الكافي ٣: ٦/٢٦٥، دعائم الإسلام ١: ١٣٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٥١٨٢/١٢٠، كنز العمّال ٧: ١٨٩١٧/٢٨٨.

فيها يناجي العبد ربّه ومن ... ناجاه يصفو من شوائب الدَرَن
فأدِّها عبادةً لا عادة ... وكُن كأن تراه في العبادة
ولجّ في قبولها، فمن قُبل ... قربانه يُقبل منه ماعُمِل
وأدّ فرضها على آدابها ... بدواً وختماً تكمل القُرب بها

الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾[1] و «فيها يناجي العبد ربّه» تعالى، ويكلّمه بلا واسطة أحد، وبها يحوز فخر التخاطب مع ملك الملوك جلّ وعلا «و» إنّ «من» تشرّف بالتخاطب القلبي معه تعالى و «ناجاه» بخضوع الجوارح وخشوع الجوانح «يصفو من شوائب الدَرَن» أي: يخلص من أدناس المعاصي وأقذار الخطايا وأوساخ السيّئات.

«فأدِّها» أي بنيّ لكونها «عبادةً» مقرّبةً «لا» باعتبار كونها «عادةً» كسائر الأُمور العاديّة، وإلّا لم تكن مؤثّرة. «وكن كأن» تشاهده تعالى و «تراه في» حين «العبادة» متذلّلاً بين يديه.

«ولجّ» وابذل الجُهد «في» تحصيل ما يوجب «قبولها» من الشرائط والأسباب، «فمن قُبِل» منه «قربانه» الموجب لقربه من ربّه «يُقبل منه» سائر «ما عَمِل» من الطاعات، ففي الحديث: «إنّها عمود الدين إن قُبِلت قُبِل ما سواها، وإن ردّت رُدّ ما سواها»[2].

ولذلك قال السيّد بحر العلوم ﷺ في منظومته في شأنها:

إن قُبِلَت فغيرها بها قُبِل ... وإن تُردّ رُدّ كلّ ما عُمِل[3]

«وأدّ فرضها على آدابها» بمراعاة مسنوناتها وإتيان مستحبّاتها «بدواً» من الأذان والإقامة والتكبيرات المندوبة في أوّلها، مقرونةً بأدعيتها «وختماً»

---

(١) العنكبوت: ٤٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٤/٦٢٦، الوسائل ٤: ٣٤ أبواب أعداد الفرائض باب ٨ ح ١٠.

(٣) الدرّة النجفيّة: ٨١.

وما استطعت صُم، وأدّ ما ندب　　منه، ولا تقنع بمامنه يجب
فإنّه من الجحيم جُنّة　　وقائد إلى سبيل الجنّة
وفيه قال الله: «كلّ عمل　　لأهله إلّا الصيام، فهو لي
أجزي به» فيا له من أجر　　فصُم وإن وافى هجير الحر

بتعقيباتها، وما ورد من الأدعية بعدها، حتّى «تكمل القُرب بها» إلى ربّك تعالى.

ثمّ أي بنيّ أُوصيك بالصوم «و» بأنّك «ما استطعت صُم» من غير توان «وأدّ مانَدِب» شرعاً «منه» في أيّام الشهور «ولا تقنع بما منه يجب» بالأصل كصوم شهر رمضان، أو بالعارض كصوم النذر واليمين والكفّارة وأمثالها.

«فإنّه من» عذاب «الجحيم جُنّةٌ» ووقاية «وقائد إلى سبيل الجنّة» الواسعة كما في الحديث[1]. «وفيه قال الله» تعالى في الحديث القدسي أنّ: «كلّ عمل» خير يكون «لأهله» وعامِلِه «إلّا الصيام، فهو لي» وأنا بنفسي «أجزي به»[2].

وظاهره أنّه تعالى بنفسه المقدّسة يتولّى جزاء الصائم بما لا يقدّر بِقَدَر ولا تحدّ بحَدّ، وذلك زيادةً على الأُجور العامّة لأهل الجنّة، من الحُور والغِلمان والأشجار والأنهار وسائر ما أُعدّ فيها لهم من النِعَم.

هذا بناءً على كون كلمة: «أجزي» بصيغة الفاعل، وربما يحتمل كونها بصيغة المفعول، ويكون المعنى حينئذٍ والله العالم: أنّه تعالى مجزٍ بالصوم، يعني: أنّ الصوم جزاءٌ له تعالى على جميع نعمائه الّتي لا تعدّ وآلائه الّتي لا تُحصى، وذلك كناية عن شدّة قرب الصائم منه سبحانه وغاية رضائه تعالى منه كما هو واضح؛ ضرورة كونه جلّ وعلا غنيّاً عن جزاء العبد له.

وكيف كان «فياله من أجرٍ» عظيمٍ ولطفٍ منه تعالى جسيم، ولا سيّما على

---

(١) فقه الرضا عليه السلام: ٢٠٤، المحاسن ١: ٢٨٩/٤٣٤، الكافي ٤: ٦٢/١.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤/١٩٨، الخصال: ٤٥/٤٢، الوسائل ١٠: ٤٠٠ أبواب الصوم المندوب باب ١ ح ١٥.

وأدِّ إن ملكت مالاً حقّه   وراعِ في الأداء مستحِقّه
وانهَ عن النُكر وبالمعروف مُر   وأظهِرِ الحقّ وإن تراه مُرّ

المعنى الأخير «فصُم» يا بُنيَّ «وإن وافى» وصادف وقت «هجير الحرّ» وشدّته، والأجر على قدر المشقّة، وإذا عظُم الأجر هانَ العمل.

ثمّ «وأدِّ» الحقوق الماليّة المفروضة «إن ملكت مالاً» يتعلّق به الخمس أو الزكاة، وادفع لكلّ ذي حقّ «حقّه» منه كاملاً، من غير بَخسٍ ولا نقص «وراعِ في الأداء» من يكون «مستحقّه» قريباً كان منك في النسب أو بعيداً، ولا تراعِ عصبيّة القرابة والصداقة، ولا يكُن دفعك رياءً أو حياءً من المدفوع له مع عدم استحقاقه، ولا بإزاء أُجرةٍ أو خدمةٍ أو إحسانٍ، بحيث تكون تلك الدواعي في عرض داعي القُربة، ومزاحماً للخلوص.

نعم، إذا كانت مؤكّدة لداعي القربة، فلا حرج، ولا محذور، ولكن الأمر دقيقٌ والميز قليل، فليراقب، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

ثمّ يا بُنيَّ عليك بالصدّ عن المنكر «وانهَ عن النُكر» وهو كلّ ما كان محرّماً في الشريعة الإسلاميّة «وبالمعروف مُر» مهما أمكنك في الأمرين بعد اجتماع شرائطهما ومعرفة مواردهما مع التدرّج في مراتبهما، من لِينِ الكلام مع التستّر فيه إلى الغلظة، إلى الإجهار، إلى الإهانة، إلى الضرب مع المكنة، وإلّا فإلى الإعراض والتباعد، وما أشبه ذلك.

«وأظهر الحقّ» مع الأمن على الدم والعِرض والمال المعتدّ به «وإن تراه» أنّه لا يلائم ذوق كثير من الناس وهو عندهم «مُرّ» وأنّ الأمر والنهي المذكورين من أهمّ فرائض الدين، وقد تكرّر الأمر بهما في الكتاب والسنّة بعد قيام الإجماع على وجوبهما، فقد قال تعالى: ﴿كنتم خير أُمّة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾[1] ﴿ولتكن منكم أُمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف

---

(١) آل عمران: ١١٠.

واعزب عن الباطل واقتصر على ما حَلَّ من رزقٍ، فما حلّ حلا
وابتغِ في تزويجك النساء مَن طابت، وإيّاك وخضراء الدِمَن

وينهون عن المنكر﴾[١].

وفي سورة التوبة: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾[٢] ﴿التائبون العابدون... الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر﴾[٣].

وفي سورة الحجّ: ﴿الّذين إن مكّنّاهم في الأرض﴾ إلى قوله تعالى ﴿وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾[٤].

وفي السنّة المتواترة من ذلك ما يدهش العقول، فراجع مظانّها في كتب الأحاديث والتفاسير[٥].

وأنّ المعروف: كلّما عرف من طاعة الله تعالى، والمنكر: كلّما حرّمه الشارع وقبّحه. «واعزب» أي: أبعد «عن الباطل» وهو كلّما يبعّدك عن ربّك شغلاً وأكلاً وأمثالهما، «واقتصر على» مقدار «ما حلّ من رزقٍ» واقنع به، «فما حلّ» منه «حلا» وطاب، وفيه إشارة إلى النهي عمّا نهى الله تعالى عنه، من أكل المال بالباطل، بقوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾[٦].

وكذا فيه إشارة إلى لزوم عدم الطمع فيما زاد على ما رزقك، وعدم مدّ العينين إلى ثروة أهل الغنى كما قال تعالى في سورة طه: ﴿ولا تمدّنّ عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربّك خير وأبقى﴾[٧].

ثمّ إذا أحببت الزواج فاطلب «وابتغ في تزويجك النساء مَن» طهر أصلها عن الرذائل، و «طابت» نسباً في الأبوين، فإنّ العَهر من أحدهما يؤثّر في سبعين بطناً

---

(١) آل عمران: ١٠٤. (٢ و٣) التوبة: ٧١ و١١٢. (٤) الحجّ: ٤١.
(٥) انظر الوسائل ١٦: ١١٧ أبواب الأمر والنهي، تفسير الصافي ١: ٣٣٨.
(٦) البقرة: ١٨٨. (٧) طه: ١٣١.

والأجنبيّة اجتنب عنها، وهل يأمن من خالطها من الزلل؟
وغضّ عينيك فربّ نظره أورثت الحسرة يوم الحسره
فإنّها فيما عدا الكفّين والوجه في وجهٍ سفاحُ العين

من الذرّية كما في الحديث[1] فراجع المظانّ من ذلك لتعرف الممدوحة منهنّ والمذمومة، وقد ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن اختيار المرأة العاقر الحسناء في منبت السوء[2].

«و» أنّ المأثور عنه صلى الله عليه وآله وسلم مضمون قوله: **«إيّاك وخضراء الدَمَن»**[3] والدَمَن: المنزل الّذي ينزل فيه العرب، ويحصل في أرضه تغيّرٌ بسبب مواشيهم وأحداثهم، وإذا نزل عليها المطر أنبتت نباتاً حسناً شديد الخضرة والطراوة، ولكنّه يتضرّر الإبل بتناوله، فظاهره حَسَنٌ لطيفٌ وباطنه مضرّ قبيح.

وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم شبّه المرأة الجميلة في ظاهرها والخبيثة في أصلها بذلك النبت السوء لكثرة ضررها وفسادها في عاقبة الأمر ومآله.

ثمّ وإيّاك عن النظر إلى غير المحارم من النساء! **«والأجنبيّة اجتنب عنها»** وعن الاختلاء معها، **«وهل»** يمكن أن **«يأمن من خالَطَها»** وعاشرها **«من الزلل»** والوقوع في مهاوي السيّئات، ومهالك المعاصي؟

«وغضّ عينيك» عنها، **«فربّ نظرةٍ»** واحدةٍ **«أورثت الحسرة»** الدائمة **«يوم الحسرة»** العظمى، **«فإنّها فيما عدا»** النظر إلى **«الكفّين و»** ما عدا **«الوجه في وجهٍ»** قويّ عند البعض، وضعيف عند الآخرين: **«سفاحُ العين»** ولكلّ جارحةٍ زناءٌ بحسبها كما لا يخفى على أهل المعرفة.

---

(١) لم نعثر عليه في المجاميع الحديثيّة الموجودة لدينا.
(٢) انظر الوسائل ٢٠: ٥٣ أبواب مقدّمات النكاح باب ١٥، وانظر الكافي ٥: ١/٣٣٣.
(٣) فقه الرضا عليه السلام: ٢٣٤، الكافي ٥: ٤/٣٣٢، معاني الأخبار: ١/٣١٦، بحارالأنوار ١٠٠: ٢٣٢.

بُنيّ إن أكثرتُ فـي النُـصح ولم   أعهد بك الجـهل فـإنّي لم أُلَـم
ألم يكن أوصى أبو السبطين مَن   كان هو المعصوم جدّك الحسن؟
وأحـــــمدُ الله وليَّ النـــــعمه   عـلى انـتظام مـا سألتَ نَـظمَه
فـقد أتـى بـديع نـظمٍ مـنسجم   [و] فصلٍ عِقداً من جواهر الكَلِم

«بُنيّ إن أكثرت في النُصح» لك «ولم» أجدك ذا حاجةٍ إليه، ولم «أعهد بك الجهل» كي يلزمك التعليم أو التنبيه، «فـإنّي لم أُلَـم» بـصيغة المـجهول، أي: لا أستوجب الملامة بذلك، حيث إنّي تأسّيت في ذلك بمولى الموالي أمير المؤمنين عليه السلام، «ألم يكن أوصى أبو السبطين» بمثل تلك الوصايا، وألقاها إلى «مَن» كان مأموناً من السهو والخطأ؟ فضلاً عن العمد والعصيان كي يحتاج إلى النُصح، و «كان هو المعصوم» عن كلّ شَينٍ ودَرَن، وهو «جدّك الحسن» المجتبى عليه السلام، فتراه عـلى عصمته وشرف منزلته وعُلوّ قدره قد كرّر عليه أبوه عليه السلام النصائح والمواعظ، وبالغ في ذلك لمصالح شتّى، ولعلّ منها إسماع العباد بها، أو بيان شرف ابنه باختصاصه بالخطاب، أو إظهاراً لشفقة الأُبوّة والحنوّ والرأفة، أو غير ذلك.

وإنّ النصيحة لها جهات كثيرة، ومحاسن شتّى، أما ترى أنّ الله سبحانه كثيراً ما نَصَح أنبياءه ورُسُله عليهم السلام حتّى انتهى الأمر بذلك إلى النبيّ الأعظم والرسول الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم.

«و» بعد كلّ ذلك إنّي «أحمد الله وليّ النعمة» وواهبها «على» حُسن توفيقه لي لما أردت من «انتظام ما سألت نظمه» وأردت منّي بيانه، «فقد أتى بديع نـظمٍ منسجم» أي: منصب من قريحةٍ قويمةٍ كالنهر السائل من بحرٍ عظيم ذي أمـواج قويّة، و «فصلٍ» أي: أتى به كلاماً فصلاً ليس فوقه كلام على سبيل قوله تعالى: ﴿إنّه لقول فصل * وما هو بالهزل﴾[1].

---

(١) الطارق: ١٣ ـ ١٤.

يــزهو كـزهو اللـؤلؤ المـنضّد | عــلى نـحور الفـتيات الخُـرّد
وأسأل القبول مـن ربّ النـعم | والعفو عن سبق اللسان والقـلم
مستشفعاً بالمصطفى خير الرسل | وآله مــن بــهم الديـن كَـمُل
مــــصلّياً عـــليهم مســلّما | ومـــذعناً مــفوّضاً مســلّما
عــليهم صــلاة ذي الجــلال | مــا دامت الأيّـام والليـالي

هذا مع كونه «عِقداً» بكسر العين أي: قلادة «من جواهر الكَلِم» وهو «يزهو» أي: يزهر ويشرف نوراً وتلألُؤاً «كزهو اللؤلؤ المُنضّد» أي: المصفّد المرتّب بعضه مع بعض «على نحور» جمع:نحر، بمعنى الجيد، من «الفَـتَيات الخُرّد» أي: البنات الجميلة، كثيرة الحياء والخرد، جمع الخريدة، وهي الجارية البكر.

«وأسأل القبول من ربّ النعم» لهذه الخدمة الدينيّة «و» أرجوه «العفو عن سبق اللسان والقلم» أي: عن خطائهما «مستشفعاً» إليه تعالى «بالمصطفى خير الرُسُل» صلّى الله تعالى عليه وعليهم «و» على «آله» وهم «من بهم» وبولايتهم «الدين كَمُل» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[1].

وفيه أيضاً تلميح إلى إكمال الكتاب وإتمام البراهين القويّة العقليّة والنـقليّة على الأُصول الخمسة بتماميّة الأُرجوزة الشريفة «مـصلّياً عـليهم» و «مسـلّماً» بأزكى التسليمات، وأفضل الصلوات «ومذعناً» بخلافتهم عن الله ورسوله ﷺ «مفوِّضاً» أمري إليهم «مسلِّماً» لأمرهم ونهيهم «عليهم صلاة ذي الجلال» وبركاته وتحيّاته «ما دامت الأيّام والليالي» دائرتين إلى يوم القيامة.

وهذا تمام الأُرجوزتين الفخمتين المنصبّتين مـن قـريحةٍ قـويمةٍ، وسـليقةٍ مستقيمةٍ، ونظر صائب، وفكرٍ ثاقب، وعلمٍ باسق، وفضلٍ خارق.

ولا غَروَ، فإنّهما نهران عذبان قد سالاً من أبحُر باقر العلوم ومنبعها، ورشحتان

---

(١) المائدة: ٣.

من أمواج يَمِ الفضائل والفواضل ومعدنها، ألا وهو من قد سبق ذكره الشريف، وهو سيّدنا العلّامة الهمام، ومفخر الجهابذة من علمائنا الأعلام، حجّة المسلمين والإسلام،وآية الله المَلِكِ العلّام، مولانا السيّد الأجل السيّد محمّد باقر الموسوي الحائري مولداً ومسكناً ومدفناً، طيّب الله تعالى رمسه وقدّس تربته، ورفع في الخلد مقامه، وأعلى في الجنان درجته.

ولعمر الحقّ! قد أبدع في نظمه، وأتعب مَن بعده بحسن قريحته، وأطال في العالمين جميل تذكرته على قلّة عمره وقصر إقامته في اُمّته، حيث إنّه ـ طاب ثراه ـ لم يبلغ الستّين من دهره وأيّامه.

ونسأل الله تعالى من فضله أن يشاركنا في بعض اُجوره الحسنة ومثوباته الكاملة، بعد أن منَّ علينا بغاية لطفه وإحسانه، وتفضّل علينا بحُسن هدايته وتوفيقه لشرح تلك الاُرجوزتين الكريمتين، وتوضيح غوامضهما، وتفصيل مجملاتهما، وتبيين إشاراتهما على قدر ما ألهَمَنا بفضله تعالى وجوده وكرمه، مع إضافات أضفنا إليهما في بعض المواضع حسب اقتضاء المقام، بعد الاعتراف بقصور الفهم، وكلالة البيان.

فنحمده تعالى غاية الحمد على نِعَمِه الكثيرة، ونشكره على آلائه المتتالية الّتي لا تُحصى ولا تُعدّ ولا تُحصر ولا تُحدّ.

ثمّ نصلّي ونسلّم مبلغ علمه وغاية رضاه على سيّد عبيده وخلائقه، وأحبّ أنبيائه ورسله، أقربهم منزلةً لديه، وأكرمهم عليه، محمّد المبعوث إلى كافّة الورى، وأوجه الشفعاء يوم الجزاء، وعلى الغرّ الميامين من أهل بيته الطاهرين، وخلفائه الاثني‌عشر، الحجج المعصومين، عليه وعليهم أفضل صلوات المصلّين وأكمل تحيّات الأوّلين والآخرين.

وكان الختام من طبع الشرح ـ بعد التهذيب والإضافات ـ نهار الخميس، وهو اليوم الآخر من شهر شوّال، من سنة الألف وثلاثمائة وثلاث وسبعين من الهجرة

المباركة النبويّة، على مهاجرها وآله الطاهرين ألف سلام وتحيّة.

وكان ذلك في بلدة طهران عاصمة ايران المحروسة، بعد أن كان الفراغ من المسودّة الأصليّة الّتي صنّفت بسرعةٍ كثيرةٍ في أقلّ من سنةٍ كاملةٍ في قرية الغازية، من قُرى جبل عامل لبنان، في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٦٢، ثمّ عاقتنا العوائق الكثيرة عن تهذيبها وتنقيحها إلى أن أعاننا الله تعالى بمنّه وكرمه على ذلك في هذه السنة وهي سنة ١٣٧٣.

ونسأله تعالى من لطفه وإحسانه أن يوفّقنا بقيّة العمر أيضاً لما يحبّ ويرضى، وأن يختم لنا بخير، وأن يمنّ علينا وعلى الصلحاء من أهالينا وأرحامنا وأهل مودّتنا وكلّ من يذكرنا بخيرٍ حيّاً وميّتاً بخير الدنيا والآخرة، إنّه قريب مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

حرّره بيمناه الداثرة الشريف الراجي:

حسن الحسيني أباً، والموسوي أُمّاً

اللواساني نسبةً، والنجفي مولداً، واللبناني مهجراً، والطهراني مسكناً[١]

في ٢٩ شهر شوّال المكرّم سنة ١٣٧٣ هجريّة

---

(١) والحرم الرضوي مدفناً بحمد الله ربّ العالمين سنة ١٤٠٠ هجرية قمرية.

فهرس مراجع التحقيق

أبوهريرة، دارالزهراء، بيروت.

الاحتجاج، سعيد، مشهد المقدّسة.

إحقاق الحقّ، ط الحجرية.

الإحكام في أُصول الأحكام، دارالكتب العلميّة، بيروت.

إحياء علوم الدين، دارالندوة الجديدة، بيروت.

الاختصاص، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

الأدب المفرد، عالم الكتب، بيروت.

الأربعون حديثاً للشهيد الأوّل، مكتبة الهادي عليه السلام، قم.

الأربعون حديثاً للشيخ البهائي، مؤسّسة النشر الإسلامي.

أرج المطالب، حق برادر، لاهور.

الإرشاد للشيخ المفيد، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام قم.

الإرشاد للجويني، مؤسّسة الكتب الإسلامية، بيروت.

الأُزريّة.

أسباب نزول الآيات، مؤسّسة الحلبي وشركائه، القاهره.

الاستغاثة.

الاستيعاب، دار صادر، مطبعة السعادة.

أسنى المطالب، تحقيق المحمودي.

الإصابة، دارصادر، مطبعة السعادة.

أصل الشيعة وأُصولها، مؤسّسة الإمام عليّ عليه السلام.

الاعتقادات للبيهقي، دارالكتب العلميّة.

الاعتقادات للصدوق، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد، قم.

الاعتقادات للمجلسي، مكتبة المجلسي، اصفهان.

إقبال الأعمال، مكتبة الأُمّ الإسلامي.

أقرب الموارد، مكتبة المرعشي، قم.

أمالي المفيد، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد.

أمالي الصدوق، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.

أمالي الطوسي، مؤسّسة الوفاء، بيروت.

الإمامة والسياسة، منشورات الشريف الرضي.

الإمامة والتبصرة، مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام.

أنساب الأشراف، دارالفكر.

الأنساب، دارالكتب العلميّة.

الأنوار القدسيّة، مؤسّسة الوفاء.
أنوار الملكوت، انتشارات الرضي.
الأوائل، دارالكتب العلميّة.
بحارالأنوار، مؤسّسة الوفاء.
البداية والنهاية، إحياءالتراث العربي.
البدر الطالع، دارالمعرفة.
بصائر الدرجات، مؤسّسة الأعلمي.
البرهان، دارالكتب العلميّة.
البرهان في اصول الفقه، تحقيق صلاح بن محمّد بن عويضة.
بشارة المصطفى، مؤسّسة النشر الإسلامي.
بلاغات النساء.
البلد الأمين.
تاريخ اليعقوبي، دارصادر بيروت.
تاريخ مدينة دمشق، دارالفكر.
تاريخ ابن‌أعثم، دارالكتب العلميّة.
تاريخ الخلفاء، تحقيق محمّد محيى‌الدين عبدالحميد.
تاريخ الطبري، مؤسّسة الأعلمي.
تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنوّرة.
التبصرة، دارالكفر.
تذكرة الحفّاظ، دارإحياء التراث العربى.
تذكرة الخواصّ، مؤسّسة أهل‌البيت، بيروت.
تحفةالأحوذي،دارالكتب‌العلميّة.
تحف‌العقول، المكتبة الحيدريّة، النجف.
تراث الشيخ الأعظم الأنصاري، مؤسّسة الهادي عليه السلام، قم.
تصحيح الاعتقاد، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد.
تطهير الجنان، المطبوع مع الصواعق المحرقة، مكتبة القاهرة.
التعجّب من أغلاط العامّة في مسألة الإمامة، تحقيق فارس حسّون.
تفسير الإمام العسكري عليه السلام، مدرسة الإمام المهدي عليه السلام.
تفسير ابن‌كثير، دارإحياء التراث العربي.
تفسير أبي‌حاتم، مكّة المكرّمة.
تفسير البرهان، مؤسّسة إسماعيليان.
تفسيرالبغوي، دارالكتب العلميّة.
تفسيرالبيضاوي، مؤسّسةشعبان، بيروت.
تفسيرالتبيان، دارإحياءالتراث العربي.
تفسير الثعلبي، دارإحياء التراث العربي.
تفسير جوامع الجامع، انتشارات دانشگاه طهران.
تفسيرالصافي، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.
تفسير الطبري، دارالمعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
تفسير فرات الكوفي، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف.
تفسيرالقرطبي، دارإحياء التراث العربي.
تفسير القمّي، مؤسّسة دارالكتاب، قم.
التفسير الكبير، الطبعة الثالثة.

تفسير مجمع‌البيان، منشورات مكتبة السيّد المرعشي.
تفسير‌المنار، محمّد رشيدرضا، دارالمعرفة، بيروت.
تفسير نورالثقلين، اُفست علميّة، قم.
تفسير النيسابوري، دارالكتب العلميّة.
التلخيص مع شروحه، دارالإرشاد الإسلامي.
التلخيص الحبير، دارالفكر.
تهذيب الأسماء واللغات، دارالكتب العلميّة.
تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، دارالكتب الإسلاميّة، طهران.
تهذيب اللغة، الدارالمصريّة للتأليف‌والترجمة.
تهذيب الوصول إلى علم الاُصول، تحقيق محمّدحسين الكشميري.
التوحيد، مؤسّسة النشر الإسلامي.
تيسير التحرير، دارالفكر للطباعة والنشر.
الثاقب في المناقب، دارالزهراء.
جامع السعادات، مؤسّسة الأعلمي.
جامع‌الاُصول من أحاديث الرسول، دارإحياء التراث العربي.
الجامع‌الصغير‌في‌أحاديث‌البشير‌النذير،دارالفكر.
الجعفريّات مع قرب‌الإسناد، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.
الجمع بين الصحيحين، دار ابن‌حزم.
الجمل، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد.
الجمل، لضامر بن شدقم المدني، محقّق.
الجمهرة، اُفست بيروت.
جواهر‌العقدين، تحقيق‌مصطفى‌عبدالقادر‌عطاء.
جواهر الكلام، المكتبة الإسلامية.
حلية الأبرار، مؤسّسة المعارف الإسلامية.
حلية الأولياء، دارالكتب العلميّة.
حياة الحيوان الكبرى، الشريف الرضي.
الخرائح‌والجرائح، مؤسّسة‌الإمام المهدي عليه السلام.
خصائص الأئمّة، الآستانة المقدّسة الرضويّة.
خصائص النسائي، مكتبة نينوى الحديثة.
خصائص‌الوحي‌المبين، دارالقرآن الكريم، قم.
الخصال، مؤسّسة النشر الإسلامي.
خطبتان للإمام عليّ عليه السلام، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.
خلاصة عبقات الأنوار، مؤسّسة البعثة.
الخلاف، مؤسّسة النشر الإسلامي.
الدرجات الرفيعة، مكتبة بصيرتي.
الدرّ‌المنثور، منشورات مكتبة‌السيّد‌المرعشي.
دعائم‌الإسلام، دارالمعارف.
دلائل الإمامة، منشورات الرضي.
ديوان الإمام عليّ عليه السلام، تحقيق وترجمة الدكتور أبوالقاسم گرجي.
ديوان دعبل الخزاعي، منشورات الشريف الرضي.
ديوان الفرزدق، دارالكتب العلميّة بيروت.
ديوان قيس بن سعد الأنصاري.
ديوان المتنبّي، المكتبة الثقافية، بيروت.

ذخائر العقبى، تقديم جميل إبراهيم حبيب.
ربيع الأبرار، الزمخشري.
رسائل الشريف المرتضى، دارالقرآن.
الرسائل العشر، مؤسّسة النشر الإسلامي.
الرواشح السماويّة، منشورات مكتبة السيّد المرعشي.
روح المعاني، دارإحياء التراث العربي.
روضة الأحباب، لكهنو، أمين آباد.
الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي مع الحاوي الكبير (المقدّمة).
زين الفتى، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
السقيفة وفدك، شركة الكتبي، بيروت.
سنة الهداية، مؤسّسة المجدّد الوحيد البهبهاني.
سنن ابن ماجة، تحقيق محمّدفؤاد عبدالباقى.
سنن أبي داود، دارالفكر.
سنن البيهقي، دارالمعرفة، بيروت.
سنن الترمذي، دارالفكر.
سنن الدارمي، دارالفكر، القاهرة.
سنن النسائي، دارالكتب العلميّة.
سير أعلام النبلاء، مؤسّسة الرسالة.
السيرة الحلبيّة، المكتبة الإسلامية، بيروت.
السيرة النبويّة، إحياء التراث العربي بيروت.
الشافي في الإمامة، مؤسّسة إسماعيليان، قم.
شجرة طوبى، المكتبة الحيدرية.
شرح إحقاق الحقّ.
شرح الأُسنوي، دارالكتب العلميّة.
شرح أُصول الكافي.
شرح البدخشي، دارالكتب العلميّة.
شرح التجريد، منشورات رضي، بيدار، عزيزي.
شرح الزيارة الجامعة، مؤسّسة الوفاء.
شرح الشافية، دارالكتب العلميّة.
شرح مسلم، دارالكتب العربي، بيروت.
شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن، جامعة قاريونس.
الشرح الكبير على متن المقنع، دارالفكر.
شرح المقاصد، تحقيق عبدالرحمان عميرة.
شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، دارإحياء التراث العربي.
شرح نهج البلاغة للميرزا حبيب الله، دارالهجرة، قم.
شعراء الغدير، الغدير، بيروت.
شواهد التنزيل، مؤسّسة الأعلمي.
شيخ المغيرة أبوهريرة، منشورات الشريف الرضي.
الصحاح، دارالعلم للملايين، بيروت.
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسّسة الرسالة.
صحيح أبي يعلى، دارالكتب العلميّة.
صحيح البخاري، دارإحياء التراث العربي.
صحيح مسلم، دارالفكر.
الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم، دارالهادي، بيروت.

الصحيفة السجّادية، مؤسّسة الإمام المهدي.
الصراط المستقيم، المكتبة المرتضوية.
صفات الشيعة، عابدي، طهران.
الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة، تحقيق جلال الدين الحسيني.
الصواعق المحرقة، مكتبة القاهرة.
الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.
الطرائف، الخيّام، قم.
عجائب أحكام أميرالمؤمنين عليه السلام.
عدّة الداعي.
العقد الفريد، دارالكتب العلميّة.
علل الدارقطني، دار طيبة، الرياض.
علل الشرائع، المكتبة الحيدريّة.
العمدة، مؤسّسة النشر الإسلامي.
عون المعبود، دارالكتب العلميّة.
عين العبرة في غبن العترة، دارالشهاب.
العين، دارالهجرة.
عيون أخبار الرضا عليه السلام، منشورات الأعلمي، طهران.
عيون الحكم والمواعظ، دارالحديث.
الغارات، تحقيق ميرجلال الدين الحسيني.
غاية المرام، تحقيق السيّد عليّ عاشور.
الغدير، دارالكتاب العربي.
غرر الحكم ودُرر الكلم، دارالكتب الإسلاميّة، قم.
الغيبة للنعماني، مكتبة الصدوق، طهران.
الغيبة للطوسي، مؤسّسة المعارف الإسلامية.
فتح الباري، دارإحياء التراث العربي، بيروت.
فتح العزيز المطبوع مع المجموع، دارالفكر.
فتوح البلدان، دارالكتب العلميّة.
فرائد السمطين، مؤسّسة المحمودي، بيروت.
الفردوس بمأثور الخطاب، دارالكتب العلميّة.
فرق الشيعة، تحقيق السيّد محمّد آل بحرالعلوم.
الفروق اللغوية.
الفروق، دارالمعرفة، بيروت.
الفصول المختارة، المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد.
الفصول المهمّة، مطبعة العدل، النجف الأشرف.
الفضائل لابن شاذان، منشورات الرضي.
فضائل الصحابة للسنائي.
فضائل الصحابة لابن حنبل، تحقيق وصيّ الله ابن محمّدعبّاس.
فيض القدير، دارالفكر.
القاموس المحيط، دارالجيل.
القصائد السبع العلوية، دفتر تبليغات مهدي عليه السلام، إصفهان.
القواعد والفوائد، منشورات مكتبة المفيد.
الكافي، دار الكتاب الإسلامية، طهران.
الكامل، دار الفكر.
الكامل في التاريخ، دار صادر.
كتاب فضائل عليّ عليه السلام، انتشارات دليل.
الكشّاف، دار الكتاب العربى.
كشف الخفاء، دار الكتب العلميّة.
كشف الأستار، مكتبة نينوى الحديثة.

كشف الغطاء، انتشارات مهدي.
كشف الغمّة، مكتبة بني هاشم، تبريز.
كشف المراد، مؤسّسة النشر الإسلامي.
كفاية الطالب، دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.
كفاية الأثر، انتشارات بيدار.
كفاية الأُصول، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
كنز العمال، مؤسّسة الرسالة.
كنز الفوائد، منشورات دار الذخائر.
لباب النقول في أسباب النزول، دار الكتب العلميّة.
لسان العرب، نشر أدب الحوزة.
اللهوف في قتلى الطفوف، منشورات الرضي.
مائة منقبة من مناقب عليّ عليه السلام، الدار الإسلامية.
مبادئ الوصول إلى علم الأُصول، المطبعة العلميّة، طهران.
المبسوط، دار المعرفة، بيروت.
مثالب العرب، دار الهدى، بيروت، لندن.
مثير الأحزان، الحيدرية، النجف الأشرف.
المجازات النبوية، مكتبة بصيرتي.
مجمع البحرين، تحقيق السيّد أحمد الحسيني.
مجمع الزوائد، دار الكتب العلميّة.
المجموع، دار الفكر.
المحاسن، دار الكتب الإسلامية، قم.
المحبّر، مخطوط.
محاضرات الأُدباء، دار مكتبة الحياة.
المحجّة البيضاء، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.
مختصر بصائر الدرجات، المطبعة الحيدريّة.
مختصر المنتهى، طبعة حسن حلمي الديزوي.
المحصول في علم الأُصول، المكتبة العصريّة، صيدا.
المحلّى، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
مدينة المعاجز، مؤسّسة المعارف الإسلامية.
مرآة الجنان، مؤسّسة الأعلمي.
مروج الذهب، دار الهجرة، قم.
المزار الكبير، نشر القيوم.
مستدرك الوسائل، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
المستدرك على الصحيحين، دار الفكر.
المسترشد في إمامة عليّ عليه السلام، مؤسّسة الثقافة الإسلامية (كوشانبور).
المستصفى من علم الأُصول، الأميرية، مصر.
مسكّن الفؤاد، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
مسند الإمام الرضا عليه السلام، آستان قدس رضوي.
مسند أبي يعلى، دار الكتب العلميّة.
مسند أحمد بن حنبل، دار الفكر.
مسند زيد بن عليّ عليه السلام، دار الحياة، بيروت.
مشارق أنوار اليقين، الشريف الرضي.
مشكاة الأنوار، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
المصباح المنير، المكتبة العلميّة، بيروت.
المطالب العالية، الشريف الرضي.
المعارف، الشريف الرضي.
معارج الأُصول، اعداد محمّد حسين الرضوي.
معارج الوصول، تحقيق عبدالرحيم مبارك، علي أشرف.

معاني القرآن، أُمّ القرى، المملكة السعودية.
المعتبر في شرح المختصر، مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام.
المعجم الأوسط، مكتبة المعارف، الرياض.
معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي.
المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت.
المعجم الكبير، دار إحياء التراث العربي.
المعيار والموازنة، تحقيق المحمودي.
مغيث الخلق المطبعة المصرية.
المفتاح (شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامية، بيروت
مفاتيح الأُصول، أُفست مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
مكارم الأخلاق، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
الملل والنحل للشهرستاني، دار السرور، بيروت.
الملل والنحل لابن حزم، دار الكتب العلمية.
منازل الآخرة، مؤسّسة النشر الإسلامي.
المناقب للقاضي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
المناقب للمغازلي، دار الأضواء، بيروت.
المناقب للخوارزمي، مؤسّسة النشر الإسلامي.
المناقب للإصفهاني، جمعه: عبدالرزّاق محمّد.
المناقب لابن شهرآشوب، مؤسّسة انتشارات علّامة، قم.
مناهج اليقين، إيران.
منتهى المطلب، تحقيق قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية.
المنهاج، دار الكتب العلميّة.
منية المريد، مكتب الإعلام الإسلامي.
المواقف (شرح المواقف الجرجاني)، الشريف الرضي
الموطّأ، دار إحياء التراث العربي.
موسوعة كشّاف، تقديم: رفيق العجم.
النجوم الزاهرة، دار الكتب العلميّة.
نزل الأبرار، بمبئي
النصائح الكافية، دار الثقافة، قم.
النهاية في غريب الحديث، مؤسّسة إسماعيليان
نهج الحق والأثر وكشف الصدق، مؤسّسة دار الهجرة.
نهج الإيمان، مجتمع الإمام الهادي عليه السلام، مشهد المقدّسة.
نور البراهين في شرح التوحيد، مؤسّسة النشر الإسلامي.
نور البراهين في أخبار السادة الطاهرين، مؤسّسة النشر الإسلامي.
النور المشتعل، تحقيق المحمودي.
نيل الأوطار، دار الجيل.
الهداية (البناية في شرح الهداية)، دار الفكر.
هداية المسترشدين، دار الفكر.
الوافية في أُصول الفقه، مجمع الفكر الإسلامي.
وسائل الشيعة، موسّسة آل البيت عليهم السلام.
ينابيع المودّة، دار الأُسوة.
اليواقيت والجواهر، دار المعرفة.

فهرس المحتوى

المقصد الثالث في بيان سائر خلفاء النبيّ صلى الله عليه وآله بعد عليّ عليه السلام:

المقصد الرابع في معتقدات الشيعة الإماميّة في أئمّتهم المعصومين:

المستدركات من أحاديث الفريقين في مناقب عليّ عليه السلام:

الباب الخامس في المعاد الجسماني

الركن الأوّل:

الركن الثاني:

الركن السابع:

الإحباط والتكفير

الركن الثامن:

ثمرة الإيمان

خاتمتان:

أُرجوزة في بيان مكارم الأخلاق